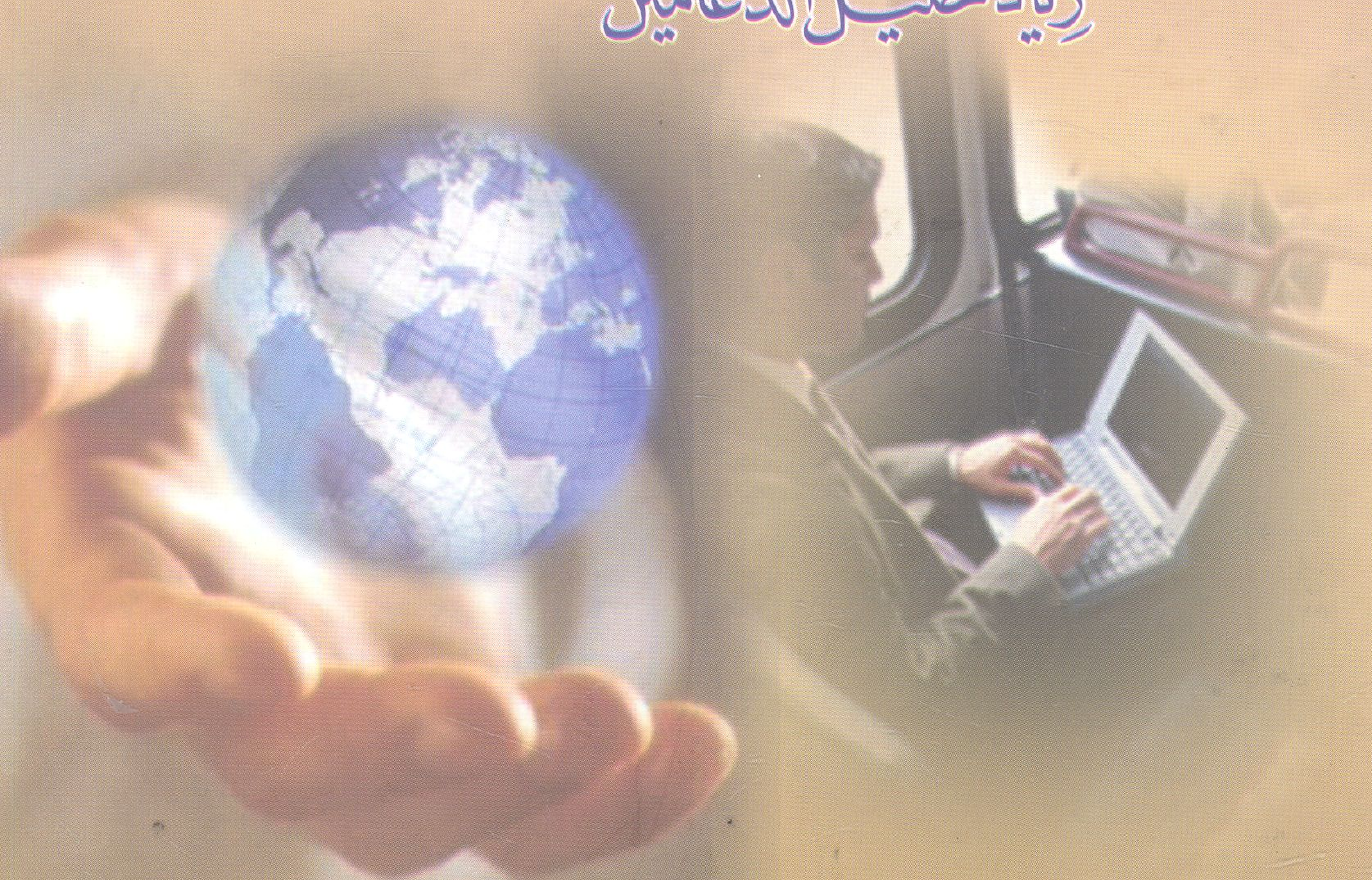
العولمة وانعكاساتها

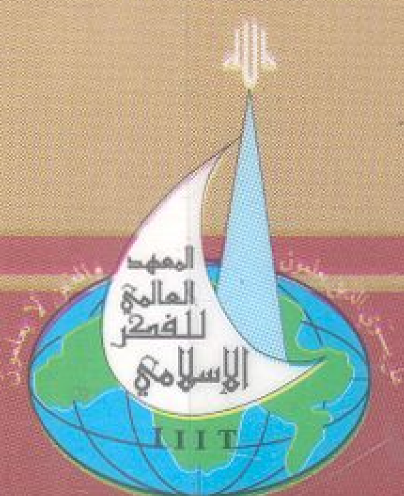
على العالم الإسلامي

في المجالين الثقافي والاقتصادي

تحرير
زياد خليل الدغامين



دار الرازي



العولمة وانعكاساتها

على العالم الإسلامي

في المجالين الثقافي والاقتصادي

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار الرازي

عمان - العبدلي - عمارة البنك الإسلامي
هــاتف 4646116 - 6 - 00962
فــاكس 4646106 - 6 - 00962
ص.ب 927601 عــمان 11190 الأردن
e-mail: alrazi003@yahoo.com
www.al-razi.net

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هــاتف: 4639989 (6 - 00962)
فاكس: 4611420 (6 - 00962)
ص.ب 9489 عــمان 1191 الأردن
www.iiit.org
Email:iiitjordan@yahoo.com

العولمة وانعكاساتها

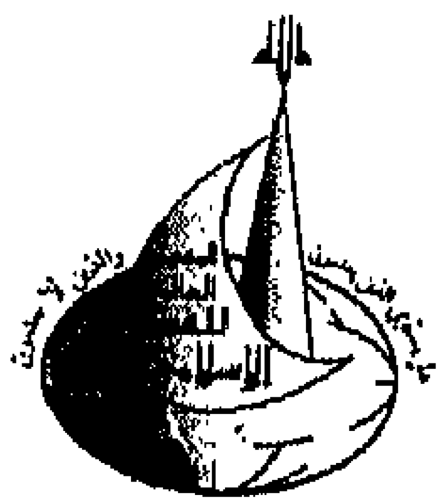
على العالم الإسلامي

في المجالين الثقافي والاقتصادي

وقائع الندوة العلمية التي عقدت بتاريخ ٣-٤ أيار (مايو) ٢٠٠٦م في الأردن
بالتعاون بين المعهد العالمي للفكر الإسلامي و منظمة الإيسيسكو وجامعة آل البيت

تحرير

زياد خليل الدغامين



دار الرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الباب الأول

في مفهوم العولمة وتحدياتها

الباب الثاني

العولمة والقيم

الباب الثالث

فرص العولمة وتوظيفها

الباب الرابع

العولمة والواقع الاقتصادي والاجتماعي

الباب الخامس

جهود مناهضة العولمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فليس مستغربا أن تنعقد عشرات المؤتمرات، وتؤلف مئات الكتب، وتنشر آلاف المقالات حول موضوع العولمة؛ فإنّ الأمّة لم تشهد تحديا منذ نشأتها إلى اليوم أخطر ولا أخبث من هذا التحدّي؛ لما تحمله في مضامينها وأساليبها ووسائلها من تداخل أو تقاطع مع كل ما يحتاجه الناس في حياتهم للرقيّ والنهضة وأسباب العيش الكريم، فإطلاق الحرية لانتقال رأس المال والسلع من بلاد المركز – أمريكا وأوروبا- إلى بلاد الأطراف دون قيد أو شرط كفيل بتهديد الكيانات السياسية القائمة، وفقدانها هيبتها على رعاياها، بل إنّ لذلك انعكاسات خطيرة على خصوصيات الأمّة المسلمة من دين، وثقافة، ولغة، وقيم، تراث، وتاريخ. ولا تتوقف تلك الانعكاسات عند تلك الخصوصيات، بل تتجاوزها إلى المساس بواقع حياة الأمّة وما لها من استقلالية في السياسة والاقتصاد والتربية والاجتماع على صورة تجعل منها قشة في مهبّ الريح تعصف بها إلى أي جهة دون أن يكون لها حرية الاختيار ! وتأتي هذه المؤتمرات والكتب والبحوث والمقالات موضحة لحقيقة العولمة ، ومبيّنة لأخطارها، ومعرّفة بسياسات أصحابها، ومتلمّسة ما فيها من وجوه الانتفاع والمكاسب، وموظفة ما لها من منجزات تعود بالنفع والخير على الأمّة ، وممنهجة سبل التعامل معها.

ولعلّ هلامية مفهوم العولمة، وانتفاء الوضوح في سياسة أصحابها وأساليب عملهم ونواياهم وأهدافهم جعلها أمر مشكلا حارت فيه عقول الباحثين والدارسين؛ ممّا أدّى إلى تبني مواقف متباينة منها، بين مؤيّد ومعارض، ومتأرجح بين هؤلاء وهؤلاء. وليس تبني

المواقف إزاء هذا القضية العظمى بالذي يشكل حلا لما تعيشه الأمّة من تخلّف، فمبدأ اتخاذ المواقف مبدأ غير عملي في منهج التعامل معها، فقد اقتحمت -بوسائلها- على الإنسان بيته ومكتبه، ومؤسسته وجامعته، وسوقه وشركته، ...، وغزت فكره وكثيرا من مظاهر سلوكه، حتى أصبح بعضهم يرى أنّ العولمة قدر محتوم! إنّ التعامل المنهجي مع هذه الحالة أو الظاهرة أمر متاح ميسور بما هيّأته العولمة نفسها من أجواء وفضاءات. وما من شكّ في أنّ الدعوات التي تدعو إلى عولمة مضادّة ليست دعوات خيالية، وليست طروحات فارغة أو وهمية، بل هي دعوات جادّة امتلأت ثقة بنفسها، ويقينا بإمكان التعاطي الآمن مع العولمة وطروحاتها. لكن، لا بدّ من الاعتراف أنّ غياب الأمّة عن الوعي الكامل بهذا التحدّي الجديد، وغياب الحركات الإسلامية عن مثل هذا الوعي زاد من خطورة الموقف إزاء العولمة؛ ممّا يعني أنّ جهود الأمّة معنية بأن تتضافر في مواجهة ما يمكن أن يشكل لها تحديا للتقليل من الآثار السيّئة والانعكاسات الخطيرة على هويّة الأمّة وثقافتها، ومعنية بأ تتضافر من أجل الاستفادة الآمنة من إمكانات العولمة ومنجزاتها.

ومحتويات هذا الكتاب في أصلها بحوث لندوة علمية عالمية جاءت ثمرة لجهود متواصلة بذلها المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وجامعة آل البيت. وقد مثلت هذه الندوة أنموذجا للوعي بأهمية موضوع العولمة بوصفه تحدّيا ليس بالإمكان الهروب منه، أو تفاديه، أو الانعزال عنه، فليس ثمّة خيار في رفض أو قبول التعامل معه. وهي جهود -تعبر عن الإحساس بالمسؤولية- مشكورة من هذه المؤسسات العلمية الرائدة، والمعبرة عن قلق إزاء موضوع العولمة، وأرق على حاضر الأمة ومستقبلها.

وقد وقعت هذه البحوث في خمسة أبواب، يتضمن كل باب جملة من الفصول، جاءت على النحو الآتي :

الباب الأول: في مفهوم العولمة وتحدياتها ويتضمن خمسة فصول:

الفصل الأول : العولمة : التباس الظاهرة ولبس المفهوم

الفصل الثاني: الثقافة والعولمة: قراءة في جدل المحلي والكوني

الفصل الثالث : العولمة والخصوصية الثقافية

الفصل الرابع : أثر العولمة على اللغة العربية والهوية الإسلامية

الفصل الخامس: توجهات العولمة نحو الهيمنة : ظواهر تاريخية ووقائع معاصرة

الباب الثاني : العولمة والقيم ، ويتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول : تأثر منظومة القيم الإسلامية بظاهرة العولمة

الفصل الثاني : قيم العولمة : دراسة تحليلية ناقدة

الفصل الثالث : القيم والعولمة : التحديات والفرص

الفصل الرابع : الأسرة بين القيم الإسلامية وظاهرة العولمة

الباب الثالث : فرص العولمة وتوظيفها، ويتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول : العولمة وكيف تكون لصالحنا؟

الفصل الثاني : العولمة الثقافية : طرح فكري تأصيلي بين العالمين : الإسلامي والمسيحي

الفصل الثالث : الفكر الإسلامي المعاصر وتجديد منهج النظر في العولمة

الفصل الرابع : الرؤية الكونية الإسلامية و(سيناريوهات) العولمة

الباب الرابع : العولمة والواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويتضمن أربعة فصول:

الفصل الأول: أثر منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

الفصل الثاني : واقع الاقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة ومستقبلها

الفصل الثالث : أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي

الفصل الرابع : ظاهرة العولمة وانعكاساتها على قوانين الأسرة في البلاد العربية والإسلامية

الباب الخامس : جهود مناهضة العولمة، ويتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول: حركات مقاومة العولمة على المستوى العالمي والإسلامي: قراءة استطلاعية

الفصل الثاني : الحركات المناهضة للعولمة في أوروبا وكيف يستفيد منها المسلمون؟

الفصل الثالث : العولمة : آثارها وسبيل مواجهتها

الفصل الرابع : مسؤولية رسالة الإسلام في عصر العولمة

الخاتمة :

ويأتي عملنا في تحرير هذه البحوث القيمة متواضعا؛ نظرا لجدّية هذه البحوث في معالجة قضية العولمة ومحاورها، وأهلية وكفاءة الذين قاموا بإعدادها من ذوي الخبرة والاختصاص في هذا الحقل، وإن كان لنا من عمل فقد تمثل في ضبط كثير من العبارات، أو إعادة صياغتها؛ لتستقيم العبارة، ويتضح المراد منها. وقد اضطررنا في بعض الأحيان إلى حذف بعض العبارات أو الفقرات لدلالة غيرها عليها؛ تجنبا للتكرار، واختصارا في حجم البحث. ولربما كان لنا بعض التعليقات الضرورية على بعض الأفكار الواردة في البحوث.

أمّا الآيات القرآنية فقد حرصنا على أن تكتب بالرسم العثماني، وتسند إلى مواضعها في سورها. وقد قمنا بتخريج الأحاديث النبوية التي وردت في بعض البحوث، وإسنادها إلى رواتها من أصحاب الصحاح والسنن والكتب الحديثية الأخرى. وقد آثرنا أن نترك التوثيق الكامل للمصدر أو المرجع وإن تكرر وروده في البحوث؛ لأنّ القارئ قد يقتصر على قراءة بحوث بعينها، فتركنا له في كل بحث التوثيق كاملا.

وقد جاءت هذه البحوث في ترتيبها على غير النسق الذي جرى في وقائع المؤتمر، لا لأفضلية ما تقدّم على ما تأخر، بل ضبطا لأبواب الكتاب وفصوله لا غير.

ولا يسعني -أخيرا- إلا أن أتوجّه بالشكر الجزيل لإدارة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ممثلة بمديرها التنفيذي أ.د. فتحي ملكاوي الذي شرفني بمهمة تحرير بحوث هذا الكتاب، وإخراجه للقارئ الكريم.

المحرر

أ.د. زياد خليل الدغامين

أستاذ التفسير بجامعة آل البيت

والمحاضر المتفرغ بالجامعة الأردنية

الباب الأول

في مفهوم العولمة وتحدياتها

- الفصل الأول: العولمة: التباس الظاهرة ولبس المفهوم.
- الفصل الثاني: الثقافة والعولمة: قراءة في جدل المحلي والكوني.
- الفصل الثالث: العولمة والخصوصية الثقافية
- الفصل الرابع: أثر العولمة في اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية.
- الفصل الخامس: توجهات العولمة نحو الهيمنة: ظواهر تاريخية ووقائع معاصرة.

الفصل الأول

العولمة: التباس الظاهرة ولبس المفهوم

أ.د. يحيى اليحياوي(*)

مقدمة: ملاحظات أولية للاستهلال

ليس ثمة ظاهرة[1] -على الأقل منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي- استأثرت بالدراسة والتحليل والنقاشات الفكرية الواسعة كاستئثار ظاهرة العولمة بذلك في طبيعتها، ومرتكزاتها، وشكلها، والآثار والتبعات المترتبة عليها.

وعلى الرغم من الكم الهائل من الأدبيات التي تناولتها بحثاً وتمحيصاً، والعدد الوافر من الندوات، والمؤتمرات، وملتقيات القمم، والمواجهات على استوديوهات الفضائيات، ومدرجات الجامعات، ومراكز البحوث والدراسات- فإن الظاهرة لا تزال- إلى الآن، مثار جدل كبير من حيث ماهيتها، ومضمونها، وآلياتها، وطبيعتها، و(ميكانيزمات) اشتغالها، والفضاء الجغرافي الذي يتطلع فاعلوها الكبار إلى بلوغه وتغطيته إنتاجا وتوزيعاً، وعلى مستوى الاستهلاك.

إن الالتباس الذي لازم نشأتها وسيرورتها على مستوى الخطاب، وعلى مستوى السياسات المنبنية عليها لم يترتب عليه تضارب في النظرة، ولا تباين في زوايا الرؤية، بل أضفى على الظاهرة لبوساً متباين الخلفية، أسهم إذا لم يكن في أدلجة الظاهرة، فعلى الأقل في رفع صبيب التشويش الذي طبعها منذ البدء، أي: منذ أن بدأ المصطلح يروج ويتداول[2].

وإذا بدا للمرء بعض الإجماع حول الظاهرة، على الأقل بحكم الاستخدام المتماثل لها؛ فإن ذلك لا يشمل الظاهرة في تركيبتها المفاهيمية الخالصة، أو في تكوينها المعرفي (الإبستمولوجي)

(*) أستاذ اقتصاد المعلومات والمعرفة، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب www.elyahyaoui.org

(١) نعتمد عبارة "الظاهرة" على اعتبار أن العولمة غدت شائعة ومتداولة بحيث استأهلت وصفها بهذه الصفة.

(٢) نزعم أن كثافة استخدام مصطلح العولمة بدأت منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي.

بقدر ما يشمل تمظهراتها الخارجية الصرفة، وتبعاتها الآنية على الأفراد والجماعات، لدرجة سقوط الظاهرة -موضوع البحث- في ضرب من الميوعة والتمييع[1].

وبسبب كثافة الاستعمال، وتضارب الاستخدام، وتجاذب التوظيفات، وتحول الظاهرة إلى مادة دسمة للاستهلاك الجماهيري الواسع؛ فإن العولمة أضحت حمالة للشيء ولنقيضه في الوقت نفسه، يبدو معها الأمر كما لو أن لكل عولمته، يجد فيها ضالته ومبتغاه.

ولما كانت الظاهرة غير ممأسسة، ولم يُعَمدْ إلى ضبط مضمونها، وشكلها، وفضاء اشتغالها بالزمن والمكان؛ فإنها ستبقى حتماً مكمن انبهار لفريق، وعنصر إلهام لفريق آخر، ومصدر أمل وتطلع بالنسبة لفريق ثالث[2].

ومن نافلة القول، أن الذي أسهم في التباس الظاهرة، وزيادة حصة الضبابية من بين ظهرانيها إنما هو عنصر الإسقاط الذي لازمها منذ البدء، ودون ضبط لعناصر الإشكالية أو تحديد ميادينها؛ فتراها تارة ملحقة بالاقتصاد والمال والأعمال، وتارة بالتكنولوجيا والشبكات وتيارات المعلومات، وتارة أخرى بالسياسة والديموقراطية والحكم، وتارات عدة بالثقافة واللغة والحضارة وما سوى ذلك.

والعيب في "عملية الإلحاق" هذه لا ينحصر فقط بربط سياق الظاهرة بسياقات أخرى، قريبة منها، أو مشابهة لها، أو ملازمة لعناصرها، ولا في كونه يستقرئ مكونات هذه من خلال تلك، بل في كونه يعمد إلى "ليّ عنق" الظاهرة؛ ليربطها قسراً بروافد أخرى قد لا يكون لها بها رابط موضوعي، أو عنصر جدلية مباشر، أو تأثير من طبيعة خاصة[3].

وإذا كان صحيحاً أن ظاهرة العولمة قد طالت مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية -وإن بشكل متباين بين الدول والشعوب- فإنها قد طالت أيضاً العديد من المفاهيم التفسيرية، والمكونات المؤسساتية، والتمثلات الفردية والجمعية، وكثفت من

---

(١) جانب الميوعة هنا يتمثل في استعمال المصطلح حتى من لدن العامة دون إدراك لدلالاتها.

(٢) حتى إن خفتت وتيرة الاستخدام منذ مدة قصيرة بسبب انبعاث مصطلح "الحكم الرشيد" تحديداً.

(٣) معظم الأدبيات العربية حول ظاهرة العولمة التي اطلعنا عليها تشتم منها رائحة نظرية المؤامرة دون تحليل للظاهرة في خلفياتها، أو في روافدها "الموضوعية"، أو في خلفياتها التاريخية.

سبل تدافع المصالح والمنظومات والقيم، وحدت بالعديد من جهات العالم إلى "ركب مدّها" بهذا الشكل أو ذاك، إما بحثاً عن إمكانات تعظيم مزاياها ومكاسبها، أو دفعاً للمخاطر والتهديدات التي قد تكون ثاوية خلفها في الحال أو في المآل.

وإذا كان صحيحا -أيضاً- أن العولمة تحيل على السوق، وعلى السياسة، وعلى الثقافة، وتتغيأ الدفع بمستوياتها بكل أركان الكون، فإنه من البدهي أن تعمد الدول والشعوب إلى تحديد موقعها وموقفها منها، والتدقيق في حمولتها، والخلفيات النظرية الناظمة لصيرورتها.

وهو أمر لا يستدعي فقط تحديداً أوليّاً "للظاهرة أو المفهوم"، أو تحديد تمثلات القائمين عليها، الدافعين بناصيتها، ولكن أيضا النظر في سبل التعامل معها دون زعزعة للمنظومات الذاتية، أو استصدار من لدنها لخاصية التنوع والاختلاف التي طبع بها الله تعالى الطبيعة والفكر، وجعلها سرّاً من أسرار العيش والتعايش.

ليس الغرض من هذه الورقة معاودة البحث في الجدل المحتدم حول ظاهرة العولمة في مدى قدمها من حداثتها، وفي طبيعتها المضمرة والظاهرة، وفي العوامل الثاوية خلفها، ولا في تفاصيل التبعات التي من الوارد أن تجرها على الدول والشعوب، وعلى المناطق والجهات، وعلى الأفراد والجماعات؛ فذاك أمر لن يقدم الإشكال المطروح كثيراً، لا سيما في رسوخ مبدإ أن الظاهرة غدت "حتمية" لا مفر منها، وأضحت واقعاً يجب التعامل معه، وتعظيم المنافع باختيار سبل الاندماج الصحيحة بصلبه، لا معاكسة تياره؛ فيترتب على ذلك "ضياع للفرص وإهدار للإمكانات"[1].

وسواء سلّم المرء بذلك أو أنكره، أو اتخذ لنفسه موقفاً معتدلاً من الظاهرة، تجنب السيئ من بين دعاواها، واعتماد الحسن، فإن الثابت اليوم بالملاحظة، أن معظم الدول، المتقدمة والنامية إنما تدلل سياساتها: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على أنها قد عمدت إلى التعامل مع الظاهرة شكلاً ومضموناً، ما دامت في معظمها قد التزمت "ميثاق" منظمة التجارة العالمية"، وقبلت بقواعد اللعبة التي سنتها توافقاً، أو عبر إكراهات موازين القوى[2].

(١) راجع في هذه النقطة أدبيات منظمة التجارة العالمية بموقعها على الانترنت www.wto.org

(٢) بما فيها الدول التي تمنعت في البداية، كالصين -مثلاً- أو روسيا أو غيرهما.

ولما كانت الظاهرة متشعبة، متعددة المداخل، متشابكة العناصر، متداخلة الفاعلين، العموميين منهم والخواص، ترفد من أكثر من ميدان، وتحيل على أكثر من مجال: على الاقتصاد، والعمران البشري، والسياسة، والعلاقات بين الدول؛ فإن إحدى السبل الموضوعية لمقاربتها إنما تتراءى لنا كامنة في اعتماد المقاربة المتعددة الاختصاص، أي: تلك التي تستوظف- لفهم كنهها وسبر أغوارها- علوم الاقتصاد والاجتماع، والعلاقات الدولية، ونظم الاتصال، والإعلام، والتاريخ، ونظرية الشبكات وما سواها.

أولاً: في العولمة بوصفها ظاهرة اقتصادية خالصة

قد لا يكون من الموضوعية في شيء الحديث في ظاهرة مثل ظاهرة العولمة التي لا تزال عناصرها غير مستقرة، ومكوناتها مكمن اضطراب، وفضاؤها في طور التشكيل والتشكل.

وعلى الرغم من صفة عدم الاستقرار التي لا تزال تطبعها، على مستوى الشكل والجوهر؛ فإن التوجهات العامة الناظمة لسيرورتها، والسياسات المنتهجة على خلفية من هديها، إنما توحي بطبيعتها الأساس، وبالغايات الكبرى البارزة والمضمرة التي تتطلع إليها في الزمن الحاضر والمستقبل.

وبصرف النظر عن الجدل الواسع في تحديد نقطة انطلاقها بغرض تحديد مدى حداثتها من قدمها؛ فإن الثابت لنا بالملاحظة والدراسة أن الظاهرة إنما هي ظاهرة اقتصادية بامتياز، ليس فقط في طبيعتها وطبيعة الفاعلين فيها أو "المبشرين" بها، بل في آلياتها، وأدوات اشتغالها، و"منظومة القيم الجديدة" الدافعة بها على مستوى الاقتصاد أولاً، ثم على مستويات السياسة والثقافة والفكر وما سواها(1).

ومعنى هذا أنه ما دام مستوى الاقتصاد هو الأصل وهو المنطلق، فإن ما سواه من مستويات سياسية، أو ثقافية، أو علمية، أو تكنولوجية، أو فكرية، أو على مستوى تمثلات الأفراد والجماعات إنما هي روافد لذات المستوى، يراد لها أن تساير فلسفته، وأن تتكيف ومعطياته، وأن

---

(1) راجع في ذلك بحثنا: اليحياوي. يحيى، "العولمة: أية عولمة؟"، إفريقيا/ الشرق، بيروت- الدار البيضاء، ١٩٩٩م، ص٦١-٩٠.

تـتأقلم وتقلـباته، وأن تنـصهر في صـلبه، وألا تـبدي أي تمنع، أو ممانعة لسياساته في الزمن أو في المكان.

ومعـناه -أيـضاً- أنـه مـا دام رأس المـال -عـصب الاقتـصاد وروحـه- هو الأصل، ونقطة الانطـلاق في عملـية إنـتاج الثـروات المادية واللامادية؛ فـإن السياسة، والعلم، والتكنولوجيا، والـثقافة، والفكـر، إنمـا هـي روافـده الـتي تفتح له سبل التوسّع، وتفسح له مجال تسريع دورته الطبيعـية في عملـية الإنتاج هذه دونما حواجز بالحدود، أو ممانعة بالسياسة، أو عصيّ بالثقافة، أو تمـنع علـى خلفـية مـن "الـدفاع علـى الخـصوصية"، أو "حمايـة للهـوية"، أو دفـع بمنطوق الذاتية أو الاختلاف.

ولمـا كـان الاقتـصاد ذلـك ورأس المـال هـذا يـضيقان بالحـدود الوطنـية والتشريعات المحلية والقومـية، ويناهضان الممانعة- لاقتناء سلعه ومنتوجاته- المتأتية من طبيعة هذا النظام السياسي، أو مـن خاصـية هـذه الـثقافة، أو من ميزة لتلك المنظومة في القيم والتمثل؛ فإن تكريس العولمة، وإشـاعة "منظومتها"، وترويج "الفكر" المتبنية له، الدافعة بمداه، هي التي من شأنها التجاوز على كل ذلك، بجهة خلق فضاء اقتصادي تتماهى بصلبه الاقتصادات والسياسات والثقافات ومنظومات القيم وما سواها.

وعلـى هذا الأساس، فما دامت العولمة مرتبطة بالاقتصاد، وبرأس المال على وجه التحديد؛ فـإن مـن تحصيل الحاصل القول بأن تحديد مضمونها، وفهم لبسها لا يمكن أن يتأتى إلا بارتباط، وهـو المعطى الجوهـري: معطـى ارتـباطها بالاقتـصاد؛ إذ لا تبدو لنا العولمة في منطوقها كما في المسار الذي تمشي به مستقلة عن النظام الرأسمالي السائد منذ انتصار الثورة الصناعية، وتكريس اقتصاد السوق والليبيرالية الاقتصادية والسياسية بأوروبا أواخر القرن التاسع عشر[1].

قـد لا يـبدو، أول وهلـة، فـارق جوهـري يذكـر بين ما كانت الرأسمالية تتطلع إليه وتتغياه بـبداياتها الأولى، مـا تـتطلع إلـيه بوضـعها في الـزمن الـراهن؛ إذ هـي مـنذ الـبدء كانت تضيق بالتشريعات، والحدود، وممانعة منظومات الاستهلاك، وما سوى ذلك.

---

(١) انظـر، إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، غشت ١٩٩٧م، ص٢٥-٤٠.

ومن ثمّ، فالذي تغير ليس تبادلات السلع والخدمات والرساميل فيما بين الدول، والتي كانت منذ بداية الرأسمالية ولا تزال، بقدر تغير الأحوال، وتكاثف العوامل التي دفعت بقوة إلى أن يكون هناك تكثيف لذات التبادلات في الزمن والمكان. التغير -إذن- طال الوتيرة، وتيرة التبادلات، ولم يطل الطبيعة، طبيعة التبادل فيما بين الدول والشعوب.

يقول رونيه فاليت: إن العولمة عبارة عن "مسلسل لتيارات الأفراد، والسلع، والخدمات، والرساميل، والتكنولوجيا، وانتشارها بموازاة ذلك، لتشمل الكرة الأرضية بكاملها". صحيح ما يقوله فاليت، "إن المبادلات الدولية جدّ قديمة بحق، إلا أن تكاثفها وكثافتها وتنوعها وشيوعها الواسع قد أدى إلى ظهور كلمة جديدة لتمييز هذا المسلسل: كلمة العولمة"[١].

الظاهرة التي تغيا المصطلح ملامستها ليست بالجديدة إذن، ولا من تلك التي " لم يفكر فيها"؛ فقد تعرض العديد من الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية إلى طبيعة تنقل السلع والخدمات والأفراد والتكنولوجيا وأسبابها ونتائجها فيما بين الدول والأمم، لكن هذا التنقل لم يكن بالحدة، ولا بالقوة، ولا بالكثافة، التي أوجبت التفكير في مصطلح جديد يقارب الظاهرة ويتلمس واقعها وطبيعتها.

ويحدد (ريكاردو بتريلا) العولمة في كونها "مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات:

- "من أجل أسواق عالمية منظمة، أو في طريقها للتنظيم، بمعايير ومقاييس عالمية.

- من طرف منظمات ولدت، أو تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي، وتخضع لاستراتيجية عالمية يصعب تحديد مرجعية واحدة لها، قانونية، أو اقتصادية، أو تكنولوجية، نظراً لتعدد التداخلات والارتباطات التي تكتنف مختلف المراحل الإنتاجية قبل عملية الإنتاج نفسها وبعده"[٢].

(1) Valette. R, « Mondialisation », Publication de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon, Service de Documentation, 1996, 4.p.
(2) Petrella. R, « La mondialisation de l'économie et de la technologie : une (hypo) thèse prospective », Futuribles, Septembre 1989, pp. 3-25.

مـن جهـة أخرى، فمسلسل العولمة إنما يخضع - في تصور (بتريلا)- إلى "انبعاث التداخلات المتزايدة بين الدول فيما يخص تسيير المشكلات العالمية، كالبيئة، والمخدرات، وما سواها، وهو ما يتطلب البحث عن أشكال جديدة للتنظيم السياسي للاقتصاد والمجتمع بدل الهيئات الدولية القطرية".

ولما كانت الظاهرة لصيقة بالرأسمالية، في طبيعة تشكّلها وضروب تمظهراتها المالية، أو التكنولوجية، أو غيرها؛ فإنها لا تتحدد إلا بالمقايسة إلى ظاهرتين سابقتين لها تتميزان عنها، حتى إن كان ثمة تكامل وتواصل وامتداد فيما بينهما: ظاهرة التدويل، وظاهرة تعدد الجنسية.

يقول بتريلا: "إن ظاهرتي العولمة وتعدد الجنسية، وإن كانتا مسبوقتين بظواهر أخرى، كظاهرة تدويل الاقتصادات - مثلا- إلا أنهما تعبران عن انبعاث مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد.

من هنا فالصعوبة في تحديد محيط العولمة لا تأتي من الطابع العالمي للظاهرة فحسب، بل بسبب نقصان الأدوات الإحصائية التي لا تعبر في حد ذاتها إلا عن مرحلة التدويل.

ثم إن عولمة الاقتصاد غالباً ما تكون مصحوبة بظواهر أخرى لا تقل عنها أهمية، كالدور المتزايد للعلم والتكنولوجيا في الأنشطة الإنسانية، أو تطور وانتشار التكنولوجيا العالمية للإعلام، والاتصال العابر للحدود"[1].

وإذا كانت ظاهرة التدويل في نهاية القرن التاسع عشر والبدايات الأولى للقرن العشرين تتميز أساساً بتداخل اقتصادي دولي عميق بين مُصَدِّر لمواد أولية، وَلِيَدٍ عاملة كثيفة، وشركات ومؤسسات تتسابق لاكتساح الأسواق وفق استراتيجيات تصدير قسرية، إحدى خصائصها التنافس وفق قاعدة "التخصصات الطبيعية"؛ فإن مرحلة تعدد الجنسية -طيلة النصف الأول من القرن العشرين وإلى حدود الثمانينيات منه- تميزت بتكريس هذا التداخل الماكرواقتصادي وتعمقه بظهور بعض الاحتكارات القطاعية، وتزايد فروعها وشيوعها، حتى وإن كانت التنافسية بين الشركات ما زالت تخضع لمنطق التخصصات، كما في مرحلة التدويل.

أما في مرحلة العولمة، فإن الأسواق تنتظم وفق أشكال جديدة، وتحتكم للاحتكارات بوصفها قاعدة مركزية، أكثر ما تحتكم للمنافسة المحضة، بوصفها مرحلة استثنائية، لا سيما وقد بدأت

(1) Petrella. R, « La mondialisation de l'économie… », Art. Précité, p.15.

الشركات خلالها تعيد تنظيمها عبر "تفتيت" هياكلها، وربط تحالفات جديدة مع الدولة/ الأمة، بعضها مع بعض، ومع مراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية.

ومن ثمّ، فلم يعد تقييم "الخيرات الدولية" يتجسد وفق منطق قطري محض، ولا وفق قاعدة وطنية صرفة، بل أضحى يتم بين مؤسسات تنتمي إلى عالم متعدد الأقطاب، تتمركز فيه قوى إنتاج السلع والخدمات والمال والتكنولوجيا[1].

العولمة -إذن- ليست ظاهرة جديدة، إذا كان المقصود بها ظاهرتي التدويل وتعدد الجنسية، وليست حديثة العهد، إن كان القصد منها تبادل تيارات السلع والخدمات والرساميل، لكنها جديدة وحديثة العهد بتعريف بتريلا السابق؛ إذ لم يعد السوق الدولي دولياً كما كان من ذي قبل، أي: بين الدول، بل أضحى عالميّ الطبع والتطلع، وغدت الاستراتيجيات استراتيجيات عالمية، ولم يعد السوق هو الذي يحدد الاستراتيجيات، بل هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعته، وتوجهه، والتقسيم العالمي المترتب عليه... وهكذا.

وإذا كانت مسلسلات التدويل، وتعدد الجنسية، والعولمة متباينة، فإنها -في الآن ذاته- متداخلة ومرتبطة، وتتواصل فيما بينها، ليس فقط لأنها تؤسس للظاهرة نفسها، أي: ظاهرة تحول السلطة الاقتصادية، ولكن أيضا لأنها جزء من نفس الحركية العامة المستمرة، المتمثلة في التراجع التدريجي لمبادئ وقواعد وأنماط تنظيم وتقييم الموارد المادية واللامادية المتمحورة حول وحدانية النظام المعتمد ونسقيته إلى حين عهد قريب، والمتمركزة حول "النظام الوطني"[2].

ولأن هذا الأخير -النظام الوطني- قد تعرض لعملية تآكل شديدة جراء مسلسل التدويل بوصفه حركة تداخل عميقة ومتزايدة بين الدول والاقتصادات والثقافات، ولأنه خضع لإعادة نظر جوهرية جراء مسلسل تعدد الجنسية، المكرس من خلال قوة تيارات الإنتاج والإبداع خارج الفضاء الأصلي للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤسساتيين؛ فإنه قد فقد مع مسلسل العولمة مكانته الاستراتيجية المركزية بالنسبة للفاعلين الأساسيين في التنمية الاقتصادية، والإبداع التكنولوجي، وما سواها.

(1) Petrella. R, « Mondialisation et stratégies des entreprises », Institut du Management d'EDF et GDF, Paris, 1996, 6.p.

(2) Le système national.

وعلى هذا الأساس، فإن النظام الوطني لم يعد- في ظل العولمة- نقطة بداية التناسق الاستراتيجي ونهايته بالنسبة للفاعلين في الاقتصاد والتكنولوجيا، في المجتمع والثقافة، حتى إن كان هذا النظام أحد المستويات المهمة بالنسبة لهؤلاء الفاعلين، بل غدا جزءاً من منظومة شاملة ليس إلا.

من غير المبالغ فيه -إذن- القول بأنّ مرحلة العولمة إنما تؤشر في ظل تراجع النظام الوطني إلى أن القرارات الكبرى التي تغير الحاضر وترهن المستقبل، والمتعلقة بتوظيف الموارد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على المستوى الكوني، إنما أضحت من اختصاصات الشركات الكبرى العملاقة المدولة والمتعددة الجنسيات التي لا ترضى بفضاء غير فضاء التنافس الواسع، غير المشروط باللوائح والتنظيمات الوطنية، وغير المحكوم بالمرجعية القومية أو بما سواها. وبما أنها الفاعل الأساس الأول و(الاستراتيجي) في مسلسل عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة؛ فإن الشركة -زمن العولمة- إنما غدت -بدون مبالغة- "السيد الجديد"، المحدد للتراتبية المستقبلية للعولمة، والمحرك الحقيقي لأطروحة القيادة في الميدان الاقتصادي، والميدان الاجتماعي، والميدان العلمي والتكنولوجي، والميدان السياسي والثقافي، وفيما سواها من مستويات.

ولما كان الأمر كذلك؛ فإن الدولة إنما غدت في وضعية رد الفعل لا الفعل، وبدأت ترى مصداقيتها تتهاوى يوما بعد يوم، وقراراتها يعلى عليها ولا تعلو إلا على بعضهم، وهكذا لدرجة تواطئها المباشر مع " شركاتها الوطنية الكبرى"، على أساس أن بريق هذه الأخيرة بالسوق العالمي إنما هو من بريق الاقتصاد الوطني سواء بسواء... فوجب ضمان الصفقات الكبيرة لها، ومنحها مساعدات للإبداع، والبحث، وتكوين الأطر الكفؤة، وتوظيف كل السبل والإمكانات والوسائل (بما فيها الوسائل السياسية والدبلوماسية) لإنجاح تحالفاتها الاستراتيجية الدولية، واعتماد السياسات والقوانين المساعدة على حرية حركتها لا سيما فيما يتعلق بتسيير سوق العمل وغيرها[1].

(١) ليس من الغريب- إذن- أنه كلما عمد رئيس دولة كبرى إلى زيارة خارجية إلا اصطحب معه وفداً موسعاً من رجال المال والأعمال.

وإذا كان صحيحاً أن تزايد مد العولمة زماناً ومكاناً إنما هو من تراجع النظام الوطني -ومن خلاله دور الدولة/ الأمة، أو دولة الرفاء- فإن تقدمها -أيضاً- هو من ثلاثة عوامل أخرى لا تقل عن التراجع إياه أهمية وقيمة:

العامل الأول: يتمثل في الطفرة التكنولوجية الكبرى التي لم تقتصر على (البيوتكنولوجيا)، أو الفضاء، أو المواد الصلبة، أو علوم الصيدلة، أو الهندسة الوراثية، أو ما سواها، بل تعدتها إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البنى التحتية والتجهيزات كما على مستوى المحتويات والمضامين.

والواقع أن الطفرة إياها لم تسهم فقط في تسريع وتيرة تنقل السلع والخدمات والرساميل بين مختلف ربوع الأرض، بل أسهمت في الانتقال التدريجي من اقتصاد مبني على المواد الصناعية والخدماتية والقيمة المضافة المتأتية من التنظيمات الهرمية، إلى اقتصادات ومجتمعات مبنية على المعلومات والمعرفة والشبكات والبيانات المخزنة ببنوك المعطيات والعمل ذي التكوين العالي، والآنية في تواصل الأفراد والجماعات فيما بينهم وبين المؤسسات(١).

لم يعد فاعلو العولمة الكبار -الشركات الكبرى تحديداً- مرتهنين بالمكان والزمان، بل أضحوا في حل منه، ما دامت الشبكات الإلكترونية على جاهزية كبرى، وسبل النقل الجوي والبحري متاحة وسريعة، والتواصل عبر الأقمار الصناعية متوافر وقائم، وهكذا.

العامل الثاني: يتراءى لنا كامناً في "الانتصار النهائي" للرأسمالية والليبيرالية على ما سواها من أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي التي كانت إلى عهد قريب مصدر منافسة (إيديولوجية)، أو وسيلة ابتزاز (جيوستراتيجية)، أو أداة تحجم من امتداد العولمة، وتغلق بوجه فاعليها الكبار الأسواق وسبل الاستثمار.

لم يعد ثمة منافس كبير للرأسمالية ولا مبارز لليبيرالية بصيغتها الجديدة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي تحديداً، وتحوله إلى اعتماد منظومة السوق، ما دامت روسيا أضحت ضمن الثماني الكبار، وعضواً بمنظمة التجارة العالمية، وما دام أصبح بعض الدول التي كانت تدور في فلكها لعقود خلت غدا بعض منها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو في منظمة حلف شمال الأطلسي،

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل: يحيى اليحياوي. "كونية الاتصال، عولمة الثقافة"، منشورات عكاظ، الرباط، أبريل ٢٠٠٥، ص٣١-٤٠.

أو فيما سواها من منظمات كانت إلى حدود تسعينيات القرن الماضي مصنفة ضمن خانة "الأعداء الاستراتيجيين"(١).

العامل الثالث: ويتمثل في القطائع المؤسساتية الكبرى التي طالت ليس فقط مكانة القطاعات العمومية التي كانت مفخرة العديد من الدول الوطنية عبر سياسات التحرير وإعادات التقنين واللبرلة وما سواها، بل مست ملكية ذات القطاعات، وحولتها جملة وتفصيلاً إلى فضاء السوق عبر عمليات الخصخصة التي مستها بالشكل والجوهر.

والواقع أن السياسات إياها -خاصة في دول العالم الثالث -لم يترتب عليها استنبات رأسمالية جديدة" تكون ذات القطاعات نقطة الانطلاق بها، بل جعلت العديد من هذه القطاعات ملكية للشركات الكبرى التي اقتنت حصص الدولة في الاتصالات، والنقل، كما الموانئ، والمطارات، والماء، والكهرباء، وغيرها. وقد أفرزت -في أحسن الأحوال- "نخباً محلية" تدور بهذا الشكل أو ذاك في فلك الشركات المتعددة الجنسيات، إذا لم تكن أجيرتها بالبداية وبالمحصلة النهائية(٢).

وإذا كانت هذه العوامل الثلاثة قد تلازمت وتزايد المد "المبشر" بالعولمة، فإن التزامن إياه يتجاوز كونه صدفة في الزمن، أو مصادفة في المكان، بقدر ما هو تعبير عن حركة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية، وعلمية، وتكنولوجية استنبتت ظاهرة العولمة، واستنبتت بموازاتها- منظومة اقتصاد السوق، و"ديموقراطية السوق،" و"ثقافة السوق"، وتتطلع لأنْ تجذرها في الدول المتقدمة، وتدفع بـ" قيمها" لتعم الكون برمته.

ثانياً: منظومة العولمة: ثلاثية السوق والديموقراطية والثقافة

ليس ثمة شك- فيما نعتقد ونتصور- أن العولمة إنما هي في طبيعتها، وطبيعة تشكيلها، و(ميكانيزمات) اشتغالها، وأدوات تجسدها - ظاهرة اقتصادية بامتياز، فربطها بما سواها من

(١) كل هذه التحولات عُدّت كما لو أنها "انتصار لليبرالية" على ما سواها من مذاهب. وهو أمر بحاجة لتدقيق ليس مجاله هنا.

(2) El Yahyaoui. Y, « Mouvance libérale et logique de privatisation », Ed. Okad, Rabat, 1996, pp. 60-71.

ظواهر وإشكاليات، إنما يبدو لنا من باب الإسقاط المنهجي الصارخ، ومن باب الاعتقاد بمبدإ "التبعات".

ولنحسم من البدء بالقول: إن ربط الظاهرة بظواهر أخرى لها قريبة منها أو متمايزة عنها كالهوية، والذاتية، والثقافة، وغيرها- لا يدفع قطعاً بجهة فهم الظاهرة، أو وضع عناصرها في السياق، بقدر ما يعمد إلى قراءتها وفق هذه الخلفية الحماسية الإيديولوجية في الغالب الأعم، دون ضبط للآليات التي تشتغل وفقها الظاهرة، أو تتجسد عبرها.

ولما كانت العولمة -في تصورنا- هي الأصل؛ فإن ما سواها إنما هي الروافد والفروع التي تتكئ عليها وترتكز...أعني تعمل على تطويعها لبلوغ الأسواق، وتعظيم الأرباح، وتوسيع مجال الفعل، والرفع من درجات النجاعة، والإنتاجية، والربحية، والتنافسية، وما سواها[١].

وبناءً على ما سبق، فإننا نزعم أن ظاهرة العولمة إنما تتكئ على ثلاث ركائز كبرى، تعمد إلى تعضيدها وتقوية الأواصر الناظمة لها مجتمعة:

الركيزة الأولى: وتتمثل في ارتكازها على "اقتصاد السوق"، ليس فقط بوصفه روح الرأسمالية البراغماتية، وجوهر الحرية الفردية والجماعية التي نادى بها "الآباء المؤسسون" للاقتصاد السياسي، ولكن أيضاً باعتباره المحك الذي على أساسه تقاس تراتبية الدول والشعوب في منظومة العولمة القائمة.

ولما لم يكن لهذا الاقتصاد إلا أن يكون مفتوحاً وتنافسيّاً وخاضعاً- في شكله وجوهره- لمنطق العرض والطلب؛ فإن الاعتراض على حركيته بالتشريعات، أو بالحدود الجمركية من شأنه -كما يقول مبشرو العولمة- التضييق على الحرية الفردية، وتقويض سبل إنتاج الثروات المادية واللامادية[٢].

ولا ينحصر الأمر عند هذا الحد، بل يبلغ مرتبة يطالب فيها دعاة العولمة بتطعيم المجتمع بقيم السوق؛ ليتحول بالمحصلة إلى مجتمع السوق، ما دام هو العنصر الناظم للاقتصاد وللمجتمع سواء

(1) El Yahyaoui. Y, « La mondialisation : communication-monde, ultralibéralisme planétaire et pensée unique », Ed. Boukili, Kénitra, 1998, pp-30-42.
(2) Wolf. M, « Mais pourquoi cette haine des marchés ? », In Dossier « La mondialisation est elle inévitable ? », Le Monde Diplomatique, 7 Mai 1997 (www.monde-diplomatique.fr).

بسواء. ألم تقل (مارغريت تاتشر) يوماً: إنها لا تعرف إلا السوق، وليس لديها أدنى معرفة بما هو المجتمع[1]؟.

الركيزة الثانية: تكمن فيما يمكن تسميته بـ"ديموقراطية السوق".

والديموقراطية المقصودة هنا لا تحيل على السوق بوصفه فضاءً للتباري بين مؤسسات الإنتاج والمال والتسويق، ولكن بوصفه مرجعية في التباري السياسي بين الفرقاء في الفضاء العام.

وعلى هذا الأساس، فالديموقراطية ذات المرجعية الليبيرالية تحديداً لا تتعاطى مع الشأن العام بوصفه حركة اجتماعية، وحالة حضارية، بل بوصفه فضاءً للتباري بين عارض للبرامج وطالب يختار الأصلح منها، تماماً كالتباري بالسوق على خلفية من العرض والطلب التقليديين. وهو ما تعبر عنه الانتخابات، وتكرسه نظم التمثيل الشعبي المتعارف عليها[٢].

الركيزة الثالثة: وتتمثل في سيادة ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"ثقافة السوق"، والمراد بالثقافة هنا ليس منظومة الرموز والتمثلات التي تكوّنها أمّة ما في زمن ما عن نفسها وعن الكون من حولها، ولكن "ثقافة العولمة" المنبنية على المنافسة حتى الموت، والبقاء للأقوى، والعبرة بالأصلح، والمتبنية لسلسلة من "الوصايا" الكبرى- كالمرونة، والإنتاجية، والإبداعية، والاعتماد على النفس، وما سوى ذلك-[٣]. فالكل مرهون ومرتهن- إذن- بنعرة الاستهلاك التي يذكيها فاعلو العولمة الكبار، ويتطلعون إلى أن تتعمم بالمكان والزمن في أفق تكوين "المجتمع الاستهلاكي الواسع" المنشود.

والمطلوب من المجتمع إياه ليس فقط اقتناء السلعة أو الخدمة بغرض إشباع الحاجة المادية والمعنوية، بل دفعه إلى الاقتناء من أجل الاقتناء، أي: الاقتناء بوصفه غاية وليس وسيلة لإشباع الرغبة.

---

(1) Société de marché

(٢) يعتاد في فصيلة الديموقراطية هذه بالإجراءات الشكلية، في حين أن الديموقراطية هي ثقافة سياسية بالأصل قبل أن تكون أدوات ومساطر.

(3) Cf, Petrella. R, « Les nouvelles tables de la loi », Le Monde Diplomatique, Octobre, 1995 (www.monde-diplomatique.fr).

هذه الركائز الثلاث الكبرى هي التي على أساس من تبنيها والدفع بها تعمد العولمة –أعني فاعليها الكبار- إلى توسيع مجالها الطبيعي المباشر، وإلى فتح المجالات الأخرى التي تتراءى لها عصيّة على الاختراق، أو ممانعة في الانصهار في المنظومة إياها.

ولما كان نشر " قيمٍ" المنظومة إياها في بداياته الأولى في الوقت الراهن، على أساس تعثر عمليات الانتقال إليها جملة وتفصيلاً في دول أوروبا الشرقية، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وغيرها؛ فإن تيار العولمة جارف بقوة الترهيب تارة، وبقوة الترغيب تارات أخرى.

إن العولمة- من هنا تتطلع، ليس فقط إلى تدويل ثلاثية اقتصاد السوق وديموقراطية السوق، وثقافة السوق، إلى جعل الثلاثية إياها ثلاثية الكون برمته، لا يراد لأية جهة من العالم أن تزيغ عنها، أو تخرج عن دورتها، أو تحيد عن " قيمها".

وعلى هذا الأساس، فليس من الدقة في شيء- في تصورنا- القول بأن العولمة هي المرادف اللغوي للشوملة. ومعنى هذا: أنه لو سلمنا جدلاً بأن الجاري منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي على المستوى الاقتصادي والمالي والعلمي والتكنولوجي والثقافي أيضاً هو عولمة بكل المقاييس، فإن الشوملة إنما هي مآل الظاهرة القادم، هي تطلعها المستقبلي[1].

ومعناه أيضا: أنه لن يكون للعولمة أن تكون شوملة بوصفها تطلعاً لدمج الكون برمته في هذه الثلاثية إلا : بأربعة شروط موضوعية كبرى:

الشرط الأول: خضوع كل الاقتصادات الوطنية، وأنماط إنتاج الخيرات المادية واللامادية، وأنساق التشكيلات الاجتماعية، إلى منطق اقتصاد السوق وفلسفة السوق، وتموطنت بها معتقدات السوق، وتاصلت بصلبها قيمه في الشكل والجوهر.

ومن ثمّ فلن تبلغ العولمة مرحلة الشوملة -مرحلتها القصوى- إلا عندما يصبح السوق المعولم فضاءً كونيّاً واحداً وموحداً، يعتمل بداخله ما يعتمل عادة داخل اقتصادات السوق المعروفة من طقوس العرض والطلب، والتنافسية، والبحث المهووس عن الربحية والإنتاجية، وتعظيم حصص السوق، وهو أمر لم تدركه العولمة إلى يومنا الحاضر.

---

(١) انظر في تفاصيل هذا الطرح: يحيى اليحياوي، "العولمة الموعودة"، منشورات عكاظ الرباط، ١٩٩٨م، ص٩٣-١٠٢.

الشرط الثاني: تكريس "ديموقراطية السوق" على المستوى الكوني؛ أي: تعميمها والعمل على توطينها في هذه الجهة من العالم وفي تلك، ليس فقط بوصفه عملية إجرائية تنتقل بها السلطة السياسية بسبل سلمية دون إكراه أو ضغط، ولكن أيضاً كأداة للتباري على بلوغ ذات السلطة التي هي مغنم سياسي، ووسيلة لخدمة المتبنين لها، الحاملين لها قلباً وقالباً(١).

ومعنى هذا: أنه لن يكون بإمكان العولمة أن تتطلع للشوملة أو الكونية -كما يسميها بعضهم- إلا إذا اعتمدت منظومة التباري السياسي، تماماً كالتباري الاقتصادي، وشاعت الليبرالية السياسية المعتمدة في الوقت الراهن-أي المرتكزة- على التعددية، وعلى التناوب السلمي، وعلى الحرية في التعبير والتفكير دون قيود أو ضغوطات.

الشرط الثالث : ضرورة "تحويل" المجتمعات من مجتمعات متباينة السلوكات، متنافرة الطبيعة والتطلع، إلى مجتمعات تكون النعرة الاستهلاكية العامل الموحد لها في الشكل كما في المضمون.

وليس الغرض هنا تأسيس مجتمعات للاستهلاك كما كان الحال عليه زمن التدويل وتعدد الجنسية، إنما المقصود خلق فضاء للاستهلاك واسع وشاسع، يجمع الكون برمته، ويكون المحرك بصلبه استنبات خاصية الاستهلاك بوصفها قيمة عامة، سائدة، مجتمعية وثقافية بالمحصلة النهائية...أي استنبات شروط السمو بالمجتمعات في خصوصياتها إلى "مجتمع استهلاكي عالمي" لن يكون من بين ظهرانيه من تمايز إلا تمايز مدى بلوغ ذات المجتمع، والتطلع للانتماء إليه...حيث لا وظيفة إلا وظيفة الاستهلاك ما دام " فضاء المواطنة" سيكون رهيناً بها مرتكزاً عليها(٢).

الشرط الرابع: يرتبط بالأساس بمدى انتشار "الثقافة العالمية" المتشكلة حاليّاً، وقدرتها على إدماج الثقافات والخصوصيات الأخرى القريبة منها، أو البعيدة عن تمثلاتها.

و"الثقافة العالمية" المقصودة هنا إنما هي الثقافة التي يعمل الفكر الليبيرالي الجديد على تمريرها ونشرها، وتجتهد النخب الفكرية لتوطينها وتأصيلها: ثقافة اقتصاد السوق، وديموقراطية السوق، والمجتمع الاستهلاكي الكوكبي(٣).

(1) Cf : Lagacé. D et Alii, « La démocratie malade du chantage économique », Idées, n° 25, Janvier 1997, 2 p.

(٢) راجع: يحيى اليحياوي، "العولمة ومجتمع الإعلام"، منشورات الزمن، الرباط، ٢٠٠٢م، ص١٠٣-١١٨.

(٣) راجع: يحيى اليحياوي، "كونية الاتصال، عولمة الثقافة"، مرجع سابق، ص١٢٥-١٣٩.

هي -إذن- ركائز كبرى لا يمكن للعولمة أن تتحول وتتجاوزها إلى شوملة، أو تتطلع إلى بلوغ الفضاء الكوني الذي تنشده ، وتطلب إدراكه. ولما كانت كذلك، فإنها تبقى مرهونة بقدرتها على اختراق الأسواق، والنظم السياسية، والثقافات الوطنية.

ومن ثمّ، فليست العولمة الحالية شوملة، أو كوكبية، أو كونية، كما يعتقد بذلك بعض الباحثين والدارسين العرب للظاهرة؛ إذ تبقى الأولى هي المعبر عن واقع الحال، في حين أن الثانية هي تحولها التدريجي مع الزمن. ومعنى هذا:

أن الاقتصادات الوطنية في قارات أمريكا، وآسيا، وأوروبا، وإفريقيا، وغيرها لم تتحول نظمها بعد إلى اقتصادات سوق خالصة، ولم تعتمد دولها ذات الاقتصاد في تدبيرها كما في تسييرها للشأن العام، ولم تتموطن بعد بتشكيلاتها الاجتماعية القيم الاقتصادية التي من المفروض أن تطبع كل اقتصاد يدعي انبناءه على اقتصاد السوق.

و"ديموقراطية السوق" المبشر بها لم تغز -بعد- كل التشكيلات السياسية "الكونية"؛ إذ لا تزال العديد من النظم السياسية في أمريكا، وأوروبا، وآسيا، وإفريقيا، وغيرها إمّا خاضعة لنظم عسكرية، أو لا تتم فيها عملية انتقال السلطة بطرق سلمية، ولا تزال فضلاً عن كل هذا وذاك- مقيدة للحريات، قامعة للقائمين عليها، إذا لم يكن بالتفصيل بالجملة.

و"المجتمع الاستهلاكي الكوكبي" لم يتسن له -بعد- أن يتكرس بأرض الواقع، ليس بسبب عصي من لدن الأفراد والجماعات على الاستهلاك، ولكن لأن طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية والنظام العالمي أيضاً يحول بين هؤلاء ولوجهم[1].

وأن "الثقافة العالمية" المراد تعميمها على المستوى الكوني، لم يتسن لها -بعد- تنميط السلوكيات، وإخضاع الخصوصيات، ودمج التمثلات الذاتية في المهيمن ضمنها، أي: التمثلات الغربية.

(١) انظر للمزيد حول هذا الجانب: سمير أمين، "بعض قضايا المستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر"، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠م.

وتأسيساً على ما سبق، فإن العولمة الحالية ليست بأي حال من الأحوال شوملة، أو كوكبية، أو كونية، أو ما سوى ذلك بحكم اقتصارها في الزمن الراهن على الفضاءات الغربية، وفي أحسن الأحوال على "الشرائح ذات القدرة الاستهلاكية والتسديدية" دون سواها من فضاءات.

ثالثاً: العولمة والثقافة و"مستودعات الأفكار"

ليس للعولمة مؤسسات رسمية تقوم اختصاصاتها على البحث والدراسة؛ فهي ظاهرة وليست دولة، وهي معطى تاريخي يمفصل حقب النظام الرأسمالي، ومستوى متقدم في الليبيرالية والانفتاح، ودرجات في حركة المجتمع، وليست وحدة مؤسساتية يمكن للمرء أن يحتكم إلى هيكلتها، أو الوقوف عند حلها أو ترحالها(1).

ولما كانت كذلك، فإن ما تقيمه من "مراكز ثقافية" بهذا البلد أو ذاك في إطار الفرنكفونية في المغرب العربي -مثلاً- أو الأنجلوساكسونية في دول أوروبا الشرقية، أو الإسبانوفية في دول أمريكا اللاتينية، أو في ما سواها أقول: إنه من التجاوز -حقّاً- تصنيفها ضمن الأدوات الثقافية للعولمة، حتى وإن كان جزءاً من ذات الوظيفة من صلاحياتها منذ مدة.

والسبب- فيما نتصور- لا يكمن فقط في كون هذه المراكز سابقة على "قدوم" العولمة، بل لأن الذي يقوم على الثقافة والفكر في صلب العولمة إنما هم أفراد ومجموعات ومراكز، ما يمكن تسميته بـ"نوادي نخب العولمة".

ومن ثمّ، فتماماً كما لكل التنظيمات- المدنية، أو السياسية، أو غيرها - نخبها ونواديها، فإنه لنخب العولمة أيضاً نواديها، ومحمياتها، ومجالها الخاص بها، يلتقي المنتمون إليها بجنباتها لمناقشة أمر، أو تدبير شأن، أو للتسامر العفوي دونما حرج أو تعكير صفو.

والمقصود بنخب العولمة هنا لا يحيل فقط على الشركات العالمية الكبرى ذوات السلطات الواسعة في تحديد حال اقتصاد العالم ومآله (*)، ولا على الدول الكبرى التي تقوم وإن بطرق غير مباشرة على الشركات إياها، بل تقوم أساساً على مجموعات الفكر والبحث والتنظير، التي

(1) هي نخب فكرية متشبعة بمنظومة في الأفكار محددة تعمل تحت الطلب وفق دفتر تحملات التزامات.

(*) تحتكم بعضها على أرقام معاملات يتجاوز النواتج القومية الخام للعديد من الدول

تنتج: نظريات "وأطروحات، وتصورات"، وتعمل على ترويجها؛ لتغدو بسلطة العنف، أو بوسائط السلطة الناعمة "عقيدة الكون" تمثلاً وسلوكاً ونظم حكم[1].

والمقصود بالنوادي هي تلك "الفضاءات المغلقة" ذات الأبواب الموصدة، التي يعمل خلفها باحثون وخبراء من جنسيات وأطياف علمية مختلفة، يجتمعون بدورات لتوصيف مكامن الخلل بالكون، وصياغة الوصفة التي من شأنها علاج ذات المكامن، أو التخفيف من أعبائها وفق تصورهم.

لا يقتصر الأمر هنا على مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية التي أقامتها هذه الشركة الكبرى أو تلك، أو هذه الدولة الكبرى أو تلك، بغرض استقطاب "أوكار الفكر" من هذا المجال أو ذاك، بل يتعداه إلى النوادي العالمية التي تستوظف الشبكات في تواصلها وتبادل الأفكار بين أعضائها، أو تقيم لهم الملتقيات الدورية بغرض اللقاء المباشر، وحسم ما قد يعلق من أمور وقضايا.

إنها نواد غير رسمية، لا يستطيع المرء تحديد سلطتها بدقة، ليس فقط لأنها تتجاوز الدول القطرية والحدود الوطنية، ولكن أيضاً لأنها تحيل على فضاء غير محدد المعالم، حتى وإن تسنى للمرء تعيين بعض من عناصره وأعضائه:

فأعضاؤها غير معروفين -حتى إن عرف بعضهم- وهم لا يمثلون جماهير، ولا هم منتدبون من لدن دولة قائمة السيادة، ولا تم انتخابهم من لدن هذه الجهة أو تلك للتعبير عن صوتها، أو التفكير في حل مشكلاتها الآنية والمستقبلية.

والمنخرطون فيها لا رقابة عليهم تذكر فيما يتراءى لهم مناطق ومجالات للبحث والتفكير؛ إذ بإمكانهم الانتقال دون حرج من الاقتصادي والسياسي إلى الاجتماعي والثقافي، ومن الذاتي الخاص إلى العام الشامل، ومن الاقتصاد السياسي للمناطق والجماعات الضيقة إلى اقتصاد العولمة بفروعه المختلفة وتشعباته.

---

(١) انظر: يحيى اليحياوي، "احتقار الديموقراطية، دراسات في آليات الاستبداد الجديد"، منشورات عكاظ، الرباط، أبريل ٢٠٠٥م، ص٢٥٢-٢٥٨.

والمنضوون تحت لواء هذه النوادي لا يعمدون إلى الشفافية والوضوح في إبلاغ آرائهم وتصريف مقترحاتهم حتى وإن تجرأ بعضهم على نشر ما يعتقد، بل تراهم يلجؤون للتأثير على الآخرين إلى استعمال قنوات غير رسمية، غامضة وملتوية يتعذر معرفة قوتهم الحقيقية معها على المرء العادي، وعلى المختص تقييم درجة ذات القوة في صناعة القرار، أو التأثير على الذين يحررون صيغته النهائية مضموناً وشكلاً"(1).

إنها نخب ونوادٍ تجتمع وتشتغل خارج إطار السلطات المؤسسة، مفوضة للتقرير في حاضر الكون ومستقبله، وتجتمع وتشتغل دون تفويض شعبي لها، وتجتمع وتشتغل دون رقابة ديموقراطية مباشرة على أعمالها. إنها صورة طبق الأصل لسياق العولمة وحركتها، التي لا قدرة للمرء في ظلها على الإبداء برأيه بشأن قراراتها، أو صيرورتها في الزمن أو في المكان. وليس بمقدور المرء تحديد عدد هذه المنتديات، ولا تعيين أماكن انعقادها، ولا حصر حجم أعضائها أو المنتسبين إليها؛ إذ هي بردهات الدول الكبرى، وضمن هياكل الشركات العابرة للقارات، ومن بنيان الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وما سوى ذلك. لكنها، وإن توزعت أماكن وجودها، وتفرعت ضروب اشتغالها، فإنها تلتقي بمحافل سنوية كبرى منتظمة، لعل أكبرها وأكثرها إعلامية ملتقى دافوس السنوي.

والواقع أنه لأكثر من ثلاثين سنة مضت، يستقطب منتجع دافوس السويسري أهم صناع السياسة، والمال، والأعمال، والفكر من مختلف بقاع الكون، في إطار الاجتماع السنوي لما أضحى معروفا بـ"المنتدى الاقتصادي العالمي".

هم يعبرون عن "روح دافوس" حيث يتوحد "الزمن العالمي" كل يناير من كل سنة، ويتقلص المكان... حيث لا أثر لأماكن التسلية المتاحة في مؤتمرات أخرى، اللهم إلا سبل التزلج المحصورة المدة والمجال.

لا تلتقي نخب منتدى دافوس للمتاجرة المباشرة حتى وإن كانت إمكانات الحصول على عقود متوافرة، ولا تحتكم إلى جدول أعمال محدد، لا مجال للالتئام إذا استنفدت بنوده وانفض

(1) Lesgards. R, « L'élite et son pragmatisme », Le Monde Diplomatique, Avril 1994(www.monde-diplomatique.fr).

اللقاء، ولا تلتقي لغرض الحوار من أجل الحوار...لا نعتقد أنها تلتئم لهذه الأغراض حتى وإن كانت غير مستبعدة ...إنها تستهدف غايتين اثنتين لا تنطويان على طبيعة براغماتية مباشرة:

الأولى: "إثارة وعي" المسيّرين السياسيين والاقتصاديين المجتمعين إزاء الشروط العامة والآليات القمينة بتصريف فلسفة العولمة القائمة، أو المراد لها القيام ونشر المبادئ (النيوليبيرالية) التي تبني لها في الشكل والجوهر.

والثانية: نشر "القيم" الكبرى التي تبني لذات الفلسفة المنظومة والسياق، وتحدد لها الأدوات والسبل.

هي تتطلع لنشر "تمثل للعالم" كما تؤمن به، أو يبدو لها أنه "الأسمى" مقابل تمثلات أخرى يخيّل لها أنها من مرتبة دنيا، أو لا قيمة لها. إنه تمثل للعالم يوجب على الكل الدفاع عن أطروحة وجود "مصلحة عامة كونية"، والدفع بها، حتى في تباين بنيات الدول والحكومات، واختلاف مستويات التنمية الاقتصادية التي بلغتها[1].

ومن ثمّ، فنخب العولمة -بالحالة الأولى والثانية- إنما تعبر عن "أممية لرأس المال" من الواجب توسيع فضاء إشعاعها؛ لتطال شتى بقاع الأرض.

هي كذلك دون شك، لكنها -أيضاً- "أممية للثقافة وللفكر الواحد" لا يتراءى من بديل عنها، إلا ضرورة السير في ركبها، وتطويع البنى والمؤسسات والأفراد والجماعات؛ كي لا تبقى عصية على صهر ما تنتجه ذات الأممية من أفكار وتصورات، من معتقدات وسلوكات... حتى الشاذ منها، غير القابل للتطبيق- بفضاءات أخرى لها ذاتيتها وخصوصياتها.

ولئن لم يكن يصدر عن منتدى دافوس قرارات ذات صبغة تنفيذية، أو محمية بقوة قاهرة تستلزم تطبيقها؛ فإنها أفكار وتصورات غالباً ما تعمد المنظمات الدولية الكبرى إلى ترجمتها ببرامجها وسياساتها؛ لتغدو -تدريجيّاً- كأنها تتوافر على منطوق الإكراه البدني بالنسبة لدول العالم وحكوماته وشعوبه[2].

---

(١) هي تتبنى منظومة "الملك الكوني المشترك،" لكنها لا تتقيد بعناصره، كمحاربة التلوث، أو الجريمة المنظمة، أو ظاهرة شح المياه بالكون.

(٢) هي أفكار غالباً ما يلتقطها البنك العالمي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة التجارة العالمية...

لا يستطيع أحد أن يتجنب الاعتقاد بأن المنتديات العالمية الكبرى- وفي مقدمتها منتدى دافوس السنوي- إنما هي "سلطات فكرية خفية" بكل المقاييس، موازية لسلطات الدول والحكومات إلى حد بعيد.

إنها سلطات "ناعمة" تدفع بمنطق أولوية الثقافة والفكر، ومركزية النقاش والحوار، لكنها لا تفتأ تصبح سلطة خشنة عندما تتحول ذات الأفكار والموضوعات ذات النقاش والحوار إلى سياسات اقتصادية واجتماعية قد لا يسلم منها الفرد أو الجماعة.

لهذا الاعتبار -ولربما دون سواه- تتزايد المعارضة بشأنها، وترتفع أصوات المناهضات ضدها، والاحتجاج على اجتماعاتها من لدن العديد من منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن البيئة، وعن حقوق الإنسان ...[1].

والحقيقة أن مسلسلات مناهضة المنتديات العالمية- من قبيل منتدى دافوس- إنما تتأتى من ثلاثة اعتبارات تعود بانتظام وقوة كلما تسنى لهذه المنتديات الانعقاد، أو تم التعرف على مكان إقامة "ضيوفها":

الأمر الأول: يتعلق بطبيعة هؤلاء وصفتهم، ومستوى الانتداب لديهم للنطق باسم هذه الجهة أو تلك، فعلى الرغم من وجود رؤساء دول وحكومات منتخبين يعبرون على المدى القصير تحديداً عن سياسات بلدانهم؛ فإن الغالبية العظمى من هؤلاء غير مخولين على المدى الطويل لصياغة "سياسات الكون"، ولا لهم الصفة الشرعية للتقرير باسم مئات الملايين من البشر.

إن الذي يقرر مكان هؤلاء وبالنيابة عنهم، على المدى القصير والمتوسط، إنما هي الشركات المتعددة الجنسيات، التي تدعم مصالح العالم في مصالحها، وهي الدول الكبرى التي عبر هذه الشركات أو غيرها تصوغ سياسات لأفراد وجماعات لم تنتدبها لذلك ولا فوضت لها أمر النطق باسمها. إنها مسألة مشروعية دفع بها مناهضو هذه المنتديات، ونددوا بمبدإ الوصاية الذي يجره خلفه شكلاً ومضموناً.

(١) وهو ما تعبر عنه "قمم الاحتجاج" المنظمة على هامش "قمم العولمة" الرسمية (المنتديات الاجتماعية العالمية).

الأمر الثاني: ويرتبط بالنخبوية الكبيرة التي تطبع، ليس فقط صفة الحاضرين بمنتجع دافوس من الرئيس الأمريكي إلى آخر رئيس بإفريقيا، بل ومداولاتها، وما يصدر عنها من بيانات وتوصيات. إنها -بالمحصلة- ملتقيات لا يبعث القائمون عليها بدعوات الحضور، فضلاً عن الحديث أو المحاضرة... إلا للذين يتبنون نفس المنظومة الفكرية، أو طال بهم مدى رفضها؛ فأضحت القابلية لديهم قائمة للانضمام إليها(١).

إنها تشبه نوادي الشركات والمؤسسات القطرية التي لا يدخل في عضويتها إلا العاملون بها، أو المتعاطفون مع تصوراتها، أو الذين لهم صلة بذلك من قريب أو بعيد.

أما الأمر الثالث: فيكمن في غياب الشفافية الذي يميز أعمال هذه المنتديات وهي في خلوة بجبال الألب، ما يخيل للمرء معه أن الذي يحاك هناك إنما هو مؤامرة على الكون، يتواطأ الفاعل في خضمها مع المفعول به زماناً مكاناً.

إنها كذلك بل أكثر، فيما نعتقد، ليس فقط لما ذكرناه من أسباب ودوافع، بل لأنها تعمل في معزل عن تطلعات الجماهير ورغبات الشعوب... لذلك تأسست على أنقاضها منتديات مناهضة لها، لعل أبرزها "المنتدى الاجتماعي العالمي" الذي ينطلق بموازاتها، وبجدول أعمال منافٍ لجدولها، لكن دون إعمال من لدنه لمبدأي: النخبوية أوالسرية.

رابعاً: العولمة والعالمية وسنن التدافع الحضاري

لو عاودنا الانطلاق من مسلّماتنا السابقة؛ فسيسهل علينا الخلوص إلى القول: إن "التدويل، وتعدد الجنسية، والعولمة إنما هي جزء من مسلسل واحد؛ مسلسل تطور الرأسمالية الصناعية والمالية، ميزته الأساس التراجع التدريجي للمبادئ، والقواعد، وأنماط التنظيم، وتقييم الخبرات المادية واللامادية المرتكزة -إلى الآن- على وحدانية ونَسَقية النظام المسمى بالوطني: (دولة وطنية، واقتصاد وطني، وعملة وطنية، وقانون وطني، وسيادة وطنية، وبنك وطني، وتربية وطنية، وسكك حديد وطنية، وثقافة وطنية...) الخ"(٢).

---

(١) لهذا السبب لا يتواجد بمنتجع دافوس إلا دعاة العولمة والمبشرون بها.

(2) Petrella. R, « La mondialisation de l'économie par la compétitivité », Politique Internationale, n° 46, Hiver 1989-1990, p.6.

وعلى هذا الأساس، فإن العولمة -أعني الدول المتقدمة، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات ذات الاختصاص -لا تتماهى مع العالمية في بعدها الحضاري ومضمونها الأخلاقي، بل هي مستعدة لذات التماهي إن كانت العالمية تستغيي في الشمولية والشوملة، وتدفع بها بالزمان والمكان.

والتماهي هنا لا يراد له أن يكون ممانعاً لتوجهات العولمة، أو لسيرورتها وصيرورتها، بل أن يجعل من العالمية -في شتى أبعادها- رافداً لها من الروافد ليس إلا، وهو ما لا يتماشى وفلسفة العالمية القائمة:

فالعولمة تتجه باضطراد كبير بجهة التوحيد، توحيد الأسواق الوطنية، ودمجها في السوق الأكبر والأقوى بغرض خلق سوق عالمي لا مكانة بصلبه للحدود الوطنية، أو للجمارك الوطنية، أو للسياسات الاقتصادية الوطنية، أو للدولة الوطنية حتى وإن أمكن ذلك.

هي هنا تلتقي ومبدأ العالمية -على الأقل في جانب التوحيد- لكن العولمة لا تنشد بالضرورة السوق الواحد بوصفه فضاءً واقعيّاً أو جغرافيّاً، بل سوقاً افتراضياً ، وخاصة إلكترونياً- مع ثورة تكنولوجيا الإعلام، والمعلومات، والاتصال، وانفجار الشبكات، الإلكترونية- يتماهى فاعلو العولمة معه تماماً كما لو أنه سوق واقعي بامتياز[1].

هو ليس حصراً سوقاً اقتصادياً لتداول السلع والخدمات والرساميل، بل يراد أن يتزامن مع "سوق سياسي عالمي" واحد متشرب بقيم الليبيرالية الجديدة، وحقوق الإنسان، وبسوق "ثقافي عالمي موحد" ما دام لا ينظر إلى الثقافة إلا في كونها سلعة ضمن باقي السلع الأخرى، لا ميزة لها تذكر، أو خصوصية في حد ذاتها ما دامت منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية قد صنفتها كذلك[2].

والعولمة لا تتكرس فقط من خلال أدوات خلقتها لنفسها منظمة التجارة ومؤسستا (بروت وودز) للغرض ذاته، بل من خلال دفعها بنموذج في التفكير يراد منه أن يضفي عليها صفة العالمية.

---

(١) يبدو التباين هنا بين العولمة والعالمية في كون الأولى ذات خلفية اقتصادية خالصة، في حين أن الثانية محكومة بتوجهات أخلاقية وحضارية وتضامنية.

(٢) تبدو السلعة هنا كما لو أنها عدو للبشرية بحكم طابعها الاختزالي الخالص.

ليس الملمح إليه هنا "مؤسسات إنتاج الفكر" التي تخلقها الشركات الكبرى من بين ظهرانيها -كما عمدت إلى ذلك شركة (فورد)، و(مايكروسوفت) وغيرهما، بل "جيوب الفكر"، التي استنبتت في أعقاب منتديات الثماني الكبار بدافوس من مثل قبيل" قمة مون بيلران" التي يشرف عليها عالم الاقتصاد النمساوي (جون حاييك)، أو مؤسسة عالم الاجتماع الكندي (مارشال ماكلوان) الذي بشر بالعالم "بوصفه "قرية كونية واحدة"، و"المجتمع الكوني الواسع"، أو "حميمية التواصل الكوني بين الثقافات" وما سواها[1].

وإذا كانت المؤسسات العالمية ذات الخاصية الاقتصادية تعتبر بـ"القوة الخشنة" لتمرير السياسات والتوجيهات التي تدفع بها؛ فإن "بيوت الفكر والخبرة" هذه إنما هي "الأدوات اللينة" التي تتكئ عليها العولمة لإعطاء الانطباع بتوجهها نحو العالمية.

والعولمة، في نشدانها للعالمية -بمعنى الشوملة الذي حددنا معناه من قبل- لا تتوجه فقط بجهة تطويع الاقتصادات والمجتمعات والظاهر من الثقافات على مستوى السلوك العابر، أعني عبر الفضائيات، أو عبر شبكة (الإنترنت)، أو عبر البعثات- بل تعمد إلى بلوغ منظومات القيم التي هي جوهر الثقافة وعصب الحضارة.

خامساً "عولمة القيم" أم هيمنة المصالح؟

الحديث عن "عولمة القيم" في سياق تدافع التيارات والرؤى والمصالح تحديداً لا يخرج -في تصورنا- عن كون المراد عولمته هنا، أعني: إشاعته على المستوى الكوني، ليس القيم في طبيعتها وخاصياتها المجردة، بل منظومة القيم التي تتبناها العولمة في توجهها بجهة فرض نموذج في الاقتصاد، وفي الديموقراطية، وفي الثقافة.

والواقع أن ربط العولمة بالقيم هو ربط غير دقيق؛ لتباين خاصيتهما، ليس فقط لأن المراد ربطهما، ولكن لأن ذات الربط يشي ضمنياً بثلاثة أمور جوهرية:

الأول: أن التخوف المضمر هو تخوف من الربط، وليس من العولمة في حد ذاتها. وهو أمر غير سليم؛ لأن طبيعة العولمة لا مفاضلة قائمة بين مضامينها؛ فهي إما تقبل بتمثلها كاملة بالانخراط في اقتصاد، السوق وديمقراطيته وثقافته، أو أن تدفع بوجهها الممانعة جملة وتفصيلاً.

---

(١) اليحياوي، يحيى. "في العولمة والتكنولوجيا والثقافة"، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٥٠ وما بعدها.

لـو سـلم المـرء بـأن لا خشية من العولمة في مطالبتها لكل جهات الكون بتبني ذات الانخراط، فإن الخـشية واردة وثابـتة لا سيما في سياق تنافر العديد من منظومات القيم بإزاء العديد من القضايا التي لا تـرى "مـسوغا موضـوعيًا" للـتخوف منها، كتسليع الثقافة، أو تصنيع المكونات النباتية، أو استنساخ الخلايـا البـشرية ..، وهـو ما ليس سائغاً ولا مقبولاً في منظومات مختلفة عديدة، ومن ضمنها منظومة القيم العربية الإسلامية بالتأكيد[1].

الأمر الثاني: أن كل القيم العالمية الصالحة والمحفزة والمحترمة للذات وللآخر قابلة للعولمة في إطـار تلاقـح القيم، وتحاور المنظومات الحضارية، وتواصل الثقافات. لكن واقع الحال السائد في ظـل العـولمة الحالـية، أو المـراد لـه أن يـسود في ظـل الشوملة، إنما ينطلق من مسلّمة غلبة القيم الغـربية ذات الخلفية المسيحية/ اليهودية على ما سواها من قيم، ليس فقط بحكم تفوقها العلمي والتكنولوجـي والاقتصادي، ولكن أيضاً لاعتبارها أن ما سواها من قيم- قيم مئات الملايين من البـشر- هـي إمـا "متدنـية"، أو "بدائـية غـير محفـزة"، أو "غير مواكبة لتطورات العصر"، أو "في منحدر الحضارات" لا فائدة من الاعتداد بها شكلاً أو مضموناً.

أمـا الأمر الثالـث: فهو أن عولمة القيم -على الأقل بالقياس إلى ما يروج بالأدبيات الغربية- لا تبدو على الدرجة بين هذا الطرف أو ذاك؛ فعولمة القيم- بالنسبة لفاعلي العولمة- ليست غاية في حـد ذاتهـا بقـدر مـا هي أداة ووسيلة لبلوغ "الفضاء الاقتصادي، والسياسي، والثقافي الكوني" الـذي تـتماثل بصلبه " قيم العولمة" في شكلها المروج له، كما في مضمونها المبطن في هذه الأداة أو تلك.

في حـين تـبدو عولمة القيم في كونها هدفاً وغاية في نظر المدافعين عن العالمية، تتعايش بموجبه الاقتـصادات، والـثقافات، والمجتمعات، حتـى في تبايـنها واخـتلاف مذاهـبها، بل في تناقضاتها الأسـاس. ومـن ثـمّ فالعالمـية هـنا إنمـا تدفـع بضرورة تسييد التنوع والاختلاف العرقي والديني والمذهبي والسياسي والثقافي..، بوصفها سر الكون، ومكمن التدافع البشري على مرّ القرون، في حـين يـتراءى ذوات التنوع والاختلاف للعولمة بوصفها عناصر ممانعة وعصيّة أمام تدفق السلع

(١) تعـدّ العـولمة المـنظومة العـربية الإسـلامية عـصية علـى الـتحول، في حين أن هذه المنظومة إنما تدفع بتميزها وتمايزها عما سواها.

المادية والرموز اللامادية .. والعولمة تنميطية بامتياز، ووحدانية التوجه، في حين أن العالمية توحيدية النظرة، وغير مختزلة بصلبها لما سواها من تباينات.

ولهذا السبب تبدو عولمة القيم -كما يتم الترويج لها- متقابلة مع العالمية، ومنافية لها، ورداً عليها، ومعاكسة للتيارات الدافعة بها[1].

وإذا كان التنافر بين العولمة والعالمية حقيقة واقعة لا يمكن تجاوزها، فلأنّ لكليهما تمثله ودفوعاته وطروحاته الأساس:

فالعولمة تدفع وتدافع لدرجة الفرض القسري بمنظومة ركيزتها المحورية السلعة المادية، وما سواها لا يخرج عن نطاق الروافد، التي تدفع بذات الركيزة، وتفسح لها في المجال في التوسع فضاءً جغرافيّاً، وعلى مستوى تمثل الأفراد والجماعات البشرية لها. في حين أن العالمية لا تذهب بالسلعة لدرجة السمو والتقديس، بل تعدّها إفرازاً لحالة اجتماعية، بإمكان منظومات ثقافية أخرى أن تفرز مثيلاً لها، أو متفوقاً عليها.

والعولمة تعدّ منظومتها في الاقتصاد والاجتماع والثقافة "الأفضل والأقوى والأنجع"، وفوق ذلك أفرزت تطوراً اقتصادياً، وديموقراطية سياسية، و"ثقافة كونية" ندر مثيلها في التاريخ. في حين أن العالمية لا ترى في ذلك حكراً على هذه الحضارة أو تلك، أو ميزة لها على ما سواها من حضارات بقدر ما هو نتاج لحركة الحضارات وجدلية لعناصر التاريخ؛ إذ كم من حضارة مرت -وضمنها الحضارة العربية الإسلامية- وأدركت مستويات كبيرة من التقدم والنمو، دون أن يكون ذلك مدعاة لفرض ذلك على غيرها بقوة النار والحديد والقسر.

والعولمة ترى في التطور العلمي والتكنولوجي عنصر تخليص للشعوب والأمم من استعباد الطبيعة وطغيان الندرة من خلال عملها على تطوير التطبيقات، وتحويل التكوينات الجينية للمخلوقات وغيرها، في حين ترى العالمية في ذلك -أو في جزء منه على الأقل- تدميراً للتمايز البشري، وتقويضاً لمكامن التنوع الذي هو مفتاح البقاء والاستمرارية على الأرض[2].

---

(١) انظر: أكاديمية المملكة المغربية، "العولمة والهوية"، الدورة الأولى ٥-٧ مايو ١٩٩٧م، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٩٩٩م، ص٢٢١-٢٢٣.

(٢) في "القرآن الكريم" يجد المرء العديد من الآيات التي تتحدث عن التنوع والاختلاف.

قـد لا تختلف العـولمة عـن العالمـية في حقـيقة تخليص العلـم والتكنولوجـيا من العديد من الإكـراهات: مـن فـتك الأمراض، ومن تعذر التنقل بين المجالات الجغرافية، ومن عسر التواصل بـين البشر، ومـن غـبن الندرة في المنتوجات، لكنهما يختلفان لدرجة التناقض في مبدإ "استقلالية العلـم والتكنولوجيا" الذي تنادي بها العولمة، ومبدإ رقابة المجتمع والقيم والأخلاق على الأبحاث العلمـية، والتطبيقات التكنولوجية التي تترتب عليها خاصية التنوع، ومنظومات القيم السائدة... وهي- كلها- مستويات تدفع بها العالمية شكلاً وجوهراً.

سادساً: العولمة، العالمية، الكونية: التنوع الحضاري مفتاح المستقبل

مـن المفـيد الـتذكير بـأن العـالم يعيش -مـنذ الـبدايات الأولى لهذا القرن- تحت وطأة عولمة اقتصادية ليبرالية الطبيعة والتوجه، وتحت تأثير طفرة تكنولوجية كبرى، قوضت- إلى حد بعيد - ثنائـية الـزمن والمكـان، تمامـاً كما قوضت العولمة جزءاً كبيراً من ثوابت ما كان يسمى- إلى حين عهد قريب- الحدود الوطنية، أو التراب الوطني، أو السياسات الوطنية(١).

ولـئن أضـحت معظـم الأسواق الاقتصادية والمالية شديدة الارتباط ببعضها ، موجدة بذلك فـضاءً اقتـصادياً "عالمـيّاً"، تنـتظم فـيه مختلف تيارات السلع والخدمات، فإن تكنولوجيا المعلومات وشـبكات الاتـصالات وغيرهـا، قد أوجدت- موازاة لذلك- فضاء افتراضياً "كونيّاً"، تنتقل شتى أشكال الرموز والبيانات بداخله في زمن آني، ودون رادع جغرافي، أو سياسي كبير يذكر(٢).

إلا أن جـنوح العـولمة في أفـق الـشوملة والكونـية إلى اسـتنبات معـتقدات وتـصورات "وقيم" الـسوق بجل الفضاءات العالمية لدرجة تطلعها لخلق مجتمع للسوق، لا يقدم فقط في كونه تهديداً للقـيم والتمـثلات الـتي تؤسـس للهـويات الثقافـية، بـل في كونه توجهاً مضطرداً بجهة وأد مبدإ التنوع الثقافي، بوصفه شرطاً من شروط بقاء الجنس البشري.

ولـما كانت الثقافة هي مجموع السمات الروحية والمادية، الذهنية والنفسية التي تميز مجتمعاً ما، أو جماعـة بـشرية ما، وتضم الفنون والآداب، وأنماط الحياة، وطرق العيش المشترك، ونظم القيم والتقالـيد والمعـتقدات- فإن تغييب مبدإ التنوع الثقافي -وفي صلبه مبدأ التعدد والاختلاف- إنما

(١) راجع للمزيد من التفاصيل: يحيى اليحياوي. "العولمة الموعودة"، مرجع سابق، ص١٣١-١٣٨.

(2) Ramonet. I, « Désarmer les marché », Le Monde Diplomatique, Décembre 1997 (www.monde-diplomatique.fr).

هـو مـن تغييب كـل هـذه المظاهـر لفائـدة مظاهـر أخرى أقوى، أو تدمير لمقومات ذات التنوع لاعتبارات فوق ثقافية، أو على خلفية من مواقف طائفية، أو اثنية، أو لغوية، أو تاريخية ...

ثـم لما كان التعدد الثقافي هو مجموع المعارف التقليدية، ومختلف أشكال الإبداع والممارسات الـتي تعـتمدها المجموعات والهويات الترابية والمحلية؛ فإن الحفاظ على ذات التعدد هو من الحفاظ علـى التـنوع الـثقافي، تمامـاً كالحفـاظ علـى الـتعدد بالطبـيعة الـذي هـو من الحفاظ على التنوع البيولوجـي الـضامن لـبقاء الكائـنات، والنباتات، والحيوانات، وباقي أشكال الحياة، بل قل: إن التمييـز بـين التـنوع الـثقافي والتـنوع البيولوجي غير دقيق وشكلي، لا على أساس نقط الالتقاء بينهما فحسب، بل بحكم احتكامهما معاً إلى محيط طبيعي ينشد البقاء والاستمرارية.

ومعـناه أيـضاً: أن المفـروض- زمـن العـولمة وتـزايد مـنطق التجارة والسوق- إنما هو ضبط العلاقـات بـين الـتعدد الـثقافي والبيولوجـي والمخاطـر المـشتركة الـتي تـتهددهما، وكـذا أنمـاط الاسـتهلاك والإنـتاج غـير القابلة للتجديد... والمخاطر التي تطرحها العولمة بوجه التعدد الثقافي والمعارف التقليدية، لا سيما بالنسبة للجماعات الآيلة للانقراض(1).

لـيس مـن المـبالغة -إذن- الاعـتقاد بـأن المطالـبة بـصيانة مبدإ التنوع البيولوجي إنما هو من المطالبة بصيانة مبدإ التنوع الثقافي، والعكس بالعكس صحيح؛ إذ لو سلّم المرء بأن التنوع الثقافي إنما هو حق لا يقبل التجزيء في قناعة الأفراد والجماعات، فإن صيانته والمحافظة على بقائه يبقى رهـين قـدرة هـؤلاء على ترويجه وإشاعة منظومته في الزمن والمكان. فضمان حرية تعبير مختلف أشـكال الممارسـة الفنـية، والثقافـية، والاجتماعية، والدينية، والفلسفية، هو من ضمان الحق في التـنوع الـثقافي، تمامـاً كمـا هو الشأن فيما يتعلق بإسناد الممارسات الثقافية، التي من شأنها إبراز وتوسـيع مجـال الهـويات الثقافية، وانفتاحها على ما سواها من هويات. لكن المفارقة أنه في حين أن طفـرة تكنولوجـيا المعلـومات والـثورة الـتي حملتها الشبكات الإلكترونية لا سيما (الإنترنت) المـتعدد الأقطاب- تدفع بجهة الإسهام في صيانة ذات التنوع عبر تجميع المخزون الثقافي، والعمل علـى تـرويجه على نطاق واسع؛ فإن العولمة تبدو وكأنها على النقيض من ذات السلوك؛ فهي لا تقتـصر علـى اعتبار مسألة التنوع الثقافي مسألة ثانوية لا أولوية لها في صياغة النظام الكوني، بل

---

(1) تؤكد دراسات اليونسكو أن العديد من لغات ولهجات العالم في طريقها للانقراض في العقود الثلاثة القادمة.

تعدّ الثقافة "سلعة خالصة"، لا تختلف في إنتاجها وإعادة إنتاجها واستهلاكها عن باقي السلع الرائجة... تماماً كما هو الحال بإزاء النظرة للتعليم، أو للتربية، أو للصحة..."[1].

التنوع الثقافي -إذن- في محك حقيقي من العولمة والمآلات التي تفتحها، وإن كان ذات المحك نسبياً فيما يتعلق بالشبكات الإلكترونية والتكنولوجيا المعلوماتية وما سواها ... ولما كان التنوع اللغوي هو التجلي الأكبر لمبدإ التنوع الثقافي؛ فإنه غدا زمن العولمة وتسييد السوق- الأكثر عرضة للتهديد والخطر؛ إذ باندثاره، أو انقراضه، أو تراجع مفعوله سيندثر ويتراجع مفعول الثقافة؛ إذ يعدّ "اللغة الناطقة باسمه"، المعبرة عن رمزيته.

وبقدر ما أن التنوع الثقافي هو في محك من العولمة، ومن تسييد اقتصاد السوق ومنطقه، فإن التنوع اللغوي ذاته في محك ذلك وأكثر:

فهناك أكثر من خمسين لغة في القارة الأوروبية مهددة بالانقراض، وبعضها في عداد اللغات المحتضرة، كما هو الشأن بشمال روسيا والبلدان الأسكندنافية- مثلاً.

وهناك في إفريقية، أكثر من ٢٥٠ لغة مهددة بالانقراض، وما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ لغة في مرحلة تقهقر وتراجع ضمن ما يزيد عن ١٤٠٠ لغة محلية.

وهناك من أصل ١٠٤ من اللغات الهندية/ الأمريكية، ١٩ في حالة احتضار حقيقي، و٢٨ لغة مهددة.

هناك- بالمحصلة- أكثر من ثلاثة آلاف لغة مهددة بالخطر في العالم، وبمستويات مختلفة، أي ما يعادل نصف ما هو قائم من لغات على وجه الأرض.

وهناك -بالمقابل- سيادة شبه مطلقة للغات "العالمية"، ليس باعتبار خاصية ما تميزها، أو على اعتبار "سمو" بنيتها التركيبية، أو ما سوى ذلك، ولكن لكونها أضحت لغة المال، والأعمال والتكنولوجيا، والبحث والتطوير..، أي: لغات الدول بل لغة الدولة تحديداً- الأقوى اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً وبحثاً علمياً وما إلى ذلك.

(١) لم تعد الصحة، أو التعليم، أو التربية فضاءً مستقلاً عن السوق في اشتغاله، بل أضحت محكومة بقوانينه وطقوسه.

ولما كانت الدول الأقوى تلك هي في الأصل المتحكمة في آليات العولمة والسوق، والمتحكمة في ناصية التكنولوجيا والشبكات الإلكترونية أجهزةً، ومحتوياتٍ، وبنى أساسية، ومضامين، وقدراتٍ اقتصادية؛ فإنها هي التي تفرض لغتها، وتشيع في العالم منظومة قيمها، وطرق تفكيرها، وأنماط إنتاجها واستهلاكها، ومختلف أساليبها في الإدارة والتنظيم والأعمال، وما سواها[1].

صحيح أن انقراض العديد من لغات العالم، وضعف بعضها الآخر، وانتقال أخرى إلى مراتب دنيا، هو أمر سابق على العولمة وطفرة التكنولوجيا والشبكات، لا سيما مرحلة الاستعمارات، لكن طبيعة العولمة وهذه الطفرة إنما دفعت وتدفع بقوة دائماً باتجاه، إذا لم يكن انقراض ذات اللغات، فعلى الأقل تهميش ما لا قدرة لها على الصمود والمقاومة.

قد تكون الثقافة-حصراً- هي المستهدفة لا اللغة، ما دام (نعوم تشومسكي) يقول: إن الثقافة "الأقوى" إنما تستهدف اختراق الثقافات "الدنيا" بغرض ابتلاعها... ابتلاع الهويات، وابتلاع الانتماءات. لكنها تبدو- في البداية كما في نهاية المطاف- المدخل الذي لا مدخل سواه لذات الاختراق.

في المقابل، فهيمنة اللغة الإنجليزية -مثلاً- ليست بالضرورة مترتبة عن قوة ما بداخلها، أو بتركيبتها البنيوية، بل ناتجة عن لجوء الأفراد والجماعات إليها ما دامت هي المروجة للمعلومات، والبيانات، والمعطيات، والمعارف، وما سواها.

يبدو الأمر -إذن- وكأن الإشكال غير كامن في اللغة بوصفها أداة، بقدر ما هو كامن في وصفها تعبيراً عن منظومة للقيم والأفكار والتمثلات.

وعلى هذا الأساس، فقد لا يكون "الجانب الأول" من اللغة مثار إشكال بالنسبة لفاعلي العولمة، بقدر ما هو كذلك بالنسبة للبعد الثقافي.

والمقصود هنا أن ما قد يحول دون تكريس العولمة والكونية ليس الأدوات الإجرائية، بل المعطيات البنيوية، التي قد يكون من " طبيعتها" المصادمة والرفض.

(1) Cassen. B, « Le tout anglais n'est pas une fatalité », Le Monde Diplomatique, Mai 1996 (www.monde-diplomatique.fr).

ومن ثمّ، فتسيّد اللغة الإنجليزية، زمن العولمة والشبكات الإلكترونية، إنما هو من تسيد السوق، ومن تسيد آلياته، و(ميكانيزماته)، وليس -بأي حال من الأحوال- من تسيد الثقافة التي تعدّ الإنجليزية مروجها، وناشرها، وفاسح المجال في كونيتها.

وعلى أساسه -أيضاً- يبدو كأن اللغة الإنجليزية والثقافة الثاوية خلفها، لا تضاد التنوع اللغوي أو الثقافي، بل تقدم في كونها تعبيراً عن موازين للقوى اقتصاديّاً وسياسيّاً وعلميّاً وتكنولوجيّاً وثقافيّاً، وغيرها يجعل منهما القويتين، والمهيمنتين، والمسيطرتين بالمحصلة. وبقدر ما لا يمكن الجزم قطعاً بأن تقدم العولمة والسوق سيفضي حتما إلى انقراض جزء كبير من لغات العالم، أو يؤدي إلى وأد التنوع والتعدد الملازمين بيولوجيّاً لثقافات الشعوب وهوياتها؛ فإنه لا يمكن القطع -أيضاً- بأن لفورة التكنولوجيا المعلوماتية والشبكات الإلكترونية أثراً مباشراً في اندثار ذات اللغات، أو تقويض ذات التنوع.

والواقع- مرة أخرى- أن هيمنة اللغة و"الثقافة" الإنجليزية على معظم التيارات المادية واللامادية العالمية، إنما يشي بحقيقة اختلال موازين القوة لمصلحتها، والمبني على المال والأعمال والاقتصاد، لا على اللغة والثقافة.

ومن ثمّ، فمكامن التهديد إنما تتأتى من "مجتمع السوق"[١] المتزايد التصاعد من لدن فاعلي العولمة والشبكات، لا من قوة ذات اللغة، أو الثقافة؛ إذ "على الرغم من وجود صناعة موسيقية محلية -مثلاً- في معظم البلدان، التي تزود السوق الداخلي بعطاءات جيدة مضمنة لرسائل ثقافية ذات خصوصية؛ فإنه بمجرد بلوغها مرحلة ما من التطور حتى تقتحمها الصناعة الدولية، لتؤثر في أسلوب الموسيقى المعروض للاستهلاك، وفي الشروط التي ينتج بها الأفراد المحليون موسيقاهم".

ليس المطلوب من الدول هنا الدفاع المؤسساتي عن ثقافتها، بل العمل من لدنها على "مزج السمات الأساسية لثقافتها... مع الثقافة "المعولمة" الجديدة، التي تحكم الفنون التشكيلية، والصور المزمع ترويجها عبر وسائل الإعلام السمعية، والبصرية، والإلكترونية المتعدية الحدود" وهكذا[٢].

(١) مجتمع السوق: هو الحالة التي يتحول المجتمع بموجبها إلى ضامن "لقيم" السوق ومعتقداته.

(٢) شريطة قبول الآخر (أي الدول المتقدمة) بمنظومات القيم الأخرى.

والثقافة المعولمة الجديدة المقصودة هنا إنما تحيل أساساً على البعد الفضائي، أي: إلى أن "مبدعاً ما -مثلاً- قد يأتي من أي مكان من الأرض، يستخدم أدوات آتية من أماكن مختلفة، ويخاطب سكان أي منطقة من مناطق العالم".

وعلى خلفية ذلك، فلو سلم المرء -جدلاً- بأن لا ميزة اليوم "للسوق الثقافي" قياساً إلى ما سواه من أسواق؛ فإنه سيسلم -جدلاً -أيضاً- بأنه لن يكون -بالتأكيد- ضامناً للتعدد، فما بالك بالتنوع أو بغيره. ومعنى هذا: أنه إذا لم يعد من "مستقبل كبير" يذكر للسياسات الثقافية الوطنية، وللسياسات اللغوية -أيضاً- بحكم إدغامها في السياسات الاقتصادية أو ما تبقى منها، فإن ذات السياسات أضحت حتمية -على الأقل- في جانب الحفاظ على التنوع الثقافي بين أضلع البلد الواحد، وفيما بين مختلف البلدان الأخرى.

تقول منظمة اليونسكو بهذا الخصوص: "إنه لمن المهم أن فضاءات - كالمتاحف الوطنية، والمدارس العمومية للفن، ومراكز الأبحاث والتجريب الفني...- تدعم من لدن الدولة، أو من لدن وحدات مشتركة بين السلطات العمومية، والمقاولة الخاصة، والمجموعات المستقلة؛ كي تسهم مجتمعة في ألا يضحى بمصالح وحاجيات الجماهير في الميدان الإعلامي، والترفيهي، والتجريبي لفائدة الربح"[1].

والعمليات هذه لا تسير فقط في سياق تقويض مرتكزات التنوع الثقافي، بل في تقويض مرتكزات الثقافة نفسها، ما دامت تسير في اتجاه إخضاع الأشكال التقليدية والمحلية لإنتاج الثقافة وترويجها لفائدة سلطان صناعات الاتصال الجماهيري الجامح.

وعلى هذا الأساس، فصيانة التنوع الثقافي، في ظل العولمة وتزايد تيارات السلع المادية واللامادية العابرة للحدود- لا ينحصر فقط -ولا يجب أن ينحصر- في المحافظة على التنوع الطبيعي للثقافة بين مجتمع وآخر، وبين مجموعة بشرية وأخرى، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى مستوى المحافظة على البنى التحتية الأساسية، التي هي حاملة ذات التنوع، ورافعته الموضوعية.

(١) أي قيمة لتصريح كهذا أمام عتاة منظمة التجارة العالمية؟

ختام البحث

قد تبدو التمفصلات الكبرى لهذا النص نقداً لظاهرة العولمة، وتحاملاً على فاعليها الكبار. والواقع أن سر نقدنا للعولمة لدرجة التحامل إنما مصدره الخاصية الاختزالية التي تطبع الظاهرة في شكلها ومضمونها:

فهي اختزال للاقتصاد: تختزل الاقتصادات- كل الاقتصادات- في اقتصاد السوق الحر التنافسي، المحرر، غير المقنن، والمحتكم ليس فقط إلى مبادئ البقاء للأقوى والمرونة والإنتاجية والربحية وما سواها، ولكن -أيضاً- إلى السوق في منطوقه التقليدي، المرتكز على منطق العرض والطلب، كما بنى لذلك وأسس آباء الاقتصاد السياسي من قرون مضت.

ليس العيب هنا كامناً في المنافسة التي من المفروض أن تحكم حركة السوق وتوجه قرارات فاعليه، بل العيب (والخطر كذلك) في تطلع العولمة (عندما تبلغ مرحلة الشوملة) إلى خلق "فضاء اقتصادي عالمي"، يكون الفاعلون بصلبه وكأنهم في ساحة حرب حقيقية، على خلفية من السباق؛ لتعظيم الأرباح، والزيادة في الإنتاجية، وحصص السوق..[1].

قد يكون مجانباً للموضوعية التنكر للمبادرة الفردية أو لليبيرالية بالسوق عبر غلق الحدود في وجه تنقل السلع والخدمات والرساميل والخبرات واليد العاملة... وقد يكون مجانباً لمنطق التاريخ -أيضاً- اعتبار السوق "مكمن عقاب" وليس فضاءً للتباري حول إنتاج الثروات المادية واللامادية، وتوزيعها بهذا الشكل أو ذاك.

لكن مصدر الخطر هنا إنما يتمثل في استصدار منظومة اقتصاد السوق لحق ما سواها من منظومات في اعتماد نموذج مخالف في الإنتاج، وإعادة إنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها.

ومن ثمّ فالمطلوب هنا هو تخليص منظومة اقتصاد السوق من توجهها الاختزالي، ومن السياسات الليبيرالية الجديدة التي -عبر نهج التخاصية وإعادة التقنين وغيرها- "لا تعرف إلا السوق، وليس لديها أدنى معرفة بما هو المجتمع".

---

(١) لقد أضحى السوق- يقول ريكاردو بتريلا- فضاءً يتصارع بداخله الكل مع الكل ضد الكل.

وهـي اختزال للسياسة: تختزل كل أشكال التعبير السياسية والتداول على السلطة، في نموذج في الديموقراطية يرفد من السوق ليطعم الحقل السياسي في شكله وجوهره سواء بسواء.

إن "ديموقـراطية الـسوق" الـتي تعـتمدها العولمة كما اعتمدتها ظواهر أخرى سابقة عليها -إنما تـستقرئ الديموقـراطية كمـا لو أنها مجرد "فضاء سياسي" يتبارى بداخله الفاعلون السياسيون كما يتبارى التجار والمقاولون على خلفية من مبدإ العرض والطلب.

ولما كان المراد تكريس الديموقراطية اتخذت من الانتخابات المباشرة وسيلة وغاية في الآن ذاته لتداول السلطة سلمياً، فإنها لا تستطيع أن تتموطن بفضاءات أخرى غير فضائها الأصل، إلا إذا وفرت الثقافة السياسية التي تضمن لذات الإجراء الوسيلة والفضيلة في الآن معاً.

وعلـى هـذا الأسـاس، فلـيس مـن المـضمون حقّـاً لطبـيعة الديموقـراطية هـذه -ناهيك عن استـصدارها لحـق الأمـم والـشعوب في اختـيار نمـوذج مخالـف لهـا متباين معهـا- أن تتموطن بفضاءات أخرى إذا لم تتكرس بداخلها عناصر فصل السلطات، أو مبدأ المواطنة، أو قيم حقوق الإنسان، أو ظاهرة المجتمع المدني...

صـحيح أن الديموقـراطية الليبيرالـية هـي الـصيغة "المثلـى" حاليّاً للتداول السلمي للسلطة، لا سيما في تركيـزها علـى ثنائية الحق والواجب، لكنها تنهل من مرجعيات محددة، قد لا يجد المرء بآسـيا، وإفـريقية، وأمريكا اللاتينية، ضالته بين ظهرانيها، إذا لم تتكرس قبليّاً عليها قيم التسامح، والقبول بالتنافس، والرضوخ للنتائج.

ومـن ثـمّ، فلـيس المطلـوب هـنا الطعـن في جوهـر الديموقـراطية ما دامت هي الحد الأدنى للـتعايش، بقـدر المطالـبة بفـصلها عـن السوق بفاعليه، ولوبيّاته، وقوى الضغط بين ظهرانيه... واحـترام خـيار الفـضاءات الأخـرى في اعتماد المنظومة السياسية المناسبة لها (شورى كانت، أو تبادلاً توافقيّاً دوريّاً على السلطة، أو ...

وهـي اختـزال للثقافة: تختزل الثقافة، ليس فقط في ثقافة السوق المرتكزة على تسييد الأنانية، والـسمو بالفـردانية، والاحـتكام إلى المصلحة الذاتية، بل تختزل الثقافات الأخرى، كل "الثقافات المتدنية" في "الأقوى" ضمنها... في "الأنجع" و"الأكثر تأثيراً".

لا تبرز القيم هنا عنصراً مؤسساً لتمثلات دفينة ومعبر عنها في الآن ذاته لدى الفرد والجماعة، أو كونها مصدر توحد بين أفراد الوطن الواحد، بل تبدو كما لو أنها عنصر ممانعة تحدّ من انتشار السلعة، وتحول دون تموطنها بهذا المجال الجغرافي أو ذاك.

والواقع أن الثقافة التي تدفع بها العولمة إنما هي "ثقافة الاستهلاك"، التي من المفروض تأجيج نعرتها، بل الدفع بها إلى مستويات يضحي الاستهلاك عندها كما لو أنه هو وسيلة الفرد والجماعة وغايتهما سواء بسواء.

صحيح أن ذات الثقافة تدفع بالحق في الاختيار والحرية في التنقل والتعبير، لكنها تنهل لرفد ذلك من مرجعية قد لا تتناسب وكل فضاءات الكون، أو قد لا يكون لذوات الحق بداخلها نفس المعنى، أو نفس القيمة، أو نفس الدلالة الرمزية المراد نشرها و"تشريعها" بالقسر.

إن المطلوب هنا، والمطالب به تحديداً ليس الدفع بمبدإ تنميط الثقافات وتوحيدها، وصهرها في "الأقوى حضارياً حتى إن كانت غير قوية بجهة التقدم؛ لأن هذا الأخير إنساني النزعة، بل بالأساس إلى الحفاظ على التمايز والتباين بين الثقافات والحضارات.

وعلى هذا الأساس، فإن نقدنا للعولمة وتحاملنا عليها إنما مصدره ومردّه ليس فقط ذوات الاختزال، بل كونها تقتل الحق في الخصوصية، والحق في الاختلاف، والحق في التنوع... أمور كلها مفتاح من مفاتيح المستقبل، وسر الخلق.

الفصل الثاني

الثقافة والعولمة: قراءة في جدل المحلي والكوني

د. سعيد شبار(*)

توطئة:

قد لا ينازع أحد في كون علاقة العولمة بالثقافة من أعقد وأخطر أشكال العلاقة بين هذا التيار الكاسح وباقي المجالات الأخرى، سياسية واقتصادية وغيرها، وإن بدا في الظاهر- وخصوصاً في مراحل التشكل الأولي لنظام العولمة، ومن خلال أشكال الصراع والمقاومة المضادة داخل الدوائر الغربية ذاتها بين قوي وأقوى، أو خارجها بين قوي وضعيف - أن الموجه والمتحكم في آليات الصراع والنزاع عوامل اقتصادية وسياسية وإعلامية.. بالدرجة الأولى، فهذا لا يقلل من أهمية العامل الثقافي، لا في الآجل ولا في العاجل؛ وذلك لاعتبارات شتى نجملها في عنصرين اثنين:

الأول: يتجلى في كون الاقتصاد، والسياسة، والإعلام.. وغير ذلك أموراً متأطرة من بإطار ثقافي يحدد منطلقاتها ومبادئها، كما يحدد أهدافها، وغاياتها، وأيضاً وسائل عملها وآليّاته؛ ولهذا عدّ كثير من النقاد العولمة ولون شكلها الأول المذكور " ثقافة" ضد الثقافات الأخرى الموجهة للعناصر نفسها لدى شعوب أخرى-"ثقافة" أمريكية بريطانية تحمل قيم الاستبداد والاستفراد، وبتعبير إريك فروم: تلبي "نزعة التملك" ضد ثقافات تحمل - ولو بدرجات مختلفة- قيم التعددية والتعايش، أو بتعبير نفس الناقد: تلبي "نزعة الكينونة"[1]. تبقى الثقافة إذن- بوصفها جماع المعرفة والعلم والفكر- البعد الحيوي المؤطر والموجه لكل مجالات الحياة، وهي المصنع أو المختبر الذي فيه وبه تتم صناعة الاختبارات الاستراتيجية الأساسية وتحليلها لتوجه ما.

الثاني: إذا صح من خلال العنصر الأول أن نسمي نوع الثقافة الموجهة بـ "الثقافة الكامنة"، حيث لا تنكشف بذاتها بقدر ما تنكشف من خلال مظاهر وتجليات متعددة، وقد يتم أحياناً

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، بني ملال، المغرب.

(١) فروم، إريك. "الإنسان بين المظهر والجوهر..أملك أو أكون". سلسلة عالم المعرفة.

الالتفاف عليها بإحدى هذه التجليات أو المظاهر مما يحدث التباساً لدى كثيرين -كما هو الواقع حالياً- في أيهما أصل وأيهما فرع - فإننا في هذا العنصر الثاني- وهو أعمق وأخطر من الأول- يمكن أن نسمي هذا النوع من الثقافة بـ" الثقافة الظاهرة" التي تملك أن تنكشف وتتجلى بذاتها. وهذا النوع الخطر من التشكيل والصياغة الثقافية، هو أحد -أهداف العولمة وغاياتها الساعية نحو التنميط، والأحادية المركزية، ونهاية أشكال التعدد والمغايرة الثقافية إن لم يكن الوحيد.

إن الأمر هنا يتعلق بإخراج شكل ونمط ثقافي جديد وحيد ومهيمن، يتحدد فيه مركز ثابت دائم، وأطراف وهوامش قارّة، يقدم تفسيراته لكل الظواهر الإنسانية والكونية، وينفي كل تفسير مغاير ويستبعده، وبتعبير أوضح: لا يتعلق الأمر بثقافات متعددة ذات وجود تاريخي عريق، تصوغه اختيارات متعددة، بل بتدمير ذلك كله، ولو على حساب القيم التاريخية والتراثية والنفسية والقومية.. حيث تشاد ثقافة جديدة بمنظورات جديدة.. وعلى الرغم من كون "الثقافة الإمبريالية" - بتعبير إدوارد سعيد- ذات الجذور الفلسفية العلمانية في طبعتها الأنجلو أمريكية بالخصوص موجودةً سلفاً، فإن عامل تدويلها وإعطائها نفساً عالمياً، أو بالأحرى عولميّاً، هو الذي يضفي عليها طابع الجدة، ويمنحها قدرة إضافية خارقة على النفاذ والتأثير.

إذا كانت "ثقافة" العولمة على النحو الذي تقدم إجمالاً، وأهلها عاملين بجدّ على تحقيق مسعاهم، فما عمل الثقافات الأخرى؟ أي: الخصوصيات المحلية المغايرة أصولاً أو فروعاً؟ وكيف يمكنها مقاومة هذا الطوفان الهادر كمّاً ونوعاً من المفاهيم والأفكار والسلوكات؟.. صحيح أن الغرب -الأنجلو أمريكي- صوّر في نفسه صورة حالمة حول نمط الحياة المستقبلي، لكن هذا الحلم لا يلغي حقيقتين واقعيتين: الأولى: أنه جاد في تحقيقه -كما تقدم- بتسخير كل مقدراته وإمكاناته. والثانية: واقع الضعف والانهيار والتبعية.. لدى الشعوب الأخرى، بما في ذلك انهيار الحصن الثقافي الحامي لها.

ولا يخفى أن المفاهيم، والأفكار، والمبادئ إنما تستمد قوتها وفاعليتها من قوة الجهة المنتجة لها وفاعليتها ولهذا ففي الوقت الذي تعجز فيه البلدان الضعيفة عن حماية معارفها، والدفاع عنها، والتمكين العلمي لها، نجد البلدان القوية تفعل ذلك، بل وتلغي الآخر باختراقه واستتباعه. يشهد لهذا أن حضارات وثقافات كانت قائمة، فقامت معها مفاهيمها وتصوراتها وأدبياتها في مختلف مجالات المعرفة، فلما آلت إلى الضعف والانهيار: انهار معها كل ذلك، إلا النادر القليل الذي استطاع الصمود بما يمتلك من قوة ذاتية. يصدق هذا على المعارف والحضارات القديمة

والحديثة، ولعل أقواها معارف الحضارات اليونانية والفرعونية والرومانية والإسلامية.. وحضارة أوروبا النهضة، والفلسفة الشيوعية المنهارة، وغيرها.

غرضنا إذن -في هذه المداخلة- أن نبين أهمية المرجعية الثقافية، وقدرتها على البناء وعلى الهدم كذلك، بحسب أصولها، وأنها في ظل نظام العولمة تسعى لبناء نموذج سلبي من التثاقف، ينزع عن هذا المفهوم كل مكوناته وعناصره الإيجابية. وأن نبين كذلك مهام الثقافة العربية والإسلامية في سياق هذا التدافع، وإمكاناتها التي تؤهلها للإسهام فيما هو كوني، وعوائقها التي تمنعها من ذلك.

ولنبدأ أولاً بتعريف الثقافة، ومقتضيات التثاقف في ضوء جدل المحلي والكوني:

أولاً: الثقافة بين الوحدة والتعدد في ظل نظام العولمة

لا تسعف الكتب المتخصصة المتداولة بتعريفات للثقافة لها علاقة بأبعاد العولمة ومتغيراتها، العولمة وبجدل الخصوصية المحلية والعالمية الكونية، إلا بالقليل النادر من هذا النوع من التعريفات، لكنّ بعضاً منها ينطوي على أبعاد ودلالات عميقة في التعريف من حيث التحقق بشرط الذاتية، أو بشرط العالمية، أو بكليهما معاً، مع إبراز الإيجابي والسلبي في كل انتماء.

من هذه التعريفات نذكر ما ذهب إليه مالك بن نبي من كون الثقافة "أسلوب الحياة في مجتمع معين، تخص السلوك الجماعي الذي يطبع تصرفات الفرد في ذلك المجتمع"[1]، بل هي "حياة المجتمع التي بدونها يصبح مجتمعاً ميتاً"[2]، فداخل مجتمع متحرك تتم "عملية تركيب ثقافته بصورة تلقائية تنحصر في تنظيم المقومات الثقافية في وحدة متجانسة تمثل ثقافته". "فأساس كل ثقافة هو بالضرورة (تركيب) و(تأليف) لعالم الأشخاص. وهو تأليف يحدث طبقاً لمنهج تربوي يأخذ صورة فلسفية أخلاقية. وإذاً فالأخلاق، أو الفلسفة الأخلاقية، هي أولى المقومات في الخطة التربوية لأية ثقافة"[3]. ثم إن "الفرد المنعزل لا يمكن أن يستقبل الثقافة، ولا أن يرسل إشعاعها"، و"الأفكار والأشياء لا يمكن أن تتحول إلى عناصر ثقافية إلا إذا تآلفت أجزاؤها فأصبحت (تركيباً)، فليس للشيء المنعزل أو الفكرة المنعزلة معنى أبداً"[4].

---

(١) بن نبي، مالك. "مشكلة الثقافة"، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط٤، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦م، ص١٣.

(٢) المرجع نفسه: ص ٥٠.

(٣) المرجع نفسه: ص ٢٦-٦٣.

(٤) المرجع نفسه: ص ٦٤.

إن الثقافة –حسب قول بن نبي– "نظرية في السلوك أكثر مما هي نظرية في المعرفة"، وبهذا تكون الثقافة أعم من التعليم نفسه، وأعم من المعرفة والأفكار، وأوثق صلة بالشخص، فهي عموماً "مجموع الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح -لا شعورياً- العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"(١).

وعند محمد عابد الجابري الثقافة هي "ذلك المركب المتجانس من الذكريات، والتصورات، والقيم، والرموز، والتعبيرات، والإبداعات، والتطلعات، التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. إن الثقافة هي المعبّر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، أو عن نظرة هذه الأمة إلى الكون، والحياة، والموت، والإنسان، ومهامّه، وقدراته، وحدوده، وما ينبغي أن يعمل، وما لا ينبغي أن يأمل.."(٢).

وعند برهان غليون " لكل ثقافة خاصة، كما لكل مؤسسة روحها، أي: نظام عملها، وردود أفعالها، وتوجهاتها التي تكون لديها، ما يمكن أن نسميه المناعة الذاتية ضد كل نوع من أنواع التغيير الخطير الذي يهدد انسجامها الداخلي وقيامها بوظائفها، والواقع أن الثقافة الحية لا تقبل بضم خبرات جديدة إلى مخزونها المعرفي أو الخيالي، إلا إذا لم تكن هذه الخبرات تتعارض مع خبرات سابقة وراسخة تضمن توازناتها الكبرى"(٣).

وهذا- كما هو واضح- صحيح بنسب عالية في الثقافات الحية الناهضة والفاعلة، التي تشكل أنظمة وأنساقاً مستعصية على الاختراق والذوبان، تحفظ وتؤمِّن الفرد والجماعة داخلها، وتجعلهما في الوقت نفسه منفتحين ومشعَّين على العالم الخارجي، وتقوم بعملية فرز داخلية للمنقول الوافد؛ فتعمد إلى دمجه واستيعابه، أو طرحه وإبعاده. لكن الأمر يكون مختلفاً تماماً بالنسبة للثقافات التي أصابها الوهن، وارتخت خيوط الفاعلية والمقاومة فيها، كما هو شأن كثير

---

(١) نفسه، ص ٧٣-٧٤.

(٢) الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية. عشر أطروحات" مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٨-٢، ١٩٩٨م، ص١٤.

(٣) غليون، برهان. "اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية" ط٢/ ١٩٨٧م، دار التنوير للطباعة والنشر، ص ٣٣٥.

من ثقافات "الجنوب"؛ إذ حظ المؤثرات الخارجية فيها قوي بالغ الأثر. وثقافتنا العربية الإسلامية أصيبت أيضاً بهذا الداء، بعدما كانت تتحرك بوتيرة وفاعلية كبيرة، وقوية، جعلتها تعمم مبادئ الرسالة الجديدة وقيمها، ومفاهيمها.

وبما أن الثقافة تأليف، وتركيب، ودمج لعناصر ومكونات تصوغ في النهاية الفلسفة الأخلاقية لأية جماعة، فإنها قابلة لأنْ تتنوع، وتتعدد، وتغتني في تجلياتها ومظاهرها، كما هي قابلة لأنْ تنفعل، وتتأثر، وتتفكك.. فـ"الهوية الثقافية كيان يصير، ويتطور، وليس معطى جاهزاً ونهائياً. هي تصير وتتطور إما في اتجاه الانكماش، وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، وأيضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما .."[1]. أما على المستوى الكوني فـ" ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد، وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها، ومقوماتها الخاصة.."[2] وبقدر ما تملك ثقافة ما قدرة ذاتية على الانفتاح والحوار بقدر ما تسهم في عملية التثاقف الإيجابي مع الثقافات الأخرى.

إذن فالاقتدار الذاتي، والفاعلية، والحركية.. شروط لا بد منها للحياة والوجود. والثقافة التي تتوحد عند أصولها المرجعية، وتنفتح في تجلياتها لتستوعب كافة أشكال ومظاهر الحياة، ولتحاور الآخر وتتفاعل معه، هي التي بإمكانها أن تعيش وتؤثر وتسهم في التقويم المحلي والكوني. ومن غير هذه الشروط فمن السهل جداً أن تبتلعها ثقافات أقوى منها في ظل قانون

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥. ويقترح الكاتب شروطاً غريبة لاستكمال الهوية الثقافية، فهذه عنده لا تكتمل إلا إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة؛ لتنشد العالمية، وتقدر على الأخذ والعطاء: الوطن: (الجغرافيا والتاريخ)، الأمة (النسب الروحي الذي تنسجه الثقافة المشتركة)، الدولة: (بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة)، وكل مس بإحداها هو مس بالهوية الثقافية والعكس صحيح. والواقع أنه لا يمكن الفصل بين هذه المكونات، ويمكن التعبير عن أيها بالأخرى بشكل أو بآخر؛ ولهذا نجد تكرار العناصر المكونة لها. في حين أنه بالإمكان التعبير عنها بلفظ جامع هو "الأمة" بوصفها أيضاً جغرافيا، وتاريخاً، وتجسيداً قانونياً للوحدة، سواء تعلق الأمر بالمفهوم الكلي أو الجزئي للفظ، وأيضاً إضافة مكونات أخرى أساسية ومحددة للهوية الثقافية، وعلى رأسها الدِّين، ثم اللغة، والتراث...إلخ. انظر للكاتب بهذا الصدد أيضاً: "المسألة الثقافية"، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ / ١٩٩٤م.

(٢) الجابري: نفس المرجع السابق، ص١٤.

العولمة الآخذ في الهيمنة والتوسع. وليس صحيحاً ما يذهب إليه بعضهم -مثلاً- من كون " العولمة الثقافية، لا تنتج ثقافة عالمية، ولكنها تنتج -بالأحرى- كوكباً تختلط فيه الثقافات وتتعايش، أو تتصارع، ففي كل مكان تقريباً حيث يذهب المرء من السهل عليه أن يعثر على مطعم صيني، أو مكسيكي، أو هندي، وعلى بائع السمك والبطاطا، أو الهامبورجر الأمريكي، لكننا بعيدون جداً عن عالم تقدم فيه كل المطاعم وجبة واحدة..."[1].

فهذه ليست مؤشرات عميقة على التعدد الثقافي بقدر ما هي مظاهر سطحية وشكلية لا يمكن أن تعكس كل أبعاده وتجلياته، وإن كانت تصلح أنموذجاً لتفسير بعض من تلك الأبعاد، متعلقاً بنظام أو " ثقافة الأكل ". ومثل هذا أيضاً كثير من الإسقاطات التي تختزل مفهوم الثقافة إلى نوع من " الفن " المستهتر، أو الرياضات الطائشة.. فأي فصل بين الأصول المرجعية الكبرى المحددة لهوية الثقافة ووحدتها، ومظاهرها وتجلياتها الممثلة لغناها وتنوعها.. هو تحريف خطير يمارس على هذه الثقافة. ولا يخفى الآن أن الآلة الضخمة الموجهة لعملية العولمة والمتحكمة بها. هي الإعلام القائم على أداء الصورة وإيحاءاتها. وأخطر تحريف يمارسه إعلام الصورة على ثقافة المشاهد: هو تحويل هذه الثقافة عن أساسها الفكري التربوي التكويني العميق إلى أسس سطحية إلحاقية، تلقن مبادئ التبعية، والاستهلاك، والإشباع المادي، وتقتل الروح المعنوية، والفكر الحر المستقل. إنه -باختصار- يغتال في الإنسان ثقافته.

ولو التمسنا بدايات لاختزال مفهوم الثقافة، وقص أطرافها في الفكر الحديث خصوصاً، لوجدنا ذلك مع تنامي نفوذ العامل الاقتصادي وهيمنته على توجيه الحياة بمنطقه في الربح، وقيمه في الاستهلاك، كان هذا لدى الدول العظمى السباقة إلى تطوير اقتصادياتها، سواء بفعل الكشوفات الجغرافية، أو الثورات الصناعية، أو امتصاص خيرات المستعمرات.. أو غير ذلك، مما جعل الاقتصاد لديها يحقق نوعاً من " الاستقلال " الثقافي. وانتقل هذا بحكم التبعية والتقليد إلى البلدان المتخلفة، من غير أن تعرف بنياتها التحتية الاقتصادية تلك التحولات الجذرية، أو أن تكون إفرازاً طبيعياً لها؛ فتجد تلك البلدان -وعلى رأسها كثير من بلدان العالم العربي والإسلامي -.

---

(١) كلوغ، ميشيل. "أربع أطروحات حول عولمة أمريكا".. مجلة الثقافة العالمية (٨٥) نوفمبر، ديسمبر ١٩٩٦م. رجب شعبان ١٤١٨ هـ. ص ٥٧.

وهي المقصودة لدينا بالدرجة الأولى- تتلمس طريق التحديث على الأنموذج الغربي، وتتملص تدريجياً من ثقافتها التاريخية، وتتنكر تدريجياً كذلك لأصولها المرجعية.

ولئن كان الغرب الذي أنتج تطوره الاقتصادي المهووس بالربح السريع على حساب القيم والأخلاق ثقافةً عبّر عنها كثير من نقاده ومن أبنائه خصوصاً بـ"الثقافة المصنعة"، أو "الثقافة الآلية"، أو "الثقافة الرقمية"، أو "ثقافة الاستهلاك".. إلخ - قادراً بحكم قوة بنياته التحتية على امتصاص مضاعفات هذا النتاج السلبية ولو إلى حين، وخاصة المضاعفات الاجتماعية- الحريات الفردية، والأسرية، والجماعية، والبيئية- دمار التلوث، والتسلح، والحروب، وجنون التصنيع، والعبث العلمي- فإن البلدان الأخرى عاجزة كل العجز عن ذلك؛ مما يعرضها إلى أزمات وكوارث مضاعفة لا تجد حلاً لها إلا في المزيد من الارتماء في أحضان الغرب. وبمنطق تحليلي آخر: إن الغرب لا يهيمن ويستعبد في عولمته بالقوة والضغط والتفوق.. وحسب، ولكن أيضاً- وبقدر كبير- بتصدير الأزمات، والأوبئة، وأشكال الميوعة والانحلال(*) التي تطال الإنسان والحيوان والجماد.. وهذه الكائنات جميعها لا يمكن أن تجد أمنها الذاتي إلا في ثقافة تؤطرها، وتقنن أشكال العلاقة والتسخير فيما بينها نحو قيم الخير والعدل والصلاح.

ولنستمع إلى واحد من أبناء الغرب وباحثيه ينتقد هذا المنحى الاختزالي لمفهوم الثقافة في العصر الحديث، فبعد تعريفه للثقافة بأنها "الاستجابة التي أسهمت بها الجماعات البشرية إزاء مشكلات وجودها الاجتماعية" يقول: "ففي المجتمعات السابقة للعالم الحديث، تغطي الثقافة كافة جوانب نشاط الإنسان. ذلك أن هذه المجتمعات تجهل تماماً الاقتصاد بما هو كذلك، حيث إن المجال الاقتصادي يكون (منتظماً) في الكل الثقافي، وصنواً لهذه الاستجابة الشاملة لتحدي الكينونة. أما المجتمع الحديث فإنه (مخترع) الاقتصاد، أي: مضيفٌ استقلالاً على (مجال) الإنتاج، وتوزيع الثروات المادية، فقد اختزل الثقافة إلى الشواغل (الثقافية) للوزارات التي تحمل اسمها. والحقيقة أن هذا الاختزال يجد أصله في الميتافيزيقا الغربية التي تجزئ- منذ أفلاطون- وحدة الكينونة إلى مادة وروح، وهكذا لا تغدو الثقافة أكثر من الوعي، وحتى الوعي الزائف الذي

(*) في ظل العولمة هناك حديث أيضاً عن "الجريمة العابرة للحدود"، انظر في ذلك -مثلاً- "فخ العولمة، الاعتداء على الرفاهية والديموقراطية"، لمؤلفيه هانس بيرمارتن، وهارلد شومان. ترجمة: عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي. سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨) ط ١/ ١٩٩٩م، ص ٣٦.

يمتلكه مجتمع بممارساته (المادية) عبر الدِّين، والفن، وكافة وسائل التعبير. فاحترام الثقافات - بالمعنى المتقدم- لا يمس إذن نموذج التنمية، ولا يكون البعد الثقافي سوى ترف يمكن للمرء- في نهاية المطاف- أن يتقدم به قرباناً في طقس اليونسكو عندما يقيم مهرجاناً للفنون الأفريقية، أو يفتتح متحفاً للتقاليد الشعبية..."[1].

ويضيف لاتوش مؤكداً الطابع الانفتاحي التعددي للثقافة، وضرورة الاستناد إلى أصل ومرجع موحد وناظم: "إذا كانت الثقافة إجابة على مشكلة الكينونة، فهي تشتمل على مقدار لانهائي من التفريعات، كالكينونة ذاتها. إن مستويات الإجابة يمكن أن تكون لانهائية، كما أن تقاطعات المجالات والمستويات يمكن أن تقود إلى عدد لانهائي من التركيبات، فهناك الثقافة الدينية، والثقافة الجمالية، والثقافة الغذائية، والكسائية.. إلخ... وهناك الثقافة المحلية الإقليمية، والقومية.. وهناك منطقة ثقافية مسيحية، ومنطقة ثقافية إسلامية، ومنطقة ثقافية بوذية.."[2] وقد "يسمح هذا التنوع الثقافي اللانهائي بـ(تحويل فولكلوري) للثقافة، فإذا لم يكن هناك (مرجع) متين وواضح للهوية الثقافية، فإن وحدة النوع البشري تهتدي إلى حقوقها عبر تجارب عالمية قابلة للتطور، لكن ليس عبر بدائل حقيقية، بدائل العلم والتقنية والاقتصاد، وحتى السياسة. وهذه البدائل هي الإجابات الحديثة والوظيفية على الحاجات (الطبيعية) والأبدية للإنسان، غير أنه من المشروع حقاً بطبيعة الحال أن نحدد حاملاً أوحد (للثقافة)، (الشعب) أو (الأمة)... إن النظر إلى الثقافة القومية على أنها حامية الهوية الثقافية، ومعاملة بقية الأشياء، الإقليم، الطبقة.. إلخ على أنها مواقع التخلف الثقافي، أمر غير مشروع على الإطلاق؛ ذلك أن الإجابة على مشكلة الوجود الاجتماعي تتحقق من خلال الوسط العائلي، والمحلي، والإقليمي، واللغة، والدين، بقدر ما تتحقق من خلال الانتماء القومي"[3].

ثانياً: التثاقف بين الإيجابية والسلبية أمام تحديات العولمة

إذا أمكننا أن نستخلص مما تقدم أن الثقافة تشكل وتصوغ عمق المجتمع والإنسان، وتغذيه وتزوده - في الوقت ذاته- بكل القيم والمبادئ والمعاني والرموز.. الدينية والتاريخية والعرفية..

---

(١) سيرج، لاتوش: "تغريب العالم"، ترجمة خليل كلفت. نشر ملتقى تانسيفت. ط٢، البيضاء ١٩٩٩م، ص٤٧.

(٢) نفسه، ص ٤٩.

(٣) المرجع السابق، ص٥٠.

مما يشكل إطار خصوصيته وتميزه، ويعكس هويته- فإنها -إذ تفعل ذلك- تفتح أمامه -أيضاً بالضرورة -آفاقاً للتواصل والتفاعل مع مكونات ثقافية مختلفة ومغايرة، لا يملك إزاءها إلا أن يكون أداؤه سلبياً منفعلاً متلقياً، أو إيجابياً فاعلاً مساهماً. ومعنى الانفتاح الإيجابي هذا، نجد تعبيراً بليغاً عنه في القرآن الكريم بصيغ مختلفة: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات ١٣]، ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت ٤٦]، ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١].

إنه التدافع والتعارف والحوار بين الناس والمقربين منهم -أهل الكتاب- القائم على أسس مرجعية ومنهجية لا تعدم أية ثقافة -متى كانت إنسانية أو ربانية تحترم الآخر- أصولاً له، هي دعامة ومستند هذا الانفتاح المتبادل.

وقد قدمت الحضارة الإسلامية أرقى أنموذج له في عالميتها الأولى؛ إذ جعلت من أقطارها المفتوحة -مهما نأت- مراكزَ وأقطاباً، فاق بعضها في إنجازه العلمي والحضاري مراكز الخلافة ذاتها؛ فليس التحصن دائماً انكفاءً على الذات وانطواءً عليها وإمعاناً في الانعزال والتفرد..، بل يكون، وبدرجة أقوى، بالتعرف على الآخر، ومدافعته، والإسهام في العطاء الحضاري العام والمشترك الإنساني، انطلاقاً من تلك الخصوصية.

هذا المعنى أيضاً، هو الذي يعبر عنه في فكرنا المعاصر بـ"التثاقف"، الذي بدأ يشكل لدى بعضهم منحى- أو قل: تياراً -خاصاً، بمنطلقات وتفسيرات خاصة، سنرجع لمناقشة أهمها بعد قليل.

ولنلق الآن نظرة على بعض الإشكالات العميقة التي تطرحها عملية التثاقف، وعلى رأسها إشكال هيمنة واستبدادها، الثقافة الغربية بقيمها ونزعاتها المادية المدعومة بأنماط التحديث العلمانية.. فالغرب يصر على أن يكون دائماً وأبداً مركزاً وقطباً ومحوراً، والباقي يدور في فلكه وحواشيه أطرافاً وملحقاتٍ وهوامشَ. إنه المنطق الذي يحدد كل صور وأشكال التعامل معها ثقافياً، وسياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وإعلامياً.. إلخ، الضامن للغرب زعامته، وتبعيّة الآخر وخضوعه دون السماح له أن يتحول في وقت من الأوقات إلى أقطاب أو مراكز؛ لأن الأمر يعني – بنفس المنطق– نهاية السيادة والاستفراد بالنسبة له.

ولهذا فجحافل المغرورين بأنماط التحديث الغربي، بما في ذلك النخب ذات المصالح والامتيازات التي تمارس التجهيل والتزييف على بلدانها وشعوبها- لا تدرك أن تلك الأنماط لا يمكن أن تجعل من أحدهم في النهاية إلا مقلداً ممتازاً وتابعاً من الدرجة الأولى أو الثانية، مسلوبَ الإرادة، مشلول القرار، عاجزاً عن الحسم في أخص أموره، وحتى إن أدرك، فإنه لا يملك من أمر نفسه شيئاً بعد أن رهن نفسه لرمز استعباده وقهره، وجعله أنموذجاً له يحذو حذوه في الصغيرة والكبيرة، إلا أن يُحدث في نفسه انقلاباً جذرياً، أو ثورة شاملة تنقله من حال إلى حال(*). إنه المنطق الاستعماري عندما يخترق مبادئ الثقافة، فيحولها عن مهام التعارف والتدافع الإيجابي إلى مهام التسويغ للنهب والسلب والاستغلال، الأمر الذي استهجنه نقاد غربيون، ووصموه بـ "الثقافة الاستعمارية" التي استطاعت أن تسخّر لأغراضها أضخم المؤسسات "العلمية"، كمؤسسة "الاستشراق"، ومؤسسة "التبشير"، وكثير من مراكز وخلايا البحث "العلمي".

كيف يمكن إذن أن تتم عملية التثاقف بمنهج التعارف والتدافع والتحاور.. في ظل وضع محكوم بمنطق الاستعلاء والاستفراد والهيمنة لثقافات ضد أخرى؟؟ علما بأن العملية بحد ذاتها

(*) في حوار مطول مع د. محمد أركون، حدثني عن بعض ما يلاقيه من تهميش واستبعاد ونعت بالرجعية والتقليدية والتطرف.. كلما حاول أن يقف موقفاً فيه بعض الحياد من القضايا التي تهم المسلمين والفكر الإسلامي في الغرب . هذا، علماً بأنه أمضى نحواً من ثلاثة عقود في الدعوة إلى العلمانية، وأنماط التحديث الغربي، وتطبيق مناهجه المختلفة على الفكر والتاريخ الإسلامي، بل لم يجد حرجاً في أن يدوّن هذا الشعور بالدونية والتحقير رغم قيامه بـ "الواجب" في بعض كتبه، وخاصة كتاب "الإسلام أوروبا الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة" الذي وقعه لي، وطلب مني أن أبلغ مضامينه وفحواه بأسلوبي الخاص. فهو كثير الشكوى من كون قرائه في العالم الإسلامي خصوصاً، لا يفهمونه كثيراً، ويظلمونه كثيراً (كذا قال!).

مطلوبة وضرورية، خاصة بالنسبة للثقافات ذات النزوع العالمي، كثقافتنا الإسلامية التي تعدّ العالمية أحد فروضها الدينية والدعوية والحضارية.

لننظر أولاً إلى ما تقدمه الساحة الفكرية في معالجة هذا الإشكال من خلال تسليط مزيد من الضوء على عملية التثاقف ذاتها والآليات التي تحكمها، أو تلك التي ينبغي أن تحكمها:

يذهب س. لاتوش إلى أن كلمة (تثاقف) تستخدم " للدلالة على تفاعل إيجابي عند الاحتكاك بين الثقافات. وعندما تدخل ثقافتان في اتصال، فإذا كانت السمات الثقافية التي يجري تبادلها تتوازن، وتحافظ كل منهما على هويتها وديناميتها الخاصتين بعد إدماج واستيعاب العناصر الأجنبية- يمكن الحديث عن تثاقف ناجح. وعندما لا يتجسد الاتصال في تبادل متوازن، بل في تدفق في اتجاه واحد مصمت- تغدو الثقافة المتلقية مغزوة ومهددة في وجودها ذاته، ويمكن عدّها ضحية عدوان حقيقي. وإذا كان العدوان فوق ذلك مادياً فهذا هو الزوال لا أقل ولا أكثر، أو الإبادة الجماعية. أما إذا كان العدوان رمزياً، فإن الإبادة الجماعية تغدو ثقافية وحسب، أي إبادة اثنية. إن الإبادة الاثنية هي أعلى مراحل محو الثقافة، إن الأمر يتعلق بتحويل عقدي حقيقي."(١)

وهكذا نجد أنفسنا -كما يقول مالك بن نبي- "من أول خطوة في طريقنا أمام اختيار رئيس، فإما أن نعرف الثقافة طريقاً للإمبراطورية، وإما أن نعرفها طريقاً إلى الحضارة. وبعبارة أخرى: يواجه المجتمع مشكلاته بلغة القوة، أو بلغة البقاء بقدر ما تصوغ ثقافته أسلوب حياته وسلوك الأفراد فيه، فنوع الثقافة إذن يتحدد في كل شعب تبعاً لحتمية منبعثة.. من نفسيته"(٢).

ومثل الكاتب بالنزوع الثقافي الإغريقي اليوناني نحو الحضارة، وبالنزوع " الثقافي " الروماني نحو الإمبراطورية، كما تحدث في مستوى التثاقف، بوصفه تركيباً على حدود ثقافتين. كما أحدثته " طبيعة الأشياء تراكيب هامة... دون أن يسعى الإنسان إليها، ودون أن يريدها، فهناك مؤرخون يرون أن نهضة أوروبا في القرن السادس عشر تعد تركيباً حققه الزمن والأحداث على الحدود بين الثقافة الإسلامية والعالم المسيحي، والحروب الصليبية على أية حال قد انفجرت على هذه الحدود. ولا ريب أنها نوع من التركيب الذي اتخذ وضعاً معكوساً. فللثقافات دار

---

(١) س.لاتوس، " تغريب العالم"، ص٦٤.

(٢) بن نبي، "مشكلة الثقافة"، ص١١٩.

أمنها وإقامتها في مواطن حضاراتها، ولكن الأحداث التي تنتج عنها لها ميدانها بصفة عامة في (المنطقة الحرام) على حدودها، ففي المنطقة الحرام (بالتبت) تم تركيب البوذية على حدود ثقافتين عظيمتين، هما: ثقافة الصين، وثقافة الهند، لكننا الآن نرى أن الإنسان قد أخذ شيئاً فشيئاً يفرض وجوده في مختلف الميادين فتحليل العناصر الإشعاعية كان يتم من قبل تلقائياً على يد الطبيعة، ولكن الإنسان قد أثبت وجوده في هذه السبيل حين سيطر على هذا التحليل موجهاً إياه وجهة أهداف معينة" (١). والإشارة الأخيرة هنا للكاتب، هي تنبيه على الأثر المتعاظم لنفوذ الإنسان وقدرته المتزايدة على التحكم بتوجيه العناصر الكونية حسية أو معنوية، سلباً أو إيجاباً.

وقد درس الكاتب إمكان تركيب ثقافتين هما: الثقافة الإسلامية والثقافة الهندية، من أجل تحديد عمل ثقافي على مستوى إفريقي آسيوي على محور طنجة – جاكرتا، مستلهماً في ذلك نموذج محور واشنطن موسكو(*)، وأحياناً طوكيو، " حيث إن المشكلات العلمية والعقلية والاجتماعية متحدة من طرف إلى آخر، بل على الرغم من التوتر السياسي بين الطرفين فإن التبادل الثقافي يتم في نطاق علاقة حضارية واحدة". فـ" إنقاذ الإنسان من البؤس والفاقة على محور طنجة –جاكارتا، وإنقاذه من حتمية الحرب على محور واشنطن– موسكو، هما بالنسبة لنا الضرورتان المحددتان للمشكلة كلها: مشكلة بقائه، ومشكلة اتجاهه. وهذه الضرورة المزدوجة تسيطر بصورة طبيعية على تحديد ثقافته، وبالتالي تسيطر على تحديد منهجه الأخلاقي..." (٢).

---

(١) المرجع نفسه، ص:٩٨.

(*) لا يخفى طبعاً أن حديث الكاتب كان قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشرقية الاشتراكية عموماً، حيث كانت تشكل قطباً منافساً في الزعامة للولايات المتحدة الأمريكية. لكن التحليل الثقافي للكاتب يبقى مطرداً مستوعباً لكل أشكال التكامل الثقافي بين المراكز الحضارية المتعددة، خاصة تلك التي بدأ يفرزها الاستفراد الأمريكي، أو يدفعها باتجاه المنافسة الحادة، كالوحدة الأوروبية، والقوى الآسيوية: اليابان، الصين، وما كان يعرف" بالنمور الآسيوية"... أما بالنسبة للعالم الإسلامي فالأمر على رتابته منذ التوزيع الاستعماري، بالرغم من توافر مقومات الوحدة والتكتل على كافة الأصعدة والمستويات، يؤطرها تاريخ ديني حضاري واحد، وحاضر من المعاناة والمشكلات واحد، ومستقبل من الآمال والتطلعات واحد.

(٢) بن نبي: مرجع سابق، ص ١٠٨.

مجالان متميزان إذن " ينبغي على الثقافة أن تواجه في كل منهما مشكلات ذات طبيعة معينة، فهي في أحدهما يجب أن تسجل أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك أفراده، وهي في الآخر ينبغي أن تخلق إمكانيات اتصال وتعاون بين المجتمعات المختلفة"[١].

وجدل الملاءمة هذا بين المحلي والكوني رفضاً لكل أشكال الانطواء أو الالتحاق، هو ما نجد باحثاً آخر – روجيه غارودي- يقترح له مخرجاً يسميه بـ"الحلف الثالث" المتضمن للوعي بالمسؤولية، وبأكبر قدر ممكن من قنوات الاتصال المحلية والخارجية. إنه "الوعي الآخذ في النشوء على المستوى الكوني بعلاقة جديدة بين الإيمان والتاريخ، وبين الإيمان والعمل، وبين الإيمان والعالم، هو الوعي بأن كل إنسان فيما وراء جميع الحدود الطبقية والعرقية والثقافية (ملقح بعنصر إلهي)، وأنه بهذا الاعتبار مسؤول مسؤولية تامة عن مصيره الخاص"[٢].

من الأمور المسلَّمة أنه ليس بمقدور العولمة أن تخلق نظاماً ثقافياً أو نسقاً معرفياً واحداً تخضع له أو تدين به جميع الشعوب، فالهويات الثقافية للشعوب هي أمنع الحصون والقلاع على الاختراق والذوبان الكلي، وإن كان التأثير عليها وتشويه بعض عناصرها وطمسها أمراً وارداً.

يمكن للعولمة أن تخلق نظاماً اقتصادياً أو إعلامياً أو سياسياً.. "واحداً"[*]، وهي كذلك تفعل، لكن لا يمكنها أن تخلق "الإنسان النموذج الأخير"، فهذه مهمة أكبر من العولمة وأربابها؛ لأنها تصادم سنّة الاختلاف الكونية في الحياة البشرية. الاختلاف الذي يعكس: الحرية، والإرادة، والمعنى.. وغير ذلك من المبادئ والقيم غير القابلة للتنميط، فالإنسان على وحدة جنسه، وكثير من الخصائص فيه يبقى الكائن الحي الوحيد الذي لا يقبل "الاستنساخ" والنماذج المكررة، والذي يصوغ لنفسه معنى وفلسفة في الحياة، ويشق طريق الشر أو الخير فيها. ولا نجد تعابير أبلغ عن هذا المعنى في دين أو نظام كما نجد في دين الإسلام وحضارته؛ نقرأ ذلك في آيات وأحاديث: الاستخلاف، والتكليف، والتكريم، والتسخير، والتعمير، والاختلاف، والتخيير...، لا فرق في ذلك بين عادة وعبادة، كما تمدُّنا عالمية الإسلام الحضارية الأولى بنماذج عملية عن ذلك كله.

---

(١) المرجع نفسه، ص١١٥.

(٢) غارودي، روجيه. "من أجل حوار بين الحضارات"، ترجمة ذوقان قرطوط. عمان: دار النفائس، ١٩٩٠م، ص٢٢٦.

(*) إن لم يكن بمعنى المطابقة والتماهي فبمعنى الخضوع والتبعية والولاء.

من الأمور المسلَّمة كذلك أنه بإمكان الشعوب أن تؤسس ثقافة عالمية، هي جماع ثقافات مختلفة، لها أراض محررة تقف عليها، وقنوات وجسور تواصل وتفاعل وحوار تلتقي عبرها على المبادئ والقيم والمصالح المشتركة. لكن الأمور -وهو مما يؤسف له- لا تسير في هذا الاتجاه، بل في الاتجاه الآخر القائم على الضغط والإكراه.

وإن مشكلة العولمة الآن في سياق التثاقف الذي نحن بصدده - تتمثل في كونها "لا تحمل.. أي هوية ثقافية، ومن ثم فهي لا تنطوي على عقيدة أو فلسفة أخلاقية، أو أي بدائل توازي أو تتقابل مع هويتنا الثقافية، بل على العكس من ذلك تهمش كل ثقافة ذات طابع إنساني، أو أخلاقي. وهذا ما يجعل من مواجهتنا للعولمة مواجهة معقدة، بحيث لا نقف معها على أرض مشتركة؛ لأنها تنفي ما نثبته، وتثبت ما ننفيه"[1].

إنّ انعدام الثوابت والمراجع والمراكز في هذه العولمة، هو الذي جعل ناقداً مثل عبدالوهاب المسيري ينعت حضارتها بـ"الحضارة السائلة" أي: التي لا تحتكم إلى شيء ثابت وقارّ، ولا تنضبط بعقل ولا منطق، بل تدور مع هوى المصلحة والربح والإنتاج والاستهلاك حيث دار، لا يهمها في ذلك أن تدوس عقائد الأمم والشعوب، وأخلاقها، وأعرافها، وثقافاتها وقد كانت أوروبا " النهضة " و" عصر الأنوار"، وإلى عهد قريب، أحسن حالاً؛ إذ كانت ما تزال تحكمها بعض الثوابت، سواء تلك التي بقيت مترسبة عن سيادة الفكر اللاهوتي الكنسي، أو تلك التي جاءت بها مرحلة الميلاد الجديد-" كإعطاء الأولوية للعقل، وسيادة النزعة العقلانية، وخاصة مع الفيلسوف الفرنسي (رونيه ديكارت)، أو إعطاء الأولية لنظام الطبيعة والمادة، وسيادة النزعة الوضعية الحديثة مع (كونت) و(ماركس) والفلاسفة الإنجليز، بل حتى مع (تشارلز داروين) في الانتخاب الطبيعي، وقل مثل ذلك في العقد الاجتماعي مع جان جاك روسو.. إلخ. فمع صيغة (التحديث) أو (الأوربة) ، كما كانت مطروحة على (الأصول والمراجع) المتقدمة..-" كانت ثقافتنا الأصيلة، أو هويتنا الثقافية تواجه هوية ثقافية أوروبية مؤسسة على قيم جديدة لحياة الإنسان، فكانت المواجهة بين ثقافتين لكل منهما بنيتها العضوية ونظرتها الكونية الشمولية، ولكل منهما أبعادها من عقيدة، أو أيديولوجية، أو فلسفات، أو قوانين. فكنا نواجه كل بُعد من

---

(١) الكتاني، محمد. "أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة؟"، في: العولمة والهوية. "سلسلة الدورات" مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٩٧م، ص٨٢.

تلك الأبعاد الوافدة بما يناسبه في ثقافتنا في حوار موضوعي حيناً، وفي انفعال عاطفي حينا آخر. وكنا نقف مع الآخر على أرض مشتركة من التسليم بـ(الهوية الثقافية)[1] .

فعلى الرغم مما يمكن التماسه من "أصول" ليبرالية علمانية للعولمة، فإنها تبقى شبحاً يهدد بمخاطره الدول ذات الأصول نفسها، والمعدودة في مصاف الدول الكبرى؛ ذلك أن "الرأسمالية النفاثة[*] الجديدة قادرة بسرعتها الضوئية عبر القارات على اختراق الحدود والحواجز والقوانين.. وخاصة تلك التي لم تتخذ لنفسها أدرعاً وقائية مضادة، فالشعوب التابعة " تشعر.. اليوم، أكثر مما كانت تشعر في المرحلة الاستعمارية أنها مجردة من وسائل وأدوات النضال ضد الرأسمالية الغازّية والمفتتة أكثر فأكثر.." [٢]، و"هكذا يعطي التمغرب، أو التغريب، وبالتعبير المعاصر: العولمة" بدل أن يخلق تثاقفاً، سياق تدمير الهوية الثقافية السابقة، وعدم نشوء هوية جديدة. ومن هنا لن يعود من الممكن القيام بوظائف الثقافة، وظائف الإبداع والتماسك والتوازن، وإعطاء شرعية للتراتبية الاجتماعية والعدالة والزمن المعيش" [٣].

ومن خلال عرض س. لاتوش لأنواع ومظاهر العنف والإبادة التي تفرزها النظم الرأسمالية وسياسات التغريب، والتي يتم التستر عليها بتضخيم طقوس دينية أو عرفية تقليدية عند شعوب أخرى- كالحدود عند المسلمين[**] ، ومحارق الأرامل عند الهنود، وتقديم القرابين عند قبائل الأزتيك، أو أكل اللحوم البشرية عند هنود التوبينامبا.. يقول منتقداً: " قبل أن نحلم بعالمية حقيقية يجدر بنا التساؤل حول بربرية حضارتنا، بل حتى تعصبها في أعين الآخرين. وهناك كثير من سمات أخلاقنا تبدو مرعبة وشوهاء في أعين المجتمعات غير الغربية.."[٤]، ويضيف: "ومن

---

(١) الكتاني، محمد. مرجع سابق، ص ٨٢.

(*) انظر بخصوص هذا التعبير ودلالاته كتاب " فخ العولمة " – سابق ص ٣٥ – وسنزيد هذا المعنى توضيحاً أثناء حديثنا عن العولمة بوصفها نظاماً رأسمالياً شمولياً كلياً. وقد أطلق بعضهم تسمية قريبة ومماثلة للعولمة = =بوصفها " صيغة جديدة لنظام رأسمالي توربو ". انظر حسن أوريد: "الإسلام والغرب والعولمة" – كتاب الجيب – منشورات الزمن – رقم ٦ – ١٩٨٩م، ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) غليون، برهان. "الوعي الذاتي". المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢ – ١٩٩٢م– ص٩٨.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٩٩.

(**) تجدر ملاحظة أن تصور الكاتب عن الإسلام عموماً لا يخلو من أثر استشراقي، وخاصة في سائر الحدود، أو في مقارنته له بالمسيحية.

(٤) س. لاتوش: "تغريب العالم". ص ١٣٧.

الجلي أنه لو أن الهند كانت قد غزت العالم لشكَّل تطهر الأرامل جزءاً من حقوق المرأة، ولأصبح اغتيال الأبقار محظوراً بوصفه جريمة ضد احترام الحياة"[1]. ليس من الممكن إذن- بحسب -رأي غارودي"- مباشرة حوار حقيقي بين الحضارات يتيح إخصاباً متبادلاً للثقافات، إذا لم تحلل قبل كل شيء- الآليات التاريخية التي منعت أو زيّفته حتى الآن هذا الحوار، وأفقرت معايير المقارنة، وبصورة خاصة خلقت الظروف لعدم توازن اقتصادي متنامٍ بين الغرب والعالم الثالث"[2].

وتنظيماً لإشكالية الثقافة في جدلها بين المحلي والكوني، وتأكيداً لعملية التثاقف في شكلها الإيجابي المثمر، ودفعاً للأوجه السلبية النافية لهذا التفاعل - يضيف غارودي: "إن المشكلة الأساسية لثقافة اليوم هي في أن تضع نهاية للتصور النزّاع إلى الهيمنة في الثقافة الغربية، واستبداله بتصور (سامفوني) متناغم، باستنطاق حكم العالم اللاغربي، حيث تغدو المشكلات بعدئذ مطروحة على مستوى الكوكب، ولا يمكن أن تحل إلا على مستوى الكوكب، وهذا بمباشرة حوار حقيقي بين الحضارات مع الثقافات غير الغربية"[3].

ويؤكد لاتوش "أن العالمية الحقيقية الوحيدة التي يمكن تصورها، لا يمكنها أن تستند إلا إلى إجماع عالمي حقاً، وهي تمر من خلال حوار أصيل بين الثقافات. ومثل هذا الحوار ممكن؛ لأن إمكانية الحوار قائمة، وهو لا يمكنه أن ينجح إلا إذا كان كل طرف مستعداً لتقديم تنازلات، ونحن نشارك في الاقتناع بأن كل ثقافة تملك الكثير الذي تعلّمه للثقافات الأخرى، وبأن بوسعها أن تغتني بإسهامات عديدة"[4].

وعلى كل حال، ومهما كان الوضع، نقول مع برهان غليون: "تبقى الثقافة- لأنها تشكل الدائرة الأكثر ليونة في النسق الاجتماعي- أكثرَ قطاع مقاومة لسيطرة السلطة، وهي لهذا السبب الأداة الأكثر ضماناً لاستمرار الأمة، وهكذا فإن الشعوب التي حطم الاستعمار دولها، والتي دُمّرت اقتصادياً، أو استبدلت باقتصاديات رأسمالية مختلفة، أو حتى متعارضة مع اقتصادياتها،

---

(١) نفسه ص ١٣٨.

(٢) ر.غارودي: "من أجل حوار بين الحضارات"، ص: ٤٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٤) لاتوش، مرجع سابق، ص ١٣٨.

التجأت إلى الثقافة، واستطاعت بعد عشرات السنين أن تؤسس من جديد دولة جديدة، وأن تباشر بتنظيم جديد للاقتصاد[1].

فالحفاظ على المقومات الخاصة بتقويتها عن طريق الفهم المتجدد لها، وتفعيلها لتعمل في واقع الحياة، وفي الوقت نفسه تنمية قدراتها الانفتاحية وإمكاناتها الاستيعابية.. كل ذلك كفيل بأن يؤهل هذه الثقافة في ذات الوقت، لأنْ تصمد في وجه الإعصار، وأن تسهم فيه بما تمتلك. لكن دعنا نكن أكثر دقة في تناول هذه المقومات داخل بيتنا العربي والإسلامي، إذا كان الاتفاق حول كون ضرورة تنميتها وتقويتها هو السبيل الوحيد للمقاومة والصمود والانخراط، فالحلبة طبعاً لا يمكن أن يَلِجَها إلا الأقوياء برأسمالهم النقدي، أو برأسمالهم المعنوي، ولا خيار للضعيف إلا التبعية والانسحاق. ونحن نوجه خطابنا هذا إلى من يؤمن برسالة التثاقف وضرورتها الدينية والتاريخية والحضارية.. مستبعدين كل أشكال الرفض للآخر، أو للذات، وكل أشكال التلفيق التي لا تقوم على أسس ومعالم مرجعية ومنهجية واضحة، تؤطر التثاقف، وتوجهه نحو مشاركة حقيقية لا صورية، وإيجابية لا سلبية، تنتفع بها الذات كما ينتفع بها الآخر.

ثالثاً: ملاحظات حول مفهوم "التثاقف" في الفكر العربي المعاصر

تقدَّم أن التأهيل الذاتي المنطلق من المقومات المحلية بالرفع من الأداء الثقافي، وتمتين بنياته وأسسه، وجعله أكثر فاعلية واستيعاباً لشرطَيِ الأصالة والمعاصرة- أصبح ضرورة، بل حتمية لا مهرب منها لولوج عالم المدافعة والتغيير. التأهيل الذي يحرر الفكر والثقافة من آفاق عصور الانحطاط والجمود والتقليد.. التي مارست عليه كثيراً من التقييدات والتطبيقات، بدل الطابع الانفتاحي الاستيعابي الذي تسمح به أصول الشرع ذاتها، ويحرر ذيْن -من جهة أخرى- من مظاهر الاستلاب والتبعية، وعقدة تفوق الآخر. وهذا يتطلب أول ما يتطلب في الحالتين معاً، مراجعة تصحيحية بل تطهيرية، لكثير من أشكال التحريف والعفن التي لحقت فكرنا وأصابت فيه مَقاتلَ عدّة (*).

---

(١) غليون، برهان. "الوعي الذاتي"، ص ٩٦.

(*) إن فكرنا وتراثنا جزء من ثقافتنا، وإن التعامل معه على أساس من المراجعة التطهيرية يوحي بخطورته على حاضرنا ومستقبلنا، وليس الأمر بهذه المبالغة، والمطلوب إدراك واع في التعامل مع التراث، فهذا العفن والتحريف يصدق على تراث الأمم الأخرى، أما ما في تراثنا مما لا يعجب الآخرين – من غير الأصول=

وهذا يتطلب العودة إلى إعادة بناء كثير من المفاهيم المؤطرة لهذا الفكر، وخاصة تلك التي تمتلك قدرة على التوجيه والتأثير، إنْ بحكم وظيفتها الأصلية، أو بحكم ما أعطاها الاستعمال والتداول قديماً. إعادة بناء شاملة تشمل الجانب التصوري المرجعي لهذا الفكر، والجانب الآلي المنهجي فيه.

من هذا المنطلق، أود إبداء بعض الملاحظات حول مفهوم التثاقف ذاته في استعمالات بعض المفكرين العرب. هؤلاء المفكرون، وإن كانوا مصنفين عموماً في الاتجاه القومي، أو حتى العلماني المعتدل، فإن بعضاً منهم يصنف نفسه كاتجاه ثالث بين اتجاهين سائدين: "اتجاه المنبهرين بالغرب" و" اتجاه الرافضين له والمستنفرين ضده". أما الاتجاه الثالث – بحسب وصف أحد المعبرين عنه بوضوح، وأقصد عبد الإله بلقزيز- فهو "تيار التثاقف النقدي"، "الذي لا نعثر له على أشباه ونظائر في المجتمع الأهلي"، والذي يؤمن بـ"كونية المعرفية، ومقولات العقل، ومنظومة المفاهيم التي تنهض عليها فكرة الحداثة"، وهو "الأكثر توازناً في الوعي العربي المعاصر، وعلى صعيدٍ إدراكيّ للغرب والثقافة الغربية بالذات. وموقف التفرّد والتميز في موقف هذا التيار –في تحركه على أرضية من التمثل للثقافة الغربية صلبة: فهو يبدي سائر أنواع الانفتاح عليها دون تردد، لكنه يحفظ لنفسه –في الوقت ذاته– حق مساءلتها وإخضاعها للنظر النقدي لعيار درجة مطابقتها للحاجات الاجتماعية والفكرية للمجتمع العربي. ينتظم منطق هذا التيار وعيٌ حادّ بالحاجة إلى ممارسة فعلين معرفيين متضافرين وعضويين، تمثل فكرة (الآخر) ونقده في الآن نفسه"[(1)].

كانت تلك نتف تعريفية لهذا الاتجاه تصوراً ومنهجاً. الاتجاه الذي يحترز أصحابه عن أن يكون تلفيقياً انتقائياً بين الاتجاهين، فهو إذ يؤكد الانتماء إلى التاريخ والحضارة واللغة يرفض في الوقت ذاته أي "انغلاق تراثي" و أي "التزام ماضوي"، كما يرفض- وهو يؤكد انفتاحه ناهلاً من الغرب- أي شكل من أشكال التبعية والإلحاق والاستلاب، هو -إذن- في نظر أصحابه-

---

=والثوابت- فقد يكون اجتهادات قاصرة منا، وقد يكون أمراً ذوقياً؛ فلا ضابط ، وقد يكون اختلافاً أدائياً شكليّاً ، أو لفظيّاً لكن ثمرته لا خلاف عليها..، لكنه لا يرقى إلى هذا الوصف (العفن، التحريف!!)، ولا يشكل تلك المساحة الواسعة التي تجعل من إمكان التثاقف أمراً مستحيلاً. إن عملية التثاقف تستند إلى كل المعاني الإيجابية في هذا التراث. (المحرر).

(١) انظر بخصوص هذه النقول والتعريفات: عبدالإله بلقزيز: "العولمة والممانعة، دراسات في المسألة الثقافية". سلسلة المعرفة للجميع، رقم ٤- فبراير ١٩٩٩م . ص ٧٦-٨٠، ٨١-٨٥، ١٠٦ وما بعدها.

"تركيب" معرفي، له شروطه الخاصة في النقد والانفتاح. لكن، لئن كان هذا الاتجاه واضحاً في مسألة الانفتاح الكامل المشروط بالممارسة النقدية ودرجة النفع..، وهي أمور ينبغي تقريرها وتأكيدها في علاقة الذات بالآخر- فإن الغامض المبهم يبقى في تحديد مرجعية الذات، ومكونات هذه المرجعية.

ولعل السؤال الكبير المحرج المتوجه على هذا الاختيار ذي النزوع القومي خصوصاً، هو في عدم حسمه وبشكل واضح مع المعطى الإسلامي (الوحي) بوصفه أصلاً لهذه المرجعية، ومحركاً أول للذات العربية والإسلامية.. واكتفائه بمحددات أخرى للذات هي إنجازات تاريخية لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال التجلي الحضاري لهذا الدين، ثقافة ولغة وتراثاً وتاريخاً.. إلخ. هذه التجليات التي بانفصالها عن محركها الأول فقدتْ فاعليتها، ولم يعد بإمكانها أن تشتغل للقيام بوظائف الوحدة والتكامل والنهضة والتقدم.. "المحرك الأول" الذي يدلّها بسننه الدينية الشرعية الناهضة بالذات، على سننه الكونية القدرية الناهضة بالمجتمع، نحو قيم الخير والصلاح في الحال، والفلاح في المآل.

ولا شك في أن تجربة ما يناهز القرن من الزمان من العمل تحت ظل تلك الشروط والمكونات، مع طموحات كبيرة أو صغيرة، معظمها – إن لم يكن كلها – قد انتهى إلى نتائج مناقضة لتلك التي كان يطمح إليها بل يحلم بها، حيث تركزت على طول العالم العربي وعرضه "قيم" التجزئة بدل الوحدة، والنزاع والخلاف بدل التعاون والتكامل، وتضخم منطق "الأنا"، وتكرست التبعية بكل ألوانها بدل التحرر وخدمة المصالح القومية.. إلخ(*) .

(*) لا يمنع هذا –طبعاً– من إقرار إيجابيات هذا الاتجاه، كارتباطه بفكرة الوحدة والتعاون، وتركيزه على مقومات تاريخية بعينها، وإنشائه فكراً بل ثقافة بكامل أدبياتها لمناصرة المكونات المحلية بوصفها مرتكزات للذات أمام موجات التغريب والاستلاب.. لكن إفراغ تلك المكونات والمرتكزات من معناها الروحي الحيوي جعلها تعرف حالات ارتدادية ونكوصية قوية، كما تقدم. وإذا أضيف إلى هذا البداية العلمانية للفكر القومي ذاته، وتشبُّث طوائف منه بهذا التوجه إلى الآن؛ أمكن الوقوف على مواطن الخلل الحقيقية في الأسس المرجعية لهذا الاتجاه.

انظر محاولة للمراجعة والتصحيح في كثير من المعاني المتقدمة في: محمد عابد الجابري "الفكر القومي العربي حاضر ومستقبل". مجلة المستقبل العربي. العدد ١٩٧، س١٨، ١٩٩٥م.

إن التثاقف النقدي مع الآخر يستلزم مسطرة في النقد تقوم على آليات ومناهج منطلقة من الذات، والذات ليست -في العمق- إلا الثقافة الإسلامية بسقيمها وسليمها، وليس من سبيل إلى تغيير ذي انتماء حقيقي للذات، إلا أن تكون الأصول المرجعية الكبرى للذات على رأس آلاته النقدية الفاحصة، سواء تعلق الأمر بما يفد على هذه الثقافة من خارجها، أو بما ينمو في أحشائها من تشوهات وتحريفات.

ترى ما معنى الانتماء إلى ثقافة وحضارة وتاريخ إسلامي بلا إسلام موجه؟ إن هذا الاتجاه -كما يصرح كثير من دعاته ومنظريه- يربأ بنفسه عن الالتواء والنفاق العلماني الذي يميز بين "الإسلام الوحي" و "الإسلام التاريخ"، فيطعن في الأول من خلال الثاني، ثم يلغيهما، ويريح نفسه -واهماً- من أية تبعات عقدية وتشريعية، في الوقت الذي يلتمس فيه للذات أصولاً ومراجع أخرى خارجية يدين لها بولاء أكبر والتزامات أكثر.

إن المنهج العلمي القائم على النقد أساساً، يقتضي تمحيص مفهوم الانتماء و "الولاء" للذات أو للآخر، فإذا تمحص للذات: لزم من ذلك التزام أصولها وثوابتها التي بها كانت ولا تزال ذاتاً، ولزم جعل ما هو أصل ومنطلق ثابت وقارّ، أصلاً ومنطلقاً ثابتاً وقارّاً، وجعل ما هو متحرك ومتغير، متحركاً ومتغيراً، فإذا تم التسليم بربانية الوحي، والتمييز فيه بين دوائر الثبات والمرونة والقطعيات والظنيات، ثم تجليات ذلك في تاريخنا؛ أمكن -من جهة - أن نستوعب عملية التصحيح الثقافي الداخلية، وأن ندرك -من جهة أخرى- حدود التثاقف وتخومه مع الآخر. أما أن نجعل عملية التثاقف قائمة على تاريخ بلا أصول، وحضارة بلا أسس وقيم.. أو قل: قائمة على متغيرات بلا ثوابت- فلا شيء يضمن- مهما كان سلاح النقد حاداً- الصمودَ أمام تيار العولمة الكاسح. وهل نعدم شواهد من تاريخنا انهزم فيها المسلمون وانتصرت المبادئ؟ بل هل كان الفتح الذي به تحققت العالمية الأولى فتحا إلا بهذه المبادئ والأصول؟

ومن المؤسف أنْ تأسست في تاريخنا الفكري أشكال من التقابلات الوهمية والزائفة غذتها مؤثرات خارجية قديماً وحديثاً، وتأسست بذلك عوامل من الفرقة والتجزئة "المذهبية" في مدارس واتجاهات قائمة بذاتها، تنتمي إلى أحد طرفي المعادلة. المعادلة التي ابتدأت بـ"أهل الرأي وأهل الأثر" و"العقل والنقل" و"الحكمة والشريعة"، وتبلورت إلى "العلم والدين" و"الدين والدولة" و"التراث والتجديد" و"الأصالة والمعاصرة" و"الحداثة والتقليد"... واللائحة تنتظر المزيد!.

ومن المؤسف- أيضاً أنّ مناهج التاريخ والدراسة لهذا الفكر بمذاهبه الفقهية والعقائدية، وتياراته الفكرية والفلسفية- لم تعمل على إحياء "ثقافة الوحدة" المؤطرة للخلاف، والمستوعبة له وإنضاجها، بقدر ما أرّخت لـ"الفَرْق بين الفِرَق" و لـ"المِلَل والنِّحل"، وتعمقت في أسباب الخلاف تأصيلاً وتفريعاً.

إن القرآن الكريم، وهو نص قد أعلى من شأن العقل بما هو فعلٌ وإنجاز أيما إعلاء، وناط به مهمة الاستخلاف والتكليف والتعمير، وأمر بارتياد العالم المشهود آفاقاً وأنفساً، وحض على العلم وطلبه، وجعل من عالمية رسالته ودعوته فضاءً لتعارف وتحاور الحضارات والثقافات... حيث أثمر كل ذلك معرفة اندمج فيها العقل بالنقل والعلم بالدين والأصيل بالمعاصر. معرفةً استوعبت معارف وثقافات الشعوب المفتوحة على اختلاف تشكلاتها- لِيُتيح إمكانات هائلة فعلاً للتثاقف بكونية هذا الدين، تتجاوز كل دعوات الانفتاح الجزئية والمبتورة، التي غالباً ما تنتهي إلى تبعية واستلاب.

يبقى القول: إن تغييراً جذرياً ومراجعة عميقة لكثير من المفاهيم والتصورات السائدة "أصيلة" كانت أم دخيلة، التي فرقت أكثر مما وحدت، وباعدت أكثر مما قاربت.. بإعادة بنائها على أصول الشرع في انفتاحها، واستلهام الخبرات والتجارب التاريخية التي كانت إحدى تجلياتها الإيجابية- أمر كفيل بوضع الأمة في مسارها الصحيح.

ومفهوم التثاقف غير شاذ عن هذا الاطراد، لكن قبله ننبِّه دعاته إلى ضرورة إعادة بناء الثقافة التي تنتمي إلى الذات على أصول الذات؛ لتتحقق بشرط الذاتية كاملاً؛ إذ كلما كان هذا الشرط كاملاً كان التثاقف مثمراً، والإخلال بشرط من شروط الذات أو أصل من أصولها هو فقدان لروافد ودعائم الأصل فيها أن تسند هذه الثقافة في تدافعها مع الثقافات الأخرى؛ فتضعف بدونها -إذ ذاك- حظوظ النجاح والإيجابية فيها. فكيف إذا كان الإخلال جزءاً أو كلاً بأصل الأصول وشرط الشروط: الوحي المؤسس والملهم، منبع القوة والاستمرار؟!

خلاصة

إن الأمر يستدعي - لولوج العولمة ولوجاً إيجابياً- الإعدادَ لمواجهة لا يمكن أن تكون أولاً وأخيراً إلا ثقافية، مهما تزيَّت بأزياء أو تجلت في مظاهر. وليس غريباً أن تنخرط بلدان أوروبية كثيرة في وحدة اقتصادية وسياسية ومالية وغيرها، بعد مسارات من النقاش الفكري لتقريب وجهات النظر، ولدرء أخطار سلبيات العولمة وفق منظور الهيمنة الأمريكي، وإن كانت هذه الأقطار ذاتها أطرافاً مشاركة في بناء هذه العولمة. لكن الغريب هو ألا تقوم أمة بكاملها بما يدفع عنها أشكال العدوان المختلفة، وبينها من الروابط والأواصر وعناصر الوحدة والتوحد ما لا يوجد عند غيرها. فإذا زدنا أنها المستهدفة الأولى بهذه المخاطر والتحديات؛ بان الأمر أشد غرابة.

لكننا- نحن أبناءَ البلدان المتخلفة- كما يقول بن نبي- رحمه الله- بحكم أوضاعنا النفسية والفكرية والثقافية، لا ندرك عمل الاستعمار إلا حينما يثير ضجيجاً كضجيج الصاروخ والدبابة والطائرة، أما حينما يكون عمل فنان، فإننا لا ندركه بحكم تلك الأوضاع! وإن إعادة البناء الثقافي في الأمة بما يستجيب لمطالب المرحلة وتحدّياتها في ضرورة وحدتها، وفي كونيتها وإنسانيتها، لا يمكن أن تكون إلا من خلال تفعيل طاقة الدفع القوية بخصائصها المستوعبة الكامنة في الوحي الخاتم، بعد اختبار الحلول والاختيارات المختلفة التي لم تغن عن واقع الأمة المنهار شيئاً.

الفصل الثالث

العولمة والخصوصية الثقافية:

العلاقة بين المشرق العربي الإسلامي والغرب الليبرالي

د. إبراهيم ميرغني(*)

ينصبّ اهتمام هذه الورقة على إبراز التحديات التي يواجهها الشرق العربي الإسلامي بأبعاده الثقافية والحضارية من تيارات العولمة الآتية من الغرب الليبرالي الصناعي، وانعكاس ذلك على توجّه سلوك أفراد مجتمعاته. وتتساءل هذه الورقة عن إمكانية تعايش حضارة أبرز مكوناتها ديني مع حضارة يغلب عليها الطابع المادي؛ فقد اعتمدت الحضارة الأوروبية من أثر الصراع الديني خلال القرن السابع عشر الذي انتهى بفصل الكنيسة عن الدولة "ما لله لله وما لقيصر لقيصر" -حركةَ العلمانية، التي عملت على إبعاد الدين عن دائرة الصراع على السلطة.

يتأثر تعريف العولمة بانحيازات الكتّاب (الأيديولوجية) ومواقفهم منها؛ لهذا دعا (جيمس روزناو) أستاذ العلوم السياسية الأمريكي، إلى الكشف عن جوهر العولمة قبل محاولة صياغة تعريف لها من خلال ثلاث عمليات تتمثل في: انتشار المعلومات، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات، وتذويب الحدود بين الدول القومية (١).

وقد عرّف كل من (ريتشارد هاس وروبرت ليتان) التابعين لمعهد بروكنز الأمريكي في واشنطن -العولمةَ بأنها تعني انتشار المعلومات الناتج عن التطور الذي شهدته وسائل الاتصال، والذي كان له إسهام عظيم في تذويب حدود الدولة القومية؛ بتحويل مركز السلطة منها إلى مركز قوي خارجها له القدرة على ممارسة ضغوط عليها؛ من أجل انسياب حركة السلع، ورأس المال، والثقافة، وطريقة الحياة، والسلوك الاجتماعي(٢). ويريان أن هذه العملية لا تدع مجالاً

(*) عميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

(١) روزناو، جيمس. "ديناميكية العولمة: نحو صياغة عملية، قراءة استراتيجية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٦٦م.

(2) Richard Haas and Robert Litan, "Globalization and its Constraints" ,Foreign Affairs, May/June, 1998 , P.2.

لاعتبارات التبادل المتكافئ؛ وذلك لأنها تتكيف بديناميكية القوة والهيمنة، التي تسعى إلى إقصاء الخاص المحلي بفرض مصالح ورؤى وخيارات مركز القوة؛ لإحلالها بدلاً عن الخاص المحلي، ومن ثم تشكيل عالم جديد يكون صورة طبق الأصل من مركز القوة؛ لهذا عُدّت العولمة محاولة من الغرب الليبرالي لفرض هيمنته ورؤاه على ما عداه من أمم؛ بتذويب خصوصياتها الثقافية، وهوياتها الوطنية. وهذا يعني وضع حد لسيادة الدولة القومية التي سادت العلاقات الدولية منذ اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨م بعناصرها الثلاثة: الشعب والأرض والسيادة- تمكيناً لعمليات الانسياب السلعي، والمالي، والثقافي، وطريقة الحياة والسلوك، دون أن تتمكن الدولة القومية من أن تضع حواجز في طريقها. وتتم هذه العملية الإحلالية بشكل تعسفي لعوامل موضوعية قائمة على اعتبارات: القوة والتقدم التقني والاقتصادي والعسكري.

إلا أن الغرب الرأسمالي الليبرالي بدوره يتوجس خيفة من العولمة، ويسعى إلى تنظيم عملياتها على غرار مؤتمرات برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥م التي سعت إلى تنظيم عملية استعمار إفريقية؛ للحيلولة دون تصادم القوى الأوروبية الاستعمارية آنذاك، فالنقاش بين الدول الغربية يتمحور حول مركز انطلاق العولمة، والقواعد والأحكام الثقافية، والقانونية، والاقتصادية، والسياسية التي تؤطر لها وتوجهها. وبعبارة أخرى: يحتدم الجدل في الغرب الآن حول جدوى العولمة الاقتصادية والتجارية، ومدى تأثيرها على حياة الناس في الغرب. فهم يرون أن حرية الحركة من شأنها أن تحفز الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتهريب رأس المال من المركز (المتروبلوتين) بحثاً عن العمالة الرخيصة؛ فيترتب على ذلك فقدان آلاف الوظائف، بما يعني مضاعفة مشكلة البطالة في كثير من البلدان الأوروبية والأمريكية، وما يجره ذلك من آثار اجتماعية وسياسية [1].

إلا أن عملية الاندماج التي يشهدها الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية قد جعلت نصف الكرة الغربي يقف وراء دعم العولمة، على الرغم من المحاذير التي يضعها.

أما العالم الثالث فيقف موقفاً سلبياً، بل متخوفاً، ومعارضاً أحياناً للعولمة؛ خوفاً على خصوصياته الثقافية، وطريقة عيشه، وأسلوب حياته؛ فوسائط الاتصال الحديثة وتقنياته التي اختصرت المسافات، تنقل إليه بالصورة والصوت معاً أفلاما وحوارات ومداولات في مختلف

(١) المصدر السابق، ص٣.

القضايا والمستويات والفنون والمجالات، تعكس طريقة سلوك مغاير لما ألفه أفراد مجتمعاته من سلوك، وطريقة حياة مرتبطة بثقافة أهل العولمة ومعتقداتهم وقيمهم؛ وذلك لأنها تعكس ثقافات وحضارات تكيفت في بيئات مغايرة لبيئة العالم الثالث، ولا يستطيع العالم الثالث أن ينافس الدول الغربية الليبرالية بسبب تخلفه في مجال تقنية الاتصال، وملكية وسائل الإنتاج المسيطرة عليها الشركات الغربية متعددة الجنسيات، التي تعمل على وضع وصفات تشترطها على الدول المتلقية للمساعدات والمعونات في العالم الثالث، وتفرض عليها المزيد من الانكشاف الثقافي والتبعية التجارية والمالية.

العولمة والهوية الوطنية:

يعمل مناخ العولمة على هدى استراتيجية الإحلال، التي تسعى إلى تشويه الكيانات والهويات الوطنية والقومية، وخلعها من محيطها الجغرافي؛ بغرض إفراغها من مضامينها الثقافية والحضارية؛ لذلك تستخدم العولمة أدواتها المتمثلة في تقنية الاتصالات والاقتصاد والتجارة، لإثارة حالة من الفوضى، والتشكيك في الموروثات؛ بهدف تفكيك مجتمعات العالم الثالث، والسعي إلى إعادة تشكيلها بما يخدم متطلبات العولمة. وقد يواكب ذلك تكريس للسلطة من قبل الأنظمة الحاكمة، يؤدي إلى عمليات تمرد بعض الأفراد، والمجموعات، والكيانات، نتيجة لتفكيك النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية القائمة في الدولة [(١)]. كل هذا فتح الباب على مصراعيه في بلدان العالم الثالث للجدل حول إشكالية الهوية والانتماء: أهي للأمة، أم للدولة، أم القبيلة، أم العشيرة، أم الطائفة؟

كل ذلك يعبّر عنه بحث قطاعات كبيرة من مواطني العالم الثالث عن كيانات جديدة بدلاً من الدولة القومية في ظل الإحباط الذي يشعر به الشخص في انتمائه للدولة القومية، يمكنه من الاستنجاد بها لإشباع الظمإ النفسي، والفضاء الاجتماعي والسياسي يساعده على بلورة أفكاره، والمحافظة على القيم والأعراف والتقاليد التي تتغلغل في أعماقه. فانتماءات الأفراد تتأثر بعوامل ثقافية ذاتية، تعبر عن مجموع الأفكار والقيم والمعتقدات التي يحملونها، وكذلك بمعطيات واقع محيطهم الاجتماعي؛ فالفرد يجد نفسه في إطار الدولة ومجتمعه المحلي، لكنه لا يتجسد عنده الشعور بالولاء والانتماء لأي منهما إلا بالقدر الذي يحقق ذاته، فالفرد قد ينتمي للطائفة لكنه قد

(١) الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، المستقبل العربي، رقم ٢٢٨، ٢/ ١٩٩٨م، ص١٩.

يشعر بالولاء للدولة والعكس صحيح، فالولاء ما هو إلا حالة دمج بين الذات الفردية في ذات أوسع [1].

أما الانتماء فهو حالة موضوعية تتجاوز حدود العامل الذاتي وأبعاده؛ فقد يجد الفرد نفسه ضمن مجموعة من الانتماءات المتعددة -كالإسلام، والعروبة، والقبيلة، والطائفة، والوطن- قد يتعارض بعضها مع الآخر وقد يتفق. وقد يكون للولاء أثر في تحديد أولويات انتماء الفرد، الذي يعني شعوره بالارتباط بالجماعة المعنية، وميله لتمثيل أهدافها واعتزازه بها [2]. وقد لا يخضع تحديد الأولويات للأهمية التي يعطيها الفرد لأي من انتماءاته المتعددة [3].

وترتبط عملية الانتماء بمسألة الهوية، التي هي عبارة عن كيان يجمع بين شبكة من الانتماءات والمعايير المتعددة، التي تنتج عنها حالة نفسية ومعنوية واجتماعية، تمنح أفراد المجتمع الشعور بالأمن والطمأنينة والثقة والاستقرار. ويتم ذلك كله من خلال عملية سياسية تسعى لتخفيف الفوارق والفواصل التي تخلقها تعدديات انتماء الأفراد. وهذه العملية السياسية تمارسها سلطة عليا، تسعى من خلالها للوصول إلى وضع قيم مشتركة، وتصور لمصير مشترك لمجموع الانتماءات؛ بهدف النهوض بولاءاتها إلى مستوى أعلى وأرفع (الولاء للدولة).

وهكذا فإن العالم في ظل العولمة إزاء عملية تفكيك للبنى القائمة، والمتصفة بالخصوصية المحلية، ومن ثم إعادة صياغتها وتركيبها على أسس جديدة، تحدد سماتها وملامحها قوى السيطرة والهيمنة القابضة على مركز جديد للسلطة العالمية، وهي من ثمّ نقلة من وضع محلي تشكلت هويته من خلال عملية تراكمية امتدت عبر التاريخ، وخضعت لمعطيات ذاتية وموضوعية، إلى وضع عالمي تتحول فيه الولاءات بتحول مركز السلطة. وهذا من شأنه أن يُحدث حالة من التحول غير مستقرة، وتحتاج لفترة طويلة لكي تتشكل.

وعلي الرغم من أن العولمة ظاهرة أقرها التطور في مجال تقنية الاتصالات الحديثة وانسياب حركة الاقتصاد والتجارة، إلا أنها لكي تنجح لا بد لها من وجود حد أدنى من القبول الثقافي؛ لتتمكن من اختراق الجدر الثقافية والحضارية القائمة التي تشكلها الدولة القومية.

---

(١) محمود، زكي نجيب. "قيم من التراث"، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٩١.

(٢) المشاط، عبدالمنعم. "التعليم والتنمية السياسية"، مستقبل التربية العربية، القاهرة، المجلد ١، العدد٢، ١٩٩٥م، ص١٧.

(٣) محمود، زكي نجيب. "في مفترق الطرق"، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥م، ص٣٥٩.

العولمة ونقل الثقافة:

ولما كان من المستحيل أن تبني العولمة مجتمعات في العالم الثالث هي صورة طبق الأصل من المجتمعات المتطورة في الغرب الليبرالي؛ فإن عولمة العالم الثالث هي في الواقع نَسْخ مشوّه؛ وذلك لأن شروط التطور مرتبطة بالزمان والمكان، الذي هو في العالم الثالث مختلف تماماً عن ذاك الذي في الغرب الليبرالي؛ فرؤوس الأموال، والتقنية الحديثة، وكل مقومات التطور المادي تبقى حبيسة في الغرب، ويبقى نصيب العالم الثالث مجرد نقل قشور الثقافة الليبرالية دون محتواها ومضمونها؛ فالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح الاقتصادي، ومحاربة الإرهاب، وقضايا الأمن والسلم العالميين المشتركين تبقى في رصيد الصراع ما دام الغرب يمارس محاولات الاستلاب الثقافي، من خلال نظم للتعليم تتجاوز أصول الثقافات المحلية ومنابعها، وكمّ هائل من المنقول الثقافي الذي تنقله وسائط الاتصالات المفرغة من محتوى الثقافات الغربية ومضمونها، التي تعلم الناس إعمال العقل، وتحض على روح التأمل، وإمعان النظر، والتعمق في تحليل وقائع الحياة والسلوك؛ فما تنقله أجهزة الإعلام الغربية المرئية والمسموعة يركز على الثقافة الشعبية، التي غايتها الترويح عن النفس، مثل موسيقى (البوب)، وأغاني جاز (جيمس براون) و(مايكل جاكسون)، وأفلام (رامبو)، وملبوسات الـ (T-shirt)، ووجبات (ماكدونالد) السريعة التي تروج لها شركات الإعلانات الغربية، بينما تضنّ وسائل الإعلام هذه عن بنقل الثقافة الراقية.

وهكذا فإن الثقافة التي تنقل للعالم الثالث من الغرب الليبرالي هي قشور ثقافية، يلجأ لها الغربيون للترويح عن النفس في أوقات الفراغ، لكنها تستلب ألباب شباب العالم الثالث، ويمثلونها ويقلدونها بوصفها ثقافة المجتمعات المتحضرة.

وفي ظل الإحباط الذي لازم شباب العالم الثالث من الأنظمة السلطوية المتحكمة في شؤونهم، وعجزها عن إشباع طموحاتهم؛ لاذ الكثيرون منهم بقشور الثقافات الغربية، وحمّلوا ثقافاتهم وزر هذا التدهور والعجز.

وبما أن الثقافة الشعبية الوافدة من الغرب لا صلة لها بواقع النظام الاجتماعي في العالم الثالث؛ فالمتوقع أن تنتج مسخاً مشوهاً من الشباب، يتعامل بسلبية مع القضايا الأساسية في مجتمعه بالقدر الذي يؤدي إلى تغريب جيل العولمة في العالم الثالث. وبهذا القدر تؤدي عمليات العولمة في العالم الثالث إلى تغيير اجتماعي، يتمثل في تفكيك دول العالم الثالث، عن طريق طمس هوياتها الثقافية وتشويهها، ونقل الولاءات المتأصلة والمتجذرة فيها إلى ولاءات القبيلة،

والعشيرة، والطائفة، وغيرها. والعامل الأساس في ذلك هو أن عوامل الهيمنة والقوة لها أثر حاسم في هذا النقل؛ فالعولمة الثقافية ما هي إلا عملية تعسفية لا خيار للدول في العالم الثالث سوى التعامل معها بالقبول أو الرفض.

العولمة والدولة القومية:

العولمة هي باختصار حلقة من حلقات التطور الرأسمالي الذي فاضت فيه الدولة القطرية في الغرب عن محيطها الجغرافي؛ فذهبت تسرح في فضاءات أوسع وأرحب، تمارس فيها الهيمنة والسيطرة باستعمال وسائل الإجبار؛ فقد درجت المؤسسات الاقتصادية في الغرب -كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية- على وضع وصفات وشروط على دول العالم الثالث، في سبيل منحها مساعدات وقروض، والدخول في مشروعات دون أن يكون لدول العالم الثالث خيار سوى القبول بالشروط، وقد يجبرها ذلك للتنازل عن سيادتها الوطنية بالتخلي عن سياسات ترى أنها ضرورية لمعالجة الاختلالات الداخلية، مثل فرض الضرائب، والإنفاق على الخدمات، ورفع مستوى المعيشة لمواطنيها، وعمل الدولة في إدارة الاقتصاد، والانضباط السياسي والاجتماعي. تفعل الدولة ذلك على الرغم من إدراكها أن شروط المؤسسات الغربية ستخلق أزمات اقتصادية واجتماعية، دون أن تكون لها جدوى في زيادة القدرات الإنتاجية لاقتصادها. والعولمة ما هي إلا عملية ترمي إلى إضعاف شأن الدولة القومية، وتحويل مركز اتخاذ القرار عنها، من خلال إحداث خلخلة سياسية، واقتصادية، واجتماعية في دول الهامش (العالم الثالث)، ويكون الهدف من وراء ذلك تشويه الهويات الثقافية، ومن ثم إحداث تغييرات بنيوية في دول العالم الثالث.

فإذا كانت الثقافة هي كل مركب من القيم، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات، والسلوك الاجتماعي وغيرها من الموروثات والمكتسبات التي تميز شعباً عن غيره؛ فهي من ثمّ عملية ديناميكية تتميز بمظهر التطور المبني على الثوابت حسب ظروف الزمان والمكان، وهي التي تعطي لهذا الشعب هويته التي تميزه عن هويات الشعوب الأخرى.

فعملية التطور لدى ثقافة أي شعب تنطلق من الثوابت والجذور المكونة لموروثاته الثقافية، والهوية الثقافية بالمقابل هي التي تعطي لهذا الشعب الشعور بالانتماء، وتحديد علاقته بالآخر؛

لذلك يراها كثيرون بأنها مفهوم أيديولوجي، وفلسفي، وسوسيولوجي، وسياسي[1]، وهي تعطي الشعب طريقة حياته في فترة محددة، ثم تنتقل حسب الأجيال والحقب. يلخص حليم بركات الأستاذ بجامعة (جورج تاون) الأمريكية ما ذهبنا إليه بالقول: "الثقافة ليست مجموعة مكونات ثابتة ساكنة، جامدة، مطلقة، منغلقة، بل هي متطورة باستمرار، متغيرة، ومرنة، ونسبية، ومنفتحة، ومتحولة، نتيجة لتغير الأحوال والأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية"[2].

هوية المجتمع في الشرق العربي الإسلامي:

يمثل المجتمع العربي الإسلامي الشرقي نموذجاً فريداً في تعدد انتماءاته - الدينية والقبلية، والطائفية، والعرقية - كما أنه يضم مؤسسات سياسية متنوعة- كالجمهورية، والملكية، والإماراتية، ومؤسسات اقتصادية إقطاعية ورأسمالية يصفها حليم بركات بأنها تجارية – زراعية متركزة حول العائلة، يرافقها نظام ريعي في البلدان المنتجة للنفط [3]. وتتنوع مصادر الثروة في هذه المنطقة؛ حيث يتمتع بعض منها بالثراء والغنى بموارده الطبيعية، بينما يعاني بعضه الآخر من فقر وندرة في الموارد.

الناظر للمجتمعات في هذه المنطقة قديماً يجدها تراثية تعتمد على العائلة، والحي، والقرية، والإقليم بمفهومها المكاني، وبعدها الثقافي. وكانت النشاطات جميعها تتم في إطار هذه المؤسسات، مما عزز الترابط الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي بين الأفراد في جميع مستويات الولاءات لتلك المؤسسات.

وقد جاء الإسلام ليؤدي عملاً مهماً في مكونات ثقافة تلك المجتمعات وحضارتها، فقد كان يحظى بقداسة لا تبلغها أي من المكونات الثقافية الأخرى؛ كاللغة والعادات، والتقاليد، والأعراف، وغيرها، وذلك منذ انتشاره فيها.

وصار الدين الإسلامي لدى الكثيرين جزءاً من مكونات الثقافة التقليدية للمجتمع، بحيث يصعب الفصل بينه وبين المكونات الثقافية الأخرى. وكان الفرد يلوذ به، ويتخذه مرجعية تعطيه

---

(١) علي، حيدر إبراهيم. "العولمة وجدل الهوية الثقافية"، عالم الفكر، المجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(٢) بركات، حليم. "المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٦٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص١٩.

الأمن والطمأنينة، ويخفف به الخوف من الله عز وجل؛ فأصبح الدين مقدماً لسلوك الفرد والجماعة، تستمد منه أخلاقها وأعرافها لممارسة حياتها العامة وطقوسها، بل إن المسجد كان مكان اجتماع الناس، يناقشون فيه قضاياهم الحياتية الدنيوية تماماً كما يؤدون فيه شعائرهم الدينية. وكان التعليم الديني في الخلاوي والمدارس الدينية يجد مكانة خاصة في نفوس الناس، يُقبلون عليه بنهم شديد للتزود بالعلوم، وكان خريجو هذه المدارس يحظون بالاحترام والتقدير في المجتمع؛ فهم الذين يؤمُّون الناس في الصلاة، ثم يتم الرجوع إليهم في حل المشكلات الحياتية، وكانت لهم كلمة نافذة في الأمور الشخصية للناس خارج أسرهم وذوي قرابتهم.

خلاصة القول: إن الدِّين شكَّلَ مكوناً رئيساً في ثقافة المجتمعات الشرقية العربية بالقدر الذي أراده الإسلام؛ فقد كان الرسول ﷺ زعيماً سياسياً، ومدنياً، وعسكرياً بجانب زعامته الدينية لمجتمع المسلمين الأوائل في جزيرة العرب.

أما المكون الآخر في ثقافة الشرق العربي الإسلامي فهو اللغة العربية، وهي أصلاً لغة الساميين في جزيرة العرب، انتشرت مع الإسلام في مناطق شاسعة، وهي لغة القرآن، ولغة نبي الإسلام ﷺ، بل هي المستودع الرئيس للفكر الإسلامي، أقبل عليه غير العرب من أجل تعلم علوم الدين. ولقد برع في فروعها المختلفة غير العرب، وطوروها من خلال الترجمات التي صاغوها، وإنشاء المدارس العربية والدينية، وحضوا أبناءهم على تعلمها؛ فأصبحت هي لغة البحث العلمي في المجالات النظرية والتطبيقية، فبرع منهم ومن العرب علماء في مجال الرياضيات، والفلك، والطب، والصيدلة، والفيزياء، والجغرافية، والفلسفة، والأدب، والتاريخ، نذكر منهم: ابن خلدون، وابن رشد، وابن الهيثم، وسيبويه، والخوارزمي، والبيروني، وابن بطوطة، والكندي، وابن حيان [1].

وهكذا، فالعربية والإسلام يقفان عاملَ ربط يلحمان مكونات ثقافة الشرق العربي الإسلامي، المتمثلة في موروثات شعوب هذه المنطقة وتقاليدها وعاداتها، بمكوناتها العشائرية والقبلية والطائفية، ومؤثراتها البيئية، التي توطدت عبر المراحل التاريخية قبل ظهور الإسلام وبعده.

ويرى بعض الكتّاب أن المكونات العشائرية، والقبلية، والطائفية، أنتجت ما عرف بالأبوية البطركية؛ بسبب متانة روابط القرابة والدم التي تميز العشيرة والقبيلة والطائفة عن غيرها من

(١) سليمان، سعيد. "الهوية العربية والإسلامية في الخليج العربي"، ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، مسقط، ٢١-٢٣ أبريل ١٩٨٥م، ص٢١.

تكوينات المجتمع الأفقية والرأسية. بل يذهب بعض هؤلاء الكتّاب إلى أن لهذه المكونات تأثيراً خطيراً على المكونات العربية والإسلامية لثقافة أهل الشرق العربي الإسلامي، ويدللون على ذلك بالانتماءات المتعددة والمتمايزة في مجتمع هذه المنطقة، الذي أظهرت كل محاولات الانصهار القومية فشلها في توحيده في بوتقة واحدة، ويعدّون هذه المكونات العائق الرئيس أمام مواجهة التحديات الخارجية والداخلية(١) (الصراع مع إسرائيل، ومواجهة السلطوية الحاكمة في العديد من البلدان العربية)، ويعدّونها متسببة في حالة الجمود التي لازمت العلاقة بين التكوينات المختلفة في المجتمعات الشرقية العربية الإسلامية الراهنة (٢). ويؤكد هؤلاء أن علاقات القرابة والدم والطائفة(٣) في هذه المجتمعات تتميز بالقهر والإجبار؛ لأنها تلبي وظائف هامة للأفراد، تتمثل في تحقيق الأمن، وتأكيد الهوية خاصة بعد فشل محاولات التوحيد والانصهار في ظل الدولة القومية(٤).

تستمد الدولة في الشرق العربي الإسلامي شرعية وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتستخدمها للسيطرة على المجتمع والهيمنة عليه. ولعل فشل الدولة القومية في إدارة دفة الحكم لصالح غالبية سكانها، واحتكاره في طبقة أرستقراطية ضيقة، وفشلها في تحقيق طموحات شعبها أفقدهم الثقة بها، مما جعلهم يلجؤون إلى تكوينات دون القومية؛ للاحتماء بها؛ إما طلباً للأمن، أو لمواجهة الدولة، ومواجهة التحديات التي يفرضها الصراع العالمي لهوياتهم القبلية والطائفية (٥)، والمتمثلة في النكسات السياسية في عام ١٩٦٧م أمام إسرائيل، وتفشي الفقر،

---

(١) شرابي، هشام. "البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر"، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧م، ص١٤٠.

(٢) قرم، جورج. "جيوبولتيكا الأقليات في المشرق العربي"، دراسات عربية، السنة٣٠، العددان ١١و١٢، سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٤م.

(٣) الصبيحي، أحمد شكر. "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم ٣٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٨٢.

(٤) برقاوي، أحمد. "المشروع القومي وإشكالية الدولة القطرية"، إبداع، العدد١١، نوفمبر/ ١٩٩٨م، ص٧-١٥.

(٥) ظاهر، أحمد جمال. "اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد١٤، العدد٣، ١٩٨٦م.

والبطالة، والجريمة، والإرهاب، والأمية، والقهر السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وقد أدى ذلك إلى تنامي الولاءات دون القومية (١).

الهوية الثقافية للغرب الليبرالي

تكونت الهوية الثقافية للغرب الليبرالي نتيجة لعملية تراكمية امتدت عبر القرون، فقد أدت الثورة الصناعية والنهضة العمرانية منذ القرن السابع عشر والثامن عشر التي شهدها الغرب، إلى تغييرات هيكلية في بنية المجتمع الغربي؛ فقد واكب تكدس العمال ورؤوس الأموال في مدن حضرية للقضاء على ثقافة الريف بكل مظاهرها البدوية، والزراعية الإقطاعية التي تميزت بالبناء الأفقي؛ لذا تشكلت الليبرالية في سياق تاريخي طبع بروح نقدية وثورية تجاه النظام الإقطاعي وكل ما يتصل به من موروثات ثقافية وسلوك حياة، فاعتمدت العقل في سياق قطيعة مع أنماط الفكر الأسطوري والتفسير اللاهوتي للظواهر، وتحطيم البنى الاجتماعية التقليدية؛ فأصبحت العقلانية هي الأداة لتحطيم التصور الميتافيزيقي لتفسير الظواهر، في ظل علمانية تسعى لتصور رؤية شاملة للوجود؛ فجاء الفصل بين الدين والدولة (السلطة الزمنية والسلطة الروحية) في إطار دعوات الحرية، والانعتاق من قبضة سلطان جعل الدين مطية لتحقيق مآرب دنيوية (٢).

ترعرعت قيم الليبرالية في سياقها التاريخي، مدفوعة بحركة فكرية نهضوية، في ظل مدرسة التنوير التي سعت لإخراج الثقافة الغربية من القوقعة الفكرية من خلال خطاب نقدي للواقع الاجتماعي، ونظمه، ومؤسساته (٣). وقد اعتمدت هذه المدرسة على مفكرين أثروا الثقافة الليبرالية، أمثال: (جون لوك)، و(جان جاك روسو)، و(فولتير)، و(كانط)، و(هيجل).

إلا أن سر نجاح الليبرالية في المجتمعات الغربية يكمن في قدرتها على إحداث الانتقال والتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية سياسية وثقافية عملت على صياغة جديدة لإنسان الغرب، قائمة على ما بات يعرف بالنظام الديمقراطي الليبرالي المبني على مفاهيم الحرية، والإخاء، والمساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية، وعززتها الثورة الأمريكية خلال القرن التاسع

---

(١) العروي، عبدالله. "العرب والفكر التاريخي"، ط٤، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٨م، ص١٧.

(٢) حرب، علي. "أوهام النخبة أو فقر المثقف"، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٦م.

(٣) كيلش، فرانك. "ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك؟"، ترجمة حسام الدين زكريا وعبد السلام رضوان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م، ص١٠٠.

عشر، والتي تبنت الأسس التي قام عليها النظام البرلماني، الذي تطور في بريطانيا منذ القرن الثالث عشر الميلادي.

على الرغم من تلك القيم الاجتماعية، والمبادئ السياسية، والبنى الاقتصادية التي نجحت الليبرالية في بنائها وترسيخها، فإن المجتمعات الغربية لازمتها تشوهات سالبة؛ فقد أعطت الحرية مجالاً للتفسخ والتفكك الاجتماعي، وللاستغلال الاقتصادي، وضمور خصوصية ثقافة الأقليات؛ فانفتح الباب على مصراعيه لسيطرة جديدة تولتها الطبقة البرجوازية، وسعت من خلالها إلى صياغة مجتمعات الغرب بالقدر الذي يضعف قدرة الطبقات العمالية على المطالبة بحقوقها المهضومة؛ فتفشّت مظاهر التفسخ والانحلال، وانصرف الشباب نحو الملاهي، وأندية الرقص، وحوانيت الخمر، وحلقات القمار والميسر، واتخذت مبادئ الحرية والديمقراطية لتسويغ أبشع صور الاستغلال الذي مارسته البرجوازية في حق الإنسانية؛ فقد عملت الدول الغربية على استعمار أمم خارج المنظومة الأوروبية؛ بهدف نهب مواردها الطبيعية والبشرية، وأقامت إدارات في المستعمرات، وعمدت إلى اضطهاد إنسان المستعمرات، وتحقير ثقافته، وقيمه، وطريقة حياته، وغيرها من الأفعال الذميمة التي وأدت القيم التحررية التي نادى بها المفكرون الليبراليون، وقامت عليها التجربة الليبرالية في الغرب. وقد دفع هذا بالعديد من الكتّاب والمفكرين الليبراليين البارزين في الغرب إلى توجيه نقد لاذع لهذه الممارسات، أمثال: (وليم شكسبير)، و(برناردشو)، و(روجيه غارودي).

وفوق هذا وذاك فقد عملت الليبرالية على صياغة الإنسان الغربي، معلية من شأن إعمال العقل، بشكل صرف المواطن في الغرب عن معينات البناء الروحي الذي يعدّ الملاذ والأمان عندما يجد نفسه محاطاً بأزمات لا يقوى على التصدي لها؛ فأضعف ذلك هويته، وأفرغها من مضمونها، وجعلها أسيرة لملذات الدنيا ومتاعها؛ فارتفعت بذلك إحصائية الانتحار، وإدمان المخدرات، والقتل، والجريمة، والفساد.

لم يستطع الغرب رغم تقدمه العلمي والتكنولوجي في ظل عصر المعلوماتية، وتكنولوجيا الاتصالات، وتدفق السلع، وتكدس رؤوس الأموال، والتوسع الهائل في الحواسيب، وتطور استخداماتها عبر شبكات الإنترنت، وقنوات البث والتلفزة - أن يعمل على ضبط اجتماعي يؤكد إيجابيات تطوره العلمي والثقافي؛ فقد أدى التقدم في تلك المجالات والتخلف في قوة الدفع الروحي إلى نقل الثقافة الغربية بكل مظاهرها السالبة تلك عبر وسائط الاتصال الجديدة، والتي

تنقل الصورة والصوت مباشرين وبسرعة غير مسبوقة. ومما ضاعف من ذلك أن أجهزة الحواسيب تطورت بشكل يسمح لها بإعادة اختراع الأشياء وتشكيلها [١]، وأنها دخلت ما بات يعرف باقتصاد المعلوماتية، الذي وصفه بيل جيتس بالرأسمالية المتحررة من الاحتكاك، وذهب إلى عدّه اقتصاداً تسيطر عليه سوق إلكترونية لا يعيق حركة انتقال البضائع والأموال فيها عائق، وتتنافس فيها المؤسسات في عرض سلعها وخدماتها بعيداً عن الاعتبارات القومية والوطنية، ويسهل فيها التسعير التنافسي، وتتيح انتقال السلع من البائع للمشتري بكفاءة عالية، ويتم فيها تبادل العملات، وشراء الأسهم، وتفقد فيها عملية التبادل النقدي الورقي أهميتها [٢].

شكَّل التطور المذهل الذي لازم الحاسبات الآلية تحدياً خطيراً في نقل الثقافة، وتشكيل هوية مجتمعات الغرب الليبرالي، فبعد عشرة أعوام من ولادة أول حاسب آلي عرف باسم (مارك١) في عام ١٩٤٢م، وصلت قدرة الحاسب الآلي إلى خمسة آلاف ضعف، وبعد ثلاثين سنة وصلت قدرة الحاسب الآلي إلى مئة مليون ضعف، ووصلت الآن إلى ما يزيد عن خمس مئة مليون ضعف [٣].

تيارات العولمة والشرق العربي الإسلامي:

ينقسم الفكر العربي الإسلامي في الشرق إلى ثلاثة تيارات: أحدها ينادي بقبول العولمة والاستسلام لها، وينادي تيار ثان بالوقوف في مواجهتها، ويقف تيار ثالث بين هذين التيارين. وقبل أن نخوض في شرح رؤية هذه التيارات الثلاثة نشير إلى أن الجدل حول العولمة ناتج من كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برغبة العرب والمسلمين في المشرق في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، والنماء الاقتصادي، مع المحافظة على ثوابت الثقافة العربية الإسلامية إحدى أهم مرتكزات هويتهم، لذلك انصرف النقاش بين المفكرين العرب والمسلمين في هذه المنطقة حول نوع التغيير المطلوب وحقيقته، ثم منهجيته ووجهته، وموافقته مع الثوابت الثقافية والسلوك

(١) جيتس، بيل. "المعلوماتية بعد الإنترنت" (طريق المستقبل)، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، رقم ٢٣١ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨م، ص٢٥٧-٢٥٨.

(٢) البياتي، صبري مصطفى. "المعلوماتية وانعكاساتها السلبية على الطفل العربي"، المستقبل العربي، العدد٣٠٨، السنة السابعة والعشرون، أكتوبر٢٠٠٤م، ص١٤٨.

(٣) حسن، عمار علي. وزارة العدل، سلسلة الوزارات المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٣-١٤.

العام. وقد انعكس هذا في النقاش الدائر حول قضية المعاصرة، والقدرة على الجمع بينهما؛ لإحداث التغيير المنشود في شكل المجتمعات في الشرق العربي الإسلامي وجوهرها.

لعل أهم إفرازات هذا الحوار ونتائجه المحاولات التي سعت إلى تشخيص الأزمة الراهنة في المشرق العربي الإسلامي، التي أدت لظهور التيارات الثلاثة السالفة الذكر؛ فأنصار التيار الأول يرون أن طغيان ثقافة التحديث والعولمة ناتج عن الضعف الذي شاب الثقافة العربية الإسلامية، ويحمّل الحكومات والأنظمة السياسية مسؤولية هذا الضعف. إلا أن بعضاً منهم يردّه إلى جوهر المجتمع العربي وشكله وتكوينه. يقول حسن حنفي -مثلاً: إن "أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، وما تبقى فيه من تصور هرمي، أو مركزي، أو رأسي للعالم، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع، كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة"، ويخلص إلى أن الموروث الثقافي العربي الإسلامي هو الذي يكرس السلطة في يد الحاكم، انطلاقاً من صفة الأبوية الغالبة على المجتمع' ويتخذ نفس النهج هشام شرابي في كتابه "البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر"[(١)]، وإيليا حريق[(٢)]، وخلدون حسن النقيب[(٣)]، وقد عبر أسعد وطفة عن ذلك بشكل أكثر وضوحاً؛ إذ قال: "الثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر، والتسلط التي تضرب جذورها في العائلة، والمدرسة، والحياة العامة"[(٤)].

ولعلنا نردّ على هؤلاء الكتّاب بأن المسؤولية لا تقع على عاتق الإسلام والعروبة، وإنما على عاتق السلوك الاجتماعي المحكوم بعوامل الزمان والمكان[(٥)]، فقد مارست أوروبا في تاريخها أبشع صور القهر والطغيان، لكنها استطاعت أن تطور نظماً راسخة في الحكم عالجت بها

---

(١) شرابي ،هشام، مصدر سابق.

(٢) حريق، إيليا. "التراث العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك"، المستقبل العربي، السنة الثانية والعشرون، العدد ٢٥١، يناير ٢٠٠٠م.

(٣) النقيب، خلدون حسن. "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م.

(٤) وطفة، علي أسعد وطفة. "بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٣.

(٥) قول: ينبغي أن لا يحمل الإسلام عبء ذلك، فالعادات والتقاليد الموروثة قد لا تتفق وروح الإسلام، ويشكر الباحث في الردّ على ذلك. (المحرر).

مشكلة الصراع على السلطة باعتمادها الوسائل السلمية لتداولها، فتكريس التسلط تتحكم فيه عوامل أخرى لا علاقة لها بالإسلام والعروبة في ثقافة المشرق العربي الإسلامي؛ فالثقافة تنمو في حركة ديناميكية غير خاضعة لقوانين الثبات والجمود، وهي متغيرة باستمرار مع عوامل الزمان والمكان، فلا يمنع الحفاظ على الثوابت دخول عناصر جديدة لها على الثقافة تعطيها بعداً متجدداً ومتغيراً.

فالركود الذي لازم المجتمعات العربية الإسلامية في الشرق مردّه إلى غياب ثقافة التغيير والتطور في تلك المجتمعات، فالاستجابة للتغيير من الأنظمة الحاكمة ضعيفة في وقت عجز فيه المجتمع عن الضغط على هذه الأنظمة نتيجة للعديد من العوامل، أبرزها: أن مثقفيه بدلاً من مواجهة التحديات التي يفرضها التغيير لاذوا بمناقشة قضايا بعيدة عن مسائل الحكم والسلطان خوفاً من طغيانه الذي مارسته أجهزة أمنية قاهرة، فقد استنجد هؤلاء بولاءاتهم الصغيرة داخل الدولة – كالقبيلة، والطائفة، وغيرهما. وقد رأى هؤلاء أن المجتمع العربي الإسلامي في الشرق جامد ومتخلف، ولا يمكن إصلاحه إلا بقبول مفاهيم العولمة وصولاً إلى عصر التقنية والتحديث التي من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في هيكل السلطة والمجتمع؛ فراحوا يروّجون للمشاريع الخارجية الداعية للديمقراطية على النسق الغربي الليبرالي، والانفتاح الاقتصادي، بوصفها أدوات للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في المنطقة.

ولقد وقف تيار ثانٍ معارض لقبول العولمة بوصفها أداة للغزو الثقافي الغربي، تسعى إلى محو الثقافة العربية الإسلامية، ويقف على رأس هذا التيار المنظمات الإسلامية الأصولية، التي راح بعض منها يشن حملة شعواء على كل ما هو غربي، محملاً إياه حالة الضعف والتردي التي تشهدها المنطقة. وقد نظر أنصار هذا التيار للدولة بوصفها أداة للأجنبي، وعمل على محاربتها، ودَعَوا إلى التمسك بالماضي وبكل موروثاته، والنأي بها عن الموروثات الخارجية، من خلال الدعوة إلى التأصيل.

وهناك تيار ثالث يقف في مرحلة وسطى بين التيارين، يتحدث عن الإصلاح بدلاً من التغيير، بوصفه تطوراً تدريجياً يلتزم بالثوابت الثقافية، وينطلق منها لإحداث التغيير، بهدف تلبية حاجة المجتمع العربي الإسلامي بما تفرضه ضرورات الزمان والمكان؛ فيدعو هذا التيار للاستفادة مما تقدّمه الحضارة الغربية الليبرالية من إنتاج علمي وثقافي؛ لدفع عجلة التطور في المجتمع الشرقي الإسلامي العربي، فهم يقبلون التعامل مع الخارج بناءً على تطلعات شعوب المنطقة

وطموحاتها؛ فلا مكان لمطالب النظام العالمي الجديد إذا كانت شروطها تدعو إلى دفن المفاهيم والمبادئ العربية والإسلامية التي يربطونها بالعنف والإرهاب. ويدعو هذا التيار إلى تجاوز ما سموه بالتحجر والجمود؛ حتى تستطيع شعوب هذه المنطقة أن تجد لها مكاناً في سلّم التطور والصراع العالمي، وحتى لا يجرفها التيار بعيداً عن قلب الحضارة العالمية.

تعامل الشرق العربي الإسلامي مع العولمة:

السؤال الذي نطرحه في هذا المقام هو: كيف للشرق العربي الإسلامي أن يتعامل مع عصر العولمة الذي تقع آلياته وأسلحته ووسائله - من قوة عسكرية، وقدرة اقتصادية، وتقنية حديثة- خارجه ؟.

ونقول ببساطة: إن الإجابة تكمن في إعداد مجتمع يستطيع أن يستوعب ضرورات العولمة، وله القدرة على التصدي لها من خلال التطور العلمي، والتهيئة النفسية، مع الحفاظ على قيم موروثاته الثقافية؛ وذلك لأنّ الإنسان هو ركيزة التطور، فقد تهاوت إمبراطوريات بسبب انهيار قيمها وموروثاتها، على الرغم من احتفاظها بتطورها العلمي والتكنولوجي، وامتلاكها للقوة العسكرية، والاتحاد السوفيتي خير مثال على ذلك؛ فقد تفكك وتلاشى في أوج عظمة قوته العسكرية والتكنولوجية؛ فالتركيز على البناء المادي وتناسي البناء الروحي يُخرج الشعب من دائرة المنافسة الأممية. فالدول الآسيوية – كاليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، وماليزيا- مثلاً - استطاعت أن تبني نهضة اقتصادية لاستفادتها من العلم والتكنولوجيا التي لم تمنعها من الحفاظ على قيمها وموروثاتها الثقافية؛ فوجدت لها مكانة مرموقة في الهرمية الدولية. ونستطيع نحن في الشرق أن نحافظ على قيمنا وموروثات ثقافتنا إذا فتحنا أبوابنا ونوافذنا للتعامل الحر مع العلم والتكنولوجيا، والقدرة الاقتصادية التي طورت خارج محيطنا الجغرافي، إيماناً منا بأننا لن نتمكن من تطوير أنفسنا إلا إذا أخذنا بأسباب التطور العلمي التي تطور بها غيرنا، ونعني بذلك ما يمكن أن نطلق عليه توطين العلم والتكنولوجيا بما يؤكد أصالتنا وهويتنا القومية، فديننا يحضّ على التجديد، والتطور، ومواكبة المستجدات العلمية؛ قال ﷺ: "طلب العلم فريضة على كل مسلم"[1].

إلا أننا يجب أن نتوخى الحذر والحيطة من العولمة المغلفة والمبطنة بالغزو الثقافي والفكري، الذي يريد سلبنا ذاتنا وهويتنا الثقافية، والذي هو امتداد لاستراتيجية غربية، بدأت منذ الحروب

(١) ابن ماجه، "السنن" المقدمة ، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح (٢٢٤) وسنده ضعيف.

الصليبية، وتواصلت دون انقطاع، عرفت في السابق بالحداثة، وتعرف اليوم بالعولمة، وكلها محاولات تغريب ترمي إلى إفراغ هويتنا من مضامينها الروحية. وقد لاحظ عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤-١٨٢٢م) في حملة نابليون بونابرت على مصر، غيابَ ثقافة النصرانية، واعتماد ثقافة العلمانية اللادينية [١]. وكتب رفاعة رافع الطهطاوي بأن أهل باريس ليس لهم من دين النصرانية إلا الاسم فقط، ووصفهم بالإباحية، رغم وصفه لبلادهم بأنها دار علوم، ومجتمعهم بأنه متمدّن[٢]. وأفاض جمال الدين الأفغاني في الحديث عن إسقاط الحداثة الغربية للعوامل الروحية في حياة أهل الغرب [٣].

فتعامل أهل الشرق العربي الإسلامي مع العولمة يجب أن يفطن إلى التمييز بين نهضة الغرب في العلوم والتكنولوجيا والقدرة الاقتصادية والتطور العسكري، ولا دينية ثقافة العولمة والحداثة.

وينبغي أن نتنبه إلى أن العولمة الغربية اليوم لها آلياتها في الغزو الثقافي والفكري. فعلى العكس من حداثة الأمس التي نشرها الاستعمار بغزو بلاد الشرق العربي الإسلامي، فإن العولمة تعتمد على وسائط الاتصالات، والضغوط الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية والعسكرية، والأهم من ذلك أن العولمة تسعى إلى التحالف مع دوائر وسط مثقفينا وحكّامنا؛ من أجل الانقلاب على القيم والموروثات الثقافية بعدة طرق، منها:

أولاً: نشر القيم الثقافية واللغات الغربية (الانجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية.. وغيرها) بغرض إضعاف القيم الثقافية الإسلامية والعربية.

ثانياً: نشر ثقافة اللادين بدلاً من الثقافة الدينية.

ثالثاً: إحلال أدبيات النظام الاقتصادي الغربي بصورته الأمريكية، والقائم على نهج بريتون وودز، بدلاً من أدبيات النظام الاقتصادي الإسلامي.

رابعاً: إلغاء شأن الدولة وسيادتها على شعبها، وإبدالها بمؤسسات عالمية قائمة على الأفكار الديمقراطية الليبرالية.

---

(١) الجبرتي، عبدالرحمن. "مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس"، تحقيق حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٣٤.

(٢) عمارة، محمد. "الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي"، بيروت، ١٩٧٣م.

(٣) عمارة، محمد. "الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني"، القاهرة، ١٩٦٨م.

تحدد تلك الطرق ركائز الاستراتيجية التي يتبعها الغرب لنشر العولمة، ففي مجال عولمة القيم نشير إلى أن الغرب يعمل منّ خلال المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والتبادل التجاري والمالي - إلى نشر قيمه على حساب القيم الإسلامية والعربية. ونشير بصفة خاصة إلى مؤتمري القاهرة (١٩٩٤م)، وبكين (١٩٩٥م) حول السكان تحت مظلة الأمم المتحدة، وما صدر عنهما من محاولات فرض القيم الغربية على مختلف شعوب العالم؛ فقد تم تبني مفهوم للأسرة يخرجها من دائرة الزواج الشرعي الذي تحدث عنه الإسلام، وجعله ركيزة للمجتمع. وقد تحدثت وثائق المؤتمرين عن حقوق المرأة، وحددت سن الزواج، وتنظيم المواليد، وضبط الأسرة بما يخالف مفاهيم الإسلام وقيمه؛ فمن شأن نصوص تلك القرارات إطلاق المعاشرة الجنسية خارج نطاق الأسرة الشرعي، وما يترتب عليه من أطفال السفاح. وركزت الوثائق على حقوق المرأة؛ فنادت بمشاركة الرجل الكاملة في تنظيم الأسرة، وتربية الأطفال، والعمل المنزلي، وهي من صميم عمل المرأة في الشرق الإسلامي العربي. ونادت بإدماج المرأة بشكل كامل في الحياة العملية. وقد دعت وثائق مؤتمري السكان في الختام إلى أن تلتزم بها الدول، وتجعلها مرجعيات دساتيرها الوطنية في التعامل مع قضايا الأسرة والسكان [1]، وهذا دليل واضح على مساعي الغرب لإحلال قيمه ومعتقداته اللادينية محل المعتقدات الدينية والموروثات الثقافية للشعوب خارج منظومة الغرب الليبرالي.

وتعتمد الركيزة الثانية في استراتيجية الغرب على إحلال اللاديني محل الديني في حياة الناس؛ بغرض إفراغها من كل القيم الإلهية، بوصفها غيبيات لاهوتية لا يثبتها العقل، فهي خرافة وهراء وهرطقة. لقد اعتمدت العولمة الغربية العقل، ومنحته الحاكمية في كل أمور الحياة، ومنحت الطبيعة -بدلاً من الله- السيطرة على الكون تضع ناموسه، وذلك من منطلق قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فالإسلام يعلي من شأن العقل، ويجعله نعمة من نعم الله يساعده على معرفة الله وعبادته، وليس بديلاً لله.

والركيزة الثالثة في الاستراتيجية الغربية تقوم على إدماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بكل ما يحمله من قيم، وتبادل تجاري وسلعي، وسيطرة رأس المال؛ لذلك

(١) مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٥ سبتمبر، ١٩٩٤م.

سعت مؤسسات الإقراض الغربية الدولية إلى ممارسة ضغوط على دول الشرق العربي الإسلامي من أجل إحداث تحولات هيكلية في بنية اقتصادياتها؛ بإتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، والتخلص من نظم اقتصادياتها القائمة على فلسفة ثقافتها المحلية التي لا تجعل المنافسة الفردية هي الركن الأساس في العملية الاقتصادية، بل تمنع الربا، وتحض على الصدقات والزكوات، وتنادي بالتعامل الأخلاقي في التبادلات التجارية بوصفها عبادة يراقب فيها العبد ربه، ومحكومة بمعايير الثواب والعقاب. وهذا كله من أجل ألا يكون المال دولة بين الأغنياء، بل يكون رحمة يستفيد منه الفقير، والسائل، والمحروم، وابن السبيل.

أما الركيزة الرابعة في استراتيجية الغرب فتقوم على عولمة السياسة التي تهدف إلى إضعاف شأن الدولة في إدارة العملية السياسية داخلها؛ فقد توالت المشاريع الغربية على المنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، داعية لتبني الديمقراطية الليبرالية، وما يتبعها من قيم حقوق الإنسان الغربية وغيرها، وعلى رأس هذه المشاريع مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي هو في باطنه مشروع صهيوني يرمي إلى إدماج إسرائيل وتمكينها من الريادة في المنطقة. وقد واكب ذلك ممارسة ضغوط قوية على دول المنطقة من أجل الخنوع لهذه المشاريع وفرضها على شعوبها، مما جعل العديد من هذه الدول في صراع مع شرائح اجتماعية مؤثرة فيها.

ويكمن التحدي الذي يواجهه الشرق العربي الإسلامي الآن في مشاريع الاستهداف التي تمارسها الإدارة الأمريكية للمنطقة، أو ما بات يعرف الآن بالأمركة بدلاً من العولمة؛ فالأمركة – في الواقع– مشروع إحلالي يسعى إلى ضرب موروثات الثقافة العربية الإسلامية، واستبدالها بهوية ثقافية لا دينية، قائمة على تحالف يمين أمريكي متزمّت مع الصهيونية العالمية. وهذه المشاريع تسعى إلى تغيير وجه المنطقة بكل ما استطاعت من قوة وسبل، وهي تسعى بآلتها العسكرية، وقدرتها الاقتصادية، وهيمنتها السياسية، ودبلوماسيتها إلى فرض نفسها على المنطقة، عن طريق عملاء لها من الداخل، يتحدثون باسمها، ويبشرون لها، مسوغين ذلك بحالة الإحباط التي تعيشها المنطقة.

خاتمة

تفرض التطورات التي يشهدها العالم في عهد العولمة ضغوطاً يمارسها المجتمع الغربي الرأسمالي الليبرالي، تسعى إلى تحقيق هيمنته، وبناء نظام أحادي القطبية تسيطر عليه الثقافة الليبرالية، وتلغي غيرها من الثقافات، في موجة عرّفها صموئيل هنتنجتون بموجة الديمقراطية الثالثة، تهدف إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

يثير هذا التوجه تحديات أمام الشرق العربي الإسلامي، يتمثل أخطرها في الروشتات والشروط التي تملى على الدول؛ من أجل التنازل عن مكونات ثقافتها وركائزها الحضارية؛ فقد ظلت مشاريع الهيمنة الأمريكية الموصوفة بالإصلاحية، تمثل ضغوطاً على الثقافة العربية الإسلامية في الشرق، ويقف احتلال العراق شاهداً على التحديات التي يفرضها هذا التوجه؛ فقد أفصحت الولايات المتحدة عن نواياها الداعية إلى تمييع محاولات المقاومة العربية في وجه إسرائيل وتحييدها، من خلال تشويه الهويات الثقافية للدول. وتقف محاولات إخراج العراق عن محيطه العربي- بعد أن كان أحد أهم دول المواجهة ضد إسرائيل - مثالاً على ذلك؛ لأنه عمل لبناء قدراته العسكرية والاقتصادية مستفيداً من مخزونه النفطي الضخم. ومثال آخر: ضغوطها المستمرة على أنظمة عربية صديقة لها لتعديل مواقفها. كما تجيء محاولات الولايات المتحدة الضغط على دول- مثل اليمن، والسعودية، وباكستان- من أجل تجفيف مؤسسات التعليم الديني؛ بوصفها معاهد لتفريخ الكوادر الإرهابية، وتعديل مناهجها التعليمية؛ بحجة أنها تحض على كراهية الغرب - في إطار الحملة الأمريكية ضد الشرق العربي الإسلامي.

إلا أن المقاومة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق تعكس إصرار الشعوب العربية الإسلامية في الشرق على الاحتفاظ بالهوية الثقافية في وجه كل محاولات الابتزاز الآتية عبر بوابة العولمة والاستلاب الثقافي الأمريكي.

الفصل الرابع

أثر العولمة على اللغة العربية والهوية الإسلامية

د. وفاء علي أبو حطب(*)

مقدمة :

تعدُّ اللغة الأداة الرئيسة التي نستشعر بها الكون من حولنا، والتي تؤثر في نظرتنا إلى العالم، وتوجه تفاعلنا نحو الأحداث في السياقات الاجتماعية المختلفة، نكتسبها منذ ولادتنا، ونكتسب معها الكيفية التي تمكننا من التعامل مع المجتمعات والبيئة المحيطة بنا، ولكن البيئة تتغير وتتشكل بالأحداث التاريخية المتغيرة والأجيال المتعاقبة، مشكّلة بذلك الحضارة الإنسانية بما تحتويه من تفاعلات اجتماعية معقدة مع التاريخ والحضارات والهويات الحضارية الأخرى. ويبدأ الإنسان بالتواصل مع مجتمعه المصغر أولاً ثم ينطلق للمجتمع الأكبر مطوراً بذلك شخصيته من خلال أنماط متعددة للوجود الإنساني، ومن خلال اتصاله بمن حوله يبني الإنسان لبنات هويته معبراً عن نفسه من خلال لغته.

واللغة من أبرز معالم الثقافة، ويعدّها د.علي عرسان(١) من مقومات الشخصية بما تحمله من معاني وخصوصيات ودلالات من حيث إنها أداة تفكير وتواصل، وذاكرة حية، وضرورة للمعرفة، والأصالة، والعقيدة، والعادات، والتقاليد، والأعراف.

ومع نمو مجتمع المعلومات وجدت لكثير من لغات العالم نفسها أمام تحدٍّ جديد، وهو ما أطلق عليه عصر العولمة، الذي ازداد فيه احتكاك اللغات بعضها ببعض نتيجة تقدّم وسائل الاتصال وثورة المعلومات، ودخلت اللغات في فضاء (إلكتروني) قوامه شبكات (الإنترنت)، وأجهزة الاتصال المحمولة، والقنوات الفضائية. وقد أصبح (الإنترنت) الوسيلة الأساس للتواصل عبر القرية (الإلكترونية)، أو ما كان يسمى "بالعالم"، وبانتشارها السريع ازدادت المخاوف على اللغات الأخرى بسبب أن معظم المواقع (الإلكترونية) تشجع استخدام اللغة

(*) أستاذ مساعد، قسم اللغة الإنجليزية، جامعة الزرقاء الأهلية، drwafa@zpu.edu.jo

(١) عرسان، علي. "ثقافتنا والتحدي : خطابنا وخطاب العصر" دمشق، اتحاد الكتاب العربي ،٢٠٠١م.

الإنجليزية على حساب اللغات الأخرى؛ فقد كان ما نسبته ٨٠٪ من هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية، ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتطوير الاقتصادية فإن ما نسبته ٧٨٪ من مواقع (الإنترنت) في دول هذه المنظمة باللغة الإنجليزية، وما نسبته٩١٪ من الخادم الآمن باللغة الإنجليزية، وما نسبته ٩٦٪ من المواقع الموجودة على (com) تستخدم اللغة الإنجليزية، وهذه تعد المواقع الأهم للتجارة الإلكترونية(١).

لم يقف الغرب مكتوف اليدين أمام انتشار اللغة الإنجليزية؛ ففي فرنسا صدر قانون عام (١٩٩٤م) يقضي باعتماد اللغة الفرنسية في الإعلانات، وقد حظر وزير المالية الفرنسي في وزارته استخدام أيّ كلمة مشتقة من الإنجليزية، حيث استبدل كلمة (e-mail,) بـ (courier electronique)(٢). ولم يكن وزير الثقافة الفرنسي أقل حماساً حين هاجم العولمة مدافعاً عن لغته في مؤتمر المكسيك قائلاً: "إنها شكل من أشكال الإمبريالية المالية والفكرية، لا تحتل الأرض، ولكن تصادر الضمير، ومناهج والتفكير، وأنماط العيش المختلفة(٣)".

أما أسبانيا فتجد نفسها في مأمن حيث يقول (روس) (Ross)(٤): "لا تجد لدينا في إسبانيا ضجة مشابهة، فمع أن الأثر السلبي للإنجليزية موضوع مألوف للأكاديميين والمختصين إلا أنهم يجدون صعوبة في ضرب أمثله من المجتمع الإسباني؛ والسبب أنّ الإسبان لا يعتقدون أن لغتهم مهددة من أي لغة أخرى؛ فهي لغة قارّة بأكملها باستثناء البرازيل والولايات المتحدة، وأهميتها آخذة في التزايد؛ ولذلك ينظر لهذا الموضوع على أنه حديث بين المختصين لا همّاً شعبياً.

أما البرلمان الأوروبي فقد ناقش الإجراءات التي من شأنها وقف انتشار اللغة الإنجليزية، فقد أعرب البرلمانيون الأوروبيون عن قلقهم من سيطرة اللغة الإنجليزية على الحياة الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا واللغات من خلال المفاهيم والأفكار التي تجسدها(٥).

---

(1) Takahashi.H.Dealing with dealing in English language: Skills for Japanese global market. (report 7A) Japan Economic Institute.(2000).

(2) Ibid.,p10.

(٣) أبو طالب، عبد المهدي. مؤتمر العلاقات الأمريكية العربية وتحديات العولمة ، الدار البيضاء، آذار، ١٩٩٧م.

(٤) المرجع نفسه.

(5) Philipson , Robert Linguistic Imperialism . Oxford: Oxford University Press. (1992).

وتتحدث (Robin Lakoff)[1] في كتابها "حرب اللغة" عن التحدي اللغوي قائلة: "نخوض -هذه الأيام- غمار حرب شعواء لا حرباً أهلية، حيث نتساءل: لماذا يبقى حق تعريف المعاني وفرضها مقصوراً على فئة دون أخرى... السيطرة على اللغة والمعنى أساس القوة، وتستحق الموت من أجلها... الكلمات نادراً ما تكون محايدة، وإيحاءاتها معبرة".

ودراستي هذه تهدف إلى استقصاء أثر العولمة على اللغة العربية، والهوية الإسلامية، من خلال دراسة موقف الشباب المسلم في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى من العولمة اللغوية المتمثلة في فرض اللغة الإنجليزية على أمة كتابها نزل بلسان عربي مبين، وسأتعرض أولاً لوضع العربية في عصر العولمة، وأثر العولمة على الهوية الإسلامية، وفي الجزء المتبقي أبيّن ما تم التوصل إليه من نتائج.

العربية والعولمة

أضحت اللغة العربية في مواجهة العولمة قضية مؤرقة لمن يحرص على هذه اللغة، ويعدّها عماد الهوية والثقافة الحضارية، ويعدّ التحدث بها وإتقانها شعيرة من شعائر الإسلام؛ فيسعى للمحافظة عليها، وخاصة في عصر أصبحت فيه العربية بين مطرقة العولمة وسنديان التغريب، ومن أهم الدراسات في هذا الموضوع كتاب لأحمد بن محمد الضبيب[2] بعنوان: "اللغة العربية في عصر العولمة"، الذي درس الواقع اللغوي للفصحى، وحاول تحديد أسباب التحديات التي تواجهها، رادّاً إياها إلى الشعور المبالغ بأهمية اللغة الأجنبية، وقد شرح الواقع اللغوي المعيش المتمثل بتداول اللغة الأجنبية في الشركات، والمؤسسات، ولافتات المحلات، وبيّن كيف أنّ اللغة الأجنبية شرط للحصول على الوظيفة، ثم عرض مهامّ الاستعمار الذي يحاول طمس الهوية العربية في مصر والشام والمغرب العربي.

وعن انتشار اللغة الإنجليزية يقول الضبيب: "إن اللغة الأجنبية تتمدد في سوق العمل لدينا بصورة سرطانية، تنهش هويتنا، وتهزأ بوجودنا، وتحاول أن تجعل منا ماضياً وأشباحاً تدور في فلك غريب، يبعد بنا عن تكويننا الثقافي، وجذورنا الأصيلة، وملامح شخصيتنا المتميزة، وفي

(1) Lakoff, Robin.. The Language War. University of California Press. (2005).

(٢) الضبيب، أحمد بن محمد، "اللغة العربية في عصر العولمة"، مكتبة العبيكان ، الرياض،(٢٠٠١م).

ذلك خطر لا بُدّ من التنبه له، وأخذ الحيطة منه، والتحرك بسرعة لتفاديه قبل أن تلفنا العولمة بضبابها، وتأخذنا بأمواجها إلى حيث تتعذر الرؤية ويصعب الرجوع"[١].

وأكد د. نبيل علي[٢] الحاجة لنهضة عربية لغوية شاملة، ووضع استراتيجية شاملة للإصلاح اللغوي، محذراً من العولمة التي تهدم الحواجز اللغوية، فتنساب من خلالها المعلومات، ونبّه إلى ضرورة أن توفر العربية البنى اللغوية الأساسية؛ حتى تتمكن من التفاعل مع اللغات الأخرى.

ولا بد هنا من التعرض لمفهوم العولمة وتاريخها والموقف منها، فقد عرّف د.عزت السيد أحمد العولمة[٣]بأنها: "السيرورة الطبيعية للتطور التاريخي العلمي والثقافي والاقتصادي، من ثمّ فإن الوقوف معها أو ضدها وقوف مع أو ضد لا شيء، وكل شيء في آن واحد معاً، والماشي وراء العولمة أو أمامها هو ماش أمام أو وراء لا شيء؛ لأن العولمة ليست قراراً أو موقفاً يتيح لنا أن نعلن منه موقفاً، أو نتخذ قراراً ضده".

وهناك من يعتقد أن العولمة بدأت مع حملات الاستعمار الأولى وحملات التنصير، حيث بدأت الإمبريالية الاستعمارية تحت الراية الإنجليزية والفرنسية، فالتاريخ الاستعماري تاريخ لغوي. ويربط وليد محمد عبد الناصر[٤] مفهوم العولمة بعصر النهضة في أوروبا في القرن الخامس عشر ثم الثورة الصناعية والطبقة البرجوازية والنظام الرأسمالي، ولكنها تتميز في مرحلتها الحالية بثورة الاتصالات والمعلومات.

ويقسم فوزي النجار موقف العرب من العولمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: يرفضها ويعدّها أعلى مراحل الإمبريالية والاستعمار الثقافي الذي سعى إلى السيطرة على الناس، وتهديد هويتهم الحضارية والقومية وتراثهم ومعتقداتهم.

أما الفريق الثاني: فهو المنسلخ عن الدين، يرحّب بالعولمة في عصر العلوم والتكنولوجيا المتطورة والاتصال، ويدعو إلى الاتصال بالغرب دون التخلي عن الشخصية العربية.

---

(١) المرجع السابق، ص٦١-٦٢.

(٢) ندوة قضايا اللغة العربية في عصر الحوسبة، مجمع اللغة العربية الأردني www.majma.org.jo/p601.wm

(٣) أحمد، عزت السيد، "العرب والعولمة"، دمشق ، اتحاد الكتاب، (٢٠٠٠م).

(٤) عبدالناصر، وليد محمد. الحالة الراهنة للعولمة ومسالة الهوية"، الحياة ، ٢٠/٩/ ٢٠٠٥م.

أما الفريق الثالث– وهم من أسماهم بالمحايدين الإيجابيين –فهم لا يرفضون ولا يقبلون العولمة، ويعدونها أمراً محتماً، وعلى العرب التعامل معها [1].

وفي كتابه "المسلمون والعولمة" يصف الدكتور يوسف القرضاوي[2] العولمة بالإمبريالية الجديدة، والأمركة، وهي قدر مفروض علينا، وقد قارن بين هذه الأمركة للعالم وعالمية الإسلام التي تعترف بالناس كافة، ويعتقد أن العولمة أشد خطراً على معتقداتنا وقيمنا ولغتنا، وأنّ حضارة العولمة هي حضارة الاستهلاك التي تسوغ الحرام.

ويتحدث علي عرسان[3] عن ضرورة التفريق بين العولمة والعالمية؛ فالعالمية تكتسب بناءً على تحقق صفات ومواصفات في الشيء، أو المادة، أو الإبداع، بينما العولمة على وزن فوعلة، أي: إنها تفرض أو تتم البرمجة لفرضها.

العربية والإمبريالية اللغوية

سادت اللغة العربية على مدى أكثر من ستة عشر قرناً من الثقافة والتراث، وهي اللغة القومية لأكثر من ٢٧٠ مليون عربي، و٩٠٠ مليون مسلم بوصفها لغة القرآن والحديث والفقه، وهي ما تبقى من عوامل الوحدة بين العرب، وقد أدّت مهمة كبيرة في ربط الأواصر بين الناطقين بها وتشكيل وعيهم.

ومن هذا الانتشار الواسع للإنجليزية في العالم يشعر بالقلق؛ لأنّ هذا الانتشار يؤثر على مكانة اللغات، وقد يؤدي إلى اضمحلال القيم الحضارية؛ فالثقافة تشكل اللغة، وهي سكن الوجود، فهل جاء انتشار الإنجليزية عفوياً؟ أو هل كان هناك تخطيط داعم لهذا الانتشار، وخاصة في بلدان العالم الثالث، أو ما يسمى بالنامي؟

ترتبط الامبريالية اللغوية بالعوامل الثقافية للغة، ويعرفها (فيلبسون) (Phillipson)[4] بأنها: "السيطرة المدعومة والمحمية دوماً من خلال التأسيس والدعم المستمر للتباين الثقافي والتنظيمي بين اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى".

---

(1) Najjar, Fawzi The Arabs, Islam and Globalization Middle East Policy Falkl. .(2005).vol.13 p.9-16.

(٢) القرضاوي ، يوسف، المسلمون والعولمة، القاهرة، دار التوزيع والنشر الاسلامية ٢٠٠٠.

(٣) عرسان. "ثقافتنا والتحدي: خطابنا وخطاب العصر".

(٤) المرجع نفسه.

ونظرية (فيلبسون) تعطي تفسيراً تاريخياً لانتشار اللغة الإنجليزية في العالم، وتبين كيف تواصلت سيطرتها بعد الاستعمار في دول مثل: الهند، وباكستان، وأوغندا، وزمبابواي، وفي المناطق التي لم تخضع للاستعمار في أوروبا.

ويوضح كيف استخدم المجلس الثقافي البريطاني نشر الإنجليزية محاولاً تدعيم طرق تدريس تدعم هذا التوجه، ومنها:

١. أفضل طريقة لتدريس الإنجليزية هي استخدام اللغة الإنجليزية فقط، أو ما سماه بأكذوبة أحادية اللغة.
٢. المدرّس المثالي هو ذلك الذي تكون لغته الأم اللغة الإنجليزية، أو ما أسماه أكذوبة اللغة الأم.
٣. أكذوبة البداية المبكرة؛ كلما بدأنا بتدريس اللغة الإنجليزية في سن مبكرة حصلنا على نتائج أفضل.
٤. كلما استخدمنا أنماط تفكير في اللغة الإنجليزية أكثر، كانت النتائج أفضل، أو أكذوبة الاستخدام الأفضل.
٥. إذا استخدمنا لغات أخرى: تضعف درجة الإتقان، أو أكذوبة التشتت.

ويوضح (فيلبسون) Phillipson أن من ينشر الإنجليزية - مثل المجلس الثقافي البريطاني، أو البنك الدولي- يحاول إقناع الآخرين بأن الإنجليزية:

١- نعمة من الله، وهي ثرّة، نبيلة، ممتعة، لا كاللغات الأخرى.
٢- منظمة ومؤسسة يقوم عليها المدرسون المؤهلون والمواد التعليمية المجهزة بعناية.
٣- بوابة على العالم.

ويؤكد Jonathan Raban نظرة الإمبريالية إلى اللغات الأخرى حيث يقتبس Kasper[(1)] عباراته التالية:

"العربية لغة تتضمن الغموض المنطقي ، فالعيش مع العربية هو العيش في معان متعددة، وتقمص أدوار كاذبة، ولا توجد جملة تعني ما تقوله، وكل كلمة أحجية تدعو كل أشباح عائلة

(1) Kasper ,Wolfgang .Can Islam meet the challenges of Modernity. Quardrant. .(2005). May,vol.45 5 p.10.

الكلمات التي تنتمي لها، وأما القواعد فهي أسطورة في التعقيد، وهي لغة بنيت حتى لا توصل أي فكرة، لا تعتمد إلا على الصورة البيانية، لغة تحتوي على آداب بحتة لا تجد فيها أي نص حرفي، ولا تجد إلا الإيماءات الرمزية."

وفي استطلاع أجرته مجلة TESL[1] حول دور تعليم الإنجليزية: إمبريالية لغوية أم تمكين لغوي؟ في (٢٠٠٢م) تحدث العديد من مدرسي اللغة الإنجليزية بين مؤيد ومعارض، ومن أبرز الملاحظات ما جاء على لسان Ted Riordan الذي بدأ قوله:

" أكره أن أعترف أني درست اللغة الإنجليزية لغةً ثانية لمدة ستة وعشرين عاماً كنت خلالها إمبريالياً لغوياً " حين ذكر: أنّ المؤسسة التعليمية التي عمل لديها هو ومئات من زملائه في ذلك الوقت كان لديها هدف واضح، وهو استخدام اللغة الإنجليزية لتعديل النظام السائد، وهذا تضمن تدريس كتب أحضرت خصيصاً من الولايات المتحدة، وقد ركزت على عملية التعليم في الصف، وأساليب التدريس، والإشراف، واستخدام الوسائل السمعية، واللغوية، وتطبيقها على المدرسين؛ فقد كانت تعقد امتحانات كل جمعة، وتنفذ برامج تدريب للمعلمين لمدة ستة أسابيع؛ لوضع عملية تدريس منظمة تنشر فضائل الولايات المتحدة الأمريكية والحضارة الغربية، وفي بعض الأحيان قيم تتعارض مع قيم الحضارة المحلية وثقافتها والفشل في الدروس كان معناه السجن.

كان هذا أيام شاه إيران في وحدة تدريب اللغة التابعة لسلاح الجو في إيران، والمادة المدرسة جاءت من وحدة تدريب اللغة التابعة للقوات الجوية الأمريكية في (لاكلاند) (Lackland/ تكساس). وسبب ذلك: أن القوات الإيرانية كانت تستورد كل ما يتعلق بسلاح الجو والطائرات وتدريب الطيارين من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنتها الحكومة لتغريب (إيران)، حيث تم استقدام مئات من معلمي اللغة الإنجليزية.

وكثيراً ما قال المختصون: إن تعليم اللغة الإنجليزية يحمل معه تأثير الإمبريالية، ففي أيام الاستعمار عمدت الدول المستعمرة إلى فرض لغتها، وركزت إحدى المدرسات الأمريكيات مرة في الجامعة على أن علينا أن نصغي لها جيداً حتى نتعلم كيف نفكر مثلها، وهذا عادة يأتي تحت

(1) The Role of English Language Teaching: Linguistic Imperialism or Linguistic Empowerment TESL. June 2002 vol.6 No. 1 available at. http/ www-writing berreleve-edu/TESL-EJ/ejz1/p1.html.

مظلة تعليم التفكير الناقد لمن لا تشجعهم ثقافتهم على السؤال أو الإبداع، أو الذين يقلدون فقط، هكذا ينظرون إلينا.

ومن الممارسات الأخرى: أن عليك أن تنظر في عين الذي تتكلم إليه، رغم أن هذا لا يتفق دائماً مع الحضارات الأخرى، أو أن تدعو المدرسين بأسمائهم الأولى مجردة من الألقاب، أو بث الشعور بالدونية من خلال أفلام (هوليود) ومواقع (الإنترنت) التي تروج للغة الإنجليزية بوصفها لغة الابتكار والعلم، وقد عمدوا أخيراً إلى بث فكرة جديدة إلى المغرب العربي، مفادها: أن اللغة العربية تعلّم الإرهاب، وأن على العرب والمسلمين ألا يعلموها أو يتعلموها؛ حتى لا يصبحوا إرهابيين! والأدهى من ذلك أن تنقل هذه المقولة على لسان بني يعرب!.

وتأكيداً لهذا فقد كُتب على إحدى الملصقات عام (١٩٧٩م) عبارة تقول: "اعتدنا أن نرسل القوارب المملوءة بالأسلحة والدبلوماسيين، أما الآن فنرسل معلمي اللغة الإنجليزية"[١].

لذلك يمكن تعريف الإمبريالية اللغوية اليوم من خلال العلاقات الشائكة بين الإنجليزية والرأسمالية، أو الخليط الذي يمكن أن نطلق عليه (المكادونالدزية)، حيث أصبحت اللغة الإنجليزية مركز الجاذبية تدور من حولها اللغات الأخرى، ويفسر د. الضبيب[٢] هذا الانتشار والمبالغة في عالمية الإنجليزية بالهزيمة النفسية، والانبهار بما هو أجنبي، والتضخيم الإعلامي، وهناك أسباب سياسية، مثل: ظهور الاتحاد الأوروبي الذي ظهرت فيه الإنجليزية لغةً مشتركة، إضافة إلى إشعار العرب أن لغتهم لا تواكب العصر، وأن الشخصية العربية شخصية عاطفية لا يحاكيها العقل، وهناك الطريقة التي يقدم بها الإعلام اللغة العربية؛ فمدرس اللغة العربية شخصية غير محببة، تتشدق في الكلام، أما الإنجليزية فمتقدمة بطريقة تخلب اللب، وتشد النظر؛ فينصرف المشاهد عن العربية لصالح الإنجليزية، ومن ثمّ يهمّش العربُ أنفسُهم اللغة، ويتذكرونها مرة أخرى كلَّ رمضان في إحدى البرامج ثم تنسى، وهنا أقتبس بعض الأبيات للدكتور عبدالله العفيفي:

ولكن من عولمة الرق وتبديل للأسماء

لو بعض مذاق الكلمات وبعض رداء!

(١) (Philipson)- مرجع سابق.

(٢) الضبيب. "اللغة العربية في عصر العولمة".

مشطوري القامة نمشي

مكسوري المبنى

فبأية نحو عربي تغربنا؟!

وبأي عروض شعري نبني الوزنا؟!

العولمة والهوية الإسلامية:

إنّ موضوع العولمة وأثره على الحياة الثقافية ليس بالأمر الجديد؛ فلقد ارتبط هذا الموضوع بهدم الهوية الحضارية للأمة. التي تعدّ الضحية لفرض حضارة الغرب المستهلكة. لقد بدأت اللغة والهوية تواجهان قوى العولمة التي انتشرت انتشار النار في الهشيم عبر المعترك الحضاري العالمي موجدة بذلك الفرق بين الحضارات المحلية بمعالمها المهمة الواضحة، وخصائصها المميزة والمشكلة لهويتها؛ والحضارة الوافدة المهيمنة، وكون اللغة هي أداة التواصل بين بني البشر؛ فقد دخلت معترك العولمة، وتأثرت بها، على الرغم من أن الناظر لهذه الحضارات يجد أن الدول النامية كانت الأكثر عرضة لتهديدات العولمة؛ لأنها -في نظر الغرب- الحضارات الأضعف اقتصادياً وسياسياً.

وعند الحديث عن الهوية والعولمة لا بد من الحديث عن أثر عصر المعلومات على كل منهما، فمثلاً يرى Manuel Castells' في كتابه The Information Age" أن عالمنا وحياتنا تشكلها الاتجاهات المتصارعة للعولمة والهوية[1].

ويرى أنّ مقاومة العولمة تكمن في الانتشار الواسع للعبارات المتعلقة بالهوية الجمعية التي تتحدى العولمة نيابة عن الفردية الحضارية، وسيطرة الناس على حياتهم وبيئتهم. وهنا يُنظر للهوية بوصفها قوة متسارعة ضد الثقافات المحلية التي تقدم معارضة متعددة الأشكال وغير منظمة، وأحياناً تكون ردود أفعال سياسية ضد قوى العولمة الرأسمالية.

(1) Castells, M "The Power of Identity". VolI, of the Information Age: Economy, Society and Culture. Oxford: Blackwell. . (1997).

وعندما ندرس العولمة من خلال أثرها على المعاملات والعلاقات، نجد أنها تقوي العلاقات التجارية الدولية، وتؤدي إلى خلق ما يدعونه بـ(Ohame)[١] أي: عالم بلا حدود. ولعل من أبرز عيوب هذه النظرية الأحادية للعولمة أنها تغفل عن أثر العولمة على العلاقات الاجتماعية، والهوية الاجتماعية، وخصوصاً في الدول النامية. ويرى بعضهم أن العولمة والهوية يكمل كلّ منهما الآخر، وأنّ اختلاف الهويات أساس العولمة؛ فكلما تنوعت الهويات أثرت على العولمة[٢]، ويصف (Jan Art Scholte) العولمة بأنها عملية تصبح فيها العلاقات الاجتماعية أقل ارتباطاً بالأطر الإقليمية حيث ذابت المسافة، وتلاشت أهمية الإقليمية؛ والحدود الإقليمية، ويوافقه Malcolm Waters[٣]، حين يعرف العولمة بأنها:

- "عملية تكثيف العلاقات الاجتماعية العالمية التي تربط المحليات المتناثرة بطريقة تتشكل فيها الأحداث الداخلية بأحداث تبعد آلاف الأميال، كما تؤثر الأحداث المحلية على الحدث عالمياً.

فالعولمة -إذن- خارقة للتفاعل الاجتماعي من حيث إعادتها تشكيل الفضاء الاجتماعي بعيداً عن المفهوم الاقليمي[٤]، وهذه النظرة للعولمة تخلق بيئة لم تعد العلاقات الدولية تتشكل فيها بتفاعل الدول، وإنما من خلال القوى الاجتماعية في هذه الدول.

تشكل الهوية قدرة الإنسان على الحكم على الأشياء من حوله، في حين تؤثر العولمة على هذه الهوية، وفي كتابه حول صراع الحضارات يعرض Huntington[٥] نظريته التي يفسر فيها العنف السياسي العالمي من خلال مفهوم الهوية الحضارية، حيث يفترض أنّ الصراعات المستقبلية سواء أكانت داخلية أم خارجية سوف تكون أسبابها ثقافية حضارية وليست اقتصادية، ويفترض أنّ الحضارة وحدة متجانسة، ويهمل التنوع ضمن الحضارات الأخرى، ويجعل الهوية الحضارية الإسلامية السبب الرئيس في الصراع.

---

(1) Ohame, Kenichi. The Borderless World: Power and Strategy in Interlinked Economy. Rev.ed. New York: hearper Business. 1999.

(٢) الهرماسى ،عبد الباقي، "العولمة والهوية الوطنية"، "الإسلام والغرب" صراع في زمن العولمة العربي"، ع٤٩، ٢٠٠٢م، ص٨٧-٩١.

(3) Waters, Malslm, Globalization. London: Routledge. (1994).

(4) Hughers. Christopher "Reflections on Globalisation and Secrutiy. Cambridge Review of International Affairs 15, No.3:424. (2002)

(5) Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York: Simon and Schuster, 1996, p35.

ويقدم محمد عابد الجابري[1] عشر أطروحات تحت عنوان "العولمة والهوية الثقافية"، حيث يعرّف الثقافة بأنها المعبّر الأصيل عن الخصوصية التاريخية للإنسان، ومهامّه، وقدراته، وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل. ويذكر الجابري بضرورة الاعتراف بالتعدد الثقافي واصفاً العولمة بأنها:

"أيدلوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته؛ لأنها تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه -هو الولايات المتحدة بالذات- على بلدان العالم أجمع؛ لذلك فهي تنمو باتجاه القضاء على الخصوصية الثقافية بشكل عام في أدوات التفكير وأولوياته ومواضيعه ومناهجه، حيث سعت العولمة إلى إنشاء نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع للتفتيت والتشتت؛ ليربط الناس بعالم اللاوطن، واللادولة، واللاأمة، أو يفرقهم في أتون الحرب الأهلية".

وتعمل العولمة على محو الهوية التي يعرّفها الجابري أنّها "المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ بها جماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، لهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل دينامياتها الداخلية، وقابلياتها للتواصل، والأخذ والعطاء".

ويستنتج الجابري أنّه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإن وجدت ستوجد ثقافات متعددة متنوعة. وتتكون الهوية الثقافية من مستويات ثلاثة متداخلة: فردية وجمعوية، ووطنية وقومية. والعولمة أيدلوجياً تعكس إرادة الهيمنة على العالم، ونفي الآخر، وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيدلوجي؛ وهي بذلك تختلف عن العالمية التي تنفتح على العالم محتفظة بالخلاف الأيدلوجي. وتسعى العولمة إلى تكريس الثنائية على المستويات العامة والخاصة جاعلة الشعب فئتين: فئة متعلمة، وفئة أخرى في عزلة[2].

(١) الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات"، المستقبل العربي، (١٩٩٨م)، المجلد ٢٢٨/ ٢٢٩، العدد٢، ص١٤-٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠.

وعن ثقافة العولمة والهوية يرى عبد الإله بلقزيز[1] أنها "ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة، وليست ثقافة ما بعد المكتوب سوى ثقافة تلك الصورة، وتشكل اللغة والدين المادة الثقافية للعولمة، حيث إن نظامها سمعي وبصري، واللغة تكملها".

ويمضي بتعريف العولمة على أنها "فعل اغتصاب ثقافي وعدوان على سائر الثقافات"؛ لأنها تنطوي على العنف الثقافي الذي ينكر حق الاختلاف للغير بدلاً من أن يعطي فسحة للتثاقف المبني على التبادل، فالعولمة سيطرة للثقافة الغربية على سائر الثقافات، وهي امتداد للاستعمار.

وترتبط الهوية بالأصالة، ويعرفها علي بن محمد[2] بأنها: "التمايز عن الأغيار في النواحي كافّة، فهي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق". ويعرفها علي عرسان[3] أنها: "وعي الذات والانتماء بعمق، وممارسة ذلك في العلاقة مع الآخر بوعي، وعلى أرضية تاريخية".

أما (جان فريمون)[4] فقد عرف الهوية أنها: "إحساس متماسك بالذات، وهي تعتمد على قيم مستقرة، وعلى قناعة بأن أعمال المركز ذات علاقة متناغمة، فالهوية شعور بالكلية والاندماج، ومعرفة ما هو خطأ وما هو صواب".

وتأثير العولمة على الهوية من أشد الأخطار، ويعدها محمد قطب[5] أسوأ أشكال الإمبريالية؛ حيث إنها صورة متعجرفة تسحق الناس وتقضي على هويتهم، وتحولهم إلى أتباع وعبيد، وهي أساساً ضد المسلمين، تنشر خبثها -كالأخطبوط- في السياسة، والفكر، والدين، والأخلاق، والثقافة، والعادات والتقاليد، بخلاف الإسلام الذي يدعو إلى التنوع، بينما العولمة تفرض أنموذجاً واحداً في الحياة، هو الأنموذج الأمريكي.

---

(١) بلقزيز، عبدالإله. "العولمة والهوية الثقافية – عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، المستقبل العربي، (١٩٩٨م)، المجلد ٢٢٩-العدد ٣. -ص٩١- ٩٩.

(٢) محمد، علي. "التعريفات"، بيروت، دار الكتب العلمية.

(٣) عرسان. مرجع سابق، ص٣٢.

(٤) فريمون جان. "تلاقي الثقافات والعلاقات الدولية"، مجلة الفكر العربي المعاصرة ، ١٩٨٤م، العدد٢٩٠، ص٩١١.

(٥) قطب، محمد؟. "المسلمون والعولمة"، القاهرة، دار الشروق، (٢٠٠٠م)، ص١٣.

ويعدّ عبد العزيز التويجري[1] ما تقوم به العولمة ضد الهوية ثورة ضد قوانين الهوية، وخرقاً للقوانين المتفق عليها بين البشر، مما يهدّد السلام والأمن والاستقرار في العالم، مستغرباً كيف يعتز الغرب بهويته، ويرفض حق الشعوب الأخرى بالاعتراف بهويتها!.

إن العولمة تسعى إلى إسقاط الحواجز اللغوية التي تعدّ خطوط الدفاع الأولى عن الهوية، بمراعاة سيادة اللغة الإنجليزية، وعلى الرغم من أن التحدّي للهوية الإسلامية بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر في القرن الثامن عشر، التي استخدمت أساليب جديدة تتمثل في العولمة التي تخترق المجتمعات بشكل غير مباشر، وذللت كل ما يرغب به الشباب من شهوات، وأحاطت لغتهم الأم بالمكاره، وتستمر الحملات في زمن الهزائم النفسية والفكرية بعد حرب العراق، والهزائم الثقافية، حيث اعتاد العرب التعامل مع ثقافة الغرب وفكره تعامل المغلوب مع الغالب.

ويتحدث عبدالله العفيفي[2] عن قلة إنجازاتنا وصناعاتنا التي تصدر للغرب مما انعكس على اللغة والهوية، إضافة إلى تفشي العامية.

منهجية البحث وأهدافه:

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي أثر العولمة على اللغة العربية، والهوية الإسلامية كونهما عماد وجود أية أمة وحضارتها، وضمانها ضمان لوجودها.

وتتجه منهجية البحث إلى:

١. توزيع استبانه على عينة عشوائية على فئة الشباب من سن ١٨-٣٠ سنة.

٢. تحليل نماذج ممثلة لأثر العولمة على اللغة والهوية مختارة من وسائل الاتصال المختلفة: الإنترنت، والجوال، والصحف، والتلفاز، وغيرها.

وذلك بهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ . إلى أي مدى أثرت العولمة على استخدام اللغة العربية بين جيل الشباب؟

ب . ما اتجاهات الشباب نحو استخدام اللغة العربية؟

---

(١) التويجري، عبد العزيز. "الهوية والعولمة"، رابطة المنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة، ١٩٩٧م.

(٢) العفيفي، عبدالله. "أين اللغة العربية في عصر العولمة؟"، مجلة الجزيرة ، العدد١٧٣ (٢٠٠٤م).

ج. هل يستشعر الشباب مهامه في الحفاظ على اللغة العربية؟ وهل يحس بالخطر عليها؟

د. إلى أي مدى يعدّ جيل الشباب اللغة العربية هوية له؟

هـ. ما الأسباب التي أدت إلى انتشار اللغات الأخرى والاهتمام بها على حساب اللغة العربية؟

أدوات الدراسة:

أولاً: استبانة

قامت الباحثة بإعداد استبانة تهدف إلى معرفة مدى تأثر اللغة العربية والهوية الإسلامية بالعولمة، وقد احتوت على ثلاثة أسئلة شخصية حول العمر، الجنس، المستوى التعليمي. وأربعة أسئلة حول استخدام الحاسوب والإنترنت، وأخرى حول اللغة المستخدمة في الدردشة على (الإنترنت)، وإرسال الرسائل القصيرة، ثم أسئلة تتعلق بالهوية والعولمة واللغة. وقد طلب من أفراد العينة الإجابة عن سبب استخدام اللغات الأخرى وموقفهم من العربية، وذكر حادثة أثرت على إحساسهم بهويتهم الإسلامية، كما طلب منهم تحديد نسبة مشاهدة التلفاز من حيث اللغة، واقتراح طرق لإنقاذ العربية.

وتم اختبار الاستبانة على مجموعة صغيرة لم تدخل في التحليل النهائي، وتم توزيعها على مئة وعشرين شخصاً، وتم الحصول على مئة إجابة، وطلب من أفراد العينة أن يضمّنوا إجاباتهم بعض الأمثلة التطوعية لرسائل البريد الإلكتروني، أو الدردشة على (الإنترنت).

ثانياً:

أخذت الباحثة عينات عشوائية من بعض إعلانات الصحف المحلية، وصور لافتات المحلات التجارية، وقوائم الطعام في المطاعم، واستعانت بفلم أنتج عن ظاهرة تفشي ما سمي (بالعربيزي) في الأردن.

تحليل النتائج:

تم تفريغ الاستبانات حسب الفئة العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي، وتم احتساب النسبة المئوية لكل استبانة فيما يتعلق بأسئلة الدراسة.

محدّدات الدراسة:

عيّنة هـذه الدراسة محددة تم اختيارها عشوائياً من موقع واحد، وهو جامعة الزرقاء الأهلية؛ ولـذلك لا يمكـن تعميم نتائج هذه الدراسة على مجتمع دراسة أخرى، والهدف من هذه الدراسة هو محاولة إيجاد الارتباط بين العولمة واللغة والهوية.

النتائج:

تألفت عينة الدراسة من مئة شخص وواحد، منهم أثنان وخمسون من الإناث، وتسعة وأربعون من الذكور، تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثلاثين سنة. وقد أظهرت النتائج فرقاً واضحاً نحو استخدام المواقع الإلكترونية باللغة الإنجليزية، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (١): التلفاز واللغة العربية

الجنس	البرامج المشاهدة باللغة العربية	البرامج المشاهدة باللغة الإنجليزية	الإعلانات باللغة العربية	الإعلانات باللغة الإنجليزية
الذكور	٥٤٪	٤٦٪	٤٥٪	٥٥٪
الإناث	٦٠٪	٤٠٪	٤٠٪	٦٠٪

يوضـح الجدول السابق أن الإناث يشاهدن البرامج العربية أكثر من الذكور، وربما يكون هذا سببه تنوع الاهتمامات؛ فبعض البرامج الأسرية تكون باللغة العربية.

جدول رقم (٢): استخدام الإنترنت واللغة العربية

الجنس	المواقع العربية	المواقع الإنجليزية
الذكور	٣٠٪	٧٠٪
الإناث	٥٢,٥٪	٤٧,٥٪

جدول رقم (٣): استخدام اللغة والدردشة على الإنترنت

الجنس	الدردشة بالعربية	الدردشة بالإنجليزية	الدردشة بالعربية والإنجليزية	العربية بأحرف رومانية
الذكور	٣٥٪	٥٠٪	٨٪	٧٪
الإناث	٣٢,٥٪	٤٢٪	١٨٪	٧,٥٪

وكما يظهر من الجدول فإن استخدام الإناث للعربية الإنجليزية أكثر في الدردشة على (الإنترنت)، ولكن هنالك اتجاه بين الجنسين لاستخدام اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية.

جدول رقم (٤): استخدام اللغة والهواتف النقالة

الجنس	الرسائل بالعربية	الرسائل بالإنجليزية	العربية والإنجليزية	العربية بأحرف رومانية
الذكور	٣٣٪	٤٨٪	١٥٪	٤٪
الإناث	٣٦٪	٤١٪	١٨٪	٥٪

رغم التفاوت البسيط بين النسب التي سجلت لاستخدام اللغة العربية والإنجليزية كما يبدو واضحاً من الجدول السابق، وهناك تحدٍّ أكبر وهو كتابة اللغة العربية بأحرف لاتينية.

جدول رقم (٥): الموقف من مدرّسي اللغة العربية والإنجليزية

الجنس	مدرسو اللغة العربية		مدرسو اللغة الإنجليزية	
	سلبي	إيجابي	سلبي	إيجابي
الذكور	٢٦٪	٧٤٪	١٨٪	٨٢٪
الإناث	٧٨٪	٢٢٪	٦٪	٩٤٪

يوضح الجدول السابق الموقف من مدرّسي اللغة العربية والإنجليزية؛ فقد بلغت نسبة الذكور الذين لهم موقف سلبي من مدرسي اللغة العربية ٢٦٪، وصف ٩٠٪ منهم مدرسي اللغة العربية بالجدية، والتشدّد، وأنهم يبعثون الشعور بالملل، بينما بلغت نسبة الذكور الذين لهم موقف حسن من مدرسي اللغة العربية ٧٤٪، أما فيما يتعلق بمدرسي اللغة الإنجليزية: فقد وصفوهم بأنهم ممتعون، ويشدون انتباه الطالب.

أما الإناث فهناك تباين واضح في مواقفهن؛ فلقد أظهرت النتائج أن ما نسبته ٧٨٪ منهن كانت لهن مواقف سلبية لنفس الأسباب التي أبداها الذكور، وعبّرت بصراحة عن كرههن لمعلمات العربية، وعدم حبهن للغة العربية، بينما أشرن إلى معلمات اللغة الإنجليزية بـ(أحبهن كثيراً)، وكلمات مثل (perfect) إشارة إلى درجة الإعجاب بهن، ومنهن من عَدّت مدرسي اللغة الإنجليزية قدوة لهن في حياتهن، حيث كانت نسبة المواقف الايجابية: ٩٤٪، ونسبة من كان لهن موقف سلبي ٦٪ فقط.

جدول رقم (٦): الإحساس بالهوية العربية الإسلامية

الجنس	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	لغة عربية وإنجليزية
الذكور	٧٣٪	١٢,٥٪	١٤,٥٪
الإناث	٣٨٪	٥٤٪	٨٪

يظهر الجدول السابق تبايناً بين الذكور والإناث في الميل للتحدث بالعربية، وكان ذلك إجابة عن السؤال التالي: كيف تحب أن تعرّف نفسك للآخرين؟ وبأي لغة؟ فقد تبين أنّ ٥٤٪ من الإناث كان لديهن ميل لاستخدام اللغة الإنجليزية، لكنهن فضلن اللغة العربية على ذلك بأنهن يحببن أن يقلن: إنهن عربيات مسلمات.

جدول رقم (٧): الإحساس بالتحدي المواجه للغة العربية

الجنس	استشعار الخطر	الإحساس بأن اللغة في أمان
الذكور	٨١	١٩
الإناث	٨٦	١٤

كما يوضح الجدول أن الإناث يستشعرن الخطر أكثر.

أما الأسباب والتحديات التي تواجهها العربية: فقد كانت الاستجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (٨): أسباب انتشار اللغات الأخرى

الجنس	العولمة	الاستعمار	التكنولوجيا	لغة أخرى	لغة عالمية
الذكور	١٪	٥١٪	٨٪	٣٤٪	٦٪
الإناث	٥٪	٩٪	٢٣٪	٤٨٪	٥٪

كما يوضح الجدول بأن هناك تبايناً في الاستجابات؛ فبينما يعتقد الذكور أن سبب انتشار اللغات الأخرى هو الاستعمار، تعتقد الإناث أنها انتشرت كونها لغة الأقوى.

ثالثاً: مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن للعولمة أثراً كبيراً على اللغة المستخدمة بين الشباب، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تحليل بعض النماذج لرسائل البريد (الإلكتروني)، والرسائل القصيرة عبر الهواتف المتنقلة، وإعلانات الصحف اليومية، والتلفاز.

هـناك- مـثلاً- إعلان تجاري حول العناية بالشعر، تظهر فيه معلمة اللغة العربية تتحدث عن الـشّعر العربـي والطالبات منشغلات بشعر إحدى زميلاتهن، وعند سؤال المعلمة عن خصائص الشّعر العربي، تجيب الطالبة بعد أن تشير إلى شَعر زميلتها بأنه خالٍ من العقد، وهنا إشارة خفية تحاول أن تغرس في ذهن المتلقي أن العربية معقدة وشِعرها معقد.

أمـا حين تحاول متابعة مشاركة الشباب في المنتديات؛ فاللغة العربية الفصحى لا تستخدم إلا في النقاشـات الجـادة، أمـا في بقـية المنتديات فـدخلت العامـية إلى حيز الكتابة، وهذا ينذر ببدء مـرحلة خطـيرة، وهـو أن يعـتاد الـشباب رؤية اللغة المنطوقة العامية مكتوبة في (الإنترنت) وفي الصحف.

والأدهـى مـن ذلـك أن ينـتقل الخلـط بـين العربية والإنجليزية إلى قاعة الدرس، حيث أورد الحادثة التالية:

في بلد عربي أجرت إحدى الجامعات دراسة عن سبب انخفاض المستوى العلمي للطلاب في إحـدى الكلـيات، فجـاءت نتـيجة الدراسـة لـتقول: إنّ السبب الرئيس هو أن التدريس في هذه الكلـية يـتم باللغة الإنجليزية، وأن باقي كليات الجامعة تدرس باللغة العربية، وعليه فإن الطالب لا يعـيش في بيـئة مـشجعة لـه علـى الدراسـة بالإنجليـزية، لا في الحرم الجامعي، ولا في السكن الجامعي على حد سواء.

ولـذلك، فإن الحلّ الجذري لرفع مستوى الطلاب باللغة الإنجليزية، ومن ثمّ في المواد العلمية الـتي يدرسـونها بهذه اللغة: هو أن يتم التدريس باللغة الإنجليزية في كلّ كليات الجامعة؛ لتصبح البيئة العلمية في الجامعة مشجعة على الدراسة والتقدم!.

في الـبداية اعـترض عميد كلية الدراسات الإسلامية على الفكرة؛ لأن العلوم التي تدرس في كليـته نـشأت أساسـاً باللغـة العـربية، لكـن العمـيد المعـني باللغـة الإنجليـزية أقنعه بأن خريجي الدراسـات الإسـلامية هـم أولى الناس بتعلم اللغة الإنجليزية؛ لأنهم إذا بقوا في البلد فسينضمون إلى أفواج العاطلين عن العمل؛ ولذلك يجب إرسالهم إلى الخارج لتعليم الناس، وهناك لن تنفعهم إلا اللغـة الإنجليـزية، ومـع أن هـذه الفكـرة إبداعـية وغير مسبوقة ولها بريقها إلا أن عميد كلية الدراسـات الإسـلامية لم ينتـبه إلى أن الـدول الأكثر حاجة لأمثال هؤلاء تقع في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي ليست ناطقة بالإنجليزية.

وفي الحقيقة فإن الدراسة التي يقال: إنّها بالإنجليزية تتم عملياً بلغة عامية: خليط من العربية والإنجليزية، ولا تمتّ بصلة إلى أيّ من اللغتين إلا بالكلمات، أما بالتراكيب والجمل والقواعد فهيهات، ومن الطبيعي أن تسري هذه اللغة الخليط في كل الكليات.

وعندما أراد عميد كلية الدراسات الإسلامية أن يعرف كيف يتم التدريس بالإنجليزية قام بزيارة إلى مبنى قاعات المحاضرات، وأخذ يمشي أمام الأبواب ظناً منه أنه سيطرب لسماع الإنجليزية تنبعث من القاعات، لكنه صعق عندما سمع جزءاً من محاضرة في الفقه عن الحج، فقد سمع ما يلي:

فيرس (first) نبرم حول الكعبة، وفي أثنائها نعمل (تتش) (touch) للحجر الأسود، وبعدها نأخذ (درينك) (drink) من زمزم (ووتر) (water)، ثم نعمل (ووك) (walk) بين الصفا والمروة، والمتمتع يعمل بعدها (هير كت) (hair cut)، ثم هو(تيك أوف) (take off) (التولز) (towels) بتاع الإحرام.

ويوم التروية (بت أون) (put on) (التولز) مرة ثانية ، ويعمل (تريب) (trip) إلى منى، و(سليب) (sleep) فيها إلى (نكست مورنينج) (next morning)، وبعدها (يكونتنيو) (continue) التريب إلى عرفات، (وستي) (stay) فيها إلى بعد المغرب، ثم (يكونتنيو) إلى مزدلفة، ثم إلى منى، وفيها يرمي (ستون) (stone) على (هيدا اللي بيعمل) مشاكل كثير للناس، وبعدها يقوم بعمل (سلوتر) (slaughter) (للشيب) (sheep) حتى يستطيع (يتك أوف التولز ونس مور) (once more)، لكن هذا اسمه (سمول) (small) تحلل؛ لأن (لسه) عليه أن (يبرم) حول الكعبة ليتحلل (كومبليت) (complete).

التوصيات:

١ . التنسيق مع مجامع اللغة العربية في الوطن العربي وجمعيات الترجمة ومنتديات الترجمة؛ ليهبوا ويقفوا صفاً واحداً للدفاع عن لغة القرآن، وذلك بعقد مؤتمر سنوي تتخذ فيه القرارات التي يسعى الجميع لتحقيقها على أرض الواقع.

٢. التنسيق مع الأحزاب والنواب في الدول العربية للضغط على الإعلام حتى يعرض اللغة العربية بصورة محببة.

٣. العمل على تجهيز مواد تعليمية لتعليم العربية بأسلوب محبب للطلبة.

٤. نشر الوعي بين فئات الناس المختلفة بالخطر المحدق بالعربية من خلال خطب الجمعة، والملصقات، والمقالات في الصحف، واللافتات في الشوارع، ومواقع (الإنترنت).

٥. الاستعانة بمن لهم قدرات متميزة في علم الحاسوب للعمل على حل كل المشكلات التي تقف بين العربية والتقنية الحديثة.

أنموذج الاستبانة

يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية:

الجنس -------- العمر---------- المستوى الأكاديمي--------------

١.ما لغة البرامج التي تشاهدها؟-----------------------------------

٢.كم ساعة أسبوعياً تقدر هذه المشاهدة؟----------------------------

٣.كم ساعة تستخدم الإنترنت أسبوعياً؟------------------------------

٤.ما نسبة المواقع العربية التي تتصفحها إلى المواقع الأجنبية؟-----------------

٥.ما اللغة التي تفضلها في الدردشة على الإنترنت؟------------------------

٦. ما اللغة التي تفضلها في إرسال الرسائل القصيرة واستقبالها؟------------------

٧.ما لغة الإعلانات التي تلفت انتباهك؟-------------------------------

٨.صف موقفك من أساتذة اللغة العربية في المدرسة والجامعة؟---------------

٩. صف موقفك من أساتذة اللغة الإنجليزية في المدرسة والجامعة؟------------

١٠.اذكر حادثة أثرت على إحساسك بهويتك الإسلامية-------------------

----

١١.هل تعتقد أن اللغة العربية في خطر؟ لماذا؟---------------------------

----

١٢.ما السبب برأيك وراء انتشار الإنجليزية؟ -------------------------

١٣.بماذا تفضل أن تقدم نفسك للآخرين؟ بالعربية أم بلغة أخرى؟ ------------

الفصل الخامس

توجهات العولمة نحو الهيمنة "ظواهر تاريخية، ووقائع معاصرة"

د. محمد علي الأحمد(*)

مقدمة

بدأت لفظة العولمة تتردد بكثرة بمعناها الشائع حالياً على ألسنة المثقفين، والمتعلمين، وفي وسائل الإعلام، مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، مترافقاً مع التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية؛ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد، تسعى من خلاله لفرض سيطرتها على العالم سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، ومن ثم ثقافياً؛ ولذلك نظرت الدول والشعوب الأخرى إلى العولمة - بدلالتها المعاصرة- على أنها رديف السيطرة والهيمنة بمفهومهما الواسع المتعدد الاتجاهات، وانبرى الكتاب والمفكرون، والأكاديميون يحللون هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، ويربطون بين تجليات العولمة المعاصرة، وأساليبها، ووسائلها، وتطبيقاتها، وبين ظواهرها عبر الحقب التاريخية الغابرة؛ إذ لا يمكن أن تكون قد برزت فجأة إلى حيز الوجود، واتسعت بهذا الشكل لتصبح تهديداً وخطراً تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما الأمة العربية الإسلامية التي تأثرت الكثير من دولها بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياتها، تعاني من آثارها السلبية، وتخضع إرادتها السياسية والاقتصادية للقوى الدولية، وتحولت من رائدة وموجهة للحضارة الإنسانية، إلى متلقية وتابعة للأمم الأخرى، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل هددت حصونها من الداخل؛ بانتقال الغزاة والطامعين إلى مرحلة الهجوم المباشر عليها باسم العولمة، والانفتاح، والتبادل، والحداثة، وغير ذلك من المسميات، ومن ثم الترويج لثقافة جديدة تخترق الحدود، وتهيمن على مقدرات

(*)دكتوراه في التاريخ الإسلامي.

البلدان التي تتغلغل فيها، عبر المسميات الجديدة التي تستتر وراءها؛ فالعولمة -إذن- قديمة متجددة، تتقولب بقوالب محدثة، وتخفي مآربها وغاياتها، وتعرب عن نفسها بواجهات متمدنة وعصرية يجهلها عامة الناس، ولا يعي حقيقتها إلا أولو الأمر، والعلماء، والمفكرون، والأكاديميون الذين يحللون هذه الظاهرة، ويتصدون للتحديات التي تطرحها، كلٌّ وفق اختصاصه في الميادين المختلفة، لاسيما الثقافية والفكرية؛ لأن فيها حماية لهوية الأمة وحضارتها من الاختراق الاستعماري الجديد المستتر خلف العولمة؛ حيث تتنوع صور مجابهتها وتتعدد، فمنها: الندوات الفكرية والعلمية التي تنعقد لتدارس هذه الظاهرة، وللبحث في جذورها التاريخية وتطورها المتتابع حتى عصرنا الراهن، ومن ثم مناقشة أفضل السبل وأنجعها لمواجهة مخاطرها، وانعكاساتها على الأمة العربية والإسلامية، والخروج بتصورات ورؤىً قابلة للتطبيق على أرض الواقع، بحيث تسهم في إيقاف هذا الزحف العولمي.

ويهدف بحثنا هذا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى دراسة ظاهرة العولمة، وتحليلها من جوانبها المختلفة، والتأكيد على أن العولمة ظاهرة قديمة حديثة متجددة متعددة الوجوه والأشكال، من خلال الشواهد والصور التاريخية، والوقائع الحية الموثقة، وتتبع أوجه التباين والالتقاء بين مفهومي العولمة والعالمية، وتسليط الضوء على التحدي الثقافي للعولمة، وعلى سبل مواجهتها.

ويتضمن بحثنا المحاورالآتية:

الأول: تعريف العولمة ومفهومها المعاصر. الثاني: نشأة العولمة وتطورها ومراحلها. الثالث: العولمة والعالمية وما بينهما من تباين واختلاف. الرابع: إيراد صور تاريخية لظاهرة العولمة مع مثيلاتها من الواقع المعاصر. الخامس: تحديات العولمة الثقافية وسبل مواجهتها. ثم نختم بأهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

أولاً: تعريف العولمة ومفهومها

العولمة هي ترجمة اللفظة الإنكليزية Globalization، وقد استخدم بعض الباحثين مترادفين آخرين لها هما: الكوكبة، والكونية[1]، كما استعملت هذه الكلمة في الفرنسية Mondialisation، انتقالاً بالمعنى من المجال الوطني أو القومي إلى الكوني، ويتضمن في دلالته

---

(١) الدجاني، أحمد صدقي. "العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص ١٩.

حيزاً جغرافياً يراد به الفضاء العالمي برمته، وكذلك بُعْداً زمانياً يقصد به حقبة ما بعد القومية[1]، ويأتي اشتقاق لفظة "العولمة" من العالم، وليس من العِلْم، من الفعل عَوْلَم على صيغة فَوْعَلَ، ويقاس عليها استخدام التعبيرات المُحْدَثة: قولبة، بلورة، حَوْسبة، على صيغة الاستعمال الآخر لها، وهو كوكبة[2]، وأشار بعضهم إلى معنى آخر للعولمة يقترب من معنى التدويل international للدلالة على كل ما هو أممي، أو غير قومي[3]. وقال آخرون: إن اشتقاق العولمة من الكونية يراد به الشمولية، أو الشَّوْمَلة، بينما ضيّق آخرون دلالة المفهوم وجعلوه مقابل التخاصية[4].

تعريف العولمة في الاصطلاح: كثرت التعريفات لها انطلاقاً من النظرة إليها؛ فقد عرفها بعضهم -بالنظر إلى توجهها الاقتصادي: أنها حرية حركة السلع، والخدمات، والأيدي العاملة، ورأس المال، والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وهناك من رأى أن العولمة: إقحام الجميع في دخول ترس الآلة العالمية بسبب الثورة الجامحة للمعلوماتية وتطور تقنية الاتصالات[5].

---

(١) بلقزيز، عبد الإله. "العولمة والهوية الثقافية"، في: ندوة: العرب والعولمة، تحرير: أسامة أمين خولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٠٩. وكذا: السيد ياسين. "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي (شهرية فكرية) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢٨، السنة (٢٠)، شباط، ١٩٩٨م، ص ٥. عبد الله، إسماعيل صبري. "العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب الكوكبة)"، في: ندوة العرب والعولمة"، تحرير: أسامة أمين خولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٦١ – ٣٦٥.

(٢) الأسد، ناصر الدين. "الهوية والعولمة"، في ندوة: العولمة والهوية، الدورة الأولى، نشر: أكاديمية المملكة المغربية، ط١، الرباط، ١٩٩٧م، ص ٥٧، ٦٣. وانظر: الأسد، ناصر الدين. "نحن والآخر صراع وحوار"، نشر:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١، بيروت،١٩٩٧م، ص١٢٦.

(٣) صقر، تركي. "الإعلام العربي وتحديات العولمة"، نشر: وزارة الثقافة، ط١، دمشق، ١٩٩٨م، ص ١٧٧.

(٤) يوسف، بشير شريف، وآخرون. "العولمة الأمركة رؤى ووهم: "دراسة تحليلية"، عمان: دار رؤى، ٢٠٠٤م، ص٩.

(٥) الشيباني، جمال نصر. "العولمة: مفهومها، أسبابها، وآثارها على التجارة الخارجية للدول العربية"، في: مؤتمر العولمة وأبعادها الاقتصادية، تحرير: فليح حسن خلف، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء/ الأردن/ ٢٠٠١م، ص ٣٣٠. عبيد، نايف علي. "العولمة والعرب"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (٢٠)، العدد ٢٢١، تموز، ١٩٩٧م، ص ٢٨.

وبالنظر إلى الجهات التي تعمل العولمة لمصلحتها، تعرَّف العولمة تعريفاً ينسجم مع تلك المصلحة؛ فيرى بعضهم أنها تعمل لمصلحة الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أعظم دولة في العالم؛ وبهذا تكون العولمة المدخل للسيطرة المطلقة على العالم عن طريق التجارة، وأن الولايات المتحدة تسعى للهيمنة على مقدراته، خاصة وأنها تتحكم بأكثر من ٦٥٪ من وسائل الإعلام العالمية، ولا أدل على هذا من دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) في كتابه "انتصار بدون حرب" إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تصبح زعيمة العالم، والشيء ذاته صدر عن الرئيس (كارتر) عندما قال: إن على الولايات المتحدة - وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على وسائل الإعلام الدولي- أن تقدم للعالم أنموذجاً كونياً جديداً للحداثة، وهذا يعني نشر القيم والمبادئ الأمريكية، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك وسائل القوة الاقتصادية والعسكرية، فإنها تسخر هذه العولمة لصالحها. وبناءً على هذا تعرّف العولمة تعريفاً أكثر شمولاً بأنها: استحداث نظام عالمي جديد يكون أحادي القطب، تدور في فلكه كافة دول العالم، ويسيطر اقتصادياً، وثقافياً، واجتماعياً، وعسكرياً، وتمثل الولايات المتحدة فيه قلب الرحى[1].

وفي هذا الإطار يحسن التعريج على العولمة الثقافية وتوضيح معناها؛ لأنها تؤثر مباشرة على الهوية الثقافية للشعوب والأمم التي تتجه العولمة نحوها، ومن ثم يأتي تعريفها لتبيان وجه العلاقة الجدلية بينها وبين الهوية الثقافية، من أجل إدراك تأثير أبرز جوانب العولمة على أمتنا، وحضارتنا، ومستقبل أجيالنا، وهو الجانب الثقافي، وتعرّف بأنها: الامتداد الخارجي للثقافة المحلية المعنية إلى أقصى حدودها، أي العالم أجمع، وتصبح الثقافات المختلفة منخرطة في الثقافة الغالبة التي سوف تغطي بعد حين جميع العالم[2]. أما الهوية الثقافية فهي النموذج الثقافي المكتسب، والموروث، النابع من الثوابت والمتغيرات التاريخية، والطبيعية، والبشرية، والثقافية، التي تتميز بالثبات النسبي، لكن في الوقت ذاته تتميز بالتغير والتطور عبر العصور والقرون، وإن كان تغيراً تدريجياً وعلى جرعات ضئيلة، وليس بالتغير الجذري الحاد[3].

(١) الشيباني. "العولمة: مفهومها، أسبابها، وآثارها"، ص ٣٣٢.

(٢) عبدالله. "العرب والكوكبة"، في: ندوة العرب والعولمة، ص ٣٦١ – ٣٦٥، وانظر: العامري، عصام فاهم. "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٨، تشرين الأول، ١٩٩٩م، ص ٨.

(٣) سكران، محمد محمد. "العولمة والثقافة العربية، رؤية نقدية"، دار قباء، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣١.

ثانياً: نشأة العولمة وتطورها

مصطلح العولمة الذي اشتهر في العقود الأخيرة ظاهرة جديدة مستحدثة، صيغت بلفظة معاصرة؛ للتعبير عن نظام قيمي يهدف في ظاهره إلى إخضاع العالم لهذا النظام في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، ويتجاوز كل الحدود، والحواجز، والخواص الجغرافية، والزمنية، والسياسية، والدينية[1]، وفي الوقت ذاته هي تعبير عن واقع قديم كان ملازماً لجميع الحضارات الكبرى، أو الإمبراطوريات العظمى التي استخدمت قوتها لبسط نفوذها، ونشر مبادئها، وتحقيق مصالحها، وفرض سيادتها وجبروتها على أقوام وشعوب أخرى ذات حضارات مختلفة، غير تلك الأجناس التي ضمتها في الأصل حضارتها هي، وكانت مصلحتها السياسية -بالدرجة الأولى- هي الدافع لها، لجمع كل ذلك الشتات من الرعايا المختلفة الأعراق، والثقافات، والحضارات؛ من أجل الهيمنة والسيطرة السياسية، والثقافية، والاقتصادية عليها[2]. فالعولمة بهذا المفهوم قديمة ملازمة للشعوب منذ ما قبل الميلاد، مواكبة للبشرية في جميع عهودها السابقة، وكان لها إسهام بارز في جميع التحولات التاريخية الكبرى في المسيرة البشرية، وتتابعت وتطورت حتى أصبحت اليوم من أبرز سمات العصر الراهن في القرن الحادي والعشرين، بما تعكسه من معايير ومواصفات لمجتمع عولمي شديد التعقيد، يتسم بالتطور التقني والتكنولوجي، ولا يتقيد بالحدود القطرية، ويشمل كافة أنحاء المعمورة[3].

وقد نظر بعضهم إلى نشأة العولمة بمفهومها الغربي المعاصر على أنها واجهة النظام الرأسمالي القائم حالياً على نزعة الهيمنة والاستعمار، وأن هدفها السيطرة على ثروات الشعوب ومقدراتها؛ وإيجاد أسواق استهلاكية للدول التي تتبناها؛ ولذلك فإنها متعددة الأبعاد، تتعدى

---

(١) عبيد. 'العولمة والعرب'، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٠)، العدد ٢٢١، تموز١٩٩٧م، ص ٢٨ – ٢٩.

(٢) الأسد. 'نحن والآخر، صراع وحوار'، ص ١٢٣. السعدني، محمود. 'العولمة تاريخها ومفهومها'، ترجمة وتحليل لقسم الإسكندر في أوبيس opis، في ندوة: التقاء الحضارات في عالم متغير، حوار أم صراع؟ نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، تحرير: عبادة كحيلة، نشر: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية/ كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٤٥. كاظم، نجاح. 'العرب وعصر العولمة'، ط١، توزيع: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٢٥. بوطالب، عبد الهادي. 'لا بد من تكامل العولمة والهوية'، في ندوة: العولمة والهوية، الدورة الأولى للأكاديمية المغربية، نشر الأكاديمية المغربية، ط ١، الرباط، ١٩٩٧م، ص١٢٠–١٢١.

(٣) ياسين، السيد. 'في مفهوم العولمة'، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط، ١٩٩٨م، ص ٩.

الاقتصاد إلى اعتبارات أشمل متمثلة في النظام العالمي الجديد الذي اتسعت دائرته ليشمل العالم كله[1]، وهي تعمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه -هو الولايات المتحدة الأمريكية- على بلدان العالم أجمع، فهي -عدا عن كونها آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي- دعوة إلى تبني نموذج معين يمثل أيديولوجيا تعبر عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد استخدمت للوصول إلى هذا الهدف وسيلتين أولهما: استعمال السوق العالمية أداةً للإخلال بالتوازن في الدول القومية، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحياة الاجتماعية. وثانيتهما: إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام؛ لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي؛ لأنها تنظر إلى الجيوبوليتيك، أو السياسة، من زاوية الجغرافية، بمعنى الهيمنة العالمية[2]، وفي هذا الإطار حدد منظرو العولمة مراحل نشأتها ونموها بالمعنى العلمي القائم حالياً، بالمراحل الآتية:

١. المرحلة الجنينية: استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي.

٢. مرحلة النشوة: تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠م، ونشأت في هذه المرحلة في أوروبا مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد- مثل مفهوم الإنسانية-وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، وبدأت فيها مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وتنامى فيها الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

٣. مرحلة الانطلاق: استمرت منذ العام ١٨٧٠م حتى العشرينيات من القرن العشرين، وتبلورت فيها المفاهيم الكونية، وبدأت فيها عملية الصياغة الدولية -للأفكار الخاصة بالإنسانية، وظهرت فيها أشكال للمنافسة الدولية مثل -الألعاب الأولمبية، وجوائز نوبل- ونشأت عصبة الأمم التي تطورت لاحقاً لصيغة عالمية أخرى معروفة حالياً هي الأمم المتحدة.

---

(١) الطحان، مصطفى محمد. "العولمة وإعادة صياغة العالم"، مجلة المجتمع "إسلامية أسبوعية" الكويت، السنة (٢٩)، العدد١٣٠٧ (٧-١٣ تموز، ١٩٩٨م)، ص٥٠ – ٥١.

(٢) الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (٢٠)، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨م، ص ١٦.

٤. الصراع من أجل الهيمنة: تبدأ من العشرينيات من القرن حتى الستينيات منه، وتخللها خلافات وحروب فكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة، كما وقعت فيها الحرب العالمية الثانية، وبرزت منظمة الأمم المتحدة إلى حيز الوجود.

٥. مرحلة عدم اليقين: مطلعها في الستينيات من القرن العشرين، وأبرز أحداثها: غزو الفضاء الخارجي، والصعود إلى القمر، وانتهاء الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة الذرية والنووية، وازدياد المؤسسات العالمية بشكل كبير، وظهور حركة الحقوق المدنية، وصيرورة النظام الدولي الجديد واقعاً مشهوداً"[١].

وفي إطار الحديث عن مراحل نشوء العولمة قسّم آخرون هذه المراحل إلى ثلاث:

الأولى: تشمل القرن التاسع عشر المتمثل في عصر القوميات.

والثانية: في القرن العشرين المتمثل في حقبة التكنولوجيا.

والثالثة: في القرن الحادي والعشرين، وأطلق عليه قرن العولمة المكتملة الملامح والقسمات، والمتمثلة في التكنولوجيا، والاتصالات، والإعلام[٢]، ونظر إلى هذا القرن بأنه عصر تجسيد العولمة لنظام عالمي جديد متبلور ومتكون، في عالم ليس له حدود Borderless World، وقد ميّزَ (تويودا) رئيس مصانع سيارات تويوتا اليابانية هذا العصر بأنه عصر العولمة، ويمثل مرحلة التعاون والتنافس، بينما ميزه (هوتل) أحد مسؤولي شركة (سيمنس) الألمانية بأنه عصر العولمة، تقنية أعقد، ومنافسة أشد[٣].

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن بعض المفكرين المعاصرين أرجع التسارع الحاصل في ديناميكية العولمة في العقود الأخيرة، إلى أسباب عدة، هي:

(١) ياسين. "في مفهوم العولمة"، ص ١٠ – ١١. خطّاب، جابر علي. "أزمة الإنسان العربي المعاصر في ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة، دار أخبار اليوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١١٦–١٢٥. عيسى، لجيب. العولمة: في الخصائص والسمات"، مجلة المنطلق، فكرية إسلامية، بيروت، خريف – شتاء ١٩٩٧ – ١٩٩٨م، العدد ١١٩، ص ١٠٤ – ١٠٥، أمين، جلال، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (٢٠)، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨م، ص ٢٣ – ٢٥.

(٢) حافظ، صبري. "العولمة والثقافة القومية: آليات الهيمنة والمقاومة"، مجلة إبداع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، السنة (١٦) العدد ٢ – ٣، شباط- آذار ١٩٩٩م، ص ١١ – ١٣.

(٣) كاظم. "العرب وعصر العولمة"، ص ١٢٥ – ١٢٦.

أ- أسباب سياسية وعسكرية: منها:

١. تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار الكتلة الشرقية التي تمثل القطب الثاني للتوازن العالمي: حيث انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة للترويج للنظام العالمي الجديد، خاصة بعد التقارب الجديد لروسيا والصين مع الولايات المتحدة.

٢. سعي الدول الاشتراكية السابقة للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية: الأمر الذي أغرى الولايات المتحدة من أجل قبول انضمام بعض تلك الدول- مثل: بولندا، والمجر، ورومانيا- إلى النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة.

٣. الوجود الأمريكي العسكري في مناطق عديدة من العالم: وقد أسهم هذا الوجود في إعانة أمريكا على فرض النظام الدولي الجديد بتأثير القوة التي تمتلكها.

٤. القضاء على الأنظمة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية: وسلكت أمريكا لتحقيق ذلك عدة سبل، قضت من خلالها على الأنظمة التي ترفض هيمنتها على العالم -مثل نظام تشيلي، وهندوراس، ونيكاراغوا- مما أخاف الكثير من الدول، وجعلها تتجنب غضب أمريكا؛ لأنها لا تستطيع الوقوف في وجهها ومجابهتها.

٥. تجاوز أمريكا لخلافاتها مع أطراف دولية معادية لها -مثل فيتنام وكمبوديا- كما سعت إلى خلق تحالفات جديدة وقوية مع كل من باكستان والهند، ومع دول إفريقية، وسعت لاستثمار ذلك؛ لتقوية ظاهرة العولمة اقتصادياً وسياسياً.

٦. الشعور بالخطر الإسلامي: حيث شعرت أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أن بعض الدول العربية والإسلامية تشكل خطراً عليها؛ لكون هذه الدول -من جهة- تمتلك ثروات طبيعية هائلة، وتهدد مستقبل أمريكا بمنعها عنها، مثل: الغاز، والبترول الموجودين في بعض الدول العربية والإسلامية- كالعراق، وإيران، وليبيا، وسوريا، والسودان- ومن جهة ثانية اعتماد عدد من هذه الدول في تحديها لأمريكا على الإسلام الذي يمثل خطراً على الثقافة الغربية الإباحية المرفوضة من المجتمعات الإسلامية، وتستوحي أمريكا نظرية العداء للإسلام من الفكر اليميني المسيحي المتطرف الذي يعتنقه تيار المحافظين الجدد في أمريكا، ويُنظّر له العديد من الشخصيات المتطرفة، وفي مقدمتهم المستشرق اليهودي (برنارد لويس)، ثم (صموئيل

هنتجتون)، و(وليام بيرل)، و(فرنسيس فوكوياما)، ويعتنقه السياسيون الحاليون في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: (جورج بوش) الابن، و(ديك تشيني)، و(دونالد رامسفيلد)، والكثير من القادة المحيطين بهم، وهؤلاء يرون أن الخطر الإسلامي أشد خطر يواجه الغرب في السنوات القادمة(١).

ب- أسباب اقتصادية. منها:

١. سقوط النظام الاقتصادي الشيوعي، واعتناق الدول الاشتراكية الأوروبية النظام الرأسمالي، بعد تبني تلك الدول لنظم جديدة تنهج النهج الرأسمالي.

٢. سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على معظم المؤسسات الاقتصادية العالمية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية "الجات"، الأمر الذي أدى إلى تحكمها بنظام المساعدات والقروض الدولية التي تمنحها هذه المؤسسات لدول العالم، وبالتالي تملي شروطها على الدول المستفيدة، وتفرض عليها السياسات المتفقة مع نظامها الدولي الجديد.

٣. العجز الذي واجه ميزان المدفوعات الأمريكي، وقُدِّر بـ ١٦٠ مليار دولار؛ مما دعا أمريكا لتبني نظام دولي جديد تتحكم بمفاصله الاقتصادية والسياسية، ويساعدها في تخفيف حدة العجز عندها.

٤. ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي جعلها تسعى للسيطرة على النفط العالمي للتحكم بأسعاره، وبمصادره، وبإمدادته إليها.(٢)

ثالثاً: العولمة والعالمية

آثار اشتقاق كلمة العولمة من لفظة العالم التباساً بينها وبين لفظة.. العالمية، وهما لفظتان متباينتان يفترق مدلول كل واحدة عن مدلول الأخرى افتراقاً واضحاً، يذكر هنا؛ لبيان كل منهما، وأوجه التباعد بينهما، لا سيما أن لكل منهما جانباً قد يتوهم بعضهم التقاءه مع الآخر،

---

(١) الشيباني. "العولمة: مفهومها، أسبابها، وآثارها على التجارة الخارجية للدول العربية"، ص ٣٣٣ – ٣٣٥. وانظر: المعوش، سالم. "مخاطر الهيمنة الثقافية: ثقافة القوة أم قوة الثقافة؟" نشر: مؤسسة الرحاب الحديثة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٩ – ٢٥.

(٢) الشيباني. "العولمة: مفهومها، أسبابها، وآثارها"، ص ٣٣٥. لاتوش، سيرج. "العولمة ضد الأخلاق"، ترجمه عن الفرنسية: عفيف عثمان، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٧١، نيسان/ ١٩٩٨م، ص ٦٥.

وأن ذلك قد يدفع إلى القول: إن معنى العولمة -بوصفه مفهوماً غربياً معاصراً- ومعنى العالمية -بوصفه مفهوماً إسلامياً- ملتقيان، وإن هناك مشتركاً إنسانياً يجمع بينهما، والعالمية صفة إنسانية مرغوب فيها، ومحببة، تميز بها الإسلام بوصفه رسالة إلهية أنزلها الله العالمين والناس كافة، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سبأ: ٢٨].، ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الانبياء: ١٠٧]. والعالمية التي تتسم بها العولمة، مأخوذة من تعريف العولمة، والذي يُستَمد من الأممية والكونية، ومن تعميم مفاهيم العولمة وقيمها بمفهومها الفكري الدولي الكوني، أو بمفهومها الثقافي لشعب ما cultural universalism، بحيث تصور هذه الثقافة بأنها نمت وارتقت وتفوقت، ثم امتدت إلى المستوى العالمي، مع احتفاظها بصفاتها الذاتية وهويتها الخاصة بها، حتى ينبهر العالم بها، ويتحدث عنها، ويخضع لها؛ لأنها متفوقة بادعاء أصحابها أنها الأفضل[1]. لكن هذا الادعاء يبين ضعفه، وينكشف عجزه من خلال مقارنة منطقية بين العولمة والعالمية، يمكن إجمالها بما يلي:

١. تسعى العولمة إلى قمع كل ما هو خصوصي وإقصائه؛ لأنها تمثل إدارة الهيمنة. أما العالمية فهي طموح إلى الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، وتعميمها.

٢. العولمة تسعى إلى احتواء العالم مع تعظيم خصوصيتها، بينما العالمية تعني الانفتاح على ما هو عالمي وكوني.

٣. العالمية الثقافية أمر مشروع، ورغبة في الأخذ والعطاء، والتعارف، والحوار، والتلاقح، إنها طريق الأنا للتعامل مع الآخر، والاعتراف به، واحترام كيانه، علاقة تقوم على الإيثار بدل الأثرة. أما العولمة فهي إرادة اختراق الآخر وسلبه خصوصيته، ومن ثمَّ تضييع هويته، ومحوه، وتغييبه، وعدم الاعتراف به.

٤. العالمية إثراء للهوية الثقافية. والعولمة تمييع لها واختراق، يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي الذي يدور حول تأويل الحاضر، وتفسير الماضي، والتشريع للمستقبل، ثم يحل محله، والاختراق الثقافي يستهدف الإدارة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع، يستهدف العقل، والنفس، والوعي الثقافي الذي من خلاله تتعامل مع الآخر وتحاوره. وتسعى العولمة بهذا الاستهداف

(١) الشبيبي، محمد. "صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة"، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٩. يوسف، بشير شريف، وآخرون. "العولمة، الأمركة: رؤىً ووهم"، دار رؤى، ط١، عمّان، ٢٠٠٤م، ص ١٧٠ - ١٧١.

لتزييف الوجه الحضاري والثقافي للآخر، أو تشويهه وتحريفه واختطافه، ومن ثم توجيهه الوجهة التي تريدها، وهي الهيمنة الثقافية على الفرد والمجتمع.

٥. العالمية تحمل الفكرة والأيديولوجيا إلى الآخر، وتسعى لتشكيل وعي الآخر تشكيلاً صحيحاً مبنياً على الحوار والتكامل والتعاون. أما العولمة فتسعى لاختراق الآخر من خلال وسائلها الحديثة في السيطرة المعتمدة على الصورة السمعية والبصرية، وتهدف إلى استلاب الوعي الثقافي، وغسيل أدمغة السامعين والمشاهدين، وتسطيح وعيهم، أي جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري يعتمد على الإثارة، ويستفز العواطف والمشاعر، ويحركها، ويجذبها إليه، ويحجب العقل والتفكير والرؤية العميقة للأمور، ويخضع النفس، ويعطل فاعلية العقل، ويكيف المنطق، ويؤثر على القيم والمعتقدات والتصورات عند الإنسان، ويوجه خياله، وينمط ذوقه، ويقولب سلوكه قولبة جديدة، الغاية منها تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والمواد المستهلكة، بطريقة دعائية إعلامية مؤثرة يمكن أن يطلق عليها ثقافة الاختراق[(١)].

٦. تفرض العولمة وتشريعاتها نمطاً من المعايير من وضع البشر يتسم بطابع العلمانية؛ بحيث تخترق كل الثقافات والعقائد، ولا تعترف بها بوصفها نظم حياة تنظم حياة البشر، وتفرض نفسها على أنها أيديولوجيا بديلة؛ كي تهيمن وتلغي هوية الآخر، وتمثل الرؤية الغربية لجوانب الحياة المختلفة، تسعى لتعميمها على دول العالم بالقوة العسكرية والاقتصادية. بينما تقدم عالمية الإسلام للعالم النظام الإسلامي الرباني ليأخذ به بوصفه منهاج حياة بالاختيار والقناعة بعد التفكر والدراسة، وليس بالإكراه، ولا يلغي الآخر، كما أنه لا يستخدم القوة لفرض الهيمنة والسيطرة السياسية كما تفعل العولمة الغربية[(٢)].

ومع إيراد هذه التباينات الواضحة بين مفهومَيْ العولمة والعالمية، وعلى الرغم من التباعد بين مزايا كل منها، لا بد من تبديد الوهم حول إمكانية اشتراكهما في بعض الجوانب التي تندرج تحت مسمى المشترك الإنساني، من خلال توضيح فكرة الأنسنة التي تحملها العولمة، وما يقابلها في عالمية الإسلام من نزعة إنسانية، ومن توجيه هذه النزعة بوصفها عناصر عالمية الإسلام، نحو

---

(١) الجابري. "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٢٨، شباط ١٩٩٨م، ص ١٧ – ١٨.

(٢) عبد الحميد، طلعت، وآخرون. "تربية العولمة وتحديث المجتمع"، دار فرحة للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٧. وانظر: الدجاني. "العولمة وأثرها في المجتمع والدولة"، ص ٢٦ – ٢٧.

الفاعلية الإيجابية في حمل الإسلام إلى العالمين، من أجل الهداية والتعارف، ومن ثم للتفاعل والتعاون الحضاري.

وهنا يلاحظ أن دعاة العولمة يحاولون خلط المفاهيم لترويج بضاعتهم، مفسرين أهدافهم بأنها ترمي لجعل الإنسان في حالة من الأمان والطمأنينة، والوفر المادي الذي يأتيه من أطراف الكون كله، وجعله أكثر سعادة من الناحية النفسية؛ لأن الإنسان أصبح سيد العالم، وهو يستثمره إلى أقصى الحدود[1].

والواقع أن هذا الطرح لم يجلب السعادة للإنسان، بل إن ما يفرض باسم العولمة ليس عالمياً أو إنسانياً لإسعاد الإنسان، بل هو الرؤية الغربية الرأسمالية التي تُسَخّر المنظومة الإنسانية لخدمة أصحاب رؤوس الأموال، ولنشر ثقافتهم القائمة على الهيمنة والسيطرة على الشعوب الأخرى[2]. كما أن حديث دعاة العولمة عن المشترك الإنساني وعن حقوق الإنسان العالمية، إنما هو أفكار مجردة ومبهمة، وينتابها التناقض بين الشكل التنظيري والواقع العملي الملموس؛ حيث يُظهر الأوروبيون ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية غضباً عند الحديث عن انتهاك حقوق الإنسان في هذا الجزء أو ذاك من العالم، ويلوذون بالسكوت والصمت الذي يصل لدرجة الخَرَس عند انتهاك هذه الحقوق هناك في الجزء الآخر من العالم؛ فلا يتحدث أحد أبداً من حاملي لواء العولمة عن حق الإنسان في الطعام، أو المأوى، أو حتى العمل، أو التعليم، أو الصحة، فضلاً عن حقه في مستقبل أفضل، ولا عجب من ذلك؛ فشوارع أكثر البلاد ثراءً وديمقراطية ممتلئة بالجوعى، والمشردين، والعاطلين عن العمل، واليائسين من المستقبل، وهذا يعني أن استخدام العولمة لحقوق الإنسان هي قضية حق يراد بها باطل بشكل يفضح انتقائية دعاتها، وازدواجية معاييرهم في الحديث عن حقوق الإنسان، وأن هناك دائماً أجندة مضمرة بين تحقيق مصالح القوى المهيمنة على العولمة، والسكوت على أبشع انتهاكات حقوق الإنسان[3]. إنها أجندة النظام العالمي الجديد الذي يتخذ من العولمة عراباً وواجهة له في سيره نحو أهدافه، هذا النظام تتزعمه وتديره الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبح بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، نظاماً عادلاً يدعو إلى الديمقراطية، بعد أن كان قبل سنوات يدك قرى فيتنام

(١) صقر. الإعلام العربي وتحديات العولمة، ص ١٧٨.

(٢) الدجاني. العولمة، رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها، ص ٢٦ – ٢٧.

(٣) حافظ. العولمة والثقافة القومية: آليات الهيمنة والمقاومة، ص١٤ – ١٥.

بالأسلحة الفتاكة بما فيها الأسلحة النووية، وهو يتابع بإعجاب وتأييد شديدين الجرافات الإسرائيلية وهي تهدم بيوت الفلسطينيين على رؤوسهم، وتقصفها بالمدافع والدبابات[1]! فعالمية العولمة المتجلية بالنظام العالمي الجديد، هي صورة الهيمنة والاستعباد وإخضاع الآخر لمعاييرها المزدوجة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذه العالمية مرفوضة وباطلة في الرؤية الإسلامية، إن كانت تتسق في جوهرها -ولو من الناحية الشكلية- مع هذه الرؤية، بما تقوم عليه فكرة العولمة من إطار أوسع يمكن أن يضم البشر جميعاً، وهي هنا تتفق مع ما جاء به الإسلام الذي يحمل دعوة للعالمين في إطار عام يجمع كل التنوع القومي والعرقي والاثني، فما يحدث الآن في العولمة يعطي -من حيث الشكل- الفكرة نفسها التي تقبل بإطار عام يضم الجميع، لكنه يبقي الاختلاف الجوهري على مستوى الفكر والأيديولوجيا قائماً، وعلى مستوى الآليات في الوصول إلى فكرة العالمية.

هذا على الصعيد الفكري والنظري، أما على الصعيد العملي: فالعالمية وسيلة في نظر الإسلام لجمع الناس، وإدخالهم في إطار إنساني يقوم على الرحمة، والعدالة، والتساوي، وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع، دون الهيمنة على سائر الناس، بل يجعل كل من يدخل في عالمية الإسلام جزءاً من أمة الإسلام؛ بحيث تتوسع هذه الأمة لتستوعب العالمين[2] الذين أرسل الله نبيه محمداً ﷺ بالرسالة الإسلامية رحمة لهم،﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الانبياء: ١٠٧]، في حين أن من يبشر بالعولمة، ويقدمها للناس باسم الانفتاح والتعاون الدولي، إنما يكرس هيمنة هذه الدولة المبشرة بالعولمة على دول العالم واقتصادياته، وفرض ثقافتها بالقسر والإكراه على الآخرين[3]، والأخذ بنمط الحياة الأوروبية والغربية، بل يضيق الأمر أكثر عندما يدعو أوصياء العولمة إلى ضرورة الأخذ بنمط الحياة الأمريكية بكل مقتضياتها، حتى لو أدى ذلك إلى الفجور،

(١) المسيري، عبدالوهاب. "النظام العالمي الجديد :عولمة الالتفاف بدلاً من المواجهة"، في: سلسلة كتاب المعرفة (رقم ٧)، ص ٦١. حارب، سعيد. "الثقافة والعولمة"، دار الكتاب الجامعي، ط١، العين / دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠م، ص ١١ – ١٢.

(٢) العبدلاوي، إدريس العلوي. "أسس الحوار بين الأديان"، في ندوة: العولمة والهوية، الدورة الأولى للأكاديمية المغربية، نشر: الأكاديمية المغربية، ط١، الرباط، ١٩٩٧م، ص ١٣٤ – ١٣٧.

(٣) مصطفى، نادية. "فرق بين العالمية في الفكر الإسلامي .. والعولمة في الفكر الغربي"، مجلة المجتمع، الكويت ، السنة (٢٩)، العدد ١٣٢٢، ٢٠ – ٢٦ ، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨م، ص ٥٠.

والتحلل الخلقي، وسب الأنبياء، والكفر بالله -سبحانه- مع التلويح باستعمال القوة العسكرية، وفرض الحصار الاقتصادي العسكري لكل من يتمرد على سلطان العولمة، أو على النظام العالمي الجديد(١)!

بذلك يمكن القول: إن العولمة تعني الهيمنة الكاملة على الثقافة وخصوصيتها، وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والثقافي، وفي تحديد هويتها الثقافية - بالضغط والإكراه، بعكس عالمية الإسلام التي حدد الله -عز وجل- إطارها العام، وأقامها على عدم الإكراه، وعلى حرية الاختيار للنظام السياسي والثقافي والاجتماعي، حتى في العقيدة والدين؛ ويشرع الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. ومن هنا فالعولمة بعيدة كل البعد عن فكرة العالمية، وإشراقها المتمثل في انخراط الدول طواعية فيها دون التنازل عن سيادتها الوطنية، أو خصوصياتها المذهبية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، ويتجلى هذا البعد في دعوتها الدول والأمم والشعوب إلى التخلي عن ذاتها؛ لتصبح تابعة ذليلة في كل شيء لسيد النظام العالمي الجديد "أمريكا" على وجه الخصوص، وللغرب بشكل عام(٢).

وأخيراً فالعولمة بتوجهها لفرض نمط أو نموذج معين على دول العالم، تخالف الفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها، وتخالف النواميس الكونية القائمة على التدافع والتنافس بين بني البشر؛ لإعمار الكون، ومن خلال سعيها للقضاء على الخصوصية، وعلى التنوع والاختلاف بينهم؛ إذ إنّ هذه الصفات هي من عناصر العالمية الإسلامية التي احترمت خصوصيات الشعوب، وتميزها في عاداتها، وطبائعها، وأنماط حياتها، وفتحت الباب أمامهم واسعاً للتنافس في ميادين العلم والإبداع والإنتاج، دون السعي لقولبتهم بقالب معين. وهذه الحرية في التنافس القائم على تكافؤ الفرص، هي التي جعلت علماء المسلمين من كافة الشعوب والأجناس التي اعتنقت الإسلام- يتصدرون قائمة المبدعين والمتميزين والعباقرة في العلوم المختلفة، ولولا قانون المدافعة والتنوع والاختلاف بين بني البشر(٣) لفسدت الأرض، ولتوقف الإبداع الإنساني. وفي الوقت ذاته يترك قانون التنوع والمدافعة سبيل الصراع بين الخير والشر، وبين الحق والباطل قائماً؛ من أجل إحقاق الحق وإبطال الباطل؛ كي يعمر الكون، وتستمر عجلة الحياة الإنسانية في

---

(١) إمام، زكريا بشير. "في مواجهة العولمة"، دار مجدلاوي، ط١، عمّان، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) إمام. "في مواجهة العولمة"، ص ٢٠٦.

(٣) يوسف وآخرون. "العولمة، الأمركة: رؤىً ووهم"، ص ٩.

اندفاعها نحو الأمام للبناء والازدهار، ولولا ذلك لارتفع شأن الباطل، ولعم الفساد أرجاء المعمورة، وفي ذلك اختلال لنظام الكون، لكن الله يأبى ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

رابعاً: صور تاريخية ومعاصرة لهيمنة العولمة

نظر بعضهم إلى العولمة على أنها تطور طبيعي للحضارة منذ فجر التاريخ حتى اليوم، ونظر إليها آخرون على أنها صورة من صور الهيمنة الاستعمارية، عبر سعي الإمبراطوريات العظمى التي استخدمت قوتها العسكرية خلال عصور التاريخ لبسط نفوذها ونشر مبادئها، لكن الانتصار العسكري لقوى العولمة لا يعني بالضرورة الانتصار السياسي والاقتصادي والثقافي، وإن بدا ذلك للعيان أول وهلة[1]، والشواهد التي توضح ذلك كثيرة في كل دورة حضارية للأمم السابقة؛ لأن كلاً منها عندما تستخدم جيوشها العسكرية لاحتلال بلاد أخرى، وتوسع رقعة هيمنتها وسيطرتها، فإنها -فضلاً عن السيطرة العسكرية- تفرض سيادتها على الشعوب الأخرى؛ ليكون ذلك مدخلاً طبيعياً لنشر أنظمتها في الحكم، وأنماط حياتها السياسية، والاجتماعية، والثقافية. وهذه هي أهداف العولمة؛ فالرومان عندما أنشؤوا إمبراطوريتهم، ووسعوها بالغزو والحروب، وضعوا نصب أعينهم تطويع الأمم التي استعمروها ثقافياً واقتصادياً، والآثار العمرانية المنتشرة في بلاد الشام، وفي مصر، والشمال الإفريقي، وغيرها من المناطق التي كانت مسرحاً للانتشار الروماني- صور حية تحكي تجربة الآداب الرومانية في هذه البلدان. والشيء ذاته يندرج على الإمبراطورية البريطانية، حين عملت على ترسيخ قيمها، وتقاليدها، وثقافتها في الأقطار التي احتلتها وهي في أوج فتوّتها إلى مطلع القرن العشرين، حتى أطلق عليها لقب الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس[2].

وهكذا يتجدد التأثير العولمي في كل حلقة من حلقات التاريخ، ويتتابع النَّسَق الذي ينظم عقد الإمبراطوريات الكبرى، ويؤكد استبداد نزعة السيطرة والهيمنة بهؤلاء الحكام والغزاة، لطبع مؤشرات حضارتهم الثقافية، والسياسية، والاجتماعية في ذاكرة الشعوب الأخرى.

---

(١) المعوش. "مخاطر الهيمنة الثقافية"، ص ١٧.

(٢) الأسد. "نحن والآخر، صراع وحوار"، ص ١٢٣.

وهذه صور من فترات تاريخية قديمة وحديثة تبرهن أن العولمة المعاصرة هي صورة جديدة من صور الاستعمار، فيها كل ما في الاستعمار القديم من حضارات، ولها ما لسلفها من الأهداف والغايات، غير أن الاستعمار الحالي طوَّر نفسه مستغلاً آليات حديثة، ومستفيداً من دروس الماضي، ومن خبرات الاستعمار القديم، ومن أساليبه، ووسائله[1]:

١. التوسع اليوناني بقيادة الإسكندر المقدوني (Alexander):

يروي المؤرخون أن الإسكندر بن فيلفوس المقدوني الكبير (Alexander the Great) ولد في مقدونيا من بلاد اليونان في العام ٣٥٦ ق.م، وأنه عاش حياةً مليئة بالمغامرات والحروب لدرجة تشبه الأسطورة،، وأنه انطلق من بلاده شرقاً وغرباً فاتحاً البلاد، حيث فتح بلاد الصين، والهند، ومصر، والشام، وبلاد فارس، وأنه حاول دخول أوروبا فاتحاً، وكل هذا في فترة قصيرة لا تزيد على ثلاثة عشر عاماً بنى خلالها اثنتي عشرة مدينة، حتى وصف بالبطل الذي وصل إلى أطراف الأرض[2]، وقيل: إنه توفي مسموماً عام ٣٢٣ ق.م، ودفن في الإسكندرية، وهي إحدى المدن التي بناها[3].

وذهب المؤرخون القدامى والمعاصرون مذاهب في تأويل مسلكه السياسي والعسكري؛ فالطبري يشير إلى أن سبب حملته على بلاد الروم هو تباطؤ ملك الروم عن أداء الأتاوة التي يدفعها سنوياً لمملكة الإسكندر، وأن جد الإسكندر المسمى دارا، خاطب ملك الروم: إنّك إن لم تؤدّ خراجك الذي أبطأت علينا به نابذناك الحرب[4]. إذاً العامل الاقتصادي وروح الهيمنة الاستعمارية سبب أول من أسباب حروب الإسكندر وحروب أجداد؛ لأن العولمة في أصلها اقتصادية، والاقتصاد مقصود لذاته فيها[5]، وسبب آخر لهذه الحروب هو الهيمنة السياسية؛ حيث رثى فلاسفة اليونان الإسكندر بكلمات وصفوا فيها غرور العظمة المتمكن من نفسه وشخصيته،

---

(١) يوسف وآخرون. "العولمة، الأمركة: رؤىً ووهم"، ص ١٨٥.

(٢) الطبري، محمد بن جرير. "تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، ١٩٦٧م، ١/ ٥٧٣ – ٥٧٩.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ترجمة: إبراهيم خورشيد وآخرين، ٢/ ١٢٦-١٢٨.

(٤) الطبري، "تاريخ الأمم والملوك"، جـ١ ص ٥٧٧.

(٥) الأسد. "نحن والآخر: صراع وحوار"، ص ١٢٦.

وبيّنوا أن حب السيطرة والسيادة عنصر رئيس من العناصر التي تدفعه للمغامرة والحروب[1]، وأنه ابتلي بجنون العظمة؛ بتأثير انتصاراته ومغانمه، ولم يدفعه إلى مغامراته تلك سوى رغبة عارمة طاغية في فرض شخصيته على الآخرين، وفي الحفاظ على سمعته بأنه القائد الذي لا يقهر ولا يعرف المستحيلات[2]، بل زاد بعضهم أنه لم يكن له أي برنامج من مغامراته إلا الغزو، وأن الاكتشاف والمعرفة والثقافة ليست من أهدافه[3].

وتشير دراسات تحليلية لشخصية الإسكندر، ولمشروعه العسكري في فتوح الشرق والغرب، نشرت عن علماء التاريخ القديم والحضارات- أن الإسكندر استعمل الحيلة السياسية البارعة لمواجهة التمرد العسكري الذي واجهه من جنوده على أرض إحدى المعارك في جنوب آسيا- قيل: إنها الأرض الأفغانية الباكستانية- وأنه قدم لهؤلاء الجنود والضباط المتمردين عليه وعوداً تتضمن مبادئ إنسانية راقية، تقوم على تقدير العمل والعطاء، ولا يداخلها أساس عرقي أو قومي، وهي قيم ومبادئ أخلاقية، وأنه استخدم -أيضاً- الوسائل السلمية لاحتواء التمرد عليه، معتمداً على الحوار والمفاوضات مع الجنود والضباط، بدلاً من القمع واستعمال القوة لإنهاء تمردهم. وتبين الدراسات المشار إليها أن أفكار العولمة القديمة حاضرة في ذهن الإسكندر، وأنه طرحها على شكل حلول مباشرة في تعامله مع الأزمة التي واجهها مع جنوده، وكان الطرح بقالب علمي أضفى عليه الإسكندر طابع الأخوة والمساواة الإنسانية!! وهذه الأفكار يتكرر طرحها من دعاة العولمة على الدوام عندما يواجهون المشكلات نفسها[4].

٢. نابليون وحروبه في الغرب والشرق:

تحرك (نابليون بونابرت) في حملته المشهورة من ميناء طولون الفرنسي الواقع في الطرف الشمالي الأوروبي على البحر المتوسط إلى مصر، في عام ١٧٩٨م، وكانت الحملة معبأة تعبئةً

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية، ٢/ ١٢٨.

(٢) صفل، محمد أسد الله. "الاسكندر المقدوني الكبير"، دار النفائس، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٨ - ١٠.

(٣) تارن، و.و.، "الاسكندر الأكبر"، ترجمة: زكي علي، نشر: مركز كتب الشرق الأوسط، طباعة، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٨٩ - ١٩٠. فوكس وبيرن، سلسلة مشاهير الشرق، "الاسكندر المقدوني"، ترجمة: مطابع المستقبل، نشر: مطابع المستقبل، بيروت، ص ١٢٦.

(٤) السعدني. "العولمة، تاريخها، مفهومها، تحليل قسم الإسكندر في أوبيس opis"، في: ندوة التقاء الحضارات في عالم متغير، تحرير: عُبادة كحيلة، ص ٤٨ - ٥٠.

عسكرية كاملة، ومجهزة بكافة المعدات الثقيلة من مدافع وراجمات، إضافة إلى بعثة علمية تضم علماء من كل التخصصات. ونزلت الحملة على الشواطئ المصرية عند الإسكندرية في ٢٥ محرم ١٢١٣هـ/ الموافق ٩ تموز ١٧٩٨م.

وما يراد هنا من ذكر هذه الحملة هو إبراز الأهداف التي أرادها نابليون منها، وهي أهداف العولمة ومقاصدها عبر التاريخ، وتظهر عند دراستها وتفحصها أنها الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للاستعمار؛ فما دعا إليه نابليون ظاهرياً هو نشر قيم الثورة الفرنسية ومبادئها التي تبشر بالحرية، والعدالة، والمساواة[١]، ثم سعى جاهداً لإخفاء وجهه الاستعماري، وغاياته الحقيقية من الحملة، وتزيينها بقشرة رقيقة من قيم السلام، والمحبة، والحرية، وعمل على تقديمها للشعب المصري بدهاء ومكر، محاولاً خداعه وتهدئته، كي لا يتصدى للفرنسيين قبل نزولهم إلى الشواطئ المصرية. وقد أذاع نابليون منشوراً أعدّه بإتقان في سفينة القيادة التي يركبها، والمسماة (لوريان)، وترجمه إلى العربية مستشرق مرافق له يدعى (فينتور دو بارادي)، وهو على علم جيد بشؤون مصر، ويتقن العربية من خلال معيشته في مصر فيما مضى لسنوات عدّة. وجاءت لغة الخطاب سهلة خداعة: يُظهر فيه التودد للمصريين، ويتكلم بعبارات إسلامية مبنية على الفضائل، والأخلاق، والمحبة، والسلام، وأن الفرنسيين مسلمون جاءت حملتهم بزعامة بونابرت لإصلاح أحوال الأمة المصرية، وإزالة ظلم المماليك عنهم، الذين حكموهم بالطمع والبعد عن الفضائل، وأن أرض مصر ليست ملكاً للمماليك حتى يستمروا في حكمها، وإن كانت كذلك فليظهروا الحجج التي تثبت ذلك. وقد افتتح نابليون منشوره الموجه إلى أبناء مصر بـ: "بسم الله الرحمن الرحيم"، ثم يخاطب القضاة، وعلماء المسلمين، وأئمتهم، وأعيان البلاد بأن يقنعوا الشعب بالسكوت عنه وعن حملته، لأنه جاء ليثبت لهم حسن إسلامه، وأنه يجاهد باسم الإسلام ملة الكفر، وأنه نزل روما عاصمة البابوية، وخرب فيها كرسي البابا، وأذله؛ لأنه دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام![٢].

فهذا الخطاب العولمي المدبج لم يتمكن نابليون -بكل ما أوتي من مهارة ودهاء في إعداده، ومن خبرة سياسية في اختيار كلماته بدقة وعناية- من الاستتار خلفه أكثر من أيام معدودة؛

(١) المعوش. "مخاطر الهيمنة الثقافية"، ص ١٨، ٢٣.

(٢) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (ت ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢٢م). "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين، نشر: مكتبة مدبولي، ١/ ٦٤ – ٦٩.

حيث كشفت سوءات الخطاب اللغوية والإعلامية نوايا نابليون وحقيقته، وعرف الناس أنه جاء مستعمراً غازياً مخرباً، يستخدم الأديان والحضارات لكسب عواطف الناس، وليسوغ أفعاله؛ ليصل إلى أهدافه الحقيقية؛ ولذلك سرعان ما انقلب على مصر وأهل مصر، وقصف القاهرة بالمدافع والراجمات، وشن حملة واسعةً على المدن والقرى والأرياف؛ لتدمير الاقتصاد،÷ ونهب خيرات البلاد، وسرقة كل ما يمكن سرقته من البيوت والمحلات والمزارع، من أمتعة وخيرات وسلاح...، ثم ركز اهتمامه بالتفتيش عن آثار البلاد، ودفائنها، ونفائسها، ومخطوطاتها الأثرية والعلمية، كما أنه حمل معه إلى باريس -عند عودته بعد فشل الحملة- خيرة الصناع والمهرة في كافة المهن، وأجرى دراسات عن أحوال البلاد وأوضاعها الداخلية(١).

وعلاوة على ما فعلته العولمة الفرنسية من خلال حملة نابليون على مصر، فإنها تمددت شرقاً وغرباً باسم نشر قيم الثورة الفرنسية ومبادئها، وعصفت الحروب النابليونية بأوروبا خلال عقد ونصف من الزمان(٢)، ثم ما لبثت فرنسا -بعد أقل من خمسين عاماً، وباسم المبادئ والقيم نفسها- أن بدأت استعماراً جديداً باتجاه إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولم تهدأ الحروب بين فرنسا التي تمسك بزمام النظام الدولي آنذاك، وخصومها، إلا مع بدء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، التي انتهت بخسارة أوروبا لزعامتها على العالم، لصالح قوتين برزتا جديداً بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، هما أمريكا والاتحاد السوفياتي(٣).

٣. صور من العولمة في العصر الحديث "الاستعمار الحديث، التبشير":

بعد انتهاء الحروب الصليبية وفشلها في السيطرة الثقافية على العالم الإسلامي، بدأت العولمة باتجاهاتها المختلفة دورةً جديدةً. ولم يقتصر الغزو الثقافي العولمي الجديد الذي تقوم به أوروبا والغرب في مطلع العصر الحديث على العالم الإسلامي وحسب، بل تعداه إلى إفريقية وأمريكا

---

(١) الجبرتي، عبدالرحمن بن حسن. "مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس"، تحقيق: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، دار الكتب والوثائق المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٢-٤٢.

(٢) المعوش. "مخاطر الهيمنة الثقافية"، ص ١٨ – ١٩.

(٣) المعوش. المرجع السابق، ص ١٨، ٢٣، ٨٥.

اللاتينية، وإلى كل منطقة في العالم يحقق الغرب فيها مصالحه؛ باستنزاف مواردها وثرواتها، وجعلها سوقاً استهلاكية لمنتجاته بعد الثورة الصناعية الأوروبية، ومن صور هذه العولمة:

أ- الغزو الثقافي والعسكري للقارة الأمريكية:

تمكن الأوروبيون الذين هاجروا في مطلع العصر الحديث من بريطانيا، وفرنسا، واسبانيا، والبرتغال، وغيرها من دول أوروبا باتجاه القارة الأمريكية قبل خمسة قرون -من احتلال هذه المنطقة المكتشفة حديثاً، وتقتيل عشرات الملايين من الهنود الحمر سكان البلاد الأصليين، وتهجيرهم، والشيء ذاته فعله الأوروبيون باستراليا: هَجّروا سكانها الأصليين، ومارسوا ضدهم أبشع أنواع الاضطهاد، ثم استوطنوا بلادهم، وتغلبوا عليهم، وقهروهم سياسياً وثقافياً، وهزمت ثقافة العولمة ثقافتهم في هاتين المنطقتين من العالم[1].

ب- التبشير الاستعماري في إفريقية:

يعد التبشير إلى جانب الاستشراق، أهم وسائل العولمة الأوروبية الحديثة للسيطرة على العالم، ويعرف بأنه: الجهود المبذولة من الكنائس العالمية للدعوة إلى المسيحية. وفي العصر الحديث كرست الكنائس المسيحية جهودها لتكون وسيلة الاستعمار الأوروبي في نشر ثقافة العولمة للهيمنة على الشعوب المختلفة في إفريقية وآسيا، ودول العالم الإسلامي، وضمان خضوع هذه الشعوب للمستعمرين، وتطويعهم لهم باسم تعاليم الكنيسة[2]، والمبشرون هم عيون الاستعمار وطلائعه الممهدون له[3]، يقول المبشر الأمريكي (جاك مندلسون): لقد تمت محاولات نشطة لاستعمال المبشرين لا لمصلحة المسيحية دائماً، بل لخدمة الاستعمار. وفي مؤتمر للطلبة الإفريقيين في الولايات المتحدة الأمريكية عقد في جامعة شيكاغو عام ١٩٥٨م، قال الدكتور (ألكسندر أوهين) من (توجولاند) للمندوبين: إن اكتشاف استعمار الإسبان للأمريكيين وافق عصر النهضة حين كانت قوة المال حقيقة فوق كل شيء، ولم يستطع المبشرون الذين تابعوا الغزاة أن يحموا السكان الأصليين من قسوة الاستغلال، وقد سافر (لاس كاساس) -وهو من

---

(١) البازعي، سعد. "المثقفون والعولمة: الضرورة والضرر"، ص ٣٣. وأمين، جلال. "العولمة هي التكنولوجيا والتكنولوجيا هي الخطر"، ص ٩٧، في كتاب: سلسلة المعرفة (رقم٧). وكاظم. العرب وعصر العولمة، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) انظر: الكيالي، عبد الوهاب. "موسوعة السياسة"، نشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٩م، ١/ ٦٨٣-٦٨٤.

(٣) السيد صالح، سعد الدين. "احذروا أساليب الاستعمار الحديثة في مواجهة الإسلام"، نشر: مكتبة الصحابة، ط ١، الشارقة / دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م، ص ٥٠ - ٥١.

أشهر المبشرين- عدة مرات إلى أوروبا؛ ليفضح لمدريد سوء تصرفات المستعمرين، وقد كاد مواطنوه أن يشنقوه، كما اتهموه بأنه كان (لوثرياً) مستتراً[1]. فهذا النص واضح الإشارة إلى فعل المبشرين في خدمة أهداف العولمة الأوروبية والأمريكية، وفي تهيئة الشعوب المغلوبة في إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإخضاعها باسم الكنيسة والتبشير بالمسيحية للاستعباد الأوروبي والأمريكي، وهذه الحقائق يصرح بها قادة أوروبا ودعاة العولمة من السياسيين؛ إذ يقول ملك فرنسا: "الدين ضروري لكل الناس، ولكنه أكثر ضرورة في المستعمرات الآهلة بالعبيد"، أما (نابليون) الأول فيقول في جلسة مجلس الدولة في ٢٢/ ٥/ ١٨٠٤م: "إن في نيتي إنشاء مؤسسة الإرساليات الأجنبية؛ فهؤلاء الرجال المتدينون سيكونون عوناً كبيراً في آسيا وإفريقية وأمريكا، سأرسلهم لجمع المعلومات عن الأقطار. إن ملابسهم تحميهم وتخفي أية نوايا سياسية أو اقتصادية"[2].

وصورة أخرى لهدف العولمة في استعباد الشعوب في مطلع العصر الذي يطلق عليه دعاة التغريب في البلاد العربية والإسلامية، عصرَ النهضة وعصر التنوير، وهو في الواقع عصر الاستعمار الحديث لهذه البلاد ولإفريقية وللشعوب النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية. هذه الصورة يبرزها (ب. شانجو ماكيو) ممثل اتحاد طلبة شرق إفريقية ووسطها في بريطانيا أثناء خطاب له في مؤتمر الطلبة الأفارقة في لندن سنة ١٩٦٠م، ويظهر خطابه المرارة التي يشعر بها الأفارقة من علاقة المسيحية التاريخية بالاستعباد، والاستعمار، والعنصرية، حين يقول: "إن كل أمة في العالم قد ضحكت علينا فعلاً... كنا موضع احتقار، وعلمنا كل نوع من الإساءة، والإذلال، وسوء المعاملة الوحشية ممن يطلق عليه اسم العالم المسيحي المتمدن... إن الأرباح من العبيد الإفريقيين بنت قصوراً وكنائس ومدناً... إننا جميعاً عبيد؛ لأن الملايين من شعوبنا ما زالت تتألم من إذلال السيطرة السياسية، والاقتصادية، والروحية"![3].

---

(١) مندلسون، جاك. "العرب والله وجوجو : الأديان في أفريقية المعاصرة"، ترجمة: إبراهيم أسعد محمد، دار المعارف، ط١، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) مندلسون. المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣) مندلسون. المرجع السابق ، ص ٢١٠.

٤. العولمة المعاصرة استمرار الهيمنة بشعارات جديدة:

على الرغم من بدء المرحلة الأخيرة من مراحل تطور العولمة وفق ما ذهب إليه باحثون معاصرون، في مطلع الستينيات من القرن العشرين(١)؛ فإن الفترة الراهنة من عمر العولمة بتجلياتها الواضحة قد تبلورت بظهور النظام الدولي الجديد، وقيادة الولايات المتحدة له، وتوجهها لفرض هيمنتها على دول العالم بالقوة العسكرية حيناً، وبالاقتصادية آخر، وبكليهما معاً أحياناً أخرى، وأخذت تزين ممارساتها ضد الدول الأخرى الرافضة، أو المعارضة، لسياساتها، بدعوات تبشيرية ذات قوالب جديدة غير التي استعملت في العصر الحديث،أو في العصور الوسطى والقديمة، لكنها في مؤداها أساليب استعمارية لفرض الهيمنة على الشعوب الأخرى(٢)، مثل الدعوة للديمقراطية، ولاحترام حقوق الإنسان، وتخفيف القيود والحواجز الجمركية على التجارة، وإفساح المجال أمام التعددية السياسية والثقافية، واحترام التنوع الاثني والعرقي، وغير ذلك من الدعوات التي تهدف إلى إحلال نموذج الحياة الأمريكية ونمطها وأسلوبها على الشعوب الأخرى، وتفرض لتطبيق ذلك أنواعاً من العقوبات، مثل: المقاطعة، والحصار الاقتصادي والسياسي. وقد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية؛ لإخضاع الدول لإرادتها تحت غطاء دولي وأممي باسم الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

ومع أن العولمة في الأصل اقتصادية، تقوم على إزالة الحواجز والحدود أمام حركة التجارة؛ لإتاحة حرية انتقال سلع ورأس مال الدول الداعية للعولمة، وخاصة أمريكا والدول الصناعية الكبرى معها(٣)؛ إلا أن العولمة المعاصرة لا تقتصر عليهما وحدهما، بل تتعداهما إلى الحياة الثقافية والاجتماعية، بما تتضمنانه من أنماط سلوكية، ومذاهب فكرية، ونفسية، تتعلق بالحرية الفردية للأشخاص، وبسيادة الدول واستقلالها؛ ولذلك تستشعر الكثير من تلك الدول -التي لم تصل إلى مرحلة القوة الاقتصادية- خطر العولمة على اقتصادها، واستقلالها، وهويتها الثقافية، وتبدي قلقها وتخوفها منها، ومن الأمثلة على ذلك:

(١) ياسين. "في مفهوم العولمة"، ص ١٠ – ١١. عبدالله، "العرب والكوكبة"، ص ٣٦٣.
(٢) يوسف وآخرون. "العولمة الأمركة: رؤىً ووهم"، ص ٩٠ – ٩١.
(٣)الأسد. "نحن والآخر"، ص ١٢٥ – ١٢٦.

أ- العولمة واجهة الهيمنة الأمريكية المعاصرة:

تعني العولمة منذ دخولها مرحلتها الأخيرة بعد عام ١٩٩١م، باسم النظام الدولي الجديد- الأمركةَ بكل صورها وأشكالها، وترى أمريكا أنها المعنية في هذه الفترة بقيادة العالم كله لاستكمال نشر عناصر النظرية الرأسمالية ومفاهيمها الثقافية، والسياسية، والاقتصادية لصالحها وحدها[١]. وفي هذا الإطار يؤكد (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وأحد مهندسي سياسة أمريكا الخارجية لعقود مضت- على معنى العولمة، وأنها ليست إلا الهيمنة الكاملة لأمريكا على العالم، وأنه لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية وعسكرية إلا بقيادة واشنطن[٢]. ثم يكشف (كيسنجر) استراتيجية العولمة الأمريكية سياسياً وعسكرياً بأنها تقوم على مبادئ عدة، وترسخ بمجملها هيمنة أمريكا، وفرض سطوتها على العالم، وهذه المبادئ هي:

١. إحلال حلف الناتو (حلف الأطلسي) محل الأمم المتحدة، بصفتها مؤسسة مسؤولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

٢. تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لواشنطن.

٣. استراتيجية عسكرية تبرز الميزة التي تستفيد منها الولايات المتحدة، وهي القصف الجوي، دون التعرض للحد الأدنى من الخطر، والامتناع عن إنزال قوات برية أمريكية، على أن تقوم القوات الأوروبية التابعة والمرؤوسة بهذه المهمة عند اللزوم.

٤. توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان لمصلحة الخطة الأمريكية كلما أتاحت الأحوال استخدامها، في خطاب موجه إلى الرأي العام، فالخطة السابقة هي استراتيجية أمريكا لأمركة العالم باسم العولمة؛ بحيث ينحى جانباً دور الكيانات الوطنية والقومية، وتتحول الدول القومية إلى ما يشبه سلطات محلية للنظام الكوني، وتصبح وظيفتها وظيفة البلديات داخل الدول في مرحلة ما قبل العولمة[٣].

---

(١) غندور، صبحي. "الأطروحة الأمريكية: الترهيب بصدام الحضارات، والترغيب بالعولمة"، في: كتاب سلسلة المعرفة (رقم٧)، ص٨٢-٨٣.

(٢) النشار، مصطفى. "ما بعد العولمة: قراءة في مستقبل التفاعل الحضاري"، في ندوة: التقاء الحضارات في عالم متغير، حوار أم صراع؟ تحرير:عُبادة كحيلة، ص ٣٧٤. المعوش. "مخاطر الهيمنة الثقافية"، ص٢٥.

(٣) النشار. "ما بعد العولمة"، مرجع سابق، ص٣٧٣-٣٧٤.

ب- حذر فرنسا واليونان الغزوَ العولمي الأمريكي:

أدركت بعض الدول الأوروبية خطر العولمة، ورأت أنها مرادفة للأمركة؛ ففرنسا التي تعد من أعرق الدول الأوروبية، ومن أقواها اقتصادياً- رفضت أن توقع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية الجات GATT، وكذلك اتخذت فرنسا واليونان موقفاً متحفظاً في المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو في المكسيك عام ١٩٨٢م، وندد ممثلا هاتين الدولتين بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لنشر ثقافتها باستعمال جميع الوسائل المتاحة ، واستعمل مندوبا فرنسا واليونان عبارة: الغزو الثقافي، وما قد ينجم عنه من تهديد الثقافة الوطنية، ومنظومة القيم في بلديهما. وإذا كان هذا هو موقف دولتين من الدول المتقدمة في العالم، ومن الدول ذات العراقة الحضارية؛ إذ إن فرنسا هي بلد النور والحرية -كما يقال عنها- واليونان مهد الحضارة والثقافة الإغريقية، ومع ذلك تخشيان الغزو الثقافي الأمريكي، وتتحفظان على الانفتاح نحو الأمركة -كما تسميانها- فكيف يكون موقف الأمم والشعوب التي لا تزال تتلمس طريقها نحو بناء الشخصية الوطنية اقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً؟![1].

ج- عولمة الهيمنة بين سايكس بيكو وحرب احتلال العراق

صورتان بارزتان لهيمنة العولمة في القرن العشرين: الأولى: إتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٥م، أثناء الحرب العالمية الأولى، لتقسيم بلاد الشام والعراق بين هاتين الدولتين الاستعماريتين. والثانية: الحرب على العراق عام ١٩٩١م، ثم ٢٠٠٣م.

وما يدعو لإيراد هذين الحدثين على التوالي وجود أكثر من رابط بينهما؛ من ذلك: أن هذين الحدثين قادهما تحالف دولي جاء على شاكلة الحملات الصليبية التي غزت العالم الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري لأكثر من مئتي عام، ومن ذلك: أن اتفاقية (سايكس بيكو) بين فرنسا وبريطانيا جاء بتأييد أوروبي وروسي، والشيء ذاته فعلته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١م بالعدوان على العراق إثر دخوله الكويت؛ حيث حشدت أربعاً وثلاثين دولة من أنحاء العالم (منها العديد من الدول العربية) للمشاركة في شن الحرب على العراق. ومن ذلك: أن اتفاقية (سايكس بيكو) جاءت لاحتلال بلاد الشام والعراق، وهي ترفع الشعار الذي رفعته

---

(١) الأسد. نحن والآخر، ص ١٢٨ – ١٢٩.

الحملات الصليبية الأولى على العالم الإسلامي، من مثل: تحرير قبر المسيح في فلسطين من الكفار المسلمين، تحت ستار الدين، وحمل الصليب، وفق ما صرح به الجنرال (اللنبي) قائد القوات البريطانية حين دخل القدس محتلاً؛ حيث قال كلمته المشهورة: "الآن انتهت الحروب الصليبية"، وقال كلاماً قريباً منه قائد الجيش الفرنسي الجنرال (غورو) عندما دخل دمشق محتلاً أيضاً عام ١٩٢٠م، فقال وهو يقف بالقرب من قبر صلاح الدين الأيوبي هازم الصليبيين في حطين: "ها قد عدنا يا صلاح الدين!"[١]. أما ما استترت به الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق عام ١٩٩١م، فهو الشرعية الدولية، وحقوق الإنسان، ورد العدوان العراقي عن الكويت![٢].

إذاً القاسم المشترك الأول بين (سايكس بيكو) والحرب على العراق، هو إيجاد تحالف ضد العرب والمسلمين، والقاسم المشترك الثاني هو التحرير وحقوق الإنسان، والدفاع عن المظلومين، وتخليصهم من المعتدين، وفي كلتا الحربين كان الهدف الحقيقي هو الهيمنة السياسية والاقتصادية على البلاد العربية عن طريق الاحتلال المباشر؛ من أجل السيطرة على ثرواتها، ومواردها، والحصول على المغانم الاقتصادية[٣]، وإن هذا الموقف يذكّر بتكالب الدول الأوروبية على المسلمين في الحروب الصليبية في القرون الرابع والخامس والسادس الهجرية، ويؤكد هذا ما تفوه به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حين وصف حربه على العراق عام ٢٠٠٣م بأنها حملة صليبية جديدة[٤].

لكن ما يجعل الحروب الصليبية الأولى تختلف عن اتفاقية (سايكس بيكو) وعن حرب أمريكا وحلفائها على العراق عام ١٩٩١م، و٢٠٠٣م: هو أن الحملات الصليبية الأولى لم تتضمن اتفاقاً سابقاً بين قادتها على تقسيم البلاد العربية فيما بينها، وإن كانت تلك الحملات قد أقامت دويلات وإمارات في قلب بلاد الشام، لكنها ما لبثت بعد حين أن غادرت وتركت هذه البلاد، أما ما حدث في القرن العشرين، سواء في مطلعه بعد (سايكس بيكو)، أو في نهايته أثناء الحرب

---

(١) سلطان، علي. "تاريخ سورية (١٩٠٨ – ١٩١٨م)"، دار طلاس، ط٢، دمشق، ١٩٩٦م، ص ٤٩٦. سعيد، أمين. "الثورة العربية الكبرى"، نشر: مطبعة عيسى الحلبي، مصر، ١/ ٢٢٦.

(٢) الأسد. "نحن والآخر: صراع وحوار"، ص ٣٦ – ٣٧.

(٣) الأسد. المرجع السابق، ص ١٧ – ١٩.

(٤) صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١٢٢٦٥، الثلاثاء ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤م. وانظر: إمام. "في مواجهة العولمة"، ص١٤٣.

على العراق– فأمر مختلف؛ حيث اتفقت الدول المستعمرة في السنة الثانية للحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥م، وبتنسيق مع الدول الأخرى المشتركة معها في هذه الحرب، وهي روسيا، وإيطاليا– على تقسيم البلاد العربية بموجب اتفاقية (سايكس بيكو) عام ١٩١٥م، ومعاهدة بطرسبرغ الموقعة بين روسيا وفرنسا وبريطانيا في ٤ مارس آذار ١٩١٦م، والتي تحدد مناطق نفوذ كل من هذه الدول في أملاك الدولة العثمانية المنكسرة(١). وكانت سياسة الهيمنة هي النهج المتبع بين تلك الدول وفي الاتفاقات بينها، كما كان للجانب الاقتصادي الأثر الأكبر في السعي للسيطرة على هذه البلاد وتقسيمها، ولم تخرج منها إلا بعد كفاح عظيم من أهلها، وبعد ضمان استمرار المصالح الاقتصادية للدول المستعمرة لها، وخاصة النفط والثروات المعدنية الأخرى(٢). كما حرصت تلك الدول على فرض عولمتها الثقافية على البلاد العربية ، ونشر أنظمتها في الحكم، وفي القوانين، والدساتير التي تحكم هذه البلاد، كالتشريعات الجنائية، والأحوال الشخصية، وفي الحياة السياسية، والثقافية، وتركت فيها بصمات واضحة في اللغة، والثقافة، والحضارة، وأساليب الحياة(٣).

خامساً: تحديات العولمة الثقافية وسبل مواجهتها

تبين من خلال تعريف العولمة ونشأتها وتطورها أنها ليست موجهة فقط نحو مقاصد المال والاقتصاد، كما أنها ليست دعوة للتعاون الدولي على قدم المساواة والندّية بين كافة الشعوب وكافة الثقافات، بل هي دعوة إلى خلق عالم أحادي في كل شيء، تحت هيمنة وسيطرة القطب الأوحد في العالم -أمريكا- وسلاحها موجه في الأصل نحو عقل الإنسان؛ فهي غزو ثقافي بحت؛ لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل امتلاكها معرفة منظمة، ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة(٤).

فالعولمة من هذه الزاوية تعبر عن سعيها لفرض وتسييد النمط الغربي ثقافياً، بمعنى محاولة تشكيل، العالم ومجتمعاته وإعادة تنظيمه على أسس جديدة، تخدم ثقافة أمريكا والغرب؛ باستخدام القوة، وإشاعة تعبير المعرفة، الحديثة عن قصد؛ للقضاء على كل ما هو قديم وأصيل؛ حتى يتم الانفصال بين المجتمعات غير الغربية وثقافاتها المتأصلة، ومن ثم المضي في مشروع

---

(١) سعيد. "الثورة العربية الكبرى"، ص ١٨١ – ١٨٨.
(٢) الأسد. "نحن والآخر، صراع وحوار"، ص ١٩ – ٢٠.
(٣) الأسد. المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٤) إمام. "في مواجهة العولمة"، ص ١٣٨.

الغرب وأمريكا لطمس الهويات والقوميات المحلية؛ كي تفقد الثقافات غير الغربية استقلاليتها وشخصيتها الذاتية. والعولمة بهذا المعنى مصدر جديد للثقافة، في فنها، وأدبها، ومبادئها، بما يجعلها منظومة قيم وأسلوب حياة[١].

وهنا لا بد من بيان نقاط الالتقاء بين الغرب -ممثلاً بأوروبا- وأمريكا؛ فأوروبا تلتقي مع أمريكا في الجوانب الاقتصادية والمالية حول الهيمنة على مقدرات الشعوب الأخرى، لكنها في الوقت ذاته تتعامل بحذر في الجانب الثقافي؛ لتمسكها بخصوصيتها الثقافية؛ ولذلك تتوجس أوروبا من الهيمنة الثقافية لأمريكا على الرغم من التداخل الثقافي والقيمي الشديد بين هذين الحليفين؛ فما عدا بريطانيا التي تشكل اللغة الإنكليزية عاملاً ثقافياً بينها وبين الولايات المتحدة- فإن بقية دول المجموعة الأوروبية ما زالت ترى في ثقافتها ولغاتها خصوصية يجب أن تحافظ عليها، والشيء ذاته يندرج على اليابان التي تشكل الضلع الثالث للمثلث الاقتصادي مع أوروبا وأمريكا. ويلاحظ على هذه الدول الأوروبية وعلى اليابان أنها تدافع عن ثقافاتها على الرغم من عامل اللغة، وهو الإنكليزية الذي قد يجمعها مع أمريكا، ويظهر هذا التميز الثقافي والتمسك بالخصوصية في حديث (جوسبان) رئيس وزراء فرنسا الأسبق بأن تعاون بلده مع أمريكا لا يثني فرنسا عن الاستمرار في نشر لغتها وثقافتها، وإحياء فكرة الفرنكفونية[٢].

إذاً الهيمنة الثقافية هي أولى توجهات القوة العولمية التي ينصب جهدها على نفي الآخر، وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي، ومن ثمَّ إقصاء الخصوصي، واحتواء العالم؛ بغية تحويله إلى محطة ثقافية لثقافة عامة، وفق نمط اغتصابي يفرض أحاديته على دول العالم التي يجب أن تخضع له[٣]، أي: استئصال القيم الثقافية المنافسة للرأسمالية الغربية تذرعاً بمفهوم صدام الحضارات، ابتداءاً بالشيوعية، وانتهاء بالحضارة الإسلامية[٤].

ومن هنا فإن التحدي الحضاري والثقافي الذي يواجه أمتنا، هو في حقيقته عدوان على الهوية الثقافية، هذه الهوية المستمدة من عقيدة الأمة الإسلامية وحضارتها. وما يحمل على التصدي

(١) التوم وآدم. العولمة: دراسة تحليلية نقدية، ص ١٣٠. خطّاب. أزمة الإنسان العربي المعاصر في ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة، ص ١١٦.

(٢) حارب، سعيد. "الثقافة والعولمة، ص ٢٠ – ٢١.

(٣) بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، في ندوة: العرب والعولمة، ص ٣١٨. المعوش. مخاطر الهيمنة الثقافية، ص ٢٤ . إمام. في مواجهة العولمة، ص ١٧٠ -١٧١.

(٤) التوم وآدم. العولمة: دراسة تحليلية نقدية، ص ١٣٠ – ١٣١.

لتحدي العولمة ومواجهتها: مساسها بهوية الأمة وقيمها الأخلاقية، وبتراثها الحضاري، فأمتنا لها استقلاليتها وثقافتها الحضارية، وإن التأكيد على هويتها المتميزة لا يعني بحال من الأحوال رفض الآخر أو العداء له، أو الرغبة في إقصائه، كما يفعل دعاة العولمة، إنما هي الرغبة الطبيعية في الحفاظ على الشخصية الثقافية لأمتنا، والتعاون مع الأمم الأخرى[1]، والتلاقح مع الثقافات المختلفة، انطلاقاً من أصل من أصول الإسلام يقوم على التعاون بالعدل مع الجميع: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]؛ ولذلك لا بد من العمل على:

١. بث الوعي الثقافي بين فئات الأمة وأفرادها، وتعريفهم بالعولمة، ومقاصدها، وظواهرها، وإيجابياتها، وسلبياتها، وبآثارها الحاضرة والمستقبلية؛ لأن العولمة الثقافية كما وصفها (تشرشل) -وهو يتحدث عن إمبراطوريات الغد- أنها إمبراطوريات الفكر، وكما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت)- وهي تتحدث عن بعض المؤسسات الإعلامية مثل (CNN) -أنها العضو السادس في مجلس الأمن![2] في إشارة صريحة إلى هيمنة ثقافة أمريكا وإعلامها على العالم.

٢. إعداد شباب الأمة وأجيالها الحاضرة إعداداً تربوياً صحيحاً يقوم على الفهم للواقع المعاصر وثقافته ومتطلباته، وعلى الركائز الثقافية للأمة المبنية على العقيدة الإسلامية الصافية المتميزة التي تقبل بتمازج الحضارات والثقافات، وترفض الذوبان والتبعية للآخر، وخاصة ثقافة العولمة الغربية.

٣. التركيز على المناهج التربوية والتعليمية التي تعد مناهل تربية الأجيال، ولا سيما اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتاريخ، بوصفها عناصر رئيسة لبناء الشخصية العربية الإسلامية، ومصدر مناعة ثقافية، وحصانة فكرية ضد الثقافات الوافدة.

٤. تثقيف المجتمع، وتربية أفراد الأمة على ثقافة الحوار بين الحضارات، والتنوع في الثقافات، مع الحفاظ على ثقافتنا المستمدة من هويتنا وعروبتنا وقيمنا الإسلامية.

٥. الاهتمام بقضايا العالم المعاصر، مثل: حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وحرية التعبير، والدفاع عن كرامة الإنسان، والانطلاق في التعامل مع هذه القيم من أصولها النابعة من تراثنا وحضارتنا، بما يخدم أمتنا، ويزيد من ارتقاء مجتمعاتنا، والحوار مع الآخر حول المشترك الإنساني الذي يجمعنا به حول هذه المفاهيم والقيم.

---

(١) إمام. "في مواجهة العولمة"، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) المعوش. "مخاطر العولمة الثقافية"، ص ٣٣ - ٣٤.

خاتمـــة

تناولت هذا البحث ظاهرة العولمة؛ لأنها من أكثر القضايا الفكرية المعاصرة أهمية؛ نظراً لامتداداتها، وانعكاس إيجابياتها وسلبياتها وآثارها على القيم الاجتماعية والثقافية، والنظم الاقتصادية والسياسية للمجتمعات والدول، وسعيها للاختراق الثقافي، وفرض سيطرتها وهيمنتها على الأمم والشعوب في ظل النظام الدولي الجديد، حتى أصبحت العولمة الاسم الحركي والرديف للأمركة، وباتت قوى السوق العالمية، أو الشركات المتعددة الجنسيات أعتى قوةً وأكثر جبروتاً من كثير من الدول، وأصبح أصحاب رأس المال السلطة الفعلية لرسم السياسات المحققة لمصالحهم، ولم يعد أمام الدول القومية إلا أن تكون شبيهاً بالسلطات المحلية للنظام الكوني العولمي.

على أن جوهر الخطر في العولمة هو العولمة الثقافية؛ لأن الغزو الثقافي للعولمة هو أهم أهدافها، أراده المستعمرون عبر التاريخ وسيلة لفرض رؤاهم وآرائهم ومعتقداتهم على الشعوب المغلوبة، وأرادوه في العصر الحديث لمواجهة الحضارة الإسلامية وتدميرها، كما سعى دعاة العولمة الجدد لفرض ثقافتهم على أمتنا بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي الجديد، انطلاقاً من فرضيات نهاية التاريخ، وصراع الحضارات التي يؤمن بها اليمينيون الجدد في أمريكا، ويوجهون السياسة الأمريكية لفرضها على العالم تحت مظلة العولمة، فيما بات يعرف بالأمركة.

لهذا كانت دراسة هذه الظاهرة من زواياها المتعددة، ووضع تصورات تسهم في التخفيف من آثارها السلبية، ومن تداعياتها على أمتنا، وخاصة في المجال الثقافي، وتساعد في إيقاظ موات النفوس، أمراً في غاية الأهمية؛ لإيقاظ أمتنا، وإنهاضها للخروج من الوهدة الحضارية التي تعيشها في حاضرها، والانطلاق نحو المستقبل بروح واثبة قادرة على مواكبة العصر والتفاعل معه؛ لتأخذ موقعها من جديد في الريادة والإبداع بين الأمم الأخرى.

الباب الثاني

العولمة والقيم

- الفصل الأول: تأثر منظومة القيم الإسلامية بظاهرة العولمة.
- الفصل الثاني: قيم العولمة: دراسة تحليلية ناقدة.
- الفصل الثالث: القيم والعولمة: التحديات والفرص.
- الفصل الرابع: الأسرة بين القيم الإسلامية وظاهرة العولمة.

الفصل الأول

تأثر منظومة القيم الإسلامية بظاهرة العولمة

أ. د. زياد خليل الدغامين (*)

مقدمة:

تعدّ مواجهة التحديات التي تهدف إلى طمس الهوية الإسلامية، والثقافة الإسلامية، في ظل الهجمة الشرسة التي يتزعمها الغرب اليوم على الإسلام وأهله ودياره والتي اتخذ فيها الصراع أساليب أشدّ تأثيراً على المجتمعات المسلمة أخطرها العمل على مسخ قيمها، والعبث بمفاهيمها الدينية والثقافية - من الضرورات الملحّة التي تفرض نفسها على واقع الأمة، وساحة العمل الإسلامي؛ في وقت شاعت فيه الدعوة إلى السفور والعري والتفكك الأسري، بل مسخ مفهوم الأسرة، لتصبح مكونة من شخصين، وذلك على حساب الحياء والعفة والتكامل بين الزوجين في قيادة الأسرة؛ كما شاعت فيه دعوة المرأة إلى التمرد على قيم الأسرة. وأصبحت الدعوة إلى تحرير الأرض المغتصبة دعوة إلى الإرهاب والتطرف، تتعاون الدول على مكافحته، ولو كان مقاومة شريفة للغاصب المعتدي..، مما بات يعرف بالعولمة على صعيد الثقافة والقيم، وهو أسلوب يهدف إلى سلب الأمّة خصوصيتها، وتميزها على سائر الأمم بثقافتها، وبمنظومة قيمها التي حافظت إلى اليوم على تماسك المجتمع المسلم والأسرة المسلمة؛ ولذلك كانت الدعوة إلى إحياء القيم الإسلامية -بوصفها أبرز رموز الهوية الثقافية -من فرائض الدين وضروراته.

إنّ العولمة -اليوم- وما تحمل من سلبيات أو إيجابيات ظاهرة تستحق الدراسة على أكثر من صعيد، ولأكثر من هدف، ما دام أنّ الأمة المسلمة هي الدائرة الأولى لفعل العولمة وتأثيرها؛ لأسباب قد تعود إلى امتلاك الأمّة ثروات هائلة، أو لتشكيلها سوقاً استهلاكيّاً ضخماً، وقبل ذلك لأن الأمّة المسلمة -في نظر الغرب- هي الأمّة الوحيدة التي شكلت

(*) أستاذ التفسير بكلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت.

خطراً حقيقيّاً عليه، وهدّدت قيمه وحضارته في التاريخ القديم؛ فلا عجب -وهو يحمل هذه النظرة -من أن يثأر لماضيه، محاولاً هدم قيم الأمة، وتجريدها من كل معاني الإنسانية، تلك القيم تشكل -في نظر الغرب- عقبة كأداء في وجه النظام العالمي الجديد.

وتعد القيم الإسلامية الرصيد المرجعي والحضاري للأمة، وقد تعرّضت لتأثير العولمة، وواقع المجتمعات الإسلامية ينبئ بذلك جدّاً، وحسبنا- في هذه الدراسة -أن نلقي الضوء على قيمتين مهمتين من القيم الإسلامية تأثرتا بظاهرة العولمة، هما: قيمتا العلم والجمال، اللتان تسيران في طريق التبعية للأنموذج الغربي، - كشاهدين على أنّ منظومة القيم الإسلامية مهدّدة أكثر من أي وقت مضى بالتفكك والاضطراب، مما يفرض على الأمّة نمطاً جديداً في المواجهة؛ حفاظاً على قيمها وهويتها ووحدتها الثقافية. وسنبين أصالةَ هاتين القيمتين في منظومة القيم الإسلامية، وندلل على أوجه تأثرهما بظاهرة العولمة في سلوك المجتمعات الإسلامية، على أنّ الدراسة لن تتوقف عند حدود السلبيات، بل ستحاول أن تتلمس آثاراً إيجابية للعولمة في انعكاسها على هاتين القيمتين.

هذا، على الرغم من أنّ المتنفذين في مقدرات الأمة المسلمة لو امتلكوا الإرادة، وأخذوا بزمام المبادرة، فوظفوا إمكانات الأمة، وسخّروا وسائل العولمة؛ لتوطنت كثير من القيم الإسلامية في أحضان العولمة وبيئتها، ولقامت عالمية إسلامية على صعيد القيم، تحفظ وجود الأمة وهويتها، وتتحصن بها القيم الإسلامية، وتنتشر حاملة الرحمة للعالمين.

تمهيد

أولاً: في مفهوم القيم وعولمتها

يتضمن المفهوم اللغوي للقيمة معنى الثبات، يقال:"ما لفلان قيمة: ثبات ودوام على الأمر. وهو الحي القيوم: الدائم الباقي"[1]، وهي في مفهوم بعضهم: "فكرة، أو مبدأ، أو صفة، تكون محل التقدير، وتمثل معياراً يحكم به على الأشياء أو الأفعال، وتحدّد الغاية التي يطمح إليها ويرغب فيها، وتيسر تصوّر الحالة الأمثل والأكمل، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الغاية المرغوبة"[2]، ويتصف ذلك المعيار بالثبات. أو "هي أحكام معيارية تتضمن مُثُلاً وأهدافاً ضابطة للوجود الاجتماعي فكراً ونظماً وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام والعمومية"[3]، وعليه: فالقيم هي المعايير الموجهة والحاكمة لسلوك الإنسان من حيث الغايات والأهداف.

أما العولمة فإن أكثر مَن كتب فيها يعرّفها ببيان بعض آثارها وأهدافها أو مجالاتها، وما تتصف به في ظل ما هو قائم، في إطار سنة التدافع الحضاري مع الغرب، وسنسير في هذا الاتجاه في تعريف عولمة القيم، فنقول: هي تعميم القيم التي أفرزتها الثورة الهائلة في التكنولوجيا، والتقدم العلمي المذهل في تصنيع المادّة، وما نتج عنهما من إمكانات حوّلت سكان الأرض إلى مجتمع صغير، يراد له أن يخضع للقوى المهيمنة صاحبة القوّة والإنتاج. أقول: هذه الثورة العلمية في مجالات الحياة وظّفها منتجها وسخرها من أجل حمل قِيَمه وثقافته إلى عموم البشر في مجال السياسة، والاقتصاد، والإعلام، والاجتماع، والفن، والتربية، وحقوق الإنسان... بدافع الهيمنة عليهم، والتحكم حتى في طريقة أكلهم وشربهم، فتشكل مفهومها من كل تلك الأوضاع، في كل تلك المجالات.

وبما أنّ هذا المصطلح (globalization) كان أول ظهور له في الولايات المتحدة، وهو يفيد معنى تعميم الشيء، وتوسيع دائرته ليشمل الكل- فإنه يمكن القول: إنّ الدعوة إليه

---

(١) الزمخشري، محمد بن عمر. أساس البلاغة،بيروت، دار صادر(١٣٩٩هـ). ص٥٢٨.

(٢) السيد، عزمي طه . "الفلسفة مدخل حديث"، عمان، دار المناهج، (٢٠٠٣م)، ص ١٩٧.

(٣) منجود، مصطفى. "القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد١٩ (١٩٩٩م)، ص٣٦.

بهذا المعنى إذا صدر من بلد أو جماعة، فإنّه يعني تعميم نمط من الأنماط التي تخصّ ذلك البلد، أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع: العالم كله، ومن هنا -كما يقول الجابري- نستطيع أن نحدس -منذ البداية- أنّ الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم كله[1]. فهي في أهدافها استبداد من نوع جديد، وإملاء قيمي يفرض على الأمم الأخرى في أهم ما يثير خصوصياتها، مما سيجعل كل أمّة مضطرة إلى تبني موقف منها سلباً أو إيجاباً بحسب ما تمتلكه من قيم ثابتة مقاومة. إنها باختصار شديد تعني: "احتواء العالم"[2].

لقد جرى استخدام مصطلح "عولمة" في هذا العقد على نطاق واسع، وتنبع خطورة هذا المفهوم وأهميته من أنه تحوّل كلية إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات: الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية، وأضحى عملية تطرح في جوهرها هيكلاً للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والاستراتيجيات في الغرب على فرضه وتثبيته، وقسر مختلف شعوب المعمورة -وخاصة المسلمين- على تبني تلك القيم، وهيكلها، ونظرتها للإنسان والكون والحياة"[3]. وبهذا يتبين أنّ العولمة -على صعيد القيم -هي أخطر مظاهر العولمة وألوانها؛ بسبب امتداد أثرها إلى بقية مجالات الحياة العملية والنظرية، "إن عولمة القيم والثقافة هي سبيل التأييد لذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، فاحتلال العقل كان دائماً وأبداً السبيل لتأييد احتلال الأرض، ونهب الثروة"[4].

ثانياً: منظومة القيم الإسلامية في مقابل منظومة قيم العولمة

لكل أمّة قيمها النابعة من نظرتها إلى الإنسان والكون والحياة؛ فهي التي: تحدّد موقفه، وتبني سلوكه، وتنشئ علاقاته مع كل مفردات الوجود، بل إنه مضطر إلى أن يتعامل مع

---

(١) انظر: الجابري، محمد عابد، "قضايا في الفكر العربي المعاصر"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٧م)، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) العزاوي، وصال؛ العولمة بين الحتمية والاختيار، ضمن كتاب "انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي"، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، (٢٠٠١م)، ص ١٥٣.

(٣) المحزون، محمد . "العولمة بين منظورين"، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد ١٤٥، ص ١٢١.

(٤) عمارة، محمد. "مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية"، مصر -مجلة المسلم المعاصر، العدد ١٠٤ (٢٠٠٢م)، ص١٨.

أصغر كائنات هذا الوجود وفق القيم التي تربى عليها في أسرته وبيته ومجتمعه، بقطع النظر عن كونها قيماً إيجابية أو سلبية، وسواء أكانت هذه القيم وضعية من صناعة إنسانية، أم كانت مستندة إلى مصدر هو خارج إمكانات الإنسان، وهو الوحي الذي يعدّ مصدر القيم بالنسبة إلى المسلم. أقول: لأهمية القيم في حياة الأمّة عدّ بعضهم تعليمها فريضة غائبة[1].

لقد شملت القيم الإسلامية كل مجالات الحياة، واستغرقت معاييرها كل أوجه النشاط الإنساني، وتركت بصماتها الواضحة على كل تصرفات المسلم الحق في كل أحواله، وقد أعاد بعضهم القيم الإسلامية إلى سبع قيم، هي القيم المرجعية المبنية على الثوابت الإسلامية؛ وهي: الحقّ، والإيمان، والشريعة، والمسؤولية، والعدل، والوسطية، وحقوق الإنسان[2]. وعلى الرغم من التداخل بين قيم الحق والإيمان، والحق والعدل، من حيث إنّ الإيمان قيمة من قيم الحق، وكذلك العدل هو أيضاً قيمة من قيم الحق، إلا أنّ تحت كل قيمة من هذه القيم عدداً كبيراً من القيم الفرعية.

وجعلها بعضهم في مجموعات كلية أكثر تداخلاً وتكراراً، وهي: القيم العقدية، وقيم الشرعة، وقيم التأسيس، وقيم الأمة، وقيم الحضارة، وقيم السنن، وقيم المقاصد[3]. فهذا التقسيم للقيم لا يخرج عن حدود بناء التصوّر الذي أصّله الوحي لله الخالق، وللكون، والحياة، والإنسان.

وبتفصيل أكثر تشعباً: رأى بعضهم أن يقسمها إلى قيم مثالية تحكم علاقة الفرد بربه، وهي القيم المحورية، وجعلها في نوعين: عقدية وتعبدية. وقيم واقعية تحكم علاقة الفرد بالآخرين، وبالبيئة التي ينتمي إليها. ورأى أن القيم الإسلامية تشتمل على نوعين من القيم الجامعة: قيم سلبية، كالكذب، والسرقة، وخيانة الأمانة، والظلم .. وقيم إيجابية، كالصدق والأمانة، والتعاون، والعدل..

(١) المهدي، أحمد. "تعليم القيم فريضة غائبة، مجلة المسلم المعاصر"، العدد ٦٥-٦٦ / ٩٢-١٩٩٣. ص ٤١.

(٢) الكتاني، محمد . "منظومة القيم المرجعية في الإسلام، المغرب"، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، (٢٠٠٤م).

(٣) انظر: عبد الفتاح، سيف الدين. "مدخل القيم: الإشكالية ومحاولة التأصيل"، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٨٩ (١٩٩٨م)، ص٤٤-٤٥.

وبالمجمل: فإن القيم الإسلامية -من حيث نوعها- تنقسم إلى: قيم اقتصادية- كالإنفاق في سبيل الله،...وقيم سياسية -كالقدوة الحسنة، والشورى،.. وقيم اجتماعية -كالتعاون، والتواضع.. وقيم علمية- كالسعي في طلب العلم، والعلم النافع، والتجديد والابتكار، ونشر العلم..، وقيم روحية -كحسن الخلق، وإخلاص النية،.. وقيم جمالية[1].

وقد سمّاها أبو سليمان مبادئ تستند إليها المنهجية الإسلامية، وجعلها في ستة مبادئ جامعة، هي: التوحيد ووحدة الخلق، والمعرفة ووحدة الحقيقة، ووحدة الحياة، ووحدة الإنسانية، وتكامل الوحي والعقل، والشمولية في المنهج والوسائل[2]. بينما يرجع العلواني بالقيم العليا الحاكمة إلى ثلاث، هي: التوحيد، والتزكية، والعمران. ويرى أنّ كل قصد، أو نية، أو فكر، أو اعتقاد، أو عمل، أو قول، أو تخطيط يصدر من أهله يستهدف تعزيز هذه القيم الحاكمة[3].

ولا شك أنّه يتفرّع عن كل واحدة من هذه القيم الكلية الحاكمة منظومات من القيم الجزئية؛ فالحق -مثلاً- يندرج تحت التوحيد أو الإيمان، ويتصل بالتزكية والعمران.

وإذا كان الإيمان -بوصفه قيمة- قد ورد ذكره في الحديث النبوي بقوله ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون شعبة"[4]. فإنّ أغلب ما تشعب عنه إنّما هو قيم، وقد عمل بعض علمائنا -كالبيهقي- على حصرها، فمما ذكره -مما يعدّ قيمة: الإيمان، والتوكل، والعلم، والعبادة، والجهاد، والوفاء، والشكر، والأمانة، والعفّة، والاقتصاد، والإخلاص، والتوبة، ولزوم الجماعة، والعدل، والتعاون، والحياء، وبرّ الوالدين، وصلة الرحم، والرحمة، والكرم،

---

(١) انظر: صديق، محمد جلال، "دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي"، (١٩٩٦م)، ص:٢٨-٥٢.

(٢) أبو سليمان، عبد الحميد أحمد. "إسلامية المعرفة: المبادئ العامة، خطوات العمل"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،(١٩٨٦م) ص ٧٨-١١٦.

(٣) العلواني، طه جابر. "الخصوصية والعالمية في الفكر الإسلامي المعاصر"، بيروت، دار الهادي، (٢٠٠٣م)، ص ١٠٩. وانظر: طه جابر العلواني. "مقاصد الشريعة"، بيروت، دار الهادي، (٢٠٠١م)، ص ١٣٥.

(٤) متفق عليه من حديث أبي هريرة : البخاري – كتاب الإيمان- باب أمور الإيمان، (٩) مسلم – كتاب الإيمان- باب بيان عدد شعب الإيمان ، ح (٣٥)(٥٧) وهو لفظه ، وعند البخاري، وهو رواية عند مسلم (٣٥) (٥٨) : "بضع وستون".

والستر، والصبر، والزهد، والغيرة، والجود والسخاء، وتوقير الكبير، وإصلاح ذات البين. كل هذه تصلح أن تكون قيماً، وكلها متفرعة عن إحدى القيم الكلية الكبرى، وهي الإيمان، بقطع النظر عن مجالاتها.

أقول: لقد كان الإنسان هو موضوع كتاب الوحي- القرآن الكريم- وقد شمل خطابه كل عناصر الكينونة الإنسانية: العقل، والعاطفة، والقلب، والوجدان، والروح، والجسد. إنّ الخطاب القرآني توجّه إلى الإنسان بكل هذه الأبعاد فيه، والقيم الإسلامية جاءت متناسبة مع هذه التشكيلة المتوازنة في الكيان الإنساني، بوصف الإنسان خليفة في الأرض، عهد إليه عمارتها، وتحقيق العبودية لله فيها، فهناك قيم للروح، وقيم للجسد، وقيم للعقل، وقيم للوجدان أو العاطفة، بينما لم ترْقَ العولمة في منظومة قيمها إلى هذه الأبعاد؛ فقد تشكلت قيمها بناءً على نظرتها إلى الإنسان، وطبيعة نشاطه في الوجود، وغايته. إنّ نظرة العولمة للإنسان نشأت من واقع مادي بحت، فقيم الروح والعاطفة والوجدان ليس لها أثر في واقع حياة أفرادها، وبناءً على ذلك فقيم العولمة هي قيم المادة في الإنسان، أو قيم الجسد في الإنسان.

وتفترق منظومة القيم الإسلامية عن منظومة قيم العولمة بفارقين اثنين:

الفارق الأول: أن منظومة القيم الإسلامية -بسبب شمولها- جمعت شتات الكيان الإنساني في وحدة واحدة، وحافظت عليه، وبعثت التوازن في نشاطه وتصرفاته، دون أن يتطرق اليأس إلى نفسه، بخلاف المذاهب الأخرى التي مزقت كيان الإنسان، وجعلته أشتاتاً في علاقته مع مفردات الوجود الكوني، ومع خالق الوجود -سبحانه. وهذا الشمول راجع إلى كون الوحي هو مصدرها الوحيد؛ ولذلك يعد قبول المسلم بقيم جديدة أمراً مستحيلاً؛ وذلك لاكتمال منظومة القيم لديه؛ فلا مجال لزيادة أو نقصان. وهذه حقيقة عقدية لا مجال للاجتهاد فيها.

الفارق الثاني: استقلال منظومة القيم الإسلامية بجملة من الخصائص، أولها: الثبات؛ وهذه حقيقة استندت إلى المبنى اللغوي، واستمدت معانيها من نصوص الوحي واستندت إليه؛ فلا يتطرق إليها التبديل والتغيير من حيث كونها معايير ثابتة، أو ضوابط حاكمة لمهامّ الإنسان في الحياة التي هي الخلافة، والأمانة، والشهادة، والعمارة، والعبادة. ولا يمكن أن

تزول بفعل عوامل الهدم من قبل التيارات الغازية، أو الدخيلة، أو تيارات التمرّد على القيم الإسلامية التي يتزعمها أبناء جلدتنا، فالحقّ حقّ والباطل باطل، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ ولذلك كان مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" -الذي تتبناه العولمة- مبدأ مرفوضاً في القيم الإسلامية مهما كان الدافع إليه؛ لأنّه معيار ينشئ فوضى في الأخلاق والقيم والسلوك.

إنّ الذي يحكم القيم الإسلامية النية الصادقة، والمقصد الصحيح، فالعمل يكون صحيحاً بتوافر شرطين فيه: مشروعيته والوسيلة إليه، ومشروعية النية والقصد من ورائه أيضاً؛ حتى لا يستغل العمل الصالح لأغراض خبيثة، ومقاصد غير نبيلة؛ فيهلك ويهلك؛ فالمرائي والمنافق لا تصدر أعمالهما عن قيم ثابتة؛ لأن المنفعة العاجلة تهيمن على سلوكهما. وهذا يصدق على قيم العولمة وسلوكياتها المحكومة بمنافع آنيّة، ومصالح عاجلة، يقول محمد حسين أبو العلا: "المنظومة القيمية للعولمة .. منظومة تتضمن الكثير من السلبية، وإن قيمها الإيجابية -كالديموقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح- هي قيم موجّهة، لا يقصد منها معناها المطلق؛ لقصر خصوصية ممارساتها على الدول الكبرى، أي إنها قيم لا ينعكس مضمونها على كل المجتمعات، وإنما تشير المعطيات المفاهيمية داخلها إلى خدمة سياسات العولمة؛ وعلى سبيل المثال تعكس قيمة التسامح استدلالاً قوياً نحو التواصل والحوار. لكن التساؤل الموضوعي -في هذا الإطار- هو: كيف يتسق التسامح الذي تدعو الثقافة الغربية إلى تكريسه، بينما تسود هذه الثقافة قناعات خاصّة بفكرة الصدام تؤكد في ذاتها أنّ الحوار والتواصل مع الثقافات الأخرى سيكون لمصلحة ثقافة الغالب؟! وعلى ذلك، فحتى القيم الإيجابية للعولمة تقوم في مضمونها على نفي الآخر وإقصائه"(١).

وعالمية القيم الإسلامية خاصية أخرى، انبثقت من الوحي المنزّل على محمد ﷺ رحمة للعالمين، فهي قيم صالحة لكل بني الإنسان، وصالحة لأنْ تكون موضع قدوة واهتداء للناس جميعاً؛ لأنها قيم طابعها الرحمة. وكما أنّ الدّين -الذي هو مصدر هذه القيم- جاء رحمة للعالمين، فكذلك القيم المنبثقة عنه جاءت رحمة للعالمين، يقول سبحانه: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر

(١) محمد حسين أبو العلا؛ "العولمة والقيم: إشكالية معاصرة"، موقع على الإنترنت .www.islammemo.kasf.com

الناس لا يعلمون﴾ [الروم: ٣٠]. فإقامة الوجه للدين القيم كان بوصفه الموجّه للإنسان في الحياة، وكأن تغيير القيم وتبديلها هو تغيير للفطرة التي خلق الله الناس عليها، وهو تبديل لخلق الله؛ مما يؤدّي إلى انقلاب الإنسان عن إنسانيته، واختلال معاييره الضابطة لسلوكه.

ولا تعني عالمية القيم الإسلامية سلب الآخرين خصوصيتهم القيمية، بخلاف العولمة التي تسعى جاهدة لأنْ تكون قِيَمُها عالمية بقطع النظر عن خصوصيات البشر، "إن العولمة تتجاوز هذه الخصوصيات، وبها تستبدل قيمًا تدّعي أنها عالمية. إن القول بعالمية القيم أمر فيه مجانبة للحقيقة؛ لأن قيم العولمة إنما هي القيم الغربية التي تبلورت ضمن المحضن الغربي خلال القرون الثلاثة الأخيرة، إنها ذات القيم التي نشرتها المركزية الغربية وطبعتها بطابعها، وكذا كانت تلك القيم قد تشكلت في بنيتها الغربية في ظل شروط تاريخية معينة. إنّ نزعة التمركز الغربي عملت على تعميمها؛ لتصبح كونية"[1].

ومن الخصائص المهمة للقيم الإسلامية: اكتسابها معاني مقاصدية دلّت عليها هداية الوحي، وتناغمت معها نصوص الشريعة؛ لبناء الإنسان الكامل. وربما نجد الهدي النبوي قد حدّد قيماً بعينها تأسيساً لها في نفوس الناس، وترسيخاً لما تحمله من دلالات هي في غير حسبانهم؛ فمثلاً، تأكدت قيمة الغنى بدلالة أخرى، في قولهﷺ: "ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس"[2]، فالغنى الحقيقي هو شعور النفس باستعلائها على كل قيم المادّة، وهذا من شأنه أن يحدّ من هيمنة المادّة على النفس، أو تعلق النفس بها، وعلى هذا قد لا يكون صاحب المال غنيّاً بالمفهوم القيمي، لكنه بالمفهوم المادي كذلك. ومثل ذلك يقال في معنى الإفلاس؛ فالمفلس هو مَن "يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطي هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيتْ حسناته قبل أن يُقضَى ما عليه، أُخِذ من خطاياهم،

(١) انظر: بركات محمد مراد. "العولمة بين أحلام مشروعة وأوهام ممنوعة":
www. islammemo.kashaf /cc

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري – كتاب الرقاق – باب الغنى غنى النفس، ح(٦٤٤٦) مسلم – كتاب الزكاة – باب ليس الغنى عن كثرة العرض، ح (١٠٥١).

فُطِرحت عليه، ثم طُرِح في النار[1]. فهذا هو الإفلاس الحقيقي بالمعنى المقاصدي والقيمي.
وعليه: فالحضارة المفلسة: هي الحضارة التي تشكل مصدر إيذاء للآخرين، وهذا يصدق على حضارة العولمة في مظهرها العسكري.

(١) رواه مسلم، "الجامع الصحيح"- كتاب البر والصلة- باب تحريم الظلم، ح (٢٥٨١). ومثل ذلك يقال في المعنى المقاصدي للبر والإثم.

ثالثاً: صراع القيم وسنّة التدافع الحضاري

تحتّم سنّة التدافع الحضاري عدم افتراض العيش في بيئة عالمية آمنة؛ فقد بذلت الأمة جهوداً هائلة في نشر القيم الإسلامية بين الناس، وفي المقابل تعرضت لحملات استهدفت كل ما لديها. وإذا كانت الحملات السابقة على هذه الأمة تستهدف أرضها وخيراتها ومقدراتها، فهي اليوم تستهدف -إضافة إلى ذلك- قيمها وثقافتها في كل ميادين الحياة.

إنّ العولمة لا تعرف إلا وجهها فقط، وتحاول طمس وجوه الآخرين، وهذه نظرة قديمة تمثلت في سلوك الأقوياء من الأمم والأفراد، فنقرأ في خبر قوم شعيب- عليه السلام- وَهم أصحاب قوّة وبطش- قوله تعالى :﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٨]، ففي قوله تعالى: ﴿أو لتعودن في ملتنا﴾ إرغام قهري على قبول ملّة القوي التي تشمل ثقافة القوي، ونمط حياة القوي، وقيم القوي، ليس ذلك إلا لأنهم يملكون شيئاً من أسباب القوّة من مال وجاه وعدد وعتاد. وكذلك نقرأ في سلوك فرعون- وهو زعيم، صاحب بطش وقوّة- قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾ [غافر: ٢٩]، هذا هو النمط الذي يجب أن يسود في تصوّر القوّة الغاشمة، التي ضلت فقدّرت وحكمت بأنّ الثقافات والقيم يمكن أن تغيّر بالقوّة، أو أن تغرس بالقوّة. وبناءً على ذلك، فإنّ المجال لا يتسع عند العولمة -بوصفها قوّة باطشة- لكي تسمح بوجود رأي آخر إلى جوارها تتعايش معه، أو قيمة أخرى تنافس قيمها، أو ثقافة أخرى تفوق ثقافتها؛ لذلك تراها قوّة أنانية غير إنسانية، لا تكترث بخصوصيات الآخرين، ولا تعبأ بتوجهاتهم ورغباتهم وحرياتهم: "إنّ العولمة في ظل هيمنة القطب الواحد الأمريكي إنما تحاول أن تتخذ صيغة الحركة الشمولية والإكراهية لإعادة صياغة العالم"[(١)].

وينبغي هنا أن نتساءل: هل يمكن للعولمة أن تحقّق ما تريد من محاولة طمس القيم الإسلامية؟ أقول: ليس ذلك مستبعداً، ولكن عند ذهاب القيمة الكلية الكبرى، وهي

(١) حيدر، قادري؛ "العولمة ومسألة الهوية: قراءة فكرية ثقافية"، مجلة قضايا فكرية، مصر(٢٠٠٥م)، ص٣٩٨.

الإيمان؛ وهذا يعني أنّ ضياع القيم وانحلالها في المجتمع المسلم نذير خطر يتهدد الإيمان والعقيدة، وإلى ذلك أشارت بعض الأحاديث النبوية؛ ففي الحديث قوله ﷺ :"كيف بكم - أيها الناس- إذا طغى نساؤكم، وفسق فتيانكم؟"، قالوا: يا رسول الله! إن هذا لكائن ؟ قال: "نعم، وأشد منه. كيف بكم إذا تركتم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟"، قالوا: يا رسول الله! إن هذا لكائن؟ قال: "نعم، وأشد منه. كيف بكم إذا رأيتم المنكر معروفاً، والمعروف منكراً؟"[1]، فالحديث يحذر من اختلال منظومة القيم وتآكلها، من حيث النظر إلى المعروف - وهو قيمة فاضلة- على أنه منكر، والنظر إلى المنكر على أنه قيمة فاضلة. إن الصيرورة إلى هذا المستوى من التفكير ينبع عن ضعف كبير في الالتزام بتعاليم الدين، وفساد واضح في التصور الإيماني، وقد جعل الهدي النبوي هنا مسألة عدم الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك أدائه، أخف وطأة وضرراً، بالمقارنة مع ما هو أكبر من ذلك وأشدّ، وهو رؤية المعروف منكراً والمنكر معروفاً؛ أي: انقلاب القيم، ومثل هذا الانقلاب ورد في قوله ﷺ: "يقال للرجل: ما أجلده ما أظرفه ما أعقله! وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان..." الحديث[2]. وهذا واضح في دلالته على ذهاب الخير من الناس بسبب ضعف إيمانهم، مما ينتج اختلالاً في القيم؛ فتزول الأمانة. كذلك الحال بالنسبة إلى معايير تقييم الناس؛ فالرجل يوصف بأنه جلد وظريف وعاقل، وليس في قلبه مثقال ذرّة من إيمان، وهذا يؤكد انقلاب المعايير لدى المسلم في حال ضعف الإيمان واختلال العقيدة.

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة: أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي في "مسنده"، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ١١/ ٣٠٤، والطبراني ، سليمان بن أحمد أبو القاسم، في "المعجم الأوسط" دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥هـ، ٩/ ١٢٩، ح (٩٣٢٥) . وقال الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر، في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" دار الفكر – بيروت، ١٤١٢هـ، ٧/ ٥٥١: "في إسناد أبي يعلى : موسى بن عبيدة، وهو متروك، وفي إسناد الطبراني: (حريز!) بن المسلم ، ولم أعرفه، والراوي عنه شيخ الطبراني: همام بن يحيى: لم أعرفه" اهـ.

(٢) متفق عليه من حديث حذيفة بن اليمان: البخاري – كتاب الرقاق- باب رفع الأمانة، ح (٦٤٩٧)، وفي كتاب الفتن – باب إذا بقي في حثالة من الناس، ح (٧٠٨٦) مسلم – كتاب الإيمان – باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب. ح (١٤٣) وهذا لفظه.

أقول: إن حققت العولمة هذا الهدف فقد وصلت بالمجتمع المسلم إلى المرحلة التي سماها بعض الباحثين "التصفية الروحية" التي هي آخر مراحل العولمة؛ وذلك "عندما يصبح المستتبعون يجدون في سيدهم عين المثال الأعلى من الإنسان، بحيث يصبح همهم الوحيد أن يكونوا مثله، مع الاعتقاد بأنهم لن يصبحوا مثله إلا بنفي كل ما يميزهم عنه: الانتحار الروحي الذي أصبح غالباً على جلّ النخب العربية، وخاصة التابع منها للمافيات الحاكمة"[(١)].

إن تفويت الفرصة على العولمة- التي تمتلك إمكانات ضخمة: من إعلام مهيمن، ورأس مال ضخم، وقدرة على الإنتاج تفوق التصور- غير مستحيل ولا مستبعد، غير أنه من الضروري إدارة الصراع بذكاء؛ فمجتمعات العولمة تعاني من نقاط ضعف جوهرية، تتمثل في: "التمييز العنصري بين أفرادها، وانتشار الجريمة بكل أنواعها، وانتشار الخمر والمخدرات، والانتحار، وإباحية الجنس، واضطهاد المرأة، والتفاوت الطبقي، والاكتئاب، والانهيار العصبي، وارتفاع عدد السجناء الذي يعكس الحالة الاجتماعية، وانتشار الجماعات المسلحة"[(٢)]. وهذا يعني وجود مداخل لاختراق العولمة من قبل العالمية الإسلامية، فمجتمعات العولمة أصابها الوهن من كل جانب، وهي متعطشة للبعث الروحي كي تولد من جديد، والعولمة لا تمتلك القدرة على البعث الروحي، فهي ملك الإسلام، ومن هنا يمكن للأمة أن تبادر إلى إحداث عملية معاكسة تنشر بها القيم الإسلامية، عبر وسائل القوة التي تمتلكها، وإلا فإن نقاط الضعف والخلل السائدة في مجتمعات العولمة ستنتقل إلى المجتمعات الإسلامية، إن لم تكن قد بدأت بالفعل عبر القيم المتهالكة للعولمة.

المبحث الأول: قيمة "العلم" بين الإسلام والعولمة

العلم في اللغة: الإدراك والمعرفة[(٣)]، وهو نقيض الجهل. وانقسم في الاصطلاح إلى أقسام كثيرة، ولكل قسم مدلول معين، ومما قيل فيه: إنه "إدراك الشيء بحقيقته؛ وذلك ضربان: أحدهما إدراك ذات الشيء. والثاني الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له، أو نفي

(١) المرزوقي، أبو يعرب؛ "العولمة والكونية"، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية/ ماليزيا، العدد ٤، ص٢٠.

(٢) انظر: الدلال، سامي. "الإسلام والعولمة: المنازلة"، لندن، المنتدى الإسلامي، كتاب البيان، (٢٠٠٤م). ص ٣١٤-٣٢٤.

(٣) انظر: مجمع اللغة العربية. "المعجم الوسيط"، بيروت، دار إحياء التراث العربي(بلا تاريخ) ٢/ ٦٣٠.

شيء هو منفي عنه... ويقسّم إلى: نظري -كالعلم بموجودات العالم- وعملي- كالعلم بالعبادات. ويقسّم إلى: عقلي، وسمعي"[1]. وفي اصطلاح الأصوليين: العلم: هو الاعتقاد الجازم، المطابق للواقع، والناشئ عن دليل. فعلى هذا يعدّ توحيد الله علماً؛ لقوله تعالى:﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ [محمد:١٩]، وهو أشرف العلوم وغايتها، كما بين الغزالي[2].

وإذا أردنا البحث عن "مضامين مفهوم العلم؛ أي: التحديد المعياري الوظيفي للعلم في القرآن الكريم، أو بقية المصادر الإسلامية عموماً، أو عند المفكرين والعلماء في التاريخ المعاصر- فيمكن حصرها في ثلاث وظائف، هي: قدرة العلم على تحديد الحقيقة، وقدرة العلم على حل المشكلات، وفعالية العلم في تحقيق الجديد، وتغيير الأوضاع، والانتقال بها نحو الأفضل والأقوى"[3].

إن الرؤية الإسلامية تحمل للعلم الاعتقاد الجازم بكل حقائق الوجود الكوني، فيما يتصل بخالق هذا الوجود، ومفردات هذا الوجود من كون، وإنسان، وحياة، وكذلك فيما يتصل بعالم الغيب والشهادة. هذه الحقائق تعدّ المعايير الضابطة لحركة الإنسان في الوجود. وكذلك يشمل العلم ما يمكن أن يصل إليه الإنسان من حقائق يتحصل عليها بالمشاهدة، والبحث، والتجريب، والنظر. ويحتل الوحي المرتبة الأولى في تحديد الحقيقة المتصلة بغاية الوجود الكوني ومفرداته. أما مفهوم العلم(Science) في منظور العولمة، فيحمل المعاني الآتية[4]:

- فرع من المعرفة أو الدراسة يتعامل مع مجموعة من الحقائق المنظمة بطريقة منهجية يظهر عملية القوانين العامة.

---

(١) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، "مفردات ألفاظ القرآن"، بيروت، دار الكتب العلمية (٢٠٠٤م)، ص ٣٨٤، مادة (علم) . بتصرف.

(٢) الغزالي، محمد بن محمد، أبو حامد؛ "إحياء علوم الدين"، بيروت، دار الكتب العلمية (١٩٨٢م). ١/ ٥٢.

(٣) العماري، أحمد. "نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار"، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، (١٩٩٧م)، ص ١٠٤.

(4) *Webesters Incyclopedic Unbridged Dictionary of the English Language*, 1996 Gramercy books.

- معرفة منظمة عن العالم الطبيعي أو المادي تم الحصول عليها بواسطة الملاحظة والتجربة.

- معرفة منظمة تم الحصول عليها بدراسة منهجية منظمة.

- منهج في البحث يتم فيه تحديد مشكلة، ثم جمع معلومات وبيانات ذات صلة بها، ثم وضع فرضية بناءً على هذه البيانات والمعلومات، ويجري اختبار الفرضية تجريبياً.

وعلى اختلاف المدارس الغربية التي حدّدت مفهوم العلم، نجد أنّه يطلق على: "تحديد الماهيات"، و"استنتاج القوانين"، و"اعتماد منهج الملاحظة"، وأخيراً وبعد تطوّر العلوم أصبح يعرف بـ"اكتشاف الجديد"[1]. فليس ثمة إشارة إلى حقائق الوجود الكبرى، فتلك الحقائق ليست من العلم، وليست من مهامّه، وتتضح من هذا سمات العلم في المنظور الغربي في ضوء تعريفاتهم له، وتتلخص في:

"الجمع بين العلم بوصفه نظرية وتطبيقاً، والجمع بين العلم بوصفه منهجاً للبحث، وبوصفه مضموناً معرفيّاً. والتأكيد على العلم بمعناه الطبيعي؛ أي: الذي يعتمد على التجربة والملاحظة. وأنّ العلم يتعلق بمجال أخص من المعرفة العامة"[2].

وقد تأثرت[3] بعض المعاجم العربية الحديثة بالتعريف الإنجليزي لمفهوم العلم؛ ففي "المعجم الوسيط": "... ويطلق العلم حديثاً على العلوم الطبيعية التي تحتاج إلى تجربة ومشاهدة واختبار سواء أكانت أساسية كالكيمياء، والطبيعة، والفلك، والرياضيات، أو تطبيقية: كالطب، والهندسة، والزراعة... إن أبرز مواطن الالتباس في التعريف هو الخلط بين مصطلحي: العقل والحس، فأصبح المقصود بالعقل هو التجريب الحسي، وعلى ذلك فالخارج عن نطاق الحس خارج عن نطاق العقل والعلم جميعاً، مما يلزم إنكار المعجزات

---

(١) انظر: العماري. "نظرية الاستعداد"، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) انظر: علي جمعة. "مفهوم العلم": www.islamonline.net/iol-arabic .

(٣) سيورد مثالاً لهذا التأثر ما جاء في "المعجم الوسيط" مادة (علم)، والحق أن إيراد معنى "العلم" حديثاً - حسب النظرة الغربية - في هذا "المعجم" ليس تأثراً ، وإنما هو شرط اشترطه مؤلفو "المعجم" على أنفسهم في طريقة تأليفهم وبيانهم معاني المصطلحات والألفاظ؛ أن يوردوا المعاني والدلالات المحدثة، سواء ارتضوا معنى محدثاً ما أو لم يرتضوه.

والغيبيات"[1]. وهـذه نظرة تحمل فلسفة إنسان العولمة، فالعلم لا يخرج في موضوعه وأهدافه عن نطاق المادة، والوحي لا وجود له في معجم العلم !

غير أنّ النظرة القاصرة لمفهوم العلم وحقيقته لم تقف عند العلوم الطبيعية والتطبيقية، بل شملت -كذلك- العلوم الإنسانية والاجتماعية التي بنتها العولمة بناءً ماديّاً ارتكز على نظرتها القاصرة إلى الإنسان، وتحيزت فيها لفلسفتها ونظرتها إلى الوجود؛ فتم إقصاء الوحي عن كونه المصدر لهذه العلوم والموجه لها، والضابط لنتائجها؛ فتلقفتها جامعات العالم العربي والإسلامي كما هي، ولقنتها لأبناء المسلمين دون أن تراعي ثوابت الأمة وخصوصياتها؛ فامتلأت الخطط الدراسية بهذه المواد في مختلف حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية؛ فحدث فصام في شخصية المسلم، وخلل في تركيبته الثقافية، واشتهرت أسماء مثل: فرويد، وداروين، وكانط، وسبنسر، وديكارت، ودوركايهم، .. لدى المثقفين المسلمين أكثر من شهرة ابن خلدون، وابن رشد، والرازي، والغزالي، وغيرهم.

أقول: يعدّ العلم من أهمّ القيم الإسلامية التي أكدتها وغرستها في نفس المسلم مئات النصوص من آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي الأمينﷺ، فكان أحد المقومات الرئيسة لشخصية المسلم، وهو - بوصفه قيمة- يتفرع من قيم كلية عظمى: كالتوحيد أو الحقّ، فالعلم بواجب الوجود -وهو الله تعالى- معيار يفرض أسساً في التعامل معه، ومع مفردات الوجود الأخرى، وتتداخل هذه القيمة مع كثير من القيم الإسلامية الأخرى، وهو بوصفه معياراً ثابتاً يضبط مسيرة المسلم في الحياة، ويوجهها نحو النافع المفيد من المجالات- سيبقى حاكماً على كل ما يتصل بالله الخالق، والكون، والحياة، والإنسان من معارف أو معلومات.

وبحسبنا هنا أن نقف على الجانب القيمي في العلم، والذي له ثقله في ثقافة المسلم وحياته، ونبين تأثره بظاهرة العولمة في مجالات محدّدة، تظهر فقدان هذه القيمة آثارها الإيجابية؛ ففي ثقافة المسلم نجد أنّ طلب العلم فريضة، وتعليمه للناس فريضة، وأنّ النية في طلبه يجب أن تكون خالصة لله- سبحانه، وتحذّر من الرياء وابتغاء ما عند الناس في طلبه، ويجب نشره وعدم احتكاره. لقد انكشف -بالعلم- العقيدة الحقة، والتصور الحقّ بشأن الدنيا والآخرة، وربط بينهما برباط وثيق، وعلى مبلغ علم العالم يكون قربه من الله تعالى، فالتناسب بين العلم ومعرفة الله تعالى التي هي نهاية غاية العلوم تناسب طردي، وفي سياق

(١) انظر: علي جمعة، "مفهوم العلم": www.islamonline.net/iol-arabic .

الحديث عن الكون يقول تعالى:﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ [فاطر:٢٨] ولذلك كان أعظم العلوم قاطبة العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، ومن وصل إليه فقد أدرك القرب من الله، وبات من أكثر الناس خشية له وتضرعاً إليه. هذه الغاية لا تشير إليها العلوم الطبيعية أو الإنسانية التي أنشأتها العولمة، بل على العكس من ذلك تحاول الفرار من البحث في غاية العلوم؛ فقامت علومهم على نفي الغائية في التفسير العلمي، وقد أكد أحد أعلامهم وهو "اسبنيوزا" (ت ١٦٧٧م) ذلك، وحمل على التفسير الغائي للحوادث والموجودات حملة عنيفة؛ لأنه يرى فيه فراراً من النظر العلمي الصحيح، ومن الأسباب الطبيعية الحقيقية، ولجوءاً إلى "مشيئة الله"، أي: إلى المجهول[1]. فالبحث في الغيب بحث في المجهول، وهو ما لا تؤمن به العولمة في إنشائها وبنائها للعلوم.

كذلك، فإن كل العلوم التي تحقق غايات الشريعة ومقاصدها علوم محمودة، يعدّ طلبها من واجبات الدين، ولا فرق في ذلك بين علوم الشريعة أو علوم الطبيعة، فكل هذه العلوم تقود إلى معرفة الله تعالى.

هذا الانسجام بين العلوم لم يولّد في التاريخ الإسلامي، أو الفكر الإسلامي أي صراع بين العلم والدين، وهذا معيار يتعامل به المسلم مع العلم والمعرفة، لا يفترض تعارض حقيقة علمية مع حقيقة كونية. والبيئة الإسلامية – اليوم- ملأى بأسئلة حول التعارض بين العلم والدين، وبمقولات تحاول التشويش على حقائق الإسلام وشعائره وشرائعه؛ فحادثة الإسراء والمعراج تخالف العلم! وغروب الشمس في عينٍ حَمِئةٍ كما في قصة ذي القرنين- تخالف حقائق العلم...، هذا كله أثر من آثار العولمة في البيئة الإسلامية، وقد نقلت صراعها مع الدين إلى بيئتنا على أساس أن الإسلام كالمسيحية في وقوف كل منهما بوجه العلم، مع أنه ليس من دين على وجه الأرض دافع عن العلم كما دافع عنه هذا الدين، وانتصر له.

لقد صبغت العولمة العلوم الطبيعية والإنسانية بصبغة مادية؛ فنبذت كل ما لا يدخل تحت المجهر، وتنكرت للوحي والدّين، فجعلت المادة هي غاية العلم وموضوعه، بل وظفت نتائج العلم لنقض حقائق الدين. كنت أستمع يوما للأخبار، فإذا خبر تقرؤه مذيعة على بعض القنوات العربية عن وكالة ناسا للفضاء مفاده: "أنّ العلماء توصلوا من خلال قياس المسافات

(١) بدوي، عبدالرحمن، "موسوعة الفلسفة"، بيروت- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤م، ١/ ١٤٠.

بين الكواكب والنجوم إلى أنّ الكون في اتساع مستمر، وأنّه يتوسع إلى ما لا نهاية". إنّ الجملة الأخيرة تعبر عن فلسفة وأيدلوجية، ولا تعبر عن علم، إنها تريد إثبات أزلية الكون؛ لتبطل حقيقة الدين المبيّنة أنّ للكون نهاية. إنّ الطريق إلى هذا العلم هو الوحي، وليس المختبرات البحثية التي لا تملك صلاحية النطق في عالم الغيب، فإن الناطق الوحيد عنه هو الوحي.

إنّ كل ما يحدث في هذا الكون من ظواهر طبيعية أو زلازل أو فيضانات تردّه العولمة إلى الطبيعة، وتفسّر هذه الحوادث تفسيراً مادياً أعمى؛ هروباً من الاعتراف بالله الفاعل الحقيقي في هذا الكون، لأن الاعتراف به يناقض فلسفة العولمة وتوجهاتها وقيمها.

وخوفاً من ذلك -أيضاً- حاولت تحطيم هذا العلم الذي يدل على الله ويرشد إليه إبّان استبدادها - في العصر الحديث - بالبلاد العربية والإسلامية التي احتلتها، فأماتت علوم الشريعة واللغة العربية لغة القرآن الكريم، ودعت إلى استبدال العامية بالفصحى، ودعت إلى استعمال الحرف اللاتيني، وجعلت المتخصصين في علوم الشريعة واللغة العربية أقل الناس رواتب وأجوراً، وكرّست نظرة وضيعة لمن يُقبل على دراسة علوم الدين واللغة، ولا تزال آثار هذه النظرة قائمة إلى اليوم، فالغالبية العظمى من الذين يقبلون على دراسة علوم اللغة والشريعة هم من أصحاب الذهنيات المتواضعة، والمعدلات المنخفضة الذين لم يجدوا سبيلاً لدخول الجامعات إلا بهذا الخيار. للعولمة أثر كبير دائم في محاصرة كثير من حَمَلة علوم الشريعة، وتغييبهم عن الواقع بسبب الانفجار المعرفي الكبير في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، إضافة إلى الحاجز النفسي بينهم وبينها، مما يؤدي إلى رفضهم للعولمة شكلاً ومضموناً، وقطع كل سبل الحوار معها.

لقد انتقصت العولمة من قدر العلم -في ظل فرعنة العقل- عندما قصرته على الماديات[1]؛ وبذلك تكون قد أنجزت تمزيق الكيان الإنساني، وألغت مطلباً روحياً من العلم مستبطناً في الفطرة والكينونة الإنسانيين، وهو العلم بالخالق ربّ العالمين: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقد انعكست نتيجة هذا كله سلباً على أفق العلم ومجراه ومداه.

(١) انظر: باشا، أحمد فؤاد. "نحو إعداد الشباب المسلم لمواجهة التحديات العلمية والحضارية"، مصر، مجلة المسلم المعاصر، العدد٩٧/ ٢٠٠٠م، ص ٢٦-٢٧.

إنّ العولمة تبذل جهوداً كبيرة لمحاولة اختراق هذا العلم الآتي عن طريق الوحي، ونسف مبادئه؛ لإفساد الأجيال المسلمة، فهل تستطيع ذلك في ظل غياب فلسفة تعليمية واضحة تتبناها مؤسسات التربية والتعليم في العالم الإسلامي؟ وهل تفي مناهج التربية الإسلامية - في مراحل الدراسة- ببناء منظومة القيم الإسلامية في نفوس الأجيال المسلمة الصاعدة؟ وهل ارتقت الأساليب التربوية لتحقق هذه الأهداف؟ إنّ الأمر جدّ خطير بسبب نوعية القوى التي تمتلكها العولمة، وقدرتها على اقتحام كل بيت مسلم، مما يجعل التربية الإسلامية أمام تحديات كبيرة.

إنّ انفصال العلم عن القيم والأخلاق تحدّ لا يقل أهمية عن سابقه، وليس ثمة قيم معينة يلزم الباحث استبطانها عند الدخول إلى مختبره، أو معمله، وليس ثمة قيود أو ضوابط لكتابته أو تأليفه، فله أن ينكر وجود الخالق، وله أن يهاجم الدين، ويطعن في النبوّة، وله أن يجري تجارب على سلوك الأرانب، أو الفئران، أو القرود، ويعمم نتائجها على الإنسان،وله أن يجرب عقاقير قاتلة على شعوب إفريقية، يكون لها آثار جانبية تنتهي بموت المريض[١] ، وله أن ينتج كافّة أنواع السلاح المدمّر للإنسان، وله أن يلوّث البيئة ويفسد الهواء، وله أن يفكر في استنساخ الإنسان، بل له أن يحدّد نوعية الإنسان الذي يريد استنساخه، وأن يعبث بالخريطة الجينية له!.

إنّ العلم اليوم شيء والقيم شيء آخر منفصل عنه، وعلى المستوى الفردي فإنّ العلم لا يكسب صاحبه قيماً ولا أخلاقاً، ولذلك ترى أنّ رموز الفساد المالي والإداري في المجتمعات هم من أرقى الناس تحصيلاً للعلم والمعرفة، فترى أيديهم تغرف من المال العام بلا حساب ولا حسيب، وتراهم يغلّبون الهوى والمزاجية في إداراتهم، ويسخرونها لمصالحهم، وتراهم أبعد الناس عن الأمانة والموضوعية، حتى أصبح المتعلمون والمثقفون وبالاً على الأمم والمجتمعات. هؤلاء هم المتعلمون من أبناء المجتمعات المسلمة الذين نهلوا من العلم المجرد من الأخلاق. إن العلم لم يصنع منهم رجالاً أصحاب مبادئ، ولكن أصحاب منافع ومصالح؛ ولذلك سهل تذللهم واستجداؤهم لتلك المنافع والمكاسب والمصالح من الساسة والمتنفذين، وسهل على هؤلاء إذلالهم بها، بل احتقارهم لأجلها.

---

(١) مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد ٣٧-٣٨، لسنة ٢٠٠٤م. ص ١٣.

وحين دعت العولمة إلى إزالة كل الفواصل بين الجنسين -في سياق طلب العلم -أفسدت رسالة العلم، وتسببت في أزمات أخلاقية كبيرة، من أهمها تحطيم الأسرة، والعبث بمفهومها، لتخرج عن الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

إن مجتمعاتنا الإسلامية قد اكتوت بنار العولمة في هذا المجال، فتحوّل بعض من مدارسنا وجامعاتنا إلى معارض للأزياء، تخرّج طوابير من الموظفين، وإلا فكيف تصنّف أفضل خمس مئة جامعة على مستوى العالم، ولا يكون من بينها جامعة واحدة عربية أو إسلامية؟ صحيح أن معايير الغرب – أصحاب العولمة- غير موضوعية أحياناً في التعامل مع الجامعات الإسلامية، ولكن كيف نفسّر ندرة الاكتشافات العلمية، وشحّ براءات الاختراع في جامعاتنا؟ أين ما تتفضل به جامعاتنا على العالم من معارف أو مكتشفات أو علوم، على الرغم من الفرص الهائلة التي توفرها العولمة في مجال البحث والاختراع ؟.

أقول: لعل من أسباب ذلك الحصار العلمي الذي تفرضه العولمة على البلدان الإسلامية.

ولا بدّ أن نذكر أن من سلبيات العولمة احتكارها للعلم الطبيعي والتطبيقي الذي قطعت فيه أشواطاً مذهلة، وحققت به إنجازات عظيمة، فمثلاً نجد أنّه لا يصدّر من دول الشمال إلى دول العالم الثالث من آلات وتقنيات إلا ما انتهت خدمته عندهم، أو ما تقادم عليه الزمان، يصدّر لهم بشروط مجحفة خاصة في مجال السلاح. لقد حظرت الولايات المتحدة على شركاتها بيع العراق أجهزة (Super Computer) رغبة في الحد من تطلع هذه الدول إلى امتلاك وسائل التقنية الحديثة، وما زالت إلى اليوم تحتكر علوم الفضاء، وصناعة الطائرات، وآلات السلاح الفعال. إنّ دافع العولمة إلى ذلك هو الرغبة في الهيمنة والسيطرة، وجعل الآخر مجرد مستهلك تابع، ولأجل هذا تحتكر العلم ومنتجاته، ولا تؤمن بنقل التقنية إلى الأمم الأخرى؛ ولذلك لم تحقّق جامعات العالم العربي والإسلامي عملية نهضة حضارية، ولم تسهم في وضع حلول لمشكلات العصر وتحدياته، ولم تستطع أن تتغلب على مشكلات بلدانها كالفقر، والبطالة، والأمية.

وما زالت حكومات الدول العربية والإسلامية ترسل بعثات دراسية إلى بلاد العولمة للدراسة في تخصصات المعرفة على تنوعها، في حين أنّ اليابان اكتفت ذاتيّاً بالأجيال الأولى التي أرسلتها إلى هناك، ثم قامت الأجيال المتخرجة بتعليم أبناء جلدتهم، فأحدثوا نهضة

واسعة في مختلف الصعد، وأصبحت اليابان تحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد على مستوى العالم، مما يحتّم على هذه الأمّة الاعتماد على الذات في إنتاج العلم والمعرفة، والبحث عن مصادر آمنة للتقنية بعيداً عن الهيمنة والتبعية.

إن السؤال الذي يفرض نفسه هو: أترغب العولمة في أن نصل معها إلى آفاق علمية متساوية ؟ بل أتسمح لنا بذلك ؟ أم تفرض على أنشطتنا العلمية رقابة صارمة ؟ ألم تعلن حربها على العراق لأجل التقنية الراقية التي وصل إليها، وإنتاجه أسلحة نووية مزعومة ؟ ألم تتهم سوريا وليبيا بذلك؟ وكأنّ الوصول إلى هذه الدرجة من الرقي العلمي تهمة تجتمع الأمم في مجلس الأمن لعقاب من توجّه إليه، أو لإدانته! بل انظر اليوم إلى موقف العولمة من تطوير إيران لبرامج توليد الطاقة من اليورانيوم المخصّب، أليست هي حرباً مكشوفة، واحتكاراً بغيضاً للعلم والمعرفة؟ إن "العلم لم يسلم من السقوط في أسر (أيدولوجيا) العولمة الغربية، فتحول البحث العلمي إلى سلطة سياسية مرتبطة بنفس (الأيدولوجيا)، وأصبح (العلم السري) تعبيراً عادياً يبرر استثناء بعض مجالات البحث العلمي التي يتوقع أن تضر بالمركز التنافسي الاقتصادي والأمن القومي -من قانون حرية المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف العلم نفسه في بعض الميادين"(١).

أضف إلى هذا الاحتكار الاقتصادي للبحث العلمي، والامتهان السياسي له، والعبث بنتائجه، فقد "تواتر الحديث في السنوات الأخيرة عن دور الإدارة الأمريكية الحالية في عهد الرئيس جورج بوش (الابن) في امتهان كرامة العلم والعلماء، وسوء استعمال البحوث العلمية، وتشويه نتائجها؛ لتنسجم مع توجهات سياسية معينة، أو لتستجيب لضغوط جماعات وشركات ذات مصالح اقتصادية"(٢).

إنّ التبعية والاستهلاك خيار وحيد لدول العالم الإسلامي في نظر العولمة وسياستها، وستعمل جاهدة لضرب سور من الجهالة على تلك الدول، ولن يسمح لها أن تطور نفسها إلا بقدر محدود، يؤهلها لكي تستوعب دروس العولمة ومنتجاتها، والتعامل معها وفق منظور

(١) باشا، أحمد فؤاد. "التقدم العلمي في ظل العولمة"، مصر، مجلة "المسلم المعاصر"، العدد٩٥ (٢٠٠٠م)، ص٧-٨.
(٢) انظر: مجلة "إسلامية المعرفة"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد ٣٧-٣٨، لسنة(٢٠٠٤م)، ص ١٥.

صاحبها. فإنْ كان من تنميةٍ وعلم وتطوير فبالقَدْر الذي يخدم مصالح العولمة، ويحقق أهدافها، توصلاً إلى بسط هيمنتها على شعوب العالم الإسلامي.

أضف إلى ذلك، ما تقوم به دول العولمة من تجسس ورقابة على كل اكتشاف جديد في دول العالم الثالث بما اخترعته من شهادة المواصفات والجودة (الأيزو) التي تمنحها لكل شركة أو مؤسسة أو هيئة تكشف أسرارها لتلك الجهة المانحة للشهادة، حتى باتت تمنح للمقررات الدراسية والمناهج التعليمية في بلادنا.

وحتى تحميَ منتجاتها سخرت العولمة فقهاء القانون لوضع التشريعات الخاصّة بضمان حقوقها؛ فروّجت علم الملكية الفكرية؛ وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الملكية الفكرية، لضمان عدم الاعتداء على مخترعاتها، ومكتشفاتها، ومنتجاتها بالسرقة أو التقليد؛ لئلا يتسبب ذلك في الحد من أرباحها المذهلة.

وهذا لا يعني أنّ العولمة لا تتضمن مناهج نافعة وضعتها توصلاً إلى اكتشاف كل جديد؛ فقد طوّرت أسساً مهمّة في منهج البحث العلمي، دفعت إلى تقدّم ملحوظ في العلوم الطبيعية والتطبيقية، كان له أكبر الأثر فيما نعيشه اليوم من ثورة علمية في مختلف الصعد، وأدّت إلى خلق فرص عمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. فهل أحسنت الأمّة استثمار هذه المناهج في بناء نفسها، وتطوير ملكة البحث لديها ؟

إن تشجيع البحث العلمي مأثرة من مآثر العولمة، حيث جعلت الترقي في الرتب العلمية في الجامعات بقدر ما يتم نشره من بحوث تشكل إضافة حقيقية إلى العلم والمعرفة، وأنشأت لذلك مجلات علمية متخصصة لها شهرتها وسمعتها على مستوى العالم، وأنفقت على البحث العلمي بسخاء يُذكِّر بأيام العباسيين، وأصبح الإنفاق على البحث العلمي أحد معايير التفاضل بين الجامعات. إن معظم الاكتشافات العلمية أنتجتها مختبرات الجامعات العريقة في العالم، فاستطاعت أن تعيش هموم الناس، وتتغلب على مشكلات الواقع وتحدياته العلمية والمعرفية في مجال العلوم التطبيقية على وجه الخصوص.

وقد يكون انطباعنا السلبي هو الذي انحدر بمستوى البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي في العالم الإسلامي؛ فقد أصبح طلب المال هو الحافز الرئيس وراء عملية البحث العلمي؛ ولذلك نجد انتحال البحوث لدى الطلبة والأساتذة مسلكاً تتحدث عنه

الأوساط العلمية في الجامعات والمعاهد العلمية، وأصبح من طلب الرزق- عند البعض - كتابة البحوث العلمية للطلبة والأساتذة، وبدا السقف العلمي -الذي يسعى الباحث للوصول إليه- سقفاً محدوداً لا يتجاوز تلك المكاسب المالية المحدودة، أو الترقّي في السلّم الوظيفي، وترى الأستاذ الجامعي يلهث وراء المال الذي يسعى إلى تحقيقه من وراء عمل إضافي، أو بيع كتب مقررة، أو مذكرات سفيهة للطلبة، وبات الإشراف على رسائل الدراسات العليا ومناقشتها مغنماً يقتتل -لأجل الظفر به- الأساتذة الجامعيون بمختلف رتبهم العلمية. إن ولم يخضع البحث العلمي لشروط صارمة، وأصبح النشر العلمي يتعرض لضغوط العلاقات الاجتماعية والمحسوبيات؛ فلا تجد أحدا ينتصر للعلم والبحث العلمي - إلا من رحم ربي! وبات العلم لا نصير له، ولا رحيم به!!

ودخل التعليم الخاص القائم على الربح في أهدافه وغاياته ليأخذ موقعه في تعقيد المشكلة، وليتحول العلم -الذي هو رسالة سامية، وقيمة راقية- إلى تجارة رائجة تبحث عن المكاسب المادية، وتمنح الشهادات لمن اجتاز الثانوية العامة بمعدل ٥٥٪، ويسوّغ الطالب الجامعي لنفسه الحصول على الشهادة ولو بالغش والخداع، حتى أصبحت بعض الجهات تبيع أجهزة لكشف الغش في قاعات الامتحانات، بل إن كثيراً من الجامعات أخذت تبيع شهادات دنيا وعليا لكثير ممن لم تنطبق عليهم الشروط العلمية[1]، وفي هذا إفساد متعمد لرسالة التعليم، ولأمانة العلم والمعرفة.

لقد امتهنت قيمة العلم، وأصبحت الشهادة الجامعية الأولى -اليوم- مجرد رخصة عمل، والشهادات العليا محسنات للوضع المعيشي والدخل الشهري، وبات أغلب حملة الشهادات ينتظرون مرتباتهم الشهرية، ولم يعد العلم -الذي يمثل رسالة إنسانية تحمل الخير والهداية إلى الناس، ومعياراً للرقي في سلم الحضارة- يشكل هماً للمؤسسات التعليمية، أو ولم يعد نشره تحدّياً لهذه المؤسسات، يوقظها من غفلتها؛ ولذلك ترى كثيراً ممن يقودون هذه المؤسسات يفتقرون إلى كثير من المؤهلات، وتنقصهم الخبرة الكافية، وأصبح تعيين قياداتها قضية تخضع لاعتبارات أمنية أو سياسية، وهذا يخدم سياسة العولمة في إطار الحملة الموجهة ضد دول

(١) النجار، زغلول راغب. أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٩٩٥م)، ص ٥٧-٥٩.

العالم الثالث، في حين ترفض هي إيلاء المناصب القيادية في المؤسسات التعليمية إلا للأكفياء، أصحاب الخبرة الواسعة، والإنجازات العلمية الكبيرة.

لقدْ كان فتح باب الجامعات على مصراعيه -خاصة في البلاد النامية- سبباً واضحاً في تدني نوعية الخريجين، وفي تفريغ أعداد منهم في تخصصات لا تحتاجها مجتمعاتهم، حتى أصبح التعليم الجامعي لا يقصد لذاته بقدر ما يقصد للاستعلاء الاجتماعي، والتباهي الصوري، حتى انتهى به الأمر إلى فقد قيمته، وإلى تفشي البطالة بين المتعلمين"[1].

لقد انفصل العلم عن القيم الأخلاقية، وتجرّد من كثير من الفضائل الخلقية، بفضل تأثير العولمة التي وظفت العلم ليكون المعبود من دون الله تعالى، فأنتجت ما أصبح يعرف بالعلمانية (Secularism) التي نسبوها -زوراً وبهتاناً- إلى العلم، والعلم منها براء، وهي في حقيقتها لم تخرج عن اللادينية التي انتسب إليها كثير من أبناء الأمة الذين تنكروا لدينهم وقيمهم وتراثهم تحت مسمى العلم، والتفكير العلمي، والمنهج العلمي؛ فكانوا وبالاً عليها.

أذكر أن أحد رؤساء الجامعات استنكر وجود كليات للشريعة؛ لأنها- بزعمه- لا تقدم شيئا للمجتمعات! أقول: حين تكون الرسالة الوحيدة للعلم هي المال والمنفعة، فإن امتدادها في الآفاق هو امتداد ضيق، كأنما يصّعّد في السماء؛ لأن غايتها محدودة، والعلم الذي تقوده العولمة لا يؤدي إلى معرفة الخالق الجليل، بل يضع العقبات والعراقيل أمام تلك المعرفة. إن هذه النظرة إلى العلم تجسد فلسفته القاضية بفصل الدين عن كل مجالات الحياة.

وعلى العكس مما تريده العولمة فقد استطاع نفر من أبناء الأمة الذين أتقنوا أنواعاً من العلوم الطبيعية والتطبيقية أن يستثمروا نتائج تلك العلوم في تفسير معاني آيات القرآن الكريم، وأنشؤوا لذلك لجاناً عالمية لإعجاز القرآن الكريم، وبرز من المعاصرين أمثال: زغلول النجار، وعبد المجيد الزنداني، ومحمد جمال الدين الفندي وآخرين. إن هذا الاستثمار قد يصلح توظيفه في الدعوة إلى الله تعالى، لكنه من ناحية أخرى قد يكرس تخلف الأمة؛ حين تظل منتظرة كل جديد يصل إليه علماء العولمة، ليقال عندها: إن القرآن قد سبق إلى تقرير هذه الحقيقة.

---

(١) النجار. السابق، ص ٤٨.

إنّ الأمّة- اليوم- مطالبة بالعمل على إحياء العلم بوصفه قيمة إسلامية تنعكس آثارها على جوانب الحياة، وهي مطالبة بتجسير الهوّة بينه وبين القيم الأخلاقية في المناهج التعليمية والمقررات الدراسية في مراحل الدراسة المختلفة: الدنيا والمتوسطة والعليا، إذا ما أرادت للعلم أن يسير في طريق آمن، ويتوجه إلى غاية مثمرة.

المبحث الثاني: قيمة "الجمال" بين الإسلام والعولمة

الجمال: البهاء والحسن، قال ابن سيده: الـجَمَال: الـحُسن، يكون فـي الفعل، والـخَـلْق[1]. وقال ابن الأثير: الجمال يقع على الصور والمعاني، ومنه قول النبيّ ﷺ في الحديث: "إن الله جميل يحب الجمال"[2]، أي: حسن الأفعال، كامل الأوصاف[3]، فاللغة تقرر أن الجمال يقع في مظهرين: مادي، ومعنوي. وهو ما تقرر في الشرع والدين أيضاً.

الجمال قيمة إسلامية عظيمة، ومعيار حاكم على الإحساس بالإبداع والحسن، ومعيار حاكم على إنتاج الجمال في مظاهره المادية، ومظاهره المعنوية؛ فالعقل له حظ من تذوقه وإدراكه، وكذا الروح والنفس، وكذا بقية الحواس. ومن شأن هذه القيمة أن تولّد تفاعلاً إيجابياً في التعامل مع الوجود الكوني، من خلال استشعار الجمال فيه والإحساس به، بل محاكاة هذا الجمال في الوجود الكوني كذلك.

ولقد ضبط الوحي معايير الجمال، ونمّى عند المؤمن الذوق الجمالي؛ فجعل الكون المنظور ميداناً واسعاً لمفردات الجمال؛ فلفت النظر إلى السماوات، والأرض، والجبال، والبحر، والشجر، والشمس، والقمر، قال تعالى: ﴿ولقد جعلنا في السماء بروجاً وزيناها للناظرين﴾ [الحجر: ١٦]، وقال سبحانه: ﴿ أمّن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماءً فأنبتنا به حدائق ذات بهجة﴾ [النمل: ٦٠]. فالجمال الكوني يتمظهر في الزينة والبهجة التي تمتلئ بها العين، وتطمئن لرؤيتها النفس، ويسرّ لها القلب. وقد وجه الوحي

---

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، ترتيب يوسف خياط، بيروت، دار صادر(بلا تاريخ) ١/ ٥٠٣.

(٢) مسلم، "الجامع الصحيح"، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، ١/ ٩٣ ح (٩١).

(٣) ابـن الأثـير، المـبارك بـن محـمد؛ "الـنهاية في غـريب الحديث والأثر"، تحقيق محمود الطناحي، بيروت، دار الكتب العلمية (بلا تاريخ) ١/ ٢٩٩.

النظر لإحساس هذا الجمال في النظام الكوني، بوصفه سبيلاً يقود إلى الإيمان به سبحانه؛ فإن النفس فطرت على حب الجمال، والاستمتاع به. والمعاني في الجمال هي أعمق وأبلغ من تلك المعاني التي تقع عليها العين فحسب.

ويجعل بعضهم الجمال منظومة من القيم التي تُعنى بنواحي الشكل والجمال والتناسق، وذلك باهتمام الفرد وميله إلى كل ما هو جميل وجذاب من ناحية الشكل والتوافق والتنسيق، ويتميز الأشخاص -الذين تسودهم هذه القيم- بالفن والابتكار والإبداع الفني، ومن القيم التي ذكرها: النظافة، والتجمل، والصحة، وحسن المظهر، ونظافة البيئة، وممارسة الرياضة، وأدب الحديث...[1] وحسن المقال، وطيب الخلق، وصدق المشاعر...، وإخلاص النية لله تعالى، وإدخال الفرحة على قلب يتيم، أو صاحب حاجة؛ فقيم الجمال تشمل كل عناصر الكينونة الإنسانية: الروح والعقل، والقلب والوجدان، والمادة والجسد.

وقد نالت هذه القيمة من المسلم اهتماماً كبيراً، ونظر إليها وتصوّرها في أوسع معانيها ومظاهرها؛ فانطبعت في تصوّره على كل جوانب الحياة المادية والمعنوية، فجمال الطبيعة، وجمال النظام الكوني، وجمال الحياة، وجمال الكلمة والتعبير، وجمال العلاقات الاجتماعية والإنسانية، وجمال العاطفة، وجمال العقل والأدب، كلها مظاهر للجمال رسمتها العناية الإلهية بدقة متناهية، وإتقان بديع، قال تعالى: ﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾ [السجدة: ٧]، وقال: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ [التين: ٤] ليرى مبلغ الإبداع في هذا الكون، ومظهر الجمال فيه؛فالحسن هو القاسم المشترك بين كل هذه المظاهر.

كذلك-فيما شرعه الوحي من تشريعات تنظم علاقة الإنسان بالإنسان-قال تعالى: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾ [الحجرات: ١٣] حقّاً أنّ مبلغاً عظيماً من الجمال يتجسد في صياغة منظومة العلاقات الإنسانية والاجتماعية وانضباطها، وما تحقّقه من عدالة بين أفراد المجتمع الإنساني، وليرى كذلك الجمال في هذا الإبداع والإعجاز المتناسق في كتاب الكون المنظور في انسجامه واتزانه وانتظامه؛ **ليظهر الجمال في أروع صورة، وليجد الإنسان -من خلال هذه القيمة- طريقه إلى الإيمان، وليتعرف من خلال مظاهر الجمال على خالقه الجليل ذي الجمال.**

(١) انظر: محمد جلال،" دور القيم في نجاح البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص ٣١، ٤٩-٥١ .

وكان لهذه القيمة حضور في التراث الإسلامي؛ فشملت ما شيّده المسلمون من عمارة وبنيان، وشملت جوانب الحياة الإسلامية في المأكل والمشرب والملبس. ومن الصور الجمالية التي وجه القرآن النظر إليها: مشهد الأنعام في غدوها وعشيها، يقول سبحانه: ﴿ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون﴾ [النحل:٦]، لقد نبّه هذا الدّين إلى مطالعة البهاء والحسن حتى في مشهد الأنعام في عودتها عشيّاً، وفي ذهابها إلى المرعى صباحا، فهو طريق للتعرف على الخالق المبدع، بل له أنه يُدخل البهجة والمسرة إلى النفس.

وقد كان حضور هذه القيمة واضحاً في الجوانب المعنوية؛ فشملت ما ضبطته الشريعة من علاقات تربط الإنسان بأخيه الإنسان، وتراءت هذه القيمة الجمالية في علاقة الإنسان بخالقه؛ فمظاهر العبادة من صلاة وزكاة وصيام وحج وغير ذلك من العبادات، التي يرى فيها الإنسان الجمال مفرداً، والجمال مجتمعاً، وإذا استشعر تسبيح الكائنات من حوله، يتراءى له هذا المنظر الجميل البديع في العبادة، عندها يدرك قيمة الجمال في مظاهره المعنوية والكونية.

وإذا نظرنا في فعل العولمة في قيمة الجمال، ندرك أنها مسختها وقزّمتها إلى حدّ الاستهتار بها، وما ذكره فلاسفتهم قديماً من جعل الجمال في قوالب محسوسة فقط، هو ما تبنته العولمة حديثاً في نظرتها إلى الجمال، إنّ الجمال لدى هيجل، هو الحضور الحسي للفكرة. الجمال هو مزيج يصل بين الفكرة العقلانية والأداء الحسي، أي: الشكل والمضمون[(١)]. إنّ الحسّ ليس هو القالب الوحيد في إدراك الجمال وتذوقه؛ فالحسّ وحده قد يهبط بكل المظاهر الراقية للجمال، ومن ثم فإنّ نظرة العولمة إلى الجمال في جوانبه المادية قد أساء إلى قيمة الجمال والإحساس بها في الحياة، وحرم النفس والقلب والروح من إدراك الجمال والتمتع به.

ولو تساءلنا في ضوء معيار العولمة المادي، عن المرتبة التي وصلت إليها في إدراك الجمال؛ لوجدنا أنّها تراجعت به إلى مستوى لا يمكن قبوله؛ فقد جعلت الجمال في وجه المرأة، وجسدها، وإلا، فكيف نفسّر غزو صورتها كل وسائل الإعلام، صفحات الجرائد والمجلات، ومواقع (الإنترنت)؟ وكيف استحوذت المرأة على معظم المادّة الإعلامية والدعائية في تلك الوسائل؟ على أننا لا نتحدّث عن وسائل إعلام غربية، بل وسائل إعلام عربية وإسلامية وقعت ضحية العولمة بجهل وبحسن نيّة، أو بعلم وسوء نية.

---

(١) ماجد محمد حسن. www.rezgar.com .

ولو تساءلنا عن سبب احتواء الصفحة الأخيرة من صحفنا اليومية على صور النساء من عارضات أزياء، ومغنيات، وممثلات ... لكان الجواب على بعض الاحتمالات: إنها تجارة بالجسد، وترويج له، واستشعار قيمة الجمال من خلال دافع الشهوة والغريزة. "فالمرأة في عصر العولمة زبون، أي: مستهلك لما تنتجه الشركات العابرات القوميات، ومن بينها شركات إنتاج مواد التجميل، وزبائنها من النساء بالملايين، ولا بدّ من تقديم كل الإغراءات للنساء كمستهلكات، فيجري رسم صورة للأنثى المغرية، الأنثى الأبدية ذات الفتنة الخالدة التي لا تصيبها الشيخوخة أبداً، ويظل سحرها الجنسي فعالاً طالما استخدمت أدوات المكياج التي تتنافس الشركات فيما بينها لإنتاجها وتسويقها ... يصبح جسد المرأة -إذن- سلعة من السلع، ويفقد مواصفاته الإنسانية، ويدخل في النمط التجاري الاستهلاكي ما دام عنصر جذب لترويج البضائع، بل إن الاحتكارات الإعلامية الكبرى تخصص قنوات تلفزيونية للمتاجرة في أجساد النساء بالإعلان عن أسعار بائعات الهوى والجنس، وهواتفهن، وتقديم صورهن عاريات في أوضاع جنسية صريحة"(١).

لقد اختزلت العولمة الجمال باستحواذ المرأة على موضوعه؛ لأنه يلبي تلك النزعة الشهوية التي قصر إنسان العولمة الهم عليها، وتفنن في التلذذ بها حتى جنح إلى الشذوذ، فانتشر اللواط والسحاق، ونتج عن الزنا والفاحشة أمراض فتاكة، وتتحدث منظمة الصحة العالمية اليوم عن أربعين مليون إنسان مصاب بمرض نقص المناعة (AIDS).

إن قضية الجمال من المسائل والقضايا التي تجتذب مشاعر الإنسان وتصوراته، وتفتح له الكثير من الآفاق التي يمكن أن يشعر فيها بنوع من الإحساس بالطمأنينة والاستقرار والسعادة، ولكن هذه تشكّل العناصر الجمالية التي تمثل إنسانية الإنسان، بحيث ينفتح الإنسان على الجمال من خلال عناصره الإنسانية في الشكل والكلمة والصوت... ولكن أن يتحوّل الجمال إلى حالة جنسية تجتذب الحسّ وتبعد الإنسان عن العناصر الجمالية في الصورة لتشغله بالجوانب الغريزية الجنسية؛ فهذا ما نتحدث عنه، ولعلّ أكثر الإحصائيات في العالم المحافظ وغير المحافظ تشير إلى أن علاقة الرجل بالمرأة في شكل عام خارج نطاق

---

(١) الشميري، سمير؛ "المرأة في زمن العولمة" نقلاً عن فريدة النقاش" الإعلام والعولمة وقضايا المرأة" org.amanjordan.www

الضوابط الاجتماعية الضاغطة، والقانونية- تمثل علاقة ذكر بأنثى.."[1]، فأين الجمال في علاقة الرجل بالمرأة على هذا النحو؟ وماذا تختلف عن علاقات ذكور الحيوانات بإناثها ؟ ويسهل تعليل هذه الظاهرة عند العولمة، فإذا ما توقفت عجلات إنتاجها في المصانع والمعامل؛ فلا بدّ أن توفر لأبنائها قدراً من اللهو واللعب، وليس هناك ما يملأ هذا الفراغ القاتل في ثقافتها إلا الخمر والنساء، والمتعة والتسلية.

ثم إنّ :"هناك معايير أخرى بدت تظهر في زمن العولمة وهي الاهتمام بالجمال، حتى باتت معاهد الجمال تفوق المطاعم في بعض البلدان، فالمرأة الجميلة ولو كان مستواها المهني متواضعاً تسرق الوظيفة من أختها ذات الجمال العادي، فالدراسات تشير إلى سيطرة المرأة الجميلة وحصولها على نصيب الأسد، رغم قلة إنتاجيتها مقارنة بالأخرى ذات الجمال المتواضع. ومثل ذلك الأمر ينعكس أيضاً على الزواج والتواصل مع الآخر"[2]. ولماذا تقتصر وظيفة السكرتارية على المرأة فقط؟ والمرأة الجميلة فحسب؟ وما تفسير العولمة لذلك؟ ولماذا أصبح هذا الوضع عرفاً في مؤسسات القطاع العام والخاص في بلدان العالم الإسلامي؟

لقد أثرت هذه الصورة الجمالية للمرأة على أنوثتها وروحها، وأشغلتها عن واجباتها الحياتية، واستهلكت وقتها وجهدها ومالها، لتشبع غرورها، وتلبي رغبتها بالإحساس بالجمال بهذا الأفق الضيق، والمعيار المختلّ غير الموزون لقيمة الجمال؛ فالرشاقة، والجسم النحيف، وتسريحات الشعر أخذت لبّ المرأة وغلبت على تفكيرها. بل إني شاهدت عجائز بلغن الستين من العمر في بعض البدان المسلمة يحملن أدوات الزينة في حقائبهن، يتجملن بها حتى وهنّ على مواقف الحافلات! فما بالك بالشابات اللاتي قلما تخلو حقيبة إحداهن من أدوات الزينة، ومستحضرات التجميل والعطور !

"لقد أصبحت عمليات التجميل لا تقتصر على النساء فقط، بل تعدتها فاقتحمت عالم الرجال أيضاً، فإذا كان الرجل يبحث وبشكل لاهث عن المرأة صاحبة الجمال المتألق، فمن حق المرأة –أيضاً– أن تحدد مواصفات شريك حياتها الذي ستقترن به، وأن تراه وسيماً رشيقاً يعتني بنفسه وصحته وأناقته. وإذا كانت الأرقام الغربية تشهد زيادة متنامية بين

(١) محمد حسن فضل الله، لقاء علمي:.www.balagh.com/woman

(٢) ظاعن شاهين؛ "عولمة الجمال في زمن الوجوه الناعمة": www.balagh.com/woman

الرجال الذين اقتحموا صالونات وعيادات التجميل التي كانت إلى وقت قريب حكراً على النساء- فإن الأرقام هنا على تواضعها- تشكل - أيضاً -اهتماماً بهذا الجانب. ويبدو أنّ رجال هذا الزمن ونساءه سيصبحون تركيباً بعد أن شدّ الرجال وجوههم وجفونهم، وورّدوا خدودهم، وبعد أن زرعوا شعورهم، أو استبدلوها بشعور جديدة، وبعد أن اعتمدت النساء على التقنية السحرية التي تسمى السيليكون، فنَفرت الصدور، وفغّرت الشفاه. إنها عولمة الجمال التي هبت رياحها، فاقتلعت الوجوه القديمة واستبدلتها بأخرى جديدة ناعمة الملمس.."[1].

وقد يتّخذ الجمال -الذي تحمله رسالة العولمة- قوالب مادية أخرى عديدة، مثل جمال مظهر الإنسان، وجمال بيته، وجمال مركبته، وجمال أثاثه ... وليس مأخذاً أن يقصد الإنسان تحقيق هذا الجمال المادي في حياته، ويتمتع برؤيته واستعماله، ولكن المأخذ أن يكون الجمال قاصراً على هذه الماديات، إن المأخذ أن يقتصر الإنسان على تلميع حذائه، وينسى قلبه يحيط به الران، وتتراكم عليه الأدران، إن دنيا الجمال -بهذه المقاييس- دنيا ضيقة غير فسيحة ؛ فهي تقزّم رؤية الإنسان في الحياة، وتحدّ من أفقه في التعامل مع الجمال بوصفه قيمة راقية انطبعت وتمظهرت في كل موجودات هذا الكون، وإذا فُقد الإحساس بقيمة الجمال في الحياة، فإنه سيفقد معها عقيدته وإيمانه.

لقد انبنى معيار العولمة في الجمال على فلسفة تصوّر مادّي قاصر للوجود، وحتى هذه المظاهر المادية للجمال لم تحترم عند أصحاب العولمة ومروجيها؛ فقد اعتدى الإنسان -تلميذ العولمة- على مظاهر الجمال في الطبيعة التي أبدعها الخالق -جل جلاله؛ فأفسد البرّ والبحر بالملوثات، وحرق الغابات الجميلة، وقطع أشجارها، ولوّث المياه العذبة، والهواء النقيّ، بما قذفته مصانعه ومختبراته من سموم طمعاً في المادة وطلباً لها مهما كانت النتائج. وإذا شئت مثالاً واضحاً على ذلك فانظر إلى كمّ السلاح الهائل الذي تنتجه تلك المصانع- وخاصّة السلاح النووي والكيميائي- ماذا يمكن أن يُبقي من جمال في الطبيعة؟ وماذا تعني قيمة الجمال بالنسبة للعولمة نفسها؟ لا ريب أنها ترى الجمالَ قيمة نفعية تدرّ أرباحاً، وتصلح للبيع والشراء والتجارة، ويفرض عليها الضرائب والمكوس.

(١) المصدر السابق نفسه.

لقد تأثرت قيمة الجمال بظاهرة العولمة في المجتمعات الإسلامية، وتلوثت بهذه الظاهرة التي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، تُرى ما الذي يغلب على همّ المرأة المسلمة اليوم؟ وما تصورها للجمال بوصفه قيمة إسلامية راقية؟ إنّ الجمال -بهذا الوصف- من شأنه أن يقوّي تلك العلاقة التكاملية بين المرأة وزوجها، ويوثق علاقة البنت بأمّها وأبيها لتلمس جمال الأمومة، وعطف الأبوّة، لكن الذي حدث أنّ هذه العلاقات قد فقدت أبعادها الجمالية؛ بسبب المتطلبات المادية للجمال، فلهثت المرأة وراء الأزياء وصرعاتها، والعطور وأنواعها، والمساحيق التجميلية وألوانها، والبيوت وأثاثها، ولقد امتلأت البيوت بورود الزينة (البلاستيكية)، ورضيت بجمال لا روح فيه، بل لأجل ذلك ربما ساءت علاقتها بزوجها وأبيها، ولربما أدّت إلى تفسخ البيوت، وانحلال رابطة الحياة الزوجية.

وكما أدّى تأثير العولمة إلى فصل العلم عن الأخلاق، كذلك فصلت بين الجمال والأخلاق؛ فمعايير الجمال عندها غير مرتبطة بأي معيار أخلاقي، وقد أباحت لنفسها صناعة جمال يخلو عن المروءة والحياء؛ فانتشرت الصور العارية في فن الرسم والنحت، وضخمت من جمال الجسد حتى قامت بعقد مسابقات عالمية لملكات الجمال؛ لاختيار ملكة جمال الكون، وتبارت الدول في ذلك وتسابقت، وسلمت المرأة نفسها للمقاييس والمعايير التي سلبتها قيمتها وأنوثتها، بل لشدّة الاستخفاف بالمرأة تم إجراء مسابقات أخرى، ولكن للقبيحات والدميمات، فأين ستصل العولمة بمسابقاتها واستخفافها بالإنسان والكرامة الإنسانية؟ولم تستحي العولمة من رسم الأنبياء وتصويرهم بصور مشينة وأوضاع فاضحة؛ فليس ثمة مقدّس عندها، ولا اعتبار بمعتقدات الناس ومشارعرهم، وممن تخاف إن لم تعترف بإله!

ولعلّ القضية تكون أكبر وأخطر عند فقدان الشعور بقيمة الجمال لدى أبناء الأمّة؛ بسبب ضنك العيش، أو الشعور بالإحباط، أو غير ذلك من أسباب جعلت الإنسان ينظر إلى الجمال بمنظور مادي بحت. إنّ انعدام الإحساس بالجمال، أو البحث عنه، أصبح مطلباً ثانوياً في خضم معترك الحياة ومتطلباتها الشاقة، بفعل إملاءات العولمة وتبعاتها الباهظة الثمن، والمتمثلة بقيم المال والمنفعة، والربح والمصلحة.

كذلك، إذا نظرنا في المظاهر المعنوية للجمال- مثل جمال العبادة من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، ودعاء، وتضرع، وخشوع، أو جمال النظام الكوني واتساقه، أو جمال الطبيعة

وسحرها- سنجد أنّها فقدت معانيها الحقيقية في نفوس كثيرين، ولم يبق إلا صورتها الظاهرة المجردة عن كل روح، وعلى حدّ قول بعض الباحثين: "ليس هناك من شك بأن القيم الغربية المادية العلمانية سوف يكون لها تأثير على صلواتنا وثقافتنا ونظرتنا الكونية ونظامنا الاقتصادي والتعليمي، وعلى قيمنا الإسلامية وهويتنا بحيث تبعد عقولنا عن الله"[1]. لقد بات تذوق الجمال في تلك المظاهر لا يُعرف إلا في كتب اللغة أو المعاجم أو كلام الشعراء، على أنّ العولمة قد أسهمت إلى حدّ كبير في تكوين هذه النظرة السلبية في هذا المجال؛ فغدت قيمة الجمال العولمية المادية لا تتصف بالمصداقية من حيث سلوكها غير المنضبط في التعامل مع الكون.

إنّ المشكل في نظرة العولمة للجمال- بوصفه قيمة إنسانية- تمحورها على مظاهر مادية خالصة؛ فبناء المدن الجميلة، والشوارع الواسعة النظيفة، والمتنزهات العامة، والحدائق الواسعة الغنّاء،...، امتيازات وفضائل للعولمة يجب الاعتراف بها، ولكنها في الوقت نفسه بدافع من المصلحة والأنانية- لم توفّق في بناء علاقة الإنسان بأخيه الإنسان؛ فانعدم الجمال من هذه الناحية، ولم تستطع أن تنظر في جمال عبادة الله الخالق سبحانه؛ فحرُمت من أهم مجالات ذلك الجمال، وما له من آثار إيجابية على نفس الإنسان واستقراره وتوازنه.

وفن الكلمة الطيبة أحد مظاهر الجمال التي ترقى في مستوى أدائها إلى أن تكون صدقة، قال ﷺ: "والكلمة الطيبة صدقة"[2]، وقد شبهها القرآن الكريم بالشجرة الطيبة في أثرها، وكذلك شبّه الكلمة الخبيثة بالشجرة الخبيثة في أثرها، في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٦]، هذا الأفق الذي وصلت إليه الكلمة نما في البيئة العربية فناطح السحاب وعانق السماء،

(١) جاه، عمر: "العولمة والتغيرات الاجتماعية- الثقافية"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد٣٧-٣٨/ ٢٠٠٤م، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة البخاري، ح(٢٩٨٩، ٢٨٩١)، مسلم ، ح (١٠٠٩).

ويكفي أنّ العرب هم الأمة الوحيدة التي عقدت للكلمة أسواقاً ومهرجانات، وظهر جمالها في شعرهم ونثرهم، فكان لها معنى، وأثر كبير في النفس، وقد عدّت من النعم التي يمتنّ الله تعالى بها على أهل الجنة في قوله تعالى: ﴿لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً* إلا قيلاً سلاماً سلاما﴾ [الواقعة: ٢٥-٢٦].

أما نظرة العولمة إلى هذا النوع من الجمال نظراً لما تحمله من قيم مادية- فلم تجد الكلمة مكاناً مناسباً في اهتمامات العولمة وتوجهاتها؛ ففقدت الكلمة قيمتها ووظيفتها وأثرها، وتلاشت معانيها النبيلة، ورسالتها الكريمة، وقلّت قدرتها على التأثير الإيجابي في الإنسان والمجتمع، بل ضعفت الكلمة حتى أصبح لا غنى عن المعاجم لفهمها، ولم تعد صناعة الكلمة -من شعر ونثر- بضاعة رائجة في عصر العولمة، واستعاضت عن ذلك بصناعة الصورة المؤثرة التي توجهت بها إلى الجمهور الأعظم من الناس بقطع النظر عن لغاتهم وثقافاتهم وأجناسهم[1]، فضلاً عن أن ثقافة الصورة تدرّ أرباحاً أكثر من ثقافة الكلمة، وبذلك يكون الجمال قد اقتصر على ما يملأ العين؛ فليس للعقل والنفس والروح حظ بل من التأمل والنظر الجمالي.

بل لقد أهملت العولمة أبعاد الجمال في الكلمة بالكلية؛ فوظفتها التوظيف الخاطئ في الغناء؛ بتجريدها من كل فضيلة أو رسالة نبيلة، فاقتصرت في الأعم الأغلب على رسم حدود علاقة غير مشروعة بين الرجل والمرأة عرف بصنم "الحب" الذي خصّص للاحتفال به يومٌ في السنة، يصحب هذا الغناء نوع من الإثارة عبر أدوات موسيقية، ورقصات ماجنة، ودعوة للإباحية صريحة.

لقد أصبح الغناء اليوم من أصنام العصر الكبرى التي تستهوي قطاعاً عريضاً من أفراد المجتمع البشري، بما في ذلك المجتمعات المسلمة، واشتهر مغنون لم يكتب لهم حظ من العلم والمعرفة، بل وصل الأمر إلى أن يصبح هؤلاء المغنون من أكثر الناس ثراءً، فامتلكوا ثروات لم تجتمع يوماً لمفكر، أو عالم، أو فيلسوف، وما قدّموا للناس سوى الإثارة والجنس، ولو استعرضنا مجموعات من الأغاني العربية باحثين عن المعاني السامية الجميلة التي تحملها

(١) درويش، أحمد. "تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، مصر، مجلة "المسلم المعاصر"، العدد ٩٨ (٢٠٠٠م)، ص٩.

مفردات كل أغنية، أو بلاغة تلك المفردات وفصاحتها؛ لما وجدنا شيئا ذا بال، بل لو جردنا تلك الكلمات مما يصاحبها من موسيقى؛ لكانت ممجوجة يأباها الذوق والسمع؛ مما يعني وجود انقلاب في المعايير، واختلال في الأذواق، وفساد في موازين الحكم على الكلام البليغ. وقد جُندت فضائيات خاصّة لا تعمل إلا على إفساد أذواق الجيل المسلم، وتدريب الناشئة على تقليد الغناء الغربي، والتغني بلسانهم، وتعطيل رسالة الكلمة المعبّرة عن قيمة الجمال الفني الأدبي.

إن تغيير الوجدان والأذواق والأحاسيس والعالم الداخلي للمرأة والرجل هي غاية العولمة الثقافية والأخلاقية والتذوقية، فتغيير الوجدان والأذواق والأحاسيس والمثل هي من أعسر المهام للعولمة، وإن نجحت العولمة في ذلك تكون قد استطاعت اختراق الجدار السميك الذي كان غايتها منذ فترة زمنية مديدة. فلقد استطاعت أن تغزو المنازل والعائلات، وأن تؤثر في حياة المرأة والأسرة، وتؤثر الموسيقى والأغاني الغربية في بعض من النساء لخلق ذوق وأحاسيس مغايرة لما هو موجود في الواقع، أو محاولة الاستماع للموسيقى العربية المقلدة للموسيقى والأغاني الغربية، حيث تتميز هذه الأغنيات بـ:

١- ركاكة ألفاظها، وضعف شاعريتها.

٢- اغتراب الأغنية، وألفاظها عادية وخالية من الذوق والجمال الفني.

٣- الخلط غير المبدع وبشكل مصطنع ما بين الموسيقى الغربية والعربية، مما يشوه الذوق والأحاسيس.

٤- انعدام الإحساس والشعور الفني.

٥- الفقر الواضح للذوق والثقافة الفنية[1].

إنّ هدف العولمة -في هذا المجال- هو "حفز المشاهد والمستمع (المتلقي عموماً) على استبطان القيم الغربية، ومن خلال هذا المدخل حصل الغزو الحقيقي، حيث بات المتلقي يستبطن القيم الأمريكية في داخله، ويحكم بها على الظواهر من حوله، ومن هنا نلاحظ

(١) الشميري. "المرأة في زمن العولمة". www.amanjordan.org.

ونفسر مدى تغلغل فكر الربح والمنفعة والمصلحة والأنانية الفردية في المجتمعات العربية والإسلامية[1].

فإذا تمّ للعولمة ما تريد من تغيير معايير الجمال لدى أبناء الشعوب المغلوبة تكون قد أنجزت مهمتها على هذا الصعيد؛ لتبني -بعد ذلك- النمط الاستهلاكي بناءً على تلك المعايير في الجمال؛ فإذا طالعنا الصحف اليومية سنجدها تتبارى في الإعلان على صفحاتها عن الأثاث الأمريكي، والستائر الإسبانية، والموكيت الإيطالي، والعطر الفرنسي..، وكل منتجات العولمة التي باتت تحتكر الجمال وصناعة الجمال على وجه تهدد فيه الاقتصادات الوطنية في البلدان العربية والإسلامية، وعلى ذلك لا ينبغي إهمال معايير الجمال في مناهج التربية والتعليم في المراحل التدريسية، وينبغي أن تشتمل المقررات الدراسية على قيم الجمال التي تقررت في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه الكريمﷺ؛ لما لذلك من أثر في الرقي بمدارك الإنسان، وعلى قدر هذا الرقي يكون القرب من الله العظيم ذي الجلال والجمال.

(١) إسماعيل أحمد. "عولمة القيم" : aisyr.hotmail.com.

الخاتمة:

إن الخطورة في العولمة التي تجعل الدخول في فلكها إجبارياً- أنها لا تسمح لأمة بالدخول إليه إلا إذا تخلت عن قيمها وعاداتها وتقاليدها، وقد كادت تركيا أن تخلع دينها مقابل انضمامها إلى أحد كيانات العولمة، وهو الاتحاد الأوروبي؛ لوجود متطلبات ثقافية يجب على تركيا الوفاء بها شرطاً في ذلك الانضمام. إنّ العولمة تمتلك القوّة الكافية لترويج قيمها حتى وإن مسخت قيم الآخر أو سحقتها، أو ناقضت العقل والفطرة الإنسانية وكرامتها، وهي ماضية بخطوات جادّة إلى فرض قيمها بالقوّة غير المباشرة عبر وسائل الإنتاج الإعلامية، والتقنية الحديثة، والعلم الطبيعي، والمؤتمرات الدولية، وستجد من يستمع لها من دول العالم الإسلامي تحت وطأة الإغراءات المالية أو الضغوط السياسية، وستجد من يصغي لها بكل اهتمام؛ مما يجعل الأمة المسلمة أمام تحديات خطيرة الهدف منها تدمير القيم الإسلامية في نفوس أبناء الأمّة، لتجد العولمة نفسها تهيمن عليهم في مجالات السياسة والاقتصاد، والتربية، والاجتماع، والفن، والإعلام، فضلاً عن هيمنتها العسكرية، مما يفرض على الأمة العودة إلى إحياء القيم الإسلامية التي ضعف تأثيرها في الأخلاق والسلوك.

لقد شملت القيم الإسلامية كل أنشطة الكيان الإنساني وعناصره من مادة، وروح، وعقل وعاطفة، وهي بوصفها معايير حاكمة وموجهة للسلوك، تستند إلى نصوص الوحي قرآناً وسنّة، فلا زيادة عليها، ولا نقصان منها؛ إذ إنها تختص بالثبات والشمولّ، وقد اكتسبت معاني مقاصدية تحققت لها بهداية الوحي، وارتبطت بالنية المخلصة الراغبة في الأجر من الله، والتقرب منه سبحانه؛ وبذلك تحررت القيم الإسلامية من تحقيق منافع غير مشروعة، وكانت آثارها -لأجل هذا- فاعلة مؤثرة، ولم تستطع أن تغيب من النفوس في بلاد مثل تركيا وأندونيسيا وغيرها، على الرغم من كل حملات المسخ التي تعرضت لها القيم الإسلامية هناك.

إن وجود القيم مؤشر على صحة العقيدة وسلامتها، وإن غيابها مؤشر على ضياعها وانحرافها، ومن هنا قد تختل القيم في تصورات الناس؛ فيرون المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وهذا لا يكون إلا بغياب القيمة الكلية الكبرى، وهي الإيمان، ولا شك أن العولمة تحرص على الوصول إلى هذا الهدف وتحقيقه؛ لتنهار منظومة القيم الإسلامية.

لقد تبين -من خلال البحث- أن قيمة العلم قد تأثرت بالعولمة سلباً في مظاهر عديدة، مثل مفهومها الذي بات محدوداً في نطاق مادي، كإيثار أهل العلم المادي على من سواهم ممن يحملون علوم اللغة والشريعة، وكتجرده من الأخلاق، وكاحتكار العولمة لتقنية العلم، وخوضه في مجالات ليست من اختصاصه، مما فرض نوعاً من التبعية للغرب الذي أصبح قبلة العلم؛ فكبر بأعيننا إلى حد فقدنا فيه ثقتنا بأنفسنا.

وعلى صعيد البحث العلمي وبالرغم من المنافع والإنجازات التي تحققت بفضل العولمة، إلا أنه بسبب احتكار العلم والرقابة المفروضة على مؤسساته، ظل البحث العلمي مجرد صورة لم تحل مشكلة، ولم تنهض بأمة، وتحوّل الباحثون إلى مرتزقين ينتظرون مرتباتهم الشهرية.

وقيمة الجمال لها معاييرها التي ضبطها الوحي، وقد كانت -في ظل صراع القيم- أشد تأثراً بظاهرة العولمة من حيث إغراقها في الماديات، وإقصاؤها للمعنويات، وقد توجه الجمال في سياسة العولمة إلى المرأة والجنس والإثارة والغناء؛ فنالت العين الحظ الأكبر من الجمال، وحُرمت الروح من تذوق الجمال في صوره الروحية والمعنوية. ولقد قصدت العولمة إلى إفساد الذوق الجمالي وحسّه لدى أبناء الأمة المسلمة، وباتت معايير الجمال ما تقرر في تصور العولمة، وأصبحت المنتجات الغربية هي الحائزة على وصف الجمال، وهي التي يتبارى الناس في اقتنائها.

إنّ مؤسسات التربية والتعليم العالي، ومنابر وزارات الأوقاف، ومؤسسات الأسرة والتنمية الاجتماعية، والفضائيات المسلمة الغيورة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ...، معنية بإحياء القيم الإسلامية في النفوس بكل الوسائل التي تتيحها العولمة نفسها، ومعنية بمواجهة منظومة القيم الوافدة، وكشف زيفها، وأثرها السّيّئ على الفرد والمجتمع؛ لكونها قيمَ منفعة ومصلحة لا تخدم الإنسان، ولا تنفع الإنسانية، قيماً تشتت الإنسان، وتهدر كرامته، وتبعث الفوضى في حياته.

إنّ المجتمعات- اليوم- واقعة تحت تأثير العولمة التي تمتلك كل وسائل الإغراء والتأثير، بحيث تُخيّل للناس رؤية الحقّ باطلاً، والباطل حقّاً، والأمانة خيانة، والخيانة أمانة، والمعروف منكرا، والمنكر معروفاً؛ مما يعني خطورة التحدّي الذي يتطلب إرادة وعزماً في التصدّي لقيم

العولمة ومواجهتها. وبالرغم من أنّ "مكرَهم لتزولَ منه الجبالُ" إلا أنّ للأمة يقظة ونقلة لحياة الاستقلالية، بل الريادة والإمامة في هذا الكوكب ، وإن ذلك القريب – إن شاء الله تعالى.

وكم زجونا لو عقدت مؤتمرات خاصّة تبحث في آليات تمكّن أمّتنا من غرس القيم الإسلامية وترويجها في مسار المواجهة مع قيم العولمة ، وتلك خطوة جليلة، ومهمّة كبيرة، ولو توسعت هذه المؤتمرات لتشمل كل الشعوب المحافظة التي تلتقي مع الأمّة المسلمة على قدر كبير من القيم؛ فتمتدّ ومد جسور التعاون القيمي معها. ولا شكّ أنّ استثارة أصحاب الديانات الأخرى عموماً- بما فيها اليهودية والمسيحية-لحماية قيم الدين مهمّة جليلة نافعة، خاصّة وأنّ قيم الأسرة بدأت تنهار بفعل تأثير العولمة.

الفصل الثاني

قيم العولمة: دراسة تحليلية ناقدة

أ. د. عزمي طه السيد أحمد(*)

مقدمة:

تسعى هذه الورقة إلى معالجة مسألة ذات أهمية خاصة في موضوع العولمة المتعدد الجوانب، هي مسألة القيم التي تنطلق منها هذه العولمة، والقيم التي تسعى لنشرها أو فرضها، وبيان مدى اتصافها بالإنسانية، التي هي -في نظرنا- المعيار الرئيس لأي عولمة تسعى للنجاح بمعنى قبول العالم لها، وهذا يستلزم بيان مفهوم الإنسانية الذي سيكون معياراً للحكم على قيم العولمة الراهنة، وسوف يسير البحث متقدماً إلى فكرة طرح البدائل لقيم العولمة التي لا تتصف بالإنسانية، هذه البدائل هي قيم الإسلام الربانية العالمية التي ارتضاها خالق الناس للناس أجمعين، والتي تتميز بأنها إنسانية في الدرجة الأساس، فضلاً عن عدد آخر من المزايا التي لا توجد في أي منظومة قيم من وضع البشر.

والمعالجة هنا هي معالجة على المستوى النظري، لكنها لا تغض الطرف عن الواقع في جوانبه المختلفة، فعين هذه الدراسة على الواقع باستمرار.

وإن ما تعاني منه مثل هذه الدراسة النظرية وغيرها من مثيلاتها، مشكلة لا تتعلق بالفكر النظري في ذاته، من حيث تعرضه للمشكلات القائمة في الواقع، أو مدى الدقة في منهجه، أو الصحة في استدلالاته، أو الصواب في نتائجه، وهي أمور -كما هو معلوم- مهمة لكي نصل إلى فكر يستحق هذا الاسم- وإنما تتعلق بمدى القوة والثقة بالنفس التي يمتلكها أصحاب الفكر.

إن الأمر في وقتنا الحاضر – وكما لاحظه الأقدمون في القول الشائع: "وما نفع حق لم تؤيده قوة!– أن القوي هو الذي ينصت الآخرون لقوله، أما الضعفاء فلا أحد يستمع لهم ولقولهم إلا

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية في جامعة آل البيت، ورئيس هيئة تحرير المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.

الأنبياء الذين انتهى وجودهم بوفاة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، أو الأولياء والأتقياء والصلحاء الذين هم في عصرنا في ندرة الكبريت الأحمر(1).

إن القوة -التي نتحدث عنها- هي قوة الأمة قبل أن تكون قوة الأفراد. إنها القوة التي أمرنا الله أن نعدّها في قوله الكريم: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وإن للفكر الحق قوة في ذاته، لكنه بحاجة إلى من يأخذه بقوة، وينشره بقوة، ويدافع عنه بقوة، ولنا في أنبياء الله وفي رسولنا محمد -عليهم الصلاة والسلام- القدوة الحسنة، فالفكر الحق الذي أنزله الله على أنبيائه ورسله، أمرهم أن يأخذوه بقوة؛ فقال سبحانه مخاطباً موسى -عليه السلام- بشأن الألواح: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال ليحيى عليه السلام: ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ﴾ [مريم: ١٢]، أما رسولنا محمد -عليه الصلاة والسلام- فلم يأمره الله أن يأخذ الفكر الحق الذي أنزل عليه بقوة؛ لأنه ﷺ لم يكن بحاجة إلى هذا التنبيه والتوجيه؛ إذ هو مستقر في وعيه وعقله، فهو في بدايات دعوته يصرخ بكل القوة الممكنة لبشر مخاطباً عمّه أبا طالب: "والله يا عمّ، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته"(2).

ونحن ندعو الله أن نكون أقوياء في البحث عن الحق، وحمل الفكر الحق، أسوة برسولنا الكريم ﷺ.

واقع الحال في أمر العولمة

العولمة مصطلح شاع استعماله في هذه المرحلة الأخيرة -منذ قرابة ربع قرن من الآن- يشير إلى ظاهرة متعددة المجالات، شملت -تقريباً- دول العالم بأسره، وبرزت في ممارسات وسلوكيات يكاد يكون هناك إجماع حولها من قبل الباحثين في هذا الموضوع.

---

(١) يضرب المثل بالكبريت الأحمر في الندرة.

(٢) هارون، عبد السلام. "تهذيب سيرة ابن هشام"، المكتبة الأموية، دمشق، ١٣٤٧هـ، ص ٥٩.

والفاعل الرئيس في هذه الممارسات والسلوكيات هو دول العالم الغربي، ويأتي في مقدمتها وبتأثيرها الكبير الطاغي الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه السلوكيات والممارسات، غايتها الظاهرة للموجهين لها هي جعلها عالمية، أي: تنتشر في مجتمعات العالم كله، على المستوى الجماعي والفردي، بحجة أن العالم أصبح قرية صغيرة، وأنه لا بد من إزالة الحواجز بين دول العالم، وتقريب المسافات بين بلدانه، وفتح الأسواق الحرة للتجارة دون قيود، وهذا كله بفضل تكنولوجيا الاتصالات، وثورة المعلومات، وقوة الدول المعولِمة: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه -حين تسود هذه الممارسات العالم؛ بأسره- أن تتوحد ثقافة هذا العالم، إذ الثقافة تتجسد في الممارسات.

ونجد أبرز هذه السلوكيات والممارسات التي تهدف إلى تجاوز الحدود بين الدول لتعم العالم في عدد من المجالات الرئيسة، أهمها:

- **المجال الاقتصادي**: وهو المجال الأساس للعولمة، وفيه ظهرت سلوكيات متعددة للدول الرأسمالية في التوسع الاقتصادي إنتاجاً وتسويقاً على مستوى العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك، كما ظهرت مجموعات وتكتلات اقتصادية مالية كبرى في شكل الشركات متعددة الجنسيات، ساعدت على تدعيم ما يسمى "الاقتصاد المعولم"، واحتكرت -بدرجة كبيرة- جوانب النشاط الاقتصادي على مستوى العالم، وأصبح السوق التجاري سوقاً عالمياً مفتوحاً للمنافسة، تركزت فيه الاستثمارات والثروات في أيدي ما أطلق عليه "**دول المركز**"، وهي الدول الغربية الكبرى، على حساب الدول النامية ودول العالم الثالث، التي أطلق عليها "**دول الأطراف**"، الأمر الذي أدى إلى "مزيد من تبعية الأطراف للمركز"[1].

ولأجل تحقيق هذا الطموح الاقتصادي للرأسمالية العالمية قامت الدول الرأسمالية الكبرى بإيجاد اتفاقيات ونظم وقواعد ذات طابع عالمي، هدفها -في النهاية- تسهيل انتقال الأموال،

---

(١) حنفي، حسن. والعظم، صادق جلال. "ما العولمة؟" دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص٤٦؛ وانظر أيضاً: ص ٢٢-٢٥. يشار إليه فيما يلي: حنفي والعظم، "ما العولمة؟".

وتسهيل الاستثمارات الدولية، وزيادة الإنتاج، وفتح الأسواق دون قيود؛ ومن هذه الاتفاقيات الدولية: اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، هذا فضلاً عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، اللذين زاد نشاطهما في خدمة الدول الرأسمالية، وكانت إحدى نتائج ذلك كله زيادة غنى الدول الرأسمالية الكبرى، وزيادة ديون الدول النامية وفقرها، وانعكس ذلك هيمنةً سياسيةً وعسكريةً، كما سيتضح أكثر فيما يلي.

- المجال السياسي: وهو مجال مرتبط في سياق النظام الرأسمالي بالمصالح الاقتصادية لهذا النظام ودولِه؛ فتأتي عملية رسم السياسات الإستراتيجية لتدعيم هذه المصالح، وتستعين في ذلك بفكر معين، ومفاهيم عديدة، قد تبدو في أول وهلة غير ذات صلة بالجانب الاقتصادي والفكرة الرأسمالية، لكنها -في حقيقة الأمر- موظفة لخدمة العولمة الاقتصادية لرأس المال، وعليه نادت الدول الرأسمالية بضرورة تطبيق دول العالم لأفكار سياسية، مثل: الحريات، والديمقراطية، والتعددية الحزبية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والمجتمع المدني .. وغيرها. وهذه الأفكار في ذاتها لها ما يسوّغ قبولها لدى جميع الدول والشعوب، لكنها في واقع الممارسة الفعلية -كما ذكر حسن حنفي- "كلمة حق أريد بها باطل، تبطن غير ما تظهر، وتخفي غير ما تعلن"[1]. وليس أدل على هذا النفاق والخداع الذي تمارسه الدول الرأسمالية الكبرى، وقائدتها أمريكا- مما جرى في غزو العراق، وتدمير إمكاناته البشرية والمادية والثقافية، بحجة تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية فيه!

- المجال العسكري: وهو مجال مرتبط بالجانب السياسي؛ ذلك أنه من المعلوم أن الجيوش والآليات العسكرية هي أدوات لتنفيذ السياسات التي لا تقدر الدبلوماسية على تحقيقها، وذلك بجانب وظيفتها الدفاعية والردعية.

لقد استخدمت الدول الرأسمالية قواتها العسكرية المرعبة، وتحالفاتها العدوانية لتنفيذ سياسات العولمة في العديد من أقطار العالم، ما نظن آخرها أفغانستان والعراق.

(١) حنفي والعظم، "ما العولمة؟" ص ٢٢.

- المجال الثقافي: والمقصود به نشر ثقافة بعينها على مستوى العالم، وتعميمها على أقطاره المختلفة، وأعني بالثقافة: "معرفة عملية مكتسبة تنطوي على جانب معياري، وتتجلى في سلوك الأفراد الواعي في الحياة الاجتماعية في تعاملهم مع جوانب الوجود المختلفة"(1)، ويقسم الوجود إلى خالق واحد أحد، وإلى مخلوقات لا حصر لها، يمكن تصنيفها في الآتي: الذات، والآخر في دوائره المختلفة، ابتداءً بدائرة الأسرة، وانتهاءً بدائرة المجتمع العالمي، والكون الطبيعي، والأفكار على اختلاف ميادينها، والوسائل، والأدوات، والزمان، والغيب. والإنسان يتعامل في حياته مع كل هذه الجوانب طوعاً أو كرهاً، والثقافة بهذا المفهوم ليست معرفة نظرية فحسب، وإنما هي ممارسة وتعامل، فالمثقف من تجسدت المعرفة العملية في سلوكه. ولكل ثقافة مرجعيتها، وتتفاضل هذه الثقافات وفقاً لمرجعياتها القيمية في ضوء معايير إنسانية عالمية.

إن الثقافة التي تبذل الجهود من قبل الدول الرأسمالية لعولمتها هي الثقافة الغربية بعامة، والثقافة الأمريكية بخاصة، وتتخذ الدول المعولمة كل الوسائل الحديثة لنشرها في دول العالم؛ من وسائل الإعلام والاتصال بكافة أشكالها، ووسائل الإعلان والتسويق والترويج على تنوعها.

هذه الثقافة- أي: كيفية التعامل مع جوانب الوجود المختلفة التي يراد عولمتها- تحمل في طياتها وتجسد -في الوقت نفسه- قيماً معينة، ومرجعية قيمية بعينها، هي مرجعية القيم الغربية العلمانية الليبرالية. وأقوى صور التجسد لهذه القيم: هو النموذج الأمريكي الذي تقوم العولمة الأمريكية بنشره، وتسعى لفرضه على دول العالم الأخرى بما فيها الدول الغربية نفسها.

منطلقات (إيديولوجية) العولمة

لا بد للعولمة بوصفها سلوكاً وممارسات - كما أشرنا آنفاً- من منطلقات توجهها من جهة، وتضع لها المعايير من جهة أخرى، ولا بدّ لنا حتى نفهم حقيقة العولمة على أتم وجه ممكن- أن نعرف منطلقاتها. ونعني بالمنطلقات: الأفكار العامة المسلّم بصوابها وقدرتها على توجيه السلوك

---

(1) انظر تعريفنا للثقافة في كتابنا: عزمي طه السيد (وآخرون)، الثقافة الإسلامية، ط5، دار المناهج، عمان، 2003م؛ وكذلك كتابنا: عزمي طه السيد (وآخرون)، الثقافة الإسلامية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1996م؛ حيث قدّمنا شرحاً وافياً لهذا التعريف.

والممارسات، وكذلك قدرتها على إيجاد المرجعية القيمية لهذه الممارسات. إن هذه المنطلقات هي التي تشكل ما يطلق عليه الإيديولوجيا. وفيما يأتي أبرز هذه المنطلقات:

العلمانية

من المعلوم أن العَلمانية اتجاه عام في الفكر والحياة والسياسة، ظهر في أوروبا مع بدايات عصر النهضة ردّ فعل لتسلط الكنيسة وتعسفها في إدارة الشؤون الدينية والدنيوية للناس. ويميز هذا الاتجاه بين الشؤون الدينية والشؤون الدنيوية، ويفصل بينهما فصلاً تاماً. ويلخص البعض مفهوم العَلمانية بأنه "فصل الدين عن الدولة" بوصف الدولة هي التي المنظّمة لجميع شؤون الحياة في المجتمع، وتنحية الكنيسة ورجالها -الذين يمثلون الدين- عن التدخل في شؤون الدولة.

وأبرز أفكار العَلمانية: الدعوة إلى التجديد والتطوير في كل المجالات، بالاعتماد على جهود الإنسان وحده، وما يصل إليه من فكر وعلم، فبهما يستطيع حلّ جميع مشكلاته في هذه الحياة. وتنبذ العلمانية القيم التقليدية، وترى في الدين عائقاً للتقدم، كما تعلي قيم المنفعة، وترفع من شأن الفرد لدرجة تصل إلى جعله " مقياس الأشياء جميعاً".

ومن الجدير بالذكر هنا، أن العلمانية ظاهرة غربية خالصة، كما أكّد ذلك أحد الأساتذة الغربيين في قوله: "إحدى الخصائص الفريدة للمجتمع السياسي الغربي الحديث: الانفصال بين الكنيسة والدولة. يبدو هذا الانفصال قياساً لسكان العالم الغربي طبيعياً جداً لدرجة أننا نميل إلى الظن فيه أنه العلاقة الطبيعية بين الدين والسياسة، ومن ثمّ فإن التوحيد بين الأمرين هو الشاذ. والحقيقة هي أن الانفصال -كما نعرفه- مقصور على العالم الغربي، وهنا فقط في الفترة الحديثة. وهكذا فالوضع في الغرب هو في الواقع الفعلي انحراف عن القاعدة. إن الممارسة العالمية الأكثر هي انصهار الدين والسياسة معاً"[1].

(1) W. Elliott & N.A. McDonald," Western Political Heritage", Prentic-Hall, Inc, 1961, p. 288.

ومع ذلك فقد بدأنا نرى عودة العقيدة الدينية لتمتزج في السياسة وتوجهها، فرأينا العقيدة المسماة المسيحية الصهيونية قد أصبحت أحد منطلقات العولمة الأمريكية منذ عهد ريجان وبوش الأب، تزداد قوة تأثيرها في هذه السنوات الأخيرة.

الرأسمالية

هي الفكرة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الغربي – كما هو معلوم – والتي ترى أن تسود الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج في النشاط الاقتصادي دون قيود على هذه الملكية، وأن يكون للأفراد حرية العمل، واختيار المشروعات الاقتصادية دون تدخل من أي سلطة، وأن يكون للأفراد الحرية في الإنفاق والشراء، واختيار السبل التي ينفقون فيها دخلهم، دون أية قيود من أية سلطة؛ فالفكرة الرأسمالية تركز على الحرية الفردية في التملك، وفي العمل، والإنتاج، والاستهلاك. وقد سمي النظام الذي يقوم على هذه الأفكار بـ"النظام الرأسمالي الحر"، وهذا النظام هو أحد منطلقات العولمة الرئيسة التي كانت وراء قيامها في صورتها الحالية الواضحة.

المركزية الغربية

ظهرت هذه الفكرة بوضوح مرافقة لحركة الاستعمار الغربي، والسيطرة على بلاد جديدة خارج القارة الأوروبية، يختلف أهلها عن الغربيين في اللون والثقافة. وتقوّى: الاعتقاد عند الغربيين بفكرة تفوّق الرجل الأبيض الغربي على بقية الشعوب، و"أن بلادهم وأساليب حياتهم هي الأفضل والأسمى"[1]. وأن الواجب يفرض عليهم – بالطرق السلمية أو بالقوة – نشر أساليب حياتهم، ونمط ثقافتهم وفرضهما على الشعوب الأخرى الملونة، كما "ظهر في البلدان ذات التراث الديمقراطي المكين مَن آمن بأن الشعوب غير الغربية لا يمكنها- في واقع الأمر- أن

(١) انظر توضيحاً أوفى لنا عن هذه المسألة وغيرها في: علي عبد المعطي وعزمي طه (وآخرون)، "تطور الفكر الغربي"، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٧م، ص٣٣٠-٣٤٨. (موضوع: الرومانسية في الفكر الغربي). والاقتباس هنا من ص٣٣٩.

تبلغ شأو الغرب، ولا أن تسمو إلى سمته، ومن ثم فإنه أولى بها، ولخيرها أن تبقى وإلى الأبد في مكانتها الدنيا، أو أن تساعدها الدول الغربية على الاندثار"[1].

هذه النزعة المركزية والعنصرية في الوقت ذاته ما زالت قائمة في ممارسات العولمة، وإن كان الإعلان عنها لم يعد يتم بصورة صريحة صارخة، كما كان إبّان عصر الاستعمار.

أهداف العولمة وغايتها

أهداف العولمة القريبة وغايتها القصوى تكمن كلها في منطلقاتها (أيديولوجيتها) المشار إليها آنفاً:

ففكرة العلمانية: أنتجت أهدافاً، منها: تحقيق التطور والتقدم باستمرار، وعدم العودة إلى الماضي التقليدي وقيمه البالية، والاهتمام بالعلم وتقدمه؛ إذ بواسطته – في النظرة العلمانية – يحل الإنسان كل ما يواجهه من مشكلات في الحياة، وبالعلم وتطبيقاته يكتشف أسرار الحياة والمادة والموجودات والكون، ويستغلها لإحكام سيطرته على الطبيعة، وعلى الآخرين، وعلى مجريات الحياة.

والفكرة الرأسمالية: نتج عنها أهداف تدعيم الملكية الفردية، وزيادة رأس المال، وتحقيق الربح العاجل، واستدعى ذلك اتخاذ وسائل متنوعة على المستوى الدولي لضمان حركة الصناعة والاستثمار، وضمان الأسواق، وفتح الحدود للتجارة، وإقامة أسواق التجارة الحرة، وغير ذلك، مما أصبح معروفاً في دراسات الدارسين والكثير من المثقفين، وأدى ذلك إلى زيادة سيطرة الدول الرأسمالية "دول المركز" وهيمنتها على مقدّرات دول العالم بأقدار متفاوتة من دولة لأخرى.

أما فكرة المركزية: فقد تولد عنها ممارسات شتى كلها تؤدي إلى تدعيم الأهداف المشار إليها في الفكرتين السابقتين آنفاً، وأعني بها: سيطرة العالم الغربي- وخصوصاً أمريكا- وهيمنته على العالم غير الغربي، وضرورة نشر ثقافته -طرق تعامله مع جوانب الوجود المختلفة- وقيمه في

(١) المصدر السابق، ص٣٤٠.

المجتمعات غير الغربية. ومن الممارسات الموجهة بهذه الفكرة التي تهدف عند أصحابها لتحقيق ما أشرنا إليه آنفاً: النظرة الاستعلائية، والغرور، والتعصب، واستهجان كل ما ليس غربي المنشإ أو الصورة، وازدراؤه.

هذه الأهداف العديدة- المشار إلى أبرزها فيما تقدم- تصبّ كلها باتجاه تحقيق غاية قصوى – إن جاز التعبير– عند أصحاب العولمة، وهي ما عبر عنه (فرانسيس فوكوياما) في دراسته المنشورة عام ١٩٩٢م، بعنوان: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ويعني أن النموذج الغربي الليبرالي هو نهاية المطاف في تطور الإنسانية، وأن هذا النموذج قد قضى على كل النماذج الأخرى التي طرحت أمامه، وأن على دول العالم أن تطبق هذا النموذج الغربي الليبرالي الذي تمثله أمريكا أوضح تمثيل؛ ليصبح هذا النموذج عالمياً، وأصحاب هذا النموذج عليهم أن ينشروه في العالم. وقد رأينا دول الغرب المتحالفة مع أمريكا -وهي الدول الفاعلة في العولمة- تلجأ إلى القوة والعدوان العسكري وإجراءات أخرى -كالعقوبات الاقتصادية- لفرض هذا النموذج الغربي، الذي يجسد بعناصره العديدة المعروفة: الحرية الاقتصادية، والليبرالية السياسية، والديمقراطية، والحريات الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتعددية، وحرية الفكر والتعبير ... إلخ- "نهايةَ التاريخ"، والذي تمثل فيه القيم الغربية -أو بالأحرى القيم الأمريكية- "القيم النهائية التي تحقق خلاص العالم"[1].

فالغاية القصوى للعولمة هي إحكام الهيمنة والسيطرة على العالم من خلال فرض قيم المجتمع الغربي الأمريكي على العالم.

أبرز قيم العولمة

لعل ما تقدم من توضيحات كافٍ لإعطاء صورة عن العولمة ليست بعيدة عن واقع حالها، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن القيم الرئيسة التي تحملها الأفعال والممارسات التي تجسد ظاهرة العولمة.

---

(١) السمالوطي، نبيل. "الدين والتنمية في علم الاجتماع"، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٤٦. وانظر الصفحتين: ٤٥، ٤٦.

ونرى من المفيد -هنا- أن نقدم توضيحاً لمفهوم القيمة؛ حتى ينسجم عرضنا لقيم العولمة مع هذا المفهوم، ويكون تحليلنا ونقدنا لها منسجماً -كذلك- مع هذا المفهوم:

مفهوم القيمة:

القيمة: هي فكرة أو مبدأ أو صفة تكون محل تقديرنا، وتمثل معياراً نحكم به على الأشياء أو الأفعال، وتحدد لنا الغاية التي نطمح إليها ونرغب فيها، وتيسر لنا تصور الحالة الأمثل والأكمل، أو التي ينبغي أن تكون، وهي تقوم بدور الحافز لنا على تحقيق الغاية المرغوبة، كما تقوم بتوجيه سلوكنا باتجاه تحقيق الغاية التي تمثلها[1].

فلو أخذنا العدالة بوصفها قيمة، فإننا نجد عناصر هذا التعريف منطبقة عليها؛ فالعدالة فكرة أو وصف للأفعال أو الأشخاص هي محل تقديرنا واحترامنا، وهي معيار نحكم به على الأفعال والأشخاص بمدى اقترابها، أو اقترابهم من مفهومها أو البعد عنه. والعدالة أمر نرغب فيه ونطمح إليه، وهي الحالة الأمثل التي ينبغي أن تكون، تأمل قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]- وفهمنا لفكرة العدالة يولد فينا حافزاً لنجسد العدالة في أفعالنا، ولنوجه سلوكنا بحيث تتحقق فيها قيمة العدالة.

إن الأفعال والممارسات تحمل القيم وتجسدها، فإذا كان كل فعل أو ممارسة له غاية، فإن قيمة الفعل يمكن أن تعزا إلى غايته، كما يمكن أن تعزى إلى العمل ذاته، والواقع أن ربط تقييم فعل ما أو ممارسة بعينها بغايتها هو الجزء الأهم في أحكام القيمة، وتأمل قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ﴾ [ص: ٢٧]، وقوله أيضاً: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان: ٣٨]، وكذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، فهذه الآيات الكريمة تلفت النظر إلى وجود الغاية في الفعل الإلهي، وهو الخلق، وأهمية تقديرها.

(١) انظر السيد: عزمي طه. الفلسفة: مدخل حديث، ص١٩٣- ٢٠٥، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٢م، ص١٩٧، وهذا التعريف من وضعنا.

وهناك عنصر آخر يدخل في تقييم الأفعال والممارسات بعامة، وهو عنصر النيّة أو القصد الذي يكون لدى صاحب الفعل، وهذا الأمر خفيّ إذا لم يعلن عنه صاحبه، وإن كان الخبير يستطيع أن يعرف النوايا الخفية أحياناً من خلال تأمل الأفعال والممارسات ومحاكمتها، وكلنا يعرف الحديث المشهور للنبي عليه الصلاة والسلام: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"[1]، فقيمة الفعل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنيّة التي تكمن لدى فاعله، كما هي مرتبطة بغايته.

وإذا كانت غاية الفعل والسلوك هي التي تضفي عليه جانباً كبيراً من قيمته المعتبرة؛ فإن الأمر -في واقع الحال- هو أن هناك غايات قريبة نسعى لتحقيقها من خلال أفعالنا، لتكون وسيلة لغاية أخرى؛ فلكي أكسب رزقي عليّ الذهاب إلى مكان عملي كل يوم، وهذا يستلزم استخدام وسيلة انتقال..."[2]، وهكذا؛ وعليه فإنه سيكون أمامنا باستمرار سلسلة من الغايات، يقتضي المنطق أن تصل في تسلسلها إلى غاية قصوى لا غاية بعدها، ويمكن القول: إن هذا التسلسل في الغايات يوازيه تسلسل في القيم ينتهي بقيمة قصوى هي قيمة القيم كلها.

سأكتفي هنا بما قدمته من توضيح لمفهوم القيمة وارتباطها بالأفعال والممارسات وغاياتها ونواياها وتسلسلها في كون بعضها يخدم بعضاً؛ وذلك أن هذا القدر نحسبه كافياً لما نسعى إليه من تحليل وتقييم لقيم العولمة موضوع بحثنا.

والآن ننتقل لنسأل: ما أبرز القيم التي تحملها الممارسات والسلوكات التي تمثل العولمة أو تجسّدها؟.

تقدمت الإشارة السريعة إلى أبرز هذه الممارسات في المجالات: الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي، وبتأمل هذه الممارسات نلاحظ الآتي:

أ- في المجال الاقتصادي: تبرز القيم الآتية:

- قيمة المال بوصفه غاية في ذاته.

---

(١) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب البخاري، ح(١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، مسلم، ح (١٩٠٧).

(٢) العوّا، عادل. "القيمة الأخلاقية"، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠م، ص ٩١-٩٢.

- قيمة الإنتاج بوصفه مؤدّياً إلى الحصول على المال.
- قيمة الاستهلاك الذي يؤدي إلى الإنتاج.
- قيمة العمل بوصفه وسيلة للإنتاج.
- قيمة العلم والتكنولوجيا بوصفهما يؤديان إلى زيادة الإنتاج وتنوعه.
- قيمة المؤسسات والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بوصفها وسائل لضمان زيادة الاستهلاك، وزيادة الإنتاج.
- قيمة الدعاية والإعلان وأساليب التسويق بوصفها وسائل لزيادة الاستهلاك، ومن ثم زيادة الإنتاج.
- القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل زيادة الاستهلاك، وزيادة الإنتاج، وزيادة المال.

ب- في المجال السياسي: تبرز القيم الآتية:

- قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة، في ممارسات العولمة (الدول المعولِمة) على مستوى الدول، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة أمريكا في الاقتصاد والهيمنة.
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى المؤسسات والشركات الاقتصادية في الدول المعولِمة في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها.
- قيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في الدول المعولِمة في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم.
- قيمة الشرعية الدولية بوصفها أدوات لشرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة.
- قيم الحرية (بكل أنواعها) بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل والخارج.
- قيم الديمقراطية (بكل أشكالها) بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولِمة في الداخل والخارج.

- القيمة الميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) من أجل الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول المعولِمة.

ج- في المجال العسكري: تبرز القيم الآتية:

- قيمة الأمن بوصفه غاية في ذاته.

- قيمة القوة بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن، والمحافظة على مصالح الدول المعولِمة، ويتفرع منها:

- قيمة الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن الدول المعولِمة ومصالحها.
- قيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن الدول المعولِمة.
- القيمة الميكافيلية لتحقيق قيم القوة والدفاع والردع للدول المعولِمة ومصالحها.

د- في المجال الثقافي: تبرز القيم الآتية:

- قيمة الحرية الفردية والشخصية، وتتجسد في السلوك الحر للأفراد.

- قيم الحريات الاجتماعية، وتتجسد في أنواع السلوك الاجتماعي المختلفة في نطاق الأسرة، والعلاقات الاجتماعية المتنوعة.

- قيم المنفعة، وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي.

- قيم الرفاهية المادية على مستوى الفرد المجتمع.

- قيم اللذة والمتعة، وتتجسد في السلوك الفردي والجماعي.

- قيم التجديد والتحديث المستمر.

- قيم المساواة الجنسية (الجنسوية Gender) بين الذكور والإناث في كل الأمور، وإلغاء الفوارق بينهما.

هذه -فيما استطعنا حصره فيما نرى- أبرز القيم التي تحملها في طياتها ممارسات العولمة، التي تسعى المجتمعات والدول المعولمة بمؤسساتها المختلفة إلى نشرها في العالم بين "دول الأطراف"، وقد آثرنا أن لا نخوض في شرح كل واحدة منها، وبيان الصور أو الأشكال التي تتجسد فيها؛

وذلك لننتقل إلى محاولة تقييم مجملة على العموم، نبين فيها مدى تحقق صفة الإنسانية وفكرتها في هذه القيم، أي: سنحاول الإجابة عن السؤال: هل قيم العولمة قيم إنسانية؟

وقد رأينا أن هذا التقييم يستدعي توضيح المقصود بـ"الإنسانية" أولاً؛ فنقول في ذلك:

إن الإنسانية وصف منسوب إلى الإنسان، ونريد به هنا أكثر من معنى.

فالإنسانية: بوضعها وصف لفعل أو سلوك، بمعنى أنه يلائم فطرة الإنسان، وما ركّب فيه من غرائز واستعدادات ولد بها، ويلائم ما يتكون منه من عناصر.

فالغريزة الجنسية واحدة من الغرائز الفطرية، فالسلوك الذي يقمعها أو يلغيها سلوك غير إنساني، والحاجة إلى الطعام غريزة؛ لذلك فإن السلوك الذي يقمع الحاجة إلى الطعام أو يلغيها -التجويع- هو سلوك غير إنساني؛ وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يفهم أن السلوك -على هذين الصعيدين- الذي يصل إلى الحد الذي يضر بالإنسان فرداً أو جماعة هو سلوك إنساني، وإنما السلوك الإنساني- في هذين المجالين- هو السلوك الذي يحقق إشباع هاتين الغريزتين ضمن الضوابط التي تمنع إلحاق الضرر بالفرد أو الجماعة. ومثل ذلك يقال في بقية الغرائز - كالتملك وغيرها.

ومن أمثلة الاستعدادات: الاستعداد للتعلم؛ فالسلوك الذي يؤدي إلى إخفاء هذا الاستعداد أو إلغائه هو سلوك لا إنساني، أما السلوك الذي يبرز هذا الاستعداد ويصقله وينميه فهو سلوك إنساني؛ فالتعليم سلوك إنساني، والتجهيل سلوك لا إنساني، وهكذا في جميع الاستعدادات التي يولد بها الإنسان. والأمر هنا في الاستعدادات كما في الغرائز من حيث الحاجة في تنمية الاستعدادات وصقلها إلى ضوابط حتى تكون إنسانية، وهذه الضوابط تمنع أن تنقلب تنمية الاستعدادات ضرراً على الفرد أو الجماعة.

- والإنسانية: وصف لفعل إنساني، بمعنى أنها تؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله على مستوى الفرد والجماعة بحيث يقترب الإنسان باتجاه تحقيق كماله اللائق به إنساناً، فما كان كذلك فهو إنساني، وما أدى إلى عكس ذلك فهو لا إنساني؛ فأفعال مثل الصدقة، وإغاثة الملهوف، وكفالة اليتيم، وإطعام الطعام، وإفشاء السلام .. وما شاكلها، كل فعل منها يسهم في الحفاظ على الوجود الإنساني وبقائه، أو تكميله وترقيته والسمو به ليصل إلى درجة أعلى من حيث هو إنسان، كما أن أفعالاً أخرى -كالقتل، أو الاعتداء بالتعذيب، أو السرقة، أو الغش، أواحتكار

السلع، أو أكل مال اليتيم، أو الرشوة .. أو ما شاكلها- كل فعل منها إذا ما مارسه الإنسان انحط في إنسانيته، وابتعد عن السمو والكمال، فإذا ما اجتنب الإنسان أمثال هذه الممارسات والأفعال كان هذا الاجتناب سلوكاً إنسانياً.

• والإنسانية: تلائم الناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم ولغاتهم واختلاف عصورهم وأماكنهم؛ فلا يكون ملائماً لفئة بعينها، ويحقق مصالحها وحدها فحسب ولا يلائم أخرى، ولا يهتم بمصالحها، أو أنه يضر بها، يهتم بمصالح الناس جميعاً في العالم بأسره، فما كان كذلك فهو سلوك إنساني، وما كان غير ذلك كان سلوكاً غير إنساني.

إن السلوك الذي تبرز فيه الأنانية -سواء أكان ذلك على مستوى الفرد، أم على مستوى المجتمع، أم الدولة- هو سلوك لا إنساني؛ أما السلوك الذي يظهر فيه الإيثار، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد، أم على مستوى الجماعة؛ فهو سلوك إنساني؛ لأنه سلوك يوسع دائرة المصلحة والخير خارج دائرة الذات؛ ذلك أنه كلما كانت دائرة السلوك الخارج عن نطاق الذات أكبر وأوسع كانت درجة إنسانية هذا السلوك أكبر.

• والإنسانية: تجعل الإنسان -كل إنسان وأي إنسان- غاية في ذاته، ويجعل الفعلُ الإنسانَ غاية في ذاته إذا كان مقصود الفعل وغايته تحقيق خير الإنسان ومنفعته، أما إذا كان الفعل ينظر إلى الإنسان على أنه وسيلة لغاية أخرى، مثل زيادة الربح أو الإنتاج، أو تحقيق أهوائنا ومصالحنا المتنوعة فإنه سيكون لا إنسانياً؛ إذ الإنسان في سياق هذه الأفعال وسيلة لا غير. إن إجراء التجارب على الإنسان لاختبار قدرة سلاح ما، أو معرفة ما يترتب على استخدامه من نتائج هو سلوك لا إنساني؛ لأنه جرى التعامل فيه مع الإنسان على أنه وسيلة فحسب من أجل الوصول إلى غايات أخرى.

والواقع أن معاني الإنسانية الرئيسة -التي سنجعلها معياراً لنقد قيم العولمة كما سنرى بعد قليل- هي في حقيقة الأمر معانٍ متكاملة ومتداخلة لا تعارض بينها.

قيم العولمة في ضوء معيار الإنسانية

ذكرنا -فيما تقدم- أبرز قيم العولمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، ونبدأ بعرضها على معيار الإنسانية الموضح آنفاً؛ لنرى مدى تحقق هذه الصفة في قيم العولمة والسلوكات التي تجسدها:

رأينا في مجال القيم الاقتصادية- أن المال- في سلوكات العولمة الاقتصادية غاية في ذاته؛ فجميع الأنشطة الاقتصادية تهدف لتحقيق هذه الغاية، أعني جمع المال وزيادته، وعليه فإن النشاط الاقتصادي -في سلوك العولمة وعند أصحابها -يكون ناجحاً إذا حقق هذا الهدف، وازدادت الأموال والثروات. والحق أن السلوك الاقتصادي- كما تمارسه الدول المعولِمة- سلوك معقد يحتاج إلى الخبراء المتخصصين لفهم أبعاده المختلفة، وقوانينه المتشابكة، لكننا نرى أن الحديث عن غاية هذا النشاط الاقتصادي (الرأسمالي) بتحديدها في المال وزيادته وجمعه يظل صحيحاً، ونحن هنا نحاكم أمرين: الغاية من جهة، والنوايا من جهة أخرى، فيكون سؤالنا: هل غاية سلوك العولمة الاقتصادي إنساني؟ وهل النيّة لدى الفاعلين في هذا السلوك إنسانية؟

أظن أن ما قدمناه من توضيح لمعاني الإنسانية يجعل الإجابة الموضوعية عن هذين السؤالين سهلة المنال؛ فإذا أخذنا هذه الغاية - المال- فهل جمع المال وزيادته إنساني بمعنى ملاءمته لفطرة الإنسان؟ الجواب عن ذلك:نعم؛ فحب المال وجمعه والرغبة في تكثيره أمر جبلّيّ في النفوس، فهو يلائم الفطرة الإنسانية؛ فجمع المال لا يقمع هذه الفطرة أو يلغيها. لكن هل هناك ضوابط في هذا السلوك تمنع إشباع الإنسان لهذه الفطرة (حبّ المال)، بحيث لا تلحق الضرر بالإنسان فرداً أو جماعة؟ إن الذي لاحظه ويلاحظه الكثيرون هو أن السلوك الاقتصادي للدول المعولِمة قد ألحق الضرر بالدول الأخرى، وحمّلها أعباءً كثيرة فوق طاقتها؛ من الديون وفوائد الديون وخدمتها، حتى لم تعد معظمها -إن لم نقل: جميعها- قادرة على الاعتماد على الذات وتنمية قدراتها الذاتية، وازدادت الدول الغنية المعولِمة غنى، وازدادت الدول النامية فقراً وديوناً.

هكذا نرى أن عدم وجود الضوابط في السلوك الاقتصادي لمنع الضرر عن الناس جميعاً يجعل قيمة المال -كما تتجسد في العولمة- قيمة لا إنسانية،على الرغم مما قلناه من كون جمع المال وحب زيادته أمراً إنسانياً فطريّاً. والأمر هنا شبيه بما ضربناه من أمثلة حول غريزتي الجنس والطعام في شرح هذا المعنى.

أما السؤال: هل النيّة لدى الفاعلين في سلوك العولمة الاقتصادية إنسانية؟ فالجواب عنه: نعم ؛ فنيّة أن يجمع الإنسان مالاً ويكثّره أمر فطري؛ فهو إنساني، فإذا اقترنت هذه النيّة بنية أخرى ترى أنه لا ينبغي أن يكون هناك أية قيود أو ضوابط في سبيل جمع المال وتملكه وتكثيره؛ فإن هذه النيّة عندئذ لن تكون إنسانية؛ لما سبق ذكره من إلحاقها الضرر إما بالذات أو بالآخرين.

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية، وهو المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله، وطرحنا هذا السؤال: هل جمع المال وتكثيره يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله على المستويين الفردي والجماعي؟ فالجواب بصورة عامة: نعم؛ فالمال وسيلة مهمّة يستخدمها الإنسان لتلبية حاجاته المختلفة في هذه الحياة؛ فيحافظ بذلك على استمرار وجوده وبقائه في أتم وضع وجودي ممكن. فنحن هنا نقيم المال من حيث هو وسيلة لتحقيق غاية غير المال؛ فيكون الحكم على إنسانية الوسيلة فرع الحكم على غايتها. وهذا الحكم صحيح باعتبار الغاية المنضبطة، وهي تلبية حاجات الإنسان، واستمرار بقائه في وضع وجودي تام. أما إذا أدى المال في استخدامنا له إلى أن يرهق الإنسان ويزيد من متاعبه ومعاناته، ويضر به جسمياً أو معنوياً على مستوى الفرد أو الجماعة: كان ذلك الاستخدام للمال لا إنسانياً.

والآن، إذا نظرنا- في ضوء ذلك- في سلوك الدول المعولمة لنرى إن كان يؤدي إلى المحافظة على الوجود الإنساني وتكميله؛ رأينا:

أن سلوك هذه الدول قد أدى إلى تحسين مستوى الوجود الإنساني في العديد من الجوانب لإنسان هذه الدول المعولمة، من خلال تلبية الحاجات المادية المتنوعة؛ فهو بهذا الاعتبار سلوك إنساني، لكن الأمر وصل إلى حد الحاجات غير الضرورية أو -الكمالية-، لدرجة أصبحت فيها تلبية هذه الحاجات تسبب في كثير من الأحيان -ضغوطاً نفسية واجتماعية- أدت -إلى اضطرابات صحية لهذا الإنسان، حيث رسخت سلوكات العولمة معاني الاستهلاك في مستوى الكماليات الزائدة والرفاهية التي تفوق سلبياتها إيجابياتها. وعليه يمكن القول في هذا الجانب: إن هذه السلوكات لا إنسانية؛ أي: إن الأمر هنا اختلط فيه الإنساني بغير الإنساني.

أما بالنسبة لأثر هذه السلوكات العولمية على إنسان الدول الأخرى: فالملاحظ أنها لم تحقق له إلا القليل في اتجاه بقائه، وتحسين مستوى حياته ووجوده، وأدت إلى الكثير من السلبيات في الاتجاه نفسه؛ وذلك من خلال نشرها ترسيخ أساليب الاستهلاك ومطلب تلبية الحاجات الكمالية قبل تحقيق التنمية الضرورية، ليظل هذا الإنسان يلهث وراء السلع الاستهلاكية المتجددة في كل يوم، الأمر الذي يجعله يعيش حياة فيها من الضنك والمعاناة، وإن كان الأمر - بطبيعة الحال - لا يخلو من عدد من الإيجابيات باتجاه تكميل الوجود الإنساني، فها هنا -مرة أخرى- نجد أن الإنساني قد اختلط بغير الإنساني.

فإذا انتقلنا لعرض سلوكات العولمة في المجال الاقتصادي، حيث تتجسد فيها قيمة المال على المعنى الثالث للإنسانية، الذي يرى أن الإنسانية هي ملاءمة السلوك للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأنسابهم - لرأينا عدم توافر هذا المعنى في قيمة المال المتجسدة في سلوك الدول المعولمة، ذلك السلوك الاقتصادي الذي غايته جمع المال وتكثيره، وكثيراً ما يلجأ إلى ذلك بالتعامل بسلع لا حاجة للإنسان إليها، أو سلع تلحق ضرراً. وبشكل عام فالضوابط التي تمنع الضرر الفردي والجماعي في النشاط الاقتصادي الموجه بقيمة المال ليست كافية، ويمكن القول مع قدر من التحفظ -بأن هذا السلوك ملائم للناس في الدول المعولمة، لكن من غير الممكن ملائمته للآخرين من الناس في الدول الأخرى، وعليه نقول: إن سلوك العولمة المعبر عن قيمة المال سلوك لا إنساني في ضوء معنى ملاءمة الإنساني للناس جميعاً.

وأخيراً نعرض هذا السلوك الاقتصادي المجسد لقيمة المال على المعنى الرابع من معاني الإنسانية، ذلك الذي يرى أن السلوك الإنساني يجعل الإنسان غاية في ذاته، فنقول: لقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا السلوك يجعل المال -كسبه، وزيادته - غاية في ذاته، فإذا كان الأمر كذلك فواضح أنه سلوك لا إنساني؛ إذ المقصود فيه ليس الإنسان، وقد يقال: إن المال يؤدي إلى إحكام سيطرة مالكه وهيمنة صاحبه على الآخرين، فهو وسيلة إلى غاية أخرى، فإذا كانت هذه هي الغاية من جمع المال وزيادته، وهذه الغاية موجودة في السلوك الاقتصادي المعولم، فهي غاية لا إنسانية؛ لأن مقصودها تحقيق مصالح أو خير فئة من الناس تجعلها تتحكم في فئة أخرى، ومثل هذا التحكم يجعل الفئة الأخرى وسيلة لتحقيق مصالح الفئة الأولى؛ فلا يتحقق معنى جعل الإنسان غاية في ذاته.

مما تقدم من توضيح لسلوكات العولمة التي تجسد قيمة المال بوصفها القيمة العليا للنشاط الاقتصادي، وتقييمنا لهذه السلوكات على أساس أنها معيار الإنسانية في ضوء الغاية الكبرى لها، وفي ضوء نيّة الفاعلين لها؛ نصل -إلى النتيجة الآتية:

إن سلوك العولمة في المجال الاقتصادي ليس في جملته إنسانياً، وإن ما فيه من جوانب إنسانية محدود، وقد اختلط الإنساني فيه باللاإنساني، لكن الغالب الجوانب اللاإنسانية.

هذه النتيجة العامة بنيت -كما أشرنا آنفاً- على محاكمة القيمة العليا للسلوك الاقتصادي. وقد أشار البحث إلى قيم أخرى فرعية ، هي في حقيقتها قيم - وسائل، فكل منها يمكن النظر

إليه علماً أنه قيمة في حد ذاتها، لكنها -أيضاً- وسيلة لتحقيق قيمة أعلى، فقيم الإنتاج والاستهلاك تؤديان إلى زيادة العمل، والعمل هو السبيل إلى الإنتاج، وهو ذو قيمة في ذاته، لكنه في سياق النشاط الاقتصادي وسيلة أكثر منه غاية أو قيمة تُطلب لذاتها، ومثل ذلك في استخدام العلم والتكنولوجيا؛ فمعلوم أن للعلم قيمة ذاتية، لكن التركيز على العلم والاهتمام به في سياق سلوك العولمة الاقتصادي هو من أجل زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة المال حتى المؤسسات الدولية والاتفاقيات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، كل ذلك وسائل ابتكرها أصحاب رؤوس الأموال والدول المعولمة من أجل تحقيق زيادة المال، الذي يؤدي إلى زيادة الهيمنة والسيطرة على الإنتاج والأسواق من أجل زيادة المال مرة أخرى. وكذلك الحال في قيم الدعاية والإعلان، وأساليب التسويق المختلفة.

والملاحظة العامة التي يجدها الناظر في سلوكات العولمة الاقتصادية -والتي سنراها في كل السلوكات الأخرى- هي هيمنة القيمة المعروفة بالميكافيلية (الغاية تبرر الوسيلة) فالغاية المنشودة في أي مرحلة من مراحل هذا السلوك الاقتصادي يغلب عليها هذا المبدأ وهذه القيمة، وحين تكون الغايات ليست إنسانية على نحو تام؛ فإن وسائلها ستكون على شاكلتها أيضاً. إن استخدام المواد الكيماوية أو الهرمونات في زيادة الإنتاج النباتي أو الحيواني مع العلم بما لذلك من أضرار على صحة الإنسان، قد يسمح به لدى الدول المعولمة أو بعضها ما دام المستهلك من غير هذه الدول!!! وهذا -بلا أدنى- شك سلوك لا إنساني.

هكذا تظل النتيجة -التي ذكرناها آنفاً بشأن غلبة اللاإنسانية على الإنسانية في السلوك الاقتصادي المعولم- من وجهة نظرنا - نتيجة صحيحة.

وإذا انتقلنا إلى مناقشة القيم التي يجسدها سلوك العولمة السياسية في ضوء معيار الإنسانية، سنجد أن القيمة الكبرى -في هذا المجال- هي قيمة المصلحة الخاصة للدول المعولمة؛ فالمطلوب هو تحقيق جملة المصالح الخاصة لهذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فإذا عرضنا هذه القيمة على معاني الإنسانية الأربعة؛ سنجد -أولاً- أن تحقيق المصلحة الخاصة ينسجم مع فطرة الإنسان في حب الذات (أي الأنانية)، لكن هل سلوك الدول المعولمة -المنسجم في أصل دوافعه مع الفطرة- له ضوابط تمنع إلحاق الضرر بالذات أو بالآخر، أو تمنع الآخر من تحقيق مصالحه مثلما الدول المعولمة؟

إن مثل هذه الضوابط تكاد تكون غير موجودة، أو لنقل: إنها محدودة جداً.

إن من حق أي دولة أن تسعى لتحقيق مصالحها، لكن الإنسانية تتضمن أن لا يكون ذلك على حساب مصالح الآخرين وتجاهلها أو قمعها. وعلى ذلك فإن سلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي هو سلوك اختلط فيه الإنساني باللاإنساني، والملاحِظ لممارسات الدول المعولِمة في مجال السياسة والتعامل مع الدول الأخرى، وما يجري في مجلس الأمن -على سبيل المثال- يجزم بأن الجانب اللاإنسانيِ -في سلوك هذه الدول السياسي- أكبر بكثير من الجانب الإنساني.

فإذا أخذنا المعنى الثاني للإنسانية - أعني المحافظة على الوجود الإنساني أو تكميله -نجد أن تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف، لكنه لا ينطبق على الدول الأخرى؛ فسلوكات العولمة السياسية عملت وتعمل على تهديد الوجود الإنساني للدول الأخرى، وأحياناً على تدميره، كما في أفغانستان والعراق؛ والسبب هنا -كما قلنا آنفاً- عدم وجود ضوابط تمنع تحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولِمة أن تلحق الضرر بالدول الأخرى. وهكذا يكون سلوك العولمة -في ضوء معنى الإنسانية هذا- سلوكاً مختلطاً، ويغلب عليه الجانب اللاإنساني.

أما نقد سلوك العولمة في ضوء المعنى الثالث للإنسانية - وأعني ملاءمة السلوك لجميع الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم - فإن ما تقدم من تحليل وتوضيح في ضوء المعنيين السابقين كافٍ فيه؛ فسلوك الدول المعولِمة في المجال السياسي لا يلائم الناس في الدول غير المعولِمة، وهو في ضوء هذا المعنى سلوك لا إنساني.

أما المعنى الأخير للإنسانية: وهو أن يجعل السلوك الإنساني من الإنسان غاية في ذاته - فإن عرض سلوك الدول المعولِمة السياسي عليه، يبيِّن -دون عناء- أنه سلوك لا إنساني؛ لأن القيمة الكبرى التي يجسدها هي قيمة المصلحة الخاصة، والمصلحة الخاصة هي الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى في ثرواتها وأسواقها وقراراتها، وربما يقال: إن هذه المصالح المقصود بها الإنسان في هذه الدول المعولِمة. فلو صحّ ذلك فإن إنسان الدول الأخرى ليس مقصوداً بهذه المصالح؛ ولذلك فإن سلوك العولمة -في المجال السياسي- سلوك لا إنساني، والقيم التي تجسدت في هذه السلوكات قيم لا إنسانية.

وتشيع العولمة في الدول الأخرى قيماً مثل: الحريات، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والشرعية الدولية؛ وهي قيم تستهوي العقول على المستوى النظري لدرجة يمكن للباحث النظري أن يصنفها بأنها قيم إنسانية. لكن الممارسات التي تجري على أرض الواقع بصدد هذه القيم بيّنت وتبيّن أن الدول المعولِمة اتخذت هذه القيم والشعارات المرتبطة بها لتحقيق مصالحها الخاصة فحسب. لقد جاءت قوات أمريكا العسكرية متحالفة مع الدول المعولِمة الأخرى تحت شعار تحرير العراق ونشر الديمقراطية، ولسان واقع الحال الذي يسمعه كل أحد ناطق بأن هذه المبررات القيمّية وشعاراتها - كما وصفها حسن حنفي- كلٌ منها كلمة حق يراد بها باطل، تبطن غير ما تظهر، وتخفي غير ما تعلن"[1].

إن سلوكات العولمة التي جسدت هذه القيم ظاهرياً لا حقيقة- هي سلوكات لا إنسانية في الجانب المتصل بالدول الأخرى غير المعولِمة؛ ذلك أنه يمكن أن يجادل بعضهم بأن الدول المعولِمة تجسد هذه القيم في تعاملها في داخل دولها؛ فالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات كلها متحققة في مجتمعات هذه الدول، ومن ثمّ فهي قيم إنسانية. ربما كان هذا صحيحاً في داخل هذه الدول، لكن الأمر ليس كذلك عندما يتعلق بالدول الأخرى، كما هو معروف في العديد من الوقائع. ومن ثمّ فإننا لا نستطيع أن نصف هذه القيم- التي تجسدت في السلوكات السياسية للدول المعولِمة -بأنها قيم إنسانية وسلوكات إنسانية؛ لاختلاط الإنساني فيها بغير الإنساني، وغلبة اللاإنساني عليها.

سأكتفي بهذا الحكم العام على القيم السياسية للعولمة المتفرعة عن القيمة الكبرى؛ ذلك أن التحليل والنقد المتقدم لهذه القيمة الكبرى - المصلحة الخاصة للدول المعولِمة - يمكن استخدامه في نقد هذه القيم والسلوكات التي تجسدها في ضوء المعاني الأربعة للإنسانية.

ربما تحسن الإشارة هنا إلى القيمة الميكافيلية في السلوك السياسي للدول المعولِمة، فنقول: إنها على استعداد لفعل أي شيء ممكن أو متاح لتحقيق القيمة الكبرى -أعني المصلحة الخاصة- سواء أكان هذا الفعل إنسانياً أو غير إنساني. لقد كانت مسوغات غزو العراق أكاذيب نشرت

(١) حنفي والعظم، "ما العولمة"؟ ص٢٢.

في العـالم بأسـره، ولم تتحـرج الـدول المعـولِمة مـن إعلانها واتخاذها وسيلة لتحقيق مصالحها في الهيمنة والاستيلاء على ثروة هذه الدولة.

وإذا ناقشنا القيم الـتي تجسدها سلوكات العولمة في المجال العسكري؛ نجد أن القيمة الكبرى هي قيمة الأمن، ويليها قيمة القوة لتحقيق الأمن، والدفاع عن مصالح الدول المعولِمة.

إن قيمة الأمن قيمة تنسجم مع الفطرة الإنسانية؛ فالحاجة إلى الأمن هي حاجة موجودة عند جميع الناس أفراداً أو مجتمعات، ومن ثمّ فإنها – من زاوية النظر هذه– تكون قيمة إنسانية. ومثل ذلـك يمكـن أن يقـال عن قيمة القوة باعتبارها وسيلة لتحقيق الأمن، وللمحافظة على المصالح. لكـن يظـل الـسؤال الـذي طرحناه أكثر من مرة فيما تقدم من مناقشات لقيم العولمة، وهو: هل هـناك ضوابط لقيمة الأمن وقيمة القوة تمنع مراعاتها إلحاق الضرر بالذات أو بالآخرين من غير الـدول المعولِمة؟ إن واقع سلوك العولمة يقول: إنه لا توجد مثل هذه الضوابط، بل إن الأمر –في واقـع الممارسـة– واضـح جـداً؛ فـرأس الـدول المعولِمة أمريكا، تفترض أخطاراً خارجية تهدد أمـنها، وتـضع اسـتراتيجيات لما سمته "ضربات استباقية"، بل تقوم بهذه الضربات بالفعل، وتدمر دولاً ومجتمعات بحجـج ومـسوغات غـير مـؤكدة، فعلـت ذلـك في أفغانـستان والعـراق، وهي تتحدث الآن عـن سـوريا وإيـران. إن سـلوكات كهذه تجسد قيماً لا إنسانية دون أدنى ارتياب؛ لأنهـا إذا كانت ملائمة للفطرة عند الدول المعولِمة؛ فهي مضادة ومعارضة للفطرة –أعني الحاجة إلى الأمـن والحفـاظ على المصالح– عند الدول الأخرى ؛ وهكذا فإن هذه القيم العسكرية– التي يجـسدها سلوك العولمة– قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني، وطغى الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني فيها.

وإذا نظـرنا إلى هــذه القـيم في ضـوء المعنـى الثانـي مـن معاني الإنسانية– وهو المحافظة على الوجـود الإنـساني وتكمـيله – سـنجد أن هـذا المعنـى متحقق بالنسبة للدول المعولِمة إلى درجة تـسمح بوصـفها بأنهـا إنـسانية، لكنـنا سنجده غير متحقق بالنسبة للدول الأخرى. إن استخدام الأسـلحة المخـصبة باليورانيوم، والقنابل العنقودية، وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً– هو أحد سلوكات العولمة التي قامت بها أمريكا في بلدان مثل أفغانستان والعراق وغيرهما، وهذا السلوك لا إنـساني في ضوء هذا المعنى من معاني الإنسانية. فها هنا أيضاً اختلط الإنساني بغير الإنساني مع طغيان الجانب اللاإنساني.

وإذا نظرنا إلى هذه السلوكات العسكرية في ضوء المعنى الثالث للإنسانية- وهو ملاءمته للناس جميعاً على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأنسابهم وأعراقهم...- فسنجد الأمر واضحاً: إنها سلوكات تلائم الناس في الدول المعولمة، ولا تلائم الناس في الدول الأخرى؛ وعليه نستطيع القول: إن سلوكات العولمة -في المجال العسكري- تجسد قيماً اختلط فيها الإنساني باللاإنساني مع طغيان الجانب اللاإنساني بدرجة كبيرة.

أما النظر إلى سلوكات العولمة العسكرية وقيمها في ضوء المعنى الرابع للإنسانية، وهو جعل الإنسان غاية في ذاته - فنقول فيه: إن قيمة الأمن غايتها تحقيق أمن الإنسان، ويمكن أن يقال: إنها قيمة إنسانية في هذا الجانب، ولكننا إذا نظرنا إلى قيمة الأمن، وقيمة القوة، والسلوكات التي تجسدها في التعامل مع الدول الأخرى وإنسانها؛ سنجد أنها لا تولي إنسان هذه الدول قيمة تذكر؛ فقصف الناس ومساكنهم بالأسلحة الثقيلة الفتاكة والمحرمة دولياً، وزج الناس في السجون وتعذيبهم بدرجة مهينة للإنسان المعذِّب والمعذَّب معاً، وغير ذلك من سلوكات لا إنسانية؛ تجعلنا نحكم بأن هذه القيم -في ضوء هذا المعنى- طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني.

أما القيمة الميكافيلية فهي واضحة هنا؛ فإنه لا يوجد -لدى الدول المعولمة- حرج في اتخاذ أية وسيلة لتحقيق الغايات العسكرية، وقد سبق أن قلنا: إن الفكرة الميكافيلية فكرة لا إنسانية[1].

من كل ما تقدم من تحليل ونقد للقيم التي تجسدها العولمة في المجال العسكري نستطيع القول: إن قيم العولمة في المجال العسكري قد طغى فيها الجانب اللاإنساني على الجانب الإنساني طغياناً كبيراً، وبخاصة في الجانب المتعلق بالدول غير المعولمة.

---

(١٤) ليس على الإطلاق ، فغاية حفظ النفس تبرر وسيلته: قطعَ الرِّجل الفاسدة، أو اليد، وحفظ البلدان غاية تبرر التضحية – وهي وسيلته – بجملة من أبنائها وهم يحققونها بقتالهم المعتدي ودفع أذاه، ولصوابية القول: "الغاية تبرر الوسيلة" ضابط: إن يحمل تحقيق الغاية – أي غاية- فائدة غالبة فائدة تفويته ، وضرراً لتحقيقها – إن كان – أقل من ضرر تفويته، معتبراً في ذلك كل متعلق بذلك.

لننظـر الآن في قـيم العـولمة والـسلوكات الـتي تجـسدها في المجـال الثقافي، في ضوء معاني الإنـسانية الأربعـة. وقـد اجـتهدنا في إبـراز القـيم الرئيـسة في هـذا المجـال الواسع جداً والمتعدد الجوانب؛ فيمكن لمن يريد الاستقصاء أن يبرز عدداً آخر غير قليل من القيم الثقافية الفرعية:

أولى القـيم الثقافـية في العـولمة هـي قـيمة الحرية الفردية، ويليها الحريات الاجتماعية، وهذه الحـريات تعـني أن لا تُفرض أية قيود على الفرد أو الجماعة تمنعهم من فعل ما يرغبون في فعله. ومـن هـذه الحـريات: حـرية الـتملك، وحـرية العمـل، وحـرية الانتقال، وحرية الرأي، وحرية الـسلوك الاجتماعـي في الـتعامل مـع الـذات أو مـع الآخـرين، وحـرية العلاقـات بين الذكور والإنـاث، وغير ذلك من الحريات المعروفة. إن فكرة الحرية على المستوى النظري تنسجم وتتفق مـع المعنـى الأول للإنـسانية، أعـني مـوافقة الفطرة وعدم التعارض معها، لكن ممارسة الحريات الفـرية أو الجماعية بلا قيود أو ضوابط أمر متناقض مع ذاته من الناحية العملية؛ فحريتي الفردية ستـصطدم مـع الحريات الفردية للآخرين، ومن ثمّ يصبح الأمر غير ملائم للفطرة، من هنا كان لا بد من الضوابط لكل واحدة من الحريات.

إن الحـريات في سـياق العـولمة مـضبوطة إلى حـد كـبير حـين تكـون ممارسـتها بين أفراد وجماعـات الـدول المعـولِمة، أمـا في حالـة التعامل مع الدول الأخرى فإن مساحة الحريات التي تمـنحها الـدول المعـولِمة لا تراعي - إلا في نطاق قليل ومحدود جداً- الضوابط التي تمنع ممارسة الحريات الفردية أو الجماعية، ما من شأنها إلغاء حرية الآخرين أفراداً أو جماعات.

هـذا جانـب مـن المـسألة موضـوع التحلـيل، أمـا الجانب الآخر فهو أن هذه الدول المعولِمة تـسعى لنـشر ثقافتها المتجسدة في سلوكات تمارس الحريات الفردية والاجتماعية بطرق وأشكال تختلف قلـيلاً أو كـثيراً عمـا لـدى الـدول الأخـرى، وتجـتهد في ترسـيخ القـيم الـتي تجسدها هذه الـسلوكات عـند أفـراد وجماعات هذه الدول الأخرى، وتتخذ لذلك أحدث الوسائل وأكثرها تأثيراً؛ فتكنولوجـيا الإعـلام والاتصال، والمؤسسات الثقافية والبحثية، ونشر اللغة ومراكز تعليمها.. وغيرها مـن وسـائل، كـل ذلـك مـستخدم لهـذا الغـرض. ولعـل أخطـر هـذه الوسـائل الأفلام السينمائية، والمسلـسلات التلفـزيونية، وشـبكة الإنترنـت التي تنقل إلى الآخرين نقلاً حياً جذاباً طرق التعامل مع جـوانب الوجـود المختـلفة: الأبـناء مـع الآبـاء، والأبـناء مع الآباء، والذكور مع الإناث، والعلاقات الأسـرية والاجتماعـية، والأصـدقاء والأعـداء. ويـصل الأمـر إلى العلاقـات الدولية، وكذلك طرق التعامل مع النبات والحيوان وأشكاله، ومع الكون الطبيعي، ومع الأدوات والوسائل، ومع الأفكار

العلمية وغير العلمية، ومع الزمان والوقت، ومع الغيب، كل هذا وأكثر أصبح يدخل إلى بيوت الناس في الدول الأخرى، فيشاهدها الصغار والكبار؛ ومن غير المعقول والمقبول القول: إن هذا كله لا يترك أثراً ما على هؤلاء الناس.

إذا عرضنا هذه السلوكات الثقافية على معيار الإنسانية في ضوء المعنى الأول لها -ملاءمة الفطرة الإنسانية- نجدها والقيم التي تجسدها- أعني الحريات الفردية والاجتماعية- قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني بسبب طريقة التعامل مع الآخر، وبسبب عدم وجود ضوابط كافية تمنع الضرر عن الفرد وعن المجتمع. إن بعض الممارسات الثقافية في -سياق العلاقات الاجتماعية - أقرب إلى التسيب والانفلات من الضوابط، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الأضرار على المستوى الفردي والجماعي.

إذا نظرنا إلى قيم ثقافية أخرى في العولمة والسلوكات التي تجسدها- مثل: قيم المنفعة، واللذة والمتعة، والرفاهية- سنجد أنها -في جوهرها- ملائمة للفطرة، ولكن المشكلة - مرة أخرى - في الضوابط التي تمنع تجسيد هذه القيم في السلوك من أن يُلحق الضرر بالفرد أو الجماعة؛ فهذه الضوابط وإن كانت موجودة بشكل أو بآخر، لكنها ليست كافية في دفع كل الأضرار التي يمكن أن تنتج من السلوكات المجسدة لهذه القيم؛ فقيمة المنفعة تركز على المنفعة المادية في الدرجة الأساس، وقيم اللذة والمتعة والرفاهية لم تحقق للإنسان الغربي -في المقام الأول- الاستقرار النفسي والسعادة المنشودة، بل إن متابعة ما ينتجه النظام الرأسمالي من وسائل المتعة والرفاهية قد أرهق الإنسان في لهاثه للحاق بهذه الوسائل والحصول عليها.

وعليه، نستطيع القول: إن هذه القيم أيضاً قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني في ضوء المعنى الأول للإنساني.

ومن القيم الثقافية في العولمة والتي تظهر في سلوكات متنوعة: قيمة التجديد والتحديث المستمر، ويتجلى هذا في ابتكار أدوات ووسائل جديدة في التعامل مع جوانب مختلفة من الوجود، بل مع الناس فيما بينهم أحياناً، ولعل لهذا الجانب صلة بالمنطلق العلماني الذي يرفض القديم والتقليدي، وصلة بالنظام الرأسمالي الذي يسعى لزيادة الثروة والدخل المالي من خلال ابتكار أدوات ووسائل جديدة كل يوم حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج.

إن التجديد والتحديث أمر مرغوب فيه بشكل عام، ويتوافق مع الفطرة الإنسانية؛ فالإنسان ينشط بذلك، وهو يملّ من البقاء على أمر واحد ونمط واحد، لكن التجديد والتحديث حين يتجاوز الحد لدرجة يصبح فيها الإنسان مرهقاً من كثرة التجديد والتحديث، وتلحقه الأضرار المادية والمعنوية بسبب ذلك؛ فإنه يصير أمراً لا إنسانياً.

وعلى ذلك فقيمة التجديد والتحديث في سلوك العولمة قد اختلط بها الإنساني بغير الإنساني، والحال فيها شبيه بما قلناه في القيم الثقافية الأخرى.

أما قيمة المساواة الجنسية (الجنسوية Gender) التي تسعى إلى التجسد في سلوكات لا يتميز فيها الذكر عن الأنثى، بل لا يكون هناك أدنى إشارة إلى ذكر أو أنثى، أو أية فروق بينهما، هذه السلوكيات حديثة ورافقت ظهور العولمة، وتجسدت في عدد من المظاهر الصارخة، منها: اعتبار زواج المثليين أمراً قانونياً ومشروعاً ومادياً، ليست فيه مخالفة لأعراف أو تقاليد، أو جرح للذوق العام.

إن هذه القيمة مخالفة للفطرة الإنسانية؛ وهي لذلك قيمة لا إنسانية، وسلوك العولمة يحاول نشر هذه القيمة في الدول الأخرى من خلال وسائل الإعلام، والأفلام، والمسلسلات، وكذلك باستغلال نفوذ الدول المعولِمة في المجال الدولي من خلال المؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر العالمي للسكان في بكين والقاهرة (عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥م) وغيرهما من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان.

والحق أن عرض هذه القيم الثقافية والممارسات التي تجسدها على المعاني الثلاثة الأخرى للإنسانية توصل إلى النتيجة نفسها. وهي أن هذه القيم الثقافية قد اختلط فيها الإنساني بغير الإنساني؛ إذ هي لا تجعل الإنسان أكثر همها، فليس هو دائماً الغاية المقصودة.

وهكذا -بالرجوع إلى النتائج التي وصلنا إليها بشأن القيم في مجالات العولمة الرئيسة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية- نستطيع أن نقرر النتيجة العامة؛ وهي: إن سلوك

العـولمة وقـيمها قد اختلط فيها الإنساني باللاإنساني، وإن الجانب اللاإنساني يكاد يكون هو الطاغي، وخصوصاً فيما يتعلق بالعولمة المتجهة إلى الدول غير الغربية.

هل يمكن إصلاح قيم العولمة ؟ وكيف؟

انتهينا مـن التحليل والنقد فيما تقدم إلى أن قيم العولمة ليست قيماً إنسانية تامة، وذلك من خلال عرضـها علـى معانـي الإنسانية (الأربعة)، وأن الإنساني فيها مختلط باللاإنساني، وهذا يعني أن هناك أضـراراً تنجم عن سلوك العولمة الجسد لهذه القيم، على المستوى الفردي والجماعي، الأمر الذي يعني أنها في وضع تحتاج فيه إلى الإصلاح إذا ما كانت الغاية هي الإنسان في ذاته، كل إنسان دون تمييز.

إن هـذا الـشرط الأخير هو أولى خطوات إصلاح العولمة، إنه إصلاح النيّة والقصد؛ ذلك أن الأمـور بالنـيات، "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله"، ومن كانت هجرته لغاية أخرى من تجارة أو زواج أو غيره "فهجرته إلى ما هاجر إليه"[(١)].

النيّة هـنا هـي نيّة الفاعل صاحب المهمة الكبرى في سلوك العولمة والمؤثر فيه الأكبر، وهو الغرب بقـيادة أمـريكا، فهل لدى الغرب– وعلى رأسه أمريكا– النيّة لتصير قيم العولمة وسلوكها قيماً إنسانية تلائـم الفطـرة الإنـسانية في كـل مكـان وتكملـها، ولا تفرق بين الناس لا باعتبار الجنس أو اللون أو خلافه، وتجعل الإنسان– أي إنسان– غاية في ذاته، وليس وسيلة لتحقيق غايات أو مصالح أخرى؟

وفي حديثـنا علـى مستوى الفكر النظري، فإنّا نكتفي بالقول هنا: إن قيم العولمة وسلوكها لا يـصلحان إلا إذا كانـت مـثل هـذه النـيّة الإنسانية موجودة حقاً لدى الدول المعولِمة في الدرجة الأولى، ولدى الدول المعولَمة في الدرجة الثانية.

ويـرتبط بالنوايا أمر آخر؛ وهو الأهداف والغايات، فكما اشترطنا أن تكون النيّة إنسانية فإننا نـشترط أن تكـون الأهـداف –الـتي سـيحققها سـلوك العـولمة –إنـسانية تتوافـر فيها كل معاني الإنـسانية الـتي ذكـرت في هـذا البحث؛ فالأهداف لا ينبغي أن تقتصر على تحقيق مصلحة دول بعيـنها وتعـيق الـدول الأخـرى عـن تحقـيق أهدافها. وهذا يمكن أن يتحقق بدرجة كبيرة إذا ما جعلـت كـل دولـة في أهـدافها الإنـسان بوصـفه غايـة في ذاته، فلا يكون هدف دولة ما الهيمنة والـسيطرة علـى ثـروات دولة أو دول أخرى، والتحكم في سياساتها وقراراتها، أو يكون هدف

(١) انظر الحاشية(١١) من هذا المبحث، ص ١٦٧ .

دولة فرض ثقافتها -طرق تعاملها مع جوانب الوجود- على دول أخرى، بحجة أن هذه الثقافة هي الأكمل، وهي في حقيقة الأمر ليست ثقافة إنسانية، ومثل ذلك يقال في كل الأهداف التي تسعى العولمة لتحقيقها.

ما نقوله هنا سيكون شبيهاً بما قلناه آنفاً من كون واضع الأهداف الذي سيأتي سلوكه محققاً لها هو المطالَب بأن تكون أهدافه إنسانية لا تقتصر على تحقيق مطالبه ومصالحه وحدها، فهل يمكن للدول المعولِمة أن تفعل هذا؟

سنكرر أيضاً ما قلناه آنفاً، فما دمنا نتحدث على مستوى الفكر النظري، فلا بد لنا من القول بأن قيم العولمة وسلوكها المجسِّد لها لا يمكن إصلاحها إلا إذا تغيرت أهدافها القائمة، وأصبحت كلها أهدافاً إنسانية، وهذه مهمة الدول المعولِمة في الدرجة الأولى، ومهمة الدول المعولَمة في الدرجة الثانية في جانب من هذه المهمة.

فإذا افترضنا أن النوايا صحّت فصارت إنسانية، وأن الأهداف استقامت وتحققت بوصف الإنسانية، فإنه يبقى أن تصير قيم العولمة قيماً إنسانية، وهذا الأمر هو الجزء الأهم والأصعب في المشكلة؛ فكيف يمكن لقيم العولمة أن تصير إنسانية بالمعنى التام لمصطلح الإنسانية ؟

يحتاج الأمر في نظرنا إلى توضيح فلسفي يتعلق بمصدر القيم؛ فنقول في ذلك: لا يعدو مصدر القيم أحد اثنين: الإنسان أو الله، -والله هنا خالق كل شيء: الكون والإنسان- كما بيّن الفيلسوف الفرنسي لويس لافيل Louis Lavelle (ت١٩٥١م)[1]، والإنسان مخلوق، وعلمه بذاته وبغيره من الموجودات التي تحيط به محدود، كما يقرر أهل العلم، وعليه فإن الإنسان حين يضع لسلوكه وتعاملاته- في هذه الحياة مع جوانب الوجود المختلفة- قيماً تحكمها وتوجهها، فإن هذه القيم ستأتي -بالضرورة- على شاكلة علمه المحدود، أي سيكون فيها قصور عن الوفاء بشرط الإنسانية، هذا إذا ما افترضنا أن وضعه القيم قد تجرد عن الهوى والمصالح الشخصية، وهو أمر -في واقع الحال- غير متحقق.

أما حين يكون واضع القيم للإنسان -في تعامله مع جوانب الوجود المختلفة- هو خالق الإنسان وخالق الوجود، أي الله سبحانه وتعالى، فإنه إذ هو الخالق - سيضع أكمل القيم التي تناسب الإنسان،

(١) العوا، "القيمة الأخلاقية"، ص٢٠٢. وانظر السيد، عزمي طه. "الفلسفة: مدخل حديث"، ص٢٠١-٢٠٣.

كل إنسان، أي ستكون قيماً إنسانية بكل معاني الإنسانية؛ ذلك لأن الله الخالق لكل شيء لديه العلم الكامل بمخلوقاته، ثم إنه- لكماله في العلم والقدرة والمُلك- ليس له هوى أو مصلحة أو حاجة؛ إذ هو غني عن كل هذه الأمور؛ فيكون في وضعه للقيم مريداً خير الإنسان لا خيره هو سبحانه! وتعالى عن الحاجة والنقص. لقد أخبرنا الحق - سبحانه وتعالى- في القرآن الكريم بهذه المعاني في آية جاءت على صورة استفهام استنكاري، حيث قال جلَّ وتعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، لكن هذه المعاني هي المعاني المقبولة عند أصحاب العقول السليمة؛ إذ يدعمها ما نشاهده جميعاً، وهو أن الذي يصنع آلة لتقوم بعمل معين هو الأقدر على وضع الشروط والضوابط والمعايير التي تمكّن هذه الآلة أن تؤدي العمل الذي صممت من أجله على أكمل وجه ممكن.

قصدنا من هذا التوضيح الفلسفي للسؤال عن مصدر القيم أن يعيننا على توضيح وتدعيم ما نحن بصدده، وهو الإجابة عن السؤال : هل يمكن إصلاح قيم العولمة؟ وكيف؟

ونعود لنتابع إجابتنا فنقول: لقد بذل الإنسان الغربي قصارى جهده وطاقته في وضع قيمه التي توجه سلوكه في الحياة معتمداً على عقله وقدراته وما وصل إليه من علم، ومن ذلك قيم العولمة، ولعل فوكوياما الذي قال بنهاية التاريخ، وأنه لا مزيد على قيم الحضارة الغربية الليبرالية وقيم العولمة - يكون مصيباً في رأيه؛ إذ ليس في قدرة إنسان الغرب أن يأتي بجديد في هذا السياق؛ ذلك أنه لم يلتفت إلى وجود قيم أخرى من المصدر الآخر المتاح أمام الإنسان، أي الله سبحانه وتعالى، وعلى ذلك فإن الطريق يكاد يكون مسدوداً لإصلاح قيم العولمة وجعلها قيماً إنسانية أمام الإنسان المنطلق في تحديد قيمه وقيم العولمة من الفكرة العلمانية، وإن الطريق الآخر المتاح له لإصلاح هذه القيم- بما فيها قيم العولمة -هو الأخذ بالقيم الإلهية الربانية التي وضعها الله -سبحانه وتعالى- للناس جميعاً على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم؛ فكانت ملائمة للفطرة التي فطرهم عليها، ومحافظة على سلامة وجوده، ومعينة له على الترقي إلى الكمال اللائق به إنساناً، ناظرة إليه على أنه غاية في ذاته.

إن البحث سيطول بنا إذا ما أخذنا كل قيمة من قيم العولمة ورأينا جانب القصور فيها، وكيف جاءت القيم الربّانية -التي لم يقم البشر بتغييرها أو تحريفها- كاملة في أصل نزولها وتبليغها للناس، وكيف أنها تستطيع إصلاح القصور في هذه القيم التي وضعها الناس، وأن إصلاحها وتتميم نقصها إنما -هو في حقيقة الأمر- استبدالها لتحل محلها في الممارسة والسلوك القيمةُ الإلهية الربّانية.

إن كل الضوابط المفقودة في قيم العولمة -كما أشرنا في تحليلنا ونقدنا لها فيما تقدم- موجود في القيم الإلهية الربّانية كما وردت في الوحي الإلهي-الإسلام- وهي قيم إنسانية بكل معاني الإنسانية الوارد ذكرها فيما تقدم.

هل يمكن أن يحدث هذا الأمر؟ وكيف ؟ الجواب هو أن حدوث مثل هذا الأمر يحتاج إلى الفاعل ذي الإرادة الحرَّة، الواعي بحقيقة أهدافه وغايته في هذه الحياة، والذي خلصت نيته لتحقيقه، أعني: تحقيق إصلاح قيم العولمة، هذا الفاعل هو- في الدرجة الأولى الدول المعولِمة، فإذا لم تتوافر النيّة لدى هذه الدول لإصلاح قيم العولمة، فإن الإصلاح سيكون مستحيلاً أو قريباً من ذلك.

إن بيان ما في هذه القيم من قصور، واقتراح البدائل قد يغير قليلاً أو كثيراً، وهو -في كل الأحوال -عمل لا بدَّ منه على مستوى الفكر النظري، لكن يظل الأمر مرهوناً باعتقادات الدول المعولِمة التي انطلقت منها قيم العولمة؛ فالنوايا لن تتغير إلا إذا تغيرت المنطلقات الاعتقادية- أي الإيديولوجيا التي تعتنقها هذه الدول المعولِمة - وهي منطلقات عَلمانية، وصارت منطلقات ربّانية.

إن الدول المتأثرة بالعولمة يمكنها -من جانب آخر- أن تفعل شيئاً ما باتجاه التخفيف من أضرار العولمة عليها وعلى غيرها على مستوى الفكر النظري، وعلى مستوى الممارسة العملية؛ فمهمة الفكر توضيح الحقائق واقتراح الحلول، وتأتي المهمة العملية ببذل كل الجهود الممكنة لنقد الأخطاء، وبيان جوانب القصور، والعمل المشترك فيما بين هذه الدول للوقوف أمام أخطاء قيم العولمة المتجسدة في سلوكها المتعدد الجوانب، وإجبار هذه الدول المعولِمة على أن تُصلح من سلوكها، الأمر الذي إن حدث سيكون تغييراً في القيم التي يجسدها في السلوك.

إن الدول العربية والإسلامية المتضررة من الجوانب اللاإنسانية في قيم العولمة تستطيع فعل الكثير شريطة أن تتوافر لديها الإرادة الحرّة، والنيّة الصادقة، والأهداف الواضحة، فبالتعاون والعمل المشترك يمكنها مواجهة أخطار العولمة وتحدياتها، بل يمكنها فعل ما هو أكثر من ذلك؛ أن توجِد عولمة أخرى تقوم على قيم إسلامية إنسانية، وتقضي على القطبية الواحدة المهيمنة في هذه الأيام، وتسود العالم بقوة الحق المدعوم بالقوة المادية؛ ذلك أنه لا بدَّ للحق من قوة تدعمه وتحميه وتنصره وتنشره.

إن الحال اليوم أن من يملك القوة لا يملك الحق، ومن يملك الحق لا يملك القوة، والنداء إلى الأمة التي تملك الحق الذي زودها به الحق سبحانه وتعالى، هو النداء الذي نادى به الحق هذه الأمه بقوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ ﴾ [الرعد: ١١].

الفصل الثالث

القيم والعولمة: التحديات والفرص

د. رضوان زيادة(*)

في ضرورة تجديد النظر إلى ظاهرة العولمة:

ترافق مع ظهور مصطلح "العولمة" موجةٌ حادة من النقد والهجاء، نستطيع أن نقول: إنها أفرزت -على إثرها- تشكيلات اجتماعية جديدة؛ فالمظاهرات والإضرابات العامة التي شهدتها اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في (سياتل، وبانكوك) وغيرها، أبانت عن ظهور بُنى اجتماعية متقاربة بين الشمال والجنوب؛ فالعامل أو المزارع في الدول الأكثر غنىً، أو دول الشمال يبدو أكثر قرباً في انتمائه إلى العامل أو الفلاح الذي يوجد في دول العالم الثالث، أو دول الجنوب، من انتمائه إلى "طبقة "اجتماعية محددة ومحصورة بإقليمه أو قطره الوطني، فنحن - إذن- إزاء ظاهرة أشبه بالجديدة، ذات حوامل إعلامية، واقتصادية، وسياسية جديدة مختلفة، مما يعني ضرورة توليد آليات وأدوات لفهم الظاهرة تكون جديدة أيضاً، وإلا حكمنا على الظاهرة من منظور مسبق بمفاهيم قديمة أصبحت غير ذات جدوى أو فعالية في اكتناه هذه الظاهرة.

ولكي نكون قادرين على فهم هذه الظاهرة، لا بد من التمييز بين نوعين من الخطاب: خطاب يعمل على نقد العولمة ولكن من منطق الفهم أولاً، ثم المواكبة ثانياً وخطاب يعيد إنتاج مصطلحاته ومفاهيمه القديمة؛ ليسقطها على ظاهرة العولمة، التي هي بحكم تشكلها التاريخي ظاهرة مستحدثة. من هنا تسعى هذه الورقة إلى عدم الوقوف عند وصف العولمة على أنها نمط استعماري إمبريالي قديم تحلى بثوبٍ جديد، فلكي يمكننا فهم بنية العولمة الداخلية، والصيرورة التي تحكم آلية عملها؛ لا بد من استيعاب تجلياتها السياسية وفي الوقت نفسه مفاعيلها الاقتصادية والإعلامية. ويبدو أن ذلك مثمر تاريخياً، أكثر من تكرار الرفض والنفي، الذي أوقعنا دائماً في خانة المفوّت تاريخياً، وغير القادر على الانسجام مع العصر بما يتطلبه ذلك من

(*) كاتب وباحث سوري، مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

تحديث طرائق التعامل مع الظواهر الجديدة ووسائله، فالإصرار على التمترس وراء النماذج والقوالب التاريخية يكرس العزلة المعرفية أولاً، ويستتبع من ثمَّ عدم القدرة على التحاور بشكل مرن وجيد مع الآخر، الذي أصبح يملك -في الوقت الحالي- زمام المبادرة والمبادأة.

إن هذا الخطاب ما زال ينتمي إلى زمن النضال الأيديولوجي، والكفاح المعرفي، فهو لا يتصدى إلى الثورة التقنية، والمعلوماتية، والاكتشافات العلمية، والجينية بعقلٍ يعمل -أولاً- على استيعاب ما تم وأنجز، وإنما يعيد استخراج أسلحته القديمة التي أصابها الصدأ؛ ليتعامل مع هذه الحوادث الكونية، إذا جاز لنا التعبير[1].

وعلى ذلك، فإن هذه الورقة تحاول أن تستكنه الإمكانيات والفرص التي يمكن توظيفها بقصد الإفادة من الخيارات اللامحدودة التي تتيحها العولمة اليوم للمجتمعات؛ إذ بقدر حجم القدرات والخبرات التي تستند عليها هذه المجتمعات فإن العولمة تتيح لها أن تستثمر قدراتها تلك بما يفيد شعوبها ومجتمعاتها، في حين إن المجتمعات التي تفرط بقدراتها تلك ستتلقى التأثيرات السلبية للعولمة، وربما الأكثر سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والإعلامية، وحتى الأخلاقية.

الخطاب العربي ومأزق العولمة:

وضعت العولمة الخطاب العربي أمام تحدٍّ من نوع جديد لم يعتد عليه؛ ذلك أن عقوداً من الكلام عن الهوية الثقافية، وسيادة الدولة القانونية والسياسية، ونظام الحماية الاقتصادية بدت محط جدل وتنازع، وفي الوقت نفسه بدأت تتآكل على المستويين العملي والنظري.

ويمكن دراسة اليسار العربي التقليدي بوصفه أنموذجاً مثالياً على ذلك؛ فسمير أمين -على سبيل المثال- يؤكد أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي موجة ثالثة من التوسع الاستعماري[2]؛ ويمثل هذا الاختزال يعجز هذا الخطاب عن فهم هذه الظاهرة المستحدثة عندما يعيدنا إلى ما يسميه أصولها الاستعمارية، مع أن المطلوب هو العكس تماماً؛ أي: إدراك ما يميز استعمارها الجديد، أو-إذا شئنا الدقة- نظام هيمنتها العولمية بالمقارنة مع النظم الاستعمارية

---

(١) للاطلاع على تحليل ذكي لنمط الخطابات الهجائية عن العولمة، راجع: حرب، علي. "حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية"، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠ م.

(٢) أمين، سمير. "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩م.

السابقة؛ لأننا بدون ذلك سنخسر كل الرهان المنتظر من التحليل النظري بما يعنيه من إدراك خصوصية الظاهرة، ومنطق عملها، واتجاه حركتها. ولا يتعلق الأمر -هنا- بحالة منجزة ونهائية وثابتة، ولكن بسيرورة تاريخية؛ فالعولمة ليست ماهية متحققة وناجزة، ولكنها تحققات متغيرة لتوجهات أساسية عامة؛ فالمجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة، وحسب تراثها الخاص، ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبياً، قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة، وليس في تاريخ واحد؛ فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية، وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتها؛ سواء تعلق الأمر بالثقافة وما تبثه وسائل الإعلام الدولية أو غيرها من المجالات والوسائل، فالعولمة -وفقاً لذلك- هي الدينامية المحركة الرئيسة[1].

فالعولمة -إذن- قد استدعت القيام بمراجعة فكرية شاملة لأسس الاقتصاد والسياسة معاً، كما أنها حملت -في طياتها- بذور التبشير باقتصاد من نوع جديد لا يقوم على أساس الاقتصاد الريعي الذي تعتمده معظم الدول العربية في نموذج التنمية المستقلة، وإنما يقوم على أساس الدورة الاقتصادية العالمية عن طريق خلق مراكز إنتاج مستقلة عن مراكز الإدارة، وأسواق للتصريف، تبعد عن كليهما، كما وجدنا في الشركات عابرة القارات، أو الشركات متعددة الجنسية.

وقد انعكست دلالات العولمة في المجال السياسي عبر بلورتها لشكلٍ جديد للدولة أشبه بالدولة الرشيقة التي تتخفف من الكثير من أعبائها تجاه مواطنيها، وتتحلل من وظائفها التقليدية، لتصبح شبيهة بالإدارة ما دون المركزية.

ولكن أيعني ذلك أنها مفروضة على المجتمعات، وليس للمجتمعات من خيار آخر سوى الاندراج في سيرورتها؟ أم أنه ينبغي رفضها لصالح الحفاظ على الاستقلال والحرية التي تمكننا منها الوسائل التقنية التقليدية؟

إن اكتساب التقنية المعلوماتية والاتصالية أصبح هدفاً رئيساً لكل قوة اقتصادية متفاعلة في المنظومة العالمية؛ وذلك أننا ما زلنا نعيش في إطار الرأسمالية. ومن ثم فنحن -عملياً- لا نملك ترف الاختيار؛ إذ إن إسهامنا سيتحدد بحجم مشاركتنا وتفاعلنا في إطار منظومة العولمة الدولية.

---

(١) غليون، برهان. "ثقافة العولمة"، ضمن كتاب (ثقافة العولمة وعولمة الثقافة)، دمشق-دار الفكر، ١٩٩٩م.

وقد يطرح ذلك سؤالاً يبدو مصيرياً لدى الكثيرين؛ وهو فرص الحفاظ على الهوية الخاصة بنا أمام التهديد الحقيقي الذي تمثله العولمة على الهويات الثقافية والحضارية الخاصة بالأمم والقوميات[1]؛ فالعولمة أنتجت ثقافتها الخاصة بها، المتحققة برواج السلعة الاستهلاكية، ووجود عالم رقمي جديد ارتبط بالثقافة الرأسمالية؛ ولذلك وجدت الثقافات الأخرى أنها أصبحت تنحسر هامشياً، مما ولّد لديها هاجساً بضرورة الدفاع عن ذاتها وهويتها، والحفاظ عليها، لأن العولمة أصبحت تهدد كيانها الذي يأخذ تجليات ثقافية واجتماعية.

الثقافة العربية أمام تحدي العولمة(*) :

تحمل العولمة في طياتها رغبة كامنة في فرض نوع معين من النمطية الثقافية؛ فالأسماء التجارية لكثير من السلع الاستهلاكية لم تعد خاصة ببلد محدد، وإنما أصبحت علامات عالمية، والشركات تنتج سلعاً متماثلة تماماً لتوزيعها على نطاق العالم، والثقافات الشعبية -في كل المجتمعات تقريباً- مغمورة في رصيد مشترك من الصور مما يخلق حقيقة أساسية وهي طمس الخصائص المحلية، بما تعنيه من اقتلاع الأنشطة والعلاقات من أصولها وثقافاتها المحلية، وإغراقها بنوع آخر من الثقافة المهيمنة أو المفروضة. وهذا ما أسماه الاقتصادي الشهير غراي (قانون غريشام الجديد) الذي ينص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق، لكن العملة الجيدة لا تستطيع أن تطرد العملة الرديئة، وبذلك تكون الرأسمالية الرديئة تتجه إلى طرد الرأسمالية الجيدة، واقتصادات السوق الاجتماعية في أوروبا وآسيا لن يكون لها مستقبل إذا لم تدخل إصلاحات جذرية في سياساتها، وتخضع لمنطق اقتصاد السوق القائم حالياً.

وقد كانت دعوة فوكوياما في "نهاية التاريخ" الصيغة الأصرح عن إعلان سيطرة اقتصاد السوق والليبرالية السياسية بوصفها الأيديولوجية الأكثر حضوراً في العالم المعاصر، وإذا كانت نهاية الاتحاد السوفيتي، وسقوط جدار برلين قد دشنا هذا العهد، فإن العولمة -وفق حواملها التقنية والاقتصادية -تؤكد باستمرار- سيطرة اقتصاد السوق في صيغته الأكثر عنفاً، بما تعنيه من

---

(١) حول حساسية مفهوم الهوية لدى المجتمعات، راجع: بايار، جان فرانسوا. "أوهام الهوية"، ترجمة حليم طوسون، القاهرة- دار العالم الثالث، ١٩٩٨م.

(*) ليس ثمة ثقافة عربية مستقلة أو منفصلة عن دين الأمة وقرآنها، فهو روحها وحياتها. (المحرر).

هيمنة الأقلية على موارد البشرية، وعلى تكييف العالم وفق نمطٍ وحيد، هو الشكل الأمريكي للعالم.

إن سياسات اقتصاد السوق، أو الأسواق الحرة تصوغ فلسفتها على أساس (دَعْهُ يعمل)، والذي يقضي بأن يكون تدخل الدولة في الصناعة والتجارة في أضيق نطاق، ووفق هذا المبدإ تصبح الأسواق متحررة من الضوابط، وتقع خارج إمكانية السيطرة السياسية أو الاجتماعية، وهذا ما شجع التفاوت في الدخل والثروة، وقلل من فرص الحصول على عمل، وهو ما أنتج طبقة هي الأشد فقراً والأكبر اتساعاً منذ منتصف القرن الماضي.

لذلك، فالسوق الحرة ليست ثمرة تطور اجتماعي كما يرغب الكثيرون في قول ذلك، وإنما هي ناتج نهائي لهندسة اجتماعية وإرادة سياسية لا تلين؛ لذلك فهي من صنع سلطة الدولة، وبقاؤها مرهون -فقط- بقدرة الدولة على الحيلولة دون أن تحد احتياجات البشر إلى الأمن والتحكم في المخاطر الاقتصادية؛ وبذلك تكون الديمقراطية والسوق الحرة على طرفي نقيض، وليستا حليفتين، أما المقابل الطبيعي لاقتصاد السوق الحرة فهو سياسة انعدام الأمن[1]؛ لذلك فمن المحتوم أن تثير السياسة العالمية لاقتصاد السوق القائمة حالياً الحركات المضادة التي ترفض القيود التي وضعها هذا الاقتصاد، وأمثال هذه الحركات سواء أكانت شعبية، أم دينية متطرفة، أم شيوعية جديدة تستطيع أن تحقق القليل من أهدافها، ولكنها تستطيع- مع ذلك- أن تهز الكيانات الهشة التي تدعم مبدأ (دعه يعمل) على النطاق العالمي. وهذا ما يفرض الحاجة إلى إجراء إصلاح للاقتصاد العالمي يقبل التنوع في الثقافات والأنظمة، وفي اقتصادات السوق على أساس أن هذا التنوع واقع قائم؛ ذلك أن السوق الحرة العالمية إنما تنتمي إلى عالم تبدو فيه الهيمنة الغربية أمراً مؤكداً، لذلك فهذه السوق المطلوب لها أن تكون عالمية لا تلبي احتياجات عصر لم تعد فيه المؤسسات والقيم الغربية مقبولة عالمياً، ولا تسمح لثقافات العالم المتعددة بتحقيق التحديثات التي تتكيف مع تاريخها، وظروفها، واحتياجاتها المتميزة، مما يساعد على عدم

(١) غراي، جون. "الفجر الكاذب أوهام الرأسمالية العالمية"، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة -المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، وانظر: تومبسو، بول هيرست وجراهام. مساءلة العولمة: "الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم"، ترجمة إبراهيم فتحي، القاهرة- المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

الاستقرار في هذه الدول على عكس ما تدعي فلسفة السوق الحرة التي ترى- دائماً -أنها تعمل على نشر الديمقراطية على المستوى العالمي.

إن الرأسمالية الديمقراطية حالة يتعذر تحقيقها بقدر ما يتعذر تحقيق الشيوعية العالمية.

الدولة العربية أمام مهب العولمة:

ربما كان المجال السياسي الميدان الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة على أساس أنه الأكثر ارتباطاً بالتحولات الاقتصادية، والأكثر تأثراً به، لا سيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها بمنزلة اللغة التي سيتم -وفقها- فرز النظم السياسية القائمة، مع الاعتراف بتقادم الفرز الأيديولوجي السابق القائم على منظومة الدول الاشتراكية، ومنظومة الدول الرأسمالية، ودول تتجاذب بين الطرفين، أطلقت على نفسها اسم "دول عدم الانحياز"؛ إذ يبدو هذا التقسيم غير قادر على تفسير التداخلات المعقدة والمتشابكة للعلاقات الدولية، والسياسية، والاقتصادية، القائمة في الوقت الحالي.

ويبدو سؤال مصير الدولة القطرية أو مستقبلها يؤرق غالبية النخب السياسية في دول العالم الثالث؛ ذلك أنها شعرت أن دولها لم تتحصل على الوقت الكافي بعدُ لإنشاء دولها وكياناتها القطرية بمعناها القومي والحديث؛ أي: بناء الدولة بمؤسساتها، وأبنيتها الوطنية، القادرة على إدغام الخلافات العشائرية، والاثنية، والقبلية، والطائفية، التي تعدّ عوامل ما قبل وطنيةً؛ إذ لا تلبث هذه النزعات أن تتكاثر وتتزايد، وتهدد كيان الدولة الوطنية بأكمله، مع بزوغ أي حدث سياسي، أو هزة دولية ذات انعكاسات عالمية؛ لذلك يبدو سؤال انهيار الدولة الوطنية وزوالها بمنزلة المنجل الذي يحصد القمح قبل نضوجه؛ ذلك أننا لم نحصل على قمح جيد، ولا على تربة مناسبة للزراعة بعد أن نبت القمح فيها، وكل ما حصلنا عليه هو مسوخ شوهاء لا تفيد، ولا تؤدي الوظيفة المطلوبة منها؛ لذلك فانهيار الدولة يبدو بمنزلة كارثة لدول العالم الثالث التي ستعود بعدها إلى النموذج الصومالي، أو الأفغاني، أو البلقاني؛ أي: على أشتات تتنازع السيادة دون أن تحصل على شيء منها،وما دام منطق الدولة القومية قد فرض نفسه على المجتمعات كافة، وإن تبنت طريقاً آخر في التطور السياسي والحضاري؛ فإن التنازل عنه- في الوقت الحالي- يؤدي إلى نتائج كارثية؛ لذلك تبدو مقولة (دافيد اتير): "علينا أن نقف مع الدولة ضد الدولة"

تكشيفاً دقيقاً لأزمة الدولة والنظام السياسي الحالي في دول العالم الثالث، في ظل ظروف التغيرات الدولية، والعالمية الجديدة، وعلى رأسها بزوغ العولمة ظاهرة كونية.

لكن العولمة لا تشكل- فقط -شبحاً يهدد المنجزات الحداثية التي حققتها الدول والكيانات الوطنية، وإنما تمثل -بوجهٍ آخر- فرصة حقيقية أمام اجتراح خيارات تحريرية وإنسانية يتم بناؤها وفقاً لنظام العولمة نفسه؛ ففسحة الاتصالات العالمية، وحرية الأسواق الرأسمالية، تشكل فرصاً لمن يستطيع القدرة على المنافسة. وهذا ما يعيد علينا صوغ السؤال الأزلي الذي ما فتئ يرافقنا منذ بداية حصول الدول العربية على استقلالها الوطني، وهو سؤال النهضة الذاتية المتحقق بالممكنات البشرية والمادية التي امتلكتها الأمة العربية بوصفها مخزونات قابلة للاستثمار، هذا السؤال يظهر مجدداً، ولكن بصيغة أخرى تتعلق بالاستحقاقات التي قدمها العرب لمواجهة العولمة، والوسائل الناجعة والفاعلة في التعامل معها.

فما مدى قدرة النظام السياسي العربي على الفاعلية الأدائية في هذا العصر إذا بقي محتفظاً بآلياته القديمة وأيديولوجيته الأمنية الأثيرة على قلبه؟ مع غياب مطلق للديمقراطية في بعض الأقطار العربية، وهو ما أدى إلى حرمان العرب من التمتع بحرياتهم الشخصية، والاجتماعية، والفكرية، والسياسية، والثقافية. وهذا ما لاحظه (كاستورياوس) في كتابه (صعود التفاهات)؛ فبيّن أن سبب تخلف العرب، وبؤسهم ، وشقائهم حرمانهم من الحريات، علماً أن انطلاق مبدعيهم في مناخ من الحريات والليبرالية قد أوصل بعضهم إلى الدرجة العالمية. ويختصر (كاستورياوس) وصف تخلف العرب أنه من أنفسهم، وبكائيتهم التي تتزايد دون قدرة على العمل والفاعلية[1].

أما (ديفيد سميث) الذي عمل على تحليل مجتمعات العالم الثالث المعاصرة من منظور العولمة في كتابه"(مدن العالم الثالث في الرؤية العولمية" فقد عدّ السياسات المتخلفة أحجار عثرات أمام الظاهرة الحضارية، وحتى تلك المشاريع والتجارب التنموية الفاشلة لم تكن تستند إلى نظرية التحضر؛ ففي حين تطور واقع النظام العولمي في العالم المتمدن، بقيت دول العالم الثالث على تبعيتها، وكانت مجتمعاتها أبعد ما تكون عن التحولات المدنية من خلال التوزيع اللامتكافىء في

---

(١) عبدالحي، وليد."تأثير العولمة على الدولة القومية"، ضمن كتاب (العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة) تحرير محمد الأرناؤوط، عمان: منشورات جامعة آل البيت،٢٠٠٠م، ص٩٧-١٠٥.

المدخولات والموارد الاقتصادية، وفشل تحديث الأنساق والأطر والمناهج والعقليات في مختلف المجالات.

وعليه فإن العولمة القادمة ستعيد بناء الأنماط الحضارية في عالمي الشمال والجنوب على أسس جديدة لم تكن معروفة في كلٍّ منها، ولكن يبقى الفارق بين العالمين: أن الأول قد استعد استعداداً قوياً لمجرى التحولات، في حين أن الثاني يعيش دوامة التناقضات المريعة التي ليس من السهولة الخلاص منها إلا بمعالجات سريعة تراعى فيها مصالح الأجيال القادمة.

وهكذا تبقى العولمة فرصة الكبار، على الرغم من أنها لا تنفي الاستفادة عن الصغار، إلا أنهم لا يستطيعون استثمارها، ليس لعدم رغبتهم، وإنما لنقص قدرتهم، وبذلك تعاد صياغة المعادلة الدولية الجديدة بمنطوق قديم متجدد يقوم على قدرة الأقوى على قنص الفرصة، ومنح الأضعف تبعات انتظار الفرصة التي لن تأتي إلا بعد أن يمتلك القدرة، لا على اقتناص الفرصة، وإنما ليصبح قوياً قادراً على اقتناصها[١].

فضلاً عن ذلك فإن الأداء السياسي للنظام العربي غالباً ما ارتهن مع السياسات الدولية وخاصة الأمريكية، وقد ظهر ذلك جلياً في حرب الخليج، والحرب على العراق التي رسخت الهيمنة الأمريكية المطلقة على النظام العربي، وهمّشته وأكدت تبعيته؛ بحيث أصبح بمنزلة المنفذ للأوامر خارجياً، وهذا ما كشفه -أيضاً- التراجع المستمر لقضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان في الوطن العربي، يضاف إلى ذلك أن النظام العربي قد أصبح محمياً من داخله وخارجه؛ فسياساته الأمنية المستمرة على مدى عقود قد آتت أكلها عندما ترسخت قيم الطاعة والولاء لدى الفئات والشرائح الشعبية الواسعة، وامتلك تغطية خارجية إقليمية ودولية من قبل السياسات الأمريكية التي تمارس -بشكل دائم- ازدواجية في المعايير؛ فهي تهتم بحقوق الإنسان داخل الأنظمة التي تتخذ سياسة لا تتوافق مع خطها، لكنها تغض النظر عن ذلك كله عندما تتعلق هذه القيم بالأنظمة التي تتبع سياستها وهي محمية بشكل دائم من داخل خيمتها[٢].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) عبدالرحمن، حمدي. "العولمة وآثارها السياسية على النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، ضمن المرجع نفسه، ص٥١-٨٤.

كل هذه العوامل المتداخلة جعلت النظام العربي في حالة من عدم الاستقرار الدائم؛ ففضلاً عن التناقضات الداخلية المتكررة التي يقوم عليها هذا النظام، والتي تعمق أزمته داخلياً، واهتراء شرعيته المتكررة فإنه يشهد حالة مستمرة من خطر التفكك إزاء جملة من القضايا الكلية العامة، مثل التغيرات الدولية العالمية، أو إزاء الأحداث الداخلية التي غالباً ما تنتهي بمشهدٍ لانتهاك الإنسان وحقوقه بالغ المأساوية. إلا أنه على الرغم من الصورة القاتمة التي تخلقها العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث ، فليست وظيفة البحث الندب والرثاء، بل هي التفكير بفرص وإمكانيات جديدة تتيحها العولمة، يمكن من خلالها توظيفها بشكل يعود بالفائدة على الأهداف التنموية التي تطمح إليها هذه الدول، وهنا يبرز دور تكنولوجيا الإعلام، والاتصالات، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والوفرة الهائلة في المعلومات، كل هذا يمكن إذا -أحسن توظيفه- أن نحقق به خطوات متقدمة من الصعب تحقيقها دونه.

بمعنى آخر العالم العربي يقع في موقف الهامشية المطلقة، أو شبه الكاملة؛ وهو لذلك لا يتأثر كثيراً برفضه العولمة؛ لأنه ليس عضواً في المنظومة العالمية التي تكونها، ولا في المنظومة العالمية المندمجة الرأسمالية والتقنية والعلمية، لكن هذا الرفض لا يمكّنه من الإبقاء على حظوظ أكبر؛ للاحتفاظ بمواقعه في التراتبية الدولية، بل تكون نتيجته الاستبعاد المتزايد من دورة الإنتاج والاستهلاك الدولية، أي من سيرورة التطور الحضارية الراهنة.

ومن ثم، فالدخول في العولمة، وتقنياتها، وحقولها، وميادينها أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد أن يبقى في دائرة المجتمعات التاريخية، ولا ينسحب من الفعالية الدولية المشتركة، ويعيش في عالم خاص به، على الطريقة الأفغانية، ولكن هذا الدخول لا يقدم بصورة تلقائية فرصاً أكبر للتقدم والمشاركة الفاعلة في المصائر العالمية، إذا لم يترافق بإرادة وذاتية مستقلة، وخصوصية تسعى إلى وضع التقدم الموضوعي في خدمة أهداف التنمية المحلية[1].

الفرص التي تتيحها العولمة:

تفتح العولمة -إذن بلا شك- فرصاً هائلة لتحرر الإنسانية بما تتيحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات، وعلى تجاوزه من رقابات أصبحت تشكل أكبر عائق أمام تقدم الشعوب العربية.

(١) غليون، برهان."ثقافة العولمة"، ضمن كتاب (ثقافة العولمة وعولمة الثقافة)، مرجع سابق، ص٥٥-٥٨.

إلا أن هـذه الفـرص الجديـدة الـتي تفـتحها العولمة للتحرر والحرية ليست تلقائية ولا متاحة بالـضرورة- كمـا قلـنا- لكافـة الجماعـات والأفراد؛ فهي مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكـبرى الـتي تـتحكم بالـتدفقات الرئيـسة: المالية، والتقنية، والعلمية لهذه السوق العالمية، ومن ورائها الدول جميعاً، والنخب المسيطرة لوضع فوائض التجارة والتبادلات الثقافية المعولمة.

إلا أن حمـل العـولمة لمـشروع هيمـنة عالمـية لا يسوّغ رفضها، ولا البقاء خارجها، ولا يشكل سبباً كافـياً للقـدح فـيها؛ إذ لـسنا نحـن بصدد الاختيار بين منظومات دولية مهيمنة، ومنظمات تحـررية شـاملة، ومن هنا فإن هدفنا في التحرر عائد بالدرجة الأولى إلينا، وفي قدرتنا على تحقيق اسـتراتيجيات فعالـة؛ للاسـتفادة من هذا التفاعل الدولي، وللحد من آثاره السلبية؛ لذلك علينا التخلي عن المواقف الدفاعية التقليدية لصالح مواقف تقوم على الثقة بالنفس وبالمستقبل، وتبني مبادرات إيجابية وبناءة، تهدف إلى تعديل النظام العام الذي نعيش فيه، وتطوير التعاون الجماعي الـذي يمكنـنا مـن تحقـيق هـذا الـتعديل. وهـذا يـستدعي أن نعترف بقصور أنظمتنا الاجتماعية والثقافية، والانطلاق من هذا القصور من أجل احتلال مواقع العالمية، واختراق الهامشية، وكسر آليات التبعية، نحو المشاركة الفعلية والفعالة في الجهود الحضارية الإنسانية. وهذا الصراع المزدوج ضـد الـسيطرة الخارجية، وضد الذات وضعفها- في الوقت نفسه- هو الذي يضمن عدم تحويل المقاومـة إلى تجمـيد للـذات، وعدم تحويل النقد الذاتي إلى تنكر واستلاب؛ ذلك أن كليهما يضع حداً للآخر، وبهذا يتحقق الحد الأدنى من التوازن وأصالة الفعل[1].

ويبقى السؤال الأخير، إذا كانت الفرص الكامنة جميعها تؤكد تآكل الدولة، وانحسار مهامها، فهـل يعـني ذلـك أن الـتطور القـادم سـيحمل معـه زوالاً للدولـة بـرمتها؟ هـنا يجيب (ريتشارد هـيجوت): إن الدولـة قـد تصاب بجراح، لكنها لن تموت، وبذلك تبقى الدولة البنية الرئيسة في نظـام العلاقـات الدولـية، ومـن الـصعب تجاوزها أو تجاهلها، ومن الضروري احترامها وتأكيد حـدودها. لكن تبقى كل هذه الأسئلة راهنة في ظل مجتمعات تعيش عصر العولمة كما هو، لا في مجـتمعات هامشية، "متفرجة" متابعة؛ إذ هي ليست معنية بكل ذلك، كما أن دولها ليست مشغولة إلا بأنجـع الوسـائل في قمـع الـتغيرات، وإلغاء الحريات التي تهبّ نسائمها على المجتمعات. وهنا

(١) غلـيون، بـرهان. "العـرب وتحـولات العـالم: مـن سـقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد"، حوار رضوان زيادة، بيروت- المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م.

ترى هذه المجتمعات أن إطلاق رصاصة الرحمة على الدولة الأمنية يبدو أكثر نجاعة وفائدة من البحث عن وسائل للحفاظ على وظائفها ومهماتها، فمن لم يتحصل من الدولة إلا على القمع فلعله بزوال الدولة يتحصّل زوال القمع.

فمسار العولمة -إذن- سوف يؤثر -بلا شك- في بنية الدولة أو في فهمنا -على الأقل- للوظيفة التقليدية التي تلعبها الدولة؛ صحيح أن العولمة لن تستطيع أن تلقي بالدولة الإقليمية خارج التاريخ، لكن من المؤكد أن سيادتها لم تعد هي سيادة الدولة المطلقة، وقدرتها على استعمال القوة المركزة لا يمكن مقارنتها بالدول العدوانية الشمولية (لهتلر وستالين). إنها نهاية لدولة القوة، وولادة لما يسميه (هارالد موللر) الدولة التجارية[1]، التي تتميز من خلال انفتاح الحكومة على الاقتصاد والاشتراك مع الجهات ذات الاهتمام، وفي مقدمتها الاقتصاد، في تشكيل أهداف سياسة خارجية، تسعى إلى أولوية واضحة للعلاقات الاقتصادية في مقابل مسائل القوة والأمن، ومن خلال السعي نحو إنفاق في الحدود الدنيا على التسلح.

فالدولة التجارية تتيح نشوء ما يسمى بـ"عالم المجتمع"؛ إذ هو ينقلنا إلى مستوى آخر من العلاقات الدولية ينشأ إلى جانب عالم الدول الذي كان سائداً في السابق؛ ذلك أن نفوذ المجتمعات لا ينحصر في تأثيرها على سياسة حكومتها الخارجية فقط، ولكنها تتضافر معاً متجاوزة الدولة، والمنظماتُ غير الحكومية العابرة للقوميات هي العلامات الأكثر جلاءً لهذا التطور، وهذا ما يحرّض على بروز قيم إنسانية موحدة، على رأسها الديمقراطية[*]؛ إذ لم يعد يوجد بلد لا يُحكم ديمقراطياً يخلو من منشقين، أو منظمات، أو جماعات تطالب بالديمقراطية. والاتصالات العابرة للقوميات بوسائل الاتصال الحديثة تشجع هؤلاء لإجبار بلدانهم على دخول "العصر الديمقراطي". إن انتشار الديمقراطية اليوم هو واحد من أهم علامات التقارب بين الثقافات وفرصه، إن لم يكن أهمها إطلاقاً.

---

(١) موللر، هارالد. "تعايش الثقافات: مشروع مضاد لهنتنغتون"، ترجمة إبراهيم أبو هشهش، بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٣م.

(*) يصعب الاعتقاد بأن الديمقراطية هي قيمة إنسانية موحدة؛ لأن لها أشكالاً متعددة؛ فهي في بلدان العولمة ذات شكل، وفي دول العالم الثالث لها شكل آخر، وبينهما أشكال أخرى، والغرب نفسه ليس جاداً في تأصيل هذه القيمة في بلدان العالم الثالث إلا إذا كانت تستجيب لأهوائه، وتحقق مصالحه. (المحرر).

لكـن علينـا أن لا نفهم أن ذلك يعني أن كل دول العالم ستصبح ديمقراطية بين يوم وليلة، بل إن مسار الديمقراطية نفسه داخل الحضارة الغربية احتاج إلى صراعات وحروب أهلية وطائفية عـدة حتـى تم تجذره، وحتى تحول إلى الصيغة السياسية التي لا رجعة عنها، وهو ما يفرض علينا الدخول في حـوار ثقـافي عـبر الحـضارات؛ لتشجيع قيمها الإنسانية والديمقراطية وهو الأنموذج الأفضل لتحقيق ذلك؛ وهذا -باختصار- أكبر الفرص التي يمكن أن تخلقها العولمة.

في الـنهاية يمكـن القـول إنّـه بقـدر مـا تمثل العولمة تهديداً للكثير من المسلّمات التقليدية التي سـادت في الفكـر العربـي خـلال العقـود السابقة، وبقدر ما تحمل- أيضاً -من احتمالات كبيرة بالنـسبة لنا -لوضعنا في خانة المفعول به- المتأثر بالتضاعيف السلبية التي تخلقها العولمة -فإنها في الـوقت نفـسه- ربمـا تخلـق لـنا فرصـاً حقيقـية لاحتمالات النهوض العربي، عبر تعزيز الإسناد المجتمعـي المتـبادل بـين المجـتمعات العربية، وهو ما أتاحته ميزة التواصل التقني والفضائي، وعبر تعزيـز قـدرة الـتأثير في الفـضاء العالمـي الذي بات مفتوحاً على المبادرات الإبداعية الخلاقة التي تتـيح- اليوم -بروزاً لم يكن ممكناً في السابق نتيجة الحدود السابقة. كما أن المجتمع المدني العربي الـيوم أصـبح يفكـر بأوسـع مـن قطـريته الـضيقة؛ فالمصري -اليوم- تعني له الأصوات المطالبة بالديمقـراطية في سـورية الـشيء الكـثير، والأردنـي أصـبح أكثر قدرة على تفهم معاناة الشعبين العراقـي والفلسطيني بشكلٍ أكبر من السابق، وذلك لا يعود إلى ميزات الاتصال الإعلامي بقدر ما يعود إلى سهولة اللقاء ويُسر التخاطب الفوري والمباشر.

الفصل الرابع
الأسرة بين القيم الإسلامية وظاهرة العولمة

د. عبدالستار إبراهيم الهيتي(*)

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فالأسرة هي الكيان الدائم الاجتماعي الأساسي للمجتمع، وعلى الرغم من اختلاف عقائد البشر الدينية، وألسنتهم، وخلفياتهم الثقافية فقد بقيت الأسرة هي القاسم المشترك بينهم جميعاً؛ يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

ومع دخول شبكة (الإنترنت)، والفضائيات وغيرها من وسائل الإعلام الحديثة إلى حياة الأطفال والشباب مباشرة، حاملة إليهم أشكالاً وألواناً مختلفة باهرة ومتناقضة مع مقومات ومكونات التنشئة العربية والإسلامية التي تقدمها الأسرة ممثلة في الوالدين، وكذلك المجتمع بمؤسساته؛ وهيئاته المعنية بقضايا التنشئة، كالمدرسة، والجامعة، والمراكز الدينية، والاجتماعية والثقافية – فقد أصبحت عملية التنشئة معقدة، ومرتبكة، ومزدوجة المرجعية؛ فمعظم ما تقدمه الوسائل والقنوات والشبكات المعولمة من برامج ومعلومات تنمي قيم الاستهلاك، وخلق احتياجات وهمية؛ وهو ما يؤدي إلى التصادم بين الأهل والأبناء، وكذلك إضعاف سلطة الوالدين على أبنائهم.

ولعل أخطر ما في ظاهرة العولمة، أن ذات الفرد في مفاهيمها وطروحاتها ذات مستقلة، ولا يشكل مجموع الأفراد مجتمعاً واحداً له خصائصه، وثقافته، ومصيره الواحد، وإنما قد يكون تجمعاً لا مجتمعاً..؛ لهذا فإن هذا المفهوم الذي يكرس للفردية يكاد يلغي جميع الوحدات وأشكال التنظيم الاجتماعي القائمة على صلة القربى، كالأسرة، والعشيرة، ويجردها من نفوذها في التوجيه، والحفاظ على الثقافة، والهوية، والتكافل الاجتماعي، وكذلك يجرّدها من وظائفها باستثناء وظيفتها البيولوجية.

(*) عضو هيئة تدريس في قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة البحرين.

الأسرة العربية الإسلامية تعيش اليوم مثل مثيلاتها في دول العالم تحت وطأة تيارات العولمة، وهي ليست عولمة فرضتها الأبعاد الإنسانية بقدر ما هي عولمة فرضتها الهيمنة الغربية التي لا تقتصر على تحقيق مصالحها الإنتاجية.. بل تحاول فرض نوعية حياة غربية في ثقافتها، وأخلاقها، وأذواقها في الملبس، ونوعيات الطعام، والشراب، وفنونها التشكيلية، والتمثيلية، والصراعات الموسيقية والغنائية، وضروب السلوك التحرري من القيود الأخلاقية فيما يختص بالأسرة والمرأة، إلى درجة أصبح الانفلات هو قمة التحرر الذي يطلق حريتها في شؤون ميولها وغرائزها وصولاً إلى التقليل من شأن قيم العفة، وتزييف وعي المرأة، وتشجيع تيار الشذوذ، والتلقيح الصناعي بوصفه أحد بدائل الأمومة والإنجاب الطبيعي في الأسرة.. هذا فضلاً عن فصل الدين عن شؤون الحياة بوصفه أمرًا شخصياً لا اجتماعياً، وعدّ تعاليمه محرّضة على التدمير والتخريب والإرهاب.

وإذا كان الزواج -تبعا لمفهوم فقهاء المسلمين- عقداً يجعل العشرة بين الرجل والمرأة محققة ما يقتضيه الطبع الإنساني، ويحدد ما لكليهما من حقوق، وما عليهما من واجبات[1]؛ فإن الأسرة في الإسلام -تبعاً لهذا المفهوم- هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع المسلم، التي تتأسس بها علاقات تقوم أساساً على قيم برّ الوالدين، وصلة الرحم.

وقد أحاط القرآن الكريم الأسرة بسياج من الحماية، ووصفه بأنه ميثاق غليظ؛ يقول الله تعالى:﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ۚ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء:٢٠-٢١].

وعلى العكس من هذا المفهوم للزواج والأسرة في الإسلام، فإن جماعات حقوق الإنسان أخذت تروج مفاهيم أخرى بديلة، حيث برزت الدعوة بشكل صريح إلى إباحة الجنس، وتقنين الإجهاض، بل تبنّت الوثائق الصادرة عن تلك المؤتمرات مصطلحاً غريباً على ثقافة المسلمين وهويتهم، بل على كل شرقي مهما كان دينه، وهو مصطلح "المتحدين" أو "المتعايشين".

وشهدت أروقة مؤتمر القاهرة وجلساته مناقشات حول سبل تعميم ثقافة الخصوصية الجنسية، وإباحة الممارسات الشخصية في هذا الصدد للرجل والمرأة على حد سواء -بدون اعتبار اتفاق

(١) بدران، أبو العينين. "الفقه المقارن للأحوال الشخصية"، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٧م، ١/ ٩-١٠.

هذه الممارسات مع الشرائع الدينية، وأعراف المجتمعات وقوانينها أو اختلافها معها- وإتاحة المعلومات الجنسية للمراهقين، والدعوة إلى عدم انتهاك خصوصيتهم من قبل أسرهم وعائلاتهم، وإلغاء الممارسات والنصوص القانونية التي تحدّ من ممارسة الأفراد لحرياتهم الجنسية، على أساس أن مسألتي الجنس والإنجاب هما من صميم الحريات الشخصية للمواطنين! واعتبرت وثائق تلك المؤتمرات عمل المرأة داخل المنزل -بما في ذلك رعاية شؤون الأسرة- استغلالاً لها، ونوعا من البطالة؛ مما يعيق عملية التنمية في المجتمعات النامية!

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أهمية البناء الأسري، وضرورة المحافظة عليه في مواجهة الخطر الذي تتعرض له الأسرة، وبات يتهددها أكثر من أي وقت مضى.

ولا مراء في أن العودة للشريعة الإسلامية، وضبط ما يتعلق بالأحوال الشخصية للمسلمين على ضوئها، والالتزام بضوابط التربية الإسلامية هو الحل الذي لا بديل عنه لتفادي تلك الأخطار المحدقة بها، يقول الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، فالأسرة المسلمة تكون دائما في مأمن من المخاطر التي تحيط بها عند التزامها بالإسلام وشريعته.

وللوقوف على أهمية القيم الشرعية والتربية الإسلامية وأثرها في تكوين الأسرة والمحافظة عليها في ظل ظاهرة العولمة؛ تضمّن هذا البحث محورين: أولهما: الأسرة في ظل ظاهرة العولمة. والثاني: محافظة الإسلام على الأسرة.

أولاً: الأسرة في ظل ظاهرة العولمة:

لم تكن العولمة ظاهرة اقتصادية فحسب، وإنما هي أشمل من ذلك بكثير، ولذلك كان لها أثر في مفاصل الحياة اليومية على مستوى الأفراد والجماعات، وعندما نتحدث عن أثرها على الأسرة يمكن أن نوجزه في عدة نقاط:

أولاً: العولمة لها أثر على ثقافة الزوجين، فكما هو معلوم أن المفاهيم والأفكار تأتي يومياً في وسائل الإعلام المختلفة، ويتأثر بها البشر في جميع أقطار العالم، ولا شك أن هذه المعلومات والمفاهيم سيكون لها تأثير على العلاقات الزوجية؛ فقد بدأ الزوج والزوجة يأخذان كثيراً من معلوماتهم الزوجية والأسرية من مصادر غالبيتها سيئة؛ حيث نجد أن كثيرًا من الممارسات التي تتخذ في تعامل الزوج مع زوجته أو العكس مأخوذة من القنوات الفضائية، أو (الإنترنت)، أو المجلات الأسرية الواسعة الانتشار...

ثانياً: من آثار العولمة: تأثيرها على مفهوم الزواج، وهذه مشكلة في حد ذاتها؛ فالوسائل الحديثة -كالفضائيات، والإنترنت- تركز دائماً على أن المرأة مظلومة ومقهورة، وتطالبها بأخذ حقوقها، هذه الفلسفة تعرض بشكل يومي، وينظر إليها الجميع؛ مما يؤدي إلى التنازع على القوامة في الأسرة، ومن ثم تفككها وتشرد الأبناء. كما أن الاتجاه العالمي يصبو نحو إلغاء كلمة "زوج"، وإحلال لفظ "شريك حياة" بديلاً عنه، وشريك الحياة ليس بالضرورة من يكون بينك وبينه عقد في نظرته وفلسفته! وثمة مصطلحات أخرى يحاولون ترويجها.

ثالثاً: من آثار العولمة: اختفاء مفهوم الرقابة؛ حيث كان سابقا كثير من المؤثرات الخارجية، من الأفلام والمجلات، تخضع للرقابة في أكثر من مرحلة، أما الآن فإن الشر لا رادّ له، وأصبحت الأسرة تعاني مشكلة كبيرة في إبعاد الأبناء عن هذه المؤثرات، وتبذل جهداً مضاعفاً لأجل غرس الرقابة الداخلية؛ وذلك لاختفاء الرقابة الخارجية.

وقد أصبحت الأسرة اليوم محوراً أساسياً من محاور نشاط التجمعات والفعاليات الاجتماعية في العالم، ولدى كثير من المنظمات والجمعيات -الحكومية وغير الحكومية- التي ترفع لواء الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وأصبح الشغل الشاغل لتلك التجمعات والمنظمات السعي لعولمة الحضارة الغربية ممثلة في الحياة الاجتماعية لتلك الدول؛ وذلك من خلال تقنين الإباحية والرذيلة، ومن خلال محاولة تعميم الشذوذ باسم حقوق الإنسان والحرية الشخصية، وتقويض بناء الأسرة؛ لأنها -في زعمهم- أكبر عائق من عوائق التقدم والرفاهية، فهي كما يرون أقدم مؤسسة اجتماعية يتسلط الرجل من خلالها على المرأة، ويمارس عليها أشكال القهر، ومن أجل التحرير المزعوم للمرأة فإنهم يرون ضرورة التخلص من شيء اسمه "الأسرة"، ولو أدى ذلك إلى التمرد على كل التعاليم الدينية، والمبادئ الفطرية، التي أرست دعائم الشعوب والأمم على مر التاريخ البشري.

وقد ساعدهم على ذلك وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها -المقروءة والمسموعة والمرئية- ومؤسسات الهيمنة الدولية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وفي السنوات الأخيرة- خاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي -كثفت الحركات النسوية جهودها، وكذلك نشطاء حقوق الإنسان من أجل نقل تصوراتها وأفكارها من حيز الكلام التنظيري إلى حيز التنفيذ العملي، ومن الأطر الثقافية، والأخلاقية، والاجتماعية الخاصة ببعض الشعوب والحضارات الغربية إلى النطاق العالمي العام، مستغلين طغيان موجة

العولمة؛ وذلك بإقامة مؤتمرات من خلال هيئة الأمم المتحدة، بعضها خاص بالمرأة، وبعضها الآخر تصبح المرأة فيه جزءاً مهماً من قضاياه.

وقد بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالمرأة منذ عام ١٩٤٦م، حين أنشئت "لجنة مركز المرأة"، وهي هيئة رسمية دولية تتألف من خمس وأربعين من الدول الأعضاء، تجتمع سنوياً بهدف عمل مسودات وتوصيات وتقارير خاصة بمكانة المرأة وتقويم تلك الأعمال.

وقد أكد دستور هيئة الأمم المتحدة وميثاقها[١] الذي أبرم بتاريخ ٢٦/٦/١٩٤٥م مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس؛ فجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية، كما ورد في نصوص المواد الأولى والثامنة من الدستور.

وفي عام ١٩٤٨م صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شاملاً كافة حقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد رجلاً كان أو امرأة؛ ففي المادة الثانية من هذا الإعلان ورد ما يفيد أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر[٢].

وفي عام ١٩٦٨م عقد في طهران مؤتمر دولي لحقوق الإنسان تحت إشراف الأمم المتحدة، وسمي: إعلان طهران ١٩٦٨م، ونص في بنده الخامس عشر على أنه: يتحتم القضاء على التمييز الذي لا تزال المرأة ضحية له في عديد من أنحاء العالم؛ إذ إن إبقاء المرأة في وضع دون وضع الرجل يناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويناقض أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتنفيذ الكامل لإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ضروري لتقدم الإنسانية. أما البند السادس عشر من هذا الإعلان فكان من ضمنه أن حماية الأسرة والطفل تظل شاغلاً للمجتمع الدولي[٣].

---

(١) ينظر في ذلك --على سبيل التفصيل : نص الدستور في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت: www.un.org/arabic

(٢) نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : ينظر في ذلك الزحيلي، محمد. "حقوق الإنسان في الإسلام"، دار الكلم الطيب، ودار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م، ص٣٩٣.

(٣) موقع لها أون لاين lahaonline.com محور آراء وبحوث تحت عنوان (العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة).

ثم بعد ذلك بدأت الأمم المتحدة في عقد مؤتمراتها الخاصة بالمرأة؛ فعقدت أول مؤتمر عالمي خاص بالمرأة -وهو مؤتمر مكسيكو- عام ١٩٧٥م في المكسيك؛ حيث حضرته ١٣٣ دولة، واعتمد فيه أول خطة عالمية متعلقة بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية، والاجتماعية، والتدريب، والعمل على حماية الأسرة، وفي عام ١٩٧٩م عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً تحت شعار: "القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، وخرج المؤتمرون باتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وكان من أبرز مواد هذه الاتفاقية:

١. الاعتراف بتساوي الرجل والمرأة في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في أي ميدان آخر، بقطع النظر عن حالتها الزوجية.

٢. اتخاذ جميع التدابير المناسبة -بما في ذلك التشريعي منها- لتغيير أو إبطال القائم من القوانين، والأنظمة، والأعراف، والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

٣. تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية للقضاء على العادات القائمة على فكرة تفوق أحد الجنسين.

٤. تمنح الدول الأطراف المرأة في الشؤون المدنية أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، ونفس فرص ممارسة تلك الأهلية.

٥. أن يكون للمرأة نفس الحقوق في أن تقرر بحّرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالها، والفترة بين إنجاب طفل وآخر.

وفي عام ١٩٨٠م عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوبنهاجن بالدانمارك، وهو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة؛ وذلك لاستعراض وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة الذي عقد عام ١٩٧٥م في المكسيك.

وفي عام ١٩٨٥م عقد في نيروبي المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة والذي عرف باسم "استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة"، وذلك من عام ١٩٨٦م حتى عام ٢٠٠٠م، وقد شارك فيه سبع وخمسون ومئة دولة. وقد بين المؤتمر أهداف العقد الأممي وغاياته، وشدد على صحتها بالنسبة إلى المستقبل، وبيّن الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل إنجازها أثناء الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠م.

وفي عام ١٩٩٥م عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين، وقد دعت فيه إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة بنهاية القرن الماضي. ويعتبر هذا المؤتمر متميزاً عن المؤتمرات الأخرى التي تبنتها الأمم المتحدة؛ حيث دعت فيه بصراحة وبوضوح إلى العديد من الأمور التي فيها مخالفة للشريعة الإسلامية، بل فيها مخالفة للفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، مثل:

الدعوة إلى الحرية والمساواة بمفهومهما المخالف للإسلام، والقضاء التام على أي فوارق بين الرجل والمرأة دون النظر فيما قررته الشرائع السماوية، واقتضته الفطرة، وحتمته طبيعة المرأة وتكوينها.

وكذلك دعا المؤتمر إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعاً؛ ومن ذلك :

السماح بحرّية الجنس، والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل، والسماح بالإجهاض المأمون، والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره، وكذلك التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين بسن مبكرة، وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف. كما كان هذا المؤتمر إعلاناً للإباحية، وسلباً لقوامة الإسلام على العباد، وسلباً لولاية الآباء على الأبناء، وقوامة الرجال على النساء.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة فهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة خاصة بالسكان، إلا أنها ناقشت في وثائقها قضايا متعلقة بالمرأة، وبالعقد الأممي الخاص بالمرأة، وهي:

١ . المؤتمر العالمي الأول للسكان في رومانيا عام ١٩٧٤م، وقد اعتمدت في هذا المؤتمر خطة عمل عالمية، جاء فيها:

- الدعوة إلى تحسين دور المرأة، ودمجها الكامل في المجتمع.
- الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل.
- الدعوة إلى تحديد النسل، وتخفيض المرأة لمستوى خصوبتها.

٢ . المؤتمر الدولي المعني بالسكان في المكسيك عام ١٩٨٤م، وقد جاء في هذا المؤتمر:

- الدعوة إلى إعطاء المرأة حقوقها المساوية لحقوق الرجل في جميع مجالات الحياة.
- الدعوة إلى رفع سن الزواج، وتشجيع التأخر في الإنجاب.
- إشراك الأب في الأعباء المنزلية، وإشراك المرأة في المسؤولية على الأسرة.
- الإقرار بالأشكال المختلفة والمتعددة للأسرة.

- الدعوة إلى التثقيف الجنسي للمراهقين والمراهقات.
- الإقرار بالعلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة.
- تقديم الدعم للزناة والزانيات بتقديم الدعم المالي، وتوفير السكن المناسب لهم.

٣. وفي عام ١٩٩٤م أقيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، وقد نوقشت في هذا المؤتمر قضايا شبيهة تماماً بالقضايا التي سبق ذكرها في المؤتمر الرابع للمرأة ببكين؛ فقد أكد قضية المساواة بين الجنسين، وأفرد لها فصلاً مستقلاً. ويعد هذا المؤتمر من المؤتمرات التي أثارت وثيقته ضجة واسعة في العالم الإسلامي وغير الإسلامي؛ بسبب مخالفتها للشرائع السماوية وللفطرة السليمة.

٤. المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المنعقد في البرازيل عام ١٩٩٢م الذي أشير فيه إلى حقوق النساء في التحكم في قدرتهن على الإنجاب، والدعوة إلى إنشاء مرافق صحية وقائية وعلاجية للرعاية الصحية التناسلية تكون مأمونة وفعالة، وكذلك الدعوة إلى تحديد النسل، وكذلك المطالبة بتحسين مركزهن الاجتماعي والاقتصادي، ومن ذلك:

وضع استراتيجيات للقضاء على العقبات الدستورية، والقانونية، والإدارية، والثقافية، والسلوكية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تحول دون مساواة المرأة بالرجل.

٥ـ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في النمسا عام ١٩٩٣م، وقد حث هذا المؤتمر على تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها من الحقوق بالمفهوم الغربي لهذه الحقوق، وأن يكون هذا الأمر أولوية من أولويات الحكومات.

٦. مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي انعقد في تركيا عام ١٩٩٦م، ودعا إلى كفالة مشاركة النساء مشاركة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجال في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك الالتزام بهدف المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية. كما تم الاعتراف بالأشكال المختلفة للأسرة، وأيضاً دعا هذا المؤتمر إلى إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية؛ من أجل الحصول الكامل على الموارد الاقتصادية بما في ذلك الميراث والائتمان.

٧. مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٠٠م " المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" الذي انعقد في نيويورك. وقد تضمنت وثيقة هذا المؤتمر ما يلي:

- الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحية للمراهقين والمراهقات، والتبكير بها مع تأخير سن الزواج، وأوجدوا مسمى جديداً للداعرات وهو "عاملات الجنس،" كما دعا إلى تشجيع جميع أنواع العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة الشرعية "رجلاً وامرأة"، وتهميش دور الزواج في بناء الأسرة.
- إباحة الإجهاض.
- تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وأنها تتكون من شخصين يمكن أن يكونا من نوع واحد(رجل + رجل، أو امرأة + امرأة).
- تشجيع المرأة على رفض الأعمال المنزلية؛ بحجة أنها أعمال ليست ذات أجر.
- المطالبة بإنشاء محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب زوجته.
- إباحة الشذوذ الجنسي "اللواط والسحاق"، بل الدعوة إلى مراجعة ونقض القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة.
- فرض مفهوم المساواة الشكلي المطلق، والتماثل التام بين الرجل والمرأة في كل شيء بما في ذلك الواجبات، كالعمل، وحضانة الأطفال، والأعمال المنزلية، وفي الحقوق، كالميراث.
- المطالبة بإلغاء التحفظات التي أبدتها بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين ١٩٩٥م.

ويعتبر أهم هدف في هذا المؤتمر هو: الوصول إلى صيغة نهائية ملزمة للدول بخصوص القضايا المطروحة على أجندة هذا المؤتمر، والتي صدرت بحقها توصيات ومقررات في المؤتمرات الدولية السابقة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولأهمية هذا المؤتمر وتعويل التيار النسوي العالمي عليه؛ فقد أقيمت عدة مؤتمرات إقليمية لمتابعة توصيات مؤتمر بكين، ومن هذه المؤتمرات الإقليمية:

- اجتماع في نيويورك في عام ٢٠٠٠م، تحت شعار "بكين+٥" إشارة إلى السنوات الخمس التي مضت على مؤتمر بكين، وقد جرى في هذا الاجتماع محاولة لإدخال تعديلات على وثيقة مؤتمر بكين.
- مؤتمر المرأة الخليجية في البحرين، في شهر مارس تحت شعار " الفرص، والمعوقات، والأدوار المطلوبة " الذي نظمته جمعية فتاة البحرين، وشارك فيه عدد من الشخصيات النسائية والرجالية من كل دول الخليج.

- مؤتمر تونس في ١٩٩٩م لدول المغرب العربي.
- المؤتمر النسائي الإفريقي السادس في عام ١٩٩٩م في أديس أبابا، والذي نظمه المركز الأفريقي التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية.
- مؤتمرات عمان وبيروت وذلك في أواخر عام ١٩٩٩م، واللذان نظمتهما اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (١).
- – مؤتمرات متعددة ومتنوعة شملت جملة من الموضوعات التي لها مساس بالأسرة، مثل مؤتمر الطفولة عام ٢٠٠٢م، ومؤتمر جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م للتنمية المستدامة، وفي الاجتماع الأخير للجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة الذي عقد في مارس ٢٠٠٣م.
- – مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، وذلك في نوفمبر ٢٠٠٤ والذي جاء في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للأسرة، وجرى فيه مناقشة العديد من المواضيع المهمة الخاصة بالأسرة في العالم وإقرارها، والذي يعدّ تحولاً نوعيّاً عما جاء في المؤتمرات التي سبقته من حيث تعرضه لجملة من الإيجابيات التي تخدم الأسرة وتقوم على رعايتها والحفاظ عليها.

واقع الأطفال في ظل العولمة :

أما واقع الأطفال في ظل نظام العولمة فلم يكن أفضل حالاً من وضع الأسرة والمرأة بشكل عام؛ فقد كشفت الوقائع أن فكرة القطب الأوحد، ونظام العولمة الذي يتبناه قد ازداد توحشاً وقسوة وبطشاً بعد تداعي ظاهرة القطبين. و قد عمقت آلية العولمة ومسارها الفجوة بين فقراء العالم وأثريائه في إطار سيطرة بلدان الشمال على شعوب الجنوب وبلدانه، وهذا التقسيم الجديد لم يستثن أطفال العالم، بل أعاد تقسيمهم وتخصيصهم على طبقات هرم العولمة الفئوي العنصري في إطار سيادة الشمال على الجنوب، وفي هذا السياق أصبح مألوفاً المشهد العالمي لطفل مولود وفي فمه ملعقة من ذهب، وآخر جائع هزيل ومدان بالوراثة!! وعادة ما يكون الأول من بلدان الشمال، والثاني من شعوب الجنوب وفقراء العالم.

وقد أفرز نظام العولمة حالات بيع وشراء للأطفال، ليس على مستوى حالات فردية منفصلة عن بعضها بين هذا البلدة أو ذلك، وإنما هي ظاهرة متنامية تديرها شبكات عالمية ممتدة بين

(١) تنظر جميع هذه التفاصيل عن المؤتمرات في المواقع التالية: موقع لها أون لاين lahaonline.com محور آراء وبحوث تحت عنوان (العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة). موقع إسلام أون لاين: .islamonline.net محور الإسلام وقضايا العصر تحت عنوان (الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية).

بلدان الشمال والجنوب؛ لإبرام الصفقات ونقل الأطفال المبيعين من بلدان الجنوب المستباحة إلى بلدان الشمال.

وقد لفت مكتب صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف" في ألمانيا الانتباه إلى تزايد حالات تبني أطفال ينتمون إلى الدول الفقيرة من قبل عائلات في الدول الصناعية. وهي ظاهرة تتحول -بحسب اليونيسيف- إلى تجارة الأطفال. وتشير دراسة أجرتها اليونيسيف في خمس دول أوروبية والولايات المتحدة وكندا إلى أنه تم تبني ٢٣ ألف طفل من الدول الفقيرة في العام ١٩٩٧م مقابل ١٦ ألف طفل في العام ١٩٩٣م، وتشير الدراسة إلى أن الوضع خطير جداً خصوصاً في غواتيمالا؛ حيث ارتفعت حالات التبني باتجاه الخارج إلى ألفي حالة في العام ٢٠٠٠م[١].

ولا شك في أن أحداً لا يستطيع التكهّن بمصير الأطفال المبيعين؛ لأن الصلة تقطع بين الطفل وأهله، فيما ترشح بين فترة وأخرى بعض التقارير التي تتكلم عن وقائع انحدار كمّ غير محدد من هؤلاء الأطفال إلى عالم الغرب السفلي.

والقضية المؤلمة هي تجارة المافيا بأعضاء الأطفال، وقد اعتقد بعضهم أن تجارة الأعضاء البشرية التي تمارسها مافيات العولمة المتعددة الجنسية لصالح أثرياء الشمال والعالم- لا تطال الصغار لسبب أو لآخر، وأن أعضاء الكبار هي المرغوبة وحسب، لكن الحقيقة هي أن أعضاء الفقراء من الكبار والصغار وحتى الأجنة تشكل -بمجملها- ميداناً لتجارة الأعضاء في ظل العولمة؛ فقد اعترف مستشفى الديرهاي في ليفربول عام ١٩٩٩م أنه فيما بين عامي ١٩٨٨م و ١٩٩٥م قام أطباء باستئصال أعضاء وتخزينها من أجساد أكثر من٨٠٠ طفل دون موافقة عائلاتهم أو معرفتهم، كما اكتشف -أيضاً- أن مستشفى ليفربول كان يخزن كذلك ما يربو على ٤٠٠ جنين سواء من الذين ولدوا أمواتاً، أو من عمليات إجهاض دون علم الوالدين[٢].

وفي هذا الإطار أكد خبراء سياحيون اجتمعوا في بانكوك بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠٠٠م أن سياحة الجنس- لا سيما تلك التي تروج لدعارة الأطفال- في ارتفاع في آسيا؛ بسبب الصعوبات الاقتصادية، والتغاضي عن تطبيق القانون.

---

(١) صرصور، محمد. "الطفولة في قفص العولمة"، موقع يافا الإخباري، www.yafa-news.com

(٢) المصدر السابق.

ومما يؤكد وجود شبكات عالمية تسوق لدعارة الأطفال وتروّج لها:، إعلان القاضية الكندية (أندريه روفو) بتاريخ ١٣/ ٤ / ٢٠٠٠م خلال مؤتمر حول الطفولة في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) في باريس- أن أكثر من ٣ مليون طفل تستغلهم شبكات بغاء سرية في مختلف انحاء العالم، وذكرت (روفو) - رئيسة المكتب الدولي للأطفال -أنه بعد مرور ٣ سنوات على توقيع ١٩٠ دولة على معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الأطفال لا يزال وضع الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي مأساوياً، وقد قدّر أحد التقارير عدد الأطفال المستغلين جنسياً في آسيا ومنطقة المحيط الهادي بأكثر من ٣٠ مليون ضحية خلال العقود الثلاثة الماضية(١).

وأظهر تقرير لمنظمة رعاية الأطفال "اليونيسيف" حول أوضاع الأطفال في العالم عام ٢٠٠٦م، أن انعدام الاستقرار وعدم المساواة هما أكثر أمرين دائمين يتسببان بإقصاء الأطفال عن الإحصاءات القومية، وتجاهلهم وحرمانهم من الخدمات الاجتماعية والتنموية، وحسب التقرير فإن الأطفال- ضحايا الإساءة، والاستغلال، والتمييز، والمستبعدين من التعليم، والصحة، والخدمات الحيوية الأخرى- تتغاضى عنهم جهود التطوير الدولية التي يمكنها أن تحسن حياتهم وإمكانياتهم بشكل كبير.

كما يلقي التقرير الضوء على مشكلات الأطفال المستبعدين، والمجتمعات التي أصبحت غير مرئية وسط التدفق المتزايد لأعداد السكان حولها؛ حيث ما زال طفل من بين كل ٦ أطفال حول العالم يموت قبل سن الخامسة.

وأظهرت نتائج التقرير -المتعلقة بالشرق الأوسط، وشمال إفريقية- إن انعدام الاستقرار المنتشر بشكل كبير، والحكم الضعيف نتج عنهما تقدم غير منتظم، الأمر الذي زاد من التباينات الموجودة أصلاً بين الدول وداخلها في المنطقة. ويطالب تقرير وضع أطفال العالم ٢٠٠٦م بتفسير مختلف للمعدلات الإقليمية والوطنية، والذي يحجب الحقائق التي تواجه دولاً محدّدة .

وأوضح التقرير أن الأطفال يتعرضون للعزلة عند ولادتهم في مناطق تشهد صراعاً، أو بسبب عمالة الأطفال، وتشردهم في الشوارع، أو بسبب الزواج المبكر للفتيات، أو إصابة الأطفال بإعاقات تتسبب بتركهم معزولين في المنازل.

---

(١) بولان، ريتشارد. "عولمة تجارة الجنس (الدعارة)"، الأربعاء ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، www.kurdistancp.org

ونـوه التقريـر إلى أن إصـابة الآلاف مـن الأطفـال في دول إفريقية بفيروس الإيدز يعدّ سببا مهمّاً لعـزلهم عـن المجتمعات، وحرمانهم من كل وسائل التنمية، وكذلك الأمر بالنسبة للأطفال الذين يتعرضون للاعتقال بسبب ظروف الفقر والحرب.

وبالنسبة للتغذية نوه التقرير إلى أن سوء التغذية يعّد همّاً عظيماً في دول مثل مصر والمغرب، وشـدد علـى أنـه مـا لم تبذل الجهود فإن المنطقة لن تتمكن من تحقيق هدف تقليص عدد الناس الذين يعانون من الجوع بحلول عام ٢٠١٥م.

وبخـصوص قـضية التعلـيم: نـوه التقرير إلى أن بعض دول المنطقة مثل -تونس، وفلسطين- سـجلت أرقامـاً مـرتفعة للالـتحاق بالمـرحلة الابتدائـية، لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للسودان وجيبوتـي. وركـز التقريـر -أيضاً- على مسألة عدم المساواة بين الجنسين، مشيراً إلى أن جنوب أسيا يعاني من انعدام المساواة بين الجنسين بشكل كبير في مجال التعليم. كما أشار -أيضاً- على موضـوع الـدخل منوّهاً إلى أن ٣٠٪ مـن سـكان المـنطقة يعيشون بأقل من دولار للفرد الواحد يومياً[(١)].

وقد جاء في تقرير لليونيسيف تحت عنوان "مسيرة الأمم" في العام ٢٠٠٠م ما يلي:

- ٣٠ مليون طفل رضيع في العالم النامي لا يتم تحصينهم قبل عيد ميلادهم الأول.
- ٩٠٠ ألف طفل يموتون سنويّاً بالحصبة.
- ٣٧٠ ألف طفل دون الخامسة يموتون سنويّاً من السعال الديكي.
- ٥٠ ألف طفل يموتون سنويّاً من السل.
- ٥٠٪ مـن النـساء الحـوامل لا يـتم تحـصينهن ضـد كزاز الأمهات الذي يقتل ٣٠ ألف امرأة سنويّاً.

وذكر تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة عن الطفل في القرن ٢١ ما يأتي:

- ١٠ مليون طفل يموتون كل عام بأسباب يمكن تجنبها.
- ١٥٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية.

أما تقرير اليونيسيف عن واقع الأطفال عام ٢٠٠١م فيشير إلى ما يلي:

- ١٠ مليون طفل فقدوا الأم أو كلا الوالدين بسبب الإيدز.
- ٢٠٪ من أطفال البلدان النامية ليسوا على مقاعد الدراسة.
- ١٣٠ مليون طفل لم يدخلوا المدرسة عام ١٩٩٨م.

---

(١) التقرير كامل على الموقع www.golantimes.com

- ١٠٠ مليون يعانون من الاستغلال البشع في سوق العمل.
- ١٠٠ مليون طفل آخر يعيشون مشردين في الشوارع[1].

هذه الأرقام وغيرها الكثير تشير إلى أن واقع ومستقبل أطفال العالم، وخصوصا أطفال شعوب الجنوب قاتم، إذا لم يقف العالم في مواجهة نهج العولمة والمروجين لها والخضوع لإملاءاتها.

السلبيات في هذه المؤتمرات:

أما أهم السلبيات التي تظهر في تلك المؤتمرات فمنها:

أولاً: ما يتعلق بالجانب الأخلاقي والاجتماعي : ويشمل ذلك الدعوة إلى حرية العلاقة الجنسية المحرمة، واعتبار ذلك من حقوق المرأة الأساسية، والدعوة إلى تحديد النسل، والاعتراف بحقوق الزناة والزانيات، والاعتراف بالشذوذ الجنسي، والسماح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج.

ثانياً: ما يتعلق بالجانب الصحي: وأهم السلبيات في هذا الجانب: انتشار الأمراض الجنسية من خلال الاعتراف بالعلاقات الجنسية المحرمة، والتي تتسبب في هذه الأمراض الجنسية، والدعوة إلى أن يكون الإجهاض غير مخالف للقانون، وإلى إلغاء القوانين التي تنص على اتخاذ إجراءات عقابية ضد المرأة التي تجري إجهاضاً غير قانوني، وكذلك الدعوة إلى قتل الأجنّة داخل الأرحام، بحجة أنه أمر غير مرغوب فيه.

وتكمن جوانب الخطورة في هذه المؤتمرات في التالي: القاسم المشترك بينها هو المرأة، ومساواتها التامة بالرجل في كافة مجالات الحياة المختلفة، وفي الدعوة إلى الإباحية الجنسية والحرية المطلقة، وفي أنها تستظل بمظلة الأمم المتحدة، وتستثمر شعارات العولمة وأدبياتها، وأنها توظف سلطان الدول الكبرى سياسياً واقتصادياً وحضارياً لفرض تنفيذ توصياتها، وأخيراً فإن الهدف النهائي لها هو عولمة الحياة الاجتماعية بالمفهوم الغربي الإباحي.

الإيجابيات في هذه المؤتمرات:

كما أن لهذه المؤتمرات سلبياتها التي تمخضت عنها، فإنها كانت قد دعت إلى أمور تخص المرأة، وتشمل عددا من الجوانب الإيجابية؛ ومن ذلك: الدعوة إلى تعليم المرأة وإزالة الأمية عنها،

(١) صرصور. "الطفولة في قفص العولمة"، موقع يافا الإخباري www.yafa-news.com

والدعـوة إلى الرضـاعة الطبيعية بالنسبة للأم، ومحاربة الاتجار بالمرأة والطفل واستغلالهما جنسياً، مـن خـلال شـبكات وعـصابات دولـية متخصصة في هذا المجال، وعدّ ذلك جريمة دولية محرمة، ومكافحـة التحـرش الجنسي ضد المرأة من قِبَل الرجل في مواقع العمل وغيرها، ومنع استغلال المـرأة جنسياً مـن خـلال النـزاع المسلح، أو مـن خـلال استغلال ظروف اللاجئات وفقرهن، والتحذير من وأد البنات، والانتقاء الجنسي قبل الولادة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الإيجابيات التي دعت إليها المؤتمرات العالمية تتلاشى أمام السلبيات الخطيرة التي تضمنتها ، وقد ذكرنا بعضها قبلُ.

ونتيجة لهذه التنظيمات التي أراد الغرب تمكينها داخل الأسرة حصل تحول في النسيج القيمي للأسرة؛ مـن تلك الأسرة الصغيرة بمعناها التقليدي إلى الأسر التي تنشأ بالاختيار الحر، والإرادة الحـرة -اجـتماع مجمـوعة مـن الـناس حول عادات معينة، أو اشتراكهم في الانتماء لقيم معينة- وصـار يمكـن الحـديث الآن عـن تـشكيلات عائلـية متنوعة، كالأسرة التي تشمل الأبناء بالتبني، والعـائلات المخـتلطة، والأسـرة المثلـية (أنثـى/ أنثـى، ذكر/ ذكر)، والأسرة المتشكلة بالتقنيات الحديـثة، واسـتنادًا إلى الإرادة الحرة، والحق الفردي الطبيعي بمعزل عن فكرة الدين؛ الأمر الذي نـتج عـنه عدد من الظواهر كالأطفال غير الشرعيين، والإيدز، والممارسات الجنسية الحرة، وغير ذلـك؛ ففـي فرنـسا -مـثلاً- بلغـت نـسبة الـولادة دون زواج ٤٠٪ مـن مجمل نسبة مواليد سنة ١٩٩٧م، وأكثـر مـن نـصف النساء ٥٣٪ يضعن أطفالهن دون زواج شرعي، وتضاعفت ظاهرة المعاشـرة دون زواج شـرعي سـنة ١٩٩٩م مما يهدد بانقراض الأسرة الفرنسية "التقليدية" بحسب التقريـر السنوي للدراسات الديمغرافية في باريس، الذي أكد أن الزواج أصبح عادة "روتينية" أقلع عنها الكثيرون[1].

إن فكرة المساواة باتت في نظر ما يطلق عليه "النسوية" التي تعني حركة التمركز حول الأنثى- مطلباً متخلفاً؛ فالأنثى هي الأصل، ويمكنها الاستغناء عن الرجل تماماً، ويمكنها تحصيل لذّتها وإنجاب طفلها من دونه أيضًا!.

وبناءً على مفهوم "الحق الطبيعي" في المنظومة الغربية الذي لا دخل للدين فيه، تم إعادة صياغة منظومة قيمية جديدة، كاللذة، والفردية، والاستقلالية، والحرية الجنسية، وحرية تكوين الاختيار

(١) موقـع إسـلام أون لايـن islamonline.net محور الإسلام وقضايا العصر تحت عنوان (الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية).

الجنسي (الشذوذ)، وأن المرأة مالكة لجسدها ولها حرية التصرف فيه... والدولة هنا ليست سوى ضامن قانوني لحماية هذه الحقوق.

وفي شرح لنتيجة انهيار الأسرة، والفراغ الوجداني الذي خلفها يذكر (ألين بيور، وإميل بيريز) -في كتابهما "أمريكا: العنف والجريمة"- أن معدل الجريمة الأمريكية-طبقاً لسنة ١٩٩٨م- بلغ ما يلي:

وقوع جريمة سرقة عادية كل ٣ ثوان.

وجريمة سطو كل ١٤ ثانية.

وجريمة سرقة سيارة كل ٢٥ ثانية.

وجريمة سرقة مقرونة بالعنف كل ٦٠ ثانية.

وجريمة اغتصاب كل ٦ دقائق.

وجريمة قتل كل ٣١ دقيقة.

ويقدر إجمالي كلفة الجريمة العنيفة في الولايات المتحدة (عدا المخدرات) بأكثر من ٧٠٠ بليون دولار سنويًا، وهو مبلغ يكبر إجمالي الدخل السنوي في نحو ١٢٠ دولة في العالم[١].

ثانياً: محافظة الإسلام على الأسرة :

يعدّ "الزواج الشرعي" بين الذكر والأنثى هو الأساس المكين الذي تقوم عليه الأسرة في الإسلام، وهي -على هذا الأساس- ليست تلك العلاقة المحدودة بالزوجين والأبناء "الأسرة النووية"، بل تمتد بامتداد العلاقات الناشئة عن رباط المصاهرة، والنسب، والرّضاع، مما يترتب عليه مزيد من الحقوق والواجبات الشرعية، مادية كانت -كالميراث- أم معنوية كالبر، والصلة، والتراحم، والتعاون.

والأسرة في الإسلام تقوم على أساس ديني إيماني اهتداءً بما ورد عن رسول الله ﷺ حيث يقول: "اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله"[٢].

---

(١) موقع إسلام أون لاين islamonline.net محور الإسلام وقضايا العصر تحت عنوان (الأسرة بين الحداثة الغربية والرؤية الإسلامية).

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم. "الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي"، بيروت: دار إحياء التراث العربي. كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، ٨٨٩، ح (١٢١٨).

والأساس المعتمد في بناء الأسرة في الإسلام هو التراحم، حيث يقول تعالى:﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم: ٢١] وعلى هذا فالعلاقة الأسرية في المفهوم الإسلامي ليست محض علاقة تعاقدية قائمة على أسس قانونية كما يريد لها دعاة "تحرير المرأة"، وكما هي في الغرب؛ فالقرآن الكريم يقول:﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٩]، والرسول صلى الله عليه وسلم يوجه المسلم ويرشده إلى العقلانية في تنظيم تلك العلاقة فيقول: "لا يَفْرَكْ (أي يُبغض) مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقًا، رضي منها آخر"[(١)].

وأيضاً فإن الأسرة تقوم على المسؤولية الأخلاقية عملاً بقول النبي ﷺ "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته... والرجل راعٍ في أهله وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها"[(٢)].

أهداف تكوين الأسرة في الإسلام :

إذا تأملنا آيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ في موضوع تكوين الأسرة المسلمة وجدنا أن أبرز أهداف تكوين الأسرة في الإسلام هي[(٣)]:

١. إقامة حدود الله:

ويعني ذلك: أن يحقق الزوجان شَرْعَ الله ومرضاته في كل شؤونها وعلاقتهما الزوجية، وهذا معناه إقامة البيت المسلم الذي يبني حياته على تحقيق عبادة الله؛ فقد ورد تعليل إباحة الطلاق حين تطلبه المرأة بعدم إقامة حدود الله قال تعالى:﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، كما أنه -سبحانه وتعالى- علل إباحة الرجوع إلى الزوج بعد أن تتزوج المرأة زوجاً غيره بتوقع إقامة حدود الله، ويعني ذلك إقامة الحياة الزوجية على تقوى من

---

(١) مسلم. "الجامع الصحيح"، كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء ، ١٠٩١ ح (١٤٦٩).

(٢) البخاري. "الجامع الصحيح"، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، ح(٨٩٣) ، والأحاديث (٢٤٠٩، ٢٥٥٤، ٢٥٥٨، ٢٧٥١، ٥١٨٨، ٥٢٠٠، ٧١٣٨). ومسلم. "الجامع الصحيح" وكتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل..، ح (١٨٢٩)..

(٣) النحلاوي، عبدالرحمن. "أصول التربية الإسلامية"، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣م، ص١٣٥-١٤٠.

الله- كالتعفف، وحسن المعشر، وغض البصر- قال تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

٢. تحقيق السكون النفسي والطمأنينة:

قال تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] وقال أيضاً:﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا لِّتَسۡكُنُوٓاْ إِلَيۡهَا وَجَعَلَ بَيۡنَكُم مَّوَدَّةٗ وَرَحۡمَةًۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ "[الروم: ٢١]، فإذا اجتمع الزوجان على أساس من الرحمة، والاطمئنان النفسي، والعطف، والمودة، فإن الأسرة تكون بعيدة عن القلق، وعن العقد والأمراض النفسية.

٣. إنجاب النسل المؤمن الصالح:

جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال : "لا"، ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: "تزوجوا الودود الولود؛ فإني مكاثر بكم الأمم"[1]، وهذا دليل واضح، على أن البيت المسلم يجب عليه أن يربي أبناءه تربية تحقق هدف الإسلام، وأركان الإيمان في نفوسهم وسلوكهم؛ لأن المباهاة إنما تكون بكثرة النسل الصالح.

فعلى الأبوين تقع مسؤولية تربية الأبناء، ووقايتهم من النار، التي تنتظر كل إنسان لا يؤمن بالله، أو يتبع غير سبيل المؤمنين، قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ ﴾ [التحريم: ٦].

٤. صون الأبناء عن الزلل والانحراف :

فقد عدّ الإسلام الأسرة مسؤولة عن فطرة الطفل، وعدّ أن كل انحراف يصيبها مصدره الأول الأبوان، أو من يقوم مقامهما من المربين؛ ذلك أن الطفل يولد صافي السريرة، سليم

(١) أبو داود، "السنن" كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ح (٢٠٥٠). والنسائي، "السنن": كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم، ح (٣٢٢٧).

الفطرة، وفي هذا المعنى يقول الرسول ﷺ، فيما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه: "ما من مولود يولد إلا يولد على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدَانهِ، يُنَصِّرانِهِ، أو يُمَجِّسَانِهِ..."[1].

وأهم واجبات التربية الأسرية : التربية الإيمانية للطفل؛ وذلك بتوجيه عواطف الطفل نحو حب الله، وحب رسوله ﷺ، وإخباره بأن الله ورسوله يجب أن يكونا أحب إليه مما سواهما: من أمه وأبيه ونفسه التي بين جنبيه.. وإلى جانب عاطفة الحب تنمية عاطفة الخوف من الله؛ لأن العاطفة الأولى تؤدي إلى طاعة الله والعمل بما أمر، والثانية تؤدي إلى البعد عن المعاصي قولاً أو فعلاً، ظاهراً أو باطناً.

التشريعات الإسلامية في المحافظة على الأسرة:

يعدّ الإسلام الأسرة هي المؤسسة التي تكسب النشء القيم الصحيحة، فيعرف الإنسان من خلالها الحق والباطل، والخير والشر منذ نعومة أظفاره، حيث تتحدد عناصر شخصيته، وتتميز ملامح هويته، وتظهر على سلوكه وأخلاقه؛ لذلك فإن مسؤولية عائل الأسرة في تعليم أهله وأولاده القيم الرفيعة والأخلاق الحسنة، وليس التركيز فقط على السعي من أجل الرزق والطعام والشراب واللباس، وفي هذا يقول رسول الله ﷺ: "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"[2]، وكان ﷺ يقول لأصحابه: "ارجعوا إلى أهليكم فأقيمُوا فيهم وَعَلِّمُوهم ومروهم"[3]. ويقول ابن القيم رحمه الله: "فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه، وتركه سُدى: فقد أساءَ إليه غايةَ الإساءة. وأكثرُ الأولاد

---

(١) البخاري. "الجامع الصحيح"، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟ح (١٣٥٩)، والأحاديث: (١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩). ومسلم، "الجامع الصحيح" كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ..، ح _٢٦٥٨).

(٢) البخاري. "الجامع الصحيح"، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ "ح(٧١٣٨)، وانظر لتخريج الحديث أوسع ص ٤٧١ السابقة.

(٣) البخاري. "الجامع الصحيح"، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة...، ح(٦٣١) والأحاديث (٦٢٨، ٦٨٥، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦) ومسلم. "الجامع الصحيح" كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة ح (٦٧٤).

إنما جاء فسادهُم من قِبَلِ الآباءِ وإهمالِهم لهم، وتركِ تعليمِهم فرائض الدينِ وَسُنَنَه، فأضاعوهم صغاراً؛ فلم ينتفعوا بأنفسهِم، ولم ينفعوا آباءَهم كِبَاراً[1]. وبناءً على هذه النصوص والمفاهيم يجب تعويد الأسرة على سبل الخير، والالتزام بالقيم الإسلامية؛ لبناء الشخصية المسلمة على الحق والخير والفضيلة.

ظلت الأسرة المسلمة عبر مراحل التاريخ الإسلامي تتمتع بقسط وافر من القيم الإسلامية، قيم الترابط، والتراحم، والتعاطف، والتآلف، والتكافل، وقيم الإحسان، والتعاون على البر والتقوى، قيم احترام الكبير، والعطف على الصغير، قيم الإيثار، والمحبة، والكلمة الطيبة، وصلة الرحم؛ ومن ثم كان لها إسهامها الفاعل في حياة الأمة وقوتها ونهضتها، وكان لها القيادة والريادة والسبق الحضاري.

وفي العصر الحديث هبّت على الأسرة المسلمة رياح التغريب، وساعد على ذلك تخلف العالم الإسلامي وخضوعه للاحتلال الغربي، ولم يكن هذا الاحتلال غزواً للأرض وانتهاباً للثروة، وامتهاناً للكرامة فحسب، وإنما كان -إضافة إلى هذا- غزواً للعقول والموروثات والتقاليد والأعراف، وسلباً للشخصية المسلمة؛ مما زحزح الأسرة عن خصائصها وقيمها، بسبب مرور الأسرة المسلمة بمرحلة التذبذب والحيرة بين القيم الإسلامية والقيم الوافدة بما تمثله من أعراف ومفاهيم غريبة تنأى بها عن هويتها وأصالتها.

وقد أحاط الإسلام الأسرة بجملة من التشريعات والنظم؛ لصيانتها، والمحافظة على الجوانب الإيمانية فيها، ووضعها ضمن إطارها الأخلاقي الصحيح، بعيداً عن الانحراف الأخلاقي الذي يهدد كيانها، ومن أبرز تلك التشريعات: ما يلي:

أولاً: المساواة بين الرجل والمرأة:

فقد قرر القرآن الكريم مبدأ المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات، فقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: ٢٢٨]، ولكن تلك المساواة ليست مطلقة في الجزئيات والتفاصيل، وإنما هي متفقة مع خصوصية كل منهما؛ بحيث يفضل كل منهما على الآخر في جانب: فقد جعل الله القوامة للرجل في الإنفاق، والإشراف العام، وإدارة شؤون الأسرة

---

(١) محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية. تحفة المودود بأحكام المولود، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان بدمشق، ومكتبة المؤيد بالطائف، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ص ١٣٩.

الخارجية﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾[البقرة: ٢٢٨]، في حين جعل الله رعاية البيت والإشراف عليه من الداخل للزوجة، وجعله واجباً عليها، وفضلها في الأمومة ثلاث مرات على الرجل.

ففي الجانب الطبيعي قررت النصوص الشرعية بوضوح أن طبيعة المرأة من طبيعة الرجل، وأنهما من جنس واحد، ويكمل أحدهما الآخر: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾[النساء: ١]، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ ﴾[الحجرات: ١٣]، فالبشرية -في المفهوم الإسلامي- تدين بوجودها للذكر والأنثى على حد سواء، ولا فضل لأحدهما على الآخر.

أما في ميدان التكليف والمسؤوليات: فإن المرأة مكلفة شرعاً كالرجل تماماً، ومطالبة بسائر الأحكام الشرعية إلا ما خصص استثناءً لحكم واعتبارات فطرية، وفي هذا يقول الله تعالى:﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقرر القرآن المبدأ الخالد والميزان الحق العادل بأن الدرجة حسب العمل، وليس حسب الجنس: ﴿ وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وفي ميدان العلم فقد فرض الإسلام طلبة على الرجال والنساء، فقال ﷺ "طلب العلم فريضة على كل مسلم"(١). وفي مجال العمل: يحق للمرأة أن تمارس جميع الأعمال التي يمارسها الرجل بشرط الالتزام بالأحكام الشرعية والآداب الإسلامية، وبما يحفظ لها مكانتها، وكرامتها، وخصوصيتها.

ثانياً: إقرار الحياة الزوجية:

قرر الإسلام بناء الأسرة بين الرجال والنساء عن طريق الزواج حفاظاً للرجل، وتكريماً للمرأة، وعدّ الإسلام الزوجة شريكاً للزوج في العقد أولاً، ثم في الحياة الزوجية ثانياً، ثم في

(١) ابن ماجه، "السنن"، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، ح (٢٢٤)، وسنده ضعيف.

توزيع الأعمال والاختصاصات ثالثاً، وجعل الإسلام المهر لتكريم الزوجة وقرره حقاً خاصاً لها، وليس للأب أو للإخوة، ولا للمتاجرة والمباهاة.

وعدّ الإسلام الصورة المثالية للحياة في الأسرة عند تعاون الرجل والمرأة، واعتبارهما الزواج نعمة لكل منهما، ومودة، وسكناً، ولباساً، ومصاهرة، ونسباً، كما هو ثابت في النصوص الشرعية.

أما الطلاق فهو أبغض الحلال إلى الله، وإنما أبيح لعلاج نهائي عند استعصاء الحياة الزوجية، وفقدان الأهداف التي وجدت من أجلها، عملاً بقوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ثالثاً: تنظيم الحقوق والواجبات:

الأسرة أصغر وحدة اجتماعية، ولكي تستقر حياة هذه الوحدة، ويسودها الترابط الحميم؛ كان لا بد من وضع دستور ينظم الحقوق والواجبات في الأسرة، وقد قرر هذا الدستور قوامة الرجال على النساء، قال الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ﴾ [النساء: ٣٤] وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيۡهِنَّ دَرَجَةٞ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهي درجة القوامة والرئاسة البيتية الناشئة عن عهد الزوجية وضرورة الاجتماع، وقد كُلِّفها الرجلُ ؛لأنه أقدر على القيام بها؛ بسبب ما أودع الله فيه من قوة في البدن والعمل.

إن هذه القوامة ليست محاباة للرجل، أو إلغاءً لشخصية المرأة، وليست سبيلاً للاستبداد والسيطرة من قبل الرجل، إنها تعني المسؤولية: مسؤولية الرجل عن الأسرة من حيث الإنفاق، والرعاية، والحماية، وحسن العشرة -كما ذكرنا. وكان من أولويات حسن العشرة أن يتشاور الزوجان في كل ما يهم الأسرة، وأن يكون بينهما الاحترام المتبادل لكل الآراء مع مناقشتها في هدوء، وسماحة نفس، وسعة صدر. وعلى المرأة في مقابل ما فرض الإسلام على الرجال من التزامات وواجبات- أن تطيع زوجها فيما لا معصية فيه، وأن تنهض برسالتها المقدسة -وهي الأمومة -ورعاية البيت- على أحسن وجه؛ ولهذا كان قرارها في البيت بمقتضى عقد الزواج حقاً للرجل عليها.

ومما يقتضيه حق القوامة: إسناد مسؤولية الأسرة إلى الرجل؛ ليمارس عمله التوجيهي والإرشادي، ثم القيادي في زجر المنحرفين، وتوجيه مَن تسوّل له نفسه إثماً ومنكراً إلى سبيل الرشاد والفلاح.

وإلى جانب هذا التنظيم في الحقوق والواجبات بين الزوجين، يعبر القرآن الكريم عن العلاقة الزوجية أروع تعبير في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فهي علاقة الامتزاج الكامل، والستر المشترك، ولن تكون كذلك إلا إذا عبرت أصدق تعبير عن المودة والرحمة والإحسان؛ ليسود جو الأسرة الوئام والرحمة والمودة، ذلك الجو الذي يقول عنه القرآن الكريم: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ [الروم: ٢١].

وكما نظّم الإسلام العلاقة بين الزوجين، نظم -كذلك- العلاقة بين الآباء والأبناء؛ فجعل على الآباء أن يحسنوا تربية أبنائهم، وأمرهم بالعدل بينهم في المعاملة والعطاء؛ حتى لا ينزغ الشيطان بينهم بالفساد والأحقاد، كذلك فرض على الأبناء أن يحسنوا إلى آبائهم، وبخاصة عند امتداد العمر بهؤلاء؛ لأنهم يصبحون في حاجة إلى مزيد من الرعاية والحماية؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۝ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣-٢٤].

ولا شك في أن الأمر بالإحسان إلى الوالدين، وفي توجيه الآباء نحو ما يجب عليهم قِبَل أبنائهم، وفي بيان طبيعة العلاقة الزوجية، وأنها علاقة امتزاج كامل، وسكن مشترك، فيه دلالة على أن الأسرة المسلمة أسرة متراحمة مترابطة، لا تعرف التفكك أو الشقاق، ما دامت معتصمة بذلك المنهج الذي يحمي الأسرة من غوائل الانحراف أو الصراع.

رابعاً: الانتماء والتعاون والصداقة

تحتاج الأسرة إلى بعض الأساسيات الضرورية فوق الحقوق والواجبات؛ للمساعدة على نجاحها، ومن الملاحظ أن تلك الأساسيات أو المفاهيم ليست مرتبة حسب أهميتها لكي يبدأ الزوجان بأولها وينتهيا بآخرها؛ فلكل زوجين خصائصهما وظروف ارتباطهما المختلفة عن

الآخرين؛ فقد تبدأ علاقتهما بالحب أو بالشعور بالانتماء، أو تبدأ بالصداقة والتعاون، فليس المهم من أين نبدأ، لكن المهم أن تشمل العلاقة الزوجية كل تلك المفاهيم.

ولعل أهم تلك الأساسيات هو الشعور بالانتماء إلى الكيان الأسري بوصفه الأساس في العلاقة الزوجية؛ فالزواج ليس مجرد علاقة رسمية فقط تمت بموجب عقد الزواج، أو مجرد علاقة جسدية أباحها العقد ذاته، أو هو مجرد معيشة فردين معاً الزمهما الزواج، إن الزواج أسمى من ذلك بكثير؛ إنه يعني أن هناك شخصين قد ارتضيا أن يكملا مسيرة حياتهما معاً، يتقاسمان مرها قبل حلوها، يشعر كل منهما بآلام الآخر كأنها آلامه، وكل نجاح أو تحقيق هدف يسجل لصالح الكيان الأسري وليس لصالح فرد معين؛ فالفتاة بزواجها تكون قد تركت أسرتها الكبيرة وذهبت لتكوّن أسرتها الصغيرة، ويصبح انتماؤها الأكبر لأسرتها الصغيرة.

أما التعاون فهو من السمات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الزوجان؛ فكل منهما لا بد أن يكون السند للطرف الآخر. وقد يكون من المفيد أن نشير لبعض الصور السلبية التي قد نشاهدها أحياناً في بعض الأسر: حيث يقف أحد الطرفين في طريق نجاح الطرف الآخر، ويتفنن في وضع العراقيل أمامه، وكأن نجاح الشريك يحط من قدره هو، وفي الطرف المقابل نرى صوراً جميلة للتعاون بين الزوجين: فكل منهما يعاون الآخر؛ ليدفعه قدماً للأمام، وليس هناك مانع من أن يتنازل أحد الطرفين قليلاً عن أهدافه إذا كانت ستعوق تحقيق أهداف الطرف الآخر؛ لأن كل تقدم يصيب أي شريك هو -في النهاية- لصالح الأسرة التي تضمهما معاً؛ لذا فإن القول بأن "وراء كل رجل عظيم امرأة" هو قول على قدر كبير من الصواب والصدق؛ لأنه يشير إلى التعاون الصادق بينهما.

أما الصداقة فهي الكلمة التي تشمل كل الصفات السابقة المتعلقة بالمفاهيم الأساس في العلاقة الزوجية، فالصداقة تعني المحبة الحقيقية، وتعني الاحترام المتبادل القائم على التفاهم، ذلك أن من أجمل التعبيرات التي تسمعها من أحد الزوجين أنه بالإضافة إلى علاقتهما الزوجية فإنهما صديقان، فالزوج قد لا يستطيع أن يبوح بكل مكنونات قلبه لزوجته، ولكنه قد يفعل إذا شعر أن زوجته صديقته، بمعنى أن بإمكانها أن تفهم وتقدّر دوافع سلوكه، ولن تسيء فهم كلماته[1].

(١) الجابر، أمنية ، والصنع، صالح، وآل الثاني، العتوم. "التفكك الأسري، الأسباب والحلول المقترحة"، منشورات كتاب الأمة، وزارة الأوقاف القطرية، العدد٨٣، ٢٠٠١م، ص١١٤-١١٦.

وإذا توافرت جميع هذه المفاهيم والقيم: يكون للأسرة تنظيم معين، أي يتم التعاون في عملية بناء اتجاهات منظمة يوافق عليها الأعضاء. هذه المجموعة من الاتجاهات المتبادلة المشتركة أو التوقعات تكوّن ما نطلق عليه تنظيم الأسرة أو بناءها، أو شبكة علاقات المراكز والأدوار والأهداف المشتركة، والقيم التي يقوم عليها نسق العلاقات الأسرية، وعندما يشترك أعضاء الأسرة في التوقعات والأهداف ويستطيعون العمل والتوافق معها: يستطيع أعضاء الأسرة - بصفة عامة- إشباع حاجاتهم اليومية، والابتعاد عن مخاوف التفكك والضياع في خضم مظاهر العولمة وإفرازاتها.

خامساً: الحقوق المدنية والسياسية:

لقد أثبت الإسلام للمرأة جميع الحقوق السياسية المقررة للرجل، بحيث يحق للمرأة أن تمارس حقوقها السياسية كاملة في إبداء الرأي، وحرية التعبير، والمشاورة، والانتخاب، ولكن ضمن الآداب الإسلامية والأحكام الشرعية.

وللمرأة الولاية المطلقة على نفسها ومالها وحقوقها، ولها حق إعطاء الأمان للحربيين كالرجل باسم المسلمين جميعاً: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٧١]، وقد ورد أن أم هانيء قالت للنبي ﷺ يوم فتح مكة: أجرت رجلين من أحمائي، فقال رسول الله: " قد أمّنّا من أمّنتِ"[١]، وبهذا يحمّل القرآن الكريم الجنسين الرجال والنساء جميعاً مسؤولية تقويم المجتمع وإصلاحه، وهو ما يعبر عنه إسلامياً بعنوان " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد ذكر القرآن في هذا المقام سمات أهل الإيمان بأنهم يتحملون مسؤولية إصلاح المجتمع، والنهوض بالأمة، والقيام بمهامها، ورعايتها، ومن المعلوم أن مهمة المجالس النيابية في الأنظمة الحديثة ذات شقين؛ هما: المحاسبة، والتشريع، والمحاسبة أو المراقبة في تحليلها النهائي -حسب المفاهيم الشرعية- ترجع إلى ما يعرف

(١) البخاري. "الجامع الصحيح"، الأحاديث (٣٥٧، ٣١٧١، ٦١٥٨)، ومسلم ، "الجامع الصحيح" ح (٣٣٦)، والترمذي. "كتاب السنن"، تحقيق أحمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث كتاب السير عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة، ح(١٥٧٩) واللفظ له.

في المصطلح الإسلامي بـ" الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وبـ"النصيحة في الدين"، وهي واجبة على الرجال النساء جميعاً لأئمة المسلمين وعامتهم.

والمتتبع لتاريخ الحضارة الإسلامية يجد أن المرأة قامت في تلك الحضارة بجملة من المهام والتكاليف الشرعية والإدارية والسياسية، والنماذج في ذلك متعددة ابتداءً بالسيدة خديجة بنت خويلد، مروراً بعدد من الصحابيات الفضليات: سمية، ونسيبة بنت كعب، وأم سلمة، وغيرهن اللاتي شاركن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم في الجهاد وغيره من أمور الدولة والسياسة.

ولعل من المناسب هنا أن نشير إلى موقف الأمير (تشارلز) ولي عهد بريطانيا عندما وقف محاضراً في مركز (أوكسفورد) للدراسات الإسلامية عن "الإسلام والغرب"؛ حيث قال: أرجو أن تتذكروا أن دولاً إسلامية منحت نساءها حق التصويت في نفس الفترة التي منحت فيها أوروبا نساءها الحق نفسه، بل قبل فترة طويلة من اتخاذ سويسرا نفس الخطوة، كما أن القرآن الكريم نص قبل أربعة عشر قرناً على حقوق المرأة المسلمة في الأملاك، والإرث، وبعض الحماية في حالة الطلاق وممارسة التجارة، وفي بريطانيا على الأقل كانت بعض هذه الحقوق غريبة حتى على جيل جدتي[1].

مقارنة في حقوق المرأة:

بعد أن ذكرنا أهداف الإسلام في تكوين الأسرة، وبعض الومضات عن حقوق المرأة التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً، نشير هنا إلى وجهة نظر مقارنة بين نظام الأسرة -كما تحدده الضوابط الشرعية- ونظام الأسرة- كما ترسمه ملامح نظام العولمة الجديد- فنقول:

إن القرآن الكريم حمل بشدة على العادات الفاسدة واستنكر القيم الجاهلية في شأن المرأة -كوأد البنات، والاشمئزاز من ولادتهن، وحرمان المرأة من الميراث وعدّها سلعة تباع وتورث- ومنع عضل المرأة في الزواج، وحرم التلاعب بالطلاق حسب الأمزجة، وإكراه الفتيات على البغاء، وزواج الإكراه، وألغى ما كان في الجاهلية من السفاح، والبدل، والاستبضاع، والمعاشرة الجماعية.

(١) ينظر نص المحاضرة في النشرة العربية الصادرة عن مركز أكسفورد باللغة العربية والتي طبعتها شركة يونيسكيل إنشام، أكسفورد. نقلاً عن ناصر الدين الأسد. "نحن والآخر: صراع وحوار"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، عمان: دار الفارس، ١٩٩٧م، ص٨٤-٨٥.

وفي الغـرب القـريب كـان رجال الدين يمنعون المرأة من قراءة الكتاب المقدس، وكانت المرأة تحـرم من التعليم في أوروبا، وأول امرأة تقدمت إلى امتحانات الثانوية في فرنسا عام ١٨٦١م فلم يقبل طلبها إلا بعد تدخل زوجة نابليون الثالث، وأهلية المرأة في المال والتصرفات لم تثبت كاملة في فرنسا وأوروبا إلا في القرن العشرين[1]، في مقابل ذلك فإن التشريع الإسلامي منذ أربعة عشر قرناً أثبت مكانة المرأة المسلمة عملياً في التعليم والحياة الاجتماعية والسياسية.

إن تاريخ النساء في الإسلام مرتبط بالعلم والمعرفة، وقد ضرب كثير من النساء المثل الأعلى في صياغة الحياة الإسلامية دون تنطع أو تدخل أجنبي، ابتداءً من عصر الرسالة ومروراً بالعصور الزاهرة في عهد الراشدين، فالأمويين، فالعباسيين، حتى برز في تاريخ الأمة نساء متميزات في العلم والثقافة والتربية كان لهن بصمات واضحة في بناء الحضارة الإسلامية من غير انتهاك لحرمتهن، أو استغلال لأنوثتهن.

أما الحضارة الغربية فقد جاءت تتاجر بالمرأة، في سمعتها، وجمالها، وعاطفتها، وتتخذها سلعة للدعاية وتسويق المجلات والبضائع، وتستغل أنوثتها للحفلات الماجنة وإفساد الأجيال، حتى أصبح شعار "تحرير المرأة" في الغرب والشرق -في حقيقته- تحريراً من الحشمة والأخلاق والقيم؛ مما أدى إلى هدم الأسرة، وأوقعها في المآسي التي تصرخ منها نساء الغرب اليوم، في الوقت الذي تعود فيه المرأة المسلمة المحجبة والمحتشمة إلى ممارسة دورها بوعي وثقة، وتنافِسُ الشباب في الجامعات والأعمال الطاهرة؛ وتخدم أمتها ومجتمعها، وتحافظ على رسالتها المقدسة في بناء الأسرة وتربية الأجيال؛ لتظل في مكانها المقدس في المجتمع كأم وبنت وزوجة وأخت.

حسبنا أننا اجتهدنا، ومن الله التوفيق...

---

(١) الزحيلي، محمد. "حقوق الإنسان في الإسلام"، ط٢، بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٧م، ص٢٢٦-٢٢٧.

الباب الثالث

فرص العولمة وتوظيفها

- الفصل الأول: العولمة وكيف تكون لصالحنا؟
- الفصل الثاني: العولمة الثقافية: طرح فكري تأصيلي بين العالمين الإسلامي والغربي.
- الفصل الثالث: الفكر اللاإسلامي المعاصر.. وتجديد منهج النظر في العولمة.
- الفصل الرابع: الرؤية الكونية الإسلامية و(سيناريوهات العولمة).

الفصل الأول

العولمة وكيف تكون لصالحنا؟

أ. د. حامد طاهر(*)

مقدمة البحث:

يحاول هذا البحث أن يوضح مفهوم العولمة، وتباين مواقف المنكرين العرب والمسلمين منها، ويرصدها في مجالاتها السياسية، والاقتصادية، والإعلامية، ويهدف- أخيراً- إلى الإجابة عن السؤال المطروح في عنوان البحث، وهو: كيف تكون العولمة لصالحنا، وخاصة في المجالات المذكورة؟.

تمهيد:

أصبح من الواضح الآن أن صدمة العولمة لم تفاجئ إلا أولئك الذين لم يتنبهوا جيداً لمجموع الأحداث الكبرى التي وقعت خلال القرن العشرين.

فمن الناحية العسكرية كانت كل من الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، حدثاً عالمياً شاركت فيه دولٌ شتّى، وعانت منه، وامتد تأثيره على مساحات واسعة من القارات، بل إن آثاره المؤسفة ما زالت ماثلة إلى اليوم.

وعلى المستوى التشريعي: برزت للوجود هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات المنبثقة عنها لتكون مظلة عالمية تأوي إليها مختلف الدول، لكي تمنع اعتداء بعضها على بعض، وتحول دون وقوع الحروب التي تودي بأرواح ملايين البشر، وتحطم كل ما بنته جهود الحضارات الإنسانية.

وعلى المستوى الاقتصادي: نمت وتطورت الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، التي راحت تتناثر فروعها في كل قارات العالم، متجاوزة حدود البلاد وأسوار القوميات.

وأخيراً على المستوى الإعلامي حدثت الثورة الإلكترونية التي ما زالت تتواصل اختراعاتها حتى اليوم، والتي نتج عنها ذلك التواصل السريع بين الناس في كل أقطار العالم، من خلال

(*) نائب رئيس جامعة القاهرة.

البث المباشر للأحداث على القنوات الفضائية، والاتصال الحي بين أي إنسان وآخر على شبكة الإنترنت..

لقد كانت هذه الأحداث تسير في خطوط متوازية، وأحياناً متقاطعة؛ لكي تؤدى إلى تلك الحالة التي أصله أسميناها بعُد: "العولمة"، التي هزّت دول العالم الثالث دون الدول المتقدمة، بل إن الأخيرة سعت بكل الوسائل لتوحيد جهودها ومنظماتها؛ لكي تصبح أكثر قوة، وتصمد خلال عملية الزحف الكاسح للعولمة- عسكرياً: حلف الأطلنطي. واقتصادياً وسياسياً: الاتحاد الأوروبي.

أما الدول النامية فقد أعشتها شدة الضوء، ؛ فاضطربت، وراحت تناقش اشتقاق مصطلح العولمة، وتحذر من عواقب تطبيقاتها في حياتها الدينية والاجتماعية، وهذا واضح في مجموع الأدبيات التي تناولت العولمة في العالم العربي خلال السنوات العشر الأخيرة.

مفهوم العولمة

السؤال الذي يستأهل الصدارة: ما العولمة؟

- يقول Martin Albrow: إن العولمة تشير إلى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد يدعى المجتمع العالمي[1].
- ويقول Anthony Giddens: يمكن أن نعرف العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على نطاق العالم، التي تربط بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسب طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس[2].
- ويقول جون بيليس وستيف سميث: إن العولمة هي عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايداً أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث[3].

---

(١) شولت، جان آرت. "عولمة السياسة العالمية"، ضمن الكتاب الضخم الذي حرره جون بيليس وستيف سميث بعنوان "عولمة السياسة العالمية". ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

- إنها التشابك العالمي الذي جمع في لحمة واحدة المجتمعات التي كانت سابقاً على كوكبنا متباينة ومنعزلة وحّولها إلى مجتمعات ذات اعتماد متبادل، ووحدة من عالم واحد (إيمانويل رينجر).

- وقيل: إن من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة: تدويل الإنتاج، والتقسيم الدولي الجديد للعمالة، وحركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وأجواء التنافس الجديدة التي تسّرع وتيرة هذه العمليات، وتدويل نظام الدولة.. وهو ما يحول الدول إلى وكالات لعالم العولمة.

- وقيل أيضاً: إن عالمنا ينقلب شيئاً فشيئاً إلى مجمع للتبضع، حيث تتوافر الأفكار والسلع في كل مكان وفي آن معاً.

- ومما قيل أيضاً: إن العولمة هي الاستعمار القديم في ثوب حديث[1].

- وأخيراً قيل: إن العولمة هي الأمركة[2].

ومن المؤكد أن هناك تعريفات أخرى كثيرة، لكن لم يُصطلح أيّها، ويُثبَت في المعاجم، ويوافق عليه الناس دون خلاف؛ لذلك كان الأفضل أن نبحث عن ملامح العولمة وظواهرها في الواقع الجديد، خاصة أن هذه الملامح ما زالت في طور التشكيل، ويتشابك بعضها مع بعض من ناحية، كما يتداخل مع ظواهر أخرى كانت موجودة سلفاً في المجتمعات التقليدية والحديثة على السواء. وقد حُدّدت الملامح الأساسية للعولمة حتى الآن في العناصر الخمسة الآتية:

- الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة.

- التوسع في استخدام ثورة المعلومات.

- الاتجاه نحو توحيد المنتجات الاقتصادية.

- تشجيع التكامل والامتزاج بين القوميات.

- قابلية الجميع للتعرض للمخاطر نفسها، لكي يزداد التعاون بينهم في مواجهتها[3].

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) عبدالله، إسماعيل صبري. "العولمة والهوية الثقافية"، القاهرة: منشورات المجلس الأعلى، ١٩٩٨، ص٦.

(٣) حميدة، محمود. "مفهوم العولمة في الفكر العربي المعاصر"، القاهرة: جامعة أسيوط، ٢٠٠٤، ص٩.

ولما كانت هذه الملامح ذات أبعاد مختلفة، ومجالات متعددة، فإن العولمة - من خلال وجوهها المتنوعة شدت انتباه الباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات: فالاقتصادي: يقدم مقاربة عن العولمة يركز فيها على المستجدات الاقتصادية وحركة تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، والسياسي: يقرأها من زاوية تأثير المتغيرات العالمية والتكنولوجية في الدولة التي يتقلص أمامها العالم يوماً بعد يوم، والسوسيولوجي: يرصدها كما تتزامن مع القضايا ذات البعد العالمي، كالانفجار السكاني، والتقهقر البيئي، والفقر، والمخدرات، وازدحام المدن، وبروز المجتمع المدني، والمهتمون بالثقافة: يقاربون العولمة من زاوية انفتاح الفضاء الثقافي، وتحديد الخصوصية، والهوية القومية، وهيمنة الثقافة الاستهلاكية، وتهديدها للقيم المحلية[1].

ويبدو حقاً أن شعار "عالم بلا حدود" يعني أن البشرية قد دخلت مرحلة جديدة أهم صفاتها المميزة: قيام اقتصاد عالمي بلا حدود، مع التركيز على العمل المحوري للشركات عابرة القارات متعددة الجنسيات، وعلى الحرية الكاملة لانتقال السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، والمعلومات، والأفراد، والأفكار، بأقل قدر من التدخل السلبي تجاهها من قبل الدول التي أوشكت أن تفقد سيطرتها على الحياة الاقتصادية شيئاً فشيئاً. وعلى ذلك: فالعولمة عبارة عن حركة تستمدّ حيويتها من محاولة إلغاء الحدود الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والجغرافية بين سكان هذا الكوكب، وهذا ما جعل رونالد روبرتسون يقول بأن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني، أصبح معه العالم أكثر ترابطاً وانكماشاً[2].

تباين المواقف من العولمة:

على الرغم من أن العولمة لم تطبق بكل جوانبها في كل أنحاء العالم بصورة متساوية، وأن المدة الزمنية في عمرها ما زالت قصيرة نسبياً، وخاصة إذا ما قارناها بمذهب أيديولوجي -مثل الماركسية، أو الشيوعية- فإن مواقف المفكرين قد اختلفت كثيراً في الحكم عليها: فهناك من يراها مرحلة طبيعية من تطور النظام الرأسمالي والليبرالية الغربية، ومن ثم فلا مفر من تقبلها والتعايش مع معطياتها، وهناك من يرى أنها موجة عارمة تكرس هيمنة القوى الكبرى على سائر الدول النامية والمتوسطة. وبين هذين الفريقين توجد صنوف كثيرة متعددة، يتحكم في

(١) عبدالغني، عماد. "سوسيولوجيا الثقافة"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية. فبراير٢٠٠٦، ص٢٧٩.
(٢) المرجع السابق، ص٨٠.

موقفها من العولمة الموقع، والأيديولوجية، وأحياناً المعتقد الديني. وبين هؤلاء وأولئك لا نعدم أن نلتقي بالباحثين الجادين المتجردين في دراسة ظاهرة العولمة، وتحليل عناصرها، فجاءت آراؤهم فيها أكثر اتزاناً وموضوعية من غيرهم.

موقف الفكر العربي المعاصر بصفة عامة من العولمة موقف معادٍ، أو متخوف منها، أو متحفظ ، وعزيزة الآراء الداعية إلى ضرورة فهم العولمة بوصفها واقعاً لا مفر منه؛ فينبغي أن نحسن وسائلنا للتعامل معها:

فمثلاً: يرى الكاتب الاقتصادي سمير أمين- الذي كان من أوائل الذين تناولوا ظاهرة العولمة- أنها ليست سوى مرحلة جديدة من الاستعمار الرأسمالي الذي يعبر عن هيمنة الولايات المتحدة من خلال البعد الاقتصادي. ومن ثم فإنه يرى أنه لا بد من أن يكون هناك مقاومة لهذه الهيمنة الاستعمارية من خلال فك الارتباط بين ثقافة المركز الأمريكي وثقافة الأطراف التي تتمثل في دول العالم الثالث، بمعنى: أن يكون لثقافة الأطراف خطط مستقلة عن المركز في التنمية، والاقتصاد، والسياسة، والثقافة، مما يحد من خطط التوسع الاستعماري الأمريكي الذي يأخذ هذا الشكل الاقتصادي الذي نطلق عليه العولمة[1].

وفي الاتجاه نفسه، يرى حسن حنفي أن العولمة هي إحدى أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبّر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، ومن المؤكد أن دوافع السيطرة الغربية لم تنقطع بعد عصر التحرر من الاستعمار في القرن العشرين، فقد بدأت أشكال الاستعمار الجديد في الظهور باسم مناطق النفوذ والأحداث العسكرية في عصر الاستقطاب، والشركات المتعددة الجنسيات، واتفاقية التجارة الدولية، واقتصاد السوق، ومجموعة الدول الصناعية السبع أو الثماني، والعالم ذي القطب الواحد، وثورة الاتصالات، و"العالم قرية واحدة"، كما تظهر العولمة في إحكام الحصار حول مناطق الاستغلال الاقتصادي، أو السياسي، أو الحضاري من المركز، مثل حصار العراق، وليبيا، وتفتيت السودان، وتهميش مصر، وتهديد إيران[2].

---

(١) أمين، سمير. "القومية والصراع الطبقي"، ترجمة كميل قيصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨، ص١٧.

(٢) حنفي، حسن. "الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، الإشكال النظري"، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٤٥٧-٤٥٩.

ويقول جلال أمين: كنت لا أزال أفهم العولمة على أنها تضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات، أو انتقال العمالة ورأس المال، أو انتقال الأفكار وأنماط السلوك والقيم، وبهذا المعنى تبدو العولمة ظاهرة قديمة جداً. لكن هذه الموجة الأخيرة من تصاعد معدل العولمة لا يمكن إلا أن يذكر المرء بالهجمات الاستعمارية التي طغت على بلاد العالم الفقيرة والقليلة الحظ من التصنيع، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين. صحيح أن لفظ الاستعمار نفسه لم يعد من الشائع استعماله الآن، ولكن ما أهمية تغير الأسماء إذا كانت الظاهرة تحمل الكثير من السمات القبيحة للاستعمار؟ ما أهمية أن أصبح الاسم الآن هو الانفتاح الاقتصادي أو العولمة، إذا كان الأمر ينطوي في الحقيقة على درجة مماثلة من القهر"[1]

ويؤكد محمد عمارة أن العولمة الغربية هي طور جديد على طريق النزعة المركزية الغربية والعالمية بمفهومها الغربي. إنها طور الاجتياح الذي يطمع في حبس العالم داخل القالب الغربي على مختلف الصعد والميادين الاقتصادية، والسياسية، والقيمية، والثقافية، والعسكرية، والتشريعية.. إلخ.. إنها مرحلة الطوفان الغربي الذي هو في الدعاوى الغربية نهاية التاريخ[2].

ويرى محمد عابد الجابري أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ومن ثمّ فإنه يعمل على التفتيت والتشتيت، وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة، والطائفة، والجهة، والتعصب، بعد أن تضعف إدارة الدولة وهوية الوطن[3].

وإلى جانب هذا التيار المضاد تماماً للعولمة، يوجد بعض المفكرين الذين يتقبلونها بوصفها واقعاً لا مناص منه، ويحاولون أن يستفيدوا من آلياتها بقدر الإمكان الذي يتوافر في بلادهم النامية. فمثلاً يرى حسين كامل بهاء الدين أن التسليم بالعولمة أولى خطوات التعامل الإيجابي والعلمي معها، والتخطيط السليم لمواجهتها[4].

(١) أمين، جلال. :عولمة القهر"، دار الشروق – القاهرة. ط ثانية، ٢٠٠٥. ص ٧.

(٢) عمارة، محمد. "مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية"، ضمن محاضرات الموسم الثقافي للجامعة الإسلامية العالمية. إسلام آباد ٢٠٠٠. ص ٢٦.

(٣) الجابري، محمد. "العولمة والهوية الثقافية" – المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨. ص ١٤.

(٤) بهاء الدين، حسين كامل. الوطنية في عالم بلا هوية، المقدمة. مكتبة الأسرة – القاهرة ٢٠٠٢.

ويرى محمود زقزوق أن العولمة واقع لا يجدي معه أسلوب الرفض، إنه تيار بدأ بالمجال الاقتصادي، وامتد إلى المجال السياسي والمجال الثقافي، وهذا الواقع يعد حقيقة ماثلة أمامنا لا مجال لإنكارها، ولا يجوز لنا أن نتجاهل أننا لا نعيش وحدنا في هذا العالم، وأننا نعيش الآن في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات، والثورة التكنولوجية، وفي عصر السماوات المفتوحة. وهذا يعني أنه لا مجال للانعزال أو التقوقع، وإذا كانت العولمة تهدف إلى إزالة الحواجز الزمانية، والمكانية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية بين الأمم والشعوب، وتحاول بطرق مختلفة- فرض قيم معينة وحضارة معينة، هي الحضارة الغربية، أو قيم الأقوياء- فإن ذلك لا ينبغي أن يصيبنا بالفزع وفقدان التوازن؛ لأن ذلك لن يجدي فتيلاً، ولن يتيح لنا الفرصة للتفكير السليم. وهكذا يرى أننا حقاً أمام واقع، وواجبنا هو أن نتعامل معه. وهذا الواقع ليس كله شراً، وليس كله خيراً. ومن هنا ينبغي التعامل معه على هذا الأساس[1].

ويقول فهمي هويدي: أنا لست ممن يدعو إلى خوض حركة ضد العولمة، أو ضد ثورة الاتصال، لكن نرى فيها إيجابيات، ونرى فيها سلبيات نحذر منها[2].

وهكذا نرى أن الموقف العام للمفكرين العرب الذين تناولوا ظاهرة العولمة يتدرج من الرفض الكامل، إلى التحفظ، إلى ضرورة الفهم المتأني تمهيداً لإمكانية الإفادة من عناصرها الإيجابية، أو آلياتها الممكنة. لكننا قبل أن نصل إلى هذا الجزء- وهو الهدف من بحثنا - ، يستحسن أن نستعرض مجالات العولمة؛ لكي نتمكن من طرح وجهة نظرنا في إطار تلك المجالات.

مجالات العولمة:

إن تفصيل الحديث عن العولمة في مجالات لا يعني أنها واقعاً كذلك، وإنما هي حالة يتعرض لها العالم بعد سلسلة طويلة من الأحداث التي عملت على تكوينها خلال القرن العشرين. هذا أولاً. وثانياً: إن العولمة لم تطبق حتى الآن على كل بلاد العالم بنفس القَدْر، وإنما هي صيرورة ما زالت تعمل، وتتطور، وتتشكل، ثم تتلاءم مع الأحوال والمستجدات التي تساعد عليها، أو

---

(١) زقزوق، محمود."الإسلام والعولمة"، ضمن كتاب الموسم الثقافي للجامعة الإسلامية العالمية، ص ٩، ١٠.

(٢) هويدي، فهمي."العولمة وثورة الاتصالات"، ص ١٢٥.

تعرقل مسيرتها. ثالثاً: إن رصدنا ظاهرة العولمة نحاوله متكاملاً ثابتاً، مع ملاحظتنا أن الظاهرة في رأينا ما زالت غير مكتملة، وأن الملامح فيها غير ثابتة؛ ومن ثم نقول: إن الأحكام على العولمة ما زالت نسبية، والآراء فيها -حتى الآن- متضاربة.

المجال السياسي:

تشير الدراسات التي تناولت هذا المجال إلى أن تطبيقات العولمة السياسية سوف تؤدي - بالضرورة - إلى تآكل وظائف الدولة، وتحجيم مسؤوليتها، والانتقاص من سيادتها التي ظلت لآلاف السنين تتمتع بها على المستويين الداخلي والخارجي؛ فالدعوة إلى إلغاء الحدود، وحرية انتقال البشر والسلع والأفكار، ورفع القيود المحلية عنها، إلى جانب تعظيم عمل المنظمات العالمية ذات التأثير المباشر في شؤون الدول المحلية- كل ذلك سوف يؤدي -بالتأكيد- إلى وضع مغاير لكل ما كان متعارفاً عليه سابقاً.

ومما يستشهد في هذا الصدد ما عبر عنه مدير شركة Micro Systems للكمبيوتر Johan Gage في لقاء فندق (فيرومنت) سنة ١٩٩٥م الشهير في سان فرانسيسكو بحضور خمس مئة من قادة العالم في مجالات السياسة، والمال، والاقتصاد، وعلماء من كل القارات، وحضور رئيس الاتحاد السوفياتي (سابقاً) جورباتشوف- قائلاً: في استطاعة أي فرد أن يعمل لدينا المدة التي تناسبه. إننا لا نحتاج إلى تأشيرات السفر للعاملين الأجانب. ومن الواضح أنه يعنى.. توظيف من يريد دون حاجة لموافقة سلطات أي دولة؛ فالشركة تستلم طلبات العمل بالكمبيوتر، وبه يتعاقد مع العاملين، ويعملون بواسطة هذا الكمبيوتر، ويطردون أيضاً بواسطته[1].

كذلك فإن مفهوم المواطنة يشهد في الإطار السياسي للعولمة تغييراً محورياً، حيث يتحول أو يتسع من الانتماء الضيق لوطن محدود إلى الانتساب العالمي إلى الإنسانية كلها. وهكذا إذا كانت الدولة بمعناها القانوني الذي تحدد لأول مرة في معاهدة (وستفاليا ١٦٤٨م) في عناصرها الثلاثة:

---

(١) أسيري، عبدالرحمن علي. "العولمة: المفهوم والدلالات"، مجلة النهضة، التي تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،، المجلد٧، العدد١ (يناير ٢٠٠٦م)، ص١٠-١١.

الشعب والإقليم والسيادة[1]- فإن رياح العولمة تطيح بجزء كبير من السيادة، وتنفذ من مختلف الجهات إلى الإقليم، ويمكنها أن تستقطب الشعب بكل المغريات.

المجال الاقتصادي:

الواقع أن هذا هو المجال الرئيس الذي بدأت منه العولمة، ويبدو أنها قد حققت فيه انتصارات كثيرة؛ فقد برزت الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وسقط النظام الاشتراكي في ملكية وإدارة القطاع العام الذي تحول -وبعنف أحياناً- إلى قطاعات خاصة، وملكيات أفراد، وشركات أهلية، ووضعت معايير للإنتاج والجودة أصبحت تطبق على السلع في كل أنحاء العالم، وبدأت قوانين اقتصاد عالمي تحرم الدول من التحكم في الصادر منها، والوارد إليها، وكذلك من فرض الرسوم الباهظة على الجمارك، ومنافذ التوزيع.

ويرى الكاتب السياسي الأمريكي إدوارد لتواك أن العصر الجديد يشهد عملية انصهار الاقتصاديات الفردية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين، بل يقوده أولئك القادرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء، ويرى أن ما يجري في السوق الرأسمالي حالياً هو الرأسمالية النفاثة.[2]

وفي هذا الجو المحموم من المنافسة الشرسة بين الشركات العملاقة والمؤسسات الاقتصادية الضخمة لم يعد للدول النامية، أو حتى المتوسطة فرص كبيرة للمشاركة بفعالية، أو الانتصار بقدرتها الذاتية، وإنما فرض هذا الوضع الجديد - ويبقى يفرض- عليها أن تنضوي تحت سيطرة تلك القوى الجديدة، وأن تخضع لقوانينها باندفاع، ودون هوادة.

المجال الثقافي والإعلامي:

لم يكن متوقعاً أن تقتحم العولمة هذا المجال، بل أن تتركه يتداعى وحده تحت تأثيراتها السياسية والاقتصادية، ولكن العولمة سارعت باستخدام نتائج كل من الثورة الإلكترونية وثورة المعلومات؛ لكي تروّض العقول والأرواح لقبولها، والإذعان لهيمنتها.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

فالإنتاج السينمائي والتلفزيوني الضخم الذي تكاد تنفرد باحتكاره الولايات المتحدة الأمريكية، قد أصبح يُشاهدَ في كل بلاد العالم، ومن خلاله راحت تسود قيم، ومفاهيم، وأساليب معيشة، وطرائق سلوك بين الناس في أنحاء الأرض كلها.

والواقع أننا في زخم هذا التدفق الإعلامي والثقافي لا نكاد نفصل بين المضمون والوسيلة الإعلامية؛ فقد أصبح كلاهما شيئاً واحداً؛ وذلك لأن الإبهار قد سلب العيون والعقول معاً، ولم يعد سهلاً تجنب مشاهدة فيلم أمريكي، أو برنامج حواري أمريكي، وأن نفضل عليهما فيلماً أو حواراً محليين. وقد بلغ من سطوة ثقافة العولمة وإعلامها أن راحت الولايات المتحدة الأمريكية توجه قنوات فضائية ناطقة بلغات الشعوب المختلفة؛ لكي تجري مخاطبتها مباشرة مثل "قناة الحرة" بالعربية، مثل هذا العمل كان قبل ظهور العولمة أمراً مستبعداً تماماً.

وتكاد مجتمعات العالم كله تقريباً تشكو من سيطرة الثقافة الأمريكية أو غزوها، التي تنقلها لحظة بلحظة القنوات الفضائية، والأفلام السينمائية، وشاشة الإنترنت؛ وهي ثقافة - كما هو واضح - سريعة الإيقاع، عنيفة المضمون، تكرّس الاستهلاك، ولا تعطي.. اعتبارات كبيرة للتحليل العقلي، ولا لحالات الهدوء النفسي، ولا لتطلعات الإنسان نحو عالم الروح. وإذا كانت هذه الثقافة التي تكاد تكتسح العالم كله حالياً، نابعة في الأصل من البيئة الأمريكية، ومرتبطة ارتباطاً شديداً بالمجتمع الأمريكي؛ فقد تحولت بفعل التكرار والإبهار الإعلاميين إلى ثقافة عالمية، تسعى باقي المجتمعات -حتى في الدول النامية والفقيرة- إلى محاكاتها، إن لم تنجح تماماً في تطبيقها.

ويمكننا أن نتأمل في هذا الصدد المثال الذي أورده د. سيد الدسوقي عن حبة (البطاطس) التي تعودت المجتمعات النامية أن تأكلها بصورها التقليدية المعروفة، والتي تحولت في عصر العولمة الجديدة إلى (chips)، فرفع سعرها بالنسبة للمشتري عشرة أضعاف بعد أن أضاف إليها مكسّبات الطعم واللون والرائحة، وهي من مسببات السرطان(1). لكن الأمر الذي ينبغي ملاحظته هو كم الدعاية التلفزيونية الذي يروج لتلك السلعة مع ضَعف -وربما ضرر- العائد الغذائي لها. وهكذا فإن حبة (البطاطس) التي يأكلها الإنسان البسيط في المجتمعات النامية عن

(1) الدسوقي، سيد. "العولمة التقنية"، ضمن كتاب "الإسلام والعولمة"، القاهرة: الدار القومية العربية، ١٩٩٩، ص٦٢-٦٣.

طريق السلق أو الشيّ، قد أصبحت في تصنيعها الجديد سلعة تتطلب مصانع لإعداد الأغلفة الخاصة بها، ووكالات إعلان ودعاية؛ لرسم الصور المطبوعة عليها، وترويجاً إعلامياً مستمراً ومتكرراً يفرض على إنسان العالم النامي أن يبتعد عن تناول المنتج الطبيعي الذي يسد حاجته، وأن يلجأ إلى (chips) الذي لا يسمن ولا يغني من جوع!

ومع ذلك، فإن ثقافة العولمة لم تنجح في كل المجالات بنفس القدر؛ فهناك مقاومة، وهناك رد فعل، وما زالت المعركة متواصلة.

كيف تكون العولمة لصالحنا؟

لم يكن من الميسور أن نحاول الإجابة عن هذا السؤال إلا بعد أن استعرضنا مفهوم العولمة، وتعريفاتها، وتباين المواقف منها، ثم مجالاتها. وفي هذا السياق يمكننا أن نطرح عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن فهمنا للعولمة يقوم على أنها (حالة) تكّونت نتيجة تطور مجموعة أحداث عسكرية، وسياسية، واقتصادية، ثم انعكست بواسطة الإعلام المعاصر على المجالات الثقافية والاجتماعية.

الملاحظة الثانية: أن هذه (الحالة-الظاهرة) لم تكتمل بعدُ كل عناصرها- كما أسلفنا- وإنما هي صيرورة تتشكل في بعض المجالات بسرعة وقوة كبيرتين، وتبطئ مسيرتها في بعض المجالات الأخرى.

الملاحظة الثالثة: أن رفض العولمة لن يساعد أبداً على تحقيق أي مصلحة للرافضين، بل على العكس، قد يتركهم خارج المسيرة العالمية التي أصبحت تنخرط فيها سواء بالرغبة أو بالاضطرار.

الملاحظة الرابعة: أن واقعنا العربي والإسلامي قد مر عليه زمان طويل وهو يحاول النهوض والتقدم، لكنه لم يحقق منهما الكثير، وأن حالة أو ظاهرتها العولمة التي فاجأته ربما كانت فرصة مواتية لتحريك طاقاته الكامنة والمعطلة.

الملاحظة الخامسة: أننا لسنا حالياً في الوضع الذي يتيح لنا أن نفرض على النظام العالمي الجديد رؤانا وآراءنا؛ ولذلك فإن عبارات (يجب) و (ينبغي) و (لا بد) لن يكون لها.. أي مردود سوى إعجاب بعضنا ببعض، مع بقاء الحال- كما كان دائماً - على ما هو عليه.

المجال السياسي:

من المقرر أن سياسة الدول تستمد قوتها ومكانتها من قدراتها العسكرية بالدرجة الأولى، ثم من نشاطها الاقتصادي بعد ذلك. وما دامت الدول العربية والإسلامية معتمدة في غالبيتها على استيراد السلاح من الخارج فسوف تظل مكانتها السياسية منقوصة، أو ضعيفة، ومن ثم تابعة. والإشكالية هي أن النظام العالمي أصبح يمنع امتلاك الأسلحة النووية على الدول التي فاتتها فرصة امتلاكها -معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية- الأمر الذي يترتب عليه أن تنفرد مجموعة البلاد النووية بالقدرة المطلقة على إملاء سياساتها، وأن تحرم من ذلك باقي دول العالم. ومن الواضح أن هذا الواقع يقسم العالم إلى قسمين لا يتحقق بينهما تكافؤ الفرص، ولا المساواة في اتخاذ القرارات السياسية التي تهم العالم كله، أو تخصّ منطقة محدودة فيه، بل إن هذا السبب هو الذي يلقي.. بظلاله على أداء مجلس الأمن، وافتقار قراراته كثيراً للموضوعية المجردة.

لقد جرت عادة الباحثين أن يربطوا ربطاً شديداً بين السياسة والاقتصاد، ولكن هذا جانب واحد من الحقيقة، أما الجانب الآخر فهو ارتباط السياسة بالقدرة العسكرية. وقد يستشهد بعضهم بالمكانة السياسية التي حققتها كلٌّ من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، مع حرمانها حتى الآن من القدرة العسكرية، لكن مجموع الملاحظات على سياسة هذين البلدين النشيطين اقتصادياً تؤكد أنهما يسيران في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي منهما أن يخرج عنه. وفي المقابل من ذلك، فإن روسيا المعاصرة على الرغم من ضعفها الاقتصادي فإن كلمتها لا تزال مسموعة في السياسة العالمية، والدليل على ذلك: أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تتخذ قراراً في العالم بدون موافقة روسيا أو ترضيتها.

والسؤال الآن: ما الحل؟ والحل يكمن في الاتجاه إلى زيادة القدرات العسكرية للبلاد العربية والإسلامية، وذلك من خلال التصنيع الذاتي، وتقليل الاعتماد ما أمكن على الواردات الأجنبية، وخاصة من مصدر واحد. وفي الوقت نفسه الدخول في تحالفات عسكرية بين الدول العربية والإسلامية على أساس مبدأ الدفاع المشترك، ثم القيام بعقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول التي تمتلك قدرات عسكرية.

ومن الواضح أن العمل على هذه المحاور الثلاثة سوف يدعم الإرادة السياسية لمجموعة الدول التي تشارك فيه. وهنا أمر جدير بالملاحظة: وهو أن يسبق ذلك كله تصفية الخلافات

المعلقة بين الدول العربية والإسلامية، وخاصة تلك التي تتعلق بمشكلات الحدود فيما بينها، خاصة أنها ليست من صنعها، بل من مخلفات حركة الاستعمار السابقة. ومن الجدير بالذكر التنبه إلى خطورة إثارة النعرات الاثنية، أو المذهبية داخل الوطن الواحد؛ لأن النسيج الصحيح لأي مجتمع إنما يقوم على الانسجام الكامل بين مختلف طوائفه وطبقاته.

المجال الاقتصادي:

إن الوضع العالمي الجديد في الاقتصاد لم يعد يسمح للدول الصغيرة والمتوسطة أن تجني ثمرة ذات قيمة في وسط تلك المنافسة الشرسة بين الكيانات الاقتصادية الكبرى. وقد كانت أوروبا واعية هذه الحقيقة؛ فسارعت إلى تحقيق وحدتها الاقتصادية التي جعلت منها كياناً كبيراً أصبح يمكنه التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والنمور الآسيوية من جانب آخر. ومن الغريب أن المنطقة العربية التي تمتلئ بإمكانات وقدرات اقتصادية هائلة ما زالت بعيدة عن مثل هذا التجمع، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لها إلى مثله إلا أن خطوة إيجابية واحدة على هذا الطريق لم تتحقق حتى الآن، وما زال الكم الهائل من الاستثمارات العربية موجوداً في الغرب، في حين إنه ليس له أي عائد سياسي أو اقتصادي واضح على البلاد العربية. وقد تكررت التجارب المؤسفة التي تم فيها تجميد أرصدة عربية داخل الدول والمؤسسات الغربية.

إن في كل بلد عربي مجموعة من المكُنات الاقتصادية المعطلة التي تحتاج إلى دفعات قوية وجادة للإفادة منها. ونمثل هنا بمساحة الأرض الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق في السودان، وهي أرض شاسعة خصبة جداً، ولا ينقصها سوى الأيدي العاملة المدربة، والتمويل المناسب. ويقرر خبراء الزراعة أن هذه الأرض لو زرعت لكفت العالم العربي كله من الحبوب والخضروات والفاكهة! والواقع أن الاستثمار في داخل الدول العربية الإسلامية يحتاج إلى مهارات علمية وفنية متطورة، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية إعادة النظر في منظومة التعليم والتدريب.

المجال الثقافي والإعلامي:

إن هذا المجال هو أكثر المجالات تعرضاً للهجوم من جانب المفكرين والباحثين العرب؛ ويرجع السبب في ذلك إلى الخشية من ذوبان الهوية العربية، والمساس بثوابت الدين. والواقع أن

العولمة الثقافية إنما تتسرب وتتكرس أحياناً في العالم العربي والإسلامي بسبب الفراغ الثقافي الذي يعانيان منه. أسباب هذا الفراغ تتمثل في عدم التعامل الصحيح مع التراث من خلال رؤية معاصرة، تستخرج أفضل ما فيه لتوظفه في تكوين الثقافة العربية والإسلامية المعاصرة.

إن تراثنا العربي والإسلامي، -وأقصد به ما أنتجته عقول أجدادنا- يحتوي على الكثير من الجواهر، والكثير أيضاً من الحصى، شأنه في ذلك شأن أي تراث إنساني. وقد كان من المأمول لحركة إحياء هذا التراث التي بدأت منذ أكثر من قرن أن تصحبها رؤية تحليلية ونقدية تضع كل عنصر منه في مكانه المناسب، لكن ما حدث كان عبارة عن تكديس التراث، وليس إحياءه، كما فعلت أوروبا في عصر النهضة.

أما الثقافة المعاصرة فإننا لم نأخذ عنها سوى بعض القشور تاركين الأعمال الأساسية التي قامت عليها الحضارة الغربية الحديثة والمعاصرة.

ومما يؤسف عليه تعثر حركة الترجمة في العالم العربي، وعدم تكاملها حتى الآن من خلال مؤسسة كبرى تعمل على انتقاء الأعمال الجيدة المفيدة، وتجنِّب المترجمين العرب عيب التكرار.

ونشير هنا إلى فكرة سبق أن دعونا إليها، وهي أهمية قيام مراكز في جامعاتنا العربية والإسلامية للدراسات والبحوث الغربية على غرار المراكز البحثية المنتشرة في معظم الجامعات الغربية لدراسة الشرق الأوسط من مختلف جوانبه.

إنَّ أمام العالم العربي والإسلامي فرصاً كبيرة للمشاركة بإيجابية في خريطة الثقافة العالمية، خاصة أن وسائل الإعلام والاتصال المعاصرة قد أصبحت تتيح هذه الفرص، ويدعو بعضهم إلى ضرورة إنشاء الإنترنت العربية.

ونحن بالإضافة إلى أهمية ذلك ندعو إلى وضع روائع الثقافة العربية والإسلامية على شبكة الإنترنت بمختلف لغات العالم، أما القنوات الفضائية فمن الممكن أن تقسم نفسها إلى قسمين: أحدهما: لمخاطبة المجتمعات العربية والإسلامية، والآخر: لمخاطبة باقي دول العالم.

وفي مجال التعليم يصبح من المهم جداً زيادة أعداد المبعوثين إلى جامعات الدول المتقدمة مع عدم اقتصار توجه البعثات التعليمية إلى الغرب وحده، وإنما إلى دول الشرق أيضاً، فهناك تجربة تقدم رائعة في ماليزيا، والصين، والهند، واليابان، وعلينا أن نستفيد منها.

أمـا اللغـة العـربية، فإنها تستحق المزيد من العناية، وقد سبق مراراً أن دعونا إلى تطبيق شعار إتقان اللغة العربية مع إجادة لغة أجنبية؛ لأن هاتين الوسيلتين هما الطريق السليم لتكوين إنسان يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويستطيع أن يمضي بثقة في موكب العولمة.

خاتمة البحث:

وهكـذا، نـرى أن العـولمة هـي حالـة موجـودة في العـالم حالـياً، وكانـت نتيجة مجموعة من الـتطورات الكـبرى التي حدثت خلال القرن العشرين، وأن الدول الغربية قد أسرعت بتوظيفها لـصالحها؛ ولـذلك أنجـزت الإجـراءات الكفـيلة بـذلك، بينما وقف العالمان العربي والإسلامي مندهـشين أمـام ذلـك الوضـع الجديـد المفاجـئ. وقـد كـان علينـا أن نحدد مفهوم العولمة، وأن نـستعرض مجالاتهـا في الـسياسة، والاقتـصاد، والثقافة، والإعلام؛ لكي نخلص إلى بيان الوسائل التي يمكن للعالم العربي والإسلامي أن يتخذاها حتى تكون في صالحهما. والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

الفصل الثاني

العولمة الثقافية: طرح فكري تأصيلي بين العالمين الإسلامي والغربي

أ. د. محمود الذوادي(*)

أولاً: موضوع البحث: العولمة الثقافية

نطمح هنا إلى إلقاء الضوء على نوع محدد من ظاهرة العولمة، ألا وهو العولمة الثقافية، ونعني بها في هذا البحث الانتشار الكاسح عالميّاً لثقافة معينة، ويصدق هذا التعريف اليوم أكثر على الثقافة الأمريكية.

ونودّ -في هذا البحث- وضع العولمة الثقافية في ميزان النقد بالنظر إلى العوامل المؤدية إلى سلبياتها وإيجابياتها، وذلك من خلال مفهومنا أو نظريتنا للرموز الثقافية التي تتمثل عندنا في العناصر التي يتميز بها الجنس البشري عن سواه من الأجناس الأخرى: اللغة، والفكر، والعقيدة، والمعرفة أو العلم والأساطير، والقوانين، والقيم، والمعايير الثقافية. وتؤكد رؤيتنا للرموز الثقافية أن اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعاً، أي: إنها أهم عناصر المنظومات الثقافية البشرية؛ إذ بدونها لا ولادة لبقية الرموز الثقافية؛ فالهجوم على لغات الشعوب من خلال عملية العولمة الثقافية أمر بالغ الخطورة بالنسبة إلى المنظومات الثقافية لتلك الشعوب.

هذا لا يعني أن العولمة الثقافية هي بالضرورة ظاهرة سلبية في كل صورها؛ فنحن نميز هنا بين نوعين من العولمة الثقافية، الأول: العولمة الثقافية الأحادية، التي تسيطر فيها ثقافة خارجية على ثقافة أو ثقافات محلية. والثاني: العولمة الثقافية المتبادلة، التي تتبادل فيها ثقافتان أو أكثر التأثير بشيء من التساوي. ويتصف النوع الثاني بإيجابيات لصالح الأطراف المتفاعلة، فإن الصنف الأول طالما يضر بثقافة الطرف الضعيف المسيطر عليه[1].

(*) أستاذ في علم الاجتماع، جامعة تونس، جمهورية تونس، mthawad @yahoo.com

(١) السحمراني، أسعد. الثقافات وتحدي العولمة، مجلة المسلم المعاصر، العدد ١١٧ (٢٠٠٥م).

وليس من المبالغة القول: إن مصطلح العولمة Globalization هو الأكثر استعمالاً اليوم بين العامة والخاصة من الناس في الشرق والغرب- من مصطلحات أخرى، كالحداثة والتنمية.

إن مقولة بحثنا هذا تتلخص في تأكيد أن العولمة الثقافية الأحادية هي أخطر من العولمة الاقتصادية وغيرها من أنواع العولمات الأخرى. فمن جهة تستند أطروحتنا على الملاحظة الميدانية والتحليل المنهجي والحفري في منظومة الثقافة، أو ما سميناه بالرموز الثقافية. ومن جهة ثانية نعتمد على الرؤية المعرفية -الإيبستيمولجية الإسلامية- في التعرف على عمق جوهر طبيعة الثقافة. ولكن قبل القيام بذلك يجدر بنا بيان بعض التعريفات الأخرى لمصطلح العولمة عند الذين اهتموا بدراسة هذه الظاهرة؛ إذ إنّ تعريف موضوع الدراسة يعد من أساسيات القيام بالبحوث العلمية التي يمكن أن تحظى بالتماسك والموضوعية والعمق والاكتشاف في ما هو مطروح للبحث الذي يسعى إلى فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها.

ثانياً: تعاريف العولمة المتنوعة:

يعترف الباحثون بأن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسالة شاقة نظراً لتعدد تعاريفها[1]. ويرى بعض الدارسين أن العولمة عبارة عن مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب الأرضي، أي: أن للعولمة بُعْداً مكانياً، وهي تعمق -أيضاً- من مستوى التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، بحيث تشكل تلك العمليات الكونية المجتمع العالمي[2].

ويرى تعريف آخر أن ظاهرة العولمة بعد الحرب العالمية الثانية كانت نتيجة للتحسن الكبير في التواصل والتنقل بطرق جديدة بين المجموعات البشرية والمؤسسات والبلدان؛ فمنذ النصف الثاني من القرن الماضي تزايد عدد الناس القادرين على السفر، أو على الهجرة إلى أماكن بعيدة على الكرة الأرضية. وأصبحت الفضائيات تنقل أحداث العالم إلى مشاهدي القارات الست كلهم. أما الإنترنت فهو يربط العالم بعضه ببعض، ويقرب بين أجزائه الصغيرة والكبيرة. كل

---

(١) الخولي، أسامة أمين. "العرب والعولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.
(٢) الخولي. "العرب والعولمة".

تلك الروابط ووسائل التواصل الجديدة سمحت بولادة ظاهرة العولمة منذ أكثر من نصف قرن[1].

ويذهب حليم بركات إلى القول بأن هناك أكثر من مفردة في اللغة العربية تستعمل لكلمة العولمة، وهما كلمتا: الكوكبة والكونية. وتعني هذه المفردات نسقاً جديداً من العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والمعلوماتية بين مختلف بلدان العالم، تسمح بتجاوز الحدود الجغرافية، واختصار المسافات، وتحدي مفاهيم السيادة[2].

ثالثاً: الرموز الثقافية وفهم طبيعة العولمة الثقافية:

ولطرح مسألة العولمة الثقافية من خلال مفهومنا للرموز الثقافية والرؤية الإسلامية لطبيعة الثقافة- كما ذكرنا في مطلع هذا البحث- ينبغي -في خطوة أولى- إثبات مدى مركزية الرموز الثقافية في هوية الجنس البشري. إذا نجحنا في القيام بذلك، فإن قولنا بأن العولمة الثقافية الأحادية للمجتمعات والشعوب هي أخطر أنواع العولمات جميعاً: يصبح قولاً مقبولاً ومقنعاً؛ بسبب أن العولمة الثقافية تهاجم مركز الثقل في الإنسان ومجتمعه، المتمثل في منظومة الرموز الثقافية، فدعنا -إذن- نحلل لنرى الموقع الفعلي للرموز الثقافية في خريطة هوية الجنس البشري:

فعلى مستوى أول: يُعدّ تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات مسلّمة من المسلمات التي لا تكاد تحتاج إلى إثبات؛ إذ إن الاعتراف بهذا التميز هو من ثوابت الأمور عند العامة والخاصة، وفي الشرق والغرب، وفي القديم والحديث على حد سواء.

وعلى مستوى ثان: فلمحاولة القرب أكثر من معنى وأبعاد تميّز الجنس البشري عن بقية الأجناس الحية الأخرى، نذكر ونشرح خمسة معالم رئيسة يتميّز بها الإنسان عن المخلوقات الأخرى، ثم ننظر إلى طبيعة العلاقات الرابطة بينها، وإلى نوعية الصدارة التي يحتلها بعضها في تشكيل خريطة هوية الإنسان وتحديدها بوصفه كائناً فريداً في هذا العالم، ونسعى -في نهاية الأمر من هذا الطرح التحليلي لمميزات الجنس البشري- إلى الوصول إلى تشخيص أجدى للعوامل

(1) *Lechner, F .J.& Boli ,J.(2004) The Globalization Reader, Oxford, UK , Blackwell Publishing.*

(٢) بركات، حليم. المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

التي أدت إلى تميز الإنسان عن غيره من الكائنات، وكسبه -وحده- رهان السيادة أو الخلافة في هذا الكون. ونطمح أن تسمح لنا منهجية طرحنا في موضوع هذه المقالة باستكشاف إطار فكري نظري جديد يصبح ذا مشروعية وأولوية عند الباحثين للفهم والتفسير -على الخصوص- في شؤون سلوكات الإنسان وحركيات المجتمعات البشرية. ويتمثل ذلك الإطار في النظر إلى الإنسان بوصفه كائناً رموزياً ثقافيّاً بالطبع في المقام الأول[1].

ويمكن عدّ أطروحة هذه المقالة من نوع ما يسمى في علوم اليوم بالبحث الأساسي Basic Research، أي: تلك البحوث التي تطمح إلى سبر جوهر الأشياء والتعمق فيها؛ فنحن نهدف هنا إلى التعرف على تلك المميزات الأساسية الثابتة للجنس البشري التي تحدد -بطريقة حاسمة وفاصلة- تميز هوية الإنسان عن سواها من الكائنات الأخرى من جهة، وتعطي الجنس البشري الانفراد القائم والمتواصل بمسؤولية السيادة أو الخلافة في الأرض منذ قديم الزمان من جهة أخرى، فالطرح الفكري -في هذه الصفحات- يساعدنا على فهم ظاهرة العولمة الثقافية الأحادية وتفسيرها بوصفها أخطر العولمات جميعاً. لنذكر المعالم الخمسة المميزة للجنس البشري ونصفها ونشرحها؛ سعياً منا للعثور على أهمها على الإطلاق في خريطة هوية الجنس البشري. ونظراً لضيق مساحة هذه الورقة فإننا سوف نختصر طرح مقولتنا. تستند مقولتنا حول مركزية الرموز الثقافية في هوية الإنسان. على ملاحظات رئيسة حول خمسة معالم ينفرد بها الجنس البشري عن غيره من الأجناس الحية الأخرى:

١- يتصف النمو الجسمي -البيولوجي الفيزيولوجي- لأفراد الجنس البشري ببطء شديد مقارنة بسرعة النمو الجسدي الذي نجده عند بقية الكائنات.

٢- يتمتع أفراد الجنس البشري عموماً بأمد حياة أطول من عمر معظم أفراد الأجناس الأخرى.

(1) *Tattersall,I.(1998) Becoming Human: Evolution and Human Uniqueness, San Diago, Harcourt Brace & Company.*

٣- ينفرد الجنس البشري بالقيام بالخلافة في الأرض بدون منافسة حقيقية له من طرف باقي الأجناس الأخرى.

٤- وكما ذكرنا من قبل، يتميّز الجنس البشري بطريقة فاصلة وحاسمة عن الأجناس الأخرى بمنظومة ما أطلقنا عليه مصطلح الرموز الثقافية: اللغة، والفكر، والدين، والمعرفة أو العلم، والقوانين، والأساطير، والقيم والمعايير الثقافية...

٥- يختص أفراد الجنس البشري بهوية مزدوجة تتكوّن من الجانب الجسدي، من ناحية، والجانب الرموزي الثقافي -المشار إليه في الفقرة السابقة-، من ناحية ثانية.

إن التساؤل المشروع الآن هو: هل من علاقة بين تلك المعالم الخمسة التي يتميّز بها الإنسان؟

أولاً: هناك علاقة مباشرة بين المعلمين ١ و ٢؛ إذ إن النمو الجسمي البطيء عند أفراد الجنس البشري يؤدي -بالضرورة- إلى حاجتهم إلى معدل سن أطول يمكنهم من تحقيق مراحل النمو والنضج المختلفة، والمتعددة المستويات؛ فالعلاقة بين الاثنين - إذن- علاقة سببية.

ثانياً: أما الهوية المزدوجة التي يتصف بها الإنسان فإنها -أيضاً- ذات علاقة مباشرة بالعنصر الجسدي (المعلم١) للإنسان، من جهة، والعنصر الرموزي الثقافي (المعلم ٤)، من جهة أخرى.

ثالثاً: عند البحث عن علاقة سيادة الجنس البشري بالمعالم الأربعة الأخرى، فإن المعلمين ١ و ٢ لا يؤهلانه- على مستوى القوة المادية- لكسب رهان السيادة على بقية الأجناس الحية؛ إذ إن الإنسان أضعف جسّدياً من العديد من الكائنات الأخرى. ومن ثم يمكن الاستنتاج بأن سيادة الجنس البشري ذات علاقة قوية ومباشرة بالمعلمين ٥،٤: الهوية المزدوجة والرموز الثقافية. والعنصر المشترك بين هذين المعلمين هو منظومة الرموز الثقافية. وهكذا تتجلى المهمة المركزية الحاسمة لمنظومة الرموز الثقافية في تمكين الإنسان وحده من السيادة أو الخلافة في الأرض.

رابعاً: إن الرموز الثقافية تسمح -أيضاً- بتفسير المعلمين ١ و ٢؛ فالنمو الجسمي البطيء عند الإنسان يمكن إرجاعه إلى كون عملية النمو عنده تشمل جبهتين: الجبهة الجسمية والجبهة الرموزية الثقافية. خلافاً للنمو الجسدي السريع عند الكائنات الأخرى بسبب فقدانها لمنظومة الرموز الثقافية بمعناها البشري الواسع والرفيع.

رابعاً: الصمت على وجود العلاقة بين الثقافي والجسدي

يغلب الصمت -عموماً- على العلوم الحديثة بالنسبة لذكر الأسباب وراء بطء النمو (البيولوجي الفيزيولوجي) وطول عمر الإنسان، من جهة، وعلاقة ذلك بمنظومة الرموز الثقافية للإنسان، من جهة ثانية. ولقد حاولنا الحصول على معلومات علمية ذات مصداقية بهذا الصدد من إحدى المجلات العلمية الأمريكية الشهيرة، فكاتبنا -أكثر من مرة بالبريد الإلكتروني في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥م -المجلة الأمريكية *Scientific American* سائلين بالتحديد عن المعطيات العلمية المتوافرة القادرة على تفسير أسباب النمو (الفيزيولوجي البيولوجي) البطيء، وطول أمد الحياة عند الإنسان، ولم يصلنا أي رد إلا بعد أكثر من عام، وكان مخّيباً لتوقعاتنا؛ إذ اكتفى بمجرد نصحنا للاسترشاد من المواقع الإلكترونية لعلم (الإنثروبولوجيا) لعلنا نجد فيها إجابات عن تساؤلاتنا.

وكما أشرنا من قبل، فإن حالة الصمت في الدوائر والمنشورات العلمية في المجتمعات المتقدمة هي السائدة حول هذا الموضوع؛ فالمجلات العلمية الفرنسية مثل *La Recherche*، *Science et Vie* لا تتحدث هي الأخرى عن هذا الأمر. وبسبب غياب المعطيات العلمية من تلك المجلات وغيرها، طرحنا -سابقاً- مشروعية تفسير ظاهرة بطء النمو (البيولوجي الفيزيولوجي) بسبب وجود جبهتين للنمو عند الكائن البشري.

إن تحليلنا لموقع الرموز الثقافية في هندسة هوية الإنسان يفيد -بكثير من الشفافية- أن الرموز الثقافية هي بيت القصيد في الإنسان، أي: إنها أهم شيء فيه؛ إذ بها وحدها أسندت له وحده الخلافة، كما سنرى في الرؤية الإسلامية، ومن ثم تأتي قوة واقعية مشروعية قولنا في هذا البحث بأن هجوم العولمة الثقافية الأحادية الأمريكية- مثلاً- على منظومات الرموز الثقافية لحضارات وثقافات المجتمعات والشعوب الأخرى يجعلها أخطر من بقية العولمات الأخرى.

خامساً: طبيعة الثقافة في الرؤية المعرفية الإسلامية

إن التحليل المنهجي السابق لمركزية الرموز الثقافية في هوية الجنس البشري يحتاج إلى سند معرفي (إيبستيمولوجي) يعزز مشروعيته في البحث العلمي الأساسي حول تميز طبيعة الإنسان عن غيره من الكائنات؛ فاخترنا المنظور الإسلامي للتعرف على مكانة الرموز الثقافية عنده في بناء هوية الإنسان.

وعند التساؤل عن الرؤية المعرفية الإسلامية للرموز الثقافية فإن أفضل طريق لتحديد معالمها، والفوز بكسب رهان جوهر طبيعتها هو الرجوع إلى القرآن الكريم المصدر الأول للإسلام في شتى المستويات.

وإذا نقدم -هنا- الرؤية المعرفية القرآنية لطبيعة الثقافة أو الرموز الثقافية فإن المنظور الإسلامي للثقافة يكون مفيداً ومكملاً لمعطيات تحليلنا بالنسبة لتقييمنا لمدى خطورة ظاهرة العولمة الثقافية الأحادية الأمريكية أو الغربية على المجتمعات العربية الإسلامية بصفة خاصة.

يحفل النص القرآني بالآيات التي تعطي مكانة خاصة ومتميزة للإنسان من بين كل المخلوقات الأخرى، سواء كانت كائنات روحية -كالملائكة- أو كائنات أرضية أخرى تعيش على هذه الأرض مثل الإنسان. وبعبارة أخرى: فصورة الإنسان -في القرآن- هي صورة الكائن الفريد الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية بعد الله في هذا الكون، ومن ثم فلا منازع له على الإطلاق في تأهله لإدارة شؤون هذا العالم، وأخذ مقاليد السيادة أو الخلافة فيه.

إنّ الآيات القرآنية توضح -بما لا يدع مجالاً للشك- بأن الإنسان كائن خاص متميز ومتفوق على غيره من مخلوقات الأرض والملائكة، ومن ثم فالرؤية القرآنية للجنس البشري تمثل قطيعة معرفية (ابيستيمولجية) كاملة مع نظرية التطور عند داروين وأصحابه؛ إذ إن خلق آدم -في الرؤية القرآنية- يمثل حالة خاصة في الخلق هي في قطيعة مع كل من الملائكة وعوالم المخلوقات هنا على الأرض. إن خلق آدم تميز عن غيره بالعلم الذي أعطاه إياه الله دون سواه، فبهذه المقدرة العلمية العالية جاءت مشروعية خلافة آدم بتكريمه، وبتفضيله في الأرض، وسجود الملائكة له. وبعبارة أخرى: إنّ منظومة الرموز الثقافية التي تحتوي على المعرفة أو العلم هي المؤهلة الحقيقية لإعطاء الإنسان وحده مشروعية الخلافة في الأرض. فنحن نعد كلمة "روحي" في الآيتين: ﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾[الحجر:٢٩ . ص :٧٢] مفيدة في المقام الأول في الرموز الثقافية؛ إذ بها وحدها جاءت سيادة الجنس البشري على بقية الأجناس الأخرى، كما شرحنا ذلك سابقاً.

وهنا يأتي -في رأينا- إسهام العلوم الاجتماعية في مساعدة مفسري القرآن وهديهم إلى المعنى المناسب الذي ينبغي أن يُعطى إلى كلمة "روحي" في الآية السالفة فالكثير من المفسرين المحدثين يستعينون باكتشافات العلوم الحديثة في التفسير للعديد من الآيات القرآنية التي لها

علاقة بخلق الإنسان وفهم عمل مخ الإنسان وجسمه، أولها علاقته بالظواهر الطبيعية في الكون، مثل: الشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والبحار، والبراكين، والزلازل، مما عزز فكرة إعجاز القرآن؛ فازدادت المؤلفات، وكثر انعقاد الندوات والمؤتمرات في هذا الميدان في العالم الإسلامي الحديث.

وإننا نتفق مع المفكر الإسلامي وعالم الجيولوجيا الكبير الدكتور زغلول النجار الذي يؤكد أن فهم الكثير من الآيات القرآنية لا يمكن أن يتم بدون الاعتماد على الاكتشافات العلمية ذات المصداقية العالية حول الإنسان والظواهر الطبيعية للكون(١).

والمفسرون المحدثون مطالبون - أيضا- بالإفادة من الرصيد المعرفي العلمي للعلوم الاجتماعية المعاصرة في ما له علاقة بفهم سلوك الأفراد والجماعات وحركية المجتمعات والمعالم الثقافية البشرية؛ فهذه العلوم تساعد على القرب من معنى كلمة "روحي" في آيتي الحجر وص؛ فعلوم الأنثروبولوجيا والاجتماع والنفس تجمع على أن الإنسان يتميز ويتفوق على غيره من الكائنات الأخرى بما تسميه تلك العلوم بالثقافة- أو ما أطلقنا عليه نحن بالرموز- الثقافية: اللغة، والفكر، والمعرفة، والعلم، والدين... التي مكنته وحده من القيام بواجب الخلافة في الأرض.

بهذه القراءة الثقافية لمعنى كلمة "روحي" في الآيتين يتضح مدى تحسن مصداقية تفسير معاني آيات القرآن لو استعان المفسرون بالرصيد العلمي الحديث لكل من علوم الطبيعية، وعلوم الإنسان، والمجتمع على حد السواء. وتتجلى من كل ذلك مركزية الرموز الثقافية في كينونته، أي: إن هناك انسجاماً كاملاً بين معطيات العقل والنقل بخصوص مركزية الرموز الثقافية في هوية الإنسان.

سادساً: تطبيقات ميدانية للرموز الثقافية والعولمة الثقافية

يساعد منظورنا للرموز الثقافية على طرح يتمتع بدقة أكثر في تحليل وفهمها وتفسيرها العديد من الظواهر والقضايا المتنوعة ذات العلاقة بالمسألة الثقافية مثل: أخطاء العولمة الثقافية

(١) النجار، زغلول. "من آيات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم"، ٣ أجزاء ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م.

الأحادية والتبعية، والغزو الثقافي، والازدواجية اللغوية والثقافية، وحوار أو صراع الثقافات بين الأمم، فإذا نجح منظورنا حول الأهمية القصوى للرموز الثقافية بوصفها فرضية بحث في العلوم الاجتماعية في إرساء فهم وتفسير يتصفان بمصداقية عالية بالنسبة لسلوك الأفراد وحركية المجتمعات البشرية؛ فإنه يصبح مؤهلاً لكي يتحول من مجرد فرضية بحث إلى نظرية؛ إذ النظرية هي نسق فكري مفسر مقام على فرضية، ومدعم بمجموعة من الحقائق تُعطي -من ناحية- النظرية مضموناً إيجابيّاً، وتمنح -من ناحية أخرى- الفرضية مشروعية قوية(1).

فلنقرأ ونحلل ونناقش -من خلال إطارنا الفكري *paradigm* لأبجدية الثقافة- أربع قضايا تتجلى فيها معالم منظورنا المختلف، وهي قضايا ذات وشائج قوية بمسألة العولمة الثقافية موضوع هذا البحث؛ فالاستعمار الإنجليزي والفرنسي قاما بعولمة رموزهما الثقافية في مستعمراتهما من لغة، ودين، وفكر على الخصوص؛ فمن ناحية انتشرت اللغة والفكر الإنجليزيان في المشرق العربي الإسلامي بين المتعلمين بصفة خاصة، ومن ناحية ثانية انتشرت اللغة الفرنسية وفكرها وثقافتها، أكثر في مجتمعات المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا بحيث تعرضت الشخصية العربية الجزائرية أكثر من غيرها في الوطن العربي إلى أشرس هجوم عولمي ثقافي فرنسي لاستئصال اللغة العربية وثقافتها في المجتمع؛ وذلك بتعويضها باللغة الفرنسية وثقافتها، وكاد يتحقق ذلك؛ إذ معروف عن الاستعمار الفرنسي تركيزه الشديد على نشر رموزه الثقافية: العولمة الثقافية الأحادية؛ فهدف هذه الأخيرة هو خلق حالة اغتراب بين الأفراد والمجتمعات ومنظومات رموزهم الثقافية:

١ - قضية التبعية الثقافية من منظور العولمة الأحادية:

مما لا ريب فيه أن الكتابات حول مسألة التبعية بين المجتمعات في القرن العشرين كرّست اهتمامها على خطر التبعية الاقتصادية، وهمشت -في المقابل- خطر التبعية الثقافية على المجتمعات النامية. ويبرز هذا التوجه الفكري -خاصة عند المفكرين الماركسيين- في علمي الاقتصاد والاجتماع على الخصوص. وما مدرسة نظرية التبعية *Dependency Theory* التي

(1) *Hoover ,K .R.(1988) The Elements of Social Scientific Thinking , New York , St. Martin's Press.*

نـادى بهـا جـوندر فـرنك *Gunder Frank*، وينادي بها أتباعه في أمريكا اللاتينية وغيرها من البلاد في العالم، إلا أشهر مثال للنظر إلى التبعية على أنها في المقام الأول قضية اقتصادية.

أمـا مـنظورنا للرموز الثقافية في تحليل أخطار العولمة الثقافية الأحادية فهو أن تبعية مجتمعات العـالم الـثالث للمجـتمعات الغـربية علـى مـستوى المنظومة الثقافية هي مسألة أكثر خطورة من التبعـية الاقتـصادية؛ لأنهـا تبعية تضر أهم وأعز ما يملكه الجنس البشري -الرموز الثقافية- وما يميـزه عـن سـواه مـن الأجـناس الأخـرى ويعطيه السيادة عليها، كما رأينا، فالتبعية الثقافية من مجتمع إلى مجتمع آخر هي تبعية لا تمس جوانب هامشية أو جانبية للمجتمع التابع، بل هي تبعية تهاجم جوهر كينونة المجتمع التابع، المتمثل في عناصر منظومته الثقافية.

إذا كانـت هـذه الأخـيرة هي بيت القصيد في تحديد هوية الجنس البشري- كما أكدنا ذلك- ثـم في تحديـد هـوية المجـتمعات البشرية المتنوعة الثقافات؛ فإن تبعية بعض منها ثقافيًّا للآخر تعدّ مـصاباً جلـلاً؛ لأنهـا تـضرب صـميم أساسـيات الركائـز الـتي تقـام علـيها هـويـة الأفـراد ومجـتمعـاتها، ولأن مدة بقاء الرموز الثقافية للمستعمر القديم والجديد طويلة العمر في مجتمعات العـالم الـثالث الـتي عانـت مـن الاحـتلال الغربـي. ومـن ثم فنيلها للاستقلال اللغوي والثقافي والفكري أصعب بكثير من كسبها للاستقلال من الاحتلال العسكري والهيمنة الاقتصادية.

لقـد كـتب عـالم الاجـتماع الماليـزي الشهير سيد حسين العطاس مقالاً تطرّق فيه إلى مخاطر الإمـبريالية الفكـرية، والعولمة الفكرية على متعلمي ومثقفي مجتمعات الجنوب(1)، لكنه لم يطرح ويحلـل تلـك المخاطر انطلاقاً من إطار فكري مستند على مركزية الرموز الثقافية في هوية الجنس البـشري، كمـا نفعـل في هـذا البحث، ومن ثم جاء طرحه محدوداً في التعمق في سلبيات العولمة الفكـرية بـسبب اكـتفائه بمجـرد الوصف لمؤشرات الإمبريالية الفكرية لدى المثقفين في مجتمعات العالم الثالث.

تـشير الملاحظـات -في دنـيا التـثاقف بـين الأمـم والمجتمعات- إلى أنّ عنصري اللغة والدين يـؤديان عمـلاً حاسمـاً في تحديـد مـدى خطر العولمة الثقافية الأحادية؛ فتثاقف مجتمعات الوطن العربـي مـع الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين أفرز نوعين من التبعية الثقافية، أو العولمة

(1) Alatas, S.H (2000) :Intellectual Imperialism: Definition, Traits, and Problems, Southeast Asian Journal of Social Sciences: 28 (1)23-45.

الثقافية؛ فمن جهة نجح الاستعمار الفرنسي -المعروف بتركيزه على الجانب اللغوي الثقافي- في بث لغته وثقافته في بلاد المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا) ليس بين النخب فقط، بل بين عامة الناس أيضاً، فأصبحت الفرنسية لغة أغلبية المؤسسات لهذه المجتمعات في ظل الاحتلال الفرنسي، بل لغة العديد من المؤسسات الوطنية لنفس هذه المجتمعات لفترة ما بعد الاستقلال.

ونظراً لأن اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعاً، فإنه يجوز وصف العولمة الثقافية الأحادية لمجتمعات المغرب العربي الأربعة لفرنسا بأنها عولمة خطيرة؛ لأنها تحرم اللغات الوطنية -العربية والبربرية...- من النمو والاستقلال الكاملين. ولا يقتصر خطر العولمة الثقافية الأحادية على مجرد فقدان اللغة أو اللغات الوطنية للنمو والاستقلال، وإنما يمس -أيضاً- قضايا الشعور بالاغتراب الثقافي والتذبذب على مستوى الهوية الثقافية عند الأفراد ومجتمعاتهم.

ومن جهة أخرى كان اهتمام الاستعمار الإنجليزي أقل اهتماماً بجوانب الاستعمار اللغوي الثقافي لبلاد المشرق العربي التي سقطت تحت هيمنته؛ فلم يبلغ تعلم اللغة الانجليزية وانتشارها واستعمالها في مجتمعات المشرق العربي الدرجة التي بلغتها اللغة الفرنسية على مستويات عديدة -كما رأينا- في مجتمعات المغرب العربي.

وهذا مؤشر ذو دلالة بالغة على الفرق في درجة العولمة الثقافية التي تعرضت لها هاتان المنطقتان من العالم العربي، وهو الحضور البارز والمتواصل لما يسمى بظاهرة الكتّاب الفرنكوفونيين المغاربيين *Les écrivains francophones maghrébins* والغياب شبه الكامل لمثل هذه الظاهرة باللغة الإنجليزية بين الكتّاب المشرقيين الذين احتلت بريطانيا بلادهم؛ أي: أن اللغة العربية المكتوبة، واللهجات العربية المتعددة القليلة الاستعمال للكلمات الإنجليزية حافظت على هيمنتها في الاستعمال في مؤسسات تلك المجتمعات المشرقية، وفي التواصل بين أفرادها في الحياة اليومية.

إن هذا الواقع الاستعمالي الواسع كتابة وحديثاً للغة العربية المكتوبة وللهجات العربية يعطي مشروعية للقول بأن التبعية الثقافية أو العولمة الثقافية لمجتمعات المشرق العربي هي أقل حدة وخطورة من تلك التي تعيشها مجتمعات المغرب العربي، أوليست اللغة هي أم الرموز الثقافية جيعاً التي يصون استعمالها الواسع وقوته في مجتمعها من مغبة السقوط في التبعية اللغوية

الثقافية أو العولمة الخطيرة والطويلة البقاء للأمم صاحبة الهيمنة والتأثير الثقافي العولمي؟ ومن ثم يجوز القول بأن العولمة اللغوية الثقافية الاستعمارية الفرنسية خلقت تبعية لفرنسا في مجتمعات المغرب العربي المستقلة لا تقلّ خطورة عن العولمة المعاصرة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق متعددة من العالم.

٢- الغزو اللغوي الثقافي نتيجة للعولمة الأحادية

في ضوء ما سبق، يسهل فهم مشروعية القول ومصداقيته: "إن الغزو اللغوي الثقافي المعولم الأحادي هو أخطر أنواع الغزو جميعاً، فالهجوم الشامل على المنظومة الرموزية الثقافية لشعب ما وإضعافها أو نسف أسسها هو أخطر ما يصيبه؛ لأنه يضرب الأركان الأساسية الأولى لكيان الأفراد والمجتمع البشري التي بدونها تضعف قدرته على التماسك ناهيك عن المقاومة، ويصعب عليه ويطول التحرر اللغوي الثقافي، وذلك حتى في غياب الآخر الغازي؛ إذ الرموز الثقافية للغازي ذات أمد بقاء طويل- من جهة- وذات حضور شبه ميتافيزيقي- من جهة أخرى- في المجتمعات المتأثرة كثيراً -على الخصوص- بالانتشار الواسع المعولم لتلك الرموز الثقافية، أي: أن الحضور المادي- مثلا- للمستعمر الفرنسي في مجتمعات المغرب العربي لم يعد ضرورياً لاستمرار تأثير اللغة الفرنسية وثقافتها في تلك المجتمعات؛ إذ تنوب عنه النخب السياسية، والفكرية، والشرائح الاجتماعية المتعلمة التي لا تزال يهيمن عليها مركب سمو اللغة الفرنسية وثقافتها بعد حوالي نصف قرن من الاستقلال.

ينطبق هذا كثيراً على حال المجتمع التونسي الحديث؛ فالنخب السياسية والفكرية، والمسؤولون ذوو المراكز الحساسة، وأغلبية الشرائح الاجتماعية المتعلمة فترة ما بعد الاستقلال هي فئات يغلب عليها التعاطف مع لغة المستعمر الفرنسي أو الغرب عموما وثقافته وإيديولوجيته أكثر من تعاطفها مع اللغة العربية وثقافتها ورؤيتها للحياة، وهذا ما أطلقنا عليه مفهوم أو ظاهرة التخلف الآخر[1]".

(١) الذوادي، محمود." التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث"، تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢م. وانظر *Dhaouadi, M. (2002) Globalization of the Other Underdevelopment: Third World Cultural Identities, Kuala Lumpur , A. S. Noordeen.*

يعزز هذا القول ملاحظتان رئيستان:

١. غياب شبه كامل منذ الاستقلال -١٩٥٦م- لمصطلح التحرر أو الاستقلال اللغوي الثقافي من معجم السياسيين، ونقاش المفكرين، والعلماء، والمسؤولين التونسيين، وحديث معظم الفئات التونسية الأخرى. وفي المقابل يحتفل التونسيون سنوياً بعيدَيِ الجلاء والتحرّر- جلاء المستعمر الفرنسي عن الأراضي التونسية، أو الاستقلال العسكري والفلاحي عن الاستعمار الفرنسي، أما الجلاء اللغوي الثقافي فلا يكاد يُذكر، ناهيك عن المناداة به بصوت عال خاصة من طرف النخب وأصحاب القرار. وبعبارة أخرى: إن وعي المجتمع التونسي الحديث بمسألة التحرّر اللغوي الثقافي يتراوح بين مستوى الوجود الضعيف جدّاً ومستوى اللاوجود الجماعي المطلق؛ بسبب سقوطه في شباك العولمة الثقافية الفرنسية الأحادية.

٢. غياب كامل في هذا المجتمع في فترة ما بعد الاستقلال لحملات وعي وطنية لصالح اللغة العربية (اللغة الوطنية). يقع هذا الصمت الكامل والحال أن علاقة التونسيين المتعلمين بلغتهم الوطنية ليست طبيعية بعد نصف قرن كامل من الاستقلال؛ ففي أحسن الأحوال لا يستعملونها بالكامل شفويّاً أو كتابيّاً، ولا يعارضون أو يحتجون على استعمال لغة أجنبية بينهم، ولا يبدون اعتزازاً باللغة العربية أو غيرة عليها، ولا يوجد لديهم شعور عفوي قوي إزاء أولوية استعمال لغتهم الوطنية بينهم، ولا حس لمراقبة استعمال الكلمات والجمل الفرنسية. وأخيراً فالتونسيون المتعلمون اليوم يندر أن يعرّفوا- بتلقائية- هويتهم بلغتهم الوطنية (اللغة العربية)، كما يفعل -مثلاً- الألمان، والإيطاليون، والفرنسيون، والإسبان.

تشير كل تلك المؤشرات اليوم إلى وجود موقف *attitude* جماعي سلبي لدى الأغلبية الساحقة من التونسيين المتعلمين بالنسبة لعلاقتهم مع اللغة العربية، لغتهم الوطنية؛ ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين مترابطين: الأول: تأثير الاستعمار اللغوي الفرنسي على إقصاء اللغة العربية قدر المستطاع من الاستعمال في المجتمع التونسي، وتعويضها باللغة الفرنسية، ثم غرس عقلية الاحتقار للغة العربية بين التونسيين المتعلمين وغير المتعلمين. أما العامل الثاني الحاسم فيمثله -قطعاً- التونسيون المزدوجو اللغة والثقافة، أو المفرنسون الذين أخذوا زمام الأمور في تسيير شؤون البلاد بعد الاستقلال.

ونظراً لتعاطفهم الكبير-عن وعي أو عن غير وعي- مع لغة المستعمر وثقافته بسبب عولمتهم اللغوية الثقافية الفرنسية؛ فإن أغلبيتهم لم تستطع التحرر من مركب الاستعمار اللغوي الثقافي بحيث تصبح متحمسة وقادرة على إعطاء الأولوية للغة الوطنية وثقافتها، ومن ثمّ إنصاف اللغة العربية وثقافتها؛ وذلك بتمكينها- عبر سلسلة من الإصلاحات اللغوية والثقافية والنفسية- من كسب عقول التونسيين وعطف قلوبهم. وبعبارة أخرى: إن الموقف التحقيري الذي تلقاه اللغة العربية بين المتعلمين التونسيين اليوم هو -في المقام الأول- انعكاس لموقف النخب، والمسؤولين، ونظام التعليم، والمجتمع- بصفة عامة- من اللغة العربية، وهو وضع ناتج عن سطوة العولمة اللغوية الثقافية الفرنسية على المجتمع التونسي الحديث..

٣- الازدواجية اللغوية والثقافية والعولمة الأحادية

أما الازدواجية اللغوية والثقافية فينظر إليها في العديد من المجتمعات المتخلفة على أنها عنصر أساسي لنجاح عملية التنمية. ومن ثم يرى المسؤولون -في هذه المجتمعات- وجوب تبني نظم التعليم عندهم سياسات تكوين أجيال مزدوجة اللغة والثقافة.

فعلى مستوى أول: ليست هناك علاقة ضرورية بين تحصيل التنمية من ناحية، والازدواجية اللغوية والثقافية من ناحية أخرى. وإن إنجاز المجتمع الياباني منذ الحرب العالمية الثانية لمستوى عالٍ من التنمية والتحديث أخيرٌ مثال على ذلك.

وعلى مستوى ثان: فمن السذاجة الاعتقاد بأن في الازدواجية اللغوية والثقافية بكل أصنافها خيراً كبيراً، كما ترى الأغلبية من النخب وأصحاب القرار والرأي العام في عدد كبير من المجتمعات المتخلفة؛ فمفهومنا للرموز الثقافية يحذر بكل شدة- مثلاً- من مخاطر الازدواجية اللغوية الثقافية التي تكون فيها اللغة الأجنبية وثقافتها صاحبة المكانة الأولى في نفوس وعقول وسلوكات مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية، وهذا ما هو موجود في عدد كبير من هذه المجتمعات بوصفه نتيجة للعولمات اللغوية والثقافية التي تعرضت لها في عهود الاستعمار وبعده؛ فهذا الصنف من الازدواجية اللغوية والثقافية يهدد أمَّ الرموز الثقافية للمجتمع النامي، يهدد اللغة أو اللغات الوطنية ومنظومتها الثقافية.

وفي المقابل ترحب رؤيتنا للرموز الثقافية بالازدواجية اللغوية والثقافية التي تحافظ فيها اللغة الوطنية وثقافتها على الأولوية والصدارة في قلوب وعقول وسلوكات مواطني ومؤسسات

المجتمعات النامية، كما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة؛ أي: أن تعلم اللغات الأجنبية وثقافتها - في هذه المجتمعات- يمثل- فقط -وسيلة انفتاح على الآخر عندما لا يُربكُ ولا ينسف مناعة اللغة الوطنية وثقافتها لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع الكبير، ولا يخلق أعراض مُركَّب النقص والتحقير للذات بين المواطنين. إنّ منظورنا الفكري للرموز الثقافية والملاحظات الميدانية يشير بقوة إلى أن الأمر صعب المنال في ظل استمرار هيمنة العولمة اللغوية الثقافية الأحادية للمستعمر القديم أو لقوى العولمة الجديدة في بداية القرن الحادي والعشرين.

٤- حوار الثقافات وصدامها والعولمة الثقافية

نفضل هنا استعمال كلمة "الثقافات" بدل "الحضارات" في تحليل مسألة الحوار أو الصدام بين الأمم والمجتمعات؛ إذ إن الثقافات هي المؤسسة للحضارات وتجلياتها بما فيها القدرة على الحوار والصدام مع "الآخر".

ما من شك أن قضية حوار أو صدام الثقافات هي اليوم موضوع الساعة. وإن مفهومنا للرموز الثقافية ليّساعد على الإسهام في فهم حيثيات هذا الموضوع وتفسيرها، ويَسهلُ الاشتراك أو التشابه في منظومة الرموز الثقافية بين الأمم والمجتمعات والجماعات على التواصل والحوار بينها؛ فالاشتراك أو التشابه بين تلك التجمعات البشرية في الرموز الثقافية يعزز الاستعداد والتحمس والقدرة على الحوار والتفاعل على المستويين الفردي والجماعي بين تلك التجمعات. وبعبارة أخرى: فما يمكن تسميته بالعولمة الثقافية المتبادلة بين المجتمعات والأمم أو معرفة بعضها بعضاً للغاتها وثقافاتها يُعدّ ركيزة رئيسة لفتح باب الحوار بينها.

وبما أن اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعاً فهي أهم عناصر المنظومة الثقافية لفتح أبواب الحوار والتواصل بين الأفراد والمجموعات البشرية، ومن ثم يمكن القول بأن حوار الثقافات بين العالم الإسلامي -من ناحية- والعالم الغربي- من ناحية أخرى- يتطلب في المقام الأول من الطرفين- معرفة لغات بعضهم بعضاً، وهي العولمة اللغوية المتبادلة، وهذا ما هو مفقود عند الطرف الغربي نخبويًا وشعبيّاً. وينطبق هذا أكثر على المجتمع الأمريكي، ليس في فقدانه لمعرفة لغات العالم الإسلامي فحسب، بل أيضاً في عدم معرفته للغات الأجنبية بصفة عامة. وعلى العكس من ذلك، فإن لنخب العالم الإسلامي معرفة واسعة ومتمكنة بلغات المجتمعات الغربية المتقدمة، وفي طليعتها اللغتان الإنجليزية والفرنسية، وبازدياد نسبة التمدرس منذ استقلال

المجتمعات الإسلامية، فإن انتشار تعلم إحدى تلك اللغتان أو هما معاً وغيرهما من اللغات الغربية -كالألمانية، والإسبانية، والروسية...- أصبح واقعاً اجتماعياً شعبيّاً لأغلبية فئات تلك المجتمعات.

إن هذا الواقع اللغوي الشعبي يهيىء -بالضرورة- المجتمعات الإسلامية، ويعزز عندها هاجس التفتح والحوار مع المجتمعات الغربية وخاصة الأكثر تقدماً. أما المجتمعات الغربية المتقدمة فليس لها ما يحفزها على نطاق شعبي واسع على تعلم ولو لغة واحدة من لغات العالم الإسلامي؛ فهو عالم متخلف لا يجذب الغربيين لتعلم لغاته! ويقتصر الأمر -في أغلب الأحيان- على تعلم بعض لغات العالم الإسلامي لعدد محدود جدّاً من الأفراد من العلماء والمستشرقين والدبلوماسيين ورجال الأعمال.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإنه لا يمكن الحديث عن المساواة في رغبة الطرفين الغربي والإسلامي على الحوار؛ فالهيمنة الغربية الحالية المعولمة، وتاريخ الغرب الاستعماري للشعوب الإسلامية، وجهل سواد المجتمعات الغربية لإحدى لغات العالم الإسلامي الكبرى -على الأقل- يضعف كثيراً من استعداد تلك المجتمعات وقدرتها على الحوار التلقائي المتحمس والواعد مع المجتمعات الإسلامية.

ومن ثم فالمجتمعات الغربية الحديثة هي أقل استعداداً ومقدرة لغوياً وثقافياً على الدخول في حوار ثقافي واسع ومثمر مع المجتمعات العربية والإسلامية.

وفي ظل أحوال الجهل المتفشي في العالم الغربي بلغات العالم العربي والإسلامي وثقافاته، فإن الطرف الغربي هو الأكثر استعداداً وترشحاً للدخول في صدام مع العالم العربي الإسلامي.

ومما يزيد الطين بلة -في صدام الثقافات- أن هيمنة الغرب العولمية ومصالحه الكبيرة والمتنوعة في العالم العربي والإسلامي تشجع الغرب أكثر على الهجوم على العالم العربي والإسلامي بدلاً من الحوار معه.

وإن السياسة الخارجية الأمريكية الصدامية لإدارة بوش الابن مع العالم العربي والإسلامي اليوم خير مثال ميداني تتجلى فيه مشروعية تأهل أمريكا القوة العظمى للصدام مع العالم العربي والإسلامي. وتأتي المنظومة الثقافية لإدارة بوش في المقام الأول عاملاً حاسماً في صدام هذه

الإدارة ليس مع العالم العربي الإسلامي فحسب، بل مع المجموعة الدولية قاطبة بسبب فقدانها لروح العولمة المتبادلة بينها وبين بقية الشعوب المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

كما أن الحديث عن علاقة العرب المسلمين بالغرب المسيحي يحتاج إلى الإشارة إلى الخلفية التاريخية التي ربطت بينهما.

فمن جهة: لقد غزا العرب المسلمون ما يسمى اليوم إسبانيا والبرتغال حيث أقاموا حكمهم وهيمنتهم قروناً عديدة، وحاولوا التوسع أكثر في أوروبا. ولا شك أن الخيال الغربي- منظومته الثقافية- أصبح منذ ذلك التاريخ متوجساً وخائفاً وعدائيًا للعرب المسلمين؛ إذ هم القوة الوحيدة في العالم التي هددتهم في عقر دارهم.

ومن جهة ثانية: فقد هُزم العرب المسلمون في الأندلس وطُردوا منها شرّ طردة؛ فسجلوا في مؤلفاتهم هيامهم بالأندلس، ولوعتهم عليها، وغضبهم على ما تعرضوا له على أيدي المتنصرين الإسبان المسيحيين؛ فولّد حقداً حاقد على الإسبان وعلى الغرب بصفة عامة نتيجة للحروب الصليبية والاستعمار الغربي لهم في العصور اللاحقة والحديثة.

إن المنظومة الثقافية السلبية إزاء "الآخر" لدى الطرفين -الغرب والعرب المسلمين- مرشحة جدّاً لتستمر لقرون وقرون عديدة؛ إذ إن الرموز الثقافية ذات مدى حياة طويل قد يصل إلى الأبدية. ولا تسمح المعطيات السابقة بالتفاؤل للحديث عن توافر الشروط اللازمة لحوار حقيقي متكافئ فعلاً بين الغرب والعالم العربي الإسلامي، إلا إذا أصبحت هناك عولمة ثقافية متبادلة بينهما.

ومع ذلك فإن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١م تبعها اهتمام متزايد بالإسلام، وبتعلم اللغة العربية في المجتمعات الغربية. وهذان عنصران رئيسان ينبغي للمجتمعات العربية والإسلامية استثمارهما بوصفهما رموزاً ثقافية؛ لتمكين الغرب من المعرفة الحقيقية القريبة وبطريقة مباشرة للمعالم المشرقة للحضارة العربية الإسلامية. كما أن أحداث (٢٠٠١م) قد دفعت -على المستوى الأكاديمي -المجلات العلمية الغربية المحكمة -مثلاً- إلى الترحيب أكثر بنشر دراساتٍ لها علاقة بالإسلام. وينطبق الشيء نفسه على دور النشر الغربية. فهذه الأحوال الإيجابية ينبغي استثمارها من الطرف العربي الإسلامي لنشر عولمة ثقافة رموزها الثقافية: اللغة

العربية، والتركية، والفارسية، والأردية، والإسلام، قدر المستطاع، وحسب ما تسمح به الأحوال.

إن النجاح في هذا الأمر مهما كان قدرة فإنّه يُعّد حدثاً عولمياً في الاتجاه المعاكس، أي: أن العولمة الثقافية تنطلق من مجتمعات الجنوب إلى مجتمعات الشمال. وإن بث قناة الجزيرة الدولية برامجها باللغة الإنجليزية في فضائية مستقلة متخصصة -هو خطوة مباركة للعولمة المعاكسة من الجنوب إلى الشمال من أجل فتح فرص جديدة للحوار الرحب بين الغرب والعالمين العربي والإسلامي.

الخلاصة

ناقشت هذه الورقة مسألة العولمة الثقافية من خلال نظريتنا للرموز الثقافية. إنها نظرية تؤكد أن الجنس البشري يتميز عن غيره من الأجناس الأخرى بمنظومة الرموز الثقافية: اللغة المكتوبة والمنطوقة، والفكر، والمعرفة أو العلم، والدين، والقوانين، والأساطير، والقيم، والمعايير الثقافية...، وبسبب مركزية هذه الأخيرة في وجود الإنسان؛ فإن تأثيرها تأثير قوي وشامل على هوية الأفراد والمجتمعات البشرية؛ فالإنسان – إذن- كائن رموزي ثقافي بالطبع قبل أن يكون اجتماعياً بالطبع؛ أي أن جوهر الإنسان هو الرموز الثقافية.

ومن ثم يمكن النظر إلى ما سميناه العولمة الثقافية الأحادية على أنها أخطر أنواع العولمات جميعاً؛ لأنها تمس -وربما تهدد- أهم مكونات هوية الجنس البشري ورموزه الثقافية.

يتجلى خطر العولمة الثقافية الغربية المعاصرة على العالمين العربي والإسلامي في نشر لغات الغرب وفكره بين المتعلمين والمثقفين في المجتمعات العربية والإسلامية، بحيث أصبح العديد من هؤلاء -سواء أكانوا في السلطة السياسية بعد استقلال بلدانهم أم مجرد أناس عاديين- غرباء عن لغتهم الوطنية، والتراث الفكري العربي الإسلامي، بل- كحال كثيرين- في حالة عداء معهما؛ فمعالم الأخطار على مسيرة المجتمعات العربية والإسلامية من الاستلاب اللغوي والفكري للنخب السياسية، والمثقفين، والشرائح الواسعة من المتعلمين، لا تكاد تحتاج إلى بيان، سواء تعلق الأمر بربط بعض تلك المجتمعات بهويتها الإسلامية أو بالنجاح في تعريب لسان النخب، والمثقفين، والمتعلمين، كما يتضح ذلك -على الخصوص- في مجتمعات المغرب العربي.

لكننا نحاجج -من منظورنا للرموز الثقافية- بأن العولمة الثقافية المتبادلة هي عامل إيجابي لصالح حوار الحضارات، كما أن هناك اليوم أحوالاً مواتية للثقافة العربية الإسلامية لكي تعولم نفسها في العالم الغربي؛ فبعد أحداث ١١ (سبتمبر) ٢٠٠١م أصبح هناك اهتمام متزايد بالإسلام، وبتعلم اللغة العربية؛ فعلى المستوى الأكاديمي- مثلاً- أصبحت المجلات الغربية المحكمة ترحب بنشر دراسات لها علاقة بالإسلام أو بالعروبة، وعلى المسؤولين ورجال الفكر والعلم في المجتمعات العربية والإسلامية أن يعرفوا كيف يفيدون من هذه الفرصة إبلاغ أصالة رموزهم الثقافية إلى المجتمعات الغربية. وهذا ما سوف يساعد على الدفع بحوار الحضارات إلى الأمام؛ إذ إن معرفة الرموز الثقافية للآخرين يعدّ الأساس المتين لحوار حضاري حقيقي واسع وشعبي بين العالمين الإسلامي والمسيحي.

إن بث قناة الجزيرة الدولية برامجها بلغة شكسبير إلى العالم المتحدث بالإنجليزية يعتبر خطوة مباركة للعولمة المعاكسة: من الجنوب إلى الشمال لفتح باب الحوار الرحب بين الثقافة الغربية المسيحية والثقافة العربية الإسلامية.

الفصل الثالث

الفكر الإسلامي المعاصر.. وتجديد منهج النظر في العولمة

أ.زكي الميلاد (*)

أولاً: العولمة.. التطور والتراكم

لم يحصل -في تاريخ الفكر الإنساني القديم والحديث- هذا المستوى الكمي المتصاعد والمتراكم بسرعة مدهشة، كالذي نراه يحصل اليوم مع فكرة العولمة، ولاحقاً سوف يسجل المؤرخون الاجتماعيون والاقتصاديون، وسواهم في الميادين الأخرى أيضاً- أن فكرة العولمة هي من أكثر الأفكار والقضايا التي استحوذت على أوسع اهتمام، وبالشكل الذي يفوق الاهتمام بأي فكرة أو قضية أخرى تقريباً؛ فالعولمة هي الفكرة التي تشغل في زمن واحد- العالم كله بكل ثقافاته وأديانه وقومياته وجغرافياته، يختلفون عليها، وينقسمون حولها، ويتصادمون بشأنها أيضاً.

والمدهش في هذه الفكرة، أنها عَبَرت بسرعة من خطاب النخبة والطبقة العالمة إلى خطاب الشارع وعموم الناس، وتحولت إلى فكرة شعبية يتساءل عنها الناس بمختلف شرائحهم الاجتماعية، ويحاولون معرفتها بأي صورة، وبالنمط الذي لم يحدث من قبل مع أي فكرة أخرى من الأفكار التي اتصفت بالتعقيد والتشابك، أو التي ينشغل بها في العادة شرائح معينة من أهل العلم وأهل الاختصاص. فالناس اليوم يتحدثون عن العولمة كما لو أنها تنتمي إلى معجم كلماتهم اليومية، حيث دخلت بقوة إلى مجمل التداول اللغوي الجماهيري.

ومعظم الذين كتبوا عن العولمة أشاروا بدهشة إلى مثل هذه الملاحظة، وتوقفوا عندها لشدة وضوحها؛ فكلمة العولمة التي لم يكن لها مكان، تحولت -كما يقول رئيس كلية لندن للاقتصاد والسياسة، والمنظّر لأطروحة الطريق الثالث في أوروبا (أنطوني جيدنز)- إلى كلمة على كل لسان؛ فلا يكتمل خطاب سياسي، أو دليل لرجال الأعمال إلا بالإشارة إلى هذه الكلمة. وأدى

(*) رئيس تحرير مجلة الكلمة، المملكة العربية السعودية.

الاستخدام الواسع للكلمة إلى جدل عميق في الدوائر الأكاديمية، وقد أضحت محورا لمعظم المناقشات السياسية، والمناظرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة[(١)]. على الرغم من أن هذه الكلمة- كما يضيف (جيدنز) في كتاب آخر له- حتى ثمانينيات القرن العشرين، يكاد لا يوجد لها حضور في الكتابات الأكاديمية، أو في اللغة اليومية؛ فقد أتت من حيث لا نعلم؛ لتصبح أمامنا أينما التفتنا[(٢)].

ويرى مؤلفا كتاب "ما العولمة؟" البريطانيان (بول هيرست وجراهام طومبسون) أن الأدب المكتوب عن العولمة غزير ومتنوع، ويبلغ مفهوم العولمة من الانتشار مبلغاً يجعله يغطي أشد أنواع النظريات والمصالح الاجتماعية تبايناً؛ فهو يغطي الطيف السياسي من اليمين إلى اليسار، وهو مقبول في شتى العلوم: الاقتصاد، والاجتماع، والدراسات الثقافية، والسياسات الدولية، وهو مطروح -أيضاً- على لسان المجددين والتقليديين في الحقل النظري[(٣)].

أما الدكتور رمزي زكي فيقول- وهو يقدم للطبعة العربية من كتاب "فخ العولمة": لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هناك الآن سيلاً أشبه بالطوفان في الأدبيات التي تتحدث عن موضوع العولمة، ولم يعد الأمر يقتصر على إسهامات الاقتصاديين، وعلماء السياسة، أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى الأمر ليشمل إسهامات الاجتماعيين، والفلاسفة، والإعلاميين، والفنانين، وعلماء البيئة والطبيعة...إلى آخره[(٤)].

ولعل هذا النقاش الواسع، بين الأمم والمجتمعات حول العولمة- بعلم أو بدون علم- هو من صور الانخراط في العولمة، ومن مظاهر قوتها أو سحرها حين استطاعت أن تفرض على الجميع هذا المستوى من التداول والنقاش الذي لم ينقطع أو يتوقف، وحين اقتحمت العولمة حياتنا

(١) جيدنز، أنطوني. "الطريق الثالث.. تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩م، ص ٦٢.

(٢) جيدنز، أنطوني. "عالم جامح.. كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا؟!! ترجمة: عباس كاظم وحسن ناظم، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م، ص ٢٦.

(٣) هيرست، بول. وطومبسون، جراهام. ما العولمة.. الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة: فالح عبد الجبار، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣م، ص ١٢.

(٤) مارتين، هانس بيتر، وشومان، هارالد. "فخ العولمة.. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣م، ص ٨.

بدون استئذان، وفرضت علينا وجوداً يكاد يكون قسرياً، بحيث لا يمكن تجاهله أو التنكر له، أو القفز عليه، الأمر الذي يفسر انخراط الجميع حتى المعارضين والمناهضين للعولمة في النقاش والسجال الدائر حولها.

ومن المؤكد- أو شبه المؤكد- أن هذا النقاش المحموم حول العولمة، سوف يحافظ على وتيرته النشطة والفاعلة، في مختلف مراكز العالم، نتيجة ما تحمله العولمة، وما تبشر به من موجات شديدة التغير، يصفها بعضهم -من شدة قوتها- بالتيار الكاسح، وهو التأثير الذي سوف يطال تقريباً كل مكان، وسوف يصل إلى كل بقعة في العالم آجلاً أم عاجلاً.

ولعل الحذر -في مثل هذا الكلام- أن يكون هو أيضاً من الانطباعات الخفية للعولمة، ومن تأثيراتها علينا حين نصورها بهذا الشكل الذي لا يخلو من مبالغة، مع ذلك فكل ما في العولمة يحرض على النقاش، وحسب رأي (جيدنز): إن ثمة خلافاً على معظم جوانب العولمة.

فهل تستدعي العولمة حقاً كل هذا النقاش؟ وهل استنفد هذا النقاش طاقته وقيمته ولم يعد له من طائل؟ وهل بقي أحد من الكتاب لم يكتب عن العولمة أو لم يأت على ذكرها؟ ولا أدري إذا كنا قد وصلنا إلى درجة الملل من الكتابة عن العولمة أو الحديث عنها؟ أما زالت هذه الكتابات تلفت الانتباه فعلاً؟ أم إننا وصلنا إلى درجة الإسراف والإفراط، ولم يعد هناك من جدوى أو إغراء للحديث عنها؟

بعيداً عن طبيعة وجهات النظر التي يمكن أن تطرح أمام هذه التساؤلات، وعن جوانب الاتفاق أو الاختلاف معها، النسبي أو التام، إلا أن صورة هذا النقاش قد تكون مختلفة حين نقترب من طبيعة علاقة الفكر الإسلامي المعاصر بذلك النقاش، الذي لم يكن أساساً منخرطاً فيه من داخله، أو مؤثراً في حركته واتجاهاته، وإن كان يظهر عليه التناغم مع الاتجاهات النقدية والمناهضة للعولمة.

ثانياً: الفكر الإسلامي والعولمة.. مراجعة ونقد

الفكر الإسلامي المعاصر بحاجة ماسة اليوم لأنْ يراجع موقفه من العولمة، ويجدد ويطور ويوازن في هذا الموقف، الذي تشكل في أول الأمر بفعل تأثير صدمة العولمة، الصدمة التي شعر بها الجميع، وإن تفاوتت وتباينت ردات الفعل نحوها بين الثقافات والمجتمعات الإنسانية.

وبتأثير هذه الصدمة اتخذ الفكر الإسلامي موقفاً من العولمة، غلب عليه حالة الإرباك والانفعال أمام ظاهرة فاجأت الجميع في شدة مفاعيلها وتأثيراتها وقوتها، حيث قلبت -بصورة جذرية- منظورات الرؤية إلى العالم.

وعند تحليل هذا الموقف نكتشف -بسهولة- أن له طبيعة نفسية، أكثر من كونه معبراً عن موقف له طبيعة علمية. في حين كان من الأصوب- أمام هذه الظاهرة المكثفة والمركّبة- تغليب وتحكيم الموقف والتحليل العلميين، وليس الموقف والتحليل النفسيين، وهذا الذي ينبغي أن يتغير اليوم في موقف الفكر الإسلامي المعاصر.

وإذا كان الموقف النفسي يستجيب لحاجة الفكر الإسلامي لموقف التحصن والممانعة، فإن الموقف العلمي يستجيب لحاجة تكوين الفهم والمعرفة بالعولمة، ومن غير الممكن أساساً خلق موقف التحصن والممانعة بالاستناد إلى الموقف النفسي فحسب، بعيداً عن الموقف العلمي.

هذا الاختلال في التوازن بين الموقف النفسي والموقف العلمي، أحدث خللاً في رؤية الفكر الإسلامي المعاصر للعولمة.

ويلاحظ -أيضاً- أن الفكر الإسلامي المعاصر في وجهته العامة- ما زال محكوماً برؤيته الأولية تجاه العولمة، وهي الرؤية التي يغلب عليها موقف الرفض والشك والتعامل السلبي. وهذه كانت القراءة الأولى للعولمة، لكنها القراءة التي ما زالت مستمرة، وهي قراءة في الأصل كانت ناقصة وغير ناضجة، وتعبر عن مرحلة ما قبل اكتمال الرؤية ونضجها. وكان يفترض أن يعاد النظر لاحقاً في مثل هذه القراءة، وتوجيه النقد لها، والبحث عن قراءة ثانية تكون أكثر نضجاً وموضوعية وتوازناً من القراءة الأولى، وهذا الذي لم يحدث! فقد اعتاد الفكر العربي الإسلامي -خلال القرن الأخير، في احتكاكه بالمفاهيم والأفكار والمقولات الوافدة عليه من خارج منظومته ومرجعيته الفكرية والتاريخية- أن يبدأ قراءته الأولى بالتوجس والخوف والتشكيك والرفض إلى زمن، وينتهي -في زمن آخر- إلى رؤية أخرى، وفهم مختلف يكون على قدر من التوازن والثقة والثبات؛ فالأدبيات العربية والإسلامية قابلت العولمة بخوف وهجوم شديدين، بوصفها إرادة للهيمنة وإقصاءً وتدميراً، وأنها تمثل مرحلة استلاب وطمس وتنميط.. إلى غير ذلك من أوصاف وتسميات تصلح أن يجعل منها معجم يطلق عليه "معجم العولمة".

وهـذه المنهجية قطعاً لا تقدم فهماً ومعرفة وإدراكاً للعولمة، ولا تبني قدرة على المواجهة والتحدي، أو التحصن والممانعة. كما أنها لا تقدم حلاً، ولا تعالج مشكلة، ولا تنتج بديلاً؛ فمشكلة العولمة ليست في الهجوم عليها، فهذا من أسهل الأمور وأبسطها، بل مشكلة العولمة وأي ظاهرة جديدة، هو كيف نفهمها ونكوّن معرفة بها، وقبل الفهم وتكوين المعرفة لا جدوى من أي خوف أو هجوم.

والخوف من العولمة له كل ما يسوغه، لكن ما حدود هذا الخوف؟ أو كيف ندرك ماهية هذا الخوف، ونفصل ما هو وهم مصطنع، وما هو خوف ومشروع؟ وهل سنظل خائفين باستمرار؟ كما قلنا ، فقبل تكوين الفهم والمعرفة بالعولمة لا قيمة لأي خوف، فهناك خوف قبل العلم، وخوف بعد العلم تجاه ظاهرة العولمة؛ قبل العلم يمتزج الخوف بالوهم؛ فلا ندرك حدوده وماهيته، أي لماذا نخاف من العولمة؟ وبعد العلم يفترض أن ينكشف الوهم، ويتحدد الخوف وطبيعته.

هذه الرؤية الأولية الخائفة والناقصة للعولمة بحاجة لأنْ يتجاوزها الفكر الإسلامي المعاصر، سعياً نحو بناء رؤية علمية محكومة بإرادة المعرفة.

ومن زاوية أخرى لا بد أن نلتفت إلى تأثر الفكر الإسلامي في موقفه من العولمة، بطبيعة رؤيته إلى العالم. وهي الرؤية التي تقلصت وانكمشت في أزمنة وعصور التراجع الحضاري، وبعد انسحاب وسحب الإسلام من ساحة الحياة، على مستوى الدولة والمجتمع والقانون، خصوصاً بعد قيام الدولة العربية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين. حيث أسهمت هذه الدولة في تراجع الفكر الإسلامي حين ضيقت عليه، وفككت مؤسساته، وتخلت عنه بوصفه مرجعية شاملة يرجع إليها في صياغة الأنظمة والقوانين والتشريعات، وتبنت -في المقابل- المرجعيات الأوروبية تحت وهم بناء الدولة الحديثة؛ لذلك فقد ورثنا ضعفاً شديداً في رؤية الفكر الإسلامي إلى العالم، انعكس بصورة كبيرة في تكوين المعرفة بالعولمة، التي جاءت أساساً لتغيير الرؤية إلى العالم، ولكي تعلن عن أن العالم دخل عصراً جديداً، وأننا أصبحنا في عالم متغير بوتيرة متسارعة، ولتؤرخ لمرحلة فاصلة في تاريخ تطور العالم، الذي بات يقسم إلى ما قبل العولمة، وما بعدها. من هنا كانت حاجة الفكر الإسلامي لتجديد رؤيته للعولمة.

ثالثاً: العولمة.. واتجاهات الجدل والتطور

لكي يصل الفكر الإسلامي إلى تجديد منهجه في النظر إلى العولمة، يحتاج إلى تكوين المعرفة العلمية والموضوعية بهذه الظاهرة؛ كيف تشكلت وتطورت؟ وما الاتجاهات التي تحددت فيها؟ وما هي طبيعة النظريات التي انبثقت وعبرت عنها؟.

وعند الحديث عن اتجاهات التطور، يمكن القول: إن الجدل والانقسام بقي قائماً وساخناً في كل الأطوار التي مرت بها العولمة، وقد تحددت هذه الأطوار في الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: العولمة حقيقة أم خرافة؟

في الطور الأول بعد انبعاث العولمة، تحدد الجدل والانقسام حول العولمة: هل هي حقيقة أم خرافة؟ ويعكس هذا الجدل صورة العلاقة بالعولمة من جهة القرب، ومن جهة البعد؛ فالمدافعون عن العولمة والمنتمون إليها يرون أنها حقيقة، وحقيقة ناجزة أيضاً، في حين يرى المعارضون لها أنها خرافة، حتى لو كانت ضرورية.

وقد أشار إلى هذا النمط من الجدل العديد من الكتاب والباحثين الغربيين، وهم يتحدثون عن بدايات الجدل حول العولمة، ومن هؤلاء: (أنطوني جيدنز) في كتابه "الطريق الثالث" الصادر عام ١٩٩٨م، حيث قال: "ثمة خلاف على معظم جوانب العولمة، فكيف يجب أن نفهم المصطلح؟ وهل هو جديد بحق؟ وما النتائج التي يمكن أن تترتب عليه؟ ولقد ظهر في الرد على هذه التساؤلات رأيان متناقضان، مرتبطان إلى حد ما بمواقف سياسية متعارضة؛ فبعضهم يذهب إلى أن العولمة ما هي إلا محض خرافة، أو أنها -على أقصى تقدير- استمرار لتطورات راسخة وطويلة، ولا يدهشنا أن يجذب هذا الموقف أولئك الذين يرغبون في الدفاع عن أبعاد الديموقراطية الاشتراكية بشكلها القديم، وينظر هؤلاء إلى العولمة على أنها من اختراعات الليبراليين الجدد. وعلى الطرف الآخر نجد مؤلفين وصناع سياسة يقولون: إن العولمة ليست واقعاً فحسب، بل إنها واقع متقدم"[1].

---

(١) جيدنز، أنطوني. "الطريق الثالث"، مصدر سابق، ص ٦٢.

ويقترب من هذا الجدل أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفارد الأمريكي (داني رودريك) حين يصفه في عنوان مقالة له (المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة)، وتنبني هذه المقالة على ما جاء في كتاب للكاتب نفسه حمل عنوان "هل سارت العولمة شوطاً أكثر مما يجب؟" صدر عن معهد الاقتصاد العالمي سنة ١٩٩٧م.

ولعل أكثر كتاب حاول التشكيك في العولمة وتصويرها بالخرافة، ورفض فكرة أن العولمة حقيقة ناجزة، هو كتاب "ما العولمة" لمؤلفيه بول هيرست وجراهام طمبسون اللذين ظلا يصفان المدافعين عن العولمة وأنصارها بالتشدد والتطرف والغلو، وعدّا العولمة خرافة تناسب عالماً بلا أوهام، لكنها أيضاً خرافة تسرق منا الأمل[1]. وقد جاء هذا الكلام في الفصل الأول من الكتاب الذي حمل عنوان "هل العولمة خرافة ضرورية؟".

ونلمس أيضاً مثل هذا التطرف عند أنصار العولمة، حين يصورون العولمة كأنها من قبيل الحتميات الاقتصادية والتكنولوجية الشبيهة بالأحداث الطبيعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها. وهي المقولة التي حاول كتاب "فخ العولمة" نقدها، والتشكيك فيها، والإطاحة بها.

كما نلمس هذا التطرف حين يدّعي الخطاب السائد أن للعولمة -كما يقول سمير أمين- طابع القانون الموضوعي، الذي لا مفر من الخضوع لمقتضياته عن اضطرار أو اختيار، ويفهم من هذا الادعاء -حسب رأي سمير أمين- أن شكل العولمة السارية هو الشكل الوحيد الممكن لها، وأن تصور مسيرة مختلفة لها لا يعدو أن يكون طوباوياً[2].

ويعتقد (أنطوني جيدنز) أن المدافعين عن العولمة والمعارضين أو المشككين والراديكاليين - حسب وصفه- لم يفهموا العولمة في تمام كنهها، ومدى عواقبها بالنسبة إلينا. ومع ذلك فإنه لا يجد سبباً للتردد في القول بأن العولمة- كما نعايشها الآن- ليست جديدة علينا فقط، وإنما هي ثورة جذرية على كثير من الأصعدة[3].

ولعل هذا التطرف الذي يظهر متجلياً في وجهات نظر المدافعين عن العولمة والمعارضين لها، يعكس طبيعة النقاش الذي يجري عادة في الأطوار الأولى للظواهر الجديدة، ويستمر لفترة،

(١) هيرست، بول. وطومبسون، جراهام. ما العولمة؟، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) أمين، سمير. "في مواجهة أزمة عصرنا"، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧م، ص ٩٣.

(٣) جيدنز، أنطوني. "عالم جامح"، مصدر سابق، ص ٣٠.

وتتغير صورته في فترة أخرى. وهذا ما حدث مع العولمة؛ حيث تراجع هذا النمط من النقاش، وحل مكانه نمط آخر.

الاتجاه الثاني: من العولمة الاقتصادية إلى العولمة الثقافية

بعد أن تقلص وتراجع الجدل حول العولمة من حيث كونها حقيقة أم خرافة؟ تحول الجدل إلى اتجاه آخر تحددت هويته في انقسام الحديث عن العولمة بين صورتها الاقتصادية وصورتها الثقافية، وبين من يقبل بالعولمة الاقتصادية ويرفض العولمة الثقافية، وبين من يحاول توظيف العولمة الاقتصادية إلى عولمة ثقافية إلى جانب أبعاد أخرى.

ومن حيث الأصل والموضوع يتفق الدارسون والباحثون تقريباً، المدافعون والمعارضون، على ارتباط العولمة بالمجال الاقتصادي؛ فهو المجال الذي شكل الأرضيات الفعلية لانبعاث فكرة العولمة، وحدد لها صورتها وهويتها. كما أنه المجال الذي يستند عليه في استنباط أقوى الأدلة والبراهين وجمعها لإثبات أن العولمة هي حقيقة فعلية.

وهذا ما يفسر كون الكتابات الأولى حول العولمة تنتمي إلى المجال الاقتصادي، وتتحدث عن العولمة الاقتصادية، وما يفسر -أيضاً- كون معظم الكتابات حول العولمة كانت وما تزال تنتمي إلى هذا المجال الاقتصادي.

ويشير إلى هذا الأمر (أنطوني جيدنز) ويؤكده بقوله: "تفهم العولمة في الغالب وفقاً للبعد الاقتصادي، كما يوحي بذلك الجذر الذي اشتقت منه، حيث تتضمن صوراً من الروابط الاقتصادية التي تشمل العالم بأسره... ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تمثل حقيقة واقعة فعلاً، وهي ليست مجرد استمرار لاتجاهات تاريخية من الزمن الماضي، أو إعادة لهذه الاتجاهات؛ ففي الوقت الذي ما يزال فيه جل النشاط التجاري يتم على المستوى الإقليمي، يوجد اقتصاد عالمي تماماً على مستوى الأسواق المالية"[1].

وقد وجد مؤلفا كتاب "ما لعولمة؟" أن التشكيك في فكرة العولمة، والكشف عن أنها خرافة وليست حقيقة، وإسقاط تداعياتها على المجالات الأخرى الثقافية والسياسية، يمر عن طريق نقدها وتفكيكها اقتصادياً، مع أن هذا النقد في نظرهما هو الأصعب. ومهمة الكتاب تقوم

(١) جيدنز، أنطوني. "الطريق الثالث"، ص ٦٣.

أساساً على هذا النقد، وحسب رأيهما ينبغي أن نشدد على أن هذا الكتاب يعارض الصيغة المتشددة من أطروحة العولمة الاقتصادية؛ لأننا نعتقد أن من دون مفهوم الاقتصاد الكوني الحقيقي فإن الكثير من التبعات الأخرى المستخلصة في ميادين الثقافة والسياسة سوف تكف عن الديمومة، أو أن خطرها سيتضاءل.. وبناءً عليه فقد يجادل بعضهم قائلا: إننا نركز تركيزاً مفرط الضيق في حصر أنفسنا بتحديد الصيغة الأكثر تطرفاً وتحديها من أطروحة العولمة الاقتصادية. الواقع أن نقدنا لمثل هذه المواقف قد يدفع إلى اعتبارنا كمن يحطم حججاً وهمية"[1].

ويُعدّ (أنطوني جيدنز) من الذين حاولوا نقد حصر العولمة في المجال الاقتصادي، ويرى أن خطأ المدافعين عن العولمة والمشككين فيها على حد سواء؛ أن هؤلاء نظروا إلى العولمة من الجانب الاقتصادي المحض، وحسب قوله: "فإن فكرة العولمة تتعرض لسوء الفهم إذا ما طبقت فقط على الروابط ذات الطابع العالمي، أو التعامل معها على أنها فكرة اقتصادية محضة"[2].

ومن الكتابات المهمة التي نقلت الحديث والجدل من العولمة الاقتصادية إلى العولمة الثقافية. كتاب أستاذ علم الاجتماع المتقاعد في جامعة باريس الثامنة (جيرار ليكلرك) الذي حمل عنوان "العولمة الثقافية...الحضارات على المحك" الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٠م، حيث أشار إلى هذا التحول وطبيعته المفارقة في مقدمة الكتاب، بقوله: "يجري الحديث منذ زمن ليس بالبعيد عن العولمة التي يصار إلى تحليلها غالب الأحيان بعبارات اقتصادية، بما أنها تؤثر كمّاً وكيفاً في تبادل الثروات والخدمات، وتالياً في إنتاجهما وفي استهلاكهما. ما نشهده مرافقاً للعولمة، ليس إلا جملة السيرورات الاقتصادية الآخذة طريقها نحو التحول، فهل نتجه نحو توحيد كلي لمجمل الأسواق المحلية بحيث يصار إلى امتصاصها كليّاً عبر السوق العالمية؟ بهذا السؤال الذي أثير طويلاً ترتبط ظاهرة العولمة الثقافية. إن طبيعة هذه العولمة -وكذلك تأثيراتها- هي أكثر تعقيداً، وأشد صعوبة، بحيث لا يمكن تقييمها كما هو الأمر مع العولمة الاقتصادية"[3].

---

(١) هيرست، بول. وطمبسون، جراهام. "ما العولمة؟"، ص ١٢.

(٢) جيدنز، أنطوني. "الطريق الثالث"، ص ٦٤.

(٣) ليكلرك، جيرار. العولمة الثقافية.. الحضارات على المحك، ترجمة: جورج كتورة، بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤م، ص١٩.

وعن صورة هذه العولمة الثقافية في نظره، يقول ليكلرك: إننا ننتقل -دون أن ندرك- من عالم سيطرت فيه العزلة الثقافية إلى عالم آخر يسوده التبادل الثقافي، من عالم يتميز بالاستقلالية الثقافية لجماعات معزولة تقليدية إلى عالم آخر، هو عالم يسوده تعميم العلاقات المتبادلة والتواصل. علينا- إذاً -أن نحرك حقل المراقبة والتحليل لكل التطورات الاقتصادية وصولاً إلى العالمية الثقافية.

إن العولمة الاقتصادية هي توسع السوق العالمية، وتصميم الروابط وتقويتها بين الشعوب والأمم والمجموعات البشرية. تمثل العولمة الثقافية -بشكل ما- الحالة النهائية للعولمة الاقتصادية، إنها البعد السياسي، والثقافي، والديني، والإيديولوجي لظاهرة تم التطرق إليها غالب الأحيان من زاوية الاقتصاد والجغرافية السياسية[1].

ومنذ أن انفتح الحديث عن العولمة الثقافية تضاعف الجدل حول العولمة، وازدادت منها المخاوف، وأخذ الجدل والنقاش يتسع ويتجدد حول مستقبل الهويات الثقافية، وما يمكن أن تتعرض إليه هذه الهويات؛ من طمس أو اقتلاع، ومن تغريب أو اختراق، ومن انبعاث أو انفجار.

الاتجاه الثالث: من العولمة إلى إيديولوجيا العولمة

في هذا الاتجاه أخذ الجدل يتبلور في صورة أخرى، ويتحدد في صيغة السؤال التالي: هل العولمة تطور موضوعي يتصل بحركة العلم والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلوماتية، ومن ثم هي بعيدة عن أشكال التحيزات الفكرية، أو التوظيفات السياسية، وأنها لا إيديولوجية لها، ولا علاقة لها بالإيديولوجيا؟ أم أن العولمة هي إيديولوجيا، ولا يمكن تصورها أساساً بعيداً عن الإيديولوجيا؟ ومن السذاجة عند أصحاب هذا الرأي تصور براءة العولمة من الإيديولوجيا، فهي في قلب الإيديولوجيا وصميمها، وتعبر عن تطور واستمرار لأفكار وسياسات تتصل وترتبط بآليات التحكم والسيطرة على العالم.

فما الصورة الحقيقية للعولمة؟ هل هي الصورة التي تنفك وتنفصل عن الإيديولوجيا؟ أم هي الصورة التي لا تنفك وتنفصل عن الإيديولوجيا؟

(١) ليكلرك، جيرار. المصدر نفسه، ص ٢٣.

في نطاق الفكر العربي المشبع بالإيديولوجيا، هناك قطاع من المفكرين يميل بقوة إلى تصوير العولمة بالإيديولوجيا، ومن هؤلاء الدكتور محمد عابد الجابري الذي يرى أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً إيديولوجيا، تعكس إرادة الهيمنة على العالم، ومن عناصرها الأساسية: محاربة الذاكرة الوطنية، والتاريخ، والوعي بالتفاوت الطبقي، وبالانتماء الوطني والقومي، فالأمر عنده في شأن العولمة يتعلق بإيديولوجيا صريحة -حسب وصفه- تقوم على ثلاث ركائز:

١. شل الدولة الوطنية، وبالتالي تفتيت العالم؛ لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة، والشركات العملاقة متعددة الجنسية، من الهيمنة عليه، والسيطرة على دواليبه.

٢. توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية الاختراق الثقافي، واستعمار العقول.

٣. التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان، تعاملاً لا إنسانياً، تعاملاً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح، والأصلح في هذا المجال هو الناجح في كسب الثروة، والنفوذ، وتحقيق الهيمنة[(١)].

وهناك العديد من المفكرين العرب الذين يميلون إلى مثل ما ذهب إليه الجابري.

في حين يرى الدكتور برهان غليون أن العولمة تجمع بين الصورة الذاتية والصورة الموضوعية، وحسب رأيه "العولمة مثل كل ديناميكية اجتماعية: حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي من دون أدنى شك، لا ينبع من فعل الإرادة والوعي؛ وعوامل ذاتية تابعة للإرادة والوعي، سواء أتعلق ذلك بوعي الجماعات أو الأفراد. فهي ثمرة التقاء التطور الموضوعي لحقل التقنية والعلوم الذي يتم بصرف النظر عن رأي واحد منا، وأي واحد من المراكز والمؤسسات التي تسهم في تطويره، وإرادة المجتمعات أو الجماعات والنخب التي تسيطر عليها في توظيف هذا التطور الموضوعي لضمان سيطرتها، أو تحسين مواقعها، أو تكريس هيمنتها وسيادتها"[(٢)].

(١) الجابري، محمد عابد. "قضايا في الفكر المعاصر"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، ص١٤٥.
(٢) غليون، برهان. وأمين، سمير. "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨م، ص ٢٤.

ويتصل بهذا الجدل -أيضاً- الحديث عن العلاقة بين العولمة والأمركة، فيما إذا كان هناك تلازم وتطابق بينهما، وأنهما تعبير عن صورة واحدة أم لا تلازم وتطابق بينهما، وأنهما يعبران عن صورتين مختلفتين؟

وأمام هذا الجدل هناك من يرى التلازم والتطابق بين العولمة والأمركة، وعدّ الأمركة على أنها إيديولوجية العولمة، وهناك من يرى أن بعض العولمة أمركة، وليست العولمة -بتمامها- أمركة، إلى جانب من يرى أن العولمة هي شيء مختلف عن الأمركة.

والذي أراه في هذا الشأن عند النظر المعرفي للعولمة- أن بالإمكان تفكيك النظر، وتمييز ثلاثة أبعاد في العولمة، هي:

البعد الأول: يتصل بجانب العلم والواقع الموضوعي، ويرتبط هذا البعد أساساً بالتطور والتقدم في ميادين العلم والتقنية والتكنولوجيا، وميادينه: الإعلام، والمعلوماتية، والاتصالات، والمواصلات، وتقنياته: الهاتف، والتلفاز، والكومبيوتر، والأقمار الصناعية، التي جعلت من العالم الكبير والواسع متقارباً ومتداخلاً بصورة كما لو أنه قرية صغيرة، أو هكذا يوصف افتراضاً ومجازاً. هذا الجانب الذي يتصل بالعلم والتطور العلمي، لا يمكن رفضه أو مناهضته أو استنكاره، كما ليست له علاقة -من حيث الذات- بالإيديولوجيا.

البعد الثاني: تحويل العولمة إلى إيديولوجيا. وهذا هو سبب الحذر والخوف من العولمة؛ وذلك من خلال توظيف العولمة لخدمة بعض الأهداف والمصالح، وتحقيق بعض الامتيازات، والاستفادة منها في فرض بعض الاتجاهات، وقولبة بعض المفاهيم والأفكار، وتكوين خطاب يحاول أن يحتكر تفسير العولمة بحيث يكون متلازماً معها، والترويج لهذا الخطاب وتعميمه.

البعد الثالث: التفسير الإيديولوجي للعولمة، والنظر لها من زاوية الإيديولوجيا، أي من خلال قوالب وتركيبات فكرية وسياسية واقتصادية متحيزة، وتوليد فهم محدد، والتمسك به لدرجة التشدد، والانغلاق عليه لدرجة الجمود.

وهذا ما وقعت في إشكاليته معظم القراءات اليسارية، ومنها القراءات العربية التي تسرعت في إعطاء أحكام اتصفت بالنهائية والجزم والقطع، وربطت العولمة بآليات تطور الرأسمالية، كالذي ظهر في قراءات صادق جلال العظم، وسمير أمين، وغيرهما؛ فالعولمة عند صادق جلال العظم هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي -عند منتصف هذا القرن تقريباً- إلى نقطة الانتقال

من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي: إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، ومن ثم علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله؛ فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره[١].

ويطابق هذا المعنى ما ذهب إليه سمير أمين بقوله: "ليست العولمة ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، بَيْد أنها دخلت بالفعل في مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال العقدين الأخيرين. وإن هذا التغير الكيفي تزامن مع أزمة التراكم على صعيد عالمي لا تخص ظاهرة العولمة وتعمقها التبادل التجاري فقط، فقد أخذت النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات، حتى تاريخ قريب، في التفكك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالمياً، كذلك أخذ تقسيم العمل بين المراكز والأطراف في التغير من حيث الكيف كناتج تصنيع العالم الثالث، واختراقه الأسواق العالمية"[٢]، لا شك أن هذه قراءات صافية للتفسير الإيديولوجي للعولمة.

الاتجاه الرابع: العولمة وأنسنة العولمة

تعد فكرة العولمة من أكثر الأفكار التي جوبهت بالنقد الشديد منذ بداية انبعاثها، وشاركت في هذا النقد معظم الثقافات والمجتمعات -على مستوى العالم برمته- التي أظهرت قلقها ومخاوفها من العولمة، بل لقد تحول الشارع إلى مسرح مناهض بقوة وعنف للعولمة كما ظهر ذلك في سياتل وبراغ، وفي العديد من العواصم والمدن الأوروبية والآسيوية.

إن كثافة النقد، وقوة المعارضة، ومناهضة الشارع، أسهمت في إعادة التفكير في العولمة، ومراجعة حركتها واتجاهاتها، والعمل على تصحيح صورته، أو هكذا كان يظهر على الملإ لجعل العولمة أكثر توازناً وضبطاً وعدالة، والتخفيف من سرعة حركتها، والتقليل من الإفراط في التفاؤل بنتائجها ومكاسبها.

---

(١) الخولي، أسامة أمين. "العرب والعولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص ٢٨.

(٢) غليون، برهان. وأمين، سمير. "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة"، مصدر سابق، ص ٧٢.

وأشارت لمثل هذه المراجعات العديد من البيانات والتقارير والمواقف التي صدرت من أشخاص ومؤسسات وثيقة الصلة والتفاعل بحركة العولمة.

ففي أبريل ١٩٩٩م أعلن مسؤولو البنك الدولي عن عزمهم إعداد إطار تنموي جديد يركز على العوامل الاجتماعية والإنسانية. وصدر -بهذا الخصوص، في يناير ٢٠٠١م- تقرير استراتيجي هو الأول من نوعه، يشرح رؤية البنك الدولي عن استراتيجيته الجديدة التي تؤكد حماية الفقراء من مخاطر العولمة، وتمكينهم من الاستفادة من منافعها الاقتصادية، الأمر الذي يقتضي -كما شرح التقرير- من الدول النامية تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، وضرورة تحويل برامج الحماية الاجتماعية من أشكالها التقليدية التي تنحصر في تقديم المساعدة للفقراء، إلى قواعد انطلاق تتيح للفقراء الخروج من دائرة الفقر، والانتقال إلى حياة أكثر أماناً.

وفي ديسمبر ١٩٩٩م في اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عقد في (سياتل) بالولايات المتحدة الأمريكية، دعا وزير الاقتصاد الفرنسي آنذاك كريستيان سوتيه إلى اعتماد ميثاق للعولمة من أجل أن تلتزم جميع الدول باستراتيجية مشتركة للتنمية المتبادلة، واعتماد قواعد عادلة في حقل التجارة، وحذر من اللامساواة التي يمكن للعولمة أن تخلقها على مستوى العالم. وفي يناير ٢٠٠٠م أطلقت الأمم المتحدة موقعاً على شبكة الإنترنت لغرض أن تستخدمه المؤسسات الكبرى والنقابات لتبادل وجهات النظر حول المشكلات المتعلقة بالعولمة، وكان الهدف الرئيس لهذا الموقع هو تحسين القيم العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقوانين العمل والبيئة.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية (أونكتاد) الذي عقد في فبراير ٢٠٠٠م بالعاصمة التايلندية (بانكوك) دعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في كلمة الافتتاح إلى ضرورة تقاسم فوائد العولمة بالتساوي بين الجنوب والشمال، وكان الهدف الرئيس لهذا المؤتمر هو إشراك الدول الأكثر فقراً في العولمة، ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى أنسنة العولمة والسيطرة عليها.

وفي سنة ٢٠٠٠م أطلق منتدى (دافوس) العالمي، على أعماله شعار العولمة المسؤولة أو العولمة الرؤوف. أما شعاره سنة ٢٠٠١م فكان بعنوان دعم النمو وتجاوز الفروقات بين الأغنياء والفقراء. وفي سنة ٢٠٠٣م، ناقش المنتدى موضوع مدى إمكانية أن تكون العولمة أخلاقية.

وجاء في إعلان الألفية الذي صدر عن قمة رؤساء دول العالم الذي دعت إليه الأمم المتحدة

في سبتمبر ٢٠٠٠م: إنّ التحدي الرئيس الذي يجب أن نواجهه اليوم هو أن تتحول العولمة إلى سلاح إيجابي من أجل الإنسانية جمعاء. أما المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد بمدينة (كانكون) المكسيكية في فبراير ٢٠٠١م، فقد كان موضوعه الرئيس مناقشة الفجوة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واعترف الحاضرون أن بعض الانتقادات التي وجهها معارضو العولمة يمكن الأخذ بها.

وفي هذا النطاق -أيضاً- جرى ويجري الحديث عن العولمة البديلة التي تكون أكثر عدلاً وتوازناً من العولمة السائدة، والتي تنسب إلى الرأسمالية الغربية.

لعل هذه أبرز اتجاهات النقد والجدل والتطور في حركة العولمة، لكنها بالتأكيد ليست نهايتها، وعلى ضوء هذا الجدل والنقد تبلورت وتحددت -تجاه العولمة- ثلاث نظريات كبرى، تنتمي إلى ثلاثة عوالم ثقافية وتاريخية، أو هي النظريات التي تظهر لنا، ونكون نحن على علاقة بها، أو نشعر بالحاجة إلى الحديث عنها. هذه النظريات هي:

أولاً: النظرية الليبرالية

وهي النظرية التي تنسب العولمة إليها، وتدافع عنها، وتبشر بها، وتحاول أن تقنع العالم بالانخراط في حركتها، والتكيف مع شروطها، والاندماج في عصرها. وحسب هذه النظرية فإن العولمة هي فرص ومكاسب وإنجازات، وعلى المجتمعات أن تستغلها وتستفيد منها، بعد أن أصبحت العولمة واقعاً فعلياً لا يمكن تجاهله، أو التنكر له، أو عدم الاكتراث به، وهي ماضية في طريقها شاء من شاء وأبى من أبى. وحسب رأي (فرانسيس فوكوياما) فإن العولمة لن تتراجع؛ لأن الذي يدفعها هو تقدم التقنية المعلوماتية الذي لا يمكن مقاومته، والأمم التي ترفضها محكوم عليها بأن تكون متخلفة[1].

ويرى أصحاب هذه النظرية أن التوترات والمضاعفات التي أحدثتها العولمة ما هي إلا أعراض طارئة يمكن معالجتها، أو التخفيف منها؛ فلا يمكن الاستناد إليها في الاحتجاج على العولمة أو رفضها.

(١) بودبوس، رجب. العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٠م، ص٢١. نقلا عن صحيفة اللوموند الفرنسية، ٨ ديسمبر ١٩٩٩م.

ثانياً: النظرية اليسارية

وهي النظرية التي اتخذت موقف معارضة العولمة ومناهضتها، وكشف عيوبها ومخاطرها، وحسب هذه النظرية فإن العولمة تكرس الفروقات الطبقية، وترسخ اللامساواة بين الشرائح الاجتماعية، وتدمر التماسك الاجتماعي، وتمحو إمكانية العدالة الاجتماعية، وترمي إلى العودة بالعالم إلى العصر الاستعماري، أو أنها تعبر -حسب وصف الدكتور الجابري- عن مرحلة ما بعد الاستعمار، الذي يعني عنده الاستمرار فيه بصورة جديدة، كما أنها -في نظره- نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت[1].

وقد برعت هذه النظرية في نقد العولمة وأسرفت فيه، كما برعت من قبلُ الماركسيةُ في نقد الرأسمالية، وكان هذا النقد في نظر بعضهم من أعظم نجاحاتها.

ثالثاً: النظرية الإسلامية أو التي تنتمي إلى المجال الإسلامي

لا بد من القول ابتداءً إنه لا توجد بالمعنى العلمي، أو في المجال التداولي نظرية إسلامية حول العولمة، ويأتي هذا الاستعمال مجازاً، وبقصد تصنيف المفاهيم والأفكار من جهة، ولكوننا نبحث عن مثل هذه النظرية التي تنتمي إلى مجال الفكر الإسلامي، في محاولة لتطويرها والارتقاء بها.

وبشأن علاقة هذه النظرية بالعولمة، فإنها منذ البداية تعاملت معها بمنطق الخوف والشك والرفض، على أساس أنها تمثل مرحلة خطيرة ومتقدمة في الغزو الفكري، والاختراق الثقافي، والتدمير القيمي والأخلاقي وهذه كانت وما زالت الصورة الغالبة على موقف الخطاب الإسلامي المعاصر من العولمة.

ومن حيث الروح العامة فإن هذه النظرية هي أقرب إلى النظرية اليسارية، وأكثر توافقاً معها في نقد العولمة، وفي تأثرها منها أيضاً.

وعند تحليل هذه النظريات، يمكن تحديد المفارقات الأساسية بينها، ومعرفة طبيعة كل نظرية من حيث بنيتها الفكرية، واتجاهاتها الاجتماعية؛ ومن هذه المفارقات:

---

(١) الجابري. "قضايا في الفكر المعاصر"، ص١٤٩.

أولاً: من حيث المنطلق: تنطلق النظرية الأولى الليبرالية من منطلقات وخلفيات الانتماء إلى العولمة، ومن كونها الصانعة لها. بينما تنطلق النظرية الثانية اليسارية من منطلقات الانشقاق عن العولمة وخلفياته ومعارضتها، ويأتي هذا الموقف في سياق موقفها التاريخي من الرأسمالية والليبرالية. في حين تنطلق النظرية الثالثة الإسلامية من منطلقات الخوف والشك من العولمة، ما يعبر عن طبيعة العلاقة المتوترة بين عالم الإسلام وعالم الغرب.

ثانياً: من حيث المسار: تحاول النظرية الأولى أن تبرز إيجابيات العولمة ومكاسبها وإنجازاتها، في حين تحاول النظرية الثانية أن تبرز سلبيات العولمة وأضرارها ومخاطرها، بينما تحاول النظرية الثالثة أن تبرز تهديدات العولمة ومخاوفها وعواقبها.

ثالثاً: من حيث التركيز: تركز النظرية الأولى على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، في حين تركز النظرية الثانية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما تحاول النظرية الثالثة التركيز على الأبعاد الثقافية والدينية والأخلاقية.

رابعاً: من حيث بنية التكوين: فإن بنية النظرية الأولى -من حيث الأصل- هي بنية اقتصادية تنتمي إلى المجال الاقتصادي وتصنف عليه، في حين أن بنية النظرية الثانية- من حيث الأصل - هي بنية اجتماعية أو اجتماعية اقتصادية، وتنتمي إلى هذا المجال الاجتماعي وتصنف عليه، بينما بنية النظرية الثالثة هي بنية ثقافية، وتنتمي إلى المجال الثقافي وتصنف عليه.

هذه النظريات الثلاث -في ميزان النقد والتقويم- لا نقبلها بشكل مطلق، ولا نرفضها بشكل مطلق، وهذا يعني ضرورة أن نتعامل معها بالمنطق النسبي النقدي والتحليلي، وبإعمال هذا المنطق النسبي تتكشف لنا الأمور التالية:

١. أن العولمة لها إيجابيات ومكاسب ومنجزات، لكنها بالتأكيد ليست كلها إيجابيات ومكاسب ومنجزات كما تدعي النظرية الأولى.

٢. أن العولمة لها سلبيات وأضرار ومخاطر، لكنها بالتأكيد ليست كلها سلبيات وأضرار ومخاطر كما تدعي النظرية الثانية.

٣. أن العولمة لها تهديدات ومخاوف وعواقب، ولكنها بالتأكيد ليست كلها تهديدات ومخاوف وعواقب كما تدعي النظرية الثالثة.

الموافقة النسبية مع هذه النظريات، هي التي تساعدنا في بناء رؤية ناضجة ومتوازنة حول العولمة، وهذا ما نفتقده بالفعل، والوصول إليه صعب عسير.

رابعاً: العولمة.. وتجديد منهج النظر

لا شك أن الفكر الإسلامي المعاصر بحاجة لأنْ يطور من رؤيته إلى العولمة، ويتجاوز تلك النظرية الأحادية، والمطلقة، والخائفة، ويتخلى عن قراءته الأولى المنفعلة والمرتبكة بسبب صدمة العولمة نفسها، إلى بناء قراءة ثانية تكون أكثر اعتدالاً وتوازناً وموضوعية، تستفيد من مكاسب وإنجازات العولمة، وتتحصن من أضرارها ومخاطرها، تتفاعل مع العولمة، وتتحصن من استلابها.

والسؤال هو: كيف يطور الفكر الإسلامي من رؤيته، ويجدد في منهج النظر للعولمة؟

تطوير الرؤية وتجديد المنهج بحاجة إلى إدراك الحقائق الآتية:

أولاً: أن العولمة ليست من نسق الأفكار التجريدية، أو التي تنتمي إلى المجال النظري، وهي ليست نظرية يمكن أن تقبل، أو ترفض على أساس التحليل العقلي أو المحاكمة الذهنية، كما أنها لم تعد مجرد خرافة لا أساس لها في الواقع الموضوعي.

الغاية من هذا القول هو تحديد صورة العولمة قبل الحكم عليها، استناداً إلى قاعدة أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ فلا يمكن الحكم على شيء بصورة صحيحة إذا اختلف في تحديد ماهيته وحقيقته، أو كان مجهولاً أو غامضاً.

وحقيقة العولمة أنها تستند إلى واقع موضوعي يشكل الأساس الثابت لها، وهي محصلة لهذا الواقع الموضوعي، ومنه تكتسب مسوغات مقومات الوجود والاستمرار، وعندما نريد أن نفهم العولمة، ونتعامل معها نحتاج إلى أن نرجع لذلك الواقع الموضوعي ونفحصه ونشخصه، ونرتكز عليه في تكوين المعرفة بالعولمة.

ويرتبط هذا الواقع الموضوعي بما أحدثه عصر العلم والتقانة في مجال ما سمي بثورة المعلوماتية، أو انفجار المعرفة، وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات الإعلام، وتقنيات المواصلات.

ثانياً: لا يكتمل فهم العولمة بدون تكوين المعرفة بالعولمة الاقتصادية، وهذا هو النقص الفادح في رؤية الفكر الإسلامي المعاصر للعولمة، الذي كرسّ نظره على الأبعاد الثقافية، وعلى العولمة

الثقافية، ولم يقترب كثيراً من الأبعاد الاقتصادية والعولمة الاقتصادية. والقدر الذي حصل من الاقتراب للأبعاد الاقتصادية في معظمه جاء متأثراً بالكتابات والدراسات النقدية التي تصنف على النظريات والاتجاهات اليسارية المناهضة بشدة للعولمة الاقتصادية بالذات.

ومن يراجع أدبيات الفكر الإسلامي يكتشف بسهولة مثل هذه الملاحظة، التي يظهر فيها تركيز الاهتمام على الأبعاد الثقافية في العولمة من جهة، وعلى التأثر بالاتجاهات النقدية اليسارية في نقد العولمة اقتصادياً من جهة أخرى. ومن النادر أن نجد في هذه الأدبيات كتابات أو دراسات لافتة ومميزة في نقد العولمة الاقتصادية وتحليلها.

ومن دون تدارك هذا النقص في تكوين المعرفة بالعولمة الاقتصادية، فإن الضعف أو عدم اكتمال الرؤية سيظهر واضحاً ومتجلياً في رؤية الفكر الإسلامي للعولمة، التي يشكل الاقتصاد بنيتها الرئيسة، ومجالها الحيوي، وحقلها الأساس، منه جاءت وتشكلت، وفيه انتظمت وتكونت، ومن خلاله برهنت على وجودها وثباتها.

ثالثاً: تعبر العولمة عن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الاجتماع الإنساني، وهي ستكون الفكرة التي تشكل روح القرن الحادي والعشرين، كما أنها الفكرة التي ستحل مكان الحداثة التي شكلت روح القرن العشرين. ويقترب من هذا المعنى الكتاب الذي حمل عنوان "من الحداثة إلى العولمة...رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي" الصادر عام ٢٠٠٠م، لمؤلفيه (تيمونز روبيرتس، وأيمي هايت) يحدث ذلك بحكم هيمنة الغرب على العالم، وتربعه على الحضارة المعاصرة، وتأثيره الواسع والكبير في تشكيل مناخ العصر وروحه.

لهذا، فإن أنماط الفهم والتعامل مع العولمة تتعدد وتختلف بحسب تباين مستويات التقدم في الأمم والمجتمعات؛ فكلما تقدمت الأمم تغيرت عندها صورة العولمة، وأنماط الفهم والتعامل معها، بحيث من الممكن القول: إن المجتمعات المتقدمة؛ تغلب إيجابيات العولمة على سلبياتها، في حين قد يحدث العكس عند المجتمعات غير المتقدمة حيث تتغلب سلبيات العولمة على إيجابياتها؛ فالصينيون واليابانيون -مثلاً- لا ينظرون إلى العولمة كما نحن ننظر إليها؛ فالعولمة بالنسبة للصينيين -كما يقول الكاتب الصيني (لاو سي) "بالنسبة لنا- نحن الصينيين- فالظاهرة التي يسميها الغربيون بالعولمة أو الكونية، لا تعني شيئاً غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية،

وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العلاقات الدولية، فنحن نشهد اليوم عودة لآسيا، وللصين بصفة خاصة(1).

والعولمة بالنسبة لليابانيين- كما يقول الكاتب الياباني (هاماشا نوبورو) "من جانبنا- نحن اليابانيين- لا تهمنا كثيراً مشكلة العولمة؛ فلدينا اقتصاد كوني هو في القلب من الاقتصاد العالمي، وهذا التوجه يتنامى بمرور الأعوام. وبالأحرى فإن مشكلتنا هي في معرفة أين سيكون مركز هذا الاقتصاد الذي نسميه البحر المتوسط الآسيوي، فهل سيكون هذا المركز على سواحل الصين أم في اليابان؟"(2).

ونلمس مثل هذا التباين في وجهات النظر حول العولمة حتى بين مجتمعات العالم الإسلامي المتفاوتة في مستويات التقدم؛ فنظرة الماليزيين إلى العولمة -وهم من أكثر المجتمعات الإسلامية تقدماً- تختلف عن نظرة كثير من المجتمعات الإسلامية، ومنها المجتمعات العربية، فحين يتحدث مَحَاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عن العولمة يقدم لنا وجهات نظر جديرة بالتأمل، ومختلفة عن المنحى الإسلامي العام في النظر إلى العولمة؛ فهو يدعو إلى تحويل العولمة إلى عولمة يستفيد منها العالم الإسلامي، وحسب قوله: "ويقيني أن مفهوم العولمة الذي يطرح علينا في الوقت الحالي مخاطرَ وتحدياتٍ مخيفة- يمكن أن يصبح إسلامياً بمفهوم الإسلام للأمة أكثر منه قطرياً، كما يمكن أن يشكل قوة ديناميكية فعالة لتعزيز وتدعيم التعاون بين بلداننا الإسلامية، ويوفر زخماً جديداً لدفع النمو والتنمية فيها إلى الأمام. هذه القناعة يمكن أن تتحقق متى ما ضمنّا أن منافع العولمة وإيجابياتها تشمل جميع الناس، وأنها ليست محتكرة لصالح فئة قليلة مهما كانت المسوغات"(3).

ويرى محاضر محمد أن بالإمكان تعديل مفهوم العولمة بالشكل الذي يناسبنا نحن في مجتمعات العالم الإسلامي، حيث يمكننا -كما يقول- "أن ندخل التعديلات التي تناسبنا على معنى ومضامين العولمة، كأن نطلق عليها تعريفاً أكثر شمولية يتضمن التأكيد على حقوق مواطني الدول الفقيرة في العبور السلس إلى الدول الغنية. هذه الخطوة ستسهم في كسر حدة الفقر

---

(1) سي، لاو. "نعم للعولمة.. لا للغربنة"، الثقافة العالمية، الكويت، العدد85 (نوفمبر وديسمبر 1997م)، ص60.

(2) نوبورو، هاماشا. "اليابان هي العولمة الآن"، الثقافة العالمية، المصدر نفسه، ص 67.

(3) محمد، مَحَاضر. "الإسلام والأمة الإسلامية"، دمشق: دار الفكر، 2002م، ص 19.

وتضييق نطاقه في بلداننا من خلال التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية. كما أن زيادة حجم وعدد الجاليات الإسلامية في البلدان الغربية الغنية، سيمكّن المهاجرين منا من المحافظة على معتقداتهم وثقافتهم، بما يمكن أن يعزز نفوذهم على مختلف الصعد في بلدان المهجر[1].

وهذا يعني أن جوهر مشكلتنا مع العولمة في الأساس مرتبط بالمستوى التاريخي الذي نحن عليه من جهة مستوى التطور والتقدم الحضاري، فإذا تغير هذا المستوى وتقدم نحو الأمام فإن من الممكن أن تتغير نظرتنا إلى العولمة على أساس أن العولمة تتناسب والمجتمعات المتقدمة، ومن هذه الجهة فإن العولمة تفرض علينا خيار التقدم الحضاري بوصفه شرطاً تاريخيّاً يضمن لنا البقاء والوجود في هذا العالم المتغير.

رابعاً: لا ينبغي النظر إلى العولمة بوصفها فكرة جامدة أو ثابتة، ولا بوصفها فكرة مكتملة أو نهائية، بل بوصفها فكرة متحركة ومتغيرة بفعل قانون الصيرورة التاريخية. إن القانون الذي يربط العولمة بعجلة الحركة، ويجعلها في حالة تطور وتحول لا يهدأ أو يتوقف، وتتغير بموجبه صورة العولمة وملامحها ومعالمها؛ فبعد أن كانت العولمة تتحدد في صورتها الاقتصادية، تغيرت هذه الصورة فيما بعد، وبات الحديث عن عولمة سياسية وثقافية إلى جانب العولمة الاقتصادية، وسوف تظل العولمة تغير وتطور من صورتها وهويتها في عصر تتراكم فيه المعارف بسرعة مدهشة.

وهذا يعني أن فهم العولمة ينبغي أن يتجدد ويتطور بصورة دائمة ومستمرة، بشرط أن لا نعطي هذا الفهم صفة النهائية أو الاكتمال، ولا صفة الجزم أو القطع؛ لأننا نتعامل مع ظاهرة لها طبيعة التغير والتغير السريع.

وهذا الأمر الذي يتطلب مراقبة العولمة بشكل دائم ومستمر لكي نحافظ على تجدد الفهم من جهة- وحتى نتعرف على قوانينها -من جهة أخرى. وهذا الذي يوفر لنا إمكانية القدرة على ضبط أوضاعنا، والسيطرة عليها، والتحكم بعض الشيء في آليات العولمة، والتخفيف من عواقبها، والحد من أضرارها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

خامساً: إن إنجاز مثل هذه المهام السالفة الذكر، أو التقدم نحوها، يتطلب تأسيس مراكز ومعاهد للدراسات والبحث تكون متخصصة في دراسة العولمة وأبعادها الشاملة، وكل ما يتعلق بها، من أجل مراقبة حركتها، ومعرفة قوانينها، وتجديد الفهم لها بطريقة مستدامة، وهذا ما ينقصنا فعلاً.

فمن الغريب حقاً أن لا تجد في طول العالم العربي وعرضه مركزاً أو معهداً متخصصاً بقضية العولمة، كما لا توجد عندنا مجلة متخصصة حول العولمة. ليس هذا فحسب بل نحن بحاجة أيضاً إلى معاهد وكليات أكاديمية تخرج متخصصين في العولمة، وذلك بعد أن أصبحت العولمة تؤثر على كافة أبعاد حياتنا الاقتصادية والسياسية، والثقافية، والتربوية، والاجتماعية، والإعلامية، وتؤثر على حاضرنا، ومستقبلنا، ومصيرنا في هذا العالم.

ومتى ما تقدمنا خطوات في هذا الاتجاه بتأسيس مراكز وكليات، عندئذ سوف نشعر أننا نتقدم خطوات في تكوين المعرفة بمنطق العولمة وفلسفتها، وقوانين حركتها. ونحن في انتظار إنجاز مثل هذه الخطوات؛ حتى نطمئن أن بالإمكان إبداع عولمتنا التي تخدم مشروع النهضة والتقدم في أمتنا.

الفصل الرابع
الرؤية الكونية الإسلامية و(سيناريوهات) العولمة

د. أنور الزعبي(*)

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على الرؤية الكونية الإسلامية، ومقاربة ما تطرحه من تصورات، من خلال تدبر بعض المفاهيم الواردة في الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة، وما تحفل به من هدي وإرشاد، وكذلك التعرف على (السيناريوهات) المحتملة لمجريات الأحداث المعاصرة، لا سيما ما يدعى بالعولمة، ومناقشة بعض تداعياتها في ضوء التصور الإسلامي، وفيما إذا كان ما يجري عليه الحدثان له صلة بالتصور الإسلامي، وما هذه الصلة؟.

وكما لكل بحث إشكاليته، فإن إشكالية هذا البحث لها أوجه عدة، منها ما يتعلق بتحديد ماهية الرؤية الكونية بحد ذاتها، فهذا الموضوع بوصفه مبحثاً مستقلاً ما زال بكراً في الدراسات المعاصرة، وليس أدل على هذا من عدم استقرار المفهوم، وتعدد التسميات المطروحة للموضوع، مثل: رؤية الكون، ورؤية العالم، والنظرة الكلية للوجود، أو فلسفته العامة، فهذا وجه[1].

أما الوجه الثاني: فيتعلق بحجية الشريعة التي تعدّ مصدراً للرؤية الكونية؛ بتدبّر آياتها ومفاهيمها، واستنباط التصورات الخاصة بها منها، ومدى معقولية أطروحاتها.

أما الوجه الثالث: فيتعلق بلغة الشريعة وكيفية فهم عباراتها ومدلولاتها، وضمن أي إطار، فهي لغة لها إشكاليتها أيضاً لا سيما ما يتعلق بالتأويل!.

أما الوجه الرابع: فيتعلق بمواصفات الشريعة المعرفية والمعيارية، فمن أي زاوية أو زوايا يمكن الإطلال عليها؟ فهي إلى جوار كونها تعبدية هي -أيضاً- معرفية[2]، بل تتماهى فيها

(*) دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، محاضر في الجامعات الأردنية.

(١) انظر، "رؤية العالم"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٤٠، ص ٧.

(٢) انظر، المعرفة والعبادة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ع١، ص٩١.

المعرفة بالعبادة ومن هذا الباب تبرز مسائل عدة: هل تغطي الشريعة موضوع المعرفة تغطية كلية شاملة؟، وبأي معنى؟ أم إنها تستغني بالمعرفة الواجب إتباعها إنسانياً بما يصلح الحال والمآل فحسب؟ أم إنها تشتمل على معارف بعينها دون غيرها، ويقتصر فعلها على الهدي والإرشاد والتحفيز؟. وهنا: ما هو عمل المجتهد أو المستنبط الواجب تبنيه؟.

أما الوجه الخامس: فيتعلق بما يجري عليه الحدثان[1] بالعولمة من حيث دلالاتها، والرؤى العقدية لها، و(السيناريوهات) المحتملة لها، فيما إذا كان بعضها قسرياً، أم بالوسع تغييره، وفيما إذا كانت بعض الأطروحات على صلة بتصور إنساني مرجعي، وهل بعضها أنسب من بعض؟

معالجة الإشكاليات

كل هذه إشكاليات نرى أنه من المناسب معالجتها كي نتمكن من التوجه نحو بلورة رؤية واضحة بين ما تطرحه الشريعة وما يجري عليه الحدثان، بما يهيئ لنا أن نستوعب المسائل، ويسمح بموازنة المواقف واتخاذ الخيارات المناسبة. وهذا له أهمية قصوى في خضم ما يطرح من رؤى كونية وعولمية، ويجلي ما يحفل به التصور الإسلامي للكون من شمول وسداد ورشاد.

يقصد برؤية الكون أو العالم، وغيرها من تسميات، تلك التصورات المنبثقة عن منظار شمولي يعنى بالمشهد الكلي للكون، من حيث أصله، وماهيته، ومصيره، وكيفية التعايش معه واستثماره بما يعود على الإنسان بأكبر قدر من المعرفة، ويهيئ له معايشة الوجود معايشة ناجعة تعود عليه بالنفع والخير العميم. والرؤى بهذا المعنى خلال التجربة الإنسانية عديدة، سواء أكانت دينية- كاليهودية، والمسيحية، والإسلامية- أم فلسفية، مثلما تتمثل بالرؤى الحداثية الآن- كالليبرالية، والاشتراكية، وغيرهما- مما طرح عبر التاريخ من رؤى اتسم بها مجتمع من المجتمعات.

ولا شك بأن هذه الرؤى- لا سيما الحالي منها- تتمتع بحيوية الآن، ولا يخفى أن الرؤى عموماً تتعرض للنمو والازدهار أو الضعف والانكماش بحسب قدرتها على فهم وتفسير ما يجري عليه الحدثان، ومواجهة التطورات والتحولات على المستوى الحياتي. وأيضاً فقد تتفق هذه الرؤى في نواح وتختلف في أخرى انطلاقاً من تعدد زوايا النظر والمساقط وشبكات

---

(١) يقصد بـ"الحدثان" توالي وقوع الحوادث وقابليتها للتطور والرقي.

الاعـتقادات الـتي ينظـر من خلالها إلى الوجود. وقد تبلغ درجة الاختلاف ما لا يعد من مسائل مـتداخلة ومـتقاطعة فـيما بينها، مثلما هو الحال عموماً بين الرؤى الدينية، والحداثية، والمدارس والاتجاهات المنتمية لها، والفروق بين منتسبيها.

ونظـراً لحالتها الصيرورية، فقد تزدهر وتضمحل وهي في تدافع، غير أن عناصر مشتركة بين هـذه الـرؤى تـبدو أكثـر استمراراً مـن غيرها؛ نظراً لاستمرار فاعليتها والحاجة إليها في تعايش الإنسان مع الكون، وبينه وبين نفسه، كتقدير العقل ومنجزات العلم.

ولـو أمعـنّا النظـر في طبـيعة الحـدثان والتطور والتدافع، لبدا لنا أننا ما زلنا في طور البدايات للإبحـار في مـدى شاسـع لا يحـدّ بمقـدار في مجـال المعرفة؛ الأمر الذي لا يدع لرؤية ما أن تكون مطلقة وقطعية ونهائية[1]. وهنا تبرز إشكالية أخرى تتعلق بكيفية معالجة الأطروحات التي تدعي الحتمـية التاريخـية، أو نهايـة الـتاريخ، أو أي واحديـة أخـرى شمولية تجّب غيرها ولا تسمح له بالـبقاء. كما يوجب معالجة إشكالية تتعلق بالإسلام من حيث إنه الدين الخاتم، وإنه صالح لكل زمان ومكان، وعمّا يعنيه هذا مما سيأتي بيانه.

لـو ذهبـنا الآن إلى الإشكالية الثانية، إلى بيان حجية الشريعة -والشيء منطقياً لا يثبت بنفسه أو يـبطل بنفـسه- لـوجدنا أن نـصوصها تـبين بوضوح أن ما يرجع إليه في اتخاذ المواقف وحسم الأمـور هـو العقل، وما يُجمع عليه أصحاب العقول السليمة. والشريعة تحيل إلى هذا الأمر من خـلال الإشـارة إلى الحجـة، والـبرهان، والاستنباط، والاعتـبار، وغـير هـذا مما ورد في الآيات الكـريمة، فكلـها تـدل علـى وجوب الرجوع إلى العقل، في الحكم على الأمور. والشريعة أساساً مـوجهة لقـوم يـسمعون، ويبـصرون، ويتفكرون، ويعقلون، ويتدبرون، الأمر الذي يحسم مسألة الـرجوع إلى العقـل في الحجية لكل الأمور بما فيها الشريعة، وقد عدّ العقل أصلاً من أصولها[2]؛ لذا فلا تعارض بين الشريعة والأخذ بالعقل وإعماله في كل شيء، بما فيه نصوص الشريعة ذاتها الـتي تحتاج إلى فهم واستيعاب واستثمار، سواء قبل الأخذ بما جاء فيها أو معه أو بعده، وإن كان

---

(١) انظر: توجهات الحداثة وما بعد الحداثة، جريدة الرأي، العدد ٨٠٠/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: ينابيع الحكمة الإسلامية، مجلة أفكار، العدد١٩٩ / ٢٠٠٥م.

لنصوصها أولوية فهي أولوية رتبة لا أولوية أسبقية[1]، وعلى هذا فالعمل بما جاء فيها واجب يصاحبه ويتماهى به واجب النظر والتفكر والتدبر فيها وفي الكون من غير انقطاع.

أما إشكالية لغة الشريعة[*]، فنحن هنا بإزاء إشكالية استثنائية؛ فالخطاب خطاب إلهي، وهو مقدس بهذا المعنى لجريان ألفاظه في خطاب الوحي، لكن هذا لا يعني أنه لا يحمل عناصر بشرية أو ملكوتية، سواء عن طريق إيراد أقوال ينسبها الله لغيره، أو عن طريق إيراد إجابات على أسئلة بشرية، أو إيراد تصويرات لمجريات الأمور، وتحكي ما قبل وجود البشر أنفسهم أو أثناءه أو بعده، مما يتصل بعوالم الملكوت والشهادة والمعاد، الأمر الذي يهيئ متسعاً في الرؤية الكونية، فكل هذا تحمله الرؤية القرآنية. يضاف إلى هذا أن لغة القرآن تنطق بما هو ظاهر، لكنها تنطق -أيضاً- بما ينبغي تأويله بإزاء موضوعات ومسائل استثنائية غير متداولة.

والإشكالية تتعمق هنا إذا نظرنا إلى لغة القرآن، فهي قد جاءت أساساً بما يتناسب مع فهم الناس جميعاً، لكنها لغة متعالية أيضاً، بمعنى أنها تقدم الجديد والسديد، بما يهيئ للإنسان أن يستوعب مزيداً من الآفاق المعرفية، وبما يَعِده بالخلاص، ويحقق له الفوز بالدارين. وإذا ما كان التواصل يقتضي استعمال لغة متداولة مألوفة، وأن الجديد السديد يحتاج إلى لغة تعبر عنه؛ فلا سبيل لإجراء التواصل وإحداث النقلة النوعية في الفهم والاستيعاب للجديد السديد، إلا بتحميل الألفاظ المتداولة دلالات غير متداولة، وشحنها بمعانٍ فائضة[2]، الأمر الذي يهيئ لنقل الحالة المعرفية إلى الأوسع والأكمل، ويوجب النظر إلى الخطاب بأنه لا تستنفد مراميه، ويتطلب الاجتهاد تلو الاجتهاد في بيانه، لا سيما وقد نهضت الشريعة بعبء إعادة القراءة والنظم والاستشراف للمعطى المعرفي في زمنها، وعملت على تنقيته وتخصيبه وتطويره بتقديم المصطلحات الجديدة.

نأتي الآن إلى وجه آخر للإشكالية، وهو من جليل الكلام، ويتعلق بمواصفات الشريعة المعرفية المعيارية؛ فهي قد أتت كاملة حقاً، ولكن بأي معنى؟ هل يعني هذا أنها غطت الحق كله، وأتت بمعرفة تامة غير منقوصة ومطلقة ونهائية، ولا موجب لغير ما تطرحه؟ أم أنه بالوسع

---

(١) انظر: "واقعية ابن تيمية"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الأنوار، عمان، ٢٠٠٤م.

(*) طرح لغة الشريعة وخطابها على أنه إشكالية؛ يعدّ مشكلة في التعبير. (المحرر).

(٢) انظر، "حراكية المفهوم وتحولاته"، جريدة الرأي، العدد ١٢٢٧٥، ٢٠٠٤م.

استثمارها، في سبيل ارتياد علوم أخرى، والأخذ إلى جوارها بما هو نافع ومفيد مما يعدّ منجزاً عقلياً محضاً تفرزه التجربة البشرية؟.

في تقديري أنها تعبر عن مشروع هدي وإرشاد وتسديد، فيما تحث العقل أن يعمل في مجاله بما هو نافع ومفيد وسديد، سواء في تدبر آياتها، أو تدبر الآفاق والأنفس. وبهذا فهي هاد ومرشد وحافز ومعين للإنسان على إنجاز مشروعه الحياتي مفتوح الآفاق، كي ينجح فيه ويحسن إدارته، وإلا، فلو لم تسمح بغيرها لما كان للابتلاء معنى، ولا للهدي والإرشاد، وسيتضح لنا هذا في مكانه من البحث.

ولو دققنا النظر في هذه المسألة لوجدنا أن الشريعة تسمح لنا بتصورها على أنها كاملة بوجه، وأنها حقلية! بوجه؛ فبالنسبة لعلم الله -سبحانه وتعالى-، والحق بشموله التام: لا تشكل الشريعة إلا جزءاً يسيراً من علمه المحيط(*)، بل لا يشكل الكون كله إلا جزءاً من هذا العلم. أما بالنسبة لما ينبغي أن تتسم به المسيرة البشرية وتندفع علماً وتنضبط سلوكاً فهي كاملة، إذا أخذنا بالاعتبار حثها على طلب العلم ونيله والانتفاع به، واتباع السديد من الأقوال والأفعال. وبهذا فهي -بالنسبة للإنسان- تشكل كمالاً في الهدي والإرشاد والنفع. وبهذه المواصفات ينبغي النظر إليها على أنها كاملة المعيارية، وإن كان النهوض بأعبائها بشكل تام غير متيسر عمليا نظراً لسويته العالية(**)، وعلى هذا فلا يمكن لإنسان- إلا الرسول ﷺ- سوى مقاربتها دون التحلي بكمالها، وفي هذا يتفاوت الخلق تراتبياً ما بين مقلد، ومجتهد، ومسدد، ومؤيد[1].

مظاهر العولمة

نأتي الآن إلى إشكالية ما يجري عليه الحدثان من توجهات عولمية، والعولمة مصطلح جديد لما يستقر بعد، وهي غير العالمية، أو الكونية، وإنما هي -فيما نرى- حالة وضعية انتهت إلى

(*) لا يعدّ الالتزام بهدي الشريعة عبثاً، أو أنه غير متيسر نظراً لسويته العالية؛ فنصوص الشريعة تؤكد يسرها ونفي الحرج والمشقة عن المكلفين، والناس متفاوتون في مراتب القرب من الله تعالى. (المحرر).

(**) لا يعدّ الالتزام بهدي الشريعة عبثاً، أو أنه غير متيسر نظراً لسويته العالية؛ فنصوص الشريعة تؤكد يسرها ونفي الحرج والمشقة عن المكلفين، والناس متفاوتون في مراتب القرب من الله تعالى. (المحرر).

(١) انظر. "العولمة وتشكيل السياسات الثقافية"، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٣م، ص ٧٩.

حصولها مجريات الأحداث؛ لا سيما من الناحية المعرفية والتقدم العملي، ونرى أنها ستستمر في المدى المنظور. وخلاصتها: أن العالم الآن أصبح وحدة واحدة يتأثر أدناه بأقصاه، ولم تعد الحواجز بين أجزائه قائمة في كثير من النواحي، ومظاهر العولمة عديدة: اتصالية، وثقافية، واقتصادية، وإدارية، وسياسية، وعسكرية.

أما في الجانب الاتصالي فإن أجزاء العالم قد انفتح بعضها على بعض، واختزلت الحواجز والمسافات لتجعل شبكات الاتصال، عبر الفضائيات، والهواتف النقالة، والانترنت، وكل الأجهزة الأخرى تعمل سوياً على ربط أجزاء العالم بعضه ببعض في ذات الوقت، الأمر الذي يسمح بانسياب المعلومات والرسائل والتأثيرات بغير توقف، ولا يدع لجهة ما أن تضع قيوداً على هذا الانسياب. وبطبيعة الحال فإن هذا بالمحصلة يعرض المنتج الثقافي للجميع، بحيث يسمح بالخيارات الشخصية للمرء ويأخذ ما يشاء ويدع، أو يقع نهباً لمنتج أو منتجات ذات آثار سلبية دون أن يدري، ويجعل من مراجعة المواقف والحسابات أمراً لا مفر منه، مما يلزم بالبحث النقدي التوصل إلى قناعات مشتركة بإزاء ما يتوقع له أن يحدث، وما ينبغي أن يصار أليه.

أما في الجانب الاقتصادي ونتيجة ثورات المال والتكنولوجيا، وهذا مما يتصل بحاجات الجميع شعوباً وأفراداً، منتجين ومستهلكين- فقد رفعت القيود والحواجز الجمركية والحمايات الإغلاقية والجزئية بين دول العالم لصالح تدفق وانسيابها السلع بدون حدود، الأمر الذي مكن أي مصدّر للبحث عن سوق، وأي مستهلك عن سلعة تناسبه. وبما أن المستهلك يبحث عن الجودة والرخص في آن، بما يحقق مصلحته؛ فقد أصبح المصدّر الذي يراعي هاتين الناحيتين هو الأقدر على المنافسة وجني المنافع. ولم يعد في ضوء هذا من سبيل للاحتكار، والوصاية، والامتيازات لجهة أو أخرى مهما كانت.

غير أن هذه المنافع لها ما يوازيها من مضار، لا سيما على الأفراد والجماعات النامية، والتي لم تبلغ بعدُ درجة الإنتاج الواسع والاكتفاء الذاتي، أو التي تجد نفسها في أحوال غير مواتية، الأمر الذي يلزم معالجة هذا الوضع وإيجاد الحلول المناسبة.

أما في الجانب الإداري والسياسي: فجميع الدول الآن منتمية للأمم المتحدة، وتلتزم بقراراتها، وتحذو حذو النمط الليبرالي في الإدارة والسياسة تقريباً، أو هي تنشد هذا للخروج

من أزمات مستعصية تراكمت عليها عبر السنين، ويتركز هذا في تبني قيم عديدة، كالحرية، والديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، وحرية المنافسة، وغيرها.

أما في الجانب العسكري، فلم يعد من قوة ضاربة الا لحلف الناتو الذي يتحرك وفقاً لمصالح دوله، ولم يعد بالوسع تشكيل جبهة مضادة فاعلة، وسيبقى الخصم المحتمل لهذا الحلف وحيداً من غير حليف عملي على الإطلاق.

هذه بعض مظاهر العولمة السائدة الآن، أما السيناريوهات المحتملة لها، فيمكن توقع جملة من السيناريوهات، منها: سيناريو العولمة المتوحشة (الأمركة)، وسيناريو العولمة الرشيدة أو المؤنسنة، وسيناريو الفوضى[1]. هذا إذا لم تعقب تحولات العصر الآنية التي تجري ويتوقع تفاقمها عواقب كارثية نتيجة الدخول في مشارف عصر جديد، والتصرف أحيانا على غير هدى.

إذن، فالعولمة لها مظاهر وأبعاد تضغط بثقلها على الحاضر، الأمر الذي يلزم بتعقب تداعياتها وما يمكن أن تنتهي إليه من سيناريوهات، وهاهنا قد يبدو من الممكن مضاهاة هذه الرؤى والسيناريوهات بما تقدمه الرؤية الإسلامية.

الرؤية الإسلامية للكون

نأتي الآن إلى الرؤية الإسلامية للكون، ولما كانت هذه الرؤية من الصعب حصرها نظراً لخصوبتها وتناولها جميع أوجه الحياة والوجود؛ فسنلجأ هنا إلى عدد من المفاهيم القرآنية التي تشكل عناصر محورية في هذه الرؤية، مكتفين بالإشارة إليها بشكل مجمل بما يساعد على إبراز التصور الإسلامي للكون، وهذه المفاهيم على التوالي: التوحيد، المعرفة، الإرادة، الأمانة، الهداية، الاستخلاف، التسخير، التدافع، الإصلاح، البعث، الثواب والعقاب.

أما التوحيد: فله أبعاد عدة؛ منها ما يتعلق بالله سبحانه وتعالى موجد هذا الوجود، وأنه الواحد الأحد الفرد الصمد، لا شريك له، له الملك وهو على كل شيء قدير. ومنها ما يتعلق بأن هذا الوجود جميعاً، على ما فيه من تعدد، هو واحد أيضاً من جهة انتسابه للخالق، وواحد أيضاً من جهة ارتباطه وتأثير كل شيء فيه بعضه ببعض؛ لذا جاءت الآيات القرآنية تؤكد هذا، وترد على تعدد الآلهة، أو خلو العالم من إله واحد، وذهب بعض الاتجاهات تبعاً لهذا إلى أنه لا وجود حقاً سوى للخالق وحسب، وكل شيء إنما هو موجود به، وحق به، ومثبت به، لا بشيء غيره.

---

(١) انظر، بريجنسكي،" الفوضى". عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

أما المعرفة: فهي تشكل اللبنة الأساس في إيجاد الأشياء وفي مهام الإنسان، فكما يطلعنا القرآن الكريم على أن كل شيء هو حاصل بعلم الله تعالى وإرادته، كما أن صفاته -جلّ شأنه- كلها تجسد معاني العلم، كالخالق، المدبر، المحيط، القادر. والمعرفة هنا معرفة غير محدودة، بما كان وما هو كائن وما سيكون، وما هو المآل. ولذا كان الله غنيّاً عن العباد، وإلا فإن حوادث مستجدة تكون غير معلومة له وبهذا سيصبح -جل شأنه- منفعلاً ناقص المعرفة. وما خص به الإنسان حقيقة من بين الكائنات جميعاً، منذ بدء خلقه، هو إمكانية الإبحار في معرفة الله الواسعة دون حدود؛ فقد علّم الله آدم الأسماء كلها،قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١]، وهذا يعني معرفته كل شيء وهو ما كان مناط تكريمه من قِبَل الخالق، وأمره الملائكة بالسجود له، إلا إبليس الذي نفس على أدم هذه المكانة، ورفض السجود، وأخذ بالمحاجة مدافعاً عن موقفه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤]، ويبدو أن هذه المعرفة لم يستطع الإنسان أن يحتفظ بها، وإنما زود بإمكانية الإبحار فيها عبر العقل، وإمكانية المعرفة بهذا الشكل الممنوح للإنسان تقتضي حرية الإرادة والاختيار في الفعل.

وهنا يبرز معنى الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض فأبَيْن أن يحملنها وأشفقن منها، غير أن الإنسان تطوع لحملها، قال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. ومن هنا بدأ ابتلاؤه بحيث ترتب عليه أن يسعى بحرية الإرادة هذه إلى تحقيق مشروعه الحياتي، وبذلك يصبح مسؤولاً عن أفعاله.

وبما أن كل موجود آخر مقدر له سلفاً أن ينصاع لإرادة الله صانعه كما رتب له، ويفعل ما يؤمر دون خيار، قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ١٣]- فإن وضع الإنسان الاستثنائي بحمله الأمانة ترتبت عليه التجربة الإنسانية بكليتها وخياراتها المفتوحة.

وفي الواقع فقد تخير الإنسان حمل الأمانة عن جهل بأعبائها وما يترتب عليها؛ لذلك فهو محكوم في الفشل في تجربته، نظراً لجسامة المهمة، وقد فشل لدى أول اختبار حين أغواه إبليس بما أغواه، قال تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٦]، وهنا ترتب استمراره في الابتلاء بأن رتبت له الحياة الأرضية له ولذريته يشاركه فيها إبليس وذريته بحيث يبقى الإغواء قائماً حتى حين، قال تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٦].

والمأزق الذي يكابده الإنسان ناتج عن عدم قدرته على أداء الأمانة تامة، على الرغم مما زود به من عقل وتسخير كل شيء له؛ لذا تكفل الله -سبحانه وتعالى- بأن يساعده للخروج منه والفوز بتجربته، وذلك عن طريق الهداية الربانية بالرشاد والسداد وتوجيه الرسائل إليه، وهذا ما يسوّغ النبوات إليه، ويجعل الشريعة ضابطة لأفعاله، قال تعالى: ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٨].

والجدير بالذكر هنا أن إبليس قد حظي بالتبعية بحرية الإرادة في التحرك في الجانب السلبي؛ ليقوم بدور مناهض لصلاح الإنسان ودور الهداية الرباني، غير أنه لا سلطان له إلا على من اتبعه. وبهذا أصبحت التجربة ممكنة النجاح بالهداية الربانية، وممكنة الفشل بإغواء الشيطان.

وبما أن وضع الابتلاء كان محكوماً بالفشل؛ فقد أعطى الله الفرصة للإنسان كي ينجح في تجربة ابتلائه عن طريق إرسال رسالاته بما يكفل توجيه الإنسان وإرشاده للفوز بتجربته، ومن ثم نيل الجائزة بجدارة أو خسارتها. قال تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: ٣٦]. والرسالات هنا عديدة، غير أن الإسلام خاتمتها، وجميع الرسالات السابقة قد تعرضت للنسيان أو الإهمال أو التشويه، لكن تكفل سبحانه وتعالى بحفظ الرسالة الإسلامية وديمومتها، لتكون عوناً للإنسان على خياراته الصائبة، وتهديه وترشده إلى الأقوم، قال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٠].

لقد استتبع هذا الابتلاء وحمل الأمانة -بوصفها حرية إرادة واختيار، وترتيب وضع الهداية- أن استخلف الله الإنسان في الأرض ليقوم بالقسط ويؤدي الحقوق، وبهذا بدأ مشروع الإنسان الحياتي الحضاري؛ ومعنى الاستخلاف هنا: هو أن يكون صاحب اليد الطولى في الأرض، وسيد المخلوقات التي لا تملك من أمرها شيئاً، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠]؛ ولم تزود بما زود به الإنسان من عقل وحرية إرادة؛ لذلك فإن واجبات الإنسان الوجودية نابعة من هذا الاستخلاف، وكيفية تدبير الشؤون الحياتية، بما يرضي الله وينفع مخلوقاته جميعاً، من غير الاستئثار بالحكم واتباع الهوى وإفساد أمور الدنيا. وهنا فإن على الإنسان أن يبقى مسترشداً بالهدى كي لا يتيه في مسعاه؛ فيبوء بالخسران.

أما الاستعمار: فيفيد أن مهمة الإنسان ليست فقط ممارسة الحياة على هذه الأرض، وإنما إعمارها والنهوض بمشروع حضاري يكفل تجلية ما في علم الله وقدرته من نعم لا تحصى، قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود: ٦١]. والحضارة هنا السعي إلى تنمية كل شيء، وتبني القيم التي تؤمّن سلامة المسيرة، ونجاح المشروع، وتكفل عدم السير في طريق مدمر.

بَيْد أن استمرار الابتلاء، ونشوء الحضارة والعمران، وسيادة القيم، ولزوم التدافع بين الناس للعمران -جعل سير هذا المشروع متأرجحاً؛ فإبليس وذريته جاهزون للإغواء -من جانب- والنفس ذاتها، بحسب تكوينها، يمكن أن تكون أمارة بالسوء- من جانب آخر-. والمقتضى هو الانحياز إلى الجانب الخيّر لحفظ التوازن، والمضي في الأعمار وصيانته، وهذا هو معنى الإصلاح، وتبرز هنا معادلة واجبة التحقيق كي يكون هذا التدافع ايجابيّاً مثمراً، هي: مراعاة المصالح والمبادئ معاً للناس جميعاً.

أما البعث والخلود: ففي الحقيقة إن الإنسان خالد منذ تكوينه(*) وما الحياة والموت والبعث إلا أوجه لهذا الخلود، وهذه الأوجه تمنح الفرصة بالحياة للفوز بتجربتها، ومن ثم تمنح الموت لتستأنف

(*) لعل الدكتور قال ذلك اعتباراً بالنهاية الأخروية؛ فالإنسان خالد إما في الجنة أو في النار، لكن في الدنيا فهو فانٍ غير خالد، قال تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾[الرحمن :٢٦]، وقال: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد فإن متّ فهم الخالدون﴾ [الأنبياء:٣٤].

الحياة على شكل آخر، يعقبه الجزاء ثواباً كان أم عقاباً. فهذا، بعد ذلك التمكين في الأرض وإطلاق اليد فيها، سيكون محصلة منطقية لعملية الابتلاء وممارسة الاستخلاف والإعمار.

أما من جهة العوالم التي تتعاقب وتتشكل منها الرؤية الإسلامية للوجود؛ فمنها عالم الملكوت، وهو ما سبق للإنسان أن عاشه في بداية خلقه، ثم عالم الشهادة المستمر إلى حين، وهو الذي أصبح مجال استخلافه وعمارته، ثم عالم المعاد النهائي الخالد الذي سيصبح عالم مصيره ومآله. ولكل عالم من هذه العوالم مواصفاته الخاصة به بحيث تختلف مواصفات هذا العالم وشروطه، وكسب الإنسان متاح في عالم الشاهد فقط، وليس له إلا سعيه فيه.

يستفاد من هذه التصورات -إذن- أن الإنسان خُلق مكرماً معززاً مزوداً بالعلم وحرية الإرادة ابتلاءً، وعلى الرغم من فشل تجربته، فقد أتيحت له الفرصة بأن يستأنف هذه التجربة على شكل آخر، يتمكن فيها من إنجاز استخلافه وبناء مشروعه الحضاري بإعمار الأرض، يساعده في هذا هدي الله وإرشاده، مع استمرار الإغواء. وبهذا يتبين أن عالم الشهادة كله إنساني، للإنسان فيه اليد الطولى لفعل أي شيء بحسب إرادته، ولا لشيء آخر قدرة إلا أن يؤمر فيطيع، فهو مسخر له ومخلوق لأجله، ومن هنا ترتب على الإنسان أن يجتهد بما يجعل تجربته هذه تجربة ناجعة، وهاهنا يأتي الجزاء ليفوز بالثواب، وبعكس هذا يبوء بالخسران المبين في الآخرة.

الرؤية الكونية للحداثة

نأتي الآن إلى الرؤية الكونية للحداثة، الجهة التي تتماهى بطرح العولمة حالياً، فما أبرز مرتكزات هذه الرؤية؟ تقوم رؤية الحداثة باختصار على المرتكزات التالية: المادية، الأنسنة، العقلانية، العلمنة[1].

تعني المادية: أنه لا وجود لغير ما هو مادي في هذا الوجود، وأنه لا عالم سوى هذا العالم بما فيه، وأن المادة أصل كل شيء بما فيه الوعي الإنساني، أما عالم الملكوت والمعاد فهما من وهم الخيال. من ثمّ فلا ألوهة، ولا ثواب، ولا عقاب أخروي.

---

(١) انظر، "الاصول الفلسفية للحداثة وما بعد الحداثة"، مجلة أفكار، العدد٢٠٧.

والعقل السائد هو ما يعول عليه المجتمع وأفراده في تدبير شؤونهم وتسيير حياتهم، والعقل هنا إنساني بحت لا يركن إلا إلى ذاته، وما يضعه من نظم جديرة باعتباره.

وبما أن منجز العقلانية الأبرز هو العلم؛ فإن السعي لعلمنة العالم هو المسعى الصحيح للمسيرة الإنسانية لتفهم كل شيء وتسخيره لصالح الإنسان. ومن هنا يتم إقصاء كل ما يعتقد بأنه ليس بعقلاني علمي، تبعاً للفهم السالف، ولا يعود للاعتقادات الدينية والعادات والتقاليد أي معنى، بل ينظر إليها على أنها تعوق تطور الإنسان وتقدمه، الأمر الذي يلزم بإقصائها، وهذا ما تدعو إليه العلمانية في أشد حالات تطرفها[1].

إذن، هذه أبرز مرتكزات ما يدعى الحداثة العقدية ورؤاها العامة للكون، وما في ضوئه تعالج الآن مجريات الأحداث، لا سيما العولمة من بعض الأطراف الدولية المتبنية للحداثة.

السيناريوهات المحتملة للعولمة

إذا ما عدنا إلى سيناريوهات العولمة المحتملة الآن، في ضوء ما تنادي به الشرائع وما تنادي به الحداثة، لتبين لنا أن عناصر شد وجذب بإزاء هذه العولمة باتت متنازعة:

ما بين طرح الحداثة بزعامة الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، بحيث تسود عقائده الحداثية، ولا سبيل ضمن هذا الإطار إلا أمركة العولمة، باعتبار أن الولايات المتحدة زعيمة هذا الاتجاه، تمثل أكبر تجربة في العقلانية الموصوفة، والليبرالية، والذرائعية، والقوة العظمى الوحيدة حالياً، وصاحبة النفوذ الدولي الواسع، وما على الجميع إلا الانصياع لها.

وبين أطروحات المنادين بالعقائد الدينية والقيم الذين لا يرون في أطروحات الحداثة نهاية المطاف، وإنما يؤمنون بالعقائد والقيم الأساسية للإنسان ومصدريتها الإلهية، ويسعون في ضوء هذا إلى لجم توجهات الأمركة القسرية في سبيل رفع عدوانها عنهم أولاً، وفي سبيل استقلالهم عنها ثانياً.

مع أصوات تنادي بعولمة رشيدة يشارك فيها الجميع بإنصاف، بحيث تسود فيها القيم الأساسية للإنسان وعلى رأسها الحرية العقدية والدينية.

---

(١) المرجع السابق.

وإذا ما تفاقم التنازع بالشكل التسلطي الغربي الذي يجري تنفيذه حالياً، دون تسوية للأمور، فهاهنا يبرز السيناريو الثالث، سيناريو الفوضى في كل أنحاء العالم، الذي سيعرض التجربة الإنسانية للعبث وللتشتت والضياع.

وفوق هذا فإنّ سيناريو العولمة (الأمركة) له محاذيره أيضاً؛ من الانتهاء إلى حالة مؤسفة نتيجة تسريعه لتحولات جسيمة بات العصر ينذر بها، وتنذر بدمار لا حدود له. ومن هذه التحولات: العلمنة، العلمانية، الأتمتة، التسارعية، التخايلية، الفصامية، العنفوية، وغيرها من تحولات باتت تتسارع وتيرتها. مما فصّلناه في مناسبات مختلفة[1].

وعلى الرغم من تباين هذه الأطروحات للعولمة، والمحتمل حصول واحدة منها، إلا أن ثمة نقاط اتفاق ما بين مختلف الأطراف يمكن أن تلعب دوراً لصالح إيجاد عولمة أنيسة رشيدة نافعة. وإذا ما عدنا إلى شريعتنا السمحة لوجدنا أن نصوصها – في هذا- يمكنها تأمين إمكانية التعايش بين مختلف أطراف العالم على أسس مصلحة الإنسان في سبيل أعمار الأرض، واستمرار التجربة الإنسانية فاعلة نشطة مثمرة[2]، ولا موجب في ضوء هذا إلا إقرار التعددية والالتقاء على أهداف مشتركة، وتجنب الوصاية والهيمنة والعدوان، والأخذ بالنافع المفيد من مختلف التجارب.

(١) انظر. "تحديث الفكر العربي الإسلامي وتحولات العصر"، جريدة الرأي العدد ١٢٨٠٠ / ٢٠٠٥م.

(٢) انظر. "في قيم الحوار والتعايش، أوراق ملتقى عمان الثقافي الثاني عشر"، ٢٠٠٦م.

خاتمة

الحق أن الرؤية الكونية للإسلام كانت وما زالت مدركة ما يمكن أن ينزلق فيه مستقبل الإنسان إن تُرك لهوى نفسه، ومن هنا تكفلت بالتوجيه والإرشاد بالحسنى إلى الطريق القويم، وقدمت للإنسان الرؤية المطمئنة الواعدة، بأن مسار هذا الكون ومصيره ومصير الإنسان هو موضع عناية ربانية، لا سيما تصور الحداثة هذا الأمر على أنه صدفة وليس له من مآل، وبما أن الشريعة الإسلامية مباركة حقاً فهي ستبقى أبداً مجال استلهام وتدبر حتى قيام الساعة، وتقديم ما يسعف بما يجري عليه الحدثان، وهي قد واجهت ما يماثل أطروحات الحداثة، وردت عليها باستفاضة؛ قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وبالوسع أن تستلهم وتستنبط لتقديم الحلول الناجعة لمعالجة وتصويب سير الحدثان. كما أن الحقيقة المجردة هنا هي أن عقلانية الحداثة فقيرة جداً، وجافة، وفي ضياع، وتشتت، على الرغم من تماهيها بالمعرفة العلمية والإنجاز التكنولوجي، ومساوئ المجتمعات الحداثية لا تعد ولا تحصى، الأمر الذي أدى إلى بروز توجهات رافضة للحداثة سواء من داخلها، كتوجهات ما بعد الحداثة، أو التوجه نحو تعديل مسارها وتصويبه ليصبح أكثر ثراءً وإنسانية[1]؛ أومن خارجها؛ باستعادة نشاط العقلانية الدينية، ومحاولة تحديث أطروحاتها لتتناسب مع ما يجري في العصر من حدثان.

(١) انظر. "الحداثة وما بعد الحداثة"، جريدة الرأي، العدد ١٢٦٩١/ ٢٠٠٥م.

الباب الرابع

العولمة والواقع الاقتصادي والاجتماعي

- الفصل الأول: آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية.
- الفصل الثاني: واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة.
- الفصل الثالث: أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة.
- الفصل الرابع: ظاهرة العولمة وانعكاساتها على قوانين الأسرة في البلاد العربية والإسلامية.

الفصل الأول

آثار منظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

كمال توفيق حطاب(*)

مقدمة:

يكـاد الباحـثون والخـبراء والمتخصـصون في شؤون العولمة يتفقون على أن منظمة التجارة العالمية أحـد أهـم أجهزة العولمة وأخطرها، بل إن بعضهم ذهب إلى أنها تمثل بحق حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، فلو اختلفت أي دولتين فـيما يخص الاتفاقية، فالحكم فيها للجهاز القضائي للمنظمة ذاتها، ولا يجوز اللجوء إلى أية جهة خارجية(١).

ومـن جهـة أخـرى فـإن هـذه المـنظمة -إضافة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير- تعدّ أخطر ثالوث عولمي عرفته البشرية(٢).

فهذه المنظمات الدولية الثلاث -وإن كانت مبنية على قوانين واتفاقيات دولية مصادق عليها مـن قـبل الـدول الأعـضاء فـيها، فإنهـا -مـع ذلـك- تعدّ اتفاقيات إذعان(٣) تقوم على الهيمنة والاستغلال بما يخدم مصالح الدول المهيمنة.

(*) أستاذ مشارك ورئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد.

(١) يرجع بعض الباحثين بداية العولمة الحديثة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية، انظر:
www.kapl.org.sa/Detail.asp?InSectionID=18&InNewsItemID=25
العقوري، عبد الواحد. "العولمة والجات (التحديات والفرص)"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٩- ١٥.

(٢) قـنديل، عـلاء الـدين كمـال. "الجـات واقتـصاديات الدول العربية"، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، القاهرة، ٣٣٢-٣٥٠

(٣) تعـرف اتفاقـيات الإذعـان بأنهـا الاتفاقيات التي يكون فيها أحد الطرفين ضعيفا والآخر قوياً جداً، بحيث لا يستطيع الطرف الضعيف رفض الاتفاقية.

فمما لا شك فيه أن الدول الكبرى -التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية- وضعت عدداً من الاتفاقيات الدولية التي تضمن لها الاستمرار في الانتصار والتفوق والسيادة، وقد كان من أهمها اتفاقية إنشاء البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتفاقية الجات التي مهدت لظهور منظمة التجارة العالمية.

وقد كان من الشعارات التي رفعتها هذه المنظمات: تحقيق العدالة في تسيير المدفوعات، وتنظيم التبادل والتجارة الدولية، وتقديم القروض لمعالجة العجز في موازين المدفوعات..

ولكن الواقع -بعد أكثر من نصف قرن على تطبيق هذه الاتفاقيات- أثبت أن هذه الاتفاقيات كانت في مصلحة الدول المتقدمة، وأن الدول الفقيرة قد ازدادت فقراً وضعفاً وتفككاً.

وفي أعقاب انتهاء جولة الأورغواي سنة ١٩٩٤م، وظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م توقع خبراء اقتصاديون اكتساب الاقتصاد العالمي مئات المليارات سنوياً، وتفاءل بعضهم بتحقيق جميع دول العالم مكاسب كبيرة على المدى الطويل[1].

فهل كانت هذه التقديرات صحيحة؟ وهل حقق العالم المكاسب الموعودة؟ ومن هم المستفيدون الحقيقيون؟ وما موقع منظمة التجارة العالمية من أجهزة العولمة؟ وما آثار ظهورها على الدول العربية والإسلامية؟ وهل تسمح هذه المنظمة بزيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية؟ وكيف يمكن التخفيف من حدة الآثار الناجمة عنها؟ وكيف يمكن التعامل مع أجهزة العولمة؟.

هذه هي أهم محاور الموضوع. وقبل الإجابة عن التساؤلات السابقة لا بد من التعريف بظاهرة العولمة وعلاقتها بالمنظمة واتفاقية الجات من حيث النشأة، وعدد الدول الأعضاء، والأهداف، وجولات المفاوضات.. إلخ .

وسوف تشتمل هذه الدراسة على المباحث الآتية:

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية والعولمة.

---

(١) هاريسون، جلين، ورذرفورد، توماس، وتار، ديفيد. "التقدير الكمي لنتائج جولة الأوروغواي"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥م، ص٣٦

المبحث الثاني: الآثار السلبية والإيجابية لأهم الاتفاقيات التجارية.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية والدول الإسلامية.

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية والعولمة:

تعدّ منظمة التجارة العالمية أهم أجهزة العولمة؛ لأنها تتعامل مباشرة مع غذاء وقوت الشعوب ودوائها وقوتها؛ فمن خلال الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة يتم التضييق على الفقراء في طعامهم وشرابهم وكسائهم ودوائهم، وذلك عندما تتمكن الشركات الكبرى- من خلال التشريعات والقوانين- من الإغراق والاحتكار، بما يؤدي إلى رفع الأسعار للمواد الأساسية، ومن ثمّ زيادة الجوع والمرض لدى شعوب العالم الثالث.

وقبل تفصيل هذه الحقائق لا بد من تسليط الضوء على العولمة، ومنظمة التجارة العالمية، وجولات المفاوضات التي مهدت لظهور المنظمة في الفقرات التالية:

تعريف العولمة:

يعدّ مصطلح العولمة من أكثر المصطلحات التي عرفتها البشرية غموضاً وخفاءً؛ فكلما ازداد البحث فيه ازدادت جوانبه وجزئياته غموضاً. ومع كثرة الكتابات والبحوث والتعريفات التي وجدت لهذا المصلح إلا أنه لا يوجد مفهوم واحد يتفق عليه الباحثون والمتخصصون في شؤون العولمة[1]؛ فالعولمة عملية، أو حالة، أو واقع، أو آليات، أو شعور وهي تختلف باختلاف زاوية النظر إليها.

فمن جهة قوى العولمة والمدافعين عنها: تعدّ العولمة حالة، أو ظاهرة إيجابية تمكن البشر جميعاً من الاستفادة من بعضهم بعضاً، كما تمكنهم من التخصيص الأمثل للموارد بما يزيد من التقدم والرقي للبشرية جميعاً..

---

(١) عند زيارة موقع العولمة على الإنترنت سوف نجد مئات وربما آلاف التعريفات للعولمة؛ فكما جاء على الموقع هناك في كل لحظة يولد تعريف جديد للعولمة، فالكثيرون يرونها ظاهرة اقتصادية تتضمن زيادة التدخل والتكامل بين الأنظمة الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة النمو في التجارة الدولية والاستثمار. انظر: http://www.globalisationguide.org/01.html

أما من جهة مناهضي العولمة والمتضررين منها: فالعولمة هي حالة، أو ظاهرة مرضية تتمثل في هيمنة القوى الكبرى والشركات الكبرى على موارد وثروات العالم والتصرف بها وفقاً لمصالحها وأهوائها، وبما يزيد من مكتسباتها وأرباحها وهيمنتها؛ ولذلك فالعولمة تفتقد إلى القيم والمشاعر والعواطف الإنسانية؛ فهي حالة هيمنة الشركات الكبرى وما يتبعها من أجهزة قد تتمثل في حكومات، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أو منظمات مثل المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، من أجل استعباد العالم وتسييره وفق مصالحها وأهوائها.

إن العولمة عبارة عن حالة ضعف وإذعان واستسلام من قبل الدول والشعوب الفقيرة مقابل حالة هيمنة وعجرفة وتسلط واستكبار وغطرسة من قبل أصحاب الشركات متعددة الجنسية ومن يدور في فلكهم من قادة الدول الصناعية الكبرى.

إن العولمة المتوحشة هي حالة تسلط وحوش المال في العالم على الثروات والموارد والبشر بما يؤدي إلى حرمان الشعوب الفقيرة من أبسط الموارد التي تمكنها من القابلية للحياة.

إن العولمة التي تديرها منظمة التجارة العالمية تتمثل في الآليات والتشريعات الظالمة التي تمكن الأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى من استغلال الفقراء، وصغار المزارعين والتجار، وأصحاب الحرف الصغيرة، وكافة فئات القوى العاملة في الدول النامية، وإخضاعهم للشروط الظالمة والمجحفة بحقهم من خلال عقود الإذعان والاستسلام.

نشأة منظمة التجارة العالمية وأهم أهدافها:

تعدّ اتفاقية الجات بمنزلة الأم التي أنجبت منظمة التجارة العالمية، وقد كانت تقوم هذه الاتفاقية بمهام المنظمة لأكثر من خمسين عاماً، ففي عام ١٩٤٦ م اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتشغيل، وأنشأ لجنة تحضيرية لوضع مشروع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية، وقد انعقد المؤتمر عام ١٩٤٧م في هافانا، وحضره ممثلو ٥٣ دولة ، وتمخض عنه ميثاق هافانا، وهو ميثاق منظمة التجارة الدولية.

وقد بدأت ٢٣ دولة مفاوضات حول الامتيازات الجمركية، وتمخضت هذه المفاوضات عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد كتب لهذه الاتفاقية البقاء والاستمرار بعكس المنظمة التي لم يكتب لها الظهور، إلا بعد خمسين عاماً؛ بسبب معارضة الولايات المتحدة. وقد بدأ

سريان الاتفاقية أول يناير عام ١٩٤٨م[١]. فلماذا رفضت الولايات المتحدة التوقيع على قيام منظمة التجارة العالمية في ذلك الوقت؟ ولماذا وضعت العراقيل في طريق قيام المنظمة؟ ولماذا وافقت بعد خمسين عاماً على إنشاء المنظمة؟

ليس هناك من شك في أن عملية الرفض كانت بسبب عدم تحقق الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة في ذلك الوقت؛ فقد رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا لاحتوائه على بعض المواد التي تسمح بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية بما يمكنها من تعطيل قوى العرض والطلب في بعض الحالات[٢]. وهذا يعني تعطيل مصالح الشركات الكبرى، أما بعد أن تحققت الأحادية القطبية في التسعينيات، وضمنت الولايات المتحدة خضوع بقية دول العالم وانقيادها وإذعانها؛ فقد وافقت على قيام منظمة التجارة العالمية.

وقد كانت اتفاقية الجات تهدف إلى وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول المتعاقدة، وحل الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء في المسائل التجارية، بالإضافة إلى كونها المؤسسة المعنية بالمفاوضات وتخفيض التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء.

وبعد ظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م أخذت هذه المنظمة تمارس صلاحيات الجات، ومن أهم الأهداف المعلنة التي سعت إليها منظمة التجارة العالمية: ما يأتي[٣]:

١- رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء.

٢- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

٣- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.

٤- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.

---

(١) حطاب، كمال. "رؤية إسلامية نحو العولمة" مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن ٢٠٠٤م، عدد ٣٥، ص ٩١-١٣٧. شافعي، محمد زكي. "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ط٢ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) شبانة، أمينة زكي. "أثر تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات على الاقتصاد المصري" مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، القاهرة ٢٤٨/٤

(٣) قنديل، علاء الدين كمال. "الجات واقتصاديات الدول العربية"، مؤتمر أثر اتفاقية الجات. المصدر السابق، ص٢٩٧.

٥-خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.

٦-إقرار المفاوضات أساساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

وبشكل عام فإن المنظمة تهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم التبادل التجاري الدولي بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية، والتحرير الكامل للتجارة بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية[١].

فهل حققت المنظمة هذه الأهداف أو بعضاً منها خلال السنوات العشر الماضية؟ هذا ما سوف يتم تقييمه في الفقرات التالية:

وظائف المنظمة[٢]:

تمثل منظمة التجارة العالمية حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي، وبناءً على ذلك فهي تقوم بوظائف وممارسات أشبه بممارسة الحكومات، ومن ذلك:

١. تقوم المنظمة بمهمة التفتيش في كافة الدول؛ من أجل ضمان حرية التجارة، ومحاربة السياسات الحمائية .

٢. الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية إشرافاً كاملاً، في مجالات: حقوق الملكية الفكرية، الخدمات، الاستثمار.

٣. التخطيط لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بصفة دورية.

٤. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

(١) راشد، معتصم. 'اتفاقيات الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية بعد جولة الأوروغواي'، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec17.doc_cvt.htm

٥. الإشراف على فض المنازعات الدولية في تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية، وتسوية تلك المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك. وقد خُوِّلت المنظمة صلاحية واسعة في تسويتها.

أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية[١]:

تقوم منظمة التجارة على المبادئ نفسها التي أسست عليها اتفاقية الجات، غير أنها تخالف هذه المبادئ في الكثير من التطبيقات، وهذه المبادئ هي:

١) مبدأ التجارة العادلة: يجب أن تسود أسس الكفاءة النوعية والسعرية، ليس من العدالة السماح بالإغراق وزيادة فقر الشعوب.

٢) مبدأ الشفافية: وذلك بأن تتعهد الدول بتوفير المعلومات الكاملة عن كل ما يتعلق بالتجارة، والسماح بإنشاء مراكز معلومات للغرض نفسه، كما تتعهد بتفضيل الرسوم الجمركية، وعدّها الوسيلة الوحيدة للحماية: فلا يسمح بالقيود الكمية على التجارة إلا في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

٣) مبدأ المعاملة الوطنية: وذلك بمعاملة السلع المستوردة كما تعامل السلع المنتجة محليّاً.

٤) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: تمنح الدول الأعضاء بعضها لبعضٍ معاملة لا تقل عما تمنحه لأي دولة أخرى .

٥) مبدأ المفاوضات التجارية: ويقتضي هذا المبدأ ضرورة اللجوء إلى المفاوضات بوصفها وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي.

ومن أهم ما اشتملت عليه الاتفاقيات الممهدة لظهور منظمة التجارة العالمية[٢]:

١-التعريفات والكوتا: وذلك بخفض التعريفات الجمركية على البضائع المصنعة، والإلغاء التام للتعريفات بين البلدان الصناعية الكبرى على (الصناعات الطبية، الآلات الزراعية، آلات البناء..).

---

(١) علاء الدين كمال. مرجع سابق، ص٢٩٦-٣٠١.

(٢) راشد، معتصم. المرجع السابق، ص١٦٤-١٧٧.

٢- الزراعة: تسمح اتفاقية الزراعة للمجموعة الأوروبية بزيادة دخلها الزراعي نحو ٣٠ مليار دولار، وستقوم اليابان وحدها باستيراد ما يعادل ٢٢ مليار دولار من المنتجات الزراعية؛ وذلك من خلال استمرار الدعم لمزارعي الشمال على حساب المزارعين في العالم الثالث؛ وهذا ما يؤدي إلى الإغراق والقضاء على الزراعة في العالم الثالث.

٣- المنسوجات: إلغاء الاتفاقية المعمول بها منذ ٢٠ سنة، والتي كانت تحدد الكوتا لاستيراد المنسوجات من الدول الفقيرة، وستحقق أمريكا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي أكبر فائدة من الإلغاء، وهذه الاتفاقية تمثل إعلان حرب على صناعة المنسوجات في العالم الثالث، وهو ما حصل بالفعل؛ حيث أقفلت كثير من مصانع المنسوجات في دول العالم الثالث .

٤- الملكية الفكرية: وتشمل حقوق الطبع والنقل والاختراع التي تدخل للمرة الأولى تحت مظلة الجات، وهذه البنود تمنح الدول المتقدمة سلاحاً ضد كل أنواع السرقة التجارية، وفي الوقت نفسه تعطيها حق الاحتكار، والتحكم بالسعر، وعدم السماح بنقل التكنولوجيا، ورفع أسعار الأدوية، وعدم السماح بإنتاج الأدوية البديلة.. مما يؤدي إلى حرب وبائية على العالم الثالث.

٥- الخدمات: وتشمل الخدمات المصرفية، والتأمينات، والأمن، والاستشارات، والمحاماة،..إلخ، وتشغل هذه القطاعات ٢٥٪ من صادرات المجموعة الأوروبية، وسوف تؤدي اتفاقية الخدمات إلى القضاء على قطاع الخدمات في دول العالم الثالث، حيث ستتضرر القطاعات الوطنية بشكل كبير بسبب عدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية .

٦-مواضيع أخرى: دعم صناعة الطائرات المدنية، الإنتاج الصوتي والمرئي، الأفلام السينمائية والتلفزيونية، الملاحة الجوية.

ويمكن القول: إنه لم يسبق أن أشتملت اتفاقية تجارية على ما اشتملت عليه اتفاقية الجات بعد جولة الأورغواي، التي تشرف عليها الآن منظمة التجارة العالمية، فكأن هذه المنظمة لا تريد أن تترك سلعة أو خدمة أو نشاطاً على وجه الأرض دون أن تتدخل فيه أو يكون لها جزء من

الأرباح والعوائد المتحققة منه؛ فالاتفاقيات الموقعة تغطي تقريباً كل شيء، من دبابيس الورق وحتى الطائرات[1]، وقد ضمت الاتفاقيات -لأول مرة- صناعة الطائرات، والمصارف، ومستلزمات الكمبيوتر، وهذه القطاعات تمثل الجزء الأكبر من حجم التجارة العالمية التي تزيد عن عشرة تريليون دولار سنوياً.

جولات المفاوضات الممهدة لظهور المنظمة :

عقدت الدول الأعضاء ثمان جولات منذ ١٩٤٧ وحتى ١٩٩٤م هي[2]:

١. جولة جنيف (سويسرا) ١٩٤٧م.

٢. جولة أنيسي (فرنسا) ١٩٤٩م.

٣. جولة توركواي (إنجلترا) ١٩٥٠-١٩٥١م.

٤. جولة جنيف (سويسرا) ١٩٥٢-١٩٥٦م.

٥. جولة ديلون ١٩٥٩-١٩٦٢م.

وقد تركزت الجولات الخمس الأولى على قضايا تخفيض الرسوم الجمركية الخاصة بمنتجات الصناعات التحويلية.

٦. جولة كيندي ١٩٦٣-١٩٦٧م: تم تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية بنسبة تقترب من ٣٠٪ ، كما تمت صياغة مبادئ لمكافحة الإغراق.

٧. جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩م: بدأت جولة طوكيو عام ١٩٧٣م بحضور ممثلي ٩٩ دولة، واستمرت ست سنوات بهدف تنشيط التجارة الدولية. ومن أهم نتائج هذه الجولة في مجال تقنين استخدام العوائق التجارية: إمكانية استخدام الإعانات والرسوم التعويضية في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدول الأخرى. وفي مجال التقييم الجمركي: استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك. وفي مجال المعايير القياسية الأمنية والصحية والبيئية: تم

(١) السلعة الوحيدة التي لا تخضع لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي النفط، ومن الواضح أن الولايات المتحدة قد بذلت أقصى ما لديها من طاقات للسيطرة على النفط في العالم، وهي لا تسمح لأحد بمنافستها عليه.

(٢) كمال ،علاء. الجات ونهب الجنوب، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، طبعة ثانية، ص ٢٩-٣٠.

الاتفـاق في جـولة طوكـيو علـى اسـتخدام معـايير دولـية بـدلاً مـن المعايير الوطنية . وفي مجال المشتريات الحكومية: فقد حددت طريقة طرح المناقصات الحكومية دولياً.

٨. جـولة الأورغواي ١٩٨٦-١٩٩٣م: وتعد أهم الجولات التفاوضية على الإطلاق؛ حيث تم الاتفـاق فـيها لأول مـرة على الخدمات، والملكية الفكرية، وكذلك السلع الزراعية، كما أدت هـذه الجـولة إلى عـدم تجزئة الاتفاقات؛ وذلك على أساس قبول كل الاتفاقات أو رفضها. وقد بدأت هذه الجولة بممثلي ١٠٧ دولة، وانتهت بتوقيع ١١٧ دولة عليها في مراكش عام ١٩٩٤م، كما شهدت هذه الجولة الإعلان عن ظهور منظمة التجارة الدولية عام ١٩٩٥م.

تقييم أهداف المنظمة:

تبدو الأهداف المعلنة، والأسباب المنمقة وراء الجات وظهور المنظمة في غاية الروعة والجمال والسعي نحـو تحقـيق العدالة والمصلحة للبشرية، غير أن النظر الدقيق في بنود الاتفاقية وأهدافها وأحـوال نـشأتها يوضـح أن الأمر كله يقوم على خدمة مصالح الدول المتقدمة؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال مناقشة بسيطة للأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية، وذلك في الفقرات التالية:

إن الهـدف الأول للمـنظمة هـو رفـع المستوى المعيشي للدول الأعضاء، وإن المتأمل في حال معظـم الـدول النامـية الـتي انـضمت إلى المنظمة يجد أن المستوى المعيشي في تدهور وتراجع[1]، وهـذا يعـني أن رفع المستوى المعيشي لم يتحقق لجميع الدول الأعضاء، وإنما تحقق للأغنياء فقط، وهنا تصدق التسمية التي يطلقونها على المنظمة بأنها نادي الأغنياء.

إن رفـع المـستوى المعيـشي للـشعوب يكون بإتاحة فرص العمل لها، وتوفير المواد الأساسية، والـرعاية الصحية والاجتماعية، ولا يكون بمزاحمة الفقراء أقواتهم ودواءهم، ورفع أسعار المواد الأساسية، وخفض الإنفاق الحكومي، ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

---

(١) مـن خـلال مـراجعة سـريعة لتقاريـر البـنك الدولـي أو التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥م نجـد أن المـستوى المعيـشي في معظـم الـدول الإسـلامية في تراجع، ويظهر ذلك من خلال الانخفـاض المـستمر في الدخـول الحقيقـية، وانخفاض الإنفاق على التعليم، والرعاية الصحية، وزيادة الإنفاق العسكري، والمديونية.

وربما كانوا يقصدون رفع المستوى المعيشي لحكومات الدول الأعضاء، أو للمتنفذين في هذه الحكومات الذين يمكّنون الشركات الكبرى من السيطرة على موارد البلاد وثرواتها بما يزيد من أعداد الفقراء والمحرومين.. وفي الوقت نفسه يزيد من أعداد المترفين والفاسدين.

وكذلك يمكن القول في الهدف الثاني؛ فالاستخدام الأمثل للموارد ليس هو الذي يحقق أقصى ربح للشركات الأجنبية، وإنما هو الذي يحقق أكبر معدل من عدالة التوزيع قبل كفاءة الاستخدام.

أما سهولة الوصول إلى الأسواق والمواد الأولية فهو يخدم مصالح الدول المتقدمة التي تلهث وراء المواد الأولية والأسواق الجديدة .

أما موضوع إقرار المفاوضات بوصفها أدوات حل للنزاعات أو "توفير منتدى للدول لمناقشة الاختلافات، وتكون مشاركة الأشخاص من خلال حكوماتهم"[1]- فيمكن الرد عليه كما يأتي:

إن مبدأ التفاوض يكون مفيداً وعادلاً عندما يكون بين متكافئين في الحجة أو الأحوال المحيطة، أما إذا كان بين قوي وضعيف، أو بين غني وفقير، أو سجّان ومسجون: فإنه لن يكون نافعاً أو عادلاً.. وهذا هو حال المفاوضات أو مناقشة الاختلافات في ظل منظمة التجارة العالمية.

ومن جهة أخرى يبدو أن مبدأ المفاوضات من الأساليب العصرية الحديثة التي تمكن الأقوياء وأصحاب النفوذ من تثبيت آرائهم ومواقفهم، وانتزاع ما يرغبون به، واستغلال مَن يقف أمامهم؛ من أجل تحقيق مصالحهم، واستمرار هيمنتهم على الشعوب.

أما موضوع مشاركة الأشخاص من خلال حكوماتهم فيمكن أن يكون نافعاً عندما تكون الحكومات ديمقراطية منتخبة ممثلة للشعوب؛ أما في ظل الأوضاع المعاصرة فإن معظم حكومات دول العالم الثالث هي حكومات غير ديمقراطية؛ ومن ثمّ فإنها لن تمثل سوى مصالحها، وستكون الشعوب والمؤسسات المدنية هي الخاسر الأكبر.. وهذا ما يحدث في ظل المنظمة.

---

(١) انظر الموقع العربي لمنظمة التجارة العالمية www.wtoarab.org

ومن جهة أخرى فمما يؤخذ على مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع الدول النامية: أنها مفاوضات يغيب عنها الأطراف الحقيقيون؛ فهي مفاوضات تخص التجار ورجال الأعمال، غير أن هؤلاء لا حضور لهم؛ فالحكومات تتفاوض عنهم.

المبحث الثاني: الآثار السلبية والإيجابية لأهم الاتفاقيات التجارية

نظراً للاتساع الكبير لحجم الاتفاقيات -فهناك أكثر من ٢٨ اتفاقية[1]- فسوف نركز هنا على ثلاث اتفاقيات تعدّ من أهم الاتفاقيات التجارية العالمية، وسوف ننظر في الآثار السلبية والإيجابية لهذه الاتفاقيات الجديدة، وهي: اتفاقية الخدمات، واتفاقية حماية الملكية الفكرية، واتفاقية الزراعة، وذلك في الفقرات التالية:

آثار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) :

من أبرز الآثار الناجمة عن هذه الاتفاقية: ما يلي[2]:

أ. ارتفاع تكلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية: نتيجة لرفع مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية ومعاييرها، ولا سيما في قطاعات: الأدوية، والكيماويات الزراعية والكتب والمنتجات الثقافية، وغيرها من المنتجات.

ب. التشريعات الجديدة: تفرض الاتفاقية أعباءً تشريعية جديدة على الدول التي تفتقر إلى تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية، أو تلك التي لا تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية؛ مما يتطلب استحداث تشريعات جديدة، وإبلاغها إلى منظمة التجارة العالمية. وتُراجَع تلك

---

(١) من أبرز هذه الاتفاقيات: "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)". اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS). الاتفاقية حول الزراعة (AoA). الاتفاقية حول تطبيق معايير الصرف الصحي والـ Phytosanitary (SPM). الاتفاقية حول الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT) -الاتفاقية حول شروط الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs). اتفاقية مناهضة الإغراق- الاتفاقية حول صناعة النسيج والملابس . الاتفاقية حول تنفيذ المادة السابعة من اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤م (القيمة الجمركية). الاتفاقية حول التفتيش ما قبل الشحن ...الاتفاقية حول الضمانات ضد المخاطر -اتفاقية التجارة في الطيران المدني. اتفاقية التوريدات الحكومية. اتفاقية منتجات الألبان الدولية. اتفاقية لحوم الأبقار الدولية ..إلخ.

(٢) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec17.doc_cvt.htm

التشريعات الوطنية في إطار مجلس حقوق الملكية الفكرية في المنظمة، الذي يتولى الإشراف على سير عمل الاتفاقية.

ج. التبعات المالية والإدارية: تتمثل الأعباء المالية والإدارية، في ضرورة تأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل: مكاتب براءات الاختراع، ومكاتب التسجيل التجاري؛ لمواجهة الالتزامات الجديدة؛ إضافة إلى ضرورة التأهيل والتدريب للقائمين على إنفاذ أحكام الاتفاقية في تلك الأجهزة، بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة... ويترتب على ذلك مزيد من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية.

د. ارتفاع نفقة التكنولوجيا: ستؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع نفقة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولا سيما إذا لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا، أو التعسف في استخدام تلك الحقوق، فهذه الاتفاقية سمحت بالاحتكار وأعطت الشركات السلطة التقديرية في الموافقة على بيع التكنولوجيا والمعرفة على أسس تجارية.

ولا يخفى أن بعض الآثار السابقة هي آثار سلبية على الدول النامية، مثل ارتفاع نفقة التكنولوجيا، ولكنها إيجابية بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي ستزداد أرباحها بشكل كبير، ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية لا تخلو من آثار إيجابية على الجميع، مثل: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الإبداع والابتكار، وحماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية ..إلخ. وتبدو آثار اتفاقية الملكية الفكرية واضحة بشكل كبير عندما ننظر في آثارها على المنتجات الدوائية والغذائية بشكل خاص.

آثار الاتفاقية على المنتجات الدوائية والغذائية:

في المادة (٢٧) والمادة (٣٤) من اتفاقية الملكية الفكرية[1] جاء الحديث عن حماية براءات الاختراعات، وقد كان قانون براءة الاختراع القديم ينص على عدم السماح بإسباغ الحماية على اختراع المنتجات التي ترتبط بصحة الإنسان والحيوان وغذائهما، ولكن هذه الاتفاقية جاءت لتحمي طرق الإنتاج الجديدة بالنسبة للمنتجات المعروفة؛ ومعنى ذلك: أن هذه الاتفاقية تحرم الاجتهاد والبحث والتطوير لصناعة نفس المنتجات.. ولو كانت الطريقة الجديدة أيسر

(١) عبد المحسن، ماهر. "الجات وحقوق الملكية الفكرية" مؤتمر أثر اتفاقية الجات.. المرجع السابق، ٢/ ٦٧٠.

وأفضل وأكثر تطوراً أو أقل كلفة؛ وبذلك فإن هذه الاتفاقية تفرض احتكاراً خطيراً على المنتجات الدوائية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية.

وقد واجهت الدول النامية ارتفاعاً خطيراً في كلفة استيراد الأدوية المحمية ببراءات الاختراع، وعلى سبيل المثال: واجهت كل من البرازيل وجنوب إفريقيا إجراءات قاسية من قبل شركات الأدوية المتعددة الجنسية لمنعها من الاستيراد الموازي أو الإنتاج المحلي للأدوية الخاصة بمرض الإيدز، وما زال النزاع قائماً بين حكومتي الولايات المتحدة والبرازيل حول الموضوع نفسه[(١)].

وعلى مستوى الدول العربية تعدّ صناعة الدواء هي الأكثر تضرراً؛ حيث تستهلك المنطقة العربية ما قيمته أكثر من أربعة مليارات دولار من الأدوية ينتجها ١٨٥ مصنعاً، يتوقع لها أن تتوقف فور الشروع بتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية وشروط براءات الاختراع، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات الدوائية التي لا يستطيع المستهلك العربي احتمالها.[(٢)]

ويتوقع الخبراء ارتفاع أسعار الدواء بعد تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية؛ لأن هذه الاتفاقية تعطي لمالك البراءة والاختراع قوة احتكار مطلقة، تشمل كافة أشكال السلع والمنتجات؛ مما سيرفع أسعار المنتجات في الدول الإسلامية، ويزيد فاتورة الاستيراد، ويضغط على الأرصدة والاحتياطيات من العملات الأجنبية، ويزيد من المديونية. ومن جهة أخرى فإن الاتفاقية تسمح لشركات الأدوية العالمية بالتخلص من إنتاجها من الأدوية القديمة.

آثار اتفاقية الخدمات (GATS):

تعدّ اتفاقية التجارة في الخدمات من أهم نتائج جولة الأورغواي، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وذلك في ضوء التنامي السريع لقطاع الخدمات في الدول الصناعية الذي يشمل التأمين والبنوك والنقل والسياحة.. إلخ، والذي أصبح يمثل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الناتج القومي.[(٣)]

---

(١) اللقماني، سمير. "منظمة التجارة العالمية، الرياض"، ٢٠٠٤م، ص ٩٢.

(٢) www.albayan.co.ae/albayan/1998/08

(٣) شبانة، أمينة زكي. "أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٦م، ج٤/ ٢٥٦-٢٦٣.

وقـد كانت الولايات المتحدة -بوصفها أكبر مصدر للخدمات- وراء طلب إدخال الخدمات في مفاوضات جولة الأورغواي؛ حيث شجعت الدول التي تلغي الحواجز الجمركية على تجارتها من الخدمات بإعطائها مزايا تفضيلية مقارنة بالدول الأخرى.

ومن مستلزمات اتفاقية الخدمات تعهد الدول بتطبيق مبدإ النفاذ إلى الأسواق، ومبدإ المعاملة الوطنية؛ بمعنى أن يمنح كل مقدمي الخدمات معاملة متساوية لتلك الممنوحة للخدمات الوطنية المماثلة.

وقد انقسم المحللون في تقييم آثار اتفاقية الخدمات على الدول النامية إلى فريقَين:

الأول: يرى أنها تتيح للشركات العملاقة، المتعددة الجنسيات، القضاء على صناعة الخدمات في الدول النامية، والمتمثلة في البنوك، والمقاولات، والاستشارات الهندسية، وغيرها.

أمّا الفريق الثاني: فيعارض هذا الرأي، ويقول: إنها لا تتضمن التزامات مجحفة بالدول الأعضاء في المنظمة، فالاتفاقية لا تلزم أيّاً من دولها بالسماح لمقدم الخدمة الأجنبية بممارسة أداء الخدمة في إقليمها، إلا إذا ارتضت هي ذلك. كما أنها لا تفرض مبدأ المعاملة الوطنية، أي: المساواة بين الأجنبي والوطني، ولا تفرض حق النفاذ إلى أسواق البلدان الأعضاء، إلا في الحدود والشروط التي ترتضيها[1].

ومع ذلك فقد وجدنا في التطبيق معارضة الدول المتقدمة للتحفظات التي تبديها بعض الدول النامية؛ ففي مؤتمر كانكون في المكسيك ٢٠٠٣م شن الوفد الأمريكي هجوماً حاداً على موقف البلدان النامية، وتوعدهم بالعقوبات الاقتصادية، فقال (روبرت زوئبليك) الممثل التجاري الأمريكي: "إن أولئك الذين عارضوا الولايات المتحدة سوف يحال بينهم وبين الدخول إلى الأسواق الأمريكية".

بينما قال السناتور الأمريكي (تشارلس جراسلي): "سوف أستخدم موقعي بوصفي رئيساً للجنة المالية في مجلس الشيوخ في ملاحقة البلدان التي أدّت وظيفة هدامة في كانكون".

(1) www.muqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec1

وفي مؤتمر الدوحة طالب الوفد الأمريكي برفض الإشارات في مسودة الإعلان الختامي الخاصة بمنع الإغراق، وكذلك طالبوا بحتمية سيادة القوانين الأمريكية، وعدم التزام الولايات المتحدة بأيّ التزامات تخالف القوانين الأمريكية[1].

وهكذا، نرى أن الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان تحاول مراجعة اتفاقية الخدمات حتى يمكن استخدامها في إسقاط أي تشريع يحكم الخدمات أو يؤثر فيها، ولو كان في أمور مثل مواعيد فتح المحلات، أو ارتفاع المباني الجديدة وأماكنها، وعلى نحو خاص أصبحت الخدمات العامة مهددة -بسبب الجاتس: خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي –مثلاً- كل هذه الخدمات تتحول لتصبح تحت سيطرة القطاع التجاري نتيجة لخصخصتها، وإعادة الإصلاح الهيكلي، والتخفيضات الحادثة للإنفاق العام[2].

آثار اتفاقية الزراعة:

تعدّ آثار منظمة التجارة العالمية على الزراعة من أخطر الآثار؛ نظرا لأن الطعام ليس سلعة عادية كالسيارات والحواسيب الشخصية، وإنما هو سلعة استراتيجية لا يمكن المساومة عليها. ومع ذلك، فقد رأينا اتفاقية الزراعة، من خلال المادة ٢٠، وكذلك منظمة التجارة العالمية، وفي مؤتمراتها الوزارية المتكررة في سياتل، والدوحة، و"كانكون"- تطالب دول العالم الثالث بإزالة قيود الاستيراد، وخفض التعريفات الجمركية بطريقة متزايدة، بينما تقوم هي بتقديم دعمها المالي للمزارعين في أوروبا وأمريكا، من أجل المحافظة على أسعار تصديرية متدنية؛ وهي بذلك تدعم الإغراق بشكل مستمر..

والدليل على ذلك: ما أورده تقرير صادر من المعهد الدولي للسياسات الزراعية والتجارية، جاء فيه أن مستوى الإغراق في أربع سلع كبرى للولايات المتحدة، قد ازداد منذ ١٩٩٥م عندما بدأت منظمة التجارة العالمية تنفيذ سلطتها، على الرغم من أن هدف المنظمة المعلن هو "تقليل الممارسات المشوهة في التجارة"؛ فبينما كانت التكلفة الكاملة للقمح في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م هي ٦,٢٤ دولار للإردب، فأسعار التصدير هي ٣,٥ دولار للإردب. وبالنسبة لفول

(١) عبد الحميد، عبد المطلب. "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة"، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، ص ٤١٩.

(2) http://www.kefaya.org/05znet/050420sarahsixton.htm

الصويا: التكلفة الكاملة كانت ٦,٩٨ دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي ٤,٩٣ دولار للإردب. وبالنسبة للذرة: التكلفة الكاملة كانت ٣,٤٧ دولار للإردب، بينما أسعار التصدير هي ٢,٢٨ دولار للإردب، بإغراق قدره ٥٧٪. وكان إنتاج الأرز يتكلف ١٨,٦٦ دولار للإردب، وكان الإردب، يباع دوليّاً بـ ١٤,٥٥ دولار.

ومنذ عام ١٩٩٥م حتى ٢٠٠١ قفز الإغراق من ٢٣٪ إلى ٤٤٪ في حالة القمح، ومن ٩٪ إلى ٢٩٪ لفول الصويا، ومن ١١٪ إلى ٣٣٪ للذرة، ومن ١٧٪ إلى ٥٧٪ في حالة القطن.

إن سياسة الإغراق هذه كلفت الفلاحين الهنود -على سبيل المثال- أكثر من ٢٦ بليون دولار في صور انخفاض الدخل وتزايد للفقر، وقد أشارت الإحصاءات إلى أنّ عدداً كبيراً من الفلاحين أقدموا على الانتحار تحت الضغوط الوحشية وغير العادلة من المسعّرين وأصحاب الأسواق الظالمة، ولم يكن مجرد عمل رمزي انتحار الفلاح الكوري "لي" في كانكون من أجل توضيح حقيقة أن "الـWTO تقتل الفلاحين"[1].

ومن أجل ذلك فقد أصرت مجموعة البلدان الأفروآسيوية- ومنها البلاد الأشد فقراً- على طرح قضية إلغاء الدعم الذي تقدمه حكومات البلدان الغنية لمزارعيها، والذي يتجاوز ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. كما رأت في المطلب الأوروبي الياباني مجرد مناورة لتجنب تناول قضايا الزراعة؛ باعتبار أن القضايا المشار إليها سبق مناقشتها في اجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦م، وهي لا تعكس إلا مصالح الشركات الكبرى العابرة للقوميات. بينما رأى فريق آخر من الخبراء في الدول النامية- مثل المفكر المصري سمير أمين- أن لمزارعي الشمال الحق في الدعم، كما أن لمزارعي الجنوب الحق في الحماية؛ فالمطالبة برفع الدعم التدريجي عن الزراعة في الدول الغربية سوف يرفع الأسعار العالمية للأغذية بشكل لا يمكن احتماله، في الوقت الذي تلتزم فيه جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية برفع الحواجز والقيود عن المستوردات الغذائية؛ وهذا يعني عدم قدرة الدول النامية على دفع فاتورة المستوردات الغذائية.

---

(١) فاندانا شيفا، ٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٣م ترجمة : أحمد زكي
www.kefaya.org/Translations/0401shiva.ht
مثنى، فضل علي. "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢١١-٢٣٠.

بالإضـافة إلى مـا تقدم ظهرت كتلة جديدة تعارض هيمنة القوى الكبرى (أمريكا، أوروبا ، اليابان) على منظمة التجارة العالمية، وهي الكتلة التي عرفت بمجموعة الـ٢٣، تقودها البرازيل والصين والهند، وتقول: إنها تمثل أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦٣٪ من المزارعين في العالم[١].

إن أحكام اتفاقية الزراعة تقتل المزارعين، وتقتل التنوع البيولوجي، وتقتل التوزيع العادل والمنصف، وتقتل أمن الغذاء وسلامته، من أجل مصلحة اتحاد المزارعين الأمريكيين أو الأوروبيين الذين كان لهم إسهام كبير في وضع مسودة هذه الاتفاقية.

إن مستقبل الطعام والفلاحة لا يصح أن يكتب أو يصاغ بطريقة غير ديمقراطية لمصلحة الأغنياء والمترفين على حساب الفقراء المحرومين[٢].

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية والدول الإسلامية

تمثل الدول النامية أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتشكل الدول الإسلامية أكثر من ثلثي الدول النامية، وقد انضم عدد كبير من الدول العربية والإسلامية إلى المنظمة في فترات متفاوتة، وكانت المملكة العربية السعودية من أحدث الدول انضماماً، وشكلت الدولة رقم (١٤٩) في المنظمة[٣]، فهل حققت الدول الإسلامية مكاسب أو تجنبت خسائر نتيجة هذا الانضمام؟ وكيف لها زيادة قوتها التفاوضية في المنظمة؟ وما الرؤية الإسلامية لمنظمة التجارة العالمية وآلياتها؟ هذا ما سوف يتم بحثه في الفقرات الآتية:

الأرباح والخسائر:

توقع الخبراء زيادة تجارة السلع العالمية بنسبة تصل إلى ١٢٪، وزيادة دخل العالم بين ٢٠٠-٣٠٠ مليار دولار، أي أكثر من ١٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي؛ وذلك بسبب خفض الرسوم الجمركية في العالم ٣٪، وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية.

---

(١) خالد الفيشاوى: http://www.kefaya.org/reports/0309feesh.htm ٢٠ سبتمبر٢٠٠٣م.

(٢) فاندانا شيفا٢٤ ديسمبر، ٢٠٠٣م ترجمة. أحمد زكي www.kefaya.org/Translations/0401shiva.html

(٣) محمد بن علي المسلم"وأخيراً دخلنا نادي التجارة الدولي: www.aleqt.com/news.php?do=show&id /(wto)

وتوقعوا أن يكون توزيع الأرباح كالآتي[1]: الاتحاد الأوروبي: ٨٠ مليار دولار سنويًا، الولايات المتحدة: ٣٦ مليار دولار، اليابان: ٢٧ مليار دولار.

كما أشارت التوقعات إلى أن الدول النامية -ومنها الدول الإسلامية- سوف تكون هي الضحية التي ستلحقها خسائر باهظة نتيجة إزالة القيود الجمركية وفتح الأسواق لسلع الدول الصناعية، وسوف ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في العالم بنسبة من ١٠٪- ٢٥٪، كما أن تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى أن تقدم البنوك الأجنبية خدماتها في السوق المحلي، وهذا يؤدي إلى خسائر فادحة تلحق القطاع المصرفي كما تلحق الاقتصاد الوطني بالكامل.

وهذا ما حصل بالفعل فما زالت الدول النامية تزداد فقرًا، والدول الغنية تزداد غنى وهيمنة، ولكن من جهة أخرى، لماذا تحرص الدول النامية -ومنها الإسلامية- على الدخول في منظمة التجارة العالمية ما دام الدخول فيها ليس إجبارياً؟ إن الإجابة تنحصر في النقاط التالية:

١- بما أن ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية يخص الدول المتقدمة، فمعنى ذلك: أن عدم الانضمام إلى المنظمة معناه حرمان الدول الإسلامية من التعامل مع ٨٠٪ من تجارة العالم.

٢- إن الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة يخصها ١٢٪ من تجارة العالم، وهذا يعني أن عدم التوقيع على الاتفاقية سوف يحرم صاحبه من التعامل مع ٩٢٪ من تجارة العالم.

٣- إن عدم التوقيع سوف يحرم الدول من دخول منظمة التجارة العالمية، ومن ثمّ سوف تحرم هذه الدول من مبدإ الدولة الأولى بالرعاية.

في ظل هذه الأمور تحرص الدول النامية -ومنها الإسلامية- على الدخول في هذه المنظمة، ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يمنع هذه الدول من تكوين تكتلات اقتصادية؛ لتكون لها قوة تفاوضية كبرى يحسب لها حساب كبير عند اتخاذ القرارات، وتوزيع المغانم والخسائر.

إن عملية الانضمام إلى المنظمة لا بد أن تسبقها إجراءات وخطوات كبيرة في مجال الاعتماد على النفس، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الكفاءة والعدالة، وتفعيل التشريعات والقوانين الخاصة بالمنتجات الجديدة والخدمات.. إلخ؛ حتى يمكن للدول الإسلامية زيادة قوتها التفاوضية، وفرض بعض خصوصياتها العقدية والشرعية والديمغرافية.. إلخ.

---

(١) علاء الدين كمال، المرجع السابق، ٣٣٢-٣٥٠.

زيادة القوة التفاوضية:

إن الاتفاقية لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي، ومن هنا فإن على الدول الإسلامية إذا ما أرادت تجنب أكبر حجم من الأضرار، أن تتكامل اقتصادياً وأن تسعى للوصول إلى السوق الإسلامية المشتركة.

جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: "لا تحول بنود الاتفاقية دون دخول أعضائها في اتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه بشرط.. إخطار مجلس التجارة في الخدمات به"[1].

ومن هنا فإن على الدول الإسلامية أن تغتنم هذه الفرصة من أجل زيادة التبادل التجاري بينها بما يؤدي في النهاية إلى وجود سوق إسلامية مشتركة تزيد من قوتها التفاوضية والتنافسية على مستوى العالم.

لقد أدركت الدول الأوروبية أهمية التكتلات الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة؛ فسعت لتحقيق ذلك منذ عشرات السنين إلى أن وصلت اليوم إلى سوق أوروبية واحدة وعملة واحدة، وأزيلت الحواجز والقيود والحدود بين الدول الأوروبية بشكل نهائي؛ مما مكّنها من المنافسة الدولية، وزيادة قوتها التفاوضية أمام الولايات المتحدة واليابان وغيرهما من الدول.

إن الأسباب التي تعيق عملية إيجاد تكتلات عربية إسلامية تكمن في تعارض الأنظمة الاقتصادية المطبقة، وضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية، إضافة للخلافات السياسية، وفي ظل هذه الظروف المستعصية لا بد من العمل على إيجاد آليات لتكوين مؤسسات مستقلة مهنية من خلال جامعة الدول العربية، أو منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل تطوير التكامل الاقتصادي الإسلامي، وتنمية التجارة البينية بعيداً عن الخلافات السياسية[2].

---

(١) مراد، عبد الفتاح. "شرح اتفاقيات الجات"، دار الكتب، القاهرة، د ت ص ٣٤٨.

(٢) اللقماني، سمير. "منظمة التجارة العالمية"، المرجع السابق، ص ١٨٦.

المحافظة على الثوابت والأصول (التجربة السعودية):

انضمت معظم الدول الإسلامية إلى المنظمة في فترات متفاوتة، وقد كانت السعودية أحدث الدول الإسلامية انضماماً إلى المنظمة، وقد استغرقت عملية انضمام السعودية إلى المنظمة عشر سنوات، كانت مليئة بالمفاوضات والاجتماعات واللقاءات في دول عديدة.

وقد استطاعت السعودية أن تحتفظ ببعض الخصوصية عندما أصرت على منع استيراد السلع المحرمة -رغم الضغوط الدولية الرافضة لمبدإ الحلال والحرام- كما تمكنت السعودية من الثبات على رفض التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

إلا أن الدخول في منظمة التجارة العالمية يعني أن تتقيد الدول الإسلامية بمبادئها وشروطها، ولا تخرج عنها إلا في حدود ما تسمح به الاتفاقيات الموقعة؛ ولذلك لا بد أن تقوم الدول الإسلامية بتطوير تشريعاتها وقوانينها بما يتلاءم مع بنود اتفاقيات المنظمة؛ مثل اتفاقية الملكية الفكرية، والخدمات والزراعة، وقد رأينا سابقاً -أن هذه الاتفاقيات كانت لمصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية..

وقد أظهرت بعض الدراسات أن انضمام السعودية للمنظمة سيؤدي إلى آثار سالبة على الاقتصاد خلال السنوات الثلاث الأولى؛ حيث ستنخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات نمو العمالة، وحجم الاستهلاك وسوف ترتفع معدلات التضخم. أما على مستوى القطاعات: فسوف يكسب قطاع البتروكيماويات على عكس معظم القطاعات الأخرى، وسوف يكون القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً[(١)].

في حين رأت دراسات أخرى أن عدم الانضمام سيؤدي لنتائج أكثر ضرراً، ومن ثمّ فإنه لا بد قبل الانضمام من زيادة الجاهزية التي تمكّن من تلافي أخطار الانضمام وعدمه.

رؤية إسلامية لمنظمة التجارة العالمية:

الأصل في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية الحرية، ما دام المسلمون ملتزمين بأخلاقيات الإسلام وقيمه التي تأمر بالعدل والإحسان، وتنهى عن الفحشاء والمنكر؛ ولذلك رفض النبي -صلى الله عليه وسلم- التسعير، عندما جاءه الصحابة يشكون متذمرين ويقولون:

---

(١) اللقماني، سمير. "منظمة التجارة العالمية"، المرجع السابق، ص ١٧٦.

يـا رسول الله! سَعِّرْ لنا، ، فقال: إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"[1].

إن حكـم التسعير والتجارة على المستوى الداخلي هو نفسه على المستوى الخارجي، ولذلك لم يفـرض الـنبي – صـلى الله عليه وسلم– العشور في التجارة، بل إنه مدح التجار الذين يجلبون السلع والبـضائع مـن بلـد إلى آخـر بقـوله -صـلى الله عليه وسلم-: "الجالب مرزوق، والمحتكر ملعـون"[2]، ثـم نهـى عـن تلقي الركبان[3]، زيادة في حرصه -صلى الله عليه وسلم- على حرية التجارة، وحرية السعر.

ولكـن هـذه الحـرية وهـذا الانـتفاع ليسا على إطلاقيهما، فهما مقيدان بأخلاقيات الإسلام وقـيمه، كمـا ذكـرنا سـابقاً؛ ومعنـى ذلـك أنـه لا يسمح بالتجارة بالسلع المحرمة، أو الضارة، أو الأنـشطة المخالفـة للـشريعة الإسـلامية، كما لا يسمح بالتجارة مع أعداء الإسلام والمسلمين بما يزيد في قوتهم على المسلمين، استيراداً أو تصديراً.

إن الإسـلام لا يـسمح باتفاقـيات الإذعـان التي يكون فيها أحد الطرفين قويّاً والآخر ضعيفاً جدّاً وما تؤدي إليه هذه الاتفاقيات من ظلم واستغلال.

إن الإسـلام لا يقبل أن تخضع الدول الإسلامية لاتفاقيات زراعة دولية تلحق أفدح الأضرار بالمزارعين المسلمين، وتمنح المكاسب الكبيرة للمزارعين الأجانب.

إن الإسـلام لا يقـبل أن تخضع الدول الإسلامية لاتفاقيات حماية ملكية فكرية دولية تزيد في أسـعار الـدواء، وتمـنع المـسلمين من إنتاج أدويتهم بأنفسهم بحجة أن هناك من سبقهم إلى إنتاج مثل هذه الأدوية.

---

(١) رواه الترمـذي في "سننه" من حديث أنس بن مالك، كتاب البيوع عن رسول الله، باب ما جاء في التسعير، ح (١٣١٤)، وقـال الترمـذي "هذا حديث حسن صحيح" وأبو داود (٣٤٥١) وابن ماجه (٢٢٠٠) ، ومن حديث أبي هريرة: أبو داوود (٣٤٥٠) ومن حديث أبي سعيد الخدري: ابن ماجه (٢٢٠١) .

(٢) ابـن ماجـه، محمـد بن يزيد القزويني. كتاب "السنن"، كتاب التجارات، باب الحكرة والجلب، ح(٢١٥٣)، وهو حديث ضعيف.

(٣) انظر: البخاري." الجامع الصحيح"، كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبّان، ح (٢١٦٢، ٢١٦٤، ٢١٦٥)، ومسلم . "الجامع الصحيح" ح (١٥١٥، ١٥١٨).

إن الإسلام لا يقبل أن تشترك الدول الإسلامية في اتفاقيات خدمات دولية تعمل على تسهيل تذليل العقبات للمستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المسلمين.

إن الإسلام يحث المسلمين على النهوض بأنفسهم، وأن يقوموا بحاجاتهم من خلال الاعتماد على النفس، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يسمح للمسلمين بأن يُسلموا رقابهم لأعدائهم.

إن الإسلام يحث المسلمين على تحقيق أقصى درجات القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية، كما يحثهم على تحقيق أعلى درجات الوحدة والتكامل الاقتصادي وأشكالهما.

ومما تقدم يمكن أن نقرر المبادئ التالية :

- في ظل قوله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَاكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة: ٨] يمكن معاملة الدول الأخرى التي لا تعادي المسلمين بالبر والعدل والإحسان، وتكون التجارة- أو الرسوم التجارية- معها بالمثل.

- أن قيام سوق إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية هو الحل لزيادة الكفاءة النوعية والسعرية لمنتجاتها، ولزيادة قدرتها على المنافسة، وكذلك قوتها التفاوضية في المنظمات والمحافل الدولية.. خاصة وأن منظمة التجارة العالمية لا تمانع في ذلك.

- في ظل قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] يجب على المسلمين الوفاء بالالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات التي التزموا بها ما دامت في مصلحة المسلمين، وبما يتفق مع المقاصد الشرعية، أما إذا كانت اتفاقات إذعان وخضوع وهوان: فينبغي على المسلمين العمل بكل طاقاتهم للتخلص منها.

- ينبغي معاملة الحربيين -أو الدول التي تعادي المسلمين- بحذر شديد؛ بحيث تكون المعاملة بالمثل، وبما لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمسلمين بأي حال من الأحوال.

- للدول الإسلامية أن تشترك في المنظمات والهيئات الدولية التي تنظم التعاون الفني، والتبادل العلمي والاقتصادي، بشرط عدم الالتزام بأيّ قواعد أو معاملات تخالف عقيدة الإسلام.

الخاتمة:

- ليس هناك من شك في أن للعولمة المالية التجارية إيجابيات، ولكن هذه الإيجابيات لا تكاد تذكر إلى جوار السلبيات والآثار الخطيرة التي ترافقها، كما أن هذه الإيجابيات يشعر بها الأقوياء المستفيدون من العولمة.

- وقد ينال المسلمون والدول الإسلامية بعض المنافع من العولمة التجارية، فيما لو صدقت النوايا وتوافرت الإرادة السياسية الصادقة؛ فإزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المنظمة، يعني إزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة، ونظراً لما يوجد بين الدول الإسلامية من قواسم مشتركة كثيرة، فإن احتمالات زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول ينبغي أن تكون كبيرة.

- غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك؛ فالدول الإسلامية ما زالت تابعة للدول الكبرى، وما زال كل منها يدور في فلك دولة من الدول الكبرى، وما زالت الشركات الكبرى المتعددة الجنسية تفرض شروطها وهيمنتها، من خلال الاحتكار والإغراق الذي تغزو به أسواق الدول الإسلامية، ومن ثم تقضي شيئاً فشيئاً على الصناعات الناشئة، والمنتجات الوطنية، وإمكانية قيام تجارة بينية بين الدول الإسلامية.

- إن المنافسة التي تتيحها منظمة التجارة العالمية بين الدول الأعضاء هي منافسة الأغنياء والفقراء، منافسة الأقوياء والضعفاء؛ فهي منافسة غير عادلة.

- إن مجرد قيام منافسة بين فريقين غير متكافئين، أحدهما قوي جدّاً والآخر ضعيف جدّاً لا يعدّ عدلاً، بل يعد ظلماً وقسوة واستغلالاً، وهذا هو حال الدول المتقدمة والدول الإسلامية.

- إن مشكلة العولمة تكمن في الفساد الفطري، والخلل الفكري الذي تقوم عليه مؤسسات العولمة المادية، وكذلك الهيمنة والغطرسة الناجمة عن الزهو والغرور المصاحب للتفوق والفوز، وقد تكون ناجمة عن حسد وحقد موروث من الحروب الصليبية أو العنصرية الصهيونية، وهذا حال الكثير من المفكرين والمخططين والسياسيين في العالم اليوم.. وهؤلاء يستندون إلى أطروحات عنصرية هدامة، مثل أطروحات (فوكوياما) في نهاية التاريخ، و(هنتنجتون) في صدام الحضارات، وغيرهما.

- يجب على هؤلاء أن يعلموا أن التاريخ لا يقف عند أحد، وأن سنن الله ماضية، وأن حركة التغيير قادمة، ومن ثم فإن مظاهر الخطر التي تهدد الدول الغربية كبيرة، وكثير من المثقفين الغربيين يطلقون صيحات الخطر والتحذير.

إن المنظمات الدولية التي تمكّن الشركات الكبرى من استغلال الشعوب الفقيرة أصلاً؛ فتزيد من بؤسها وشقائها: إنما هي معاول هدم في صرح البناء الإنساني الحضاري، تعمل عاجلاً أم آجلاً على انهيار هذا البناء على رؤوس الظلمة والمرابين والمحتكرين العالميين.

يجب على المسلمين أن يعرفوا مهمتهم الحضارية والإنسانية، وأن يتمسكوا بثوابتهم، مهما كانت حالة الظلم العالمي. إن على المسلمين مهمة عظيمة تتمثل في توصيل الهداية والرحمة للعالمين، وتوفير الرعاية والعناية للبشرية؛ من خلال قيم العدالة، والكفاءة والإحسان، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي، وهذه مهمة تتطلب من المسلمين رصيداً هائلاً من الصبر والحلم والعفو والتسامح إضافة إلى الفهم والتطبيق السليم للمنهج الرباني الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني

واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة

أ. د. رياض المومني(*)

المقدمة:

شهد العالم في بداية العقد الأخير من القرن العشرين موجة جديدة أطلق عليها العولمة الاقتصادية الحديثة، وإن كانت قد ولدت مع بداية عقد التسعينيات فإن جذورها تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية مع بداية الثمانينيات. وهي تعكس مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية، وتهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية من منظور الرأسمالية بوصفها نظاماً اقتصادياً من أهم أركانه الحرية الاقتصادية وآليات السوق، التي تعد الوسيلة الرئيسة لمواجهة مشكلات الكون الاقتصادية.

وعلى الرغم من المؤتمرات والندوات التي تناولت العولمة، فإن هناك انقساماً في الآراء وتناقضاً في المواقف، سواء من حيث مفهوم العولمة، وأهدافها، وآثارها، أو من حيث كيفية مواجهتها أو التعامل معها؛ فقد اهتمت بعض الدراسات بالعولمة في ضوء أهدافها، وبعضها الآخر ركز على عناصرها وآلياتها...، ولكن القلة القليلة اهتمت بدراسة العولمة في ضوء آثارها وانعكاساتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

وتمثل العولمة الاقتصادية - التي يشهدها الاقتصاد العالمي- تحدياً خطيراً للعالم الإسلامي واقتصادياته؛ فالعالم الإسلامي مهدد، ويعيش مرحلة من الضعف والتهميش، في الوقت الذي يفتقد لأيّ استراتيجية اقتصادية لمواجهة تلك الأخطار، فالواقع يؤكد أهمية، لا بل حتمية بناء آليات واستراتيجيات لمواجهة تحدي العولمة في القرن الحالي في ثوبها الحالي، أو أي ثوب آخر قد تظهر فيه.

(*) أستاذ في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ومهمـا نادت العولمة بأن تنظيم الاقتصاديات في بوتقة واحدة، جاعلة من العالم سوقاً واحدة ومن الجـودة والكفـاءة معـياراً للتنافس، ومهما كانت النظرة إليها سلبية أو إيجابية؛ فإنها قد فرضت نفسها أمـراً واقعـاً لا مفـر مـنه. والواقـع هـذا يحمـل في طـياته أعـباءً اقتـصادية وغيرها ستكون لها آثارها وانعكاسـاتها في الـدول الإسـلامية كافـة. فمـا تلـك الآثار؟ وكيف نقف في وجه التحديات، ونحقق الازدهار المنشود، ونحصّن اقتصادنا، ونحافظ على سيادتنا؟

تهـدف هـذه الدراسـة إلى إلقاء الضوء على العولمة الاقتصادية من حيث مفهومها، وآلياتها، وأهـدافها، وآثارهـا، وإلى تبـيان آثـار العـولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي؛ وذلك بدراسة بعـض المؤشـرات: الـنمو الاقتـصادي، والـتجارة الخارجـية، والمديونـية، والبطالة، والفقر، كما تهدف إلى تبيان خيارات العالم الإسلامي حيال العولمة الاقتصادية.

وقـد اسـتخدمنا في هـذا الأسـلوبَ الوصـفي التحليلـي الـناقد؛ إذ يقوم المنهج على دراسة الظواهـر والأحـداث، مـع اشـتماله علـى عملـيات تنـبؤ المستقبل، وبموجب هذا المنهج تتناول الدراسـة وصـفاً وتحليلاً للعـولمة الاقتـصادية، وتحـدياتها، وانعكاساتها على الدول الإسلامية، إضافة إلى الآفاق المستقبلية المتاحة لهذه الدول للتعامل معها.

تشتمل الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسة: الأول: يتناول مفهوم العولمة الاقتصادية، وأهدافها، وآلـياتها، وانعكاسـاتها علـى الاقتـصاد العالمـي. الثانـي: يتناول انعكاسات العولمة على الدول الإسـلامية. أمـا الجـزء الثالث: فيعالج الآليات والاستراتيجيات المتاحة للدول الإسلامية حيال العولمة الاقتصادية.

أولاً: العولمة الاقتصادية: مفهومها، وأهدافها، وآلياتها، وانعكاساتها الاقتصادية

مفهوم العولمة الاقتصادية:

لـيس هـناك مـن تعـريف جامـع ومحـدد للعـولمة، بـل هـناك عدة تعريفات تختلف باختلاف أيدلوجيات الباحـثين ورؤيـتهم الاقتـصادية والـسياسية: فهـناك مـن يـرى بأنهـا أمـركة النظام الاقتـصادي، والـسياسي، والاجتماعـي[1]. ومـنهم مـن يـرى أنها عملية تبادل منافع وخبرات

(١) الجابـري، محمـد عابـد. "قـضايا في الفكـر المعاصر، العولمة نظام وأيديولوجيا"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٩.

ومعارف بين الشعوب، وتحرر وتكامل اقتصادي(١). ومنهم من يرى أنها ظاهرة حضارية تؤدي إلى تحويل العالم إلى قرية كبيرة تخضع لنفس التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يؤدي إلى الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي(٢).

وعلى الرغم من أن مفهوم العولمة يستخدم كثيراً في عالم اليوم، إلا أنه ما زال مفهوماً يثير الجدل، ومع ذلك فهناك شبه اتفاق بين الباحثين بأن القاعدة التي ينطلق منها المفهوم هي قاعدة ذات أساس اقتصادي يتمثل بسهولة حركة الناس والأموال والسلع بين الدول على نطاق كوني، وعليه نجد تعريفات العولمة الاقتصادية متقاربة إلى حد بعيد؛ فعلى سبيل المثال نجد بعضهم يرى أنها: تحرير التجارة الخارجية فضلاً عن حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد. وبعضاً آخر يرى بأنها: العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق في الدول المختلفة يعتمد كل منها على الآخر بشكل متزايد؛ بسبب ديناميكات التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا(٣).

ويذهب بعضهم إلى القول: إن العولمة الاقتصادية تعني انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات الفردية، والإقليمية، والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد، يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء(٤).

ومهما تعددت التعريفات للعولمة بشكلها العام، أو للعولمة الاقتصادية، فما يزال بعضهم يعارض مقولة: إن العولمة تهدف إلى وحدة الاقتصاد العالمي؛ فالعولمة تحمل الخطاب الأيديولوجي الرأسمالي، وهي تعكس أهداف الرأسمالية، وتمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطورها، إلا أنها لا تهدف بصورة أساسية إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية؛ لأن واقعها يؤكد أنها تهدف إلى ترسيخ مبدإ الثنائية: عالم متقدم وآخر متخلف، عالم أغنياء وعالم فقراء... فلو كان الهدف وحدة الاقتصاد العالمي، فكيف نفسر ملكية ٢٠٪ من سكان العالم ٨٥٪ من الناتج

---

(١) ياسين، السيد. "في مفهوم العولمة، المستقبل العربي"، بيروت، ١٩٩٨، العدد ٢٢٨، ص٥.

(٢) عبدالله، إسماعيل صبري. الكوكبة.. "الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٧م، العدد ٢٢٢، ص ٥.

(3) Yang, Sulay Man, Conceptualizing Globalization. The American Journal of Islamic Social Sience.1998, Vol 15, No 36, pp: 129-130.

(٤) بيتر، مارتن وآخرون. "فخ العولمة"، ترجمة عدنان عباس علي، ١٩٩٨م، عالم المعرفة، ٢٠٠٠م، ص١٠٧.

العالمي؟ وكيف نفسر مستوى المعيشة المرتفع لحوالي ٥٠٠ مليون نسمة، في حين يعاني أكثر من ٤,٥ مليار نسمة من ظروف الفقر؟ وكيف نفسر حيازة أغنى ٣٥٨ فرداً لما يزيد عن العائد السنوي لنسبة ٤٥٪ من الأفراد الأفقر في العالم، أي ٢,٥ مليار نسمة(١)؟

أهداف العولمة الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهم أهداف العولمة الاقتصادية فيما يلي(٢):

- توحيد الاتجاهات العالمية وتقريبها بهدف الوصول إلى تحرير التجارة العالمية.
- محاولة إيجاد فرص للنمو الاقتصادي العالمي.
- زيادة الإنتاج العالمي، وتوسيع فرص التجارة العالمية.
- تسريع دوران رأس المال على المستوى العالمي.
- تشجيع الاستثمارات المباشرة.
- رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة محليّاً وعالميّاً.
- إتاحة الفرصة أمام المستهلك للحصول على المنتجات من مصادر عديدة، وبكلفة أقل، وجودة أعلى.
- القضاء على مشكلات الفقر والبطالة.

ويرى بعضهم أن الأهداف السابقة ما هي إلا أهداف نظرية تحمل شعارات السعادة للناس، والعدل والحرية، والقضاء على الفقر والبطالة، بوصفها أهدافاً نبيلة تسعى لنشرها عالمياً، ولكن في واقع الأمر كل ذلك ادعاء، والأهداف الحقيقية تتمثل في فرض السيطرة الاقتصادية السياسية والعسكرية، وهيمنة أمريكا على اقتصاديات العالم، وتدمير الهويات والثقافة القومية،

(١) طرابيشي، جورج. "العولمة وانعكاساتها على الثقافة العربية"، البحرين الثقافية، العدد ٢٦، ٢٠٠٠م، ص١٠٥
رامونيه، إجناسيو. "توتاليتارية جديدة(معركة رأس مال)"، ترجمة شهرت العالم، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٢، ٢٠٠٠م، ص٢٥.

(2) Nicholas, Raffs, "Globalization and Growth in the twenty Century", IMF working paper, Washington D.C, 2000. Jose M.Vadi , "Globalization, Class Struggle, and the Mexican State" Latin American Perspective, VOL.28, Number 4, July 2001.
بلقاسم. سلطانية. "حقيقة العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد ١٢، ١٩٩٩م. محمد سعيد أبو زعرور، العولمة: "ماهيتها، نشأتها، وأهدافها-الخيار البديل"، عمان ١٩٩٨م، ص ٢٦-٢٧.

واحتكار التجارة العالمية، ووسائل الإعلام، وأدوات الإنتاج، إضافة إلى إحكام السيطرة على مقدرات الشعوب الفقيرة، لا بل إلى إلغاء اقتصاديات دولها، في سبيل الهيمنة والسيطرة المطلقة للشركات الكبرى(١).

آليات العولمة الاقتصادية:

على الرغم من أن التسعينيات من العقد المنصرم يمكن عدّها نقطة تحول في العالم، إلا أن العولمة الاقتصادية قد بدأت قبل ذلك بكثير، من خلال آليات اعتمد عليها النظام الرأسمالي والولايات المتحدة بشكل أساسي، بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت هذه الأدوات موجودة، وتدعم بأدوات وآليات جديدة أخرى لترسيخ العولمة الاقتصادية والعولمة بمفهومها العام والشامل، وكذلك لترسيخ مبدإ الهيمنة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية، ومن أهم هذه الآليات والأدوات(٢):

صندوق النقد الدولي

وهو أحد إفرازات اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م، وقد باشر عمله في عام ١٩٤٧م، وإن كان الهدف الأساسي له مساعدة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية في المدى القصير، إلا أنه منذ تأسيسه وهو يسعى إلى تحرير النظام النقدي الدولي، حيث قام بوضع الأسس والقواعد التي تحكم السياسات النقدية، وسياسات الصرف، وموازين المدفوعات، والعجز، والمديونية الخارجية.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وقد نشأ وبدأ العمل مع صندوق النقد الدولي، والهدف من إنشائه مساعدة الدول الأعضاء، وذلك بتقديمه قروضاً تنموية طويلة الأجل.

---

(١) عبدالله، علي. "العولمة: التحديات والأبعاد المستقبلية"، مجلة النبأ، العدد ٥٧، أيار ٢٠٠١م.

(٢) انظر: آدم، محمد. "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، مجلة النبأ، العدد ٤٢، ٢٠٠م. الطواها، علاء الدين. "العولمة وإعادة النمط الراسمالي عالميّاً: دراسة سوسيولوجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٤م، ص ٧٨-١٠١. ألفونس، عزيز. "الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٠-١٣.

وتعد الولايات المتحدة من كبار المساهمين في هاتين المؤسستين، وحسب نظام التصويت المعمول به فإن أي قرار صغر أم كبر لا يمكن أن يقر دون موافقة الولايات المتحدة؛ فلا غرابة أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذ هاتين المؤسستين للسيطرة على دول العالم، ومما يشهد على ذلك مشروع مارشال، وسياسات التعامل مع أزمة المديونية للدول النامية، التي تعكس- بالدرجة الأولى- الرؤية والأهداف الأمريكية.

منظمة التجارة العالمية

وقد حلت محل ما يسمى بـ"الجات" عام ١٩٩٤م. والهدف الرئيس منهما هو تحرير النظام التجاري العالمي، ورفع كافة القيود التي تعيق حركة السلع والأفراد، مما أدى إلى سيطرة تجارية للقوى الرأسمالية.

الشركات متعددة الجنسية

وجد الاستثمار الخارجي عبر الشركات الكبرى ترحيباً من الدول النامية، خاصة بعد تراكم المديونية الخارجية، وشحّ مصادر التمويل الأخرى، وعليه فقد سهلت هذه الدول دخولها، ومن ثم استغلت هذه الشركات وجودها، وأدخلت أفكارها الرأسمالية في مجال التصنيع والإدارة والتسويق والأنماط السلوكية. ولا يخفى صلة هذه الشركات بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعروفين بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قراراتهما. لقد أسهمت هذه الشركات في تحرير النظام الاستثماري العالمي، كما أحكمت سيطرتها على جزء كبير من مقدرات الشعوب الفقيرة، ومجالات التصنيع فيها.

وقد عززت التكنولوجيا وثورة الاتصالات عمل هذه الأدوات، وفي حالة نشوء أحوال قد تربك عملها أو تعيقها كان التدخل العسكري واستخدام القوة العسكرية الوسيلة الناجعة، متذرعة بحجج واهية؛ كالحرب على الإرهاب، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات.

ثانياً: الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية:

قد يتساءل بعضهم: إلى أي مدى نجحت العولمة الاقتصادية في تحقيق أهدافها النبيلة على المستوى العالمي؟ هل نجحت فعلاً في مكافحة الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل؟ هل تحسنت

أحوال البلدان النامية اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً؟ أسئلة كثيرة نحاول إعطاء بعض البيانات الإحصائية ذات العلاقة لتؤكد أن العولمة وإن كانت رأسمالية الفكر والمنشإ فإنما وجدت لإحكام السيطرة على مقدرات الشعوب؛ لتعظيم ثروات قلة قليلة ودخولها في هذا العالم:

١-النمو الاقتصادي العالمي: لم ينجح الاقتصاد العالمي في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو ٤,٥٪ عام ٢٠٠٠م، انخفض إلى ٢,٢٪ عام ٢٠٠١م، ثم ارتفع إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٠٢م، وارتفع إلى ٣,٣٪ عام ٢٠٠٣م. والملفت للنظر أن معظم هذا النمو مصدره الصين (٣٣٪)، ثم الولايات المتحدة (٢٣٪)، ويليها اليابان والدول الأوروبية، وليس هناك من حديث يذكر بالنسبة للدول النامية[١].

٢-توزيع الدخل: تعكس الحقائق والأرقام في هذا الشأن الإفرازات الحقيقية للعولمة، إذ تشير الأرقام إلى أن أغنى ٢٠٪ من سكان العالم يتمتعون بحصة من الدخل العالمي تبلغ ٨٦ ضعفاً عن الـ ٢٠٪ الأفقر. وقد أشار تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٥م) إلى أن ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن هناك أكثر من ١,٢ مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار باليوم. وتؤكد الإحصاءات أن ١٠٪ في العالم ينفقون ٥٤٪ من الدخل العالمي. وهناك ٢٠٠ شخص فقط لديهم ١٠٠٠ مليار دولار، في حين أن ٥٨٢ مليون شخص في أقل البلدان نمواً- ومجموعها ٤٣ بلداً- دخلهم ١٤٦ مليار دولار. وما تؤكده الإحصاءات - أيضاً- أن ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٨٪ من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى ٨٥٪ من التجارة الدولية. من ذلك كله يمكن القول: إن العولمة قد أسهمت في تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأثرياء جنباً إلى جنب، مع زيادة تفشي الفقر لأغلبية سكان العالم[٢].

٣- الفقر والجوع والحرمان: لقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى حقائق مذهلة في هذا الإطار؛ إذ أكد أن هناك ٥٥٠ مليون نسمة في العالم يبيتون جياعاً كل ليلة، و ١,٥ مليار نسمة لا يحصلون على مياه شرب نقية، و١,٥ مليار يعيشون في فقر مدقع. أما بالنسبة لسكان الدول النامية البالغين حوالي ٤,٤ مليار نسمة: فإن الخمس يتضور جوعاً، والثلث يفتقر إلى مياه

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م،UNDP ، ص ٢١٩-٢٢٣.

(٢) حقائق وأرقام عن نماذج الاستهلاك والتوزيع الناتجة عن العولمة:
http: // learningpartnership.org/Arabic/facts_figures/f_glop.htp

الشرب، والربع يفتقر إلى السكن الملائم، كما أن خمس الأطفال -بعد سن الخامسة- لا يرتادون المدارس[1]. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك ٣٤ مليوناً في عام ٢٠٠٠م مصابون بمرض الإيدز، و ١٨ مليوناً يموتون سنوياً بسبب الأمراض المعدية، و١٠٠ مليون طفل يعيشون أو يعملون في الشوارع، و٢,١ مليون امرأة وفتاة تحت سن ١٨ يجري الاتجار فيها لأغراض البغاء. وهنا نتساءل: أين السعادة والأهداف النبيلة للعولمة؟ وأين المجتمع العالمي الواحد؟

٤- تهميش الدول النامية: العولمة قد تكون مفيدة وطبيعية إذا قامت على أساس التعاون والمشاركة الإيجابية بين الدول، إلا إن من المؤسف أنه وعلى الرغم من مشاركة الدول النامية في كل المؤسسات والمجالس العالمية، ومن مواردها الكبيرة، وبالرغم من تعداد سكانها الكبير....إلخ -إلا أنها ما زالت مهمشة وبعيدة كل البعد عن القرار الاقتصادي والسياسي العالمي. وقد أسهمت العولمة في تهميشها إلى أن سلبتها سيادتها الوطنية وهيبتها وكرامتها؛ فمن الناحية الاقتصادية: ما زالت الثروات والدخل والتجارة والاستثمار من نصيب الدول الصناعية الكبرى، بالرغم من المؤتمرات الاقتصادية العالمية، ومن كل الأصوات المنادية بإنصاف هذه الدول.

٥- زيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسية: تعد الشركات المتعددة الجنسية من أقوى قاطرات الرأسمالية تجاه العولمة، وقد أصبحت تتحكم بالاقتصاد العالمي، وتتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره، إلى أن وصل الأمر ببعضها إلى التدخل في القرارات الاقتصادية، لا بل السياسية أيضاً للدول المضيفة لها. وعلى الرغم من التباين في الإحصاءات من حيث عددها، فهناك حوالي ٥٠٠ شركة تمثل كبرى شركات العالم تتوزع بين أمريكا وأوروبا واليابان، تسيطر على حوالي ٨٠٪ من الاستهلاك العالمي، وعلى ثلثي التجارة الدولية، وإيرادها في العام الواحد يتجاوز ٤٥٪ من الناتج العالمي[2].

٦- الحروب وعدم الاستقرار: لقد أفرزت العولمة حالة من عدم الاستقرار في العالم، وكثرت التدخلات في شؤون الدول تارة بحجة إرساء الديموقراطية، وتارة أخرى بحجة حماية الأقليات

---

(1) htpp://www.Muslimworldleage.org/paper/1823/articles/page 5.htm.

(٢) الطواها، علاء الدين، مرجع سابق، ص٩٥. محيي الدين، محمد مسعد. "ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق" بحوث ومناقشات الندوة الفكرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٩.

وحقوق الإنسان؛ ومن ذلك ما حصل في مناطق مثل الصومال عام ١٩٩٣م، وفي البلقان عام ١٩٩٤م، وغيرها الكثير. وبعد أحداث ١١ من أيلول عام ١٩٩١م أخذ التدخل منحى آخر، وبحجة محاربة الإرهاب تم احتلال دول مثل العراق وأفغانستان. من ذلك كله نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أسلوب الحرب في التغيير لفرض العالم الرأسمالي، وإحكام سيطرتها على مقدرات الشعوب.

ثالثاً: واقع المسلمين في ظل العولمة

لقد عايشت الدول العربية العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، منذ حصولها على الاستقلال؛ فهي أعضاء في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، و"الجات"، ومن ثم في منظمة التجارة العالمية. أما ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، أو العولمة الحديثة، فقد أسهم العالم الإسلامي في صنعه وتثبيته، خاصة في حرب الخليج الثانية في مطلع عام ١٩٩١م. إن المساعدة التي قدمها المسلمون لأمريكا أسهمت في تحقيق انتصارها، وتعزيز هيمنتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وأسهمت في تأكيد مبدإ الأحادية القطبية في المنطقة الإسلامية. والمؤسف أن المسلمين لم يحصلوا على أي موقع لهم في التركيبة العالمية الجديدة، وبقوا ضحية لم تجنِ سوى استنزاف مواردها وتبديدها، ضحية الاحتواء السياسي والعسكري والاقتصادي. فقد نجحت الرأسمالية العالمية في تجريد المسلمين من عوائدهم النفطية في السبعينيات، وإعادتها لهم على شكل قروض بشروط أثقلت كاهل الاقتصاديات الوطنية، علاوة على ذلك فقد أرهقتهم عبر تصدير الأسلحة لهم بحجة ضرورتها لمكافحة الإرهاب.

يبلغ عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حالياً (٥٧) دولة، تشكل حوالي ١٧٪ من مساحة العالم، و٢٠٪ من سكان العالم، ووفق تصنيف البنك الدولي فإن منها ٢٢ دولة متدنية الدخل، و٣١ دولة متوسطة الدخل[1]. وللوقوف على واقع المسلمين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يأتي هذا الجزء من الدراسة.

(1) ، http://www.sesrtcic.org/statistics/default.shtm SESRTCIC:2003

مؤشر التنمية البشرية:

من خلال تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥م، ووفق مؤشر التنمية البشرية الذي يتم احتسابه من المؤشرات: معدل الحياة المتوقعة عند الولادة، نسبة التعليم لسن فوق ١٥ سنة، معدل التسجيل في المدارس الأساسية والثانوية والمهنية، حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي -نجد أن أفضل قطر عربي وإسلامي كان دولة قطر؛ حيث كان ترتيبها ٤٠ من بين دول العالم؛ إذ بلغ المؤشر(٨٤٩)، وهو أقل من معدل الدول التي تحقق معدلات عالية في التنمية(٨٩٥)، وحسب التقرير فإن كثيراً من الدول الإسلامية تصنف تحت الدول الأقل نمواً في العالم؛ حيث إن المتوسط لتلك الدول (٥١٨)، كما أن أقل الدول نمواً في العالم وفق هذا المؤشر دولة النيجر(٢٨١)، وهذا يعكس تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول الإسلامية، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية، والخروج من حلقة التخلف.

متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي:

بلغ متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية (٥٦٨٥ دولاراً) عام ٢٠٠٥م، وهو أقل من المستوى العالمي الذي يبلغ (٨٢٢٩ دولاراً)، وباستثناء الدول الخليجية فإن الدول الإسلامية هي دون المتوسط العالمي، والمشكلة تبدو أكثر تعقيداً عند الحديث عن الدول الإسلامية في أفريقة؛ إذ يصل المتوسط إلى أدنى مستوى في العالم، ففي سيراليون يبلغ (٥٤٨ دولاراً) سنوياً[١]. ويعزى هذا الانخفاض لتدني مستويات الإنتاج من ناحية (في عام ٢٠٠٠ م – على سبيل المثال- بلغ إنتاج الدول العربية ٦٠٤ مليار دولار، في حين دخل إسبانيا بلغ ٥٦٠ مليار دولار، ودخل إيطاليا بلغ ١٠٧٤ مليار دولار، أي أن الناتج العربي يعادل إنتاج إسبانيا، ويشكل فقط ٦٠٪ من إنتاج إيطاليا) -وإلى ارتفاع معدلات النمو السكاني من ناحية أخرى، وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً إذا صاحب تدني متوسط الدخل تفاقم عدم المساواة في الدخل.

وفي دراسة أصدرها المعهد العربي للتخطيط بعنوان "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، أكدت نتائجها الأولية أن ازدياد الانخراط في النظام العالمي قد يؤدي إلى انخفاض نصيب الطبقة الوسطى ٦٠٪ من السكان، وارتفاع نصيب الطبقة الغنية ٢٠٪ من

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، مرجع سابق.

السكان، التي تستحوذ على ٤٥٪ من الدخل، في حين أن أفقر ٢٠٪ من السكان لن يتأثر وضعهم ونصيبهم من الدخل، وسيبقى بحدود ٧٪[1].

التعليم:

الفرد المتعلم هو الأقدر على الإنتاج والابتكار والتعامل مع المستجدات التكنولوجية. ويزيد التعليم من القدرة على الإبداع والتجديد والاختراع؛ فلا غرابة إذاً من الارتباط الوثيق بين التنمية والتعليم. وقد بذلت الدول الإسلامية جهوداً كبيرة في هذا الشأن، وبالرغم من ذلك فما زالت الأمية مرتفعة في كثير من الشعوب الإسلامية. وتؤكد البيانات أن الأمية في من هم في سن ١٥ فما فوق بلغت ٤٪ كحد أدنى (ليبيا)، و٧٦٪ كحد أقصى في جيبوتي. وبشكل عام يمكن القول: إن متوسط نسبة الأمية في الدول الإسلامية أكثر من ٤٠٪[2].

الصحة:

تؤكد البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية أن متوسط العمر المتوقع في الدول النامية عند الولادة هو (٦٧) سنة، في حين أنه في الدول المتقدمة حوالي ٧٩ سنة، وفي الدول العربية ٦٥ سنة، وفي الدول ذات التنمية الأقل والتي يقع ضمنها (١٥) بلداً إسلامياً، فإن المتوسط هو ٤٦ سنة، وفي سيراليون (٤١) سنة، وهو الأقل في العالم. أما نسبة وفيات الأطفال عند الولادة: فقد بلغت في العديد من الدول الإسلامية مئة لكل ألف، في حين أنها ٥ بالألف في الدول عالية الدخل. أما بالنسبة إلى وفيات الأطفال دون سن الخامسة فإنها تتراوح في الدول الإسلامية بين ٦١ إلى ٢٨٤ بالألف، في حين في الدول عالية الدخل فإنها تبلغ ٦ بالألف.

وبخصوص متوسط حصة الفرد من النفقات الصحية السنوية: فهي منخفضة جداً إذا ما قورنت بالدول المتقدمة؛ فقد بلغ المتوسط (٨٩٤ دولاراً) في قطر كحد أعلى، و(٢٧ دولاراً) كحد أدنى في سيراليون، في حين نجدها في الولايات المتحدة الأمريكية (٥٢٧٤ دولاراً)[3].

---

(١) علي، عبد القادر. "العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥م.

(٢) SESRTCIC:2003، مرجع سابق.

(٣) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥م، مرجع سابق

الزيادة السكانية:

تعاني أغلب الدول النامية- ومن بينها الدول الإسلامية- من معدل مرتفع في الزيادة السكانية (٢-٥ , ٢٪) سنوياً، وإذا أخذنا تواضع معدلات النمو في الناتج المحلي الذي قد يكون دون معدل النمو السكاني، فالمشكلة تصبح أكثر تعقيداً؛ حيث يتراجع متوسط حصة الفرد في الناتج المحلي. وقد أكدت البيانات الإحصائية أنه خلال الفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٣م)، وصل التراجع في بعض الدول الإسلامية إلى حوالي ٨٪[١].

الهيكل الإنتاجي والتجارة البينية:

يتركز الهيكل الإنتاجي في الدول الإسلامية على قطاعي الزراعة والنفط، حيث يشكلان حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثر هذا سلباً على التجارة الإسلامية البينية؛ إذ بلغت عام ٢٠٠٣م ما نسبته ١٠٪ من الصادرات، و١٤٪ من الواردات. ويقدر إجمالي التجارة الإسلامية بـ ٨٧٥ ملياراً، في حين بلغت التجارة البينية ١١٠ مليارات دولار[٢].

الفقر والبطالة والديون الخارجية:

يعاني من الفقر في العالم الإسلامي أكثر من ٣٤٠ مليون نسمة، أي أكثر من ٣٠٪ من مجموع سكان العالم الإسلامي. وقد أعلن صندوق الأطفال التابع للأمم المتحدة أن ١٢ ألف طفل يموتون يومياً في العالم الإسلامي بسبب الفقر، وقلة الغذاء، وانعدام الخدمات الطبية[٣]. ومن حيث البطالة وعلى الرغم من عدم توافر بيانات دقيقة حولها، إلا أن بعضهم يقدرها على الأقل بـ ٢٠ ٪ من إجمالي القوى العاملة، معظمهم من فئة الشباب والمتعلمين. أما بالنسبة للديون الخارجية، وحسب إحصاءات عام ٢٠٠٣م فقد بلغت الديون الطويلة الأجل حوالي ٥٦٠ مليار دولار، والأعباء بـ ٥٠ مليار دولار[٤].

---

(١) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥م، مرجع سابق.

(2) SESRTCIC:2003

(3) http:www.muslimworldleague.org/paper/1823/articles/pages5.htm

(4) SESRTCIC:2003

التقدم التقني:

لقد صنف التقرير الدولي لعام ٢٠٠١م الدول حسب الإنجاز التقني إلى خمس فئات هي: القادة، والقادة المحتملون، والنشيطون، والمهمشون، والآخرون. وبلغت الدول القادة ١٨ من بينها إسرائيل، والقادة المحتملون ١٨ دولة، منها دولة إسلامية واحدة فقط(ماليزيا)، والنشيطون ٣٦ دولة، منها ٦ دول إسلامية، والمهمشون ٩ دول، منها: باكستان والسودان، وأما باقي الدول العربية والإسلامية الأخرى فهي ليست ذات شأن في الإنجاز التقني.

وقد أوضح التقرير أن إسرائيل تنفق ٤,٢٪ من ناتجها المحلي على البحث العلمي، في حين أن أفضل بلد عربي وإسلامي لم يتجاوز إنفاقه ٠,٦٪ من الناتج المحلي، والغالبية دون ٠,٢٪[(١)].

الفجوة الغذائية:

على الرغم من أن العالم الإسلامي يشغل حوالي نسبة ٢٠٪ من مساحة العالم، ومناخه متنوع، إلا أن الفجوة الغذائية فيه تزيد عن ٧٠٪، وينتج العالم الإسلامي ٣٠٪ من احتياجاته الغذائية، علماً أن المساحة الزراعية المستغلة ١٤٪ من مساحة الأرض الزراعية الخصبة في الدول العربية، التي هي أفضل حالاً من غيرها من الدول الإسلامية، ونجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي في السلع الاستراتيجية منخفضة؛ إذ بلغت عام ٢٠٠٢م ٥٠٪ من الحبوب، و٣٦٪ من السكر، و ٤٤٪ من الزيوت النباتية، و٥٨٪ من البقوليات، و ٨٩٪ من اللحوم الحمراء. وهناك مجموعة من السلع ترتفع فيها نسبة الاكتفاء الذاتي، مثل: الفواكه (٩٧٪)، البطاطس (٩٨٪)، الخضراوات (٩٩٪)، الأسماك (١٠١٪)[(٢)].

مما تقدم يبدو جلياً أن عالمنا الإسلامي ما يزال يعاني من مشكلات جوهرية: فقر وبطالة، ودين، وجهل، وتهميش...، فما الأسباب يا ترى ؟ قد يعزو بعضهم ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها ما هو داخلي، مثل: قلة الموارد، قصور المدخرات، قلة الأيدي العاملة الماهرة، ضعف إنتاجية العامل، مشكلات إدارية، معوقات اجتماعية...، ومنها ما هو خارجي، مثل:

---

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م، ص١٧٩-١٨٣.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤م، صندوق النقد العربي، الملحق١٢/ ٣، ص٢٧٧.
وكذلك عمر، علي زياد. الفجوة الغذائية في الدول العربية، ٢٠٠٥م،
http://www.alarabiya.net/articles/13276.htm

سيطرة الدول المتقدمة على التكنولوجيا، شروط القروض الصعبة، قلة المساعدات، عدم فتح الأسواق...، ولكن نادراً ما نجد مَن يُرجع أسباب التخلف في عالمنا الإسلامي إلى الابتعاد عن منهج الله، تناسينا قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا ﴾ [نوح:١٠-١٢] وقوله أيضاً ﴿ وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف:٥٨]. ومن أبرز سمات البعد عن منهج الله ما يلي:

١. تفشي الرشوة، والفساد، والكذب.

٢. الاعتماد على الآخرين، وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية.

٣. النظرة السلبية للعمل اليدوي.

٤. انتشار المعاملات الربوية.

٥. ارتكاب الفواحش وكفران النعمة.

٦. منع الزكاة.

٧. التقليد للآخرين، والقناعة بعدم صلاحية الإسلام في بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية تلائم معطيات العصر.

إن سوء الأوضاع الاقتصادية، وترديها في الدول الإسلامية ما هو إلا نتيجة مباشرة للابتعاد عن منهج الإسلام: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤]، وقال تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف:٩٦]. وهكذا، فاستمرارية البلدان الإسلامية في نهجها الحالي، وقبولها بسياسة الأمر الواقع، والقبول أن تبقى أمة متفرقة على الرغم من أن العولمة تنادي بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة، وتتجاهل العولمة وأهدافها الحقيقية -لن يفيد أمتنا بشيء في تجاوز همومها ومشكلاتها، لا بل سيبقيها عرضة للآثار السلبية للعولمة، مما سيفاقم المشكلات، وسيزيد الأوضاع سوءاً على كافة

الصعد. وما قامت به البلدان الإسلامية من محاولات لتصويب أوضاعها دون أن تصطدم بقوى العولمة يكاد لا يذكر، لا بل كثير من المحاولات وُلدت ميتة.

إن الدول الإسلامية جميعها أعضاء في صندوق النقد العالمي والبنك الدولي، ومعظمها أعضاء في منظمة التجارة الدولية، وكثير منها انضم إلى تجمعات اقتصادية، منها على سبيل المثال:

أ- مشروع (الأويك)، الذي أنشئ سنة ١٩٨٩م، ويضم ٢١ دولة عضواً، منها ثلاث دول إسلامية، هي: بروناي، إندونيسيا، ماليزيا.

ب- الشراكة الأوروبية، ويضم هذا المشروع ٢٧ دولة أوروبية ومتوسطية، منها ٨ دول إسلامية هي: المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، وفلسطين، وسوريا، ولبنان.

ج-السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقية، الذي أنشئ عام ١٩٩٤م، ويضم ٢٠ دولة، منها ٥ دول إسلامية، هي: جزر القمر، والسودان، ومصر، وجيبوتي، وأوغندا.

د- مجموعة الدول الخمسة عشرة سنة ١٩٨٩م، والتي تضم ٧ دول إسلامية، هي: الجزائر، ومصر، وإيران، وإندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا، والسنغال.

هـ- مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي، ومنظمة الأوبك، والاتفاقات الثنائية بين بعض الدول الإسلامية وأمريكا[١].

و- وبالرغم من أن هناك أيضاً الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي...، إلا أن الدول الإسلامية ما زالت عاجزة عن احتلال موقع متميز لها في الاقتصاد العالمي، أو في السياسة العالمية، وما زال العالم الإسلامي يعاني الفقر، والجوع، والديون الباهظة، والعجز في الميزانية، والتبعية بأشكالها كافة.

رابعاً: خيارات المسلمين تجاه العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية في إطارها النظري الذي يدعو إلى تزايد التبادل، وتحقيق الاعتماد المتبادل على مستوى العالم، وزيادة مستويات المعيشة للبشر...، لم ينعكس إيجاباً بعد لا على عالمنا

(١) سليم، محمد السيد. "العولمة واستراتيجيات الدول الإسلامية":
Htt://www.islamonline.net/Arabic/mafaheem/2003/03/article01-2shtmi

الإسلامي، ولا على الدول النامية الأخرى. والحقيقة تكمن في وجود حكام سياسيين، ورجال مال وأعمال لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية، ومنافعهم الفردية. وكما أوضحنا في الجزء السابق من الدراسة فإن الواقع الاقتصادي في العالم الإسلامي وفي ظل العولمة الاقتصادية واقع سِمَته الضعف وقلة الحيلة، والعالم الإسلامي مهدد بأخطار العولمة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه نراه يعيش حياة التناحر والترهل والتهميش. وعلى الرغم من هذه الصورة السوداوية لواقع الأمة، فلا يعني ذلك الاستسلام للأمر الواقع؛ لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضعف، والفقر، والحرمان، والجهل، والمرض، والتبعية، وهدر الموارد، وتعطيل الكفاءات... وأخيراً القبول بالعولمة كما رسمها لنا صنّاعها.

العولمة -كما أسلفنا- هي مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، ولكننا نجهل فترة بقائها، كما أن القادم الجديد نجهل ماهيته، وتركيبته، وأهدافه؛ لذلك لا بد من صياغة استراتيجية علمية وواقعية للتعامل مع العولمة الاقتصادية، أو لمواجهة التطورات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي. إن أية استراتيجية تقوم على الرفض المطلق أو القبول المطلق للعولمة لن تخدم الأمة الإسلامية، فهي لن تستطيع عزل نفسها عن العالم، وليس من مصلحتها الدخول في لعبة لم تشارك بوضع شروطها وقوانينها. والأصلح هو التعامل مع العولمة، والقبول بها كتحدٍّ يقوم على فهم مضمونها وأهدافها وسلبياتها، ومحاولة تحسين بعض شروطها. وهنا نتساءل: ما محاور هذه الاستراتيجية؟ وتنحصر الإجابة عن ذلك في محورين:

١. إعادة الاعتبار إلى الإسلام:

الإسلام بما يحمله من أبعاد إنسانية يمثل إحدى أدوات مقاومة العولمة من منطلقات روحية؛ فالمناعة الأخلاقية والاجتماعية والثقافية لن تتحقق إلا بتطبيق الإسلام في واقع حياتنا.

٢. قيام سوق إسلامية مشتركة:

لقد أشرنا في الجزء السابق إلى أن أمتنا العربية والإسلامية قد دخلت ضمن منظمات وتكتلات واتفاقيات...، إلا أن واقعها يؤكد عدم جدوى ذلك في تحقيق تنمية حقيقية مستدامة، وأسباب ذلك كثيرة، ولا مجال للخوض فيها، إلا أن الدراسة تفترض أن السوق الإسلامية المشتركة، والتكامل الإسلامي هو الطريق لمواجهة العولمة، وتحقيق أهداف التنمية. وفي هذه

الجزئية سنتطرق إلى أهداف السوق المشتركة وأهميتها، والخطوات اللازم القيام بها لتفعيل قيام السوق الإسلامية المشتركة:

أ- مفهوم السوق المشتركة:

السوق المشتركة هي إحدى مراحل التكامل الاقتصادي، يتم من خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية، وتوحيد التعرفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما تتضمن تحرير انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

ب- مقومات السوق الإسلامية المشتركة:

توجد مقومات خاصة في العالم الإسلامي تسهل إنشاء السوق المشتركة، منها: توافر الموارد الطبيعية؛ من أراض زراعية، وغابات، وثروة حيوانية، وثروة بترولية ومعدنية، وتوافر الموارد البشرية، وتوافر رؤوس الأموال، التي -وهو مما يؤسف- يستثمر منها ٩٠٪ في البلاد الرأسمالية الغربية- إضافة إلى الموقع الاستراتيجي بين قارات العالم[(١)].

هذه المقومات على الرغم من قلة عددها هي نقاط قوة تثير اهتمام الغرب ومفكريه منذ أمد بعيد، وعلى سبيل المثال نجد العالم الألماني (بول إشميد) يؤكد نقاط القوة عند المسلمين، ويلخصها بما يلي: الثروات الطبيعية والمعدنية، وكثرة النسل، والموقع الجغرافي، وانتشار الدين الإسلامي واستقطابه للجماهير؛ لذلك نجده يحذر -منذ منتصف القرن الماضي- الغربيين من المسلمين، ويحرضهم على إشعال الحروب الصليبية وإعادتها[(٢)].

ج- معوقات السوق الإسلامية المشتركة:

١. غياب الإرادة السياسية الصادقة المخلصة.

٢. انخفاض الإنتاجية وجَودتها؛ وذلك لسوء الإدارة، وغياب العمالة المؤهلة والمدربة.

---

(١) عمر، صالح. "العولمة الاقتصادية"، ص٧:
http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106

(٢) "فقه العولمة: دراسة إسلامية معاصرة"، ص ١٨:
http://www.annabaa.org/nbaibrary/aolama/06.htm

٣. التفاوت الكبير في الأوضاع الاقتصادية بين الدول الإسلامية.

٤. غياب القيادة للعالم الإسلامي، حيث لا توجد دولة أو مجموعة من الدول لديها الاستعداد لتقديم التنازلات والمساعدة للدول الفقيرة الأخرى كما هو الحال في السوق الأوروبية المشتركة.

٥. المعوقات الخارجية، ومحاولات تفكيك العالم الإسلامي، وعدم استقرار الدول الإسلامية سياسياً واقتصادياً.

٦. ارتباط المؤسسات التجارية الوطنية بشركات أجنبية تضع العراقيل ضد أي تكامل إسلامي(١).

د- أهمية السوق الإسلامية المشتركة:

ستعود السوق الإسلامية المشتركة بالنفع على جميع المسلمين من النواحي الآتية:

١. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي؛ فاتساع حجم السوق، وزيادة الطلب سيحفز الاستثمار، ومن ثم مستويات الإنتاج والدخول.

٢. زيادة فرص التوظيف، والحد من البطالة.

٣. زيادة المنافسة، وارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

٤. زيادة التجارة البينية، واتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار.

٥. زيادة قوة المساومة، مما يقوي موقف الدول الإسلامية في السوق العالمية، ويمنحها قدرة الحصول على متطلباتها بشروط جيدة.

٦. التمهيد للوحدة السياسية؛ فالسوق المشتركة ستؤدي للتكامل الاقتصادي، ومن ثم إلى تحقيق الوحدة السياسية.

٧. السوق الإسلامية ستجعل الأمة الإسلامية قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام العولمة والتكتلات الاقتصادية العالمية.

---

(١) عمر، محمد عبد الحليم، "الاقتصاد الإسلامي"، الشبكة الإسلامية
http:www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.php?lang=A&id=3538

٨. تحقيق الأمن الغذائي[1].

هـ. سبل تفعيل السوق الإسلامية المشتركة:

تعدّ السوق الإسلامية المشتركة من أكثر المشاريع إلحاحاً في وقتنا الحاضر، نظراً للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية الحالية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة المتواجدة على الساحة العالمية. إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم التقانة والمعلوماتية، عالم الشركات المتعددة الجنسية، عالم الإدارة والمنافسة. وعليه يتوجب على الأمة الإسلامية اتخاذ خطوات جريئة باتجاه التكامل الاقتصادي إذا كانت تريد أن تجد لنفسها موضع قدم في العالم الجديد. لقد أضحت السوق المشتركة ضرورة اقتصادية وسياسية وشرعية، وإن كانت السوق حلماً يراود المسلمين، وإن كانت هناك قناعة حقيقية بها على كافة المستويات في الدول الإسلامية؛ فلا بد من العمل، ولا مجال للمماطلة.

نحن ندرك أن المشروع له متطلبات ومقومات لا بد منها، ولكل دولة إسلامية مشكلاتها وهمومها. والهدف كبير، والطريق طويل، فمن أين نبدأ؟.

المسلَّمة الأساسية: هي أن الاقتصاد القوي يحتاج عملاً دؤوباً على المستوى الفردي لكل دولة، وعلى المستوى الإسلامي المشترك، آخذين بعين الاهتمام علاقات الدول الإسلامية الحالية مع قوى العولمة، ومما تقترحه الدراسة الحالية الآتي:

أولاً: على مستوى الدولة الإسلامية:

إذا تولدت القناعة بأهمية السوق الإسلامية؛ فلا بد من الإدراك أن هذه السوق يجب أن تقوم على أسس الاقتصاد الإسلامي. وتأسيساً على ذلك فإن المطلوب هو تكييف كل التعاملات القائمة وفق الأسس الإسلامية السمحة؛ ومن مقتضيات ذلك: إعمال مبادئ الإسلام في حياتنا اليومية، وفي أنشطتنا الاقتصادية؛ فاستهلاكنا يجب أن يكون حلالاً، ومن مصدر حلال، وإنتاجنا يجب أن يكون حلالاً، وذا جودة عالية، ومستهلكنا عقلانياً رشيداً، وكما يهدف منتجنا

(١) انظر: آدم، محمد. "العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية"، مرجع سابق. القزويني، مصطفى. "موقع المسلمين في النظام الدولي الجديد":http:www.balagh.com/mosoa/garb/011c4iho.htm

للربحية، فكذلك عليه أن يوظف موارد الأمة التوظيفَ الرشيد والسليم؛ فلا مجال للرشوة والفساد والمحسوبية، وهي أمراض مستعصية تعاني منها دولنا الإسلامية.

وعلى الدول الإسلامية أن تقوم بما هو مطلوب منها إسلامياً: تضع القوانين وتطبقها بعدالة، وتحفز الإنتاج وتنشطه، وتحرص على توزيع المكتسبات بعدالة، وتبذل قصارى جهودها لمكافحة الجهل والأمية، ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية، وإدخال ثقافة الحاسب الآلي، وتحرص على الوحدة والتكامل مع الدول الإسلامية الأخرى، وتسعى لتحرير اقتصادها من الديون الخارجية، والتبعية للدول الرأسمالية ومؤسساتها...

المهم أن تصوب كل دولة من أوضاعها بالتعاون مع الدول الإسلامية الأخرى؛ لكي نصل إلى مستويات قريبة تسهل عملية الانتقال الفعلي إلى مراحل التكامل الاقتصادي الأخرى.

ثانياً: على مستوى الدول الإسلامية:

تواجه الأمة الإسلامية تحديات جمة، ومواجهة العولمة هي واحدة منها، ويدرك الجميع أن السياسات القطرية قد فشلت في تحقيق الأهداف المنشودة، وإذا كانت أمتنا عازمة على التغيير؛ فلا بد من وضع أسس التعاون الاقتصادي بينها، والسعي بكل جدية نحو التكامل، وإنشاء سوق إسلامية مشتركة، ومن هنا يمكن الإشارة إلى الآتي:

١. أن تتحول الأمنيات إلى إرادة سياسية؛ فالسياسة هي العمود الفقري للاقتصاد. إن كثيراً من محاولات العرب والمسلمين قد فشلت بسبب ضعف الإرادة السياسية. إن القوى الخارجية لا تريد التكامل والوحدة للمسلمين؛ فبلادنا أسواق جيدة لمنتجاتهم، ومن هنا منطلق التوحد بحاجة إلى قرار سياسي فعال وجدّي.

٢. وصول القادة إلى قناعة تامة بأن السوق المشتركة تسهم باستقرار النظم السياسية، لا بزعزعتها، ولا داعي لوضع العراقيل أمام حركة العمالة ورؤوس الأموال.

٣. بذل الجهود الممكنة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ وذلك لتشجيع الاستثمارات الإسلامية وضمانها.

٤. إنشاء مراكز وأبحاث اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية استشارية في الدول الإسلامية كافة، بحيث تضم الخبراء والباحثين وذوي الكفاءات، وتكون مهمتها:

- جمع البيانات والمعلومات، والتعرف على الفرص الاستثمارية في الدول الإسلامية.

- إعداد دراسات عن واقع الاقتصاديات الإسلامية؛ وذلك للتعرف على مواطن الضعف والقوة، والفرص المتاحة.

- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الصناعية وغيرها التي تخدم السوق المشتركة.

- استقراء المستقبل؛ وذلك لمواجهة العراقيل التي قد تعيق السوق الإسلامية.

- القيام بأبحاث علمية متقدمة في المجالات المختلفة؛ وذلك للاعتماد على التكنولوجيا الذاتية قدر الإمكان، خاصة في مجال تصنيع الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

٥. أما في مجال الاستثمار: فيُقترح الآتي:

أ- صياغة الأطر القانونية والتشريعات التي من شأنها ضمان انتقال عناصر الإنتاج وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين.

ب- تشجيع الاستثمارات بكافة أشكالها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع إعطاء الأولوية لذات الميزة النسبية والتنافسية.

٦. أما من حيث التمويل: فيمكن اقتراح الآتي:

أ- تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في المشاريع الإسلامية المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية.

ب- تمويل المشروعات الاقتصادية الضخمة تمويلاً مشتركاً.

ج- الاستفادة من المشروعات الاقتصادية المشتركة القائمة بين الدول الإسلامية، ودراسة إمكانية إعادة هيكلتها، أو توسيع أنشطتها وتحديثها.

د- تطبيق الصيغ الإسلامية في التمويل، كالمضاربة، والمرابحة، والمصانعة، والمزارعة، والإجارة...

٧. تشجيع التجارة البينية:

أ- فتح المجال أمام التبادل التجاري؛ وذلك بإزالة جميع المعوقات: من جمارك، وقيود كمية، وقانونية ..

ب- تشجيع المناطق الحرة، والمعارض التجارية.

ج- تزويد المستهلكين والتجار بمعلومات كافية عن الأسواق الإسلامية، والسلع المنتجة في الدول الإسلامية.

د- تفعيل مبدإ التنافسية والتخصص.

٨. التعاون مع الدول النامية وقوى العولمة:

من مصلحة الدول الإسلامية الاستمرار في توثيق تعاونها مع الدول النامية الأخرى، والاستفادة من خبراتها في مجال مواجهة العولمة، ومجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. ومن الضروري الاستمرار في التعامل الإيجابي مع قوى العولمة وفق مقتضيات الظروف؛ فالانعزال التام غير ممكن، وغير محبذ.

الخاتمة

إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة ليست بالسهلة؛ نظراً لتعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين الإيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً؛ فقد وصفت بالهيمنة والغزو والأمركة، كما وصفت بالحتمية والضرورة، إلا أن المحصلة النهائية أن التعامل معها لا مفرّ منه على الإطلاق.

لقد أكدت البيانات الواردة في الدراسة أن الانعكاسات السلبية للعولمة على عالمنا الإسلامي كبيرة، وعلى الرغم من ذلك فالممارسات والخطوات التي اتخذت ما زالت محدودة وعاجزة عن مزامنة العولمة والتعايش معها في الحدود التي لا تتعارض مع هوية العالم الإسلامي وثقافته وخصوصيته.

إن أبعاد العولمة متعددة، منها: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية، والتعامل معها يتطلب بناء واتخاذ استراتيجيات فعلية على أرض الواقع، ولعل من جوانبها: تعميق التكامل الاقتصادي، وقيام سوق إسلامية مشتركة، ناهيك عما يلزم القيام به في مجالات الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، والمديونية، والتبادل التجاري...

إن التعامل مع العولمة والخروج بأفضل النتائج أمر ممكن، ولعل التجربة الصينية مثال جيد في هذا الشأن؛ فلقد نجحت الصين بالاعتماد على مواردها الذاتية في إصلاح بنى اقتصادها، ودفع عملية التنمية فيها، وتشجيع الاستثمار، بحيث أضحت سوقاً جاذبة للاستثمارات الأجنبية. فالأمة الإسلامية -بالإرادة والتصميم- قادرة على تطبيق خيار التكامل الاقتصادي، وإنشاء سوق إسلامية مشتركة، مما سيجعلها -مستقبلاً- أكثر قدرة، ليس للتعامل مع العولمة فقط، بل مع التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

يواجه التكامل الاقتصادي الإسلامي تحديات كبيرة، منها ما هو سياسي، واقتصادي...، ولعل التباين والتفاوت الكبيرين في أوضاع الدول الإسلامية، والعقبات الناجمة عنها، تمثل تحديات مباشرة أمام أي مشروع للعمل الاقتصادي المشترك. لقد برزت فكرة السوق المشتركة في

عـام ١٩٧١م، إلا أن الخطوات التي اتخذت بشأنها محدودة، وشروطها ما زالت غير متاحة، ومن أهمها: تحرير التجارة، وتحسين المنتجات، وتقوية أوضاعها التنافسية، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، والتنسيق الجيد في السياسات المالية، والنقدية، والتجارية. وعلى الرغم من كل ذلك فالخير في هذه الأمة؛ فلا بد من وقفة صادقة لتقييم التجربة، وتعزيز الايجابيات، وتفادي الأخطاء، والبدء فعلاً باتخـاذ خطـوات عملـية يـتفق عليها من كل الدول الإسلامية مَن شأنها تحقيق الحلم الإسلامي: الوحدة والتكامل.

الفصل الثالث

أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي وسبل المواجهة

أ . مصطفى محمود عبد السلام(*)

مقدمة

يحظى موضوع العولمة باهتمام كبير على المستوى الأكاديمي، ومن طرف أجهزة الإعلام، ومؤسسات الرأي العام، ومختلف التيارات السياسية،والمحافل الدولية،والهيئات المنظمات الرسمية، على اختلاف تخصصاتها ومشاربها الدولية والوطنية، فلا يخلو لقاء ثقافي، أو اقتصادي، أو علمي، أو سياسي، أو اجتماعي من الحديث عن العولمة، أو الكونية، أو غيرهما من ألفاظ.

ولعل هذه العناية من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ترجع إلى خطاب العولمة الملتبس الذي يحاول من جهة جعل سكان المعمورة المتعددة الأطراف، واللغات، والثقافات، والديانات ينصهرون في قالب واحد، تنصهر معه كل الفوارق، بحيث يصبح سكان هذا الكون أشبه بسكان القرية الكونية، في حين أثبتت الممارسات -من جهة أخرى- أن هناك تبايناً بين خطاب العولمة وواقع الأمر، وهو ما أدى إلى تضارب آراء الباحثين والمهتمين بين مطالب بالأخذ بها، والانفتاح عليها، والتفاعل معها بوصفها وسيلة وحيدة لمواكبة قطار التقدم، وبين معارض لها منادٍ بالقطيعة التامة معها اعتماداً على ما أفرزته من تناقضات بين الخطاب والواقع المعيش.

إن المتتبع للتطورات التي اعترت عالمنا المعاصر يلحظ تعمق التداخل الواضح لأمور الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والثقافة، والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدولة القومية، وهذا يعني أن البشرية دخلت في غمار عملية تغيير كبرى على الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والسلوكية، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. وقد تمخض عن عملية التغير هذه تشكيل نسق من القيم الكونية التي تغطي مختلف جوانب النشاط الإنتاجي التي

(*) باحث في شؤون الاقتصاد الدولي، خبير مصرفي – بنك التمويل المصري السعودي،
E-mail: mosmabd@yahoo.com

يـراد لهـا أن تعـم مخـتلف أقطـار العالم، وهو ما أطلق عليه العولمة، أو الكوكبة، أو الكونية ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization).

إن التوجه نحو العولمة يجعل عالم اليوم أشبه بقرية صغيرة بلا حدود أو حواجز، يسودها نظام اقتـصادي واحـد شـامل، متداخل، قوامه الحرية الاقتصادية، وحرية انتقال الأفراد والمنتجات، ورؤوس الأموال بلا قيود أو عوائق.

ومـن الواضـح أن للـدول المالكة للتقنية الحديثة، وللشركات متعدية الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية الدولية إسهاماً متميزاً وحاسماً في تقسيم العمل على الصعيد الدولي في إطار ظاهرة العولمة، وليس هناك من شك في أن كل هذه التحولات الجارية في هيكل الاقتصاد العالمي تطرح تحـديات جديـدة علـى الـدول النامـية، ومـنها الـدول الإسـلامية، ومـن ثم تحتاج إلى دراسات وتحلـيلات جادة للوقوف على آثار عملية العولمة بالنسبة لمستقبل التنمية في هذه الدول، وكذلك إمكانيات المواجهة للخسائر التي قد تلحق بالاقتصاديات الإسلامية.

إن هـذه الدراسـة تهـدف إلى تحلـيل الآثـار الـسلبية للعـولمة الاقتـصادية علـى دول العـالم الإسـلامي، وكـيف عمقت من الفقر فيها، وتجيب الدراسة عن هذا التساؤل، بينما تضع حلولاً لمـا أدت إليه هذه العولمة من آثار سلبية على مستويات التنمية البشرية فيها، وكيف يمكن تفاديها بقدر الإمكان.

تأسيساً على ذلك تأتي فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

- أدت العولمة إلى انخفاض مستويات التنمية البشرية في العالم الإسلامي.
- زادت نـسبة الفقـراء في معظـم دول العـالم الإسـلامي في ظـل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- تـوجد آلـيات لمـواجهة تحـديات العـولمة الاقتصادية، وكيفية مواجهة آثارها السلبية على مستويات التنمية البشرية.
- تـتيح العـولمة مجموعة من المنافع التجارية والاقتصادية والسياسية، كما أنها تفرز مجموعة من السلبيات والتحديات، لكن واقع هذه الإيجابيات والسلبيات غير متساو بين الدول.
- تـتطلب زيـادة التنافـسية الدولـية تدعـيمَ الـتوجه نحـو الـتعاون والتكـتل بين دول العالم الإسلامي.

ويجمع هذا البحث بين الأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي في شكل متداخل بينهما، وبخاصة في تحليل سلبيات العولمة الاقتصادية على دول العالم الإسلامي، أما صياغة الرؤية الاستراتيجية لمواجهة تحديات العولمة فقد اعتمدت أساساً على المنهج الاستنباطي.

وفي إطار هذا البحث لا حدّدنا اهتمامنا في تغطية النقاط الآتية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانياً: عمل العولمة على تعميق الفقر في العالم الإسلامي.

ثالثاً: تحديد رؤية استراتيجية شاملة لمواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية.

وتمثل هذه النقاط الأجزاء الثلاثة المكونة للدراسة، ونتناول بالشرح والتحليل هذه الأجزاء على النحو الآتي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تمهيد:

ليست العولمة مفهوماً يسهل الخوض فيه؛ وذلك لتأرجحه، وتشعبه، ودخوله على فروع متعددة من المعرفة دخيلاً. لقد تخطت هذه الظاهرة الحدود الاقتصادية لها لتكون أكثر رواجاً وتأثيراً في الجوانب الاجتماعية والسلوكية؛ لهذا نجد أن العديد من الكتاب قد طرق باب العولمة كونها تمثل نبضاً إعلامياً وسياسياً مسموعاً في الأوساط المثقفة على وجه التحديد، ومع ذلك فإنّ صورة العولمة ظلت ضبابية لا يمكن تجييرها في حيز معرفي معين، ولكن الأكثر وضوحاً هو أن العولمة قد نشطت إعلاميّاً؛ لتعبر عن محاولات قامت وتقوم بها الدول المتقدمة في نقل ثقافة السوق الرأسمالي إلى الدول الأقل تقدماً والدول النامية.

إنّ العولمة هي إحدى ثمار النظام الرأسمالي، أو هي إحدى مراحله التي تمثل حضوراً سياسيّاً واقتصاديّاً لدول المركز مقابل تدهور من الأطراف، فهي هيمنة من الشمال -المركز- الذي تمثله (الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا) وتداعٍ من الجنوب -الأطراف- الذي تمثله (الدول النامية).

١. مفهوم العولمة:

لم يحظ مصطلح معاصر كما حظيت به العولمة من الأدبيات، والأبحاث، والمناقشات، والمداخلات، والتعقيبات، إلا أنه ليس هناك تعريف جامع مانع لها؛ فهي مصطلح غامض في

أذهـان كـثير من الناس؛ ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحاً لغوياً معجمياً جامداً يـسهل تفسيره بشرح المدلولات اللغوية المتصلة به، بل هي مفهوم شمولي يذهب عميقاً في جميع الاتجاهات لتوصيف حركة التغيير المتواصلة؛ فإذا صدر هذا المفهوم من دولة فإنه يعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص هذه الدولة، وجعله يشمل الجميع، أي العالم كله.

ويطلـق علـى مفهوم العولمة "النظام العالمي الجديد"، وربما يوحي هذا الإطلاق بأن هذه اللفظة ذات مـضامين سياسـية بحـتة، ولكـن في الحقـيقة تـشمل مضامين سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وتربوية، بمعنى آخر: تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية، فقد فرضت العـولمة نفـسها علـى الحـياة المعاصرة، وتعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظمت آليات فرضه سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وإعلامياً.

ونكرّس الاهتمام في هذا البحث على تعريف العولمة من خلال المنظور الاقتصادي؛ حتى لا تتفرق بنا السبل، كما أن العولمة تشمل جوانب أخرى ثقافية واجتماعية وسياسية.

يعـرف الدكـتور إسماعـيل صبري عبد الله العولمة -التي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكـبة- أنها: "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسية، والثقافة، والسلوك، دون اعـتداد يذكـر بالحـدود الـسياسية للـدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية"[1].

ولقـد ابـتعد الدكـتور إسماعـيل صبري عبد الله عن المفهوم الدقيق للعولمة الذي يعني هيمنة نمـط الإنـتاج الرأسمالـي وانتشاره بعمق، لا بل هيمنة النمط الأمريكي، وهو يقر بأن الرأسمالية -بوصـفها نمـط إنتاج- تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن، كما أنه يربط بين نشأة العولمة وانتشار الشركات متعددّة الجنسية.

ويـتلازم معنـى العـولمة في مـضمار الإنـتاج والتـبادل المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني، في جوف مفهوم تعيين مكاني جغرافي، أي: الفضاء العالمي كلـه، غـير أنـه ينطوي على تعيين زماني أيضاً، حقبة ما بعد الدولة القومية، الدولة التي أنجـبها العـصر الحـديث بوصفها إطاراً كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والـثقافي، وقـد يـستفاد مـن ذلـك أن المنزع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة- إذ يضع حداً لتلك

---

(١) عـبد الله، إسماعـيل صـبري. "الكوكـبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨-٢٠ كانون الأول ١٩٩٧م، ص١٠٠.

الحقبة، ويدشن لأخرى- قد لا تكون حقائق العصر الحديث -السائدة منذ قرابة خمسة قرون- من مكونات مشهده، ومن ثم يرسي قواعد ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها -هذه المرة- المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية[1].

وقد أظهرت دراسة جادة عن نتائج العولمة الاقتصادية أن العولمة قد أفسحت المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال، لجمع المزيد من المال دون مغارم من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح، بدلاً من الاعتماد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح، فهي نتيجة مهدت إلى حدٍّ ما بعودة (شايلوك) المرابي اليهودي التاريخي محمّلاً على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح لسيطرة القوة المتغطرسة، وعودته المدججة بالعلم والتقانة[2].

ويقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود، هكذا بدأ أمره. قبل قرون انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم ما وراء البحار في عملية من الزحف الاستعماري واسعة، شملت معظم مناطق جنوب الأرض بحثاً عن المواد الخام، واليد العاملة الرخيصة، والأسواق، وهكذا تجدد قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور (المزاحمة) أو (المنافسة الحرة) إلى طور الاحتكار، الطور الإمبريالي. واليوم، في سياق الثورة التقانية الكبرى، يبلغ التوسع الرأسمالي ذروته؛ فيطيح بحدود جديدة، الحدود القومية داخل المعسكر الرأسمالي نفسه، بعد أن أطاح منذ زمن بعيد بحدود المجتمعات التابعة المنتمية إلى منظومة الجنوب. إن هذا النمط الجديد من التوسع- اليوم- هو ما يطلق عليه اسم العولمة، وسِمَته الأساسية هي توحيد العالم، وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً لكل أنواع السيادة. ولقد بدأت علامات هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات، قبل عقود، لتصل اليوم إلى نظام التجارة الحرة الذي أقر دولياً، بعد مفاوضات (الجات) ووقع التعبير عنه مؤسسيّاً في منظمة دولية تحمل الاسم ذاته، وفي قوانين وتدابير يلغي مفعولها مفعول القوانين المرعية في الدول الوطنية[3].

---

(١) بلقزيز، عبد الإله. "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٨-٢٠ كانون الأول ١٩٩٧م، نشرتها مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩ ، آذار ١٩٩٨م، ص٩١.

(٢) عرسان، علي عقلة. "التنائج الاقتصادية للعولمة"، الأسبوع الأدبي، دمشق، العدد رقم ٦٠٢، ١٤/٣/١٩٩٨م، ص١٩.

(٣) بلقزيز. "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟" مصدر سابق، ص٩٧.

٢. العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة

بعد انهيار الشيوعية، وانفجار الاشتراكية من الداخل، وتفكك اليمين التقليدي خرجت الليبرالية الجديدة باسم العولمة؛ لتغزو كل الدول، وتدعو إلى حرية انتقال رأس المال، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطيح بالأنظمة؛ لتعزيز حرية المبادلات التجارية، مما أدى إلى تباعد بين النشاط المالي والنشاط الاقتصادي؛ فمن أصل ١٥٠٠ مليار دولار تدخل العمليات اليومية على الصعيد العالمي هناك ١٪ فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة، ويُدوّر الباقي في إطار المضاربات(١).

وتتمثل الأسباب التي أدت إلى نمو ظاهرة العولمة وبروزها فيما يأتي:

- سعي النظام الرأسمالي لإيجاد منافذ جديدة لحل أزماته الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تصفية أزماته الداخلية بتصديرها إلى الدول الأخرى، خاصة دول الجنوب، بل الدول الشريكة في النظام الرأسمالي ذاته؛ وذلك لأن الدول الرأسمالية الكبرى تخشى أن تصاب اقتصادياتها بأزمات قد تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي بكامله.

- الرغبة في إلحاق اقتصاديات دول الجنوب بدول المركز خصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان ظهيراً قويّاً لبعض دول الجنوب.

- توسيع نطاق التجارة العالمية، وضمان انسيابيتها وفق أسس وقوانين تضع حدّاً للتجاوزات التجارية وفقاً للمنظور الرأسمالي؛ ولذلك كان إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون وتداً أساسيا من أوتدة العولمة الاقتصادية.

- التطور التكنولوجي -أو الثورة التكنولوجية- التي ساعدت على إيجاد الوفرة الإنتاجية بتكلفة أقل، وبأيدي عاملة ماهرة، هذا فضلاً عن إسهامها الفاعل في تطوير وسائل الاتصال التي أصبحت أهم أسلحة العولمة.

- الأثر الفاعل للشركات متعدية الجنسيات التي ترغب في توسيع أسواقها ومدّها إلى أوسع رقعة ممكنة.

- الرغبة في ربط دول الجنوب اقتصادياً بعجلة الاقتصاد الرأسمالي لدول الشمال؛ وذلك من خلال إشراك تلك الدول بصناعات معينة، خاصة غير الإنتاجية منها، وتدعيم استقبالها

(١) لمزيد من المعلومات، انظر: مجلة الحوادث اللبنانية، العدد الصادر في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٨م.

للرأسمال الغربي؛ وذلك بقصد تحسين القوة الشرائية لمجتمعاتها من خلال توفير فرص العمل المحلية المهمة في تقليص البطالة، ورفع المستوى المعاشي للمواطن في تلك الدول، وهذا يعمل على تقبل المشاريع الصناعية التي تقيمها الشركات متعدية الجنسيات بوصفها شريكة لاقتصاديات هذه الدول (دول الجنوب). وبالفعل استفادت دول الشمال -الممثلة بشركاتها العملاقة- من العمالة والكوادر المؤهلة الرخيصة في تحقيق أرباح طائلة في المشاريع التي تقيمها في الدول المستقبلة، أو الحاضنة لرؤوس الأموال.

- عمليات الاندماج الكبرى التي حدثت في الشركات الكبرى التي بدأت في ثمانينيات القرن العشرين تعد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية.

- الفراغ الأيديولوجي الذي ولده انهيار المعسكر الاشتراكي.

إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس، وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي. وتشمل الحركة والانتقالات -التي تنتشر عبر الحدود- ست فئات رئيسة، هي: البضائع، والخدمات، والأفراد، ورأس المال، والأفكار، والمعلومات والمؤسسات.

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح الخاصة إلى التوسع؛ وذلك عبر استثمار أرباحه، والحصول على قروض من أسواق الرساميل، فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة.

ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تمركز رأس المال[1]، ومن أهم آليات تحقيق ذلك: عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى، أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك، كما أنه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد -أحياناً- مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أنّ هذه الفوائض تضغط

---

(١) انظر: دراسة أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو، "ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧م، نقلاً عن السيد ياسين، ص٧.

لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ(العولمة المالية)[1].

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ(العولمة) كما هي محددة سابقاً، أو اقتصاداً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً.

ويتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص، أهمها:

١. انهيار نظام (بريتون وودز) ١٩٧١م. (اتفاقية بريتون وودز، أو قاعدة صرف الدولار بالذهب عقدت بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م، وأقرت تأسيس البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وأقرت جعل العملات قابلة للتحويل، والدولار العملة الأساس في العالم. وكان للولايات المتحدة الأمريكية الأثر الأكبر في تسيير سياسات هذا الصندوق، بل تغيير مجرى الاقتصاد العالمي أمام أزماتها المستفحلة؛ فلقد دشنت انهيار نظام النقد الدولي الذي قام على أساس اتفاقية بريتون وودز منذ عام ١٩٤٥م، والذي تميز نسبياً حتى بداية السبعينات من القرن المنصرم- بثبات أسعار الصرف عالمياً، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس ١٩٧١م وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهو الأساس الجوهري الذي قام عليه نظام النقد الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتم -بعد ذلك- تعويم أسعار الصرف بعد مؤتمر جامايكا عام ١٩٧٦م. وقد صاحب هذا النظام النقدي الذي أعقب سقوط اتفاقية بريتون وودز فوضى نقدية، اضطرت فيها البلدان النامية إلى السعي للحصول على قروض من المؤسسات المالية الرأسمالية، وخرجت بذلك العديد من الدول النامية مكبلة بالديون).

٢. تزايد أهمية الشركات متعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي.

٣. تزايد أهمية مؤسسات العولمة الثلاث: (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

٤. عولمة النشاط الإنتاجي.

٥. عولمة النشاط المالي، واندماج أسواق المال.

٦. تغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

---

(١) انظر: الأطرش، محمد. "العرب والعولمة: ما العمل؟" ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة)، مصدر سابق، ص١٠١-١٠٢.

٧. تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

٨. تراجع أهمية مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

وقد أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية؛ فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق، وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق، وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة العالمية للتجارة (الجات).

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في المجالات كافة باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل؛ ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل. فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال قوة العمل خاصة أو هجرتها من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة؛ فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا وجنوب إفريقية وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك -مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية، وأسهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها، بسبب البطالة المتفشية، وانتشار الفقر والبؤس في تلك المرحلة[١].

يقول (توم فريدمان) الأمريكي[٢]: نحن أمام معارك سياسية وحضارية شديدة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة.

---

(١) زكي، رمزي. "ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ١٩٩٣م، ص ٩٣.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ٢/ ٣/ ١٩٩٧م.

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة وتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير؛ فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك، وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير، وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية: إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية، وأنماط العيش والسلوك الأمريكي[١].

وعلينا -نحن في أرجاء أخرى من العالم -تحديد موقفنا من هذه الهيمنة الأمريكية ومواجهتها، وعلينا -نحن في الأقطار الإسلامية- أن نقرر كيف سنواجه هذا التحدي، وبأساليب يؤمل أن تكون أكثر نجاحاً من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨م، أو تلك التي قابلنا بها انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى[٢].

ومع ذلك فإن موقع الولايات المتحدة القوي في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً؛ لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب، فمجمل اقتصاد أوروبا الغربية أضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها بوجه عام، كما أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواجه مشكلات جدية قد تهدد نموه في المستقبل، ومن هذه المشكلات: العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا، البالغ قرابة ١٦٠ مليار دولار في السنة، وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار، وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على أنه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن حجم العجز وثباته أبقيا الضغط على الدولار الأمريكي، وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار. لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظراً إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي، وإلى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار،

---

(١) الأسبوع الأدبي، العدد رقم ٦٠٢ ، ١٤/ ٣/ ١٩٩٨م، ص١٩.

(٢) سالم، بول. "الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة)، مصدر سابق، ص٨٩.

ولأن اقتصاديات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قوياً لتنشيط صادراتها، إلا أن استمرار العجز رافقه نمو الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً، علماً بان الصين تصدّر سلعاً كثيرة إلى الولايات المتحدة.

إن للعولمة أهدافاً أبعد من الربح، وأبعد من التجارة الحرة، والحدود المفتوحة، والأسواق الحرة؛ إنّ الخطر الذي يكمن فيما يسمى بثقافة العولمة أكثر. إن العولمة تروّج إلى أربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير في حياة الناس جميعاً وسط تحديات هائلة، وهذه الثورات هي[1]:

١. الثورة الديمقراطية.

٢. الثورة التكنولوجية الثالثة، أو ما بعد الثالثة.

٣. ثورة التكتلات الاقتصادية والعملاقة.

٤. ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الجات.

وفي إطار هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار يتم بناء النظام العالمي (العولمة)، ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفة، وعن طريق استخدام المعرفة الجديدة، وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة، أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع، والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة، ولم تعد التنمية الاقتصادية تعني التغيير من وضع سيّئ إلى وضع أفضل، بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

٣. العولمة الاقتصادية والأقطار الإسلامية:

تمثل العولمة -التي يشهدها الاقتصاد العالمي- تحدياً خارجياً خطيراً للبلدان الإسلامية واقتصادياتها؛ فالعالم الإسلامي مراقب ومهدد، وفي الوقت نفسه يعيش مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش فاقداً لأية إستراتيجية اقتصادية سياسية ديناميكية للدفاع أو للهجوم. إنّ عمليات الضغط والإضعاف تستهدف وطننا الإسلامي من أجل زعزعة استقراره، وتعطيل مؤهلاته؛ حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو العولمة الاقتصادية[2].

---

(١) المصدر السابق، ص٩٠.

(٢) حبيش، علي. "العولمة والبحث العلمي"، ملحق الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ١ ديسمبر ١٩٩٨م، ص١٨.

ما زال الجدل قائماً بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلداننا الإسلامية.

التيار الأول: يرى أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم؛ ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع، ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل، على الرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الأقطار الإسلامية بعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة الثلاث، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط.

أما التيار الثاني: فيرى أن العولمة أمر واقع، ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية، والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة، إلا أن هذه العولمة -بأبعادها الحالية- تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجدية، أهمها: أن مكاسبها ينالها عدد قليل من الدول لا يتجاوز سكانها ٢٠٪ من إجمالي سكان العالم، في حين تنعكس سلبياتها على معظم البلدان النامية، وتؤدي إلى زيادة مشكلاتها الاقتصادية، وتعوق عملية التنمية فيها. يتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث، وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

التيار الثالث: يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي؛ لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية؛ وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها -خاصة الصناعات القذرة- من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية، مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم؛ فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشكلاتها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث، وهذا يؤدي إلى زياد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً. يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر، وسوء التغذية، والبطالة، والأمراض المنتشرة، والتبعية، والنهب المستمر لخيرات بلدان العالم الثالث عن طريق الشركات متعدية الجنسية، والتبادل التجاري غير المتكافئ.

ثانياً: فعل العولمة في تعميق الفقر في العالم الإسلامي:

إن النظام العالمي الجديد جاء ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسة التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ إنه لا يمكن الوفاء -في ظل تصاعد موجة الفقر- بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر.

إننا نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات على نطاق واسع، ومع عودة الأوبئة الفتاكة، وانهيار القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية، وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها.

والمؤسف أن هناك محاولات من الوكالات الدولية الكبرى الثلاث (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية) لتشويه الحقائق والتلاعب بالبيانات وبمعايير الفقر؛ من أجل تقديم صورة أفضل للعالم.

بدأت عولمة الفقر في العالم الثالث متزامنة مع حدوث الهجمة العنيفة لأزمة الديون، وقد امتدت منذ التسعينيات لتشمل جميع المناطق الأساسية في العالم، كما انتشرت المجاعة وطالت جانباً كبيراً من السكان، فحسب تقدير الأمم المتحدة فإن ٢٣ مليون إنسان في القرن الإفريقي فقط معرضون في الواقع لخطر المجاعة[١].

يقول (ميشيل تشوسادوفسكي): تتفق الدول السبع الكبرى والمؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي- على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية، ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية، والتلاعب بالاحصاءات الرسمية، كما تقلب المفاهيم الاقتصادية رأساً على عقب.

يحدد البنك الدولي بشكل اعتباطي -بعيداً عن المفاهيم والمناهج التقليدية الاقتصادية المتعارف عليها لقياس الفقر- عتبةَ الفقر بدولار في اليوم، ويصنف فئات السكان ذات الدخل الفردي الذي يزيد على دولار واحد في اليوم على أنها غير فقيرة.

إن مقياس دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي؛ ففئات السكان في البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي إلى دولارين أو ثلاثة دولارات أو حتى خمسة دولارات في اليوم- ما زالت تعاني الفقر، وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم[٢].

---

(١) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤م، ص ١٤٨.

(٢) تشوسادوفسكي، ميشيل. "عولمة الفقر" ترجمة: محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور، ٢٠٠٤م، ص٢٩٨.

عـندما تتحدد عتبة الفقر بدولار في اليوم يصبح تقدير مستويات الفقر العالمي والوطني، مجرد مسألة حسابية، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة آلية ابتداءً من فرضية الدولار في اليوم، ومن ثم تدرج المعلومات ضمن جداول جذابة تبين تراجعاً في مستويات الفقر العالمي مع حلول القرن الواحد والعشرين.

وهذه التنبؤات المتعلقة بالفقر تستند إلى نسبة مفترضة من النمو في الدخل الفردي الذي يتضمن انخفاضاً مساوياً له، ومتماشياً معه في مستويات الفقر.

إن الإطار الذي بني على فرضية دولار في اليوم ليس له أي معنى؛ لأنه ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية، فمع غياب دراسة النفقات المنزلية على الطعام، والمأوى، والخدمات الاجتماعية والصحية، يصبح تقدير مؤشرات الفقر في الإطار الذي وضعه البنك الدولي مجرد مسألة حسابية.

واستناداً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن التقدم في عملية التخفيف في الفقر -عبر القرن العشرين- مميز؛ ولذا استند مؤشر الفقر البشري التابع لبرنامج الأمم المتحدة إلى الأبعاد الأكثر أهمية للفقر، وهي: قصر العمر، وغياب التعليم الأساسي، وعدم القدرة على استخدام الموارد العامة والخاصة. بَيْد أن تقديرات برنامج الأمم المتحدة للفقر البشري تعد أنموذجاً أكثر تشويهاً من ذلك الأنموذج الذي قدمه البنك الدولي؛ ذلك أن تقديرات البرنامج لا تتوافق مع الحقائق المتعلقة بمستوى البلد المعني، والتقديرات الوطنية للفقر.

إن المعايير المزدوجة هي الطاغية الواضحة في عملية قياس الفقر؛ فمعيار البنك الدولي بمقدار دولار في اليوم ينطبق فقط على الدول النامية، حيث لا يعترف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوجود الفقر في أوروبا وأمريكا.

وأكثر من هذا، فإن مقياس دولار في اليوم يناقض أصول البحث الثابتة التي تستخدمها الحكومات الغربية، والمنظمات الحكومية في تعريف الفقر في البلدان المتطورة وقياسه ؛ إذ تعتمد طرق قياس الفقر في الغرب على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للإنفاق على الطعام، والملبس، والمسكن، والصحة، والتعليم.

وحقيقة الأمر إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقومان بمقارنة بين مستويات الفقر بين الدول المتطورة والدول النامية.

إن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال في فترات تاريخية سابقة؛ ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدم تقني وعلمي

سريعين. وفي حين أسهم التقدم العلمي في زيادة الطاقة الكامنة للنظام الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات الأساسية، لم تترجم المستويات الواسعة للإنتاجية إلى تخفيض مماثل في مستويات الفقر العالمي.

من ثم فإن التلاعب بأرقام الفقر العالمي يعيق المجتمعات الوطنية عن فهم نتائج المسار التاريخي الذي ابتدأ في بداية الثمانينيات مع هجوم أزمة الديون.

وقد غزا هذا الوعي الخاطئ جميع ميادين الحوار والنقاش، وإن قلة التبصر الفكرية لعلم الاقتصاد السائد تعيق فهم الأعمال الحقيقية للرأسمالية الكونية وأثرها المدمر على سبل عيش ملايين الناس.

ومن المؤسف أن المؤسسات الدولية سارت وحذت مؤيدة الخطاب الاقتصادي السائد نفسه دون تقييم لتأثير عملية الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية التي تؤدي إلى انهيار المؤسسات، وإلى تزايد حدة الصراع الاجتماعي.

وقد عمقت العولمة الاقتصادية من مشكلة الفقر في دول العالم النامي، ويمكن تحليلها من خلال:

أ- سوء التوزيع عالمياً، وأثره في تعميق الفقر:

في إطار هذه المنظومة العالمية نجد تفاوتاً هائلاً في توزيع الثروة والغذاء، وهذا التفاوت آخذ في التزايد مع تعمق ظاهرة العولمة، حتى إن ما يجري الحديث عنه حول حال الفقر والجوع الذي يحيط بمئات الملايين من سكان الجنوب- أنه ليس ناتجاً عن عدم توافر الغذاء الكافي لهؤلاء بقدر ما هو ناتج عن سوء توزيع هذا الغذاء عالمياً، ومن نقص القدرة الشرائية لدى الكثير من سكان الجنوب؛ فالعالم ينتج من الغذاء ما يكفي لتزويد كل شخص فيه نحو ٢٥٠٠ سعرة حرارية يومياً، وهي كمية تفوق الحد الأدنى المطلوب لحياة الإنسان. في حين قدرت مصادر أخرى أن العالم ينتج من الغذاء -منذ مطلع الثمانينيات- ما يكفي لإطعام ١٠ مليارات نسمة. وقد أنتج العالم في أواخر الثمانينيات غذاءً أكثر من أي وقت مضى؛ فارتفع إنتاج الحبوب بين عامي (١٩٨٥-٢٠٠٠م) من ١٨٠٠ مليون طن إلى ٣٠٠٠ مليون طن، وفي الوقت الذي يزداد عدد الجياع في العالم نرى أن الإنتاج العالمي من اللحوم يزيد من نحو ٤ مليون طن عام ١٩٨٠م إلى ما يزيد على ٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٣م[1].

(١) كمال، علاء محمود. "العولمة ونهب الجنوب"، القاهرة، دار عيون للطبع والنشر، ٢٠٠٥م، ص ٧٠.

وفي الـوقت الـذي يـتعدى عـدد الذين يعانون الجوع المليار نسمة في العالم نجد هناك صعوبة متـزايدة لـدى بلـدان الـشمال في تـصريف فائض إنتاجها الغذائي، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط أسـعار بعـض الـسلع الرئيسة بالنسبة إلى اقتصادات بعض البلدان النامية، وقد ارتفعت مبيعات الـولايات المـتحدة مـن الحبوب -مثلاً- من ٦ مليارات دولار عام ١٩٦٩م إلى ٤٤ مليار دولار عـام ١٩٨١م إلى ٧٥ مليـار دولار عـام ٢٠٠٣م، فـضلاً عـن نحـو ٣٠ مليـار دولار تأتـيها مـن مبيعات الأغذية المعلبة المحفوظة [1].

ولـيس الأمـر علـى مستوى استهلاك الوقود أحسن حالاً؛ فسكان الولايات المتحدة -الذين يمـثلون ٤٪ مـن سكان الأرض -يستهلكون نحو ٢٥٪ من وقود العالم، وإذا ما أخذنا في الحسبان الـتفاوت داخـل الـولايات المتحدة نفسها نجد أن هذه النسبة ترتفع أكثر من ذلك لدى أقلية من سكان هذا البلد. ويبلغ معدل استهلاك المواطن الأميركي من الطاقة قياساً على نظيره البرازيلي نحـو ١٥ ضعفاً، وهو يستهلك من المياه المستخدمة في المنازل نحو ٧٠ ضعفَ ما يستهلكه المواطن في غانـا. وفي عـام ٢٠٠٣م كان هناك نحو ٢ مليار مواطن في الجنوب لا يحصلون على مياه نقية، وهـناك ٢٦ بلـداً في العالم ليس لديها موارد مياه متجددة داخل أراضيها تكفي لمواجهة حاجات مجـتمع متوسـط الـنمو مع حجم سكانها الحالي، في حين إن معدل استهلاك الفرد من الطاقة في بلـدان الـشمال عمـوماً -قياسـاً علـى بلـدان الـساحل الإفريقـي - يـبلغ نحـو ٨٠ ضعفاً. هذا وتـستهلك الـبلدان الـصناعية معظـم الإنـتاج العالمـي من المعادن، والوقود الأحفوري، ومعظم المـوارد العالمـية غـير المتجددة، وقد بلغت هذه النسبة في أوائل التسعينيات نحو ٧٠٪ من مصادر الطاقـة العالمية، و٧٥٪ مـن المعادن، و٨٥٪ من الأخشاب، وفي المقابل فقد أنتجت هذه البلدان نحو ٤ أخماس النفايات والملوثات المنتجة في العالم [2].

وخـلال العقـود الخمـسة الماضـية زاد الـدخل العالمـي ٧ مـرات، وارتفـع نصيب الفرد من الـدخل أكثـر مـن ثلاثة أضعاف. لكن هذا الارتفاع لم يكن متوازناً طبعاً؛ حيث ترافق مع زيادة في نـسبة الـتفاوت في الـتوزيع؛ إذ بـين عامـي ١٩٧٠ و٢٠٠٠م، ارتفعـت حـصة أغنى ٢٠٪ في العـالم مـن ٧٠٪ مـن الـدخل العالمـي إلى ٨٥٪ مقابل انخفاض حصة أفقر ٢٠٪ من ٢,٣٪ من

(١) المرجع السابق، ص ٨٧.

(٢) هانكـوك، غـراهام. "سـادة الفقـر" تـرجمة: ناصر السيد، ومسمار السيد، ط٢، بيروت. دار الحداثة، ٢٠٠٤م، ص١٧٠.

ذلك الدخل إلى ٤ , ١٪. أما على صعيد البلدان النامية التي تمثل نحو ٧٧٪ من سكان العالم؛ فهي لا تحصل إلا على ١٥٪ من الدخل العالمي. ويبلغ متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره في بلدان الجنوب[1].

حتى إن هذا التفاوت يشمل متوسط العمر؛ إذ يتجاوز العمر المتوقع عند الوفاة في بلدان الشمال نحو ٧٣ سنة مقابل ٦٠ سنة في بلدان الجنوب. في حين ينخفض متوسط هذا العمر لدى أفقر ٢٠٪ من سكان العالم إلى نحو ٤٣ عاماً فقط، كما أن عدد الأطفال الذين يموتون نتيجة المجاعة والإسهال والأمراض التي يسهل الوقاية منها يبلغ نحو ٣٧٠٠٠ طفل يومياً، ويزيد معدل وفيات الأمهات في بلدان الجنوب نحو ١٨ ضعفاً على ما هو عليه في بلدان الشمال.

هذا وفي الوقت الذي يوجد في العالم نحو ٣٠٠ ملياردير وأكثر من ٤ ملايين مليونير (قياساً على الدولار الأمريكي طبعاً) -هناك ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص بلا مأوى، في حين بلغ عدد الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو في مدن من الأكواخ عام ٢٠٠٣م نحو ٧٥٠ مليون نسمة[2].

وفي الوقت الذي يتمتع سكان الشمال بمعدل طبيب لكل ٤٠٠ شخص يوجد لدى سكان الجنوب طبيب واحد لكل ٧٠٠٠ شخص[3].

ب- الإضرار بالتوظيف على المستوى العالمي:

تشير بعض مراجع المنظمات الدولية إلى أن نسبة ٢٠٪ من السكان العاملين ستكفي في القرن الحادي والعشرين للحفاظ على النشاط الاقتصادي في العالم؛ ومن ثمّ فإن نسبة البطالة ستصل إلى ٨٠٪ من قوة البشر القادرين على العمل في العالم، وسيتركز معظم هؤلاء العاطلين في دول العالم الثالث[4].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٣) كيركبرايد، بول. العولمة: الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٣م، ص ٣٠.

(٤) تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، ٢٠٠٤م، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٢٣٠.

ج- تعميق ظاهرة التبادل الدولي غير المتكافئ:

تفرض العولمة الاقتصادية شروطاً غير متكافئة في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤م أن الأسواق العالمية تجعل البلدان النامية تخسر فرصاً اقتصادية تبلغ قيمتها نحو ٩٠٠ مليار دولار سنوياً. وتواجه المنتجات ذات القيمة المضافة للجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال بسبب "النزعة الحمائية" الآخذة في التصاعد على شكل حواجز غير جمركية يمكن من خلالها التحايل على اتفاقات منظمة التجارة العالمية للتعرفات الجمركية والتجارة، وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب عام ٢٠٠٤م من جراء النزعة الحمائية هذه نحو ٥٥٣ مليار دولار. وتجارة السلع الزراعية الأولية ليست أحسن حالاً؛ فالثورة العلمية في مجالي الهندسة الوراثية والتقانة الأحيائية انعكست على القطاع الزراعي في الشمال، وهو قطاع مدعوم أصلاً إلى الحد الذي يوفر له قدرات تنافسية هائلة تجاه المنتوجات الزراعية في الجنوب؛ إذ تقدّر قيمة دعم المنتوجات الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً[1].

وقد أدّت زيادة إنتاجية الصنوف عالية الغلة إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية لدى بلدان الجنوب؛ بسبب عدم قدرة هذه البلدان على توطين تلك الثورة العلمية والتقانية الحاصلة في مجال الزراعة؛ لارتفاع تكاليف هذه العملية من جهة، وسياسات الاحتكار العلمي التي تتبع في بلدان الشمال من جهة أخرى، وتحديداً في الولايات المتحدة التي تضع قوانين تكفل براءة الاختراع في هذا المجال، وحق تملك السلالات الحيوية الجديدة، على الرغم من أن معظم السلالات المحسّنة يعود مصدرها إلى مناطق الجنوب.

وبسبب عدم قدرة بلدان الجنوب على منافسة الإنتاج الأميركي لبعض الزراعات الأساسية المدعومة وعالية الجودة، لجأ بعض البلدان التي يقوم اقتصاد معظمها أصلاً على اقتصاد أحادي الجانب فرضه التقسيم العالمي للعمل في مراحل سابقة- إلى إجراء تحويلات في السلع الأساسية المنتجة، وقد قدرت الخسائر التي تكبدتها بلدان الجنوب من موارد الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع، بعشرات المليارات من الدولارات في بدايات الألفية الجديدة.

فضلاً عن ذلك باتت التجارة العالمية حكراً على الشركات فوق القومية وفروعها الدولية، وهي تتركز أساساً على التجارة البينية داخل هذه الشركات، وتتكثف حركتها بين بلدان الشمال

(1) internet: http:www.un.org/arabic/report/2004.

نفسها، وخصوصاً بعدما جرى تهميش الكثير من اقتصادات بلدان الجنوب التي تقوم على إنتاج سلع أولية جرى الاستغناء عنها عبر إيجاد بدائل لها في الشمال.

أما الصناعة في الجنوب فليست أفضل في ظل العولمة الاقتصادية غير المتكافئة، فهي تواجه عوائق مختلفة معظمها ذو طابع فوق قومي، كالنزعة الحمائية في الشمال ضد دخول سلع هذه الصناعات إلى أسواقه، أو كارتفاع التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الخارج، أو كزيادة أعباء الديون الخارجية التي استخدمت كثيراً بوصفها أدوات إخضاع سياسي، وتكيف هيكلي من قبل دول الشمال والمؤسسات الدولية الخاضعة لها.

في هذا الإطار تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ ففي العام ١٩٧١م كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (٢٥) دولة، ثم ارتفع إلى (٤٨) دولة في مطلع التسعينيات، ثم تجاوز (٦٣) دولة خلال العام ٢٠٠٠م، وأن نصف سكان العالم- الذي يبلغ حالياً نحو ستة مليارات نسمة (كان هذا العدد ثلاثة مليارات فقط العام ١٩٥٠م)- يعيش على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد يومياً، بينما يعيش نحو (١,٢) مليار شخص على دولار واحد في اليوم[١].

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً خلال السنوات القليلة الماضية؛ إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (٨٣٠) مليون شخص على مستوى العالم يشكلون ما نسبته نحو ١٤٪ من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع[٢].

وبالنظر إلى عجز المجتمع الدولي عن مواجهة هذه الأوضاع المتدهورة عاماً بعد عام، فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر خلال الـ٢٥ عاماً المقبلة إلى نحو ٤ مليارات نسمة.

من ناحية أخرى، تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالات الإغاثة الدولية أن حوالي ١٣ طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر، في وقت ما زال ملايين الأطفال يعانون فيه الفقر، وسوء الرعاية الصحية، والتهميش[٣].

---

(1) internet: http:www.un.org/arabic/report/2004.
(2) www.worldbank.org
(3) www.worldbank.org

إن نهاية الحرب الباردة تبعتها متغيرات جديدة على صعيد العلاقات الدولية عمقت الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير؛ فقد أدت نهاية عصر القطبية الثنائية إلى حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية، والتي كانت تأتي في سياق سياسي؛ إذ كانت الدول النامية محوراً للصراع بين القطبين؛ ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولائها لأي منهما.

لقد جاء النظام العالمي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية التي كانت إرهاصاتها بدأت في السبعينيات من القرن العشرين، وخلق هذا الوضع نظاماً للتنافس التجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة وبلدان العالم النامي، الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى، ودمّر من ثمَّ فرص النهوض الصناعي بالدول النامية.

ولأن النظام الاقتصادي الدولي -في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة- دعم سياسة السوق الحرة واقتصادها؛ فقد وجدت دول العالم النامي نفسها في سباق مع الزمن للتحول إلى النظام الرأسمالي، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وذلك وفقاً لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين.

والواقع أن هذا التوجه الاقتصادي لم يؤد إلا إلى تفاقم الأوضاع داخل الدول النامية، وحدوث حالات عجز هائلة في الموازين التجارية لها.

وإذا كان النظام العالمي الجديد يزيد في تهميش الدول النامية وإفقارها، فإن في طبيعة تكوين هذه الدول نفسها ما يساعد على تفاقم الأوضاع بشكل أكبر؛ فمعظم الدول النامية حديثة الاستقلال، ولم تستطع -حتى الآن- بناء المفهوم العصري للدولة، فهذه الدول فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة العهد بالاستقلال، بل إن هذه الأزمات تضاعفت، وأصبحت أزمات مركّبة بفعل التوجيهات غير الديمقراطية التي اتبعتها الغالبية من هذه الدول.

إضافة إلى ذلك، فإن انتقال هذه الدول إلى عالم الرأسمالية تم بطريقة غير منضبطة، بل عشوائية في كثير من الأحيان، الأمر الذي أدى إلى تحول معظم هذه الدول من عصر ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعدية الجنسيات.

وبما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث؛ فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه، وفي القلب منه مشكلة الفقر؛ إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي نسبة تتراوح ما بين ٣٤٪ إلى ٣٨٪ من إجمالي السكان الذين وصل عددهم عام ٢٠٠٤م إلى ٢٤٨ مليون نسمة، أي: أن أكثر من ثلث العرب يعيشون تحت خط الفقر(١).

وتبدو معاناة العالم الثالث من مشكلة الفقر على هذا النحو جد خطيرة، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التخطيط السليم والعاجل لمواجهتها؛ وذلك لاعتبارات عدة: فمن ناحية نجد أن الدول المتقدمة -التي تمثل الآن عالم الشمال- عليها التزام تاريخي تجاه دول الجنوب؛ فالأخيرة خضعت لعقود طويلة لنير استعمار الأولى، وإبّان فترة الاحتلال تم استنزاف هائل للموارد الطبيعية في الدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، وحينما حصلت دول العالم الثالث على استقلالها وجدت نفسها ذات بنى مهترئة، وحالت التبعية للدول المتقدمة دون إمكان حدوث التنمية المستقلة. ومن ناحية ثانية فإن الدول المتقدمة من مصلحتها أن تعمل على تنمية دول العالم الثالث؛ حتى لا تتحول خطراً عليها، بَيْد أن الأكثر أهمية لعلاج المشكلة الخانقة يتمثل في ضرورة أن تنهض الدول النامية بنفسها من خلال تهيئة المناخ لإحداث تنمية حقيقية، وهذا يفرض عليها ضرورة انفتاح نظمها السياسية.

د- عمليات العولمة وتفاقم التفاوت في الثروات ما بين الشعوب والأمم(٢)

كشف تقرير حديث للأمم المتحدة تحت عنوان "حالة العالم الاجتماعية ٢٠٠٥م"، عن أنه على الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق -خاصة في آسيا- إلا أنه ما زال ٢٠٪ من شعوب العالم يستحوذ على نحو ٨٠٪ من الثروة على صعيد الاقتصاد العالمي. كذلك يشير التقرير إلى أن "٨٠٪ من مجموع المنتجات الحيوانية يستفيد منها مليار شخص يعيشون في العالم الأول، بينما الـ ٢٠٪ الباقية يتقاسمها ٥ مليارات شخص يعيشون في البلدان النامية".

وهكذا يؤكد التقرير أن مسيرة العولمة رافقها تفاوت داخلي وخارجي كبيران، لهما آثار سلبية على أسواق العمل ومستويات الأجور، كما تشكل البطالة مشكلة متزايدة في معظم البلدان النامية؛ إذ إن ٤٧٪ من العاطلين عن العمل حول العالم هم من الشباب، وعددهم يبلغ

---

(١) ياسين، السيد . "العالمية والعولمة"، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص١٥٣.

(٢) عبد الفضيل، محمود. "العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية"، بيروت، منظمة الأسكوا، ٢٠٠٥م، ص ٢١.

نحو ١٨٦ مليون شاباً. وفي الوقت نفسه، يبقى ملايين الناس في حالة فقر مدقع؛ إذ إن ربع المشتغلين في العالم لا يَجْنون أكثر من دولار واحد في اليوم.

وبالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥م، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حاولنا تركيب مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن نمط التباينات والتفاوتات الصارخة بين مجموعـات من الدول الغنية والنامية والفقيرة.

وفي ضوء هذه البيانات، يمكن لنا حساب مجموعة من النسب المئوية الحرجة، لعل أبرزها ما يلي:

أ . أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان شرق آسيا والباسيفيك يبلغ ٥,٨ ضعف مجمل دخل البلدان العربية (بما فيها البلدان المصدرة للنفط)، وذلك بعد أخذ فروق القوة الشرائية للعملة في الاعتبار.

ب . يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعلى دخلاً لمجموعة OECD (البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ٢٢,٥ ضعف مجمل دخل البلدان الأفقر في العالم (إفريقية جنوب الصحراء)، بعد أخذ فروق القوة الشرائية للعملة في الاعتبار.

ج . بلغت نسبة صادرات السلع "عالية التكنولوجيا" إلى جملة الصادرات الصناعية في عام ٢٠٠٣م في بلدان شرق آسيا والباسيفيك ١٤,٥ ضعف مجمل صادرات البلدان العربية.

د . بلغت نسبة استهلاك الكهرباء للفرد الواحد (كيلو وات/ ساعة) عام ٢٠٠٢م في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٧,٥ ضعف تلك النسبة في مجموع البلدان النامية.

هـ. بلغ عدد مستخدمي (الإنترنت) لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٣م في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ٧,٦ ضعف نسبة مستخدمي (الإنترنت) لكل ألف من السكان في مجمل البلدان النامية.

و. بلغت قيمة إيرادات التراخيص وريع المخترعات (بالدولار للفرد الواحد) عام ٢٠٠٣م في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ١٣٤,٣ ضعف نفس النسبة في البلدان النامية. الأمر الذي ينهض دليلاً على تعاظم حجم الفجوة في مستوى التطور التكنولوجي بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (نادي الأغنياء) المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة، ومجموعة البلدان النامية المستقبلة للتكنولوجيا المتطورة.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات إحصائية كافية للتدليل على حجم التفاوتات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مستوى الثروات المادية والبشرية والمعرفية، إلا أن العديد من الدلائل السابقة تشير إلى اتساع تلك الفجوة خلال حقبة التسعينيات والسنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين، في ظل تسارع مسيرة العولمة، مما يطرح للنقاش بقوة قضايا العدالة في توزيع الموارد والثروات على الصعيد العالمي.

ثالثاً: رؤية استراتيجية لمواجهة تهديدات العولمة الاقتصادية:

أ- أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها المستقبلية على الأقطار الإسلامية:

في ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في الأقطار الإسلامية لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومؤسسات مالية دولية أخرى، مثل: هيئة المعونة الأمريكية، وطبقاً لشروط الشركات متعدية الجنسية ومتطلّباتها حتى تستثمر في الأقطار الإسلامية. وبعبارة أخرى: فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار الإسلامية وغيرها أضحت مجرد إدارة للأزمة، أو سياسة إدارة الأزمات؛ ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير -من وجهة النظر الرأسمالية- إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن استثماره في عملية توسيع النظام الإنتاجي؛ وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري، والتدفقات العالمية لرأس المال، والنسب العالية للفوائد، وتنامي الديون الخارجية ما هي إلا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي، بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام، ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية.

ويمكننا تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الأقطار الإسلامية في ظل العولمة وفقاً لما يلي:

١. في ظل تعدد أنماط الإنتاج في الأقطار الإسلامية كافة نجد أن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية، وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

٢. في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الأقطار الإسلامية يجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.

٣. تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في الأقطار الإسلامية إلى العمل المأجور، أي: جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخل ما، بمعزل عن اعتبارات السوق.

٤. ستؤدي العولمة في الأقطار الإسلامية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها؛ لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة سيكون أقل بكثير من عرض قوة العمل.

٥. من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في الأقطار الإسلامية، وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

٦. سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المركز إلى الأقطار الإسلامية، وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالمية لرأس المال.

٧. سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للأقطار الإسلامية؛ بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية، وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

٨. ستتراجع الصناعات التحويلية في الأقطار الإسلامية؛ بسبب عدم قدرتها على المنافسة؛ وذلك لاعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

٩. من المتوقع تراجع أهمية النفط الإسلامي؛ لأن أهمية النفط الإسلامي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط، وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط؛ بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في الأقطار الإسلامية إلى استنفاد مواردها المالية، وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان، وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد، وكل ما هو غالي الثمن؛ فالمظهرية الزائفة، والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء، سواء بالنسبة لشراء آخر الأزياء في الملابس المصنوعة في الغرب، أم اقتناء أحدث أنواع السيارات، وأجهزة الاتصال، وأجهزة

الحاسـوب، وأدوات التسلية، وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن في مختلف أركان المنـزل. ونجـد في بعض الأسر أن كل فرد فيها يمتلك جهاز كمبيوتر، أو جهاز تلفزيون في غرفته، وأحياناً هاتفاً وأجهزة تسلية أخرى.

ب- كيفية مواجهة العولمة الاقتصادية في الأقطار الإسلامية:

لكـي تتمكن الدول الإسلامية من مواجهة أخطار العولمة الاقتصادية، والتمتع بأكبر قدر من مـزاياها، وتفادي آثارها السلبية؛ فإنها ملزمة بتطوير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والتقنية لـديها؛ وذلـك يتطلب عدم المصادمة معها، أو التقوقع والانكماش، بل السعي للتعامل الإيجابي مع هذه العولمة. ومن أهم الآليات والوسائل المساعدة لذلك ما يأتي:

١. التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

يـؤدي الـتكامل الاقتـصادي إلى توزيـع المـنافع الاقتصادية بين الدول التي دخلت في برنامج الـتكامل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في كلّ دولة، مما ينتج عـنه زيـادة الإنتاجـية، واتـساع نطـاق التبادل التجاري بين هذه الدول. ويمكن إيجاز أبرز منافع التكامل الاقتصادي في النقاط الآتية[1]

أ- اتـساع نطاق السوق، مما ينتج عنه: زيادة القوة التفاوضية مع الكتل الاقتصادية الأخرى، بالإضـافة إلى وفـورات الإنـتاج الداخلـية والخارجـية، أو مـا يسمى اقتصاديات الحجم الكبير، وذلـك لأن مـن أعقـد المـشكلات التي تواجه التوسع في الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية: ضيق الـسوق؛ ولـذلك فـإن اتـساع الـسوق واندماج الأسواق الوطنية يؤدي إلى مزيد من التخصص، وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وفق المزايا النسبية الحقيقية، وهذا يترتب عليه -أو ينتج عنه- رفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة المقدرة على المنافسة الدولية.

ب- ارتفـاع معـدل الـنمو الاقتـصادي، وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج؛ ذلك أن التكامل الاقتـصادي سـينعكس إيجابياً علـى التوقعات المستقبلية لمتخذي القرارات الاستثمارية؛ فاتساع الأسـواق يـؤدي إلى زيـادة ثقة المستثمرين في تصريف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، فـزيادة الدخـول، ومـن ثـم زيـادة الطلـب الفعال، وزيادة التوظيف، مما ينعكس في النهاية على معـدل الـنمو الاقتـصادي بالارتفـاع، وهذا بخلاف الأثر غير المباشر أو الارتدادي على انسياب

(١) العوضـي، رفعـت الـسيد. "الـتكامل الاقتـصادي الإسـلامي: مقـومات ونتائج أعماله في الدعوة الإسلامية"، القاهرة، دار المنار، ط ١ / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م، ص ٤٨ - ٥٠ .

رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول الإسلامية، مما يترتب عليه ارتفاع إضافي في مستوى الاستثمار والتشغيل، وكذلك نقل الأساليب الفنية الحديثة.

ج - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدول المتكاملة؛ ذلك أن التكامل الاقتصادي يستهدف إزالة كافة القيود المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المشتركة في التكامل، وينتج عن ذلك: الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، مما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.

د - تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية في إطار من التنسيق بين الدول المشتركة في برنامج التكامل.

هـ - زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة في التكتل، أو التكامل الاقتصادي، مما يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل الدولي لصالح هذه الدول، وهذا يؤدي إلى:

- انخفاض الاعتماد على الدول الأخرى (خارج التكتل) في التجارة الخارجية، مما يعني انخفاض درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، ومن ثم انخفاض مخاطر التقلبات والتذبذبات في أسعار الصادرات والواردات.
- التعامل مع الشركات متعدية الجنسية جبهةً إسلامية واحدة، أو كتلة اقتصادية واحدة، وليس دولاً هامشية ضعيفة.
- المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بدلاً من وضعها الحالي الذي لا يعدو كونها متلقياً ومنفذاً للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات، وذلك على الرغم من عدم مراعاة هذه السياسات -في كثير من الأحيان- للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الإسلامية.
- التعامل الانتقائي مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهداف الدول الإسلامية المشتركة وتوجّهاتها ومصالحها في برنامج التكامل الاقتصادي، ومقاومة حالات الاندماج اللاإرادي في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للكتل الاقتصادية المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بما يساعد على مواجهة العولمة الاقتصادية، وعدم استقطاب الدول الإسلامية داخلها.

ومع كل هذه المزايا المتوقعة للتكامل الاقتصادي، إلا أن هناك بعض العقبات أو العوائق التي تقف في وجه الدول الإسلامية أثناء سعيها لتحقيق هذا التكامل، لعل من أبرزها:

أ - التفاوت في المستوى الاقتصادي، واختلاف أساليب التخطيط ووسائله وأولوياته بين دولة وأخرى.

ب - ضعف الهياكل الإنتاجية واختلالها، والتشابه في الاعتماد على القطاع الأولي، مما يجعل هذه الدول أقرب إلى التنافس منها إلى التكامل.

ج- سيادة فكرة القومية بحسب مفهومها الغربي، وطغيان مسألة السيادة الوطنية والإقليمية على فكرة الدولة الإسلامية، وتعدُّ هذه المسألة من أكبر العقبات؛ ذلك أن مثل هذا الشعور يؤدي إلى أن تكون إجراءات التكامل الاقتصادي انتقاصاً من السيادة الوطنية التي تسعى هذه الدول للحفاظ عليها.

د- عدم وجود معايير موضوعية مقبولة لتنويع التخصصات وتقسيم العمل بين الدول، وكذا عدم وجود معايير واضحة ومقبولة لتوزيع أعباء التكامل وعوائده.

هـ- الجهود الكبيرة للشركات متعدية الجنسية في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، التي تعرقل أية جهود إقليمية في هذا الشأن.

وعلى الرغم من وجود هذه العقبات وغيرها، إلا أن مقومات تكامل الدول الإسلامية اقتصادياً كبيرة، بل تتغلب مع الإرادة الصادقة على تلك العقبات؛ إذ إن لدى الدول الإسلامية من العوامل المساعدة لقيام التكامل الاقتصادي ما يفوق غيرها من الدول، ولعل من أبرز هذه العوامل ما يأتي:

- وحدة العقيدة بين المسلمين، التي تعد أقوى رباط يمكن أن يجمع بين أي تكتل؛ ذلك أن رباط الدين أقوى من كل الروابط العرقية والقومية والجغرافية والسياسية...، يقول تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، فالمسلمون يشعرون في قرارة أنفسهم أنهم أمة واحدة على الرغم مما حل بهم من مآسٍ وتفرق؛ بسبب بعدهم عن عقيدتهم.

- توافر الموارد الاقتصادية، وتنوعها، وتوزعها بين الدول الإسلامية.

- اتساع السوق، وكبر حجم السكان، والانتشار الجغرافي.

٢. التدرج في تحرير أسواق الأوراق المالية:

تتصف أسواق الأوراق المالية في الدول الإسلامية بعامة بعدد من السلبيات التي تؤثر في فاعليتها الاقتصادية، ولعل من أهم هذه السلبيات:

أ- أن نشأتها كانت معتمدة على المنهج الرأسمالي الربوي الذي لا يتوافق مع الطبيعة الفكرية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة للدول الإسلامية.

ب- ارتباط هذه الأسواق بالأسواق المالية الغربية، مما نتج عنه عدة آثار سلبية، منها:

١. التبعية شبه المطلقة في الفكر المالي من حيث الهياكل، ونمط الإدارة، ونوعية الأدوات المالية المتداولة.... إلخ.

٢. الاهتمام بتطوير أدوات مالية تقليدية -كالسندات- تغذي السوق، ولكنها لا تتوافق مع حاجات الدول الإسلامية التنموية، ولا مع معتقداتها.

٣. اعتماد معظم الدول الإسلامية على الأسواق المالية الدولية، سواء في تمويل العجز في موازين المدفوعات، أو في تمويل برامجها التنموية، وكذا في الجانب الآخر عند وجود فائض فإن الأسواق المالية الدولية هي المكان الملائم لتوظيف تلك الفوائض، وأصبحت الأسواق المالية الإسلامية المحلية مجرد وسيط بالعمولة.

ج-اتصاف الأسواق المالية في الدول الإسلامية بالضيق وعدم العمق، وذلك ناتج عن محدودية أنواع الأدوات المالية المتداولة، ومحدودية انتشار هذه الأدوات بين المستثمرين.

د- أن معظم التشريعات المنظمة للأسواق المالية في الدول الإسلامية تعد من الأسباب المعوقة لفاعلية ودور هذه الأسواق، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب عدة، لعل من أبرزها: البيروقراطية الإدارية الموجودة في غالبية الدول النامية.

ولذلك، فإن على الدول الإسلامية في ظل واقعها الحالي، ولكي تتمكن من مواجهة تيار العولمة الاقتصادية في مجال الأسواق المالية- العمل على:

١. التدرج في تحرير أسواق الأوراق المالية، وعدم التسرع أو الاندفاع نحو تحقيق الاندماج المالي قبل تقوية بنية الاقتصاديات السلعية الوطنية، وكذلك إصلاح أوضاع الأسواق المالية؛ سواء من حيث الضوابط التنظيمية، أو الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وحاجات التنمية الاقتصادية في هذه الدول؛ وذلك من أجل أن تكون هذه الدول قادرة على الاستفادة الإيجابية من هذا الاندماج، وكذا قادرة على مقاومة الصدمات الخارجية المتوقعة بعد تحرير هذه الأسواق.

٢. وضع ضوابط وقيود تنظيمية فيما يتعلق بتداول الأجانب وتملكهم للأدوات المالية المحلية.

٣. تنظيم عمليات الاقتراض الخارجي قصير الأجل بالعملات الأجنبية؛ فمن المعلوم أن هذا النوع من رؤوس الأموال يتميز بخصائص عدة؛ من أهمها:

- ارتفاع تكلفة التمويل، مما يستلزم استخدامه في مشروعات استثمارية تتمتع بارتفاع عائدها بالقدر الذي يمكّن من سداد تكلفة الاقتراض، وتحقيق فائض يستفيد منه الاقتصاد الوطني.

- قصر فترة السداد بالإضافة إلى عدم وجود فترة سماح، ومن ثمّ فإنه يلقي بأعبائه على الاقتصاد الوطني في وقت مبكر من الحصول عليه، الأمر الذي يقتضي قَصْر استخدام الاقتراض قصير الأجل على تمويل مشروعات تتمتع بتحقيق عائد سريع، مثل تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، أو المشروعات الصناعية الخفيفة.

٤. العمل على إنشاء -أو تأسيس- سوق مالية إسلامية دولية تكون مسؤولة عن تنظيم الأدوات المالية الإسلامية وتطويرها، وتتيح -في الوقت- نفسه تداول تلك الأدوات في الدول الإسلامية.

٥. العمل على استغلال الميزة النسبية المتوافرة لدى المصارف الإسلامية، وهي عدم التعامل بالربا؛ كي تتمكن من مواجهة تيار العولمة، والمنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية الكبرى، والبنوك المحلية، ومنها البنوك الإسلامية، التي لا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة؛ نظراً لمحدودية أحجامها، وتواضع إمكانياتها الاقتصادية، وضعف خدماتها مقارنة بالبنوك الدولية، ولا يمكن للبنوك الإسلامية المواجهة إلا من خلال:

- استغلال الميزة النسبية الخاصة بالبنوك الإسلامية.
- العمل على تكامل البنوك الإسلامية أو إندماجها.
- تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم، والعمل على ابتكار أدوات تمويلية واستثمارية جديدة.
- تعزيز الفعل الاجتماعي للبنوك الإسلامية، الذي تغافلت عنه كثير من البنوك الإسلامية تحت دافع الربح.

٣. عدم الاندفاع نحو الخصخصة:

يعدّ الإسلامُ الدولةَ مؤسسة عليا لا غنى عنها لانتظام نمط الحياة، وهو في هذا يختلف جذرياً مع كل من الرأسمالية والاشتراكية؛ فالدولة في النظام الرأسمالي الحر يجب أن تظل محايدة من الناحية الاقتصادية، ولكن الأزمات الاقتصادية الحادة التي مرت بها الرأسمالية أدت إلى إحداث تعديلات على هذه النظرة، وأصبحت الدولة تقوم بدور أكبر في المجال الاقتصادي. كما يختلف الإسلام في النظر للدولة عن الفكر الاشتراكي الذي يعد الدولة نتاجاً برجوازياً، ووجودها دليل على الاستغلال والتحكم.

أما عمل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام فهو منوط بالمصلحة، بحيث لا يؤدي إلى إلغاء المبادرة الفردية التي هي أساس النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، ومن ثم فإن العمل الرئيس للدولة يتمثل في حماية حقوق الأفراد، وحفظ المصالح العامة، والدفاع عن حدود الدولة الإسلامية، أما بقية المجالات فهي متروكة للقطاع الخاص، أو لعدد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى للقيام بها، كالزكاة والأوقاف...؛ ولذلك فإن التخصيص -كما ينادي به في العصر الحاضر -هو منهج إسلامي أصيل، قبل أن يكون هدفاً للسياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، أو غيره من المؤسسات والهيئات الدولية.

ولكن في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية في العصر الحاضر، ونظراً لمفهوم الدولة المعاصر، وطبيعة عملها في الحياة الاقتصادية في ظل تهديد تيار العولمة الاقتصادية؛ فإن من الواجب على الدول الإسلامية المحافظة على عمل رئيس للدولة في النشاط الاقتصادي بحسب درجة النمو الاقتصادي التي وصل إليها البلد، وقد تكتفي بالتوجيه أو التخطيط التأشيري؛ حتى لا ينحرف النشاط الاقتصادي تحت تأثير تحرير الأسواق والسلع إلى ما قد يعود بالضرر على الاقتصاد الوطني.

٤. الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة:

من المستلزمات الضرورية لمواجهة تيار العولمة الاقتصادية السعي الحثيث للأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة لحاجات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة أن تكون أحدث المخترعات والصيحات في العالم هي الهدف، بل ما يتوافق وأوضاع هذه الدول، ويلبي احتياجاتها الفعلية.

٥. الاهتمام برأس المال البشري:

تعاني الدول الإسلامية بعامة من تخلف مستوى التقنية وأساليب الإنتاج فيها، مما يرجع في جانب كبير منه إلى ضعف برامج التعليم، والتدريب، وارتفاع نسبة الأمية، وضآلة جهود البحث العلمي، وانعدام روح المبادرة والابتكار...إلخ. وتشير بعض البيانات المتاحة إلى أن[1]:

- نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير العلمي في الدول النامية إجمالاً بما فيها الدول الإسلامية تبلغ (٦ , ١ ٪) من مجموع إنفاق دول العالم على هذا المجال.
- نسبة الإنفاق العام على التعليم في الدول النامية بلغت (٨ , ٣ ٪) من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٧م، بينما بلغت هذه النسبة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٥ ٪) خلال نفس الفترة.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة تتراوح بين (٢-٤ ٪) من إجمالي ناتجها القومي، بينما لا تنفق الدول النامية في المتوسط إلا (٣ , ٠٪) من ناتجها القومي فقط.

ولذلك فإن إعداد سياسات فاعلة لتنمية رأس المال البشري- وبخاصة في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي- تعد من العناصر الرئيسة التي يجب الاهتمام بها من قبل الدول الإسلامية.

٦. تأثير دول العالم الإسلامي في وضع القرارات السياسية والاقتصادية:

يشكل العالم الإسلامي أكثر من خمس سكان العالم، ومع ذلك فإن مشاركته في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية شبه معدومة، ومن هنا يجب على الدول الإسلامية السعي بشكل جدي ومنسق عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي -مثلاً- لتوحيد مواقفها تجاه الكثير من القضايا المعاصرة؛ ومن ذلك: تمكينها من القيام بمهام أكبر في المحادثات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية.

٧. إسهام الشعوب الإسلامية في مناهضة العولمة:

سادت في معظم المجتمعات الإسلامية -في ظل العولمة- ظاهرة تكاد تكون عامة، هي ظاهرة فقدان المعيار الخلقي القيمي السليم الذي يحكم السلوك والعلاقات والصلات بين الأفراد

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠م، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص١٤٧.

والأسر والجماعات؛ فالكيان الروحي للفرد والأمة يتآكل في مثل هذا الوضع، وتنحسر الطموحات والتطلعات، وتتقوقع الإرادة، وتتراجع، وتضمر، وتضعف النفوس، وتنمو القابلية للتخلف، والهزيمةُ، وأشكالُ الخواء الروحي والعقلي والاجتماعي، وتصل إلى أفضل مستوياتها في الأداء السلبي.

إن بنية اجتماعية وروحية كهذه يزداد فيها استعداد الفرد للاستهلاك والتقليد والإتباع، ويقل -في مناخها- إنتاجه، كما تقل مبادراته وإبداعاته، وتراه يستسلم في ظلها شيئا فشيئاً؛ لإحساس يشتد في أعماقه بعدم الجدوى من بذل أي جهد للحاق بالمتقدمين والمبدعين المعاصرين، ومن ثم يدمن تقليدهم ومجاراتهم في استهلاك ما يستهلكون، ويدخل من هذا المدخل وسواه إلى ساحة الإحساس بالدونية، ويعكف على تسويغ ذلك وإدمانه، وربما أطل في لحظات أيضاً ورأى عمق الهوة التي يشارك هو في صنعها، تلك التي تفصله عن الواقع والعصر، ولكنه لا يلبث أن يستسهل السهل بدلاً من أن يستسهل الصعب بطموح وعمل يوصلانه إلى المراتب العليا، ومن ثم فإن مناهضة العولمة تستلزم الأخذ بالأسباب العلمية والمادية، وترفض التواكل والقعود عن الإنتاج؛ حتى لا تتحكم الدول الرأسمالية في المجتمعات المسلمة.

خاتمة وتوصيات:

في ظل التطورات السريعة التي تطرأ على الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة يجب أن يكون أبناء الأمة وعلماؤها على يقظة تامة للكشف عن التحديات والمشكلات التي تواجه دولهم، وتفعيل أدوار الشباب لمناهضة العولمة التي أصبحت هاجساً مخيفاً، وهنا تبرز وظيفة أفراد الأمة من خلال التمسك بالعقيدة، وبمنظومة القيم الإسلامية على المستوى الثقافي، والاجتماعي؛ لمواجهة أخطار العولمة.

نتائج الدراسة:

- تبين من الدراسة أن هناك علاقة أساسية بين العولمة وازدياد معدلات الفقر في العالم النامي عموماً والعالم الإسلامي خصوصاً، وهو ما أثبتته الدراسة.
- النظام الرأسمالي له أثر في فرض الأساليب الجاهزة للتدخل في النظام الاقتصادي وشكل الدولة، وهذا يوحي بأن العولمة ظاهرة سلبية الأثر من الناحية الاقتصادية والسياسية.
- تواجه المنتجات التي تخص دول العالم النامي -في ظل العولمة الاقتصادية- عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق العالم المتقدم على شكل التكتلات الاقتصادية والنزعات الحمائية، مما يمثل احتكاراً عالميّاً لدول العالم المتقدم، وهبوطاً واسعاً لدول العالم النامي.

الفصل الرابع
ظاهرة العولمة وانعكاساتها
على قوانين الأسرة في البلاد العربية والإسلامية

أ. د. عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني(*) د. رولا الحيت(**)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

لقد فطر الله -تعالى- الإنسان على الالتفات إلى ما فيه مصلحته، وما يحقق له مزيداً من الرفاهية، من خلال زيادة القدرات، والفرص، وإزالة العوائق أمام الرقي والتقدم. ولعل من المصالح الإنسانية التي أدركها العقل الإنساني فتحُ الأبواب للقاء الشعوب بعضها ببعض، بحيث يغدو الانتماء لشعب أو إقليم وسيلة تعارف، لا عوائق تنمية، كما في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحجرات: ١٣].

وتأسيساً على ما سبق فقد وصل العقل الإنساني إلى أهمية تخفيف قيود الدولة القطرية أمام تدفق السلع والأفكار وسيلةً لزيادة الأرباح لأرباب الأموال من جهة، ولتخفيف أسباب الصراع بين الأمم من جهة أخرى.

كما وصل العقل الإنساني -نتيجة لخبراتٍ متراكمة- إلى أهمية وجود قاسم مشترك من القيم الإنسانية المتمثلة في حقوق الإنسان التي تعد معايير للكرامة الإنسانية وللعدالة(١).

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التنبيه على أن ما تسعى إليه الرؤية الغربية من الهيمنة على العالم من خلال العولمة بفرض الرؤية الغربية بمختلف أنواعها، وهو ما يعرف (بالمركزية الغربية)، وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان- هو أحد عوائق الانتشار العالمي للأفكار والقيم الغربية؛ ذلك لأن

(*)أستاذ في قسم الفقه وأصوله في الجامعة الأردنية، عمان.

(**) دكتوراه في الفقه، باحثة أردنية.

(١) www.nchr.org.jo المركز الوطني لحقوق الإنسان.

المنهج الغربي القائم على أساس الهيمنة، وعدم احترام خصوصيات الشعوب يشكل عائقاً في حوار الحضارات وإفادة الإنسان من جهد أخيه الإنسان؛ لأن العولمة تظهر على أنها شكل من أشكال الهيمنة، وسيطرة القوي على الضعيف، أو سعي القوي لإبقاء الضعيف ضعيفاً؛ فترى المؤسسات الغربية -مثلاً- أن حريةَ المرأة محصورةً في صور نمطية عرفتها خلال تجربتها التاريخية ؛ فحرية المرأة هي بمشاركتها في البرلمان، وهذا أمرٌ قد يكون فيه فتحُ الأبواب لتفعيل القدرات داخل المجتمع، وهو مما يقبله عدد من الفقهاء المسلمين ولا يرون فيه بأساً، وإنْ تحفَّظ عليه بعضهم وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ناخبة ونائبة ورئيسة، والباحثون بين موسّع ومضيق.

على أن ما ينبغي التنبيه إليه أن حرية المرأة لا تقتصر على المشاركة البرلمانية، أو الخروج إلى سوق العمل، مما يأخذ التغطية الإعلامية الواسعة، فقد تشارك المرأةُ في الانتخاب والتمثيل وتبقى حقوقها ضائعة؛ فمن ذلك -مثلاً- أن عدم إنفاق الزوج على زوجته هو اعتداء على حقها بحسب الفقه الإسلامي، في حين النظرة الغربية لحقوق الإنسان لا ترى وجوب الإنفاق ابتداءً؛ لأن عقد الزواج -بحسب نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تبعه من اتفاقيات- يقوم على أساس المساواة التامة عند إنشاء العقد، وأثناء الانعقاد، وهذه المساواة -بحسب المنظور الغربي هي- في نظر التشريع الإسلامي- ظلم يقرره القانون!

وهم يرون في الحجاب قيداً على حرية المرأة، ويرون في التعدد انتهاكاً لمبدإ المساواة، وكذلك في اشتراط موافقة الولي لخطبة ابنته. في حين أن الشرع الإسلامي يرى في الحجاب صوناً للمرأة عن التعرض للنظرات المؤذية، ويرى في إباحة التعدد وتنظيمه وسيلةً لحماية حقوق الزوجة الثانية وحقوق أبنائها.

كما أن هناك قضايا للمرأة أكثر إلحاحاً؛ كحق المرأة في الرعاية الصحية، وحق المرأة في الموازنة بين عملها والتمكن من القيام بمهامها أمّاً وزوجة، وحق المرأة في تقديم رعاية خاصة لها عندما يتقدم لها خاطب من خلال اشتراط موافقة الولي، مع منع الولي من التعسف في حقه.

وما يجدر التنبيه إليه أن كثيراً مما تدعو إليه المواثيق الغربية من تمكين النوع وزيادة القدرات، يمكن أن يكون مقبولاً شرعاً من خلال الدراسة الفقهية الجادة، باستثناء مسألة الولاية ومسألة التعدد؛ ففي المنظور الإسلامي هي حماية لحق المرأة، ولا نريد الخوض في قضية التعدد؛ لأنها لا تشكل مشكلة عملية بالمقارنة مع مشكلة العنوسة.

يمكن القول: إن هناك مسائلَ من آثار عولمة حقوقِ الإنسان تلتقي مع ما تهدف إليه الأحكام الشرعية من تحقيق المساواة بين المكلفين، وإعطاء المرأة والرجل حقوقاً متساوية، وحماية خاصة للمرأة، كإعطاء المرأة حق منح الجنسية لأبنائها، أسوة بحق الرجل في منح الجنسية لأبنائه، وكذا منح ورثة المرأة الحق في الاستفادة من تقاعدها تطبيقاً لحديث رسول الله ﷺ: "من ترك مالا أو حقاً فلورثته"[1].

إلا أن مركزية التفكير الغربي، ومحاولة فرض رؤيته على الآخر، وانتقاد الخصوصيات الثقافية للأمم، كل ذلك يستفز أجهزة المناعة في جسد الحضارات الحية بحيث يعيق إمكانية الحوار الحضاري، ويَخسر الغرب نفسُه فرصة أن يكون له مشاركة عالمية.

وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال ما نبهت إليه من أن هذه النظرة الغربية فيها شيء من الغلو، ولعل من الصواب أن نُفّعل مبدأ التدافع بين الحضارات؛ بمعنى أن نعمل على نبذ مناهج الصراع بين الأضداد والحضارات، في محاولة لاستعادة حالة الوسطية والاعتدال والتوازن بين الطرفين المتقابلين باستبعاد إمكانات الصراع سعياً لتحقيق التوافق والانسجام[2]. وننظرَ في ما وصل إليه الغرب من خبرات، ونناقشَه بهدوء، وننقده بتبصر، فما كان منه يحقق المصلحة فهو مقصود للمشرع، وما كان منه متأثراً بمصالح فئة أو رغبة بهيمنة، نبّهنا إليه، وبيّنا أوجه القصور في حفظ حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي، ثم قدمنا للعالم رؤيةً شرعية تجمع النقلَ والعقل، فيها التفات لأوجهٍ من حقوق الإنسان ومن المصلحة، غفلت عنها التجربة الغربية؛ وبذلك تتحقق العالمية التي هي جوهر الرسالة السماوية.

إن ما يسعى إليه العقلاء بفكرهم السليم هو محل اعتبار شرعاً كما أسلفتُ، غير أن الشرع مع تقديره للعقل، لا يعدّه إلهاً معصوماً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل يفترض فيه الخطأ، ومن هنا يأتي الوحي ليوجهه، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي مبيناً أن الخبرات الإنسانية -التي فيها مصالح الخلق الحيوية- هي من مكارم الأخلاق التي جاءت الشريعة

(١) البخاري، "الجامع الصحيح" كتاب في الاستعراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب الصلاة على من ترك ديناً، ح (٢٣٩٨) ، والأحاديث (٢٢٩٧، ٢٣٩٩، ٤٧٨١، ٥٣٧١، ٦٧٣١، ٦٧٤٥، ٦٧٦٣). ومسلم، "الجامع الصحيح"، كتاب الفرائض، باب من ترك مالاً فلورثته ح(١٦١٩).

(٢) فكرة التدافع مما نبه إليه أ. د. عرفان عبد الحميد فتاح، في ورقة بعنوان: "الأبعاد الثقافية للعولمة مقارنة بخصائص النزعة العالمية للإسلام"، ص٦.

لتحقيقها، ثم لتُتِمَّ ما عجزَ الإنسانُ عن إتمامه، يقول الشاطبي -رحمه الله: "إن الالتفات إلى المعاني -أي المصالح- قد كان معلوماً في الفترات، واعتمد عليه العقلاء حتى جرت بذلك مصالحهم، وأعملوا كلياتها على الجملة، فاطّردت لهم، سواء في ذلك أهل الحكمة والفلسفة وغيرهم، إلا أنهم قصروا في جملة التفاصيل؛ فجاءت الشريعة لتتمم مكارم الأخلاق"(١).

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسةُ منهجية استقرائية تحليلية، تقوم على جمع النصوص، والوثائق الدولية وتحليلها، ومقارنةِ ما تضمنته من مفاهيم بالشريعة الإسلامية والتصور الإسلامي لتلك المفاهيم.

خطة الدراسة:

اشتملت خطة الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة:

تناولنا في المبحث الأول مفهوم العولمة وأنواعها، ودوافعها، وخطوات السعي نحو العولمة الفكرية لحقوق الإنسان من خلال المواثيق الدولية.

ونظراً لما لوحظ من تركيز على المرأة في المخططات الدولية، وما اشتملت عليه المواثيق الدولية من اهتمام بها، فقد تناولنا في المبحث الثاني وضع المرأة في تلك المواثيق.

ولما كانت اتفاقية (CEDAW) التي عنيت بالدفاع عن المرأة، ومحاربة جميع أشكال التمييز ضدها - تعد من أهم الصكوك الدولية من حيث قوتها الإلزامية، وعدد الدول التي وقعت عليها؛ فقد تضمنت هذه الدراسة تقويماً شاملاً لها، كما نبهت إلى بنود مؤتمر بكين لعام ١٩٩٥، وعام ٢٠٠٥م، فيما عرف اختصاراً ببكين +١٠.

أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه انعكاسات الاتفاقيات العالمية على قوانين الأحوال الشخصية العربية (مشروع قانون الأحوال الشخصية الأردني المعدل أنموذجاً).

وخلصت الدراسة إلى ضرورة التنبه إلى خطورة ما احتوت عليه المواثيق الدولية، الذي يسري تنفيذه عبر أجندة منظمة تعرض من خلال ما ينعقد من المؤتمرات.

كما تنبه الدراسة إلى خطر الاستجابة السريعة لمجاراة العولمة، من خلال ما تقوم به الدول من تعديلات على قوانينها، بقطع النظر عن كون هذا التعديل هو الأفضل أم لا.

---

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، ط٢، ج٢: ص٣٠٧.

المبحث الأول: مفهوم العولمة وأنواعها

يقصد بمصطلح "العولمة" إعطاء الأشياء والأفكار صفةَ العالمية[(١)]، ويُستخدم المفهوم لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعًا من عدم الفصل -سقوط الحدود- وتلاشي المسافات؛ حيث تجري الحياة في العالم في قرية واحدة صغيرة[(٢)]، وتتضمن العولمة بهذا المعنى تعميقا في مستويات التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي[(٣)].

بمعنى آخر إن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمورُ الاقتصادِ، والسياسة، والثقافة، والاجتماع، والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة، تؤثر على حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان[(٤)].

فمثلاً أصبحت إشارات المرور تأخذ صفة العالمية؛ فإشارة المرور الحمراء تدل على وجوب التوقف في مختلف دول العالم، وكذا معظم قوانين السير؛ فهي تأخذ صفة عالمية بحيث تغدو لغة مشتركة بين شعوب العالم.

ومثل ذلك القوانين المتعلقة بالصحة وحفظ البيئة. وهذا النوع من عولمة التشريعات لا يثير اعتراضاً؛ لعدم تعارضه مع مصالح الدول أو الأفراد، بل هو يحقق مصلحة للجميع؛ لتوفيره لغةً مشتركة لشعوب العالم -كما بينتُ- إلا أن هناك أنواعاً من العولمة تثير نقاشاً، وتستفز أجهزة المناعة داخل الحضارات والدول، وهي العولمة الاقتصادية، والعولمة الاجتماعية، والثقافية[(٥)]، وسيتناول البحث موضوع العولمة الاجتماعية والثقافية نظراً لما يترتب عليه من النتائج الخطيرة التي تتلخص بفكرة "نفي" و"استبعاد" لثقافات الأمم والشعوب ومحاولة فرض ثقافة واحدة لدول تمتلك القوة المادية[(٦)].

---

(١) المركز الوطني لحقوق الإنسان، موقع دائم عبر الإنترنت www. Nchr.org.jo.

(٢) مفاهيم و مصطلحات [Islam-Online. htm].

(٣) http://www.ahram.org.eg/acpss

(٤) عبد العزيز الصقيري. "العولمة السياسية، نظرة تاريخية"، www.ssnp.info.

(٥) مفاهيم و مصطلحات [Islam-Online. Htm].

(٦) عمرو عبد الكريم. "مفهوم العولمة"، www. Islam-Online

المطلب الأول: العولمة الاجتماعية والثقافية، ودوافعها

يقصد بالعولمة الاجتماعية والثقافية وضعُ قوانين ومواثيق دولية تلتزم بها دولُ العالم في قوانينها المحلية المنظمة للمجتمع -كقوانين الأسرة، والأحوال الشخصية، والعقوبات.

المسألة الأولى: دوافع العولمة الثقافية والاجتماعية :

هناك عدة دوافع تتداخل مع بعضها، ويمكن أن نسجل الدوافع التالية بحسب ما ظهر للباحثين:

أولاً: دوافع متصلة بحقوق الإنسان: توصف حقوق الإنسان بأنها حقوق عالمية مجردة لا تختلف من إقليم إلى إقليم[1]، وعليه فإن على الدول أن تحترم حقوق الإنسان في تشريعاتها المحلية، ولا يسوغ التمسك بمبدإ سيادة الدول لتسويغ انتهاك حقوق الإنسان، ومن شأن هذا الالتزام أن يجعل قوانين العالم متشابهة في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان.

ثانياً: دوافع متصلة بالتنافس على مراكز الهيمنة والسيطرة داخل المجتمع، ويظهر هذا الدافعُ بجلاء في مفهوم الزواج المدني في دول أوروبا الشرقية في ظل الدول الاشتراكية، حيث كانت الدولة على علاقة غير إيجابية مع الكنيسة، وكانت سلطة الكنيسة على المجتمع تتمثل باستئثارها واحتكارها لإجراء عقود الزواج، ورغبةً من السلطة السياسية في إضعاف سلطة الكنيسة، فقد تبنت مفهوم الزواج المدني، وهو مفهوم ليبرالي يقوم على إلغاء دور الدين في إجراء عقد الزواج.

ومن الطريف أن هذا المفهوم التقى عليه الفكر الليبرالي الحر مع الفكر الاشتراكي، ويبدو أن مسوغ الفكر الليبرالي في تبني عولمة الزواج المدني وما يتصل به من عولمة ثقافية هو ضمان تمام السيطرة الاقتصادية على المجتمع؛ فغدت المسألة تتمثل في صراع: "لمن الحكم اليوم"؟ ومن الذي يخطط للمجتمع: أهو الدين أم الفكر الليبرالي الحر؟

ثالثاً: دوافع متصلة بضمان الهيمنة والسيطرة، وقد بدت مظاهر ضمان الهيمنة بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، فبعد أن آل أمر الحربِ إلى انفرادِ قوةٍ عظمى واحدةٍ بالعالم سعت لضمان هيمنتها عبر الترويج لأفكار من مثل (نهاية التاريخ) التي تبناها المفكرُ الياباني الأصلِ الأمريكي المشرَبِ[2]، وخلاصتها: أن العالم قد وصل إلى نهايةِ

(١) المركز الوطني لحقوق الإنسان، موقع دائم عبر الإنترنت www. Nchr.org.jo .

(٢) انظر فوكوياما: فرانسيس: "نهاية التاريخ".

حتميةٍ لا انفكاكَ عنها وهي هيمنةُ الحضارة الغربية الأمريكية المستندةِ إلى الليبرالية الديموقراطية[1]، وعلى الدول المتأخرة عن فكر الغرب أن تختصر الوقت وتنضوي تحت نُعمى الحضارة الغربية.

المسألة الثانية: الخلط بين العولمة والأمركة:

نظراً لهذا الواقع المشار إليه سابقا؛ فقد بدأ الخلط بين المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، والممارسات الغربية والأمريكية[2] على وجه التحديد في الانتقائية، وتطبيق المعايير المزدوجة، وتعميم مفهوم حقوق الإنسان في الثقافة الغربية بوصفها ثقافة الأمة الساعية للهيمنة على العالم كله، ومن ثم تحقيق ما يسمى بالعولمة التي تحد من عمل الدولة وسلطاتها[3]، وتجعلها خاضعة لسلطان القوى العظمى السائدة، وهي قوة الرأسمالية الفردية، التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الفردية بأي شكل كان.

وفي سبيل تحقيق القوى الرأسمالية في الدول الكبرى لهدفها بتمام السيطرة لا بد من إضعاف عمل الدولة، وإضعاف كل القوى المؤثرة في المجتمع ابتداءً من الأسرة ومروراً بالدين لصالح القوى الرأسمالية، وذلك عن طريق الدعوة لتحرير طاقات الفرد بإسقاط أكبر قدر ممكن من القيود، كالدين والأخلاق والاعتقاد، والأعراف المشروعة، والقيم السائدة. وكأنَّ الإنسان لا ينال حقوقه وحريته إلا بالفعل الحر الذي لا سلطان عليه من الإله أو البشر، ولا عجب من هذا الفكر إذا عرفت الملابسات التاريخية التي حفت بولادة هذه الإعلانات العامة لحقوق الإنسان، التي تتعلق أساساً بالصراع الذي دار بين ملوك الإقطاع والكنيسة من جهة، وطبقة التجار وأرباب الصناعة التي سميت بالطبقة الجديدة من جهة أخرى، فناسب مصالح هذه الطبقة الجديدة المناداة بحقوق للإنسان مستمدة من طبيعته بوصفه إنساناً لا سلطان عليه لملك ولا رجل دين ولا إله، وأن تزال جملة الحواجز التي فرضتها الطبقات القديمة على أعمال التجارة

---

(١) يقصد بالنظام الديمواقراطي: النظام الذي يعطي للشعب حقّ اختيار حكامه إما طريق مباشر أو غير مباشر، أما النظام الليبرالي فهو النظام الحر المستند إلى تخطيط المجتمع على أساس عقلاني بعيداً عن المرجعية الدينية.

(٢) مقاربات لتحديد أدق، مجموعة مقالات/www.an-nour.com ، كراسات استراتيجية http://www.ahram.org.eg/acpss.

(٣) "حقوق الإنسان العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٤م، بحث فائق، محمد: "حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية"، ص ١٩٧.

والصناعة، حتى إن بعض الفلاسفة عرَّف الحرية بأنها غيابُ الحواجز أمام تحقيق الرغبات[1]، وقد تطور هذا الفكر إلى أن وصل -في وقتنا الحاضر- إلى جعل المحدد الأساسي بل الوحيد للحريات والحقوق هو ما يسمى: "موازين القوى"، أي: القوة والسيطرة والثروة[2]، وهي اليوم لصالح الغربِ، أصحابِ الفلسفة المادية الفردية، وعليه؛ فلا بد من ضمان سيطرتهم بإضعاف كل مراكز القوى الأخرى!.

وهذا ما جعل الإطار الغربي لمفهوم حقوق الإنسان، وما صدر من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان -كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تلاه من الاتفاقيات - هو المرجعيةَ الأولى والأساسية في تحديد تلك الحقوق، ولا مجال لمراجعته، أو لتمحيص المعاني التي يرمي إليها؛ لأنه -بحسب ما قصد منه- هو المعيار المشترك الذي تقيس به الشعوب والأمم كافة منجزاتها، وهو مدونة للسلوك الدولي فيما يتصل بحقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، ومصدرها العام بلا منازع[3]!

المطلب الثاني: خطوات السعي نحو العولمة الفكرية لحقوق الإنسان من خلال المواثيق الدولية

مرت حقوق الإنسان بمراحل من خلال المواثيق الدولية، بدءاً بميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م الذي نص بشكل إجمالي على احترام حقوق الإنسان، غير أنه أغفل التطرق إلى أنواع الحقوق، وجاء ذكرها فيه على وجه مجمل دون تفصيل للحقوق السياسية، والمدنية، والاجتماعية، وغيرها، كما أغفل الوسائل الكفيلة بالتنفيذ[4].

---

(١) الغنوشي، راشد. "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ص٢٣ نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، "موسوعة السياسة"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ٢/ ٢٤٤.

(٢) الغنوشي. "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، ص٣٤.

(٣) الحديثي، خليل. "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية: ملاحظات في نقد الفكر الغربي"، "أعمال مؤتمر حقوق الإنسان في الشريعة"، مصدر سابق، ص٣٠.

(٤) مجذوب، "الحريات العامة"، ص٩٠.

ولهـذا فقـد تـبعه الإعلان العالمي[١] لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨م؛ ليتجاوز النقص الوارد في الميثاق؛ فجاء فيه تفصيل الحريات إلى حريات بدنية، وعقدية، وفكرية، وسياسية، واقتصادية، وقضائية، واجتماعية، مثل حق الضمان الاجتماعي وساعات العمل، وحقوق الأسرة والأطفال[٢]، إلا أن هذا الإعلان كان مجرد مبادئ وشعارات، لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ؛ ولهذا اضطرت الهيئة الدولية إلى إنشاء عشرات الوثائق الأخرى التي تحاول أن تضع، أو تقلص، أو توسع من نطاق الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأهم هـذه الوثائق: الميثاقان الدوليان الصادران عام ١٩٦٦م؛ أما أحدهما فجاء لبيان ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وأما الآخر فجاء لبيان ما يتعلق بالحقوق المدنية، والسياسية. إضافة إلى مجموعة الوثائق التي اهتمت بشؤون المرأة، وأهمها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW)[٣]. التي تم الإعلان عنها والتحضير لها منذ عام ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧٩م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٨١م، ثم الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل مثل الاتفاقية التي اعتمدت عام ١٩٨٩م، وأصبحت سارية المفعول منذ عام ١٩٩٠م، وغير ذلك من الاتفاقيات والبروتوكولات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة[٤].

المطلب الثالث: مشكلة حقوق الإنسان في العولمة المطلقة

من الإشكالات التي تواجه الدارسين لحقوق الإنسان بمفهومها الحديث: كيف يمكن التوفيق بين الخصوصية التي هي حق للشعوب والعولمة. وكيف يمكن احترام خصوصيات الشعوب في قضايا متصلة بالأعراف والقيم الاجتماعية التي ارتضاها مجتمع ما، وعولمة التفكير الغربي لحقوق الإنسان؟

---

(١) سمي العالمي وليس الدولي؛ لأن العالمية صفة متأصلة في حقوق الإنسان. انظر: علوان :"الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان"، ص٢٥.

(٢) انظر www1.umn.edu/humanrts/arab/bo22.html مكتبة حقوق الإنسان / موقع دائم لجامعة منيسوتا، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان / الصكوك الواردة عبر الإنترنت.

(٣) وهو اختصار: (CONVENTION ON THE ELIMINATION OF ALL FORMS OF DISCRIMINATION AGAINST WOMEN)

(٤) هوفنر: كلاوس. "كيف ترفع الشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان؟" ، دليل الأفراد والمنظمات غير الحكومية، عمان، مكتب اليونسكو، ٢٠٠٤م، ص٢٠، ٢١.

ويعبر عن هذا المعنى د. مراد هوفمان[1] حيث يرى أن كونَ الحقوقِ الإنسانية مطلقة هو معول الهدم الثاني لهذه الحقوق، بعد أن أشار إلى أن المعول الأول هو كونها نابعة من ذات الإنسان، وفي ذلك يقول: "تطورت حقوق الإنسان لتصبح مسؤوليات على الدولة، بعد أن كانت في القرون الماضية تقوم على تقليص عمل الدولة أمام حرية المواطن؛ وذلك بقمع يدها في الضرائب، و احتجاز الأشخاص، ونقل الملكيات، وتنفيذ الأحكام على هواها، فكانت النغمة في ذلك الوقت ما لا يجب على الحكومة عمله، وليس ما يجب عليها عمله. أما الآن، فمن حقوق المواطن أن يجد فرصته للعمل، والسكن، والعلاج..[2]"، وقد أدى ذلك كله إلى تضخم حقوق الإنسان، فمن يدري ماذا يستجدّ من تلك الحقوق، كما أدى إلى اتساع نطاق الدولة، والاثنان خطر على حقوق الإنسان[3]".

إن معول الهدم الذي أشار إليه د. هوفمان هو كون الحقوق مطلقة، تنطلق من مفهوم المصلحة الفردية، أو المنفعة، وهي تفترض أن إطلاق حريات الأفراد جميعاً سيصل بهم إلى مرحلة من التوازن حيث يدرك الفرد ما حدود ممارسته لحقه وما حدود الآخرين، وفي سبيل الوصول إلى نقطة التوازن، لا يجوز أن تتدخل أي قوة أخرى سوى مفهوم المصلحة الفردية، دون النظر إلى مصلحة الجماعة. ومن جهة أخرى فإن مفهوم حقوق الإنسان يطلب من الدولة أن تتدخل لحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم، الأمر الذي يفتح المجال الواسع أمامها للتدخل الصريح في حياة الأفراد بحجة الدفاع عن حقوقهم، وفي هذا نقض للحقوق والحريات من أساسها.

ويعدّ هذا الأمر من مآزق الفكر الغربي في نظرته لحقوق الإنسان ؛ ذلك أنه لم يثبت أن الفرد قادر على الوصول إلى نقطة التوازن المشار إليها، بل إن القوة تغري بالانتشار، واليوم نجد أنفسنا

(١) وهو ألماني حاصل على الدكتوراة في القانون من أمريكا، نشأ كاثوليكيا ثم قاده فكره وضميره للإسلام، وهو خبير محنك في شؤون الغرب الثقافية والحضارية، انظر كتابه "الإسلام كبديل"، تعريب عادل المعلم، دار الشروق ط١، ١٩٨٦، ص ١٢٠.

(٢) يتحدث المؤلف عن ألمانيا حيث تكفل الدولة التعليم والعلاج... وأكثر من ذلك فمن حق المواطن أن يطلب إجازة نفسية؛ لأنه غير سعيد، أو يحتاج لرعاية صحية خاصة لإزالة السمنة ! انظر: "الإسلام كبديل"، ص١٢١.

(٣) هوفمان، مراد. "الإسلام كبديل"، ص١٢١.

أمام ظاهرة واضحة من إضعاف قوة الدولة أمام القوى الرأسمالية، وهذا ما يدعو للتنبيه إلى أن حقوق الإنسان تتعرض لخطر فعلي؛ بحيث غدت إحدى أدوات فرض الرؤيا الفكرية للقوي على الضعيف، وهو ما يعرف بالليبرالية الفكرية.

ويساعد على فهم هذا الخطر ما يعرف بنظريات التقابل في التنمية، كالقول بأن كل الصفات الإيجابية قد ارتبطت عند مفكري الغرب بحضارتهم، فالحضارة الغربية هي وحده المتحضرة، والمتمدنة، والصناعية، والديناميكية، والعقلانية، والديمقراطية...؛ ولهذا فإن هذه الحضارة مهيأة بإمكاناتها الهائلة أن تنقذ البشرية، وأن تنقلها إلى وضع أفضل، وفقًا للمقاييس الأخلاقية والحضارية التي اصطنعها فلاسفة الغرب. ومن هنا أيضًا فقد قدمت هذه النظريات المسوّغ الأخلاقي للغرب ليبدأ عصر الإمبريالية، حين أوحت بأن خارطة التطور الإنساني إنما تبدأ من أوروبا لنشر المدنية في ربوع العالم وتجاوز المجتمعات التقليدية." حيث تقوم العلاقات على أسس دينية أو أسس موروثة تتنافى مع فهمهم لحقوق الإنسان.

وتوضح الكاتبة هبة عزت هذه الإشكالية فتقول: "على المستوى الاجتماعي ترى الكتابات الغربية في تحريم الإسلام زواج المسلمة من غير المسلم تقييداً لحق المرأة، وإهدارًا لحقوق الإنسان، وتمييزًا على أساس العقيدة، وحرمانًا للمرأة من حرية اختيار شريكها، في حين تراه الرؤية الإسلامية حفاظًا على الشكل الإسلامي للأسرة، وحماية لعقيدة الأطفال، وصونًا للمرأة المسلمة من أن يكون صاحب القوامة عليها غير مسلم، وكذا يرى عدد من الغربيين في الحجاب انتهاكاً لحرية المرأة؛ لأنه يقوم على أساس ديني، والحرية معيارها أن تقوم على أساس الإرادة الحرة؛ فإن المرأة المسلمة ترى في مضايقاتها بحجابها، وفي منعها من الدخول للجامعة بسبب الحجاب هو الانتهاك لحرية المرأة.

وقد أدى هذا الاختلاف إلى هجوم بعض الكتابات الغربية على الإسلام، واتهامه بأنه هو العدو، وهو التحدي الحقيقي لحقوق الإنسان بمفهومها "العلماني" و"العالمي"[(1)].

فهذه الكتابات لم تدرك اختلاف المفاهيم الإسلامية عن غيرها، ومرجعيتها المتميزة نتيجة ارتباطها بالشرع، وبَحَثَ أصحابها عن مفهوم "حقوق الإنسان" بعناصره الغربية ولفظه اللغوي

---

(١) انظر هبة عزت :"إشكالية حقوق الإنسان" .www. ashahed2000. تاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٥م.

فلم يجدوه، وغفلوا عن خصوصية اللغة، وخصوصية الرؤية الإسلامية للإنسان وحقوقه، التي بلغت إلى درجة تقديس تلك الحقوق، والبلوغ بها إلى مرتبة "الضرورات"، ومن ثم إدخالها في إطار "الواجبات"[(١)].

فالمأكل، والمشرب، والأمن، والمسكن، والحرية في الفكر، والاعتقاد، والتعبير، والمشاركة في صياغة النظام العام...إلخ، كل هذه الأمور في نظر الإسلام ليست فقط "حقوقا" للإنسان من حقه أن يطلبها، ويسعى في سبيلها، ويتمسك بها، وإنما هي ضرورات إنسانية، واجبة للإنسان، وفي الوقت نفسه هي واجبات عليه أيضا، ويترتب على كونها واجبات أن من يقصر بها أو يعتدي عليها يلحقه الإثم والمساءلة؛ فهي ضرورات إنسانية يستحيل قيام الدين بفقدانها، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: "إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا..؛ فنظام الدين بالمعرفة والعبادة، ولا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن.. فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية، وإلا فمن كان مستغرقا جميع أوقاته بحراسة نفسه من سيوف الظلمة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة"[(٢)].

هذا، وإن البحوث التي تلقى في المؤتمرات التي تعقد تحت عنوان حقوق المرأة، وإزالة كافة آثار التمييز ضدها، تشير إلى أنها محاولات لتضليل الرأي العام، وزعزعة كيان الأسرة، ولتنفيذ هذه المخططات اختيرت المرأة؛ لأهميتها في بناء كيان الأسرة والمجتمع، ووضعت الاتفاقيات التي تبدو في ظاهرها حماية للمرأة، وإنقاذاً لها من القهر الذي تعيشه في مجتمعها، ولكنها في الحقيقة تحمل في طياتها القرارات المحطمة للنظام الإسلامي في إنشاء الأسرة ورعايتها، وتؤدي إلى هلاك المرأة وهلاك مجتمعها.

فالتركيز على المرأة، وإن كان إيجابياً، إلا أن الجزء الكبير منه يهدف إلى إضعاف الخصوصية الثقافية والدينية، وخاصة الإسلامية، ومن هنا كان لا بد من دراسة أهم تلك المخططات، وفهمها، وإدراك ما تسعى إليه في سبيل تحقيق أهدافها، وهذا ما تمت دراسته في المبحث الآتي:

---

(١) عمارة. "الإسلام وحقوق الإنسان"، ص ١٥.

(٢) الغزالي، أبو حامد محمد. "الاقتصاد في الاعتقاد"، دار قتيبة، ص١٦٩.

المبحث الثاني: وضع المرأة في المواثيق الدولية

اشتمل القانون الدولي على العديد من الاتفاقيات التي تعطي المرأة والرجل حقوقاً متساوية، وحماية خاصة للمرأة، كما عُقدت العديد من المؤتمرات لتعالج وضع المرأة في العالم. يتضح هذا الأمر بداية في ميثاق الأمم المتحدة الذي صدر عام ١٩٤٥م، والذي جاء في مقدمته تأكيد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء، وكان من أهم أهدافه مسألة تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية من غير تمييز للعرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، ثم تلاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨م، وجاء فيه تفصيل للحريات والحقوق الفردية، وتأكيد على المساواة بين الناس جميعاً في جميع هذه الحقوق.

وقد تم تبني هذا الاهتمام من خلال الاتفاقيات اللاحقة الخاصة بحقوق الإنسان، والتي شرحت بشكل مفصل التزامات الدول من أجل ضمان الحماية لحقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة(١).

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي اهتمت بالمرأة(٢)

- اتفاقيات:

١. اتفاقية منع المتاجرة بالنساء والأطفال: اعتمدت عام ١٩٥٠م.

٢. اتفاقية منظمة العمل الدولية للمساواة في التعويض للعاملين الرجال والنساء للأعمال ذات القيمة نفسها: اعتمدت عام ١٩٥١م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٥٣م.

٣. الاتفاقية حول حقوق المرأة السياسية للمرأة: اعتمدت عام ١٩٥٢م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٥٤م.

٤. الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة: اعتمدت عام ١٩٥٧م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٥٨م.

---

(١) انظر. الحيت. رولا محمود. "قضايا المرأة بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية"، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ٢٠٠٥م.

(٢) هوفنر، كلاوس. "كيف ترفع الشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان؟" دليل الأفراد والمنظمات غير الحكومية، عمان، مكتب اليونسكو، مطبوعات الجمعية الألمانية للأمم المتحدة، ط ٣، ص ١٩ وما بعدها، انظر : منشورات المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، الموقع الإلكتروني عبر الإنترنت : www.nchr.org.jo.

٥. الاتفاقية حول الموافقة على الزواج، والسن الأدنى للزواج، وتسجيل عقود الزواج: اعتمدت عام ١٩٦٢م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٦٤م. وستلاحظ أن هذه الاتفاقية التي حددت سن الزواج بثمانية عشر عاماً انعكست بشكل واضح على قانون الأحوال الشخصية في عدد من البلاد العربية -كالأردن، ومصر.

٦. الإعلان حول القضاء على التمييز ضد المرأة: اعتمد عام ١٩٦٧م.

٧. الإعلان حول حماية المرأة والطفل في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة: اعتمد عام ١٩٧٤م.

٨. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW): اعتمدت عام١٩٧٩م، وأصبحت سارية المفعول عام ١٩٨١م.

٩. البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. اعتمد عام ١٩٩٩م، وأصبح ساري المفعول عام ٢٠٠٠م.

وتلاحظ أن الجهود الدولية تسير بأجندة تبدأ بالإعلان وتنتهي بالاتفاقية الملزمة، وفي سبيل تحقيق هذه الأجندة هناك خطوة ملازمة للاتفاقيات، وهي المؤتمرات الدولية التي تهدف لخلق رأي عام يتبنى الأفكار المقصودة.

- مؤتمرات:

أما عن المؤتمرات التي استهدفت الاهتمام بقضايا المرأة فقد كانت على النحو التالي:[1]

١. المؤتمر العالمي الأول للمرأة عام ١٩٧٥م، وقد عقد في المكسيك.

٢. إعلان الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥م السنة العالمية للمرأة.

٣. مؤتمر الأمم المتحدة لإزالة الفوارق بين الرجل والمرأة سنة ١٩٧٩م.

٤. المؤتمر الثاني للمرأة عام ١٩٨٠م في كوبنهاجن.

٥. المؤتمر الثالث للمرأة في نيروبي في ١٩٨٥م، تحت عنوان: الاستراتيجية التطلعية في قضية المرأة.

٦. المؤتمر الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥م.

---

(١) جمال الدين عطية وآخرون، المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل. "رؤية نقدية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW"، ٢٠٠٠م، ص٥، وسيشار إليه حيث ورد برؤية نقدية لاتفاقية سيداو.

هـذا، وتعـد اتفاقـية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة (CEDAW) هي الأكثـر تحديـداً وشمـولاً فـيما يـتعلق بشؤون المرأة، كما أنها تعد المعاهدة الدولية الثانية لحقوق الإنسـان المعترف بها بشكل واسع بعد اتفاقية حقوق الطفل[1]؛ ولهذا فقد جعلت المطلب التالي في تقويمها، وبيان تحفظات الدول عليها، ومجموعة الإيجابيات والسلبيات التي تؤخذ عليها:

المطلب الثاني: التقويم العام لاتفاقية (CEDAW)

تعـد اتفاقـية (CEDAW) مـن أهـم الـصكوك الدولية من حيث عدد الدول التي انضمت إلـيها؛ إذ إن ١٤٧ دولـة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقّعت عليها، أي بنسبة ٩٠٪ من مجمـوع الدول الأعضاء[2]، ومن ضمن هذه الدول التي صدقت عليها إحدى عشر دولة عربية، وإن تحفظـت علـى بعـض البـنود، مـثل المـادة (٢) الـتي تـتعلق بحظـر التمييـز في دساتير الدول وتـشريعاتها، والمـادة (٧) المتعلقة بالحياة الـسياسية، والمـادة (٩) المـتعلقة بقوانين منح الجنسية للمـرأة، والمـادة (١٥) الـتي تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في الأهلية القانونية وقوانين السفر والإقامـة، والمـادة (١٦) المتعلقة بقوانين الزواج والأسرة، والمادة (٢٩) التي تتعلق برفع الخلاف في تفسير الاتفاقية أو تطبيقها بين الدول الأطراف إلى محكمة العدل الدولية[3].

هـذا، وقـد كـان لـبعض الـدول- مـثل الكويت- تحفظ قالت فيه: إنها غير ملزمة بالشروط المذكـورة في المـادة الـسابعة عندما يتعارض هذا الشرط مع قانون الانتخاب الكويتي، والذي من خلاله يكون الحق في الترشيح والتصويت مقصوراً على الذكور[4].

وللمملكـة العـربية الـسعودية تحفظ وضحت فيه أنه في حال وجود تناقض بين أي مصطلح وارد في الاتفاقية ونصوص الشريعة الإسلامية، فإنها لن تكون ملزمة بالامتثال لتلك البنود المتناقضة[5].

---

(١) هوفنر. "كيف ترفع الشكاوى"، ص٦٣.

(٢) هوفنر. "كيف ترفع الشكاوى"، ص٤١.

(٣) عطية، جمال الدين وآخرون. "رؤية نقدية لاتفاقية سيداو" ، ص٧.

(٤) أقرت الكويت في عام ٢٠٠٥م حق الانتخاب للنساء، ومارست النساء هذا الحق لأول مرة عام ٢٠٠٦م.

(٥) كونـراد أديناور. "إعادة بدء الحوار حول القانون الدولي" ، ورشة عمل دولية عقدت في عمان ٢١-٢٢ تموز/ ٢٠٠٣م، مطـبعة الـسنابل، عمـان: بحـث ل كويـنغ: د. دوريـس. "دمج حقوق المرأة في القانون الدولي أداة لجسر الهوة الثقافية بين العالم الإسلامي والغربي"، ص٤٢.

أما الدول العربية والإسلامية التي تحفظت على هذه البنود أو بعضها، فهي: الأردن، والعراق، والكويت، وليبيا، والمغرب، وتونس، والجزائر، ولبنان، ومصر، واليمن، وجزر القمر.

ومن الدول الإسلامية التي صادقت على الاتفاقية من غير إبداء أي تحفظ فهي: أندونيسيا، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، وماليزيا.

وتعد (CEDAW) بمنزلة قانون دولي مزعوم لحماية حقوق المرأة، حيث إنه بموجبها تصبح الدول الأطراف الموقعة عليها ملتزمة باتخاذ التدابير للقضاء على التمييز بين الرجال والنساء، وعلى جميع المستويات، سواء فيما يتعلق بالحقوق المدنية، أم السياسية، أم الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في الإطار الأسري.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية جاءت نتيجة لسياسات (وضع الأجندة)، وهو مفهوم يلخص عملية تحديد الأولويات التي ينبغي على بلدان العالم التفكير بها والحوار حولها، وذلك من خلال انتقال الموضوعات ذات الاهتمام من قائمة أولويات الحضارة الغربية إلى القائمة العامة لأولويات الشعوب (باختلاف ثقافاتها).

وتتم عملية وضع الأجندة بعدة مراحل[(1)]:

أولاً: تكثيف اهتمام وسائل الإعلام، وتسليط الضوء عليها؛ حتى يثار الاهتمام العام بها، فتصل إلى مصاف الاحتياجات الاجتماعية الدولية، وبالتالي يبدأ النقاش العام حولها ضمن حوارات الأشخاص؛ وبذلك تبدأ المرحلة الأولى من مراحل تشكيل الرأي العام الدولي.

ثانياً: المؤتمرات الدولية التي تبدأ بالانعقاد للخروج بمواثيق واتفاقيات تكون ملزمة للبلدان التي تصدق عليها.

ثالثاً: الضغط الدولي لتنفيذ الاتفاقيات، ويتم على مستويين:

١. الضغط على الدول التي لها تحفظات على بعض البنود؛ لرفع تحفظاتها.

٢. الضغط على الدول التي لم توقع عليها أصلاً؛ ليتم التوقيع والتصديق عليها.

وفي هذا الإطار يتم تدويل قضايا المرأة عبر تسييسها، واستخدامها ورقة ضغط على الأنظمة والدول التي تقاوم النمط الحضاري الغربي، سواء أكانت المقاومة على أسس دينية عقائدية، أو أخلاقية فلسفية، أو اجتماعية اقتصادية.

(١) "رؤية نقدية لاتفاقية سيداو"، ص٩.

المطلب الثالث: إيجابيات اتفاقية (سيداو) وسلبياتها

المسألة الأولى: الإيجابيات[1]:

١. النص على إجراءات وتدابير تحمي حقوق الإنسان: كما في المادة (٣) التي تعمل على كفالة تطور المرأة وتقدمها، وضمان ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية له، كما في المادة (٥/أ) التي تهدف إلى تحقيق القضاء على التحيّزات والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين.

٢. النص على اتخاذ الدول جميع التدابير لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلالها في الدعارة، وهجومها على المتاجرة بالنساء، وعلى تجارة الرقيق الأبيض، وإكراه الفتيات على البغاء (المادة ٦).

٣. النص على اتخاذ الدول جميع التدابير المناسبة لأنْ تمارس النساء حقوقهن السياسية ترشيحاً وانتخاباً ومشاركة في صياغة السياسات الحكومية وجميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية (المادة ٧).

٤. النص على اتخاذ الدول جميع التدابير المناسبة لأنْ تمثل النساء حكوماتهن على المستوى الدولي، والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية (المادة ٨).

٥. النص على منح النساء حقهن في إكساب أطفالهن جنسيتهن، وألا يترتب على الزواج من أجنبي مساس بجنسية الزوجة (المادة ٩).

٦. النص على ألا يحول دون حقهن في التعليم حائل مبني على التفرقة بسبب الجنس أو الدين (المادة ١٠).

٧. النص على تساوي حقوق الرجال والنساء في استحقاق أجر متساو لعمل متساو (المادة ١١).

وقد انعكس معظم ما تدعو إليه الوثيقة على القوانين المحلية للعديد من الدول العربية، وهناك رأي عام قوي يتبنى هذه المبادئ.

---

(١) "رؤية نقدية لاتفاقية سيداو" ص١١.

المسألة الثانية: السلبيات[1]:

١. عدم التزام اللجنة بمبدإ التوزيع الجغرافي العادل كما نصت عليه الاتفاقية، حيث نصت اتفاقية سيداو في المادة (١٧) على مراعاة مبدإ التوزيع الجغرافي العادل، وتمثيل مختلف الأشكال الحضارية، والنظم القانونية الرئيسة في العالم عند إنشاء لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن هذه المادة لم تسر في هذا الاتجاه الإيجابي؛ فلم تنص في إجراءات انتخاب أعضائها على آلية تحقق مراعاة هذه الاعتبارات. والأهم من ذلك هو التناقض القائم بين النص على مراعاة الخصوصية الحضارية والثقافية والقانونية والواقع العملي.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة نص على احترام كافة الأشكال الحضارية، وكافة نظم الاعتقاد الديني في العالم، وأن تخرج المعاهدات والاتفاقيات بما يتسق مع هذا الاحترام، غير أن اتفاقية سيداو تغلب عليها نظرة واحدة للإنسان والكون والحياة، هي النظرة الغربية التي ليس للقيم الدينية أو الخصوصيات الحضارية مكان فيها، بل إن بعض ما تدعو إليه يتنافى مع حرية المعتقد؛ إذ تطالب بحرّية إنشاء عقد الزواج من غير أي قيد من جنس أو لون أو دين، وفي هذا تصادم مع قرارات الشريعة الإسلامية من حرمة زواج غير المسلم من المسلمة، وحرمة زواج المسلم من الوثنية، وعبدة البقر؛ لأن هذا الاختلاف العقدي سيؤول إلى نهاية الحياة الزوجية.

٢. إن أهم عناصر الفلسفة الكامنة خلف اتفاقية (سيداو) هو نظرتها للإنسان بوصفه كائناً مادياً بسيطاً غير مركب، وغير متجاوز للمادة، يستمد معياريته من القوانين الطبيعية المادية، ويخضع للظروف المادية الطبيعية.

فمثلاً عندما تتحدث الاتفاقية عن المرأة وحقوقها، فإنها تتحدث عنها بوصفها وحدة مستقلة بسيطة، غير اجتماعية وغير حضارية، لا علاقة لها بأسرة، أو مجتمع، أو دولة، أو مرجعية دينية، أو تاريخية، أو أخلاقية.

والخطاب المتمركز حول المرأة هو خطاب يؤدي إلى تفكيك الأسرة، ويعلن حتمية الصراع وديمومته بين الرجل والمرأة؛ لتنال المرأة حقوقها؛ ويؤدي إلى توليدِ القلق والضيق وعدم الطمأنينة في المرأة عن طريق إعادة تعريفها، بحيث لا يمكن أن تحقق هويتها إلا خارج إطار الأسرة.

---

(١) "رؤية نقدية لاتفاقية سيداو"، ص١٤ وما بعدها.

٣. أضفَت هذه الاتفاقية على حقوق المرأة التي نصت عليها حماية قانونية لم تضفها على اتفاقية أخرى، وينتج عن ذلك أن إعطاء ضمانات قانونية ورقابية لحقوق النساء خاصة، وترك حقوق الرجال دون ضمانات يخلّ بالمساواة بين الجنسين، بحيث تصبح النساء في مركز قانوني متميز عن الرجال، وذلك كله بدعوى المساواة بينهما.

٤. إن اتفاقية سيداو تفرض رؤية واحدة ومنهجاً واحداً في الحياة، وتفرض -أيضاً- مصطلحات ومفاهيم لا يمكن إدراكها من حيث النشأة والاستخدام إلا في سياقاتها الغربية، ومن ذلك: مفهوم الأدوار النمطية، بمعنى القضاء على دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها، ودور الأب في الأسرة.

ومن هذه المصطلحات: مصطلح (الجندر)، وهو مصطلح لا يزال غامضاً يصعب فهم المقصود منه، وإن كان المعتقد أنه لفظ يهتم بالمرأة، ولكنه استخدم في الحقيقة للحديث عن الخصائص المتعلقة بالجنس، وأن تعدد الأجناس (من ذكر وأنثى) ناشئ عن البنية الاجتماعية وليس الناحية البيولوجية.

فالهوية الجندرية ليست ثابتة بالولادة، وإنما تتطور بالعادات واللغة والرغبة البيولوجية؛ فيمكن لمن لم يتقبل هويته الجندرية أن يغيرها بما يتلاءم مع ميوله، وذلك تبعاً للأدوار الاجتماعية، بقطع النظر عن الاختلافات العضوية[1].

ومن تلك المصطلحات الجديدة والإشكالية: حرية الحياة غير النمطية، التمييز، الأمومة وظيفة اجتماعية، عمل المرأة في المنزل غير مربح، حقوق المرأة والدة -بقطع النظر عن حالتها الزوجية- حرية التوجه الجنسي...

٥. إن الاتفاقية تعدّ تدخلاً صريحاً في سيادة الدول التي صادقت عليها؛ ذلك أن الدول الأطراف ملزمة بأخذ التدابير المناسبة لتحقيق مبدإ المساواة بين الرجل والمرأة، وهذه التدابير تتضمن ثلاث آليات :

الآلية الأولى: ينبغي على الدول والسلطات العامة أن تمنع أي عمل أو ممارسة فيها تمييز ضد المرأة. وهذا الإلزام يتضمن تعديل أو إلغاء كل القوانين والعادات والممارسات القائمة والتي تشكل تمييزاً ضد المرأة (المادة ٢، فقرة و).

---

(١) حلمي، م. كاميليا. "الجندر، الأبعاد الاجتماعية والآثار". وأبو حطب، وفاء علي. "الجندر، المصطلح والمفهوم"، مؤتمر الأسرة في ظل العولمة: عقد في فندق بل فيو، عمان بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٤م.

الآلية الثانية: يجب على الدول الأطراف أن تتبنى التشريعات التي تمنع التمييز من قبل الأفراد أو المؤسسات أو المنظمات (المادة ٢، فقرة ز)، ويجب أن تضمن الحماية الفعالة للمرأة من قبل أي عمل يشمل التمييز، وذلك عن طريق المجالس المؤهلة، أو المؤسسات العامة الأخرى (المادة ٢، فقرة ج).

الآلية الثالثة: يسمح للدول الأطراف أن تتبنى إجراءات خاصة مؤقتة تهدف إلى الإسراع في تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية.(المادة ٤، أ).

وبالإضافة إلى التدابير السابقة فإن (CEDAW) تركز على التدابير الخاصة من أجل إزالة التمييز من على مسرح الحياة السياسية والعامة (المادة ٧)، ومن المنظمات الدولية (المادة ٨)، ومن التعليم والتدريب المهني (المادة ١٠)، ومن التوظيف (المادة ١١)، ومن الرعاية الصحية (المادة ١٢)، ومن الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية، بما فيها موضوع تخصيص الأموال للصالح العام، وكذلك القروض الخاصة والعامة (المادة ١٣)، ومن الحياة الريفية (المادة ١٤)، وكذلك الأمر في الأمور المتعلقة بالزواج والحياة العائلية (المادة ١٦).

وأخيراً، فإن الدول الأطراف ملزمة بالموافقة على مساواة المرأة بالرجل أمام القانون (المادة ١٥).

كما أن موضوع تطبيق الاتفاقية يخضع للإشراف من قبل لجنة تتألف من ٢٣ عضواً، ينتخبون لأربعة أعوام (المادة ١٧)، مهمتها تحسين امتثال الدول الأعضاء، وقياس مدى التقدم في مسألة إزالة التمييز في كل بلد[١].

وعلى الرغم من أن عدداً من الدول العربية والإسلامية قد أبدت مجموعة من التحفظات على اتفاقية (سيداو)، إلا أن لجنة الاتفاقية متناقضة في قبول هذه التحفظات، وقد جاء – مثلاً– في الاتفاقية من أن التحفظ على المادتين الثانية: التي تتعلق بحظر التمييز ضد المرأة في دساتير الدول وتشريعاتها، والمادة السادسة عشرة: المتعلقة بقوانين الزواج والطلاق– هو تحفظ غير مقبول؛ لأنه ينافي غرض الاتفاقية وموضوعها، كما أنه يعد منافياً لأحكام القانون الدولي العام[٢].

(١) هوفنر. "كيف ترفع الشكاوى؟"، ص٤١.
(٢) "رؤية نقدية لاتفاقية سيداو"، ص ١٩.

واستناداً إلى نظام التحفظات الوارد في اتفاقية فينا عام ١٩٩٣م المتعلقة بالمعاهدات الدولية؛ فإن المادة التاسعة عشرة منها تنص على أن التحفظ على أية معاهدة قد لا يكون مشروعاً إذا تعارض مع هدف المعاهدة المعينة، وهو ما يدعى "بتجربة الهدف"، وهو كذلك ما جاء في المادة الثامنة والعشرين، الفقرة الثانية من معاهدة (CEDAW): "لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافياً لموضوع الاتفاقية وغرضها".

ولكن في الآونة الأخيرة ظهر رأي يشير إلى أن بنود اتفاقية فينا المختص بالتحفظات والاعتراضات هي غير ملائمة في حالة المعاهدات التي تعزز مصالح المجتمع الدولي، كمعاهدات حقوق الإنسان؛ وذلك لأن هذه المعاهدات ليست مبنية على مبدإ المعاملة بالمثل بين الدول، أي ليست قائمة على مبدإ الالتزامات المتبادلة؛ لذا فقد رأت اللجنة المختصة إعادة النظر في مسألة التحفظات الواردة من بعض الدول على اتفاقيات حقوق الإنسان، بحيث تؤخذ هذه التحفظات بعين الاهتمام، على أساس أن التحفظ الوارد من دولة ما، لا يسري إلا على هذه الدولة، ولا يؤثر على غيرها من الدول التي لم تعترض[1].

غير أن بعض الدول الغربية مثل بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية- رفضت طريقة لجنة حقوق الإنسان التي تعتمد على مبدإ التجزئة في المعاهدات، وعلى ضوء هذه المعارضة الشديدة من الدول الكبرى فإن لجنة حقوق الإنسان بدأت بالتعبير عن قلقها بالعدد المتزايد للتحفظات المبنية على المعتقدات الدينية والثقافية، كما حثت اللجنة الدول الأطراف على سحب التحفظات[2]. وكذلك فإن عدداً من الدول الاسكندنافية صدر عنها احتجاج على هذه التحفظات الواسعة[3]. مما يدل على أن الحضارات المتعددة تجبر على السير في اتجاه واحد هو العولمة الغربية، تحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان؛ بحيث يصبح المحدد الأساسي -بل الوحيد- للحريات والحقوق هو: "موازين القوى"، أي: القوة والسيطرة والثروة[4].

---

(١) كونراد أديناور. "إعادة بدء الحوار حول القانون الدولي"، ص٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٤٦.

(٣) أديناور. "إعادة بدء الحوار حول القانون الدولي". د. دوريس. "دمج حقوق المرأة في القانون الدولي" أداة لجسر الهوة الثقافية بين العالم الإسلامي والغربي"، ص٤٢. هوفنر. "كيف ترفع الشكاوى؟"، ص٦٢.

(٤) الغنوشي. "الحريات العامة في الدولة الإسلامية"، ص٣٤.

المبحث الثالث: انعاكسات الاتفاقيات العالمية على قوانين الأحوال الشخصية العربية (مشروع قانون الأحوال الشخصية الأردني المعدل نموذجاً)

وضعت دائرة قاضي القضاة مشروع قانون مؤقت عام ٢٠٠١م وأقر من الحكومة الأردنية، ورُدّ القانون من قبل مجلس النواب، وما زال العمل بموجبه في المحاكم؛ لأن الحكومة لم تقدم مشروع قانون جديداً.

وأهم ما تناوله القانون المشار إليه من تعديلات:

- رفع سن الزواج من خمسة عشر عاماً للفتاة وستة عشر عاماً للشاب، إلى ثمانية عشر لكلا الزوجين، مع إعطاء القاضي حق تزويج من كان دون الثامنة عشرة وفوق الخامسة عشرة.
- إعطاء المرأة حق المخالعة القضائية.
- إعلام الزوجة الأولى بزواج زوجها عليها.
- تأكد القاضي من كفاءة الزوج المالية قبل إجراء عقد الزواج الثاني.

يلاحظ الباحث أن هذه القضايا فيها استجابة واضحة لاتفاقية السيداو وإن ظهرت أنها جاءت لمسوغات شرعية، خاصة ما جاء في البنود المتعلقة بسن الزواج، وإعطاء المرأة الحق نفسه في إنهاء الحياة الزوجية؛ حيث نصت الاتفاقية على أن سن الزواج هو ثمانية عشر عاماً، وعلى تساوي الرجل والمرأة عند إنشاء العقد، وأثناء الانعقاد، وبعد الانتهاء من العقد، وبموجب هذه المساواة التامة فإن جعل الطلاق حقاً بيد الرجل يعد مخالفاً للفهم الغربي لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من وجود حلول فقهية أفضل من الحل الذي وصل إليه مشروع القانون المردود من مجلس النواب عام ٢٠٠٣م، والمعمول به من قبل المحاكم حتى تاريخه، كتفعيل مفهوم الطلاق للضرر لما فيه من حماية حق المرأة في مؤخر الصداق - إلا أن القانون قد أخذ بالتعديلات التي تجعله يقترب من المواثيق الدولية، وخاصة ما يتعلق بالمخالعة، التي يتحقق بها المساواة بين الرجل والمرأة في إيقاع الطلاق.

فقد جرى تعديل في القانون الأردني على المواد القانونية المتعلقة بالمخالعة، وصدر قانون مؤقت ينص على أن للزوجين -بعد الدخول أو الخلوة- أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه، وأقامت الزوجة دعواها بطلب الخلع مبينة بإقرار صريح منها أنها تبغض الحياة مع زوجها، وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما، وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، وافتدت نفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية، وخالعت زوجها، وردّت عليه

الصداق الذي استلمته منه، وحاولت المحكمة الصلح بين الزوجين، فإن لم تستطع أرسلت حَكَمين لموالاة مساعي الصلح- مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، فإن لم يتم الصلح حكمت المحكمة بتطليقها عليه بائناً.

بمعنى أنه لا يشترط لإيقاع الخلع موافقة الزوج، كما كان الحال عليه قبل التعديل، أخذاً برأي جمهور الفقهاء، وإنما يكتفى بمحاولات الإصلاح بين الزوجين بداية، فإن لم يتم الصلح، وتنازلت الزوجة عن حقوقها الزوجية: حكمت المحكمة بالتفريق بينهما بطلقة بائنة، دون الرجوع للزوج.

إن التعديل المشار إليه له مسوغه الشرعي، وهو رفع الضرر الواقع على المرأة، ولكن لما كان هناك وسيلة أكثر صلاحاً، كتفعيل مفهوم الطلاق للضرر، الذي يمكّن المرأة من رفع الضرر عنها دون التنازل عن أي من حقوقها الشرعية- كان الأولى أن يُلجأ إليه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن رفع سن الزواج لكلا الجنسين إلى سن الثامنة عشرة، وإن كان في ظاهره يدل على الاهتمام بالمرأة على وجه الخصوص، ومراعاة للتحقق من اكتمال النمو الجسدي لها، إلا أنه بالنظر إلى الواقع الذي نعيش، فإن المشكلة التي يعاني منها المجتمع هي العنوسة، والتأخر في الزواج، مما يدل على أن التعديل الوارد على المادتين قد أغفل المشكلة الحقيقية، ووضع ما يتناسب مع التيارات المنادية بشعار المساواة بين الجنسين، دون الاعتبار بما يتحقق به أكبر قدر ممكن من المصالح المرجوة، فالمواثيق الدولية، وإن كانت تنادي بمبادئ براقة- كالمساواة بين الجنسين- إلا أنه ينبغي مراعاة الخصوصية الثقافية لكل حضارة وأمة عند تنزيل تلك المبادئ على أرض الوجود. والمحافظة على الشخصية الإسلامية في مجال الأسرة على وجه التحديد- أمر ضروري، يحمي الأسرة من التفكك، والاضطرابات، وعدم الاستقرار.

وقد يقال: إن المواثيق والاتفاقيات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان قد جعلت الأسرة محط اهتمام المجتمع الدولي، فجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متفقاً مع ما جاء في الشرع الإسلامي بشكل عام، وعد الأسرة أساس المجتمع، وأناط بها سائر المسؤوليات العائلية.

غير أنه لا بد من التنبيه إلى أن المجتمع الدولي، وما صدر عنه من إعلانات واتفاقيات ركز على الفرد بدلاً من المجموعة، وجعل مفهوم الأسرة بداية، مقتصراً على الزوجين وأولادهما المباشرين، أو بمعنى أدق: ركز على الأسرة النووية التي تقف عند حدود الأبوين والأبناء، وتخضع لعملية انتقائية إرادية من جانب الأطراف الداخلة فيها.

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ١٦): للرجل والمرأة -متى بلغا سن الزواج- حق التزوج، وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج، وأثناء قيامه، وعند انحلاله.

وجاء في اتفاقية سيداو (المادة ١٦): تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج، والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمُن أساس تساوي الرجل والمرأة:

أ- نفس الحق في عقد الزواج.

ب- نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

ج- نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

د- نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بقطع النظر عن حالتها الزوجية في الأمور المتعلقة بأطفالها، وفي جميع الأحوال تكون مصالح الأطفال هي الراجحة.

هـ- نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية، والقوامة، والوصاية على الأطفال وتبنيهم .

و- نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة.

وقد عدت هذه المادة من أخطر مواد اتفاقية سيداو على الإطلاق؛ فهي -كما يصفها الناقدون- تمثل حزمة تضم مجموعة بنود تعمل على مستوى الأحوال الشخصية؛ من زواج، وطلاق، وقوامة، وولاية، وحقوق وواجبات الزوجين، وحقوق الأولاد، باختصار: كل ما يمس الأسرة بوصفها نظاماً، وقيماً، ونمط حياة، ومؤسسة[1]، يمكن وصفها بأنها مؤسسة مصطنعة تحسب بمعايير المنفعة والربح والخسارة المادية فقط.

وإذا كان هذا هو النموذج الذي يحرص الغرب على تصديره لنا عبر الإعلانات العالمية المعنية بحقوق الإنسان، فإن النموذج الإسلامي للأسرة يعرضها على أنها وحدة أساسية من وحدات الإعمار الكوني، وبناءً أساسياً من أبنية المجتمع الإسلامي. وهي مؤسسة طبيعية تراحمية

(١) رؤية نقدية لاتفاقية سيداو، ص ٥٣.

تحكمها قيم الفضل والعفو والتقوى، وليست مؤسسة اصطناعية ذات طبيعة صراعية تنافسية تخضع لعلاقات توازن القوى[1].

ولم يكتف الإسلام بالاهتمام بالأسرة النووية فقط، بل تعداها إلى ما يسمى بالأسرة الممتدة، وجعل الرابطة بين الأسرة النووية والأسرة الممتدة من باب المسؤولية العقدية، يقابلها رضا الله تعالى على المستوى الإيماني، ووجود تعاون وبذل على المستوى الاجتماعي، وحماية لصلات القرابة التي تمثل سياج حماية للأسرة الصغيرة، التي لا تستطيع القيام بوظائفها بنجاح إلا في ظل الأسرة الممتدة[2].

هذا، وإن البحوث التي تلقى في المؤتمرات التي تعقد تحت عنوان حقوق المرأة، وإزالة كافة آثار التمييز ضدها، تشير إلى أنها محاولات لتضليل الرأي العام، وزعزعة كيان الأسرة، ولتنفيذ هذه المخططات اختيرت المرأة لأهمية أثرها في بناء كيان الأسرة والمجتمع، ووضعت الاتفاقيات التي تبدو في ظاهرها حماية للمرأة وإنقاذاً لها من القهر الذي تعيشه في مجتمعها، ولكنها في الحقيقة تحمل في طياتها القرارات المحطمة للنظام الإسلامي في إنشاء الأسرة ورعايتها، وتؤدي إلى هلاك المرأة وهلاك مجتمعها.

من ذلك -مثلاً- ما جاء في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بكين ١٩٩٥م- الذي أغفل تماماً أي ذكر للأسرة الطبيعية وأهميتها بوصفها الوحدة الأساس في المجتمع الإنساني، بل تعترف الوثيقة الصادرة عن المؤتمر بتعددية أشكال الأسرة، التي تعني الشذوذ والعلاقات الجنسية غير المشروعة.

كما تعطي المرأة مطلق الحرية في ممارسة العلاقات مع من يروق لها، أو تروق له خارج إطار الزواج أو داخله، وتجعل الأصولية الدينية من المعوقات التي تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية[3].

وتتجاهل الوثيقة الحديث عن الزواج من حيث إنه رباط شرعي يجمع الرجل والمرأة في إطار اجتماعي هو الأسرة، كما أنها تتجاهل كلمة "الوالدين"، وإذا وردت فإنها تكون مصحوبة بعبارة

---

(١) عزت. "المرأة والعمل السياسي"، ص١٨٧ بتصرف.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٥ بتصرف.

(٣) عبدالحميد، محسن. "مؤتمر حقوق الإنسان"، بحث بعنوان: "العولمة وآثارها على حقوق الإنسان"، مصدر سابق، ص٤٦٣.

"أو كـل من تقع عليه مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية"، ولا تستخدم الوثيقة عبارة الزوج، وإنما الشريك أو الزميل[1].

ومما يجدر التنبيه إليه أن الأردن اعترض على مثل هذه البنود، وأصدر في ختام المؤتمر بياناً جاء فيه: أن الأردن في موقفه من قضية المرأة انطلق من عدة أسس هي مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، والقيم والتقاليد الأصيلة، في إطار المسؤولية الاجتماعية المشتركة للرجل والمرأة داخل الأسرة والمجتمع، وقد تنبه إلى النصوص التي تتعارض مع هذه المبادئ والقيم، وتم أخيراً تجاوز هذه الخلافات بتعديل نص الفقرة ٩ من وثيقة المؤتمر التي أصبحت تنص صراحة على: "أن الاستراتيجيات والبرامج والسياسات المنبثقة عن هذه الوثيقة يتم تنفيذها على أساس احترام سيادة كل دولة ومعتقداتها الدينية ومبادئها الأخلاقية"[2].

ولكن الخوف ناشئ من أن قرارات هذه المؤتمرات لا تقف عند حد انتهاء المؤتمر الصادرة عنه، بل تسري من خلال أجندة تعرض في جميع ما يتبعها من الاتفاقيات والمؤتمرات[3]. ولكنها قد تتخذ أسلوباً جديداً يجعلها أقرب إلى القبول، كما هو الحال في بنود اتفاقية سيداو، التي تحاول خداع المرأة بما تسميه بحق الاختيار، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الحضارية، أو القيم الدينية والاجتماعية، أو الخصوصية القانونية، محاولة بذلك فرض نظرة واحدة للإنسان والحياة، هي النظرة الغربية التي ليس للقيم الدينية أو الخصوصيات الحضارية مكان فيها.

ومما يؤيد هذا القول ما جرى من مناقشات في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، التي تعرف باسم مؤتمر "بكين+١٠"، والتي عقدت لمتابعة تنفيذ الدول لمقررات مؤتمر بكين ١٩٩٥م للأسرة بعد ١٠ سنوات، وسط مخاوف أنصار الأسرة من استغلال هذه الدورة في تكريس مفاهيم زواج الشواذ، والحق في الإجهاض، وإغفال الخصوصية الثقافية للمجتمعات.

على الرغم من الاهتمام الدولي والإعلامي الواسعين بفعاليات مثل هذه الدورات، إلا أن جميع جلساتها كانت مغلقة، وتم منع ممثلي وسائل الإعلام من حضورها[4].

---

(١) كاميليا. "الجندر"، ص١٠١.

(٢) علوان. "الوسيط في القانون الدولي العام"، ص ٢١٠.

(٣) كاميليا. "الجندر"، مؤسسة العفاف ص١٠١.

(٤) www.islamonline.net كوثر الخولي، تاريخ ٢٠٠٥/٣/١م.

وكـان من النتائج الخطيرة لإعلان "بكين +١٠" أن صدقت الدول جميعًا، على هذا الإعلان بما فـيها للأسف الشديد الدول العربية والإسلامية، على الرغم من التجاوزات الخطيرة التي تخالف الـشريعة الإسـلامية، وذلـك في خـتام فعالـيات الجلـسة الأخيرة من اجتماعات الدورة التاسعة والأربعين للجنة[1].

ومما زاد في خطـورة الأمـر مـا صـدر من تأكيد الدول والحكومات الالتزام الكامل والفعال بتطبـيق إعـلان بكـين ومـنهاج العمـل، ووثـيقة "بكـين+٥"، مع عدم الإشارة إلى التحفظات التي وضعتها الدول والمنظمات على بعض بنود وثيقة بكين أثناء التوقيع عليها عام ١٩٩٥م.

إضـافة إلى مـا أعطـيت وثـيقة بكـين مـن زيـادة في القـوة والإلزامية، على أساس أن اتفاقية (سـيداو) ملـزمة قانـونًا لمـن وقـع علـيها مـن الـدول.. متجاوزة المـرجعيات الديـنية والثقافية للـشعوب، بيـنما وثـيقة بكين تضع سياسات وآليات تطبقها الدول بما لا يتعارض مع دساتيرها وثقافاتهـا وتقالـيدها، والـربط بـين الوثيقـتين يـستمد مـن اتفاقية (سيداو) بعضًا من إلزاميتها؛ ليضيفه على وثيقة بكين[2].

---

(١) www.islammemo.cc.KASHAF تاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠٠٦م.

(٢) www.islammemo.cc.KASHAF تاريخ ١٢ / ٤ / ٢٠٠٦ م

الخاتـمة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: إن العولمة التي تتخذ من حقوق الإنسان مسوغاً لوجودها، تحمل في طياتها الهتك للحقوق والخصوصيات الثقافية والفكرية، ولهذا فإنه لا بد للعالم-وخاصة الإسلامي- أن يسعى إلى إيجاد الوعي والفقه الصحيح لما يجري من حوله؛ بحيث تدرك الأمم والشعوب هويتها وشخصيتها، وتعمل جاهدة للحفاظ على معالم تلك الشخصية- في مواجهة العولمة، وأقصد العولمة المعتمدة على لغة المصالح الفردية البحتة، أو المحققة لمصلحة دولة دون سائر دول العالم.

ثانياً: لما كان للمرأة الأثر الفعال في بناء كيان الأسرة والمجتمع، فقد اختيرت لتكون موضع اهتمام المؤتمرات الدولية التي تسعى لفرض الرؤية الغربية لحقوق الإنسان وعولمتها، وهو أمر يبدو أول وهلة أنه سعي لرفع الظلم عن المرأة وإعطائها حقوقها، ولكنَّ المتأمل لما يجري في تلك المؤتمرات يتضح له أنها محاولات لتضليل الرأي العام، وزعزعة كيان الأسرة، وأن هذه الاتفاقيات التي تبدو في ظاهرها حماية للمرأة وإنقاذاً لها من القهر الذي تعيشه في مجتمعها، هي في الحقيقة تحمل في طياتها القرارات المحطمة للنظام الإسلامي في إنشاء الأسرة ورعايتها، وتؤدي إلى هلاك المرأة وهلاك مجتمعها.

وعليه فإن ما تُقدم عليه الدول من تعديل أو تغيير لقوانينها- وخاصة ما يتعلق منها بالأسرة- ينبغي أن يلاحظ فيه اختيار الأنسب، وما فيه تحقيق أكبر قدر من المصلحة للفرد والمجتمع على حد سواء، دون المساس بالقيم والثوابت الإسلامية.

ثالثاً: لا بد من تفعيل مبدإ التدافع الحضاري في التعامل مع المواثيق الدولية المهتمة بحقوق الإنسان؛ محاولة لنبذ مواطن الصراع بين الحضارات، وسعياً إلى تأكيد مبدإ عالمية الرسالة الإسلامية، المتمثلة بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الانبياء:١٠٧].

الباب الخامس

جهود مناهضة العولمة

- الفصل الأول: حركات مقاومة العولمة على المستوى العالمي والإسلامي: قراءة استطلاعية.
- الفصل الثاني: الحركات المناهضة للعولمة في أوروبا وكيف يستفيد منها المسلمون.
- الفصل الثالث: العولمة الثقافية: آثارها وأساليب مواجهتها.
- الفصل الرابع: مسؤولية الرسالة الإسلامية في عصر العولمة.

الفصل الأول

حركات مقاومة العولمة على المستوى العالمي والإسلامي: قراءة استطلاعية

أ. خالد سليمان(*)

مقدمة:

حشود مكتظة ساخطة، مختلفة ألوانها وألسنتها، متباينة شعاراتها، تميل قدراتها أو تكاد إلى التزايد عدداً وعدة وتنظيماً عاماً إثر عام، بصورة تنحو إلى التناسب بشكل طردي مع استشراس المارد الذي تتجمع لمقارعته في هذه المدينة أو تلك من مدن الشرق والغرب بين الحين والآخر. تلك الحشود هي التجسد الأكثر صخباً ووضوحاً لما تعرف بحركات مقاومة العولمة، التي قد يمكن القول: إنها لا تشترك في شيء قدر اشتراكها في معاداة العولمة والسعي إلى مقاومة هيمنتها. فعلى سبيل المثال، وصل عدد المتظاهرين في مدينة (جنوة) الإيطالية عام ٢٠٠١م احتجاجاً على اجتماعات البنك الدولي في المدينة قرابة ٢٠٠ ألف متظاهر، يمثلون ما لا يقل عن ٧٠٠ جماعة ومنظمة حول العالم، تعبر عن طيف واسع من الخلفيات السياسية والاجتماعية(1).

تلك الحشود، بما تمثله من حركات معبرة عنها، تتضمن شعراء، وكتاباً، وعمالاً، وعلماء، وفنانين، وقانونيين، وخبراء بيئة، نساءً ورجالاً من مختلف الأعمار والأديان والمواطن، في خليط بشري معقد ومتنافر، يستثير الدهشة والتساؤل: ما الذي يراه كل هؤلاء في العولمة حتى يجندوا لحربها كل هذه الطاقات، مضحين بالوقت والجهد والمال على مذبح تلك الحرب، ومكلفين أنفسهم عناء تكبد مشقات ومخاطر عديدة، وصلت في بعض الحالات إلى الموت على يد قوات الأمن الحارسة للفعاليات العولمية!؟

(*) باحث في قضايا الاجتماع والسياسة sulimankhy@yahoo.com

(1) زوبع، حمزة. "جنوة وأخواتها يكشفن الوجه القبيح: العولمة لم توفر خبزاً ولا دواءً"، مقالة منشورة في الموقع الإلكتروني (الإسلام على الشبكة) على الرابط التالي، بتاريخ ٥/٨/ ٢٠٠١:
http://www.islamonline.net/Arabic/politicsarticle.shtml

في هـذه الـورقة، محاولـة متواضـعة للفهـم؛ فهـم تلـك الحـركات، بما يستدعي تتبع دوافعها وبواعـثها الـسياسية، والاقتـصادية، والثقافـية والبيئـية لمناهـضة العـولمة، ورصـد أهم أهدافها، وملاحقـة آلـيات عملـها، ووسـائله، دون نـسيان العمـل على مناقـشة مـدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

ولأن العـالم الإسـلامي- بمـا فـيه الوطن العربي بطبيعة الحال- معني بالعولمة بالضرورة، ربما أكثـر مـن غـيره مـن العـوالم على امتداد المعمورة؛ ولأنه ليس غائباً حتماً بهذا القدر أو ذاك عن مـسرح مناهـضة العـولمة؛ فقد يكون من المناسب أن تفرد الورقة جزءاً -ولو يسيراً- من عنايتها إلى التوقف عند الخطوط العريضة لتجربته المتعلقة بمقاومة العولمة، ومجابهة أخطارها.

وتأسيسـاً لـشرعية إجـرائها، تـنطلق هـذه الـورقة مـن واقـع افتقار الساحة البحثية في العالم الإسلامي والوطن العربي، وبصورة واضحة، إلى دراسات تعرضت لمناقشة تجربة تلك الحركات المقاومـة للعـولمة، علـى الـرغم مـن وجـود كـمّ هائل من الكتابات حول ظاهرة العولمة نفسها. ونـزعم أن مـن شـأن دراسـة حـركات مقاومـة العـولمة الإسـهام -المتواضع- في التعريف بتلك الحـركات، ومـساعدتها علـى التنبه إلى مكـامن ضعفها، ومواطن قوتها بما قد يفضي إلى عملها على تلافي تلك المكامن، وتعزيز تلك المواطن، فضلاً عن لفت انتباه الجهات صاحبة المصلحة في نجـاح جهـود تلك الحركات إلى ضرورة مد يد العون إليها، ودعمها بمختلف الصور الممكنة؛ من أجـل الـتمكن من إحراز أهدافها، التي تصب في تيار حماية المجتمع الإسلامي والعربي من أخطار العـولمة، وتخليـصه من قيودها وإملاءاتها. كما قد تشكل دراسة تلك الحركات باعثاً يحفز هيئات العمـل الإسلامي إلى النهوض بالأعباء الكبيرة التي يقع على عاتقها واجب القيام بها في مضمار مقاومة العولمة ومقارعتها.

في مفهوم العولمة:

العـولمة كـسائر المفاهـيم التي غزت فضاءنا المعرفي- أنهكت تعريفاً وتحديداً دون التمكن من الوصـول إلى قـول فـصل بـشأنها؛ فأصبحت مثقلة بكمّ هائل من التعريفات، التي تتباين بطبيعة الحال بتباين خلفيات المعرفين، وتعدد اهتماماتهم، واختلاف زوايا نظرهم. وفيما يخص موضوع هـذه الـورقة، الـذي يتركـز حول حركات مقاومة العولمة؛ فإن من الطبيعي أن تتعدد التعريفات الـتي يمكـن تقـديمها لمفهـوم العـولمة، بـصورة تتوازى مع تعدد تلك الحركات المتباينة في طبائعها ومـشاربها. كمـا أن مـن الطبيعي -أيضاً- أن ينصرف أي من تلك التعريفات التي تمت صياغتها

من جانب إحدى حركات مقاومة العولمة إلى التركيز على سلبياتها، وتعرية مواضع الخلل والتهديد والخطر الجاثمة فيها، بحيث يتم النظر إليها بحسبانها ظاهرة مركبة، تتضمن أخطاراً اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وبيئية، منبعها السعي إلى هيمنة الرأسمالية المتوحشة التي لا تسعى إلا إلى تعظيم أرباحها وسيطرتها على العالم، بقطع النظر عن أي اعتبار كان.

ووفق رؤية أكاديمية أقرب إلى الحياد، ربما كان بالإمكان القول: إن التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة تنحصر -أو تكاد- ضمن الفئات العريضة الأربع التالية، التي قد تعبر في مجموعها عن تصور أقرب إلى الشمولية والإحاطة لمفهوم العولمة[1]:

أولاً- العولمة بوصفها مرحلة تاريخية: بما يتضمن القول بأنها حقبة زمنية محددة من التاريخ، تعبر عن المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. وبهذا الفهم تبرز العولمة سياقاً زمنياً يؤطر وقوع الأحداث التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة.

ثانياً- العولمة بوصفها مجموعة ظواهر اقتصادية: وهنا يتم التركيز على تزايد جلي بصورة غير مسبوقة لحضور جملة من الظواهر الاقتصادية على المستوى العالمي، من أبرزها: تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول ومؤسسات القطاع العام، وتخلي الدولة عن أداء بعض وظائفها، وبخاصة فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية، ونشر التقانة على نطاق واسع، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج الصناعي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والنزوع إلى التكامل بين الأسواق الرأسمالية.

ثالثاً- العولمة بوصفها تعبيراً عن هيمنة القيم الأمريكية: وهنا يتركز الحديث حول انتصار ظواهر التحديث وسيادة الفكر الليبرالي بشقيه الاقتصادي والسياسي، كما يطرحه الأنموذج الأمريكي.

رابعاً- العولمة بوصفها ثورة تكنولوجية واجتماعية: وفي سياق هذا التوجه للتعريف تبدو العولمة شكلاً جديداً من أشكال العلاقات، ترسم ملامحه، وتقود مسيرته نخبة تكنولوجية صناعية، تحاول العمل على تعزيز وجود السوق الكوني الواحد، عبر تطبيق سياسات ائتمانية، ومالية، وتكنولوجية، واقتصادية مترابطة، قوامها التشابك المعلوماتي. وضمن حيز هذه الفئة يتم التركيز أيضاً على إحياء دور المجتمع المدني على مستوى دولي، وتحفيزه على القيام بمهامّ معتبرة في مجال التنمية.

---

(١) ياسين، السيد. "العولمة والطريق الثالث" النهج، العدد ٥٣ (شتاء ١٩٩٩م)، ص ٦٠-٦٣.

وإذا مـا تجاوزنا تلك الرؤية ذات الطابع الأكاديمي الميال إلى الحياد في تعريف مفهوم العولمة، ونظـرنا إلى هـذا المفهوم من منظور عام تتبناه الحركة العالمية لمقاومة العولمة، دون أن نسترسل في ذلـك؛ فإننا سنجد أن العولمة- بالمعنى الذي تقصده المنظمات المناهضة للعولمة- تدل على تطبيق سياسـات الرأسمالية على نطاق العالم، مما يتعارض مع مصلحة الشعوب[1]. وتعني كلمة العولمة بالأصـل بمجـرد الترابـط على المستوى العالمي. ولكن بات اللفظ، في الشارع السياسي المعارض، يـدل على محاولة القوى الاقتصادية الكبرى في الاستحواذ على موارد وأسواق العالم، ومحاولتها نـزع أي موانـع حدودية أو دولية تعيق هذا الاستحواذ بهدف زيادة أرباحها. وهذا ما نعنيه نحن عندما نتكلم عن العولمة. ومن أهم مضمونات هذه السياسات تحويل كل شيء إلى سلعة، بمعنى: الـسعي إلى إخـضاع كـل شيء. سواء منتجات أو خدمات أو حتى الماء أو الشواطئ العامة -إلى منطق السوق؛ فلا يجوز أن يفلت أي شيء من قانون العرض والطلب[2].

حركات مقاومة العولمة: الانطلاقة والأهداف

فـيما يـتعلق بحـركات مقاومـة العـولمة وظهـورها إلى الـنور، ربمـا كـان بالإمكان القول: إن التظاهـرات الغاضـبة الـتي شـهدتها شـوارع مدينة (سياتل) الأمريكية في تشرين الثاني من عام ١٩٩٩م لم تكـن هي نقطة البداية الأولى لانبعاث تلك الحركات كما بات شائعاً القول. فما كان لعـشرات الألـوف الذين تجمعوا وقتها في شوارع المدينة احتجاجاً على انعقاد اجتماعات منظمة الـتجارة العالمـية أن يـتوافدوا بـتلك الكـثافة الملفـتة لـو لم يسبق اجتماعهم سنوات من الإعداد والتحـضير المكـثف. وهـو مـا يعـيدنا إلى الـوراء سـنوات عـدة، أي إلى عام ١٩٩٥م على وجه الـتحديد، عـندما كانـت منطقة (التشاياباس) الجبلية في المكسيك تحتضن ملتقى دعت إليه حركة المقاومـة (الزاباتية) فيما قد يمكن عدّه بمنزلة الإعلان عن ولادة حركة مقاومة عالمية ضد العولمة، وما يرتبط بها من صور الهيمنة الرأسمالية والإمبريالية[3].

---

(1) "مـا هـي العولمة؟"، مقالة منشورة في الموقع الإلكتروني (اجيج/ المجموعة المصرية لمناهضة العولمة) على الرابط التالي: http://old.ageg.net/fixed%20articles/what%20is%20globalization.htm

(2) المرجع السابق.

(3) دوما، لوسيل. "لنعولم النضالات، لنعولم الأمل"، مقالة منشورة في الموقع الإلكتروني (المناضل ـ ة) على الرابط التالي: http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=223

ومنذ بروزها إلى المسرح الدولي، نجحت الحركة العالمية لمقاومة العولمة في أن تطوي تحت جناحيها المزيد من المنظمات المؤمنة برسالتها، التي تعبّر بحق عن مروحة واسعة ومتباينة من الاهتمامات والتوجهات، فعلى سبيل المثال: كان من بين المنظمات التي تم رصدها في مظاهرات (جنوة) عام ٢٠٠١م التي سبقت الإشارة إليها: منظمات تنادي بالمساواة، مثل: المنتدى الاجتماعي لمدينة جنوة، وهو الجهة الداعية للتظاهر في المدينة؛ وحركة (أسقطوا الديون)، التي تتخذ من العاصمة (لندن) مقراً لها، وتطالب بإسقاط ديون الدول الفقيرة، وحركة (يا باستا) الإيطالية راديكالية التوجه؛ وحركة مقاومة التطبيع البريطانية التي تناهض أنشطة الشركات العالمية متعدية الجنسيات، وحركة الرداء العمالي الأبيض الإيطالية الاشتراكية التي تدعو إلى الاستغناء عن المنتجات الأجنبية لصالح المنتجات المحلية، وحركة فاو (FAU) الألمانية ذات التوجهات الفوضوية. يضاف إلى ذلك منظمات ذات سمعة عالمية في ميدان الإغاثة والعون، مثل: (أوكسفام)، و(العون المسيحي)، و(مكتب التنمية الكاثوليكي)؛ ومنظمات مهتمة بالبيئة، وحركات تحرير نسوي، وتجمعات عمّالية تحاول الحفاظ على حقوق العمّال في عصر هيمنة التقانة؛ وأخيرًا، حركات اشتراكية وشيوعية، ربما تحاول إيجاد موطئ قدم لها على المستوى العالمي بعد انهيار المعسكر الشيوعي(١).

وبوحي من النجاحات التي أحرزتها تلك الحركات فيما يبدو، ومع تكالب قوى العولمة لفرض المزيد من الهيمنة على العالم، نشأت لدى بعض الناشطين في مجال مقاومة العولمة في سنة ٢٠٠٠م فكرة إيجاد تنظيم عالمي بوزن مؤهل لمجابهة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. وقد ارتأى القائمون على إيجاد ذلك التنظيم صواب تسميته بالمنتدى الاجتماعي العالمي، وبخاصة في ظل التخطيط لعقده سنوياً بالتزامن مع انعقاد ملتقى دافوس؛ ليشكل "خطوة أولى إلى الأمام، لكنها خطوة فريدة بالكامل سينتشر صداها في العالم بأسره. إننا نأمل أن يضمن هذا التأثير - وبشكل نهائي- بداية طور جديد في المعركة ضد إخضاع الكائن البشري لمصالح الرأسمال(٢).

وحريّ بالتنويه أن المنتدى الاجتماعي العالمي- في بعض تياراته على الأقل- لا ينادي بمناهضة العولمة على إطلاقها وبقضها وقضيضها، بل إنه - وهو صاحب شعار العولمة البديلة-

---

(١) زوبع، حمزة. "جنوة وأخواتها يكشفن الوجه القبيح: العولمة لم توفر خبزاً ولا دواءً"، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

يدعو إلى مجابهة الآثار المؤذية التي خلّفتها العولمة؛ جرّاء السياسات المجحفة لليبرالية الجديدة، والشركات العملاقة المتعدية الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي[1]. من يعدّ الحديث -بإطلاق- عن الحركات ضد العولمة ضرباً من ضروب السعي، المتعمد أو غير المتعمد، إلى إخراج حركة مقاومة العولمة عن سياقها الحقيقي؛ إذ لا يعارض أحد في تلك الحركة -باستثناء بعض المتشددين لأسباب وطنية أو دينية- تعميم العلاقات الإنسانية، وإنما يأتي اعتراضهم على هيمنة السلطات والهيئات الاقتصادية على تلك العلاقات[2].

وبوجه عام، تعبر الحركة العالمية المناهضة للعولمة- كما جاء في بيان (بورتو اليغري) الذي يعدّ بمنزلة الميثاق الأساسي للحركة- عن إطار مفتوح وراديكالي، وديمقراطي، وتعددي، وأممي، ونسوي معادٍ للتمييز وللرأسمالية، تضم بين صفوفها الحركات الاجتماعية كافة، بشرط استقلالية هذه الحركات عن الحكومات والأحزاب السياسية، وهي تلتزم بمناهضة العولمة الليبرالية الجديدة، والحرب والعنصرية، ونظام الطوائف، والفقر، والبطريركية، وكل أشكال التمييز والإقصاء، سواء أكانت اقتصادية، أم إثنية، أم اجتماعية، أم سياسية، أم ثقافية، أم على أساس النوع والجنس[3].

أما عن أهداف حركات مقاومة العولمة: فإنها تتباين بطبيعة الحال حسب تباين أنواعها؛ فالحركات البيئية قد تختلف في أهدافها عن نظيراتها السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، إلا أن ذلك قد لا يحول دون القول باشتراك حركات مقاومة العولمة- على اختلاف تصنيفاتها- في جملة من الأهداف العامة التي قد تسوغ النظر إليها ضمن إطار موحد، التي تتمثل فيما يلي:

(١) "المنتدى الاجتماعي العالمي شعارات باهتة... ولا حلول"، مقالة منشورة في موقع (المشاهد السياسي) على الرابط التالي: http://www.almushahidassiyasi.com/ar/38/395

(٢) أمين، سمير، أوتار، فرانسوا (محرران). "مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم"، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل، ٢٠٠٤م، ص ٢٨٧.

(٣) "ناشطو مناهضة العولمة في سورية/ الوثيقة الأساسية: من أجل عالم أفضل نناهض العولمة"، مقالة منشورة في موقع (البديل) على الرابط التالي: http://www.albadil.net/who_main_doc.htm

"السلام والتعاون الدولي من أجل مجتمع الكفاية، الذي يلبي حاجات السكان في الغذاء، والسكن، والصحة، والتعليم، والمعلومة، والماء، والطاقة، والمواصلات، وحقوق الإنسان"(١).

وتعبيراً عن تلك الأهداف العامة بصورة أكثر تحديداً، تشهد التظاهرات العالمية التي تنظمها حركات مقاومة العولمة في العادة المناداة بتحقيق العديد من الأهداف، فعلى سبيل المثال: على هامش المنتدى الاجتماعي العالمي الذي انعقد في البرازيل عام ٢٠٠٥م، تمت المصادقة على بلاغ للحركات الاجتماعية، كما جرت صياغة (بيان بورتو أليغري)، حيث تضمنت الوثيقتان التركيز على حزمة من الأهداف، هي: "إلغاء ديون العالم الثالث، ورفض الحروب وعسكرة العالم، ورفض احتلال العراق وفلسطين، ووضع رسوم عالمية على الصفقات المالية، والنضال ضد الرشوة، وتهريب الرساميل، وتبييض الأموال، والنضال ضد جميع أشكال التمييز، والاعتراف بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، ورفض قواعد التبادل الحر، والدفاع عن الخدمات العمومية، ورفض خصخصة خيرات الإنسانية العامة، والحق في السيادة والأمن الغذائيين، وحماية البيئة والثروات الطبيعية، وعدم شرعية مجموعة الثماني الكبار(G8)، ورفض توصيات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وإعادة النظر في طريقة عمل منظمة الأمم المتحدة"(٢).

دوافع حركات مقاومة العولمة

انطلاقاً من أن العولمة ظاهرة معقدة ومتشابكة التركيب، تتعدد وتتشعب وتتداخل الدوافع والبواعث التي تتخذها حركات مقاومتها أرضية لانبعاث نشاطاتها؛ إذ يمكن الحديث عن دوافع سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة ثقافية، ورابعة بيئية تصدر عنها تلك الحركات لتبرير وجودها وأفعالها. وبوجه عام، ربما كان من الممكن القول: إن دوافع حركات مقاومة العولمة تصدر عن "النتائج الاجتماعية لعولمة الاقتصاد الرأسمالي؛ فتأنيث الفقر يؤدي إلى دفع الحركات النسائية إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية، ويؤدي تدمير الثروات الطبيعية وخصخصتها إلى ظهور حركات الدفاع عن البيئة، ويدفع تدمير الثقافات إلى قيام ردود أفعال دفاعية.." إلخ(٣). وعلى الرغم من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) دوما، لوسيل. "لنعولم النضالات، لنعولم الأمل"، مرجع سابق.

(٣) أمين، أوتار، (محرران). "مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم"، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

وعينا بالتداخل الوثيق بين تلك الدوافع والبواعث، إلا أننا سنحاول فيما يلي، ولدواعٍ توضيحية تحليلية- إبراز كل منها بصورة منفصلة قدر المستطاع، مع إدراكنا صعوبة ذلك على المستوى الواقعي، وحتى النظري، في كثير من الأحيان.

وحري بالتنويه أن الدوافع التي تستند إليها حركات مقاومة العولمة، سواء في المجال السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، أو البيئي -مستمدة في كثير من الأحيان من دراسات ومقالات كتبت في سياقات أكاديمية وعلمية وإعلامية في الأصل؛ مما قد يسوغ العودة إلى مثل تلك الدراسات والمقالات؛ بحكم كونها مصدراً أساسياً من مصادر تزويد تلك الحركات بكثير من مفردات خطابها النضالي(١).

وبتحليل الخطاب الصادر عن حركات العولمة، بالإضافة إلى آليات العمل التي تنتهجها، لا يحتاج المرء إلى كثير من الجهد كي يكتشف أن ذلك الخطاب وتلك الآليات تتقارب إلى حد واضح في سائر أرجاء المعمورة. وربما يعزى ذلك إلى تشابه التهديدات والأخطار التي تفرزها العولمة على المسرح العالمي، ومن ثم تشابه ردود الأفعال بشأنها، فضلاً عن تأثر حركات مقاومة العولمة في مشارق الأرض ومغاربها بتجارب بعضها بعضاً، ربما عن طريق بعض منتجات العولمة نفسها من وسائل الاتصال المعلوماتي المتقدمة.

أولاً- دوافع اقتصادية:

لعله مما لا يجانب الصواب القول: إن الاقتصاد هو المحور الرئيس الذي تدور حوله حركة العالم منذ قرون عديدة، ربما تعود بدايتها الواضحة إلى اللحظة التاريخية التي شهدت صعود نجم القيم العلمانية المادية في عالم الغرب، وانكفاء القيم الدينية الكنسية مذمومة مدحورة بعد معارك ضارية طويلة الأمد.

---

(١) للاطلاع على واحد من أهم الدراسات التي عنيت بتحليل قضية العولمة، التي اشتملت على الكثير من التحليلات والأمثلة الجديرة بالاستفادة منها من جانب حركات مقاومة العولمة، أنظر: بيترمارتين، هانس ، شومان، هارالد." فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية"، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٣م. وترجع أهمية الكتاب إلى تناوله قضية العولمة من منظور عقلاني شامل، يحيط بمختلف جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والإعلامية، والحضارية... يترافق مع منظور إنساني يتوخى الدفاع عن الإنسان العادي والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لقد بذلت القيم العلمانية المادية- منذ اعتلائها عرش المجتمع الغربي -قصارى جهدها للإعلاء من شأن الإنسان الاقتصادي الهادف أبداً نحو المزيد من الربح والفائدة والمتعة واللذة، وتنصيبه الأنموذج البشري المثالي الجدير بالتحقق والاحتذاء، مهشمة في المقابل من كيان الإنسان الأخلاقي، بوصفه مجرد تعبير عن الضعف والتخلف والخنوع!.

وقد ظلت تلك القيم العلمانية المادية التي يمكن عدّها المسؤول الأول عن انطلاق حملات الاستعمار لنهب ثروات الشعوب- تقاتل بضراوة، حتى تمكنت من النجاح في انتزاع اعتراف العالم بوليدتها الجشعة المشوهة التي عرفها العالم باسم العولمة، التي أتاحت الفرصة، ولأول مرة في التاريخ، لأنْ يملك ما لا يزيد عن (٣٥٨) شخصاً في العالم ثروة تعادل ما يملكه (2,5) مليار من سكان الأرض، أي أن تلك الثروة تضاهي حصيلة ما يملكه نصف سكان الدنيا بأسرها![1].

إن ضخامة الحيز الذي تشغله الأبعاد الاقتصادية بشكل خاص في هيكل العولمة قد جعل العديد من كبار المحللين الذين توقفوا عندها ينظرون إليها بوصفها ظاهرة اقتصادية بدرجة أولى، دون إنكار أبعادها السياسية والثقافية بالطبع، فعلى سبيل المثال: ذهب عالم الاجتماع (فالريشتين) -مبتكر مفهوم (النظام العالمي)- إلى أن الرأسمالية هي "محرك العولمة"[2]. كما عدّها (سمير أمين) -أحد أبرز مقاومي العولمة على المستوى العالمي اليوم- "درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي"[3]. وبتحديد أكبر، فإن العولمة تفصح عن نفسها ظاهرةً اقتصاديةً -كما سبقت الإشارة- عبر سلسلة مترابطة من المظاهر أبرزها: "تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، وخصوصاً في مجال الرعاية الاجتماعية، ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية"[4]. وللعولمة الاقتصادية مؤسسات وهيئات عملاقة تنطق بلسانها وتعبر عن مصالحها، في مقدمتها البنك

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢) بك، أولريش. "ما هي العولمة؟"، ترجمة أبو العيد دودو، كولونيا. منشورات الجمل، ١٩٩٩م، ص ٥٦.

(٣) سعد، فيصل جميل. "العولمة الجديدة آلية جديدة في تفكيك النظام العالمي الجديد: قراءة ديالكتيكية لمفهوم العولمة الجديدة عند سمير أمين"، الطريق، العدد ٢ (آذار ـ نيسان ١٩٩٦م)، ص ١٧٢.

(٤) السيد. "العولمة والطريق الثالث" النهج، مرجع سابق، ص ٦١.

الدولـي، وصندوق النقد الدولي، والشركات متعدية الجنسيات، مترافقة مع حزمة من المنظمات الرديفة والمساندة، من مثل: منظمة التجارة العالمية[1]، ومؤتمر دافوس الاقتصادي...إلخ[2].

هـذا، ويحفل الخطاب الصادر عن مناهضي العولمة وحركات مقاومتها بكمّ وافر من المخاطر الاقتـصادية الـتي يمكـن سـوقها أسـباباً لضرورة مجابهة العولمة. وفيما يلي استعراض لأبرز تلك الأسـباب، الـتي يختـزلها بـصورة محيطة وشـاملة مقـال منـشور في العديد من المنابر الإلكترونية المقاومـة للعـولمة[3]. ونظـراً لأهمـية ذلـك المقال وتعبيره -وفق تقديرنا- عن الرؤى التي تتبناها حـركات مقاومـة العـولمة بـوجه عـام، فإنـنا نورده بحرفيته، دون أن نتبعه بالكثير من الإضافة أو التعليق:

"نحـن ضـد العـولمة الرأسمالية؛ لأنها تعبر في الجوهر عن مطالبة الرأسمال بحرية مطلقة، على حـساب أي اعتـبار آخـر. إنه البند الأول (الوحيد تقريباً) من الدستور الرأسمالي للعالم. وليس الأمـر تجـريداً؛ فكـل لقـاءات القمة التي تعبأنا ضدها، وكل المؤسسات التي نحارب -من المنظمة العالمـية للـتجارة إلى اللجـنة الأوروبـية- لا هـدف لها في آخر المطاف غير غاية وحيدة: رفع كل

---

(١) تمـثل الـنقاط التالـية، التي يطرحها الفلبيني (والدن بيللو) أحد الشخصيات العالمية المقاومة للعولمة في عَرْض نقـده لمـنظمة الـتجارة العالمـية-أنموذجاً معبراً عن أبرز الانتقادات التي توجهها حركات مقاومة العولمة ضد الهيـئات الاقتـصادية الدولـية المعـبرة عـن الـسياسات العولمية: "منظمة التجارة العالمية تتميز بعدم الشفافية، وعـدم الديمقـراطية، واكتـساب عضويتها يتم بالاختيار وليس بوسائل ديمقراطية . ويؤدي عدم الشفافية إلى سيطرة أيديولوجيا التجارة الحرة على المنظمة التي تروج لروشتة اللبرلة، والخصخصة، والتخلص من النظم الاقتصادية المتبعة على المستويات القومية لصالح النظام المعولم، وهي تعمل منذ ٢١ عاماً مضت على إعادة تـرتيب اقتصاديات العالم الثالث، ولم تسفر روشتاتها إلا عن المزيد.. من الفقر وعدم المساواة. الهدف الأول لهـا هو تنفيذ مبادئ (نيوليبرالية) تؤدى للمزيد من المعاناة. ..وتعد منظمة التجارة العالمية هيئة مستقلة، ومع ذلـك فإنهـا لا تمـثل سـوى مـصالح الدولـة والـشركات الاحـتكارية الأمـريكية الكبرى. وترتبط بإحكام بالحاجـات المتغيرة للـولايات المـتحدة، التي تحولت من دعم الجات (المعاهدة الدولية للتجارة والتعريفات الجمـركية) إلى دعـم مـنظمة الـتجارة العالمـية الغنية بوصفها نظاماً متعدد الأطراف اسمياً، وقواعده ملزمة". انظـر: "حـوار مـع والـدن بـيللو"، حـوار منـشور في موقـع (كفايـة) علـى الـرابط التالـي: http://www.kefaya.org/znet/040909bello.htm

(٢) لتـشكيل صـورة واضـحة حـول أبـرز الهيئات الاقتصادية المعبرة عن العولمة، انظر: البيلاوي ، حازم. "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة)" ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٠م.

(٣) هوسـون، ميـشيل. "عـشرة أسـباب للنـضال ضـد العولمة الرأسمالية"، مقالة منشورة في موقع (البديل) على الرابط التالي: http://www.albadil.net/articles/world_socialforum/shalaq.htm

الحواجـز بوجه حرية حركة الرأسمال، واستثماره أينما شاء، وانسحابه كلما شاء. وتعتبر كل ما قـد يـتعارض مع حرية الرأسمال خارجاً عن القانون، وعديم الفعالية، ومضاداً للاقتصاد. يعلن محامـو الـنظام أن ذلـك هـو الطـريق الى عولمة سعيدة -كما تجرأ على ادّعائه أحد الإيديولوجيين بفرنسا- أي: إننا سندخل أفضل العوالم.

نحـن ضـد هـذه العـولمة؛ لأنهـا نقـيض تنمـية متـناغمة: إن مـا تبرزه المؤسسات الدولية من نجاحـات عابـرة ومحلية لا يعوض التعاقب المديد للأزمات التي عصفت منذ عشر سنوات ببلدان تظهـر كأنجب التلاميذ، من المكسيك إلى الأرجنتين مروراً بكوريا وروسيا وبلدان أخرى عديدة. إننا -خلف هذه الأزمات- إزاء احتدام مهول للتفاوت داخل البلدان، وبين البلدان المدفوعة إلى التـنافس. إن النتـيجة المباشـرة للعـولمة الرأسمالية هي التي تخلق التنافس المباشر بين عمال العالم برمته. فمن يقدر على الاندماج في القطاع المعولم لن يواصل ذلك إلا بالحفاظ على مستوى أجره المـنخفض، وهـو مـا يسميه الرأسماليون "ميزة". أما الآخرون فتجري إزاحتهم بفعل عجزهم عن الارتقـاء إلى مـا تتطلـبه تلك المنافسة الفائقة من مستويات: يفقدون فرص عملهم، ومداخيلهم، ويحرمون من وسائل تلبية حاجاتهم الأساسية.

نحـن ضـد هـذه العـولمة؛ لأنها رافعة جبارة لفرض تراجع الحقوق الاجتماعية، حتى في أكثر الـبلدان تقـدماً: إن حجـة المنافسة، والابتـزاز بترحـيل وحدات الإنتاج، والإخضاع لإكراهات اقتـصادية مـتعذرة الإشباع، يؤدي بكل مكان إلى تقهقر اجتماعي يضر بظروف العمل، وبوضع الأجـير، وبالحمايـة الاجتماعـية، وبأنظمة التقاعد. تتعزز السياسات (النيوليبرالية) المتبعة في كل بلد بفعل ضغط التنافس، وبفضل تنسيقها في مؤسسات تقدم عنها أوربا مثالاً معروفاً جيداً.

نحـن ضـد هـذه العولمة؛ لأنها -بحكم طبيعتها- معادية لما هو اجتماعي: يحل بكل مكان عبر العـالم مـا تـسميه مـنظمة العمـل الدولـية انعـدام الأمـان الاقتصادي: مرونة الشغل، الهشاشة، الـبطالة، انخفـاض المداخـيل الاجتماعـية، وتنـضاف كلها إلى التقشف الاجتماعي بقصد تحميل العمـال المخاطـرة، الـتي يتباهـى الـرأسماليون بـتحملها. لأول مرة في تاريخ الرأسمالية، يواجه الـشباب آفاقـاً متقهقـرة قياسـاً علـى آفـاق الأجيال السابقة. لم يعد مصير الأفراد بأيديهم، وهم خاضعون لتقلبات تحولات اقتصادية لا يتحكمون بها.

نحـن ضـد هذه العولمة؛ لأنها تنظم عملية استحواذ هائلة على الثروة التي ينتجها العمال عبر العـالم: يـؤكد الـرأسمال علانـية تفـضيله لـنمو ضعيف إذا كان هو شرط الحفاظ على معدلات

أربـاح مـرتفعة. لكـنه يراكم تلك الأرباح بنسبة متدنية باطراد، ويعيد توزيعها عبر الدوائر المالية لدى فئة ريعية متقلصة باستمرار.

نحـن ضـد هـذه العـولمة؛ لأنها تستهدف تحويل كل شيء إلى سلعة: لا يطالب الرأسمال بحق التـنقل بحـرية نحـو المـناطق والقطاعات التي يتوقع بها أرباحاً عالية وحسب، بل يسعى أيضاً إلى الاسـتيلاء علـى قطاعـات اقتصادية كانت إلى حد ما خارج سيطرته. ليست المجالات التي يسعى إلى احـتلالها جغـرافية؛ إنـه يـريد ولـوج الخـدمات العمومـية وتحريـرها مـن مـنطق الحاجـات الاجتماعـية. لـيس ثمـة، مـسوّغ -في نظـر الـرأسماليين- لإفلات الصحة، والتعليم، والطاقة، ووسـائل الـنقل، والاتصالات، والإعلام، والثقافة، بل حتى الأجسام الحية- من قبضتهم. فهي كلها -بالنسبة لهم- ميادين توسع ممكن. وكل خطوة في هذا الاتجاه تفاقم التفاوتات. وكم يسهل فهم السبب: إذا أصبحت الصحة سلعة سيعالج البشر بحسب الدخل وليس خطورة المرض.

نحـن ضـد هذه العولمة لأنها عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية: يعيش زهاء نصف البشرية مـن الـزراعة، وبدلاً من مد الزراعة التقليدية بوسائل الاشتغال، يجري تعريضها على نحو عنيف لهجـوم منتجات الشركات الزراعية العملاقة فائقة الإنتاجية، والمستفيدة -علاوة على ذلك- من الإعانـات. ولا يعـترف بحق الدول في حماية تلك القطاعات من المنافسة. ما زال مليار نسمة من سكان هذا الكوكب محرومين من ماء صالح للشرب. وبدلاً من إتيان حلول مخططة لهذا الوضع، نـشهد حالـياً تقاسمـاً مـضبوطاً للـتموين بالماء من قبل قلة من الشركات متعددة الاستيطان التي تمـارس ضـغطاً رهيـباً لا سـيما عـبر مفوضات المنظمة العالمية للتجارة لفتح الخدمات العمومية والـبلدية. بـات الـتزود بالمـاء خاضـعاً أكثـر فأكثر لمعيار المال: الفقراء محرومون منه، والآخرون يعانون الارتفاع المنتظم لأسعار تلك الشركات شبه الاحتكارية. وأخيراً لا توزع الأدوية المضادة (للـسيدا) لمـن هـم بحاجة إليها دون حصولهم على إمكانات شرائها؛ لأن صناعة الأدوية ترفض عدّها شيئاً آخر غير سلع، وتضع مردودية رساميلها فوق أهداف الصحة العمومية.

نحـن ضـد هذه العولمة؛ لأنها عاجزة عن مواجهة المخاطر المحدقة بالبيئة: إن ادعاء الرأسمالية قـدرة حـل هذه المشكلة بطريقتها، بواسطة حلول تجارية، مثل تشكيل سوق حقوق التلويث، لا يعادل حجم التحديات. إنها عاجزة عن إقامة تخطيط الطاقة، ونقل التكنولوجيا اللازمين لإتاحة تنمية مقتصدة ومستجيبة في الآن ذاته لحاجات سكان العالم المرتقب تزايدهم طيلة عقود عديدة.

نحن ضد هذه العولمة؛ لأنها تسلب المواطنين غير المنتمين للطبقات الحاكمة كل إمكانية للتحكم بمصيرهم وتجسيد أولوياتهم: إنها تحرم الدول المسيطر عليها من سيادتها؛ بإرغامها على توقيع اتفاقات تمنعها من اتخاذ أي إجراء للتحكم بالرساميل، وتفرغ الديموقراطية من كل محتوى حقيقي .

نحن ضد هذه العولمة؛ لأن المنافسة بين الرساميل تتحول حتماً إلى حروب ضد الشعوب..إن ما تخلقه من فوضى، ورفضها تلبية الحاجات الاجتماعية غير المربحة، وإقصاء بلدان وقارات بكاملها- يحرم الشعوب من كل أمل، ويجعل اللجوء الى القوة الضارية الوسيلة الوحيدة (لضبط) نظام سائر على غير هدى".

بوقفة سريعة مع المقال الذي قدّرنا وجاهة إيراده كاملاً على الرغم من طوله، يمكن القول مجدداً: إنه يعبّر إلى حد بعيد- وإن اختلفت العبارات والألفاظ والمرجعيات- عمّا يقول به مناهضو العولمة في سائر أنحاء الأرض؛ فعلى سبيل المثال: في مقالة ذات طابع إسلامي واضح تسنى للباحث الاطلاع عليها[1]، وهي ليست نادرة من نوعها بكل تأكيد- نكاد نعثر على ذات الأسباب التي عددتها المقالة السابقة لتسويغ مناهضة العولمة. الأمر الذي يظهر أن هناك وعياً عالمياً شبه موحد بالتهديد الذي تشكله العولمة، وبخاصة في شقها الاقتصادي؛ حيث تبدو خطراً داهماً يكرس تبعية كثير من دول العالم لقوى الرأسمالية المتوحشة، بما في ذلك العالم الإسلامي بكل تأكيد، و"يجعل من حاضر ومستقبل اقتصاديات هذه الدول قاتماً"[2].

ثانياً- دوافع سياسية:

يؤكد أحد محللي السياسة الأمريكية البارزين "أن أمريكا -في مختلف الأحوال- هي مركز عالم العولمة اليوم"[3]. وربما كان الوعي المتنامي بذلك هو ما يدفع بكثير من حركات مقاومة العولمة إلى النظر إليها -أي العولمة- بوصفها ليست في جوهرها إلا محاولة أمريكية تبنتها الإدارات

---

(١) البلاع، المعز لله صالح. "مستقبل المسلمين والتحولات الاقتصادية"، مقالة منشورة في موقع (شبكة المشكاة الإسلامية) على الرابط التالي:

http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5102

(٢) المرجع السابق.

(٣) هدسون، مايكل. "مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة" المستقبل العربي، العدد ٢٨٤ (تشرين الأول ٢٠٠٢م)، ص٤٤.

الأمريكية المتعاقبة، وبصورة متعاظمة منذ أربعينيات القرن الماضي لإحراز الهيمنة السياسية على العالم، دون أن ينفي ذلك بطبيعة الحال اختلاط تلك الهيمنة بأشكال اقتصادية وثقافية وحتى عسكرية، وربما كان من الجائز اعتبار القنبلة الذرية التي لم تتورع إدارة الرئيس الأمريكي (ترومان) عن إلقائها على مدينتي (ناكازاكي وهوروشيما) إبان الحرب العالمية الثانية، دون وجود الحد الأدنى من المسوغات الشرعية التي تستدعي ذلك- تعبيراً مبكراً وصارخاً عن العزم الأمريكي الأكيد للهيمنة على العالم واقتياده بحبل السياسة الأمريكية.

ومنذ اشتعال فتيل الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تراكمت الشواهد التي لا تدع مجالاً للشك بحقيقة المطامح والمطامع الأمريكية للسيطرة على العالم تحت مظلة نظام أحادي القطب، لا يحتكم إلا إلى منطق القوة، تلك الشواهد التي قد لا تبدأ بالسعي إلى إجهاض الثورة في كوبا، ويبدو أنها لن تنتهي باحتلال العراق. وربما تكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي وحده، ما لا يقل عن (٢٨٠) تدخلاً عسكرياً في أزمات دولية حول العالم![1]، وهو ما لا يمكن تفسيره أو فهمه إلا ضمن منطق السعي الأمريكي المحموم لإخضاع العالم، والانفراد بلعب دور الشرطي المتسلط فيه.

لقد أفضت السياسات الأمريكية العنيفة الساعية إلى الهيمنة على العالم إلى تسويد صورة الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع الأساس لتعميق كراهيتها ومقاومة توجهاتها السياسية على مستوى العالم ككل، حتى بين الأوساط الغربية نفسها؛ فعلى سبيل المثال: طلب أحد استفتاءات الرأي العام الذي أجري في فرنسا أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي من المستجيبين اختيار الكلمات التي تخطر على البال عند التفكير بأمريكا، فاختار (٦٧٪) من المستجيبين كلمة "العنف"، وفكر (٦٦٪) بالقوة، واستقر تفكير (٤٩٪) على اللامساواة، ووقع

(١) الحلبي، محمد علي. "قراءة في الفكر الأمريكي"، مقالة منشورة في موقع (التجديد العربي) على الرابط التالي:
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=12629

اختيار (٤٢٪) على كلمة "العنصرية"[١]. وبكل تأكيد، فإن لنا أن نتوقع أن ارتفاعاً ملموساً قد طرأ على تلك النسب بعد تورط الإدارة الأمريكية في العدوان على العراق، وما ارتبط بذلك العدوان وتمخض عنه من اختراق لقواعد الشرعية الدولية، وانتهاك لأبسط مبادئ حقوق الإنسان، كما تشي بذلك الفظائع التي اكتشفت في سجن أبي غريب، وغيره من السجون الأمريكية.

وقد باتت المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم تحت مظلة نظرية القطب الواحد تحظى بالانتقاد، حتى من جانب بعض أبرز منظري الإدارة الأمريكية نفسها ومستشاريها. ففي مقالة نشرت قبل سنوات للكاتب (صمويل هنتنجتون) صاحب نظرية صراع الحضارات الشهيرة- تعريض بيّن ببعض السياسات الأمريكية، التي جعلت الولايات المتحدة تجد "نفسها- في قضية إثر أخرى- وحيدة على نحو متزايد، لا يلتف حولها إلا شريك واحد، أو حفنة ضئيلة من الشركاء، تواجه معظم دول العالم وشعوبها...."[٢]. بل إن تلك السياسات قد جعلت من أمريكا "في أعين كثير من الدول القوة العظمى الشريرة."[٣] وبالنبرة التي لا تخفي قدراً من الانتقاد يتابع (هنتنجتون) فيقول: "في مؤتمر لجامعة هارفرد عقد عام ١٩٩٧م أعلن علماء مشاركون أن النخب في دول تشكل ثلثي شعوب العالم على الأقل، من الصين، والروس، والهنود، والعرب، والمسلمين، والأفارقة، ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها التهديد الخارجي الأعظم والوحيد لمجتمعاتهم. إنهم لا يعدّون أمريكا مجرد خطر عسكري، بل هي خطر على وحدة أراضيهم، ورخائهم، وحرية تحركهم. إنهم ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها دولة متطفلة، متدخلة في شؤون غيرها، مستغلة، منفردة في قرارها، مهيمنة، منافقة،

(١) لافام، لويس. "روما الأمريكية: عن نظرية الإمبراطورية الفاضلة"، الثقافة العالمية، العدد ١١٧ (آذار- نيسان ٢٠٠٣م)، ص ١٦٨.

(٢) هنتنجتون، صمويل. "القوة العظمى الوحيدة،" الثقافة العالمية، العدد ٩٦ (أيلول- تشرين١-١٩٩٩م)، ص١١.

(٣) المرجع السابق، ص ١١.

وتطبق معايير مزدوجة..."[1]. بوحي من تلك الصورة القاتمة التي يحملها الكثيرون تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، التي رسمت معالمها ورسختها السياسات الأمريكية نفسها- وجدت حركات مقاومة العولمة مادة ثرّة تكاد لا تنتهي من الوقائع والشواهد التي يمكن إبرازها في عُرْضِ مجابهة الهيمنة الأمريكية على العالم.

وضمن المجال السياسي، تشكل العولمة من منظار بعض مناوئيها خطراً يتهدد وجود الدولة بصيغتها المعروفة، وإيذاناً باضمحلالها، وذلك على أساس "أن العولمة ستعمل على شل حركة الدولة – الأمة ووظائفها وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها، أي: إنها تقفز فوق مهام الدولة، والأمة، والوطن، والمواطنة"[2]. وهو ما يعني إفساح المجال لتصاعد حدة الفوضى، والاضطراب الاجتماعي في كثير من دول العالم، حتى الديموقراطية منها؛ إذ إن الدولة، بما سيصيبها -جرّاء إقدام قوى العولمة على سحب البساط من تحت أقدامها- من عجز عن التعامل مع الكثير من القضايا، كالعجز عن تحقيق العدالة الاجتماعية، أو حماية البيئة، أو الحد من سلطة وسائل الإعلام المتحيزة لصالح قوى العولمة، أو مكافحة الجريمة والفساد- ستغدو -مام عجزها الفاضح هدفاً- مباشراً للسخط والاستنكار المتنامي من جانب جموع المتضررين المتدهورة أحوالهم المعيشية بصورة متفاقمة، كما ستفقد- وقد سُلبت إرادة سياسييها- جزءاً كبيَراً من مشروعيتها؛ لتصبح العولمة -بشكل أو بآخر- تهديداً للديموقراطية نفسها[3].

لكننا نزعم أن في ذلك ما قد يكون مفيداً على المستوى الإسلامي والعربي؛ فقد يفضي تفكك الدول القطرية الهشة في العالم الإسلامي -وهذا ما هو مستبعد حتى الآن على الرغم من كل آثار العولمة- إلى وضع مضطرب، يستلزم التفكير بصيغ تكاملية ووحدوية جديدة تجمع شتات تلك الدول، وتحيلها قوة عظمى قادرة على مجابهة الهجمة العولمية الشرسة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) ذياب، مها. "تهديدات العولمة للوطن العربي" المستقبل العربي، العدد ٢٧٦ (شباط ٢٠٠٢م)، ص ١٥٨.

(٣) بيترمارتين، وشومان، هارالد. "فخ العولمة"، مرجع سابق، ص٤٨.

ثالثاً- دوافع ثقافية:

هناك من حركات مقاومة العولمة من ترى في العولمة ظاهرة ثقافية في المقام الأول، بحسبانها تعبيراً عن هيمنة القيم الأمريكية، أو السعي إلى "أمركة" العالم؛ بحيث يغدو الأنموذج الأمريكي، بكل ما يشتمل عليه من قيم، وبخاصة تلك المتعلقة بأسلوب الحياة -الأنموذج الوحيد الجدير بالتعميم والاقتداء. وقد دأب ذلك الأنموذج على التعبير عن نفسه بصيغ مختلفة، من أبرزها: إغراق العالم بمنتجات جذابة تحمل الخاتم الأمريكي، مثل: مطاعم الوجبات السريعة، والكوكا كولا، وأردية الجينز، وآلاف الأفلام، والمسلسلات والبرامج التي تهدف إلى إشاعة الثقافة الأمريكية، وتحاول فرضها على المستوى الكوني. ويمثل الكتاب الشهير "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، أحد منظري الهيمنة الأمريكية -وإن كان قد تراجع عن بعض طروحات الكتاب لاحقاً- قمة التجسيد للادعاء بأحقية القيم الأمريكية في فرض نفسها على أمم الأرض كافة؛ ففي ذلك الكتاب الذي خرج إلى النور عقب انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية- تبشير بانتصار الثقافة الأمريكية، وتتويجها الثقافة المكتسحة التي توقف قطار التاريخ عندها، بوصفها الثقافة الأكثر تعبيراً عن التقدم والتفوق الإنساني والحضاري[1].

ويبدو أن البيت الأبيض قد وعى منذ عقود طويلة أن جهوده السياسية، والاقتصادية، والعسكرية لفرض هيمنته على العالم لن تؤتي أكلها كما ينبغي إلا إذا تدعمت بجهود ثقافية مكثفة؛ فعلى سبيل المثال: تم منذ أربعينيات القرن المنصرم إنشاء ما يعرف ببرنامج الزائر الدولي تحت مظلة وزارة الخارجية الأمريكية، الذي يشرف على تنفيذه مكتب الشؤون التعليمية والثقافية في الوزارة. وتروج الخارجية الأمريكية للبرنامج بوصفه تظاهرة وجدت من أجل تقوية التفاهم المشترك بين الولايات المتحدة والدول الأخرى عن طريق برامج تدريبية وتعليمية، سواء على المستوى الشخصي أو المهني. وتتولى لجان خاصة في السفارات الأمريكية حول العالم ترشيح أشخاص معينين ممن يتقلدون مواقع قيادية في مختلف المجالات في دولهم، أو ممن تتوسم فيهم تلك اللجان إمكان تقلد مثل تلك المواقع مستقبلاً؛ وذلك لإطلاعهم -ضمن برامج معدة بعناية- على التجارب الأمريكية في شتى الميادين: السياسية، والتعليمية، والاقتصادية، والتنموية، والثقافية، والإعلامية...الخ، لعلهم يتخذون من تلك التجارب نماذج يحاكونها في

(١) انظر: فوكوياما، فرنسيس. "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ترجمة حسين الشيخ، بيروت: دار العلوم العربية، ٢٠٠٠م.

مؤسساتهم الوطنية عندما تسنح لهم الفرصة بذلك. وتشتمل قائمة الشخصيات التي استضافها البرنامج منذ تأسيسه على ألوف الأسماء العالمية الشهيرة، من رؤساء الدول، ورجال الفكر، والسياسة، والإعلام، والاقتصاد[1]، فيما قد يشكل مؤشراً واضحاً على نجاح الثقافة الأمريكية في اختراق بقية الثقافات، وفرض حضورها على الساحة الدولية. كما تمّ إقامة العديد من مراكز الأبحاث والدراسات، التي تتخفى تحت قناع العمل الأكاديمي، والبحث العلمي الموضوعي، وخدمة قضايا التنمية والتعاون الدولي، غير أن أبحاثها ودراساتها وفعالياتها تصب بصورة أو بأخرى في تيار خدمة أجندة الإدارات الأمريكية، التي تتضمن نشر القيم الأمريكية وترسيخها[2]؛ بحيث يغدو العالم مجبراً على ارتداء قميص واحد نسجته الأصابع الأمريكية، ويضحي مسرحاً يشهد "سيادة الصراخ والزعيق الأمريكي بمفرده في العالم أجمع"[3].

وتشكل العولمة بأبعادها الثقافية -وفقاً لمناهضيها- خطراً داهماً يتهدد الهويات الوطنية، والثقافات المحلية، ويتوعدها بالذبول والانقراض. والواقع أن هذا الجانب هو من أخطر الجوانب التي تستثير مخاوف مقاومي العولمة؛ فهي- بما تتمتع به من ابتكارات الاتصال الحديثة الجذابة، من مثل: الأقمار الصناعية، والشبكة الإلكترونية، والهواتف الخلوية...إلخ، وما يقف خلفها من قوى سياسية، واقتصادية، وإعلامية، ومعرفية هائلة- تملك قدرة فذة على اختراق ثقافات الأمم المختلفة بقيمها المبهرة البراقة، التي تقدم بطريقة تسلب الأبصار وتخلب الألباب، إلى درجة النجاح في تشكيك كثير من أصحاب تلك الثقافات -وهؤلاء هم على الأرجح من المغلوبين المولعين بتقليد غالبهم وفق المنطق الخلدوني- في الكثير من قيمهم وثوابتهم؛ ما يجعلهم عرضة للسقوط في حالات مستعصية من التنافر المعرفي والفوضوي المعايير، مقدمةً للانسلاخ من ثقافاتهم الأصلية، والتخلي عن هوياتهم، في محاولة غير مأمونة العواقب لاستدخال قيم العولمة الوافدة وتبني مضامينها.

---

(١) للاطلاع على معلومات مفصلة بشأن برنامج (الزائر الدولي) يمكن الرجوع إلى \ موقع تابع لوزارة الخارجية الأمريكية على الرابط التالي:
http://exchanges.state.gov/education/jexchanges/academic/intlvisitor.htm

(٢) المرجع السابق.

(٣) بيتر، مارتين، وشومان، هارالد. "فخ العولمة"، مرجع سابق، ص٥٨.

وتمثل هذه الوضعية المختلة -وفق ما نزعم- جوهر الإشكالية التي تكابدها أمم كثيرة في مشارق الأرض ومغاربها منذ عقود مديدة، ومن بينها الأمة الإسلامية بطبيعة الحال؛ إذ لم تستطع تلك الأمم أن تحسم أمرها، وأن تتشبث بثوابت وأصول حضارتها أمام الهجمة الكاسحة لقيم العولمة والحداثة والتغريب؛ فضربت بعيداً في بيْد التخبط الثقافي؛ لتتورط في مغامرات توفيقية، بل تلفيقية بالأحرى، للجمع بين قيم متنافرة لا يمكن الجمع بينها، إلا تحت مظلة المخاطرة بالتضحية بشخصياتها، وهوياتها الحضارية المتميزة.

وتبدو لغات الأمم المختلفة- بوصفها الأوعية التي تختزن ثقافات تلك الأمم وتحفظها، وبوصفها من أهم الأسس التي تعزز روابط الوحدة بين أبناء تلك الأمم- هدفاً مباشراً تستميت اللغة الإنجليزية- بوصفها رمزاً أساسياً من رموز العولمة- للنيل منه. والواقع أن تلك اللغة قد باتت تجسد خطراً جدياً على الكثير من اللغات الوطنية؛ فهي اللغة الأكثر انتشاراً واستعمالاً وأهمية في المعاملات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، على المستوى الدولي، وهي الغالبة الحضور على صفحات الشبكة الإلكترونية، وهي اللغة الثانية التي تفرض استعمالها في كثير من بلدان العالم. والمشكلة أن تلك اللغة قد غدت عند الكثيرين بمنزلة التعبير عن الرقي، والتقدم، والتميز الحضاري، مع ما يرتبط بذلك ويترتب عنه من احتقار اللغة، ومن ثم الثقافة الوطنية؛ الأمر الذي دفع بالكثير من رجال الفكر والسياسة في العالم إلى التحذير من أخطار اللغة الإنجليزية، وحث الشعوب على التشبث بلغاتها الأصلية، التي تعكس هوياتها الحضارية المتفردة، بل إن بعض البلدان الغربية- كفرنسا على سبيل المثال- قد بادرت إلى إصدار تشريعات قانونية تضمن حماية لغتها وثقافتها من اكتساح اللغة الإنجليزية، وما يرتبط بها من ثقافة، تكرس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها حصان طروادة الذي يحمل العولمة وقيمها إلى العالم[1].

رابعاً- دوافع بيئية:

استناداً إلى الطبيعة الاستغلالية للعولمة، الساعية إلى تعظيم أرباحها بصرف النظر عن هوية ضحاياها، لم يكن لآثارها السلبية الضارة أن تقف عند حدود تهميش الإنسان واستغلاله وتشويهه، بل تجاوزته لتطال البيئة والموارد الطبيعية أيضاً؛ وذلك بالانطلاق من اعتماد النشاط

(١) الحداد، هيثم بن جواد، "العولمة اللغوية"، مقالة منشورة في موقع (البيان) على الرابط التالي:
http://www.albayan-magazine.com/files/global/04.htm.

الاقتصادي للعولمة بصورة أساسية على استنزاف ثروات البيئة ونهب ما فيها من موارد وخيرات، وفق وتيرة جشعة نهمة، لا تلقي بالاً إلى إمكانات نضوب تلك الموارد، أو احتمالات تلوث مكونات تلك البيئة(١).

وفي ضوء الوعي العالمي المتنامي بتلك الأخطار المتمخضة عن العولمة، التي لا تهدد في آخر المطاف دولة بعينها، بل تهدد كوكب الأرض برمته- كان من الطبيعي أن تبرز إلى الوجود تنظيمات تضع على رأس أولوياتها العمل على فضح الأضرار البيئية للعولمة، ومقاومة المنظمات والسياسات المؤدية إلى تلك الأضرار. ويمكن اختزال أبرز المنطلقات التي تصدر عنها الحركات البيئية لتسويغ مقاومتها للعولمة وسياساتها، التي تم التعبير عنها في العديد من التظاهرات- فيما يلي من نقاط أجملتها مقالة شاملة تناولت الموضوع(٢):

١. تغليب قوانين منظمة التجارة العالمية على القوانين والأنظمة الوطنية لحماية البيئة: استناداً إلى مبادئها القائلة بحرية انتقال البضائع دون أية حواجز جمركية أو غير جمركية؛ فإن قوى العولمة ستسعى بكل قدراتها الهائلة إلى أن يكون لقوانين منظمة التجارة العالمية الغلبة على القوانين والأنظمة الوطنية لحماية البيئة. ما يعني إجبار الدول -وبخاصة الضعيفة والفقيرة- التي تسن قوانين خاصة بهدف حماية البيئة وتحديد معايير الجودة البيئية- على التخلي عن تلك القوانين، على أساس أنها تشكل (حواجز غير جمركية) لا بد من إزالتها؛ لتسهيل التجارة وانتقال السلع.

كما أن الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث- كالمنتجات المستنزفة للأوزون على سبيل المثال- لن يكون قابلاً للإيقاف بالرجوع إلى بنود المعاهدات البيئية البينية بين الدول، مثل معاهدة مونتريال لمنع الاتجار بالمنتجات المستنزفة للأوزون؛ إذ إن قوانين منظمة التجارة العالمية ستحظى بأولوية قانونية دولية على تلك المعاهدات. بالإضافة إلى ذلك، فإن سيادة اتفاقيات منظمة التجارة يهدد بتهميش أنظمة الإدارة البيئية التعاونية للموارد العالمية التي تم إقرارها عن طريق المنظمات المعنية في الأمم المتحدة.

---

(١) بيترمارتين، وشومان. "فخ العولمة"، مرجع سابق، ص ٧٥-٧٦.

(٢) وردم، باتر. "العولمة وتدمير البيئة"، مقالة منشورة في موقع (الحوار المتمدن) على الرابط التالي:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13488

٢. **استنزاف الموارد الطبيعية:** من شأن عملية إسقاط التعرفة الجمركية عن المواد والمنتجات الخشبية الإفضاء إلى تخفيض أسعارها دولياً، ومن ثم زيادة معدل قطع الغابات والأشجار للحصول على تلك المنتجات. ومع تنامي قوة ونفوذ الشركات العملاقة متعدية الجنسية المتركز نشاطها في مجال قطع الأخشاب وصناعات الورق؛ فإن تأثيرها سيتعاظم في الدول النامية، التي تتوافر فيها مساحات شاسعة من الغابات الطبيعية، مع ما يعنيه ذلك من تعرض الثروة الحرجية في تلك الدول إلى المزيد من التدمير من جانب الشركات الغربية المتعددة الجنسية.

كما سيفضي تحرير التجارة -أيضاً- إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة، كالمياه الجوفية، والغابات، وموارد التعدين؛ وذلك لإقامة صناعات جديدة وتوسعة نظيراتها القائمة. وإذا ما تزامن ذلك مع سيادة سياسات تنموية رعناء قصيرة النظر، وتهميش للمجتمعات النامية -كما هو حاصل بالفعل- فإن أضراراً غاية في الخطورة والسلبية سوف تقع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشرات النمو الاقتصادي المعتمدة دولياً -مثل الناتج القومي الإجمالي، أو نصيب الفرد -هي مؤشرات رقمية بحتة، لا تأخذ بعين الاهتمام خسارة الرأسمال الطبيعي، واستنزاف الموارد الطبيعية المواكب لهذا النمو الاقتصادي الرقمي. كما أن الأرباح التي تنجم عن هذه المشاريع تجيَّر في العادة لصالح الشركات العالمية الكبرى التي تستغل الموارد الطبيعية للدول النامية بذريعة تشجيع الاستثمار.

٣. **تحويل الدول النامية إلى مكبات للنفايات والمواد الملوثة:** في ظل سريان أنظمة تحرير التجارة- كما تقضي العولمة- فإن من الحتمي تسرب الكثير من الصناعات الملوثة بيئياً من الدول الصناعية -التي تفرض معايير بيئية حازمة- إلى الدول النامية الأقل التزاماً بحماية البيئة. وعلى الرغم من أن ذلك سيفضي إلى خلق فرص عمل كبيرة في هذه الدول، إلا أن ذلك سيكون على حساب انتقال التلوث إليها، وبخاصة إذا ما تذكرنا حقيقة استشراء الفساد في كثير من تلك الدول، وخضوعها لحكومات فاسدة لا تجد ضيراً في غض البصر عن عمليات التلوث مقابل مصالحها الذاتية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يندر أن تعمد بعض الشركات الكبيرة إلى إغراق أسواق الدول النامية ببضائع تم إنتاجها بالاعتماد على أساليب ضارة بالبيئة، ومدمرة للموارد الطبيعية، موجهة بذلك ضربة قاسية إلى الصناعات الصغيرة التي قد تستخدم طرقاً رفيقة بالبيئة.

٤. **إشاعة المنتجات المعدلة وراثياً:** إن الانتقال التجاري الحر للمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً على نطاق عالمي، يعدّ واحداً من تداعيات تحرير التجارة العالمية، وسيقود إلى نشر

التأثيرات البيئية السلبية لهذه المنتجات من ناحية تغيير النظام البيئي الطبيعي والإضرار بالتنوع الحيوي، إضافة إلى التسبب -في بعض الأحيان- بمشكلات صحية للمستهلكين؛ بسبب تغيير التركيب الوراثي لهذه المنتجات. كما أنه لن يتم السماح للدول المستوردة برفض السلع المعدلة وراثياً، أو إغلاق أسواقها أمامها قبل اختبارها والتأكد من صلاحيتها. ناهيك عن المشكلات المتعلقة باختلال الأمن الغذائي الدولي، إذ إن تزايد الاتجار بالمنتجات الغذائية المعدلة وراثياً سيؤدي إلى تركز الثروة، واحتكار إنتاج هذه المنتجات في الدول المسيطرة حالياً على هذا القطاع، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والأرجنتين، التي تنتج قرابة ٩٨٪ من الإنتاج العالمي من تلك الأغذية.

٥. تسويد القرصنة الحيوية، وانتهاك الملكية الفكرية: إن معاهدة منع الاتجار بالكائنات الحية وتلك المعرضة للانقراض (CITES) لن تكون قادرة على مجابهة البنود القاضية بحرّية الاتجار التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيترجم عملياً إلى تعرض الدول النامية للعديد من عمليات القرصنة الحيوية، أي سرقة الكائنات النادرة، وبخاصة النباتات الطبية من جانب الشركات الكبرى؛ تمهيداً لاستخلاص عقاقير دوائية منها، والحصول على براءات اختراع خاصة، دون تقديم نسبة من الأرباح إلى دولة المنشإ، ومن ثم بيع تلك العقاقير بأسعار مرتفعة، حتى في أسواق البلدان التي تم أخذ النباتات الطبية منها، علماً بأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية تعطي: للشركة المصنعة للدواء أو المستحضر حق الملكية الفكرية لطريقة التصنيع أو للمنتج نفسه، ولكنها لا تعطي أية حقوق للمواد الخام التي صنع منها المنتج، ولا لأهل المنطقة التي استمدت منها تلك المواد.

حركات مقاومة العولمة وآليات العمل:

عندما ترد عبارة "حركات مقاومة العولمة" فإن ما يقفز إلى الذهن عادة هو تلك المظاهرات الهائلة التي تضج بها شوارع المدن التي تشهد انعقاد فعاليات تصب في خدمة العولمة، مثل مؤتمر دافوس الاقتصادي، واجتماعات منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وكأن المظاهرات الاحتجاجية التي تنظمها تلك الحركات هي آليات العمل الوحيدة التي تلجأ إليها لإسماع صوتها المعارض للعولمة وتجلياتها. والواقع أن هناك جملة من الآليات الأخرى التي درجت حركات مناهضة العولمة على اعتمادها، التي تعبر في بعضها عن مستوى متقدم من الإمكانات والتنظيم؛ فلقد تمكنت تلك الحركات ومنذ عام ٢٠٠١م من جمع شتات

الكثير منها لعقد ما سمي (المنتدى الاجتماعي العالمي) بصورة سنوية دورية. وقد انعقد الملتقى الذي استطاع استقطاب عشرات الألوف من مناهضي العولمة من جميع أنحاء العالم منذ نشأته عدة دورات حتى الآن، وبصورة دورية سنوية. وتحت مظلة المنتدى الأول، الذي انعقد في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠١م صادقت المنظمات صاحبة فكرة المنتدى والمشاركة فيه على ميثاق للمبادئ، اشتمل بدوره على أهداف المنتدى، وآليات عمله، كما وضع الأسس النظرية والإجرائية لتعميم فكرته ونشرها على أوسع نطاق ممكن.

وتبعاً للميثاق، تمثل المنتديات الاجتماعية فضاءات للحوار وتبادل التجارب والأفكار النازعة باتجاه إيجاد بدائل للعولمة التي تحركها الرأسمالية المتوحشة. وهي -أي المنتديات- مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني وحركاته المؤمنة بضرورة بناء مجتمع عالمي إنساني جديد، والمعادية لليبرالية الجديدة وتغول رأس المال، وكل شكل من أشكال الإمبريالية في العالم. وبينما لا يدخل في مهام المنتديات اتخاذ القرارات، ولا يخول لأحد الحق في الكلام باسمها؛ فإن لأعضائها الحرية في صياغة البلاغات والبيانات، وتأليف شبكات التعاون والتنسيق، وإقرار الأنشطة والفعاليات، وتحديد الأجندات للتعبئة الجماهيرية ونشرها بكل الطرق الممكنة. ومن هذا المنطلق، تم-على سبيل المثال- تنظيم ما لا يقل عن ٢٥٠٠ فعالية في سياق الدورة الخامسة للمنتدى، وقد تمخض عن تلك الفعاليات الخروج بحوالي ٣٥٢ اقتراحاً يسعى إلى تطوير أداء المنتدى[1].

وإذا ما أردنا التفصيل قليلاً في الآليات والوسائل التي تلجأ إليها حركات مقاومة العولمة في سبيل أداء رسالتها؛ فربما كان بالإمكان الحديث عن جملة من المجالات التي أجملتها مقالة اهتمت بالموضوع ضمن مجالين اثنين رئيسين: مجال فكري، وآخر عملي، فيما يلي تحديد لملامحهما[2]:

أولاً- المجال الفكري:

ويضم جملة من الوسائل التي يمكن ضمها في حزمة واحدة ذات طابع فكري، كالإعلام، والبحث، والنشر، والتدريب، والترجمة.

---

(١) دوما. "لنعولم النضالات، لنعولم الأمل"، مرجع سابق.

(٢) "الأعمال البنائية للمناهضين"، مقالة منشورة في موقع (الإسلام على الشبكة) على الرابط التالي:
http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2004/11/article12c.shtml

أ- الإعـلام: تذهب حركات مقاومة العولمة إلى القول بأن العولمة تبذل -عن طريق استغلال وسائل الإعلام -جهوداً حثيثة للسيطرة على عقول الناس، وتزييف وعيهم؛ وذلك عبر إغراقهم بـبرامج ترفيهية سطحية، ومثيرة، وتافهة، وعرض تجليات العولمة بصورة براقة جذابة والاجتهاد في تبرير سلبياتها، وفَبْركة الوقائع، وتزييف بعض الحقائق، وتجاهل بعضها الآخر وتضخيمه، وتقـزيمه، وإخفائـه. وإزاء هـذا الواقع، كان لا بد من أن تنصرف عناية حركات مقاومة العولمة، بهـذه الدرجـة أو تلـك، إلى استخدام السلاح نفسه، أي: وسائل الإعلام؛ لتوعية الناس بمخاطر العـولمة، وكـشف مخاطـرها، وأساليبها، وأهدافها لاستغلالهم. ومن ثم فقد لجأت تلك الحركات إلى الوسائل الإعلامية الآتية:

- المواقـع على الشبكة الإلكترونية: وذلك بالانطلاق من أن الشبكة الإلكترونية ليست مجرد وسـيلة للاتـصال يـتم عـن طـريقها دعوة الناس والتنسيق معهم للتجمع والتظاهر في الشوارع، وإنمـا هي أيضاً وسيلة مهمة للإعلام. وتتولى تلك المواقع في العادة توعية الناس بمخاطر العولمة، وإبراز الأنشطة التي تنظم ضدها، وعرض الوثائق والبيانات المتصلة بذلك.

- الـدوريات والنـشرات المطـبوعة: هـناك عدد من المجلات والنشرات المطبوعة التي تواظب حـركات مقاومـة العـولمـة علـى إصدارهـا بصورة دوريـة وغير دورية، تسهم في تعميم خطاب تلك الحركات ونشر أطروحاتها.(1)

---

(1) مـن الأمـثلة علـى الـدوريات والنـشرات المطـبوعة التي تصدرها حركات مقاومة العولمة كل من المنشورات الآتـية: مجلـة **Kalinaw**: الـتي يـصدرها (تحالـف الـسلام الآسيوي)، ومقره في هونج كونج، وقد تضـمن عـددها الأول الـذي صـدر في آذار مـن عـام ٢٠٠٤م عـدة أوراق بحثية، إضـافة إلى عـدد مـن المقـالات، وإسـهامات وتعليقات أعـضاء التحالف التي ألقيت في اجتماع الجمعية التأسيسية للتحالف. مجلة **PSSP Review**: وهـي مجلة بحثية تصدرها حركة (تضامن الشعب من أجل التقدم الاجتماعي) الكورية الجنوبية، وهـي تنـشر عـدداً مـن الأوراق البحثية التي تحاول أن تؤكد فيها عدداً من المبادئ التي تتبناها، وهي مقاومة العـولمة المالـية (النيوليـبرالية)، ومناهضة عدم الاستقرار في أوضاع العمال، والسعي إلى انتزاع حقوق المرأة، ورفـض الحـرب. مجلـة **People's Plan Japonesia**: وهـي مجلة فصلية تصدرها بالإنجليزية (المجموعة الدراسـية لخطـة الشعب)، وهي مجموعة بحثية تأسست عام ١٩٩٨م في اليابان من تجمع ٥٠٠ من الناشطين والباحـثين. وقـد صـدرت المجلـة في عدد تجريبي في خريف ٢٠٠٤م ، وتهدف لتقديم تحليلات ورؤى نظرية للحـركات الاجتماعـية والمفكـرين النقديين في اليابان، كما تهدف لإتاحة الفرصة أمام الناشطين والباحثين للـنقاش حـول إمكانات إقامة "عالم مختلف". مجلة **Seminar**: وهي مجلة هندية صغيرة الحجم أشبه بالنشرة، ولهـا موقـع علـى الإنترنـت. تـتناول القـضايا القومية والدولية على أن يتناول كل عدد منها قضية واحدة، وتتيح المجلة لأصحاب الرؤى المختلفة والمعارضة طرح وجهات نظرهم، مؤكدة عدم وجود سلطة لتحرير =

ب- الأبحاث والتدريب: انطلاقاً من ازدياد اعتماد العالم على نتائج البحث العلمي، كان على حركات مقاومة العولمة الاعتماد بصورة متصاعدة على البحوث والدراسات؛ وذلك من أجل توصيف مظاهر العولمة وأبعادها بصورة دقيقة، وإبراز مخاطرها وتداعياتها وتحليلها بشكل موضوعي، بعيداً عن المقولات الجاهزة المسبقة.(١)

ج- النشر: بغرض مجابهة دُور النشر التجارية التي تجعل من الربح هدفها الوحيد بعيداً عن أية رسالة تنويرية سامية، وهو ما يخدم أهداف العولمة- حرصت حركة مقاومة العولمة على إيجاد دور نشر خاصة بها، أو التعاون مع بعض دور النشر التي لا تضع الربح في قائمة أولوياتها، وتؤمن بضرورة نشر الوعي بمخاطر العولمة.(٢)

= المجلة، وعدم سعيها لتقديم إجابات نهائية عن الأسئلة المطروحة، مكتفية بحث القارئ على إيجاد تلك الإجابات بنفسه. نشرة **Jubilee South Africa**: وهي نشرة تصدر عن (مركز المعلومات والتنمية البديلة) الجنوب إفريقي، وتركز على مشكلة الديون والتجارة الدولية، والتمويل والسياسات الاقتصادية الكبرى، ساعية لتحقيق عدالة اقتصادية، وإحداث تحولات اجتماعية. المرجع السابق.

(١) من المراكز البحثية المهمة التي أنشئت في سياق مقاومة العولمة: **المعهد العابر للقوميات**: وهو معهد تأسس عام ١٩٧٤م كزمالة عالمية تتألف من عدد من الباحثين الناشطين. ويعمل المعهد الذي لا ينتمي إلى أي حزب سياسي -تحت مظلة نظام المنحة الدراسية العامة، ساعياً إلى إيجاد تعاون عالمي وتعزيزه، من أجل التفكير ببدائل وحلول ممكنة للمشكلات العالمية المرتبطة بالعولمة: كالعسكرة، والصراع، والفقر، والتهميش، وغياب العدالة الاجتماعية، والانهيار البيئي؛ وذلك عبر العمل على تنظيم المجموعات البحثية وعقد المؤتمرات العالمية، واستخلاص النتائج البحثية ونشرها، سواء على شكل أوراق بحثية أو كتب تتم ترجمتها إلى عدد من اللغات. **المنتدى الآسيوي**: وهو منظمة إقليمية لحقوق الإنسان تعمل من بانكوك في تايلاند، وهو نتاج لاجتماع منظمات حقوق الإنسان الآسيوية عام ١٩٩٩م. ويعمل المنتدى على حماية حقوق الإنسان في آسيا عن طريق التعاون والتشارك في المعلومات بين منظمات حقوق الإنسان في المنطقة. ولتحقيق التوافق مع معايير حقوق الإنسان يقوم المنتدى بتنفيذ عدد من البرامج التدريبية حول معايير حقوق الإنسان وآلياتها التي وضعتها الأمم المتحدة. كما يقوم المنتدى بإرسال بعثات لتقصي الحقائق، وإجراء التحقيقات المستقلة، وإعداد التقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في آسيا. المرجع السابق.

(٢) من الأمثلة على دور النشر التي تتعاون معها الحركة العالمية لمقاومة العولمة: **دار بلوتو للنشر التقدمي المستقل**: وقد تأسست الدار عام ١٩٧٠م، وتعد إحدى دور النشر البريطانية الرائدة في مجال النشر المستقل، التي آلت على نفسها الالتزام بنشر الأفضل من بين الكتابات النقدية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. المرجع السابق.

د- الترجمة: اقتضت ضرورة تمكين حركات مقاومة العولمة المتحدثة بلغات مختلفة من التواصل بصورة أسهل إيلاء عناية خاصة من جانب تلك الحركات لقضية الترجمة؛ فتم إنشاء العديد من الهيئات المعنية بتلك القضية، من أبرزها على سبيل المثال: حركة بابلز للترجمة.(١)

ثانياً- المجال العملي:

ويتضمن سلسلة من برامج الإغاثة والتنمية المحلية والدولية التي تعبر عن أفعال مباشرة تسعى لإزالة الآثار السلبية الناجمة عن العولمة، وفرض أوضاع جديدة أكثر انسجاماً مع مبادئ العدالة الاجتماعية والسلام.

أ- الإغاثة: فطنت حركات مناهضة العولمة إلى أهمية إقامة منظمات تطوعية تتولى التخفيف من الأضرار التي تحدثها العولمة؛ فعمدت إلى إنشاء العديد من تلك المنظمات حول العالم التي تجسد -بصورة عملية- البدائل الممكنة للعولمة.(٢)

---

(١) ظهرت حركة بابلز للترجمة عام ٢٠٠٢م على هامش المنتدى الاجتماعي الأوروبي الذي عقد في فلورنسا؛ وذلك لتلبية احتياجات المنتدى في الترجمة الفورية. وخلال عدة شهور قليلة اتسعت الحركة وصار لها مراكز في حوالي ١٤ دولة للقيام بأعمال الترجمة الفورية، وترجمة النصوص الخاصة بالمنتديات الاجتماعية ومؤتمرات حركات مناهضة الحرب والعولمة. يعمل بها ما يزيد عن ٣٠٠ مترجم متطوع. وتهدف الحركة -إضافة إلى الترجمة- إلى تيسير الحوار ما بين الثقافات المختلفة؛ وذلك عن طريق العمل بالتعاون مع المنظمات الموقعة على إعلان مبادئ المنتدى الاجتماعي العالمي، كما ترى الحركة نفسها انعكاساً لدور اللغات في بناء مجتمع (مختلف). المرجع السابق.

(٢) من الأمثلة على المنظمات التي أنشئت في إطار حركة مقاومة العولمة بغرض الإغاثة: **مركز اليابان العالمي للتطوع**: وهو منظمة يابانية عالمية غير حكومية تأسست عام ١٩٨٠م لتعمل على تنمية المجتمع، ونشر السلام، والإغاثة العاجلة في ٩ من دول العالم في آسيا وإفريقية، وذلك عن طريق مشروعات متنوعة تتعلق بالزراعة، والمياه، والحفاظ على البيئة وتعليم الأطفال، وبناء السلام، والإغاثة الطارئة في كل من كمبوديا وفيتنام، ولاوس، وتايلاند، وجنوب أفريقيا، وإثيوبيا، وأفغانستان، وفلسطين، وكوريا الشمالية. أما في اليابان فيعمل المركز عبر الأنشطة التنويرية (المناصرة، تعليم التنمية، والتشبيك)؛ لتحقيق مجتمع قائم على العدالة، وحقوق الإنسان. المرجع السابق.

ب- النضال لانتزاع الحقوق: من بين حركات مناهضة للعولمة، هناك من يعمل على المستويات المحلية بشكل أساسي، إما لتخفيف آثار السياسات الاقتصادية للدولة على فئة ما، أو لانتزاع حقوق تلك الفئة بشكل مباشر.(١)

حركات مقاومة العولمة بين النجاح والإخفاق:

ليس من السهولة البت فيما إذا كانت حركات مقاومة العولمة قد نجحت في تحقيق أهدافها؛ فالحكم هنا يخضع للمنطق النسبي إلى حد بعيد؛ إذ يرتبط بعوامل عديدة منها: طبيعة الأهداف المعلنة لتلك الحركات، ودرجة واقعية تلك الأهداف، وإمكانات تحقيقها على أرض الواقع، ومستوى النجاح الذي يمكن القبول به، ومن هو الذي يحدد ذلك المستوى ...إلخ. غير أن ذلك لا يحول دون القول: إن المتتبع لحركات مقاومة العولمة سيجدها قد أحرزت العديد من النجاحات هنا وهناك، وبدرجات متفاوتة من تظاهرة لأخرى؛ فعلى سبيل المثال: نجحت جهود منظمة (المواطن العادي لمراقبة التجارة العالمية) التي تديرها الأمريكية (لوري ولاش) في إسقاط قانون التفاوض في الكونجرس الأمريكي، وهو قانون كان من شأن إقراره الإفضاء إلى توسيع (معاهدة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية/ نافتا). كما تمكنت المنظمة نفسها من إجبار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على التراجع عن اتفاقية الاستثمار المتعدد الأطراف، وذلك بعد نجاحها في تسريب بنود الاتفاقية التي نوقشت بمنتهى السرية، ونشرها على الشبكة الإلكترونية. واستطاعت ذات المنظمة، عبر تنظيم احتجاجات جماهيرية صاخبة لم تخل من بعض الشغب- أن تفرط عقد المحادثات التي كانت منظمة التجارة العالمية قد خططت لعقدها حول موضوعات

---

(١) من الأمثلة على حركات مقاومة العولمة عبر النضال العملي المباشر: حركات الفلاحين بلا أرض في كل من البرازيل وبنجلاديش: وهي حركات تعمل بالأساس وفق تكتيك واحد قائم على توفير فرص العمل للفلاحين الأجراء الذين لا يملكون أرضاً، والذين ليس لهم عمل ثابت؛ وذلك عن طريق انتزاع الأراضي غير المستصلحة وغير المستغلة للعمل على فلاحتها واستصلاحها، وبناء مجتمعات حولها تتألف من عائلات أولئك الفلاحين، والعمل عن طريق برنامج متكامل لتغيير حياة هؤلاء الفلاحين وأسرهم عبر برامج تعليمية، وصحية، وتعاونية مختلفة، وكذلك الاهتمام بتنمية قدرات أولئك العمال، رجالاً ونساءً، على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، وتدريب الكوادر وإعدادها، وتشجيعهم على المشاركة السياسية؛ من أجل تهيئة مناخ ملائم لتوفير العدالة الاجتماعية. المرجع السابق.

تتعلق بالزراعة والتجارة في مدينة (سياتل) الأمريكية أواخر عام ١٩٩٩م، تلك المدينة التي باتت أحداثها الشهيرة رمزاً لعهد جديد من التصدي لقوى العولمة.(١)

وخشية من التظاهرات الحاشدة التي تنظمها حركات مقاومة العولمة، اضطر البنك الدولي لتأجيل اجتماع برشلونة في حزيران من عام ٢٠٠١م، مكتفياً بعقده عن طريق الشبكة الإلكترونية. وربما كان ذلك يمثل شكلاً من أشكال الانتصار لحركة مقاومة العولمة على مستوى العالم، يضاف إلى سلسلة "انتصاراتها في سياتل حتى كويبيك، مروراً بواشنطن - براج - ملبورن - أوكيناوا، ونيس وبورتو هوريزونتي بالبرازيل، من دون أن ننسى المسيرة الزاباتية الضخمة في المكسيك...إلخ". (٢)

والواقع أن حركات مقاومة العولمة باتت تشكل هاجساً ثقيلاً يقض مضاجع أنصار العولمة ومنظماتها. وقد تعكس الاحتياطات الأمنية المتشددة التي تستنزف عشرات ملايين الدولارات، التي تضطر تلك المنظمات إلى اتخاذها في السعي إلى حماية فعالياتها التي تحظى بمعارضة متنامية- حجم القلق الذي تضمره إزاء حركات مقاومة العولمة. علماً بأن تلك الحركات لا تلجأ -كما يؤكد قادتها- إلى العنف للتعبير عن مطالبها، بل إن هناك من يزعم بأن هناك تآمراً من جانب أنصار العولمة لدسّ بعض المخربين؛ لافتعال حوادث العنف؛ سعياً إلى تشويه صورة حركات مقاومة العولمة أمام الرأي العام العالمي، ووسمها بالفوضوية والعبثية.(٣)

والحديث عن نجاح مقاومة العولمة أو فشلها، لا بد أن يقود إلى الحديث عن أبرز المشكلات التي تعاني منها تلك الحركات، التي تقلص من آماد نجاحها، وتزيد من إمكانات تعثرها؛ فحركات مقاومة العولمة لا تخلو من الصراعات الداخلية والانشقاقات التي تنشأ في العادة بدعوى انحراف تلك الحركات عن مبادئها وثوابتها الأصلية، أو نتيجةً لنفاد صبر بعض أعضائها، وإدراكهم صعوبة تمكنها من إحراز نجاحات جدية في ضوء ضعف تأثير آليات العمل التي تتبعها؛ فعلى سبيل المثال كان المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع الذي انعقد في مدينة (مومباي) الهندية عام ٢٠٠٤م قد تعرض لانتقادات حادة غير مسبوقة من جانب العديد من

---

(١) "حرب لوري"، الثقافة العالمية، العدد ١٠٣ (تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠٠٠م)، ص ٤٠-٤١.

(٢) عبود، محمد صلاح. "تصاعد حركات مناهضة العولمة وتضاؤل مكانة الأحزاب الاشتراكية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٢٥٩ (٩ تموز ٢٠٠١م).

(٣) "حرب لوري"، الثقافة العالمية، مرجع سابق، ص ٤١.

المنظمات، بل إن الأمر لم يقف عند حدود النقد اللاذع؛ إذ تمكنت تلك المنظمات الساخطة على المنتدى الاجتماعي العالمي من تنظيم منتدى موازٍ له في المدينة الهندية، بمشاركة ٣١١ منظمة وحركة شعبية، اختتم أعماله بمظاهرة حاشدة شارك فيها ٣٠ ألفاً تحت شعار (ضد العولمة والحرب الإمبريالية). وتمثلت أبرز الانتقادات التي وجهها ذلك المنتدى المعارض- الذي سمي (منتدى مقاومة بومباي ٢٠٠٤م)- إلى المنتدى الاجتماعي العالمي في اتهامه "بأنه قد أنشئ خصيصاً بدعم مالي من مؤسسات التمويل الرأسمالية؛ بهدف التعتيم على القضايا الرئيسة، وتهدئة النضال ضد العولمة الإمبريالية وتمييعه، والإغراق لسنوات طويلة في مناقشات لا تنتهي ولا تفضي إلى أية نتائج، بينما تواصل القوى الإمبريالية صراعها وحروبها المحمومة من أجل فرض العولمة. وأن اجتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي يهيمن عليها السياسيون الرسميون المعروف عنهم دعم سياسات العولمة والحرب الإمبريالية، بينما يستبعد من تلك الاجتماعات قادة الحركات الاجتماعية الحيوية، أو يهمشون في أنشطة جانبية".[1]

هذا، ولم يسلم المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير الذي انعقد في مدينة (كاراكاس) الفنزويلية في بداية عام ٢٠٠٦م من اتهامات مشابهة؛ إذ اتهم باقتصاره على إدانة العولمة باستخدام شعارات مثالية عقيمة، دون تقديم مقترحات وبدائل عملية تتسم بالصدقية والإقناع، مع العجز عن البت في شأن مستقبل المنتدى، وتورطه بالتناقض مع ميثاقه الأساسي الذي يرفض الوقوع في مصيدة التسييس، ويمنع البرلمانيين والحزبيين من إلقاء الخطب من على منبره، تعبيراً عن توجهاتهم الحزبية.[2]

وبالإضافة إلى عجز حركات مقاومة العولمة عن توفير تمويل كافٍ ونظيف وغير مشروط لتسيير أعمالها في عديد من الحالات، مثلها في ذلك مثل معظم حركات المجتمع المدني والتنظيمات غير الحكومية حول العالم- فإنها تعاني أحياناً كثيرة من قيود حقيقية تفرضها السلطات الحاكمة، وبخاصة في البلدان الفقيرة ذات الهامش الديموقراطي الضيق، التي تتحالف أنظمة الحكم فيها مع قوى العولمة والشركات المتعدية الجنسيات. ينضاف إلى ذلك بعض المشكلات التنظيمية المتعلقة بتواضع مستوى الممارسة الديموقراطية داخل حركات مقاومة العولمة

(١) الفيشاوي، خالد. "التمويل الأجنبي ومحاولات احتواء الحركة العالمية المناهضة للعولمة"، مقالة منشورة في موقع (كفاية) على الرابط التالي: http://www.kefaya.org/Translations/0403feesh.htm

(٢) "المنتدى الاجتماعي العالمي شعارات باهتة... ولا حلول"، مرجع سابق.

نفسها، وقصورها عن التطور باتجاه تفعيل صور تلك الممارسة وتعميقها؛ فعلى سبيل المثال: على الرغم من تمتع المجلس الدولي المنبثق عن المنتدى الاجتماعي العالمي بصفة التمثيل إلى حد بعيد، إلا أن تشكيله لا يتم عن طريق الانتخاب، وإنما يتم بواسطة اختيار أعضائه من بين جمهور المنظمين. كما أن بنية ذلك المجلس توحي بوجود نظام تراتبي يحكم عمل المنتدى، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الديموقراطية، وبخاصة في ضوء أهمية القرارات التي يملك المجلس الحق في إقرارها، من قبيل تحديد مواقع المنتديات والمجالس العامة، ومواعيد انعقادها.(١)

ومن مشكلات حركات مقاومة العولمة خطر تحولها إلى شكل من أشكال الفولكلور المثير للسخرية؛ وذلك نتيجة للسلوكيات المضحكة أو الشاذة التي ينزلق إليها بعض المشاركين في التظاهرات التابعة لها، التي تركز عليها وسائل الإعلام، وتسعى إلى تضخيمها وإشاعتها، الأمر الذي يسهم في تكريس صورة سلبية لتلك الحركات، وصرف الناس عن أخذها على محمل الجد.(٢)

وعلى الرغم من كل تلك المشكلات، وأن الحركة العالمية لمقاومة العولمة قد أخفقت في تحقيق كثير من أهدافها حتى الآن، وهذا شيء متوقع لاعتبارات كثيرة، أهمها: شراسة قوى العولمة وصلابتها- فإن تلك الحركة قد نجحت في هز تلك القوى بصورة قوية، وإجبار الدول المتقدمة والمؤسسات العملاقة التي تقف خلفها على أن تأخذ الأصوات المعارضة للعولمة في البلدان النامية على محمل الجد بصورة أكبر، وأن تضع في اعتبارها الكثير من الحسابات قبل التفكير باتخاذ المزيد من السياسات الرامية إلى المزيد من استغلال تلك الدول وتكريس تبعيتها. لقد أصبح من الثابت أن الحركة العالمية لمناهضة العولمة هي الجهة الأقدر من غيرها من الحركات السياسية، والحزبية، والنقابية، والاجتماعية على تعبئة قوى الرفض والمقاومة في كثير من أرجاء العالم، مما يجعل من تلك الحركة معقد الأمل لتحقيق الكثير من الإنجازات نحو عالم أكثر عدالة ومساواة واحتراماً لإنسانية الإنسان وحقوقه.

---

(١) خالد، حسان. "منتدى بورتو أليغري ٢٠٠٥: المقاومة الواسعة لليبرالية على مفترق الطرق"، مقالة منشورة في موقع (الحوار المتمدن) على الرابط التالي:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=33349

(٢) أمين، أوتار، (محرران). "مناهضة العولمة"، مرجع سابق، ص ٢٩٠.

حركات مقاومة العولمة في العالم الإسلامي: إطلالة عامة

على الرغم من إمكان القول بأن حركات الإسلام السياسي التي يتزايد وجودها في أرجاء مترامية من العالم الإسلامي هي شكل من أشكال الاحتجاج ضد النتائج المدمرة للرأسمالية بصيغتها الراهنة، التي تتجسد بوجه عام في العولمة[1]. إلا أنه قد يكون بالإمكان أيضاً القول: إن العالم الإسلامي ما يزال- بوجه عام- مقصراً في إيجاد ما يكفي من التنظيمات الشعبية القوية القادرة على مجابهة العولمة، ودرء أخطارها الكثيرة بصورة جدية وفاعلة، علماً بأنه قد يكون من أكثر المناطق في العالم تضرراً من عدوان العولمة وطغيانها؛ فعلى سبيل المثال: لم يشهد العالم الإسلامي منذ انطلاق حركة مقاومة العولمة على مستوى عالمي إلا تنظيم عدد ضئيل للغاية من التظاهرات الدولية التي تم تنظيمها في سياق مقاومة العولمة، بينما سجلت تلك الحركة تنظيم عشرات التظاهرات في كثير من البلدان، بل إن تنظيم كثير من تلك التظاهرات التي عقدت في العالم الإسلامي -على قلتها- لم يأت بمبادرات من داخل البلدان الإسلامية نفسها، بل جاء بمبادرات من جمعيات خارجية لمقاومة العولمة. كما هي الحال- مثلاً- بالنسبة للملتقى الذي انعقد في لبنان في شهر أيلول من عام ٢٠٠٤م بهدف تقوية الروابط مع القوى المناهضة للعولمة والعدوان على العراق في الوطن العربي، الذي تمت الدعوة إلى عقده من جانب جمعيات خارجية لا تنتمي إلى العالم الإسلامي، بعضها من تايلند، وفرنسا، والأرجنتين، والهند، وإيطاليا، وحتى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2]! ومن اللافت للانتباه أن مشاركة حزب إسلامي بأهمية حزب الله في ذلك الملتقى، التي جاءت بدعوة ملحة من جمعية يسارية إيطالية- قد شكلت المشاركة الأولى لذلك الحزب في أي من الفعاليات التي تقام بغرض مناهضة العولمة.[3]

وفي هذا السياق، ربما كان من المهم الانتباه إلى أن معظم حركات مناهضة العولمة التي ظهرت في العالم الإسلامي، قد نشأت وترعرعت بين أحضان التيارات الاشتراكية والشيوعية، وكأنها ظهرت شكلاً من أشكال الانتقام وتصفية الحساب مع الولايات المتحدة الأمريكية، جرّاء ما قامت به في عملية إسقاط الاتحاد السوفييتي، زعيم المعسكر اليساري.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

(2) Karmon.Ely. "Hizballah and the Anti-globalization Movement: A New Coalition? "in: http://www.ict.org.il/articles/articledet.cfm?articleid=529

(٣) المرجع السابق.

وربما كانت الصعوبات والمعوقات الكثيرة التي تكابدها ما تعرف بمؤسسات المجتمع المدني في العالم الإسلامي هي ذاتها من أسباب الحؤول دون ولادة حركات شعبية قوية لمناهضة العولمة، فضلاً عن لهاث كثير من الأنظمة الحاكمة في الدول الإسلامية للحاق بركب العولمة واصطياد بعض فتاتها؛ فإمارة (دبي) -على سبيل المثال- غدت تجسيداً صارخاً للركض السريع اللاهث خلف قطار العولمة، وعلى الرغم من أنها ما تزال عاجزة عن إحراز أكثر من نقطتين من أصل ١٢ نقطة تقيس عولمة المدن، إلا أن ذلك لم يقف دون تحولها إلى أنموذج جذاب لا يخفي كثير من البلدان في العالم الإسلامي طمعه في تتبع خطاه[١]. كما تتنافس أنظمة عديدة في العالم الإسلامي على استضافة مؤتمر دافوس الاقتصادي الذي يشكل أحد أبرز الرموز المعبرة عن العولمة كل عام، حيث حط رحاله غير مرة على شاطئ البحر الميت في الأردن، ويجري الحديث عن إمكانات عقده في إحدى دوراته القادمة في منتجع شرم الشيخ المصري!

والواقع إن العالم الإسلامي لا يخلو بكل تأكيد من حركات مقاومة العولمة؛ فعلى سبيل المثال: هناك حركات في ماليزيا، وإندونيسيا، والباكستان، ومصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والمغرب ...الخ، إلا أنها حركات ما تزال تتسم بضعف الأداء والإمكانات بوجه عام. ربما باستثناء حالة المغرب، التي استضافت أحد المنتديات الاجتماعية الدولية المهمة، وشهدت قيام العديد من الحركات الاجتماعية الشعبية الناشطة، ربما كان من أبرزها حركة المتعطلين عن العمل التي نجحت في تنظيم مظاهرات اشترك فيها عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل. غير أن مشكلة المغرب تكمن في عزلته النسبية عن العديد من البلاد العربية الإسلامية[٢]، وبخاصة في منطقة المشرق العربي. وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى مسألة ضعف التواصل بين حركات مقاومة العولمة في العالم الإسلامي وهشاشة جسور التعاون والتنسيق والتشبيك القائمة بينها.

---

(١) انظر: عبد الله، عبد الخالق. "دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٢ (كانون الثاني ٢٠٠٦م)، ص ٥٧ـ٨٤.

(٢) "أصوات من مومباي: منتدى اجتماعي عربي؟" مقالة منشورة في موقع (كفاية) على الرابط التالي:
http://www.kefaya.org/Translations/0402ageg.htm

إن تتبع حركات مقاومة العولمة في الوطن العربي -بوصفه جزءاً من العالم الإسلامي لا يفضي، وفقاً لكتاب مهم بذل قدراً من عنايته لذلك[١]، - إلى الكثير من التفاؤل حول واقع تلك الحركات ومهامّها؛ فمؤسسات المجتمع المدني التي يفترض فيها قيادة حركة مقاومة العولمة تجسد انعكاساً للحالة المتردية التي تشهدها الدولة والمجتمع السياسي في الوطن العربي، مع ما يكتنف تلك الحالة من كل صور القصور، والافتقار إلى الكفاءة، والديموقراطية، والشفافية، وحسن الأداء؛ الأمر الذي يجعل من سوية الأداء في مؤسسات المجتمع المدني موازية لسوية الأداء في نظيراتها الحكومية. وبصرف النظر عن هشاشة الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي على صعيد مقاومة العولمة، "يفتح النضال السياسي والاجتماعي، الذي يجري في داخل الأحزاب أو ضدها، ومع النقابات العمالية والنقابات المهنية، ومنظمات الدفاع عن الديمقراطية، وعن حقوق الإنسان، وعن حقوق العاملين، وعن حقوق المرأة- الطريقَ أمام الفرص لإيجاد البدائل الممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسي والاجتماعي المنغمس في النضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، هو القاعدة لبناء مستقبل آخر، أكثر عدالة ومساواة، وأقرب لتحرير الأفراد والشعوب والأمم"[٢].

---

(١) أمين، أوتار، (محرران). "مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم، مرجع سابق، نقلاً عن الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2A05D3B7-2A80-4C89-B0D2-AF9E4D786248.htm

(٢) المرجع السابق.

خاتمة:

منذ قرون مديدة- أي منذ أن غط العالم الإسلامي في سبات التخلف والانحطاط الحضاري، وقنع -أو أجبر على الاقتناع- بدور هامشي تابع على المسرح الدولي- والعالم الإسلامي يتعامل، -وهو مما يؤسف له- مع ما يجابهه من قضايا وتحديات بمنطق ردود الفعل؛ وحتى هذه فإنها كثيراً ما تأتي متأخرة وقاصرة عن الارتقاء إلى مستوى خطورة التحديات وجديتها. وتشكّل العولمة- وهي التي لا شك في أنها تمثل واحدة من أخطر التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي- مثالاً جلياً على هيمنة ذلك المنطق الاستسلامي الضعيف في أرجاء ذلك العالم.

والعولمة -كما تقدمت الإشارة- تشكل التعبير الأقسى والأجرأ والأقوى عن الوجه القبيح لرأس المال، الذي لا يتناهى عن منكر فعله أو يمكن أن يفعله في سبيل إشباع نهمه غير المتناهي إلى المزيد من الربح، ساعياً إلى الإطاحة في طريقه بكل شيء قد يعترض مطامحه.

وبالإضافة إلى كل ما قيل عن الآثار السلبية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، للعولمة؛ فإننا نستطيع الإضافة والقول بأنها تكوين مشوّه، ولد ونمى وتغول في أحضان الفكر العلماني المادي الغربي، بكل ما يحمله ذلك الفكر من توجهات الانحلال والاستغلال ونزع القداسة عن كل ما هو مقدس، وملاحقة المتع والشهوات وتعظيم اللذة الآنية وجعلها المعيار الأهم للتقييم في شتى المجالات. إن العولمة- بما هي كذلك- تحتاج من أجل كبح جماحها وكسر شوكتها إلى مشروع نقيض يمتلك من القوة والإمكانات النظرية والعملية ما يجعله مؤهلاً لمقاومتها.

ونزعم أن حركات مقاومة العولمة التي يعج بها العالم، وعلى الرغم من كل ما سجلته من نجاحات في ميدان نضالها ضد العولمة- ما تزال قاصرة في وضعيتها الراهنة عن أن تبلور ذلك المشروع النقيض المناظر للعولمة؛ وذلك لأسباب عدة، لعل من أهمها: انطلاق الأغلبية الساحقة من تلك الحركات من الجذور والمنطلقات التي انبعثت منها العولمة نفسها؛ ما يجعلها تظل عاجزة عن التحليق الجدي خارج مدار الفكر العولمي، حتى وإن اجتهدت في إخفاء ذلك أو التظاهر بغيره.

تأسيساً على ذلك، نزعم أن الإسلام هو المشروع الوحيد القادر على النهوض بأداء ذلك العمل الكبير الجليل، وهو مشروع مناقض للعولمة، غير أن قيام الإسلام بذلك العمل

العظيم -والمسلمون على ما هم عليه من فرقة وتنافر وضعف- يستلزم تضافر جهود سائر الجهات الإسلامية للعمل على ما يلي:

أولاً- الانكباب من جانب سائر المؤسسات المعنية في العالم الإسلامي، على اختلاف مشاربها واهتماماتها، من أحزاب وجمعيات ومراكز بحوث وجامعات...إلخ- على دراسة ظاهرة العولمة، دراسة جدية عميقة، تبحر في أسبابها وأعراضها وتداعياتها، بما يستلزمه ذلك من توفير الكوادر والأطر البحثية المؤهلة لإجراء تلك الدراسات، وإقامة وحدات متخصصة لذلك ضمن تلك المؤسسات، تأخذ على عاتقها أيضاً مهام رصد الفعاليات العولمية، ومتابعة أنشطتها، وتطور برامجها.

ثانياً- بحكم ما يتضمنه الإسلام من قيم تتناقض بالضرورة مع كثير من القيم التي تتبناها العولمة؛ فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تنظر إلى الإسلام إلا بوصفه أحد أبرز أعدائها الذين يستحقون إعمال المزيد من أسلحتها الفتاكة؛ الأمر الذي يبرز ضرورة سعي المسلمين على امتداد العالم كله إلى تناسي اختلافاتهم وخلافاتهم، والتنسيق والتعاون فيما بينهم من أجل إقامة شبكات إسلامية قوية لمكافحة العولمة، على غرار الشبكات المعروفة الآن، التي يغلب عليها الطابع اليساري والشيوعي.

ثالثاً- الحرص من جانب المفكرين الإسلاميين على دراسة تجارب حركات مقاومة العولمة حول العالم؛ بغية الإفادة من تلك التجارب، وتجنب ما وقعت فيه من أخطاء وعثرات.

رابعاً- عدم استنكاف الهيئات الإسلامية عن التعاون، والتنسيق، والتكتل مع المنظمات الأخرى المقاومة للعولمة، حتى وإن لم تنطلق تلك المنظمات من مرجعية إسلامية؛ وذلك بالانطلاق من أن العولمة هي خطر مستفحل يتهدد العالم بأسره، بسائر أديانه، وثقافاته، وأممه، وقد جاءت رسالة الإسلام لمساعدة الناس على نشر قيم العدالة والخير والمساواة بين أمم الأرض كافة، دون الاقتصار على أمة بعينها.

خامساً- ضرورة اجتهاد قادة الفكر في المجتمع الإسلامي لتجاوز طابع التنظير المثالي والنخبوية الضيقة في مقاومتهم للعولمة، ما يستلزم العمل على تبسيط خطابهم، وتيسير نشره على أوسع نطاق ممكن، باستخدام جميع الوسائل الممكنة، وبخاصة وسائل الاتصال التقاني الحديث، كالشبكة الإلكترونية، والقنوات الفضائية، التي أثبتت الدراسات أهميتها القصوى في

تشكيل اتجاهات الناس وقيمهم، إضافة إلى ما في استخدامها من نفي للاتهامات الباطلة التي تَسِمُ المسلمين بالقصور عن فهم التقانة وتوظيفها.

سادساً- التركيز من جانب الجمعيات الإسلامية على اعتماد الآليات العملية لمقاومة العولمة، كدعم جهود الإغاثة، والمشاريع والبرامج التنموية، والتعليمية، والتدريبية الجدية.

سابعاً- الاهتمام من جانب المفكرين الإسلاميين بتوسيع باب الاجتهاد؛ لإيجاد بدائل إسلامية عملية مقنعة للعولمة، قادرة على إقناع الناس بجدوى وإمكانات تطبيقها على أرض الواقع، ومؤهلة لدحض الافتراءات التي يروجها بعض أنصار العولمة من أعداء الإسلام من أنه عاجز عن مواكبة روح العصر والانسجام مع قيم التحديث.

ثامناً- السعي من جانب علماء المسلمين إلى تعميم الخطاب الإسلامي بوجه عام، والخطاب الإسلامي المقاوم للعولمة، بوجه خاص، على مستوى العالم، وعدم الانغلاق ضمن إطار العالم الإسلامي؛ وذلك بالاستناد إلى أن لدى ذلك الخطاب ما هو جدير بالنشر والإتباع على نطاق العالم كله.

وأخيراً نقول: إن كانت العولمة جندياً من جنود الشيطان نفسه، فإن الإسلام خير سلاح للوقاية من الشيطان، ومقاومة وساوسه، وشروره!

الفصل الثاني

الحركات المناهضة للعولمة في أوروبا، وكيف يستفيد منها المسلمون

د. مولود عويمر(*)

تقديم:

تضاعف في الأعوام الأخيرة عدد المؤتمرات والندوات والبحوث بشان العولمة، وقد تناولت بالدراسة والتحليل جوانبها المختلفة. وكان التركيز في الغرب على الانعكاسات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. بشقيها الإيجابي والسلبي. بينما شغلت أكثر العالم الإسلامي الآثار الثقافية السلبية المترتبة على العولمة. وتباينت المواقف في العالم الإسلامي في كيفية التعامل معها بين الرفض الصارم، والقبول التام، ولم يوجد إلى الآن طريق ثالث واضح المعالم[1]؛ وذلك لعدة أسباب: لعل من أبرزها التباس مفهوم العولمة، وعدم اكتمال جميع عناصرها، وتعدد صورها، والخوف المفرط لدى كثير من المسلمين من كل ما يطرحه الفكر الغربي من تصورات، وأفكار جديدة.

نحن نؤمن بطريق ثالث؛ وذلك بالتفاعل المثمر مع ظاهرة ذات أبعاد كونية متعددة. لكن هل يمكن أن نحقق هذا الهدف إذا انغلقنا على أنفسنا، واكتفينا بما عندنا من أفكار ووسائل وأدوات، ولم نستفد من النقاشات الكبرى في الغرب الذي يمثل مسقط العولمة، ونتعلم من كل الحركات المناهضة للعولمة المكرسة للهيمنة الغربية على العالم؟

(*) دكتوراه في التاريخ والحضارة، بجامعة الجزائر.

(١) يلخص الباحث المصري السيد ياسين الإتجاهات المختلفة السائدة في العالم العربي تجاه ظاهرة العولمة في الفقرة التالية: "هناك معركة كبرى ايديولوجية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية تدور حول العولمة؛ هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات بوصفها لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة. وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة، وتدرك أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمه في صورة جديدة". السيد ياسين. "في مفهوم العولمة". المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨م، ص ١٢.

إن أي تفكير سليم طموح للارتقاء إلى العالمية يتواصل بالضرورة مع التجارب والأفكار الحية، ويتجاوز الحدود الضيقة لعالم أفكاره، وهذا ما نريده للفكر الإسلامي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة هو: هل يمكن لتيار معارض -وغالباً متطرف- في الغرب أن يشكل مصدر فكر وطاقة تعبوية لتيار معتدل أو وسطي يسعى إلى أن يشق طريقاً ثالثاً في العالم الإسلامي؟

إن دراسة جادة لحركة المعارضة للعولمة في أوروبا تقوم على الإدراك العميق لحقيقتها، ومضمون خطاباتها، ولا تكتفي بالمشاهد الظاهرية التي تبثها وسائل الإعلام. وهي لا تعبر دائما بصدق عن حقيقة القضية وعمقها. يهمنا أن نعرف عن هذه الحركة ما تطرحه من حلول خاصة في مجالات الثقافة والدين، ومدى قربها وبعدها من أطروحات المسلمين وخياراتهم الإستراتيجية. والملفت للانتباه في هذه الحركة وجود جمعيات وشخصيات تحمل قناعاً يخفي وراءه أفكاراً جديدة لمشاريع قديمة تبث أفكاراً فلسفية وثقافية أخطر من العولمة نفسها التي تزحف بوجه مكشوف؛ ذلك أن العولمة همشت الأخلاق والدين؛ لأنها تسعى -بالدرجة الأولى- لخلق عقلية مستهلكة؛ حتى يتحول كل إنسان إلى مستهلك، بينما تقدم بعض هذه المنظمات أفكاراً يسارية جديدة تستهدف استبعاد الدين عن حياة الناس، وتوطين الثقافة الغربية في العالم بوسائل أخرى، وبأساليب إنسانية مقنعة.

إذا عرفنا أن هذه الحركات المناهضة الناشطة في أوروبا تتعارض أحياناً مع توجهاتنا الفكرية والعقائدية، ولا تسير دائماً في نفس المسارات التي رسمناها، وتعطل بعض الطموحات التي نسعى لتحقيقها؛ فهل نهجرها هي أيضاً، أم نقترب منها ونتعاون فيما يخدم مصالحنا بشكل خاص ومصالح الإنسانية بشكل عام، ونتسامح فيما نختلف حوله؟

تسعى هذه الورقة للاستفادة من تجارب الحركة المناهضة للعولمة في أوروبا؛ من أجل دعم صف الطريق الثالث الذي يحاول أن يقوم في العالم الإسلامي. ولا يتحقق ذلك إلا إذا عرف المسلمون كيف يستفيدون من ديناميكيتها، وأساليب عملها الفعالة، والإشكاليات التي تطرحها، دون أن يلتزموا بالحلول التي تقدمها. وتهدف هذه الورقة -أيضاً- للإسهام في وضع أسس أخرى لصرح العولمة الذي لم يكتمل بعد، وترشيد مسار هذه الظاهرة الكونية نحو الأخذ بقيم عليا نؤمن بها، والتي يفرض علينا واجب الشهود الحضاري نشرها في مختلف الفضاءات المفتوحة.

أولاً: الظروف المساعدة على قيام الحركة المناهضة للعولمة في أوروبا

تصرّ مجموعة من الباحثين على أن العولمة ظاهرة قديمة وإن اختلفت أشكالها وموجاتها. وحدد لها الباحث السويدي جوران توربون[1] ستّ موجات من العولمة عبر العصور، ولكن الناظر فيها يدرك مدى معاناة الكاتب في تحديد مفاصل هذه الموجات و من أبرز المشاهد التي ذكرها وبنى على ضوئها نظريته:

- انتشار الأديان العالمية، وقيام المدنيات العابرة للقارات.
- الغزوات الاستعمارية الأوروبية، والاكتشافات الجغرافية.
- التنافس الاستعماري، والحروب الأوروبية.
- الحربان العالميتان الأولى والثانية.
- الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الليبرالي.
- النظام العالم الجديد، وبداية القرن الحادي والعشرين.

كان للتعبئة من أجل معارضة النظام العالمي سجلاً كبيراً في تاريخ أوروبا[2]؛ فقد وجدت العولمة -في كل مرة- مقاومة تتناسب مع حجمها وشكلها الجديد. أكدت على هذا المعنى أعمال الملتقى الدولي المنعقد في باريس في ٣ و٤ حزيران ٢٠٠٥م حول "العولمات الثلاث"، والذي نظمه مركز تاريخ العلاقات الدولية بجامعة السوربون بالتعاون مع جامعة جنيف. وقدم المحاضرون ورقات بحثية تناولت التطور التاريخي للعولمة مركّزة على أحداث وقعت في النصف الأول من القرن العشرين. فالمنظمة العالمي "les Brigades internationales" -مثلاً- التي ظهرت في الثلاثينيّات من القرن العشرين، وقاومت إلى جانب الجمهوريين الإسبانيين في الحرب الأهلية الإسبانية تمثل -صورة من الحركة المناهضة للعولمة[3].

والسؤال الذي يتبادر للذهن: ما الأحوال أو العوامل التي ساعدت على قيام هذه الحركة في أوروبا بالذات؟

---

(١) توربون، جوران. "العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري". الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦، مايو ٢٠٠١م، ص ١٣-٢١.

(2) Peter Coulmas. Les citoyens du monde. Paris, Albin Michel, 1995 ; Philippe Zarifian. L'emergence d'un peuple monde. Paris, PUF, 1999 ; Armand Mattelart. Histoire de l'utopie planétaire. Paris, la Découverte, 1999.

(3) Relations internationales. Paris-Geneve, n° 123, automne 2005.

نستطيع القول : إن المساعد على ذلك عدة عوامل، أهمها:

أ- انتشار الحرية والديمقراطية في المجتمعات الغربية:

تتمتع المجتمعات الأوروبية بمساحة شاسعة من حرية التعبير وممارسة الديمقراطية سمحت ببروز أحزاب سياسية معارضة أنشأت صحافة قوية شكلت السلطة الرابعة. وساعدت أيضاً هذه الأحوال على ظهور جمعيات مدنية، ومنظمات شعبية، وحركات نقابية، تمارس نشاطها في مختلف الفضاءات والمجالات. ويتجاوز نشاط مجموعة منها الإطار المحلي؛ بحيث تسهم في نشاطات إقليمية ودولية عندما تشعر أن مجموعة من القضايا الحساسة لا يمكن لها أن تحل إلا في إطار إقليمي أو دولي. فظهرت نتيجة لذلك منظمات وجمعيات في فرنسا، وسويسرا، وإيطاليا، وبريطانيا، تملك فروعاً في العديد من الدول، وتستضيفها في أوروبا في مناسبات كثيرة لتنظيم تظاهرات وحلقات تكوينية وتدريبية.

وقد وجدت الحركة العالمية لمناهضة العولمة مساندة قوية من هذه المنظمات الشعبية الأوروبية من حيث الدعم الأيديولوجي، والإعلامي، والمادي.

ب- الخوف المتزايد من جراء أضرار العولمة:

يسود اليوم في أوروبا الخوف من الزحف الشرس للعولمة، ويدل على ذلك رواج أدبيات الفكر المتشائم من المستقبل الأوروبي، ومن أشهرها كتاب: "فرنسا التي تسقط" لنيكولاي بافيري و"هل تزول فرنسا؟" لجون كلود بارو، و" الرعب الاقتصادي" لفيفيان فورستير(١).

وساعد على رواج فكرة "الانحطاط"(٢) (Décadence) مجموعة من المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها البطالة التي فشلت الحكومات الأوروبية المتعاقبة في محاربتها. وكان أخطر اعتراف بهذه الحقيقة المرة هو للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الذي قال في حديث للقناة الثانية الفرنسية: "لقد جربنا كل الحلول الممكنة، ولكننا فشلنا في القضاء على البطالة".

وقد دفع الخوف من العولمة بعضهم إلى تشكيل جمعيات لتعبر عن مخاوفها من هذه الظاهرة، في حين استغل بعض آخر هذا الخوف للتعبير عن رفضه للعولمة، ووظفه في خطابه لتعبئة

(1) Nicolas Baverez. La France qui tombe. Paris, Perrin, 2003. Jean-Claude Barreau. La France va-t-elle disparaître?. Viviane Forrester. L'horreur économique. Paris, livre de poche, 1995.

(2) Alain Duhamel. La République, l''identité et la souveraineté de la France. Le Débat, Paris, n° 134, mars –avril 2005, p 42-51.

الناقمين، والدخول في معركة ضد العولمة وهدم رموزها؛ وتشكلت نتيجة لذلك مجموعة من الأحزاب المتطرفة والجمعيات القومية التي ترى أن العولمة هي غزو أمريكي من جهة، وغزو من الأجانب الذين استفادوا من سياسة حق التنقل وسهولته للزحف على أوروبا وتهديد الثقافة الأوروبية، من جهة ثانية. وتصر هذه الأحزاب المتطرفة، على ضرورة إحياء الثقافات الوطنية، والرموز القومية، والتشديد على قوانين الهجرة، وتبادل السلع.

ج- نقد العولمة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

تعالت الأصوات من داخل الولايات المتحدة الأمريكية تنتقد التوجهات الحالية للعولمة، وتبين أنه ليس هنالك دولة في العالم لم تتضرر منها. وقدم العديد من العلماء والمفكرين الأمريكيين صوراً قاتمة عن الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للمجتمع الأمريكي الذي تسعى العولمة إلى تلميعه وتنميطه عن طريق تصديره إلى العالم. وتمثل هذه المعارضة الأمريكية مصدر إلهام وحافزاً للأوروبيين لمناهضة الهيمنة الأمريكية التي غطت نفسها بقناع العولمة.

يرى الكاتب الأمريكي دفيد كورتن (David C.Korten) في كتابه "عندما تحكم الشركات العالم" (When Corporations rule the world) "أن نفس السياسات التي كانت الولايات المتحدة تتبناها، وتدافع عنها، وتروج لها في دول العالم قد خلقت عالماً ثالثاً ضمن حدودها نفسها، فيما تزايدت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتمّ الاعتماد على الديون الخارجية؛ فنيو يورك -مثلاً- بوصفها مركزاً عالميّاً رئيساً للنفوذ الاقتصادي – تبدو مع ذلك بكثير من مزايا دول العالم الثالث المعاصر، والجيوش التي تجوب الشوارع في المدن من العاطلين والمشردين، مقارنة مع أنماط الحياة الباذخة المترفة للأغنياء والمشهورين جنباً إلى جنب مع حكومات مشلولة لا حول ولا قوة لها، وعنف لا يميز بين واحد وآخر"(١).

(١) زلوم، عبدالحي. "نذر العولمة". بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٠م، ص ٣٧.

ولاحظ كذلك المفكر بول كنيدي مدى تزايد الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ بحيث إن "مؤسسة أوكسفام أمريكا" الشهيرة التي تقدم العون للبلدان النامية بدأت تركز جهودها على الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب البلدان النامية[1].

وقد ازدادت حدة نقد العولمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم جورج بوش؛ إذ عرفت العولمة الاقتصادية ذروتها. وعبرت الأصوات الرافضة لها في مناسبات عديدة أثرت في بعض الأحيان في القلوب الغليظة، ودفعت شخصاً كـ (بيل غيتس) صاحب شركة مايكروسوفت العملاقة، وأحد رموز العولمة- إلى أن يعترف- على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بنيويورك- أن "شروط التجارة الدولية تأتي لمصلحة العالم الغني؛ مما يوجد تفاوتاً يغذي الاستياء"[2].

ثانياً: مناهضة العولمة: عصيان مدني أم كفاح اجتماعي ومدني؟

معركة المصطلحات والمفاهيم قائمة بين مناصري العولمة ومعارضيها والنقاش يتجه نحو السؤال التالي: هل ما تقوم به هذه الحركات المناهضة للعولمة عصيان مدني يعاقب عليه القانون أم هو شكل جديد للنضال السياسي، أو الكفاح الاجتماعي، أو العمل النقابي يحميه القانون ولا يعاقب عليه؟

يجيب نشطاء الحركة المضادة للعولمة: إن هذه الممارسات هي من صلب النضال، ومن واجب المثقفين ورسالتهم التغييرية أن يستعينوا بكل الوسائل؛ لإيصال أصواتهم، ولتحقيق أهدافهم. فهم يعدون العصيان المدني أكثر من حق فهو واجب. ومشاهد كثيرة نضعها في أحوال عادية في قالب العصيان المدني يعاقب عليها القانون مثل: "احتلال معمل لمنع عمال النقل الذين أرسلهم رب العمل لتحميل الآلات إلى بلاد أخرى- قلع النباتات المعدلة جينيّاً؛ لحماية الصحة العامة- عقد قران مثليّ الجنس- الحضور بصمت داخل مجلس- أو الاعتصام سلميّاً على الرصيف"- تمثل في نظرهم أفعالا سياسية[3]. وقد نشر (جوزي بوفيه) أحد أشهر مناهضي العولمة كتاباً بعنوان "من أجل عصيان مدني" (Pour la désobéissance civique) قدم فيه أفكاره وتجربته في هذا الموضوع.

---

(١) كنيدي، بول. "العالم في القرن الحادي والعشرين: رؤية مستقبلية". بيروت: مؤسسة الإيمان، ١٩٩٦م، ص١٤٤.

(٢) كوثراني، وجيه. "هويات فائضة .. مواطنة منقوصة". بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٤م، ص٨٩.

(٣) باكو، تييري. "العصيان المدني: حق أم واجب؟"، العالم الدبلوماسي، كانون الثاني ٢٠٠٥م.

ألا يفتح هذا الباب الفوضى، ومن ثمّ عدم التحكم في الحركة المناهضة للعولمة التي تقوم على السلم والإقناع لكسب أنصار في كل فئات المجتمعات الغربية؟ ألا تخلق لنفسها أعداءً من الرأي العام الغربي الذي يؤمن بالديمقراطية، ويعدّ كل أشكال العنف منافياً لهذه القيمة؟ وهذه من أهم التهم الموجهة لحركة العولمة من طرف خصومها وأعدائها؛ بحيث يتهمونها بمحاولة تعويض ضعفها الأيديولوجي، وفشلها في تقديم البدائل للعولمة؛ فهي تحارب الغنى، وتكرس الفقر والبؤس، وتحارب الديمقراطية، وتكرس ديكتاتورية الشارع، والمظاهرات، وتشجع العصيان المدني، وتهدد الأمن والاستقرار.

يعدّ خصوم هذه المنظمات أن هذه الحركة "تمثل تحولاً خطيراً في السلطة نحو مجموعات غير منتخبة، ولا تخضع للمحاسبة من أي جهة"، فهي بذلك لا تمثل إلا نفسها، وليس لها أية شرعية ما دامت غير منتخبة شعبيّاً. وهذا الخطاب جاء تجسيداً لـ"إعلان جنيف للأعمال" في سبتمبر ١٩٩٨م (Declaration Geneva Business) المنبثق عن اللقاء الذي شارك فيه رئيس غرفة التجارة العالمية في ذلك الحين (هلموت ماوتشر)، والأمين العام للأمم المتحدة. وألح هذا الإعلان على عدم الرضوخ لهذه المنظمات، والتفاوض والتعامل فقط مع "النقابات، ومصالح المستهلكين، وبقية المجموعات التي تتصف بالمسؤولية، والمصداقية، والشفافية، وتخضع للمحاسبة، وفي النتيجة تحظى بالاحترام".

ثالثاً: التحديات الكبرى للعولمة في خطاب المناهضين لها

وجدت حركة العولمة فضاءات للحركة، وظروفاً للنضال داخل المجتمعات الأوروبية لعدة أسباب أشرنا إليها من قبل، فما هي التحديات التي تخوف الإنسان الغربي وتدفعه لمقاومة العولمة في مختلف أشكالها؟

نستطيع القول: إن هذه التحديات عديدة ، وأهمها:

أ-تهديد الهوية الثقافية للشعوب:

إن الثقافة التي تصدّرها الولايات المتحدة الأمريكية هي بالدرجة الأولى ثقافة هوليوود، والعنف، والجنس، و" لا تعكس إلا المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية، تركت الولايات المتحدة إلى هوليوود، وإلى وكالات الإعلان في نيويورك لتقرر ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسويق في العالم". أما الثقافة الراقية فإنها "محدودة ومحصورة في الدوائر الفكرية؛

ذلـك أن "للثقافة المتدنية المستوى سوقاً أوسع كثيراً من سوق الثقافة الراقية"[١]. وهذا ما يثير قلق الشعوب الأوروبية، ويخوف المفكرين الأوروبيين.

يحدد العالم الاجتماعي الفرنسي آلان تورين (Alain Touraine) في كتابه القيم "كيف نخرج من الليبرالية؟" (Comment sortir du libéralisme?) الفرق الشاسع "بين السوق المالية العالمية والمعولمة، وحركات الهوية الكثيرة التي تبرز في هذه السوق. هناك ثقب أسود كبير، ويمكن أن يسقط في هذا الثقب كل من: الإرادة العامة، والأمة، والدولة، والقيم، والأخلاق العمومية، والعلاقات بين الأفراد؛ أي باختصار: المجتمع بأسره". ويضيف في السياق نفسه المفكر السويسري (جان زيغلير): "نحن اليوم في وضع تنكسر فيه فترة تاريخية، وينشأ نوع جديد من المجتمعات سوف يسود فيها -وبكل بساطة- قانون الغاب. نحن في فترة قطيعة (إبيستمولوجية)؛ لأن القيم التي تقوم عليها إمبراطوريات الرأسمال المالي متنافية تماماً مع تلك القيم التي عرفت في عصر الأنوار"[٢].

تقوم العولمة بتصدير القيم الأمريكية، وتفرضها بقوة على شعوب العالم. كما يقوم بذلك أحد رموز العولمة Goerges Soros بمساندة الدول الأوروبية الشرقية من التخلص من روافد الشيوعية؛ بتدعيم بعض مشاريع تصب في اتجاه العولمة بتمويل جامعات حرة في براغ، وبودابست، مهمتها ترسيخ الحكم الدستوري والديمقراطي في هذه البلاد[٣]. فكيف يمكن لهذه المؤسسات والأجيال المثقفة المتخرجة منها أن تنتقد العولمة التي تموّل نفقاتها وتسيّر شؤونها؟

ب- ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم:

تؤكد كثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم، بما فيه العالم الغربي. ولوحظ وجود شبه إجماع بين أغنياء العالم على تسيير شؤون العالم، وتحديد مساراته الاقتصادية دون حساب أو رقيب، فالحدود لم تعد -إذن- جغرافية، ولكن مادية. "إن فئة أو طبقة الواحد بالمئة تسيطر على مقدرات القوى في كافة الأقطار مقابل

(١) سالم، بول. "الولايات المتحدة والعولمة". الرباط، فكر ونقد، العدد ٧، ١٩٩٨م، ص ٨٣.

(٢) زيغلـير، جـان. "عـولمة الأسواق المالية: من هم الأسياد الجدد؟ من هم الضحايا؟ انتقالية واستشفاف"، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، العدد ١، ٢٠٠٤م، ص ١٣.

(٣) باربـار، بـنجامين. "عـالم مـاك. المواجهة بـين الـتأقلم والعولمة". المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ترجمة. أحمد محمود، ص ٢٧٣.

٩٩ الباقين من الشعب. إن ولاء الطبقة المذكورة ليس ولاء وطنياً، ولكنه ولاءٌ خارج حدود بلدانهم. إن طبقة الواحد بالمئة في الباكستان أو الصين لديها مصالح وثيقة مع نظيرتها في الولايات المتحدة أو ألمانيا أكثر من الروابط مع بقية شعبهم"(١).

ويصر المفكران البلجيكيان (فرانسوا هوتار، وفرانسوا بولي) على ضرورة تشكيل منظمة دافوس أخرى سمياها الدافوس الآخر، أو عولمة المقاومات والكفاح(٢)؛ للتصدي لهذه الشركات الكبرى العابرة للقارات، والعازلة للشعوب، والمحتكرة للثروات.

ج- تقليص صلاحيات الدولة، أو نهاية سيادة الدولة:

تثار كثيراً الإشكالية المهمة الآتية التي تفتح مجالاً خصباً للنقاش والحوار: هل ستؤدي العولمة إلى نهاية سيادة الدولة؟ يجيب بيير بتيجرو وزير التجارة الدولية الكندي بأن العولمة "تتجاهل الحدود السياسية، وتدمج معها الساحات الاقتصادية؛ وهكذا تنشأ على هامش نطاقات مسؤولية الدولة قوة جديدة متنفذة، لا اسم لها، ولا وطن، ولكنها رهيبة"(٣). ويوضح هذا الكلام أكثر الكاتب الياباني كينشي أوهماي في كتابه المعنون "قيام دولة الإقليم"؛ فهو يعدّ الدولة المعاصرة إطاراً غير مناسب للنشاط الاقتصادي والمالي، وأن العالم سوف يشهد نشأة "الدولة الإقليم"؛ التي تحددها علاقات السوق العالمية للسلع والخدمات، وتدفقات الأموال والثروات، وتمثل مناطق إقتصادية طبيعية تتخطى الحدود السياسية القائمة(٤).

إن كثيراً من الشعوب الأوروبية تتمسك بالديمقراطية المحلية، وترفض أن يسلب حقها في اختيار ممثليها الشرعيين، ومنعها في المشاركة في تحديد البرامج والمشاريع، والكلمة في اتخاذ القرارات. إن أي تحويل للسيادة إلى مجالس إدارة الشركات الكبرى والمنتديات الاقتصادية العالمية تهديد مباشر وقضاء نهائي على الديمقراطية التي يحرص عليها الأوروبيون ويَعَضّون عليها بالنواجذ.

---

(١) زلوم، "نذر العولمة"، ص ٤٢.

(2) François Houtart, François Polet. L'autre Davos. Mondialisation des résistances et des luttes. Paris, L'Harmattan, 1999.

(٣) بتيجرو، بيير. "مستقبل السياسة. الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي". الثقافة العالمية، العدد ١٠٦، مايو ٢٠٠١م، ص ٤٩.

(٤) هلال، علي الدين. "تحديات العولمة والجوانب الثقافية للتحرر". الملتقى الدولي حول "إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة". الجزائر، ٦-٨ فبراير ٢٠٠٥م، ص ٤.

رابعاً: مشاهد من الحركة المناهضة للعولمة

تتشكل الحركة المناهضة للعولمة من مجموعة المثقفين، والجمعيات، والمنظمات، وتتحرك في اتجاهات مختلفة، وتستغل كل الفضاءات، وتوظف وسائل متعددة للتعبير عن آرائها وأفكارها، ورفضها للواقع الذي تريد أن تفرضه العولمة على الدول والشعوب.

أ- المثقفون:

يصر كثير من المثقفين والمفكرين الأوروبيين على خطورة العولمة على الثقافة الأوروبية. وقد بين (جان بيير فارنيه) أستاذ الأنتروبولوجية بجامعة باريس خطورة العولمة على الثقافة الأوروبية قائلاً: "إذا كانت ثقافات التقاليد مهددة من قبل ثقافات أقوى منها، أفليست الثقافات الصناعية الأوروبية مهددة كذلك، وخاصة من لدن القوة الأمريكية العليا؟ الواقع أن قطاعات برمتها من الصناعات الثقافية، في البلدان الغنية نفسها، توجد في خطر. ينطبق هذا على المنتوجات المتعددة الوسائل، وعلى التلفاز، والسينما، والكتاب في أوروبا التي تحس -خطأً أو صواباً- بمنافسة الشركات الأمريكية، وفي مواجهة هذه التهديدات، طالبت فرنسا بحقها في "الاستثناء الثقافي"... وفي سنة ١٩٩٣م كسبت فرنسا سحب الوسائل السمعية البصرية من مفاوضات القات باسم الاستثناء الثقافي. ويطمح القادة السياسيون الفرنسيون، على اختلاف مشاربهم، إلى إقامة سياسة أوروبية مشتركة؛ بهدف إخراج الصناعات الثقافية من اتفاقيات التبادل الحر التي تم التفاوض بشأنها في إطار المنظمة العالمية للتجارة"[١].

كتب الفرنسي (برنار كاسن) مقالاً في جريدة العالم الديبلوماسي (Le Monde diplomatique). بعنوان: "السراب الأيديولوجي في مفهوم الإنكليزية بوصفها لغة تواصل دولي. عالم متعدد اللغات تفادياً لديكتاتورية الإنكليزية"[٢]. ويؤكد أن "عملية فرض تعليم الإنكليزية في فرنسا أو في أي بلد آخر من الاتحاد الأوروبي- قرار سياسي بامتياز، لا علاقة له بحاجات "التواصل" ولا معنى له إلا من ضمن رؤية لمستقبل أوروبا والعالم، وخصوصاً العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. فالقوة الإمبراطورية الأميركية التي تعطي الدفع للعولمة (النيوليبرالية)، وتهندسها

---

(١) فارني، جان بيير. "عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية". القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م، ترجمة عبدالجليل الأزدي، ص١٣١-١٣٢.

(٢) كاسن، برنار. "السراب الأيديولوجي في مفهوم الإنكليزية كلغة تواصل دولي". عالم متعدد اللغات تفادياً لديكتاتورية الإنكليزية". العالم الدبلوماسي، يناير ٢٠٠٥م.

لمصلحتها، لا ترتكز فقط على عوامل مادية مثل القدرات العسكرية والعلمية، وإنتاج البضائع، والخدمات، والسيطرة على حركة الطاقة والمال ...إلخ فهي تحوز -أيضاً- الهيمنة على العقول، أي: المراجع والإشارات الثقافية، وفي الأخص الإشارات اللغوية؛ فاللغة الإنكليزية قائمة بالتالي وسط نظام شامل تلعب فيه دوراً مماثلاً لدور الدولار في النظام النقدي العالمي". ويتهم الكاتب المدافعين عن اللغة الإنكليزية بـ"الحزب الأميركي المتجاوز للحدود، للانصياع إلى لغة الأسياد، وما تعبر عنه من مفاهيم وما تنقله من رؤية للعالم".

لقد بدأت مؤخراً أصوات داخل فرنسا نفسها تطالب بإعادة النظر في مسألة "الاستثناء الثقافي"، والدعوة إلى "التعددية الثقافية" داخل المجتمع الفرنسي؛ فصدر مؤخراً كتابٌ لثلاثة مفكرين فرنسيين من اليمين واليسار يحمل عنوانه دلالة قوية، وهو "نهاية الاستثناء الثقافي الفرنسي"[1]، كما بينت الباحثة مونيك دانيو (Monique Dagnaud) أن الاستثناء الثقافي الفرنسي - خاصة في ميدان السمعي البصري- قضية سياسية أكثر منها ثقافية. في عام ٢٠٠٢م أنتجت فرنسا ١٦٠ فيلماً، ولم يشاهد نصفها إلا ٢٥٠٠٠٠ متفرج في قاعات السينما[2]، وهذا رقم قليل مقارنة مع الأفلام الأمريكية.

وإذا عدنا إلى الأرقام فإننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدّر إلى السوق الأوروبية المشتركة بقيمة ١٨ مليار دولار من المنتوجات السينمائية والتلفزيونية وأفلام الفيديو سنة ١٩٩٣م. ويشير الباحث الفرنسي جاك شوميناد (Jacques Cheminade) إلى أن من أصل ٢٥٠ ألف ساعة بث في أوروبا تنتج مجموعة دول الإثني عشر (سابقاً) ٢٥ ألف ساعة فقط. أما حصة سوق السينما الفرنسية في الولايات المتحدة الأمريكية فلا تتجاوز ٥٪، بينما حصة سوق الفيلم الأمريكي في فرنسا تصل إلى ٦٠٪ ، وتصبح نسبة العائدات ١٢٠ مقابل واحد فقط.

في عام ١٩٩٨م أصدر في ألمانيا (هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان) كتاباً بعنوان "فخ العولمة. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"، وتمت طباعته ٩ مرات في عام واحد. لقد قدم الباحثان العولمة في صورة "فخ ومصيدة للقبض على العالم، والسيطرة عليه، وتحويله إلى عالم

(1) Jacques Julliard, Pierre Nora et Pierre Rosanvallon, La Fin de l'exception française, Calmann-Lévy et Fondation Saint-Simon, Paris, 1988; Alain Minc. La Grande Illusion, Grasset, Paris, 1989.

(2) Monique Dagnaud. Exception culturelle:une politique peut en cacher une autre. Le Débat, n°134, mars-avril 2005, p.115.

يسوده التدهور الاقتصادي والاجتماعي، والتدمير البيئي، والانحطاط الثقافي، في ضوء حضارة التنميط التي تسعى العولمة لفرضها"[1].

من أهم الصحف والمجلات التي اهتمت بدراسة العولمة ونقدها في جميع جوانبها والمتفتحة على كل النخب من الدول المختلفة من العالم-نذكر هنا مجلة البحوث الدولية (Recherches internationales)، والبدائل الاقتصادية (Alternatives économiques)، وبوليتيس (Politis)، والفكر (Pensée)، وماريان (Marianne)، والعالم الدبلوماسي (Le monde diplomatique).

ويستخدم المثقفون المعارضون للعولمة شبكات الإنترنت للتعبير عن أفكارهم، وإجراء حوارات حية ومباشرة مع السائلين. ومن أبرز هذه المواقع نشير إلى موقع http://penseeunique.com ، وهو موقع للمناهضين للفكر الأحادي الذي يسهم فيه العديد من المثقفين الأوروبيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية والمهنية. ومن أبرز المشاركين فيه: Jean-François Kahn, Viviane Forrester Alexandre Del Valle, Jose Bove Noam Chomsky, Alain Finkielkraut, Jean-Claude Barreau, Paul-Marie Coûteaux....

ويتبادل مثقفون آخرون أفكارهم وآراءهم على مواقع أخرى من شبكة الانترنت، ولعل من أبرزها: www.forum-alternatives.net ، www.espaces-marx.org ومن بين الشخصيات البارزة التي تسهم فيها: Michel Rogalski, Serge Halimi, Pierre Bourdieu, François Houtart.

ولا بد أن نشير إلى نقطة أساسية، وهي أن من حين لآخر يثور بعض مناصري العولمة لأسباب مختلفة، ويقدم لها انتقادات حادة لا تقل خطورة عن انتقادات معارضيها. وسنذكر هنا نموذجين، هما: (جون جراي) أستاذ الاقتصاد بجامعة أكسفورد والمستشار الاقتصادي لرئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر، و(جوزيف ستيغليتز) حامل جائزة نوبل للاقتصاد.

أما الأول فقد نشر كتاباً بعنوان "الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية"، تراجع عن مواقفه المؤيدة للعولمة، ويؤكد أن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية

---

(١) بيتر وشومان. "فخ العولمة. الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية". نقلاً عن الدكتور محمد الرميحي. "العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره". العربي، الكويت، العدد ٤٨٤ ، مارس ١٩٩٩. ص ٢٠.

لخدمة مصالحها، ودعا إلى إعادة بناء النظام العالمي على أسس ديمقراطية، تحفظ سيادة الشعوب الفقيرة وحقوقها، ولا تدع زمام الاقتصاد العالمي رهينة تعبث بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة في الدول المتقدمة[(١)].

وأما العالم الثاني جوزيف ستيغليتز فهو -أيضاً- ينتقد بشدة توجهات العولمة، ويدعو إلى "عولمة ذات وجه إنساني". ودعوته جاءت نتيجة احتكاكه القوي بمراكز القرار السياسي والاقتصادي العالمي. يقول: "وإذا بقينا قاصرين عن استغلال العبر من أخطائنا، وإذا ظلت العولمة تدار كما في الماضي؛ فهي لن تولد النمو وحسب، بل إنها ستظل تنشر الفقر وعدم الاستقرار. وإذا لم يكن هناك إصلاح؛ فإن الصدمة الارتدادية التي بدأت ستتعاظم، ويتعاظم معها العداء للعولمة"[(٢)]. ويصف الدول الغربية بالنفاق في تعاملها مع دول العالم الثالث، وهو شاهد على ذلك من المواقع الدولية والاستراتيجية التي عمل فيها، ويقر أنه فشل في إقناع أصحاب القرار السياسي في تغيير سلوكهم الجشع نحو الدول الفقيرة. ويقدم الأستاذ (جوزيف ستيغليتز) أنموذجاً عن نفاق حماة العولمة فيقول: "إن أحد أسباب الهجوم على العولمة أنها تبدو مدمرة للقيم التقليدية ... والنموُّ الاقتصادي ... سيؤدي إلى انتشار قيام المدن، الذي سينسف أسس المجتمعات الريفية التقليدية. ولسوء الطالع، فإن المسؤولين عن العولمة الذين يشيدون بجوانبها الإيجابية لا يقدّرون كما يجب -في غالب الأحيان، حتى الآن- ما فيها من سلبيات: الخطر الذي تمثله على الهوية، وعلى القيم الثقافية. ومما يزيد من غرابة الأمر كون المعنيين في داخل البلدان المتطورة بالذات واعين لهذا النوع من المشكلات. فإن أوروبا، حينما تدافع عن سياستها الزراعية، لا تتكلم فقط عن مصالح خاصة، بل -أيضاً- عن الحرص على صيانة التقاليد في أريافها"[(٣)].

---

(١) نافع، إبراهيم. "انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة". الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ص١٢٩.

(٢) ستيغليتز، جوزيف. "خيبات العولمة". بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣م، ترجمة. ميشال كرم، ص ٢٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص٢٨٧.

ب- المنظمات والجمعيات:

يصف لنا (نيكولاس غايات) المنظمات التي حضرت إلى سياتل في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م، فسيفساءها القادمة من أنحاء العالم، وهذه التركيبة التي تتكرر في المناسبات الأخرى: "كانت هذه المجموعات تمثل مصالح شديدة التنوع، نظر البيئيون إلى المنظمة (منظمة التجارة العالمية) كقوة طليعية خلف تغير المناخ العالمي، والالتفاف حول المعايير البيئية، وخاصة في الدول السائرة على طريق النمو. اتهم مؤيدو العمال المنظمة باستغلال عمال الأجور المتدنية في عدد من الدول ... احتجت مجموعات التنمية حيال مديونية العالم الثالث والفقر العالمي، متهمة منظمة التجارة العالمية بتشجيع التبادل التجاري الحر في الوقت الذي تتسع فيه الهوة بين الدول الفقيرة والغنية"[1].

١. حركة آتاك الدولية:

تأسست حركة (آتاك) الدولية بعد اجتماع في باريس في ١١ و١٢ ديسمبر ١٩٩٨م ضم مجموعة من الجمعيات والشخصيات استجابة لدعوة (إينيسيو رامونيه) الذي نادى بتأسيس هذه الحركة في مقال له في جريدة العالم الدبلوماسي في ديسمبر ١٩٩٧م[2]. ومعنى منظمة (آتاك): (الهجوم من أجل فرض رسوم على الصفقات المالية بغرض مساعدة المواطنين. (ATTAC (Association de taxation des transactions financières pour l'aide aux citoyens).

وتتشكل جمعية (آتاك) الدولية من شبكة تعددية بدون أية بنية هرمية أو مركز جغرافي ، تغتني بتنوع مكوناتها، وتسعى إلى العمل المشترك دون تقييد بأي شكل لحرية المبادرة لأي طرف. تسعى إلى تقوية وتنسيق تدخلات كل الشركاء ممن يعملون وفق أرضيتها، وإلى التنسيق مع الشبكات الأخرى التي قد تختلف معها حول بعض الأهداف... وللمنظمة عدة فروع في العديد من دول العالم، بما في ذلك الوطن العربي. وقد ضمّت ٩ آلاف منخرطٍ و١١٠ لجان محلية في عام ١٩٩٨م. وتوجه هذه المنظمة انتقادات لاذعة لصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وللشركات الكبرى العالمية.

---

(١) نيكولاس، غايات. "قرن أمريكي آخر؟"، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣م، ترجمة. رياض حسن، ص٢٧١-٢٧٢.

(2) Ramonet. Désarmer les marchés. Le Monde diplomatique, décembre 1997. Ignacio.

٢. المنظمات الخيرية:

ظهـرت المراكز الاجتماعية الإيطالية في السبعينيّات في الشمال الإيطالي (Centro sociale occupato autogestito)، وجـاءت لتـسد الـنقص الكـبير الذي أهملته الحكومة الإيطالية في الجانب الاجتماعي. ولهذه المراكز نشاط حيوي، وتعمل في إطار مجموعة شبكات. يُعدّ (Beppe Caccia) من حزب الخضر الإيطالي ونائب رئيس بلدية Venise المكلف بالشؤون الاجتماعية هـو المؤسـس لهـذه الجمعـية الخيريـة. وهـي غالـباً ما تقوم باحتلال فضاءات مهملة بطرق غير شرعية؛ لتحولها إلى مراكز اجتماعية تقدم خدمات للفقراء والمرضى والأجانب، وتنظم نشاطات ثقافية، وعروضـاً للمـسرحيات والأفـلام مقابل أسعار زهيدة، ويعدّ الطلبة أكثر المستفيدين من هذه العروض[1].

ونجـد جمعـيات مشابهة لها في فرنسا، كجمعية (EMMAUS) التي يشرف عليها الراهب بيير (L'abbé Pierre) ، وجمعـية أطباء بلا حدود (Médecins sans frontières) التي أسسها برنارد كوشـنير، وجمعية (Toit du monde)، وجمعية (Le SAMU social) وجمعية تحرك ضد الجوع (Agir contre la faim) ، وجمعية الحق في السكن (DAL).

٣. منظمات حماية البيئة:

ظهـرت في أوروبـا عـدة جمعـيات مـن أجـل حمايـة البيـئة، وهي تطالب بالحفاظ على نظافة الطبـيعة، والـسيادة الغذائـية، ومـنع استيراد الزراعات المعدلة وراثيّاً من أمريكا ، وتضغط على الهيـئات الدولـية لـسن قـوانين لمـنع الصيد؛ للحفاظ على مجموعة من الحيوانات من الانقراض. وقـد دعـت هـذه المـنظمات إلى جعـل يـوم ٨ أبـريل ٢٠٠٦م يوماً عالميّاً ضد الزراعات المعدلة وراثيّاً. ومن أهـم هذه المنظمات نذكر هنا على سبيل المثال:

Agir pour l'Environnement, Les Amis de la Terre, La Confédération Paysanne, la Fédération nationale de l'agriculture biologique (FNAB), France Nature Environnement (FNE), Greenpeace, Nature et Progrès, Les Alternatifs, Les Verts ...

---

(1) http://www.agoravox.fr/article.php3?id_article=7615.

وكانت منظمة Green peace أشهر هذه المنظمات قبل أن تزاحمها في الشهرة جمعية الاتحادية الفلاحية la Confédération Paysanne؛ بفضل شخصية رئيسها جوزيف (جوزي) بوفيه[1]. لقد أصبح هذا الفلاح الفرنسي رمزاً للفلاحين وجمعيات حماية البيئة، واستقبل في رحلاته العديدة عبر العالم من طرف الشخصيات السياسية والنقابية والمدنية، وشارك في كل التجمعات الدولية، كتجمع جنوى (Gênes) إلى جانب المناهضين للعولمة الذين حضروا إلى هذه المدينة الإيطالية للاحتجاج على قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعاً؛ أو مؤتمر المنظمات المناهضة للعولمة في بيروت...، وتزعم حملة عالمية منذ حزيران ٢٠٠٤م؛ للمطالبة بالاعتراف بالسيادة الغذائية كحق جديد من حقوق الإنسان.

٤. الحركات النسوية:

للنساء إسهام بارز في التعبئة في المسيرات والمنتديات، وإن لم تظهر بشكل كبير في المواقع الرئيسة لحركة المناهضة للعولمة. ومن أبرز هذه المنظمات النسوية: Coordination des femmes Egalité جمعية المسيرة العالمية للنساء، ومنظمة "النساء من أجل البيئة والتنمية"[2]، وهي تمثل شبكة دولية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- الدفاع عن وجود متساو للنساء في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- إيجاد حلول للتنمية المستدامة للنساء والمجتمعات.
- تعزيز المساواة الاقتصادية للنساء، ورفع الوعي العام بالآثار السلبية للعولمة على النساء، وعائلاتهن، ومجتمعاتهن، والبيئة.

---

(١) لا بد أن نسجل هنا الموقف الشجاع لجوزي بوفيه؛ فقد لبى في مارس ٢٠٠٢م دعوة جمعية الفلاحين الفلسطينيين للاحتفال بيوم الأرض. ويدخل هذا النشاط في الحملة العالمية لحماية الشعب الفلسطيني. وتوجه الوفد إلى رام الله للاعتصام إلى جانب الرئيس ياسر عرفات. وعند خروجه اعتقله الجيش الإسرائيلي، وبعد يومين قضاهما في السجن نفي إلى فرنسا، وقد استقبله أنصار اللوبي الصهيوني بمطار أورلي الدولي بهتافات مضادة.

(٢) أمين سمير، وأوتار فرانسوا. "مناهضة العولمة". مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٢.

وشكلت هذه المنظمات النسوية ضغطاً كبيراً على المنتديات والمؤتمرات، كمؤتمر ريو في عام ١٩٩٢م بخصوص البيئة والتنمية، ومؤتمر ١٩٩٤م عن السكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر عام ١٩٩٥م عن التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، والمؤتمر العالمي الخاص بالمرأة في بكين عام ١٩٩٥م[1].

٥. المنتدى الاجتماعي الأوروبي:

عقد المنتدى الاجتماعي الأوروبي مهرجانه الأول بفلورانس بإيطاليا في عام ٢٠٠٢م، والثاني بباريس في عام ٢٠٠٣م، والثالث بلندن في عام ٢٠٠٤م. ويسعى حاليا لتنظيم مهرجان دولي آخر في أثينا من ٤ إلى ٧ مايو ٢٠٠٦م. وتسبق كل مهرجان تجمعات ولقاءات داخلية على مستوى الدول الأوروبية. وفي كل مرة تطرح قضايا حساسة للمناقشة، وتسعى لإيجاد حلول سريعة لها.

وتشكل هذه المنتديات قوة للضغط على الحكومات الأوروبية، وتركزت ضغوطها على البرلمان الأوروبي. وتنطلق من هذه المنتديات نداءات للاحتجاج والمسيرات الشعبية. وفي هذا السياق، أصدر المنتدى الاجتماعي الأوروبي المجتمع بباريس بياناً نادى فيه إلى اعتبار يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٤م يوماً عالمياً ضد النظام النيوليبرالي ومنطق الحرب، وطالب بالخروج الفوري للقوات الأمريكية من العراق، وإعادة السيادة للعراقيين، وخروج القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وهدم جدار الفصل العنصري، و هذه المنتديات تساند القوى الإسرائيلية والعربية الساعية إلى السلم الدائم والعادل، وتدعم التعايش بين الشعب الإسرائيلي والفلسطيني. كما تطالب -أيضاً- بخروج القوات المحتلة الروسية من الشيشان.

٦. المنتدى الاجتماعي العالمي:

عقد المنتدى الاجتماعي العالمي اجتماعاته الثلاثة الأولى في بورتو إليجري بالبرازيل في الأعوام التالية: ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣م ، والاجتماع الرابع في مومباي بالهند في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير٢٠٠٤م.

وقد اجتمع المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو إليجري بالبرازيل في فبراير ٢٠٠٢م لمحاولة الإجابة عن الإشكالية التالية: "لماذا العولمة البديلة؟" ، وهو مؤتمر نظم في مواجهة المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الفترة نفسها في مدينة نيويورك. وشارك في هذا المنتدى

---

(١) أمين، أوتار. المرجع السابق.

حوالي (٥٠ ألف) مشارك، توافدوا من مختلف أنحاء العالم، ومن المشاركين حركات اجتماعية، ومنظمات أهلية ونقابية.

وتعرض المنتدى العالمي لانتقادات من كل الجهات بما فيها الجمعيات المناهضة للعولمة التي تتهمه بـ "منع تحويل الحركة العالمية المناهضة للعولمة، من حركة مناهضة للإمبريالية، ولأسس النظام الرأسمالي العالمي، إلى حركة قاصرة على مناهضة الجوانب السلبية للعولمة".

٧. حركة مقاومة مومباي ٢٠٠٤ المناهضة للحرب والعولمة والإمبريالية:

عقد اجتماع مواز لمنتدى مناهض للعولمة، بمشاركة ٣١١ منظمة وحركة اجتماعية من كل أنحاء العالم ومن الهند على نحو خاص، نظمته "العصبة الدولية لنضال الشعوب"، وسمي بمقاومة مومباي ٢٠٠٤م. (Mumbai Resistance 2004) في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٤م. وجاء هذا اللقاء موازياً لاجتماع المنتدى الاجتماعي العالمي الذي انعقد في نفس الفترة. وبرزت هذه المؤشرات أكثر في المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث (٢٠٠٣م)، وتجسدت في نقد العديد من المشاركين لخروج (لولا) الرئيس البرازيلي من منصة افتتاح المنتدى الاجتماعي العالمي ليلتحق بمنصة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس[١].

وأوضح البيان الذي نشرته هذه الحركة التزامها بعدة مبادئ، والدفاع عن مجموعة من القضايا، كالقضية الفلسطينية، وتحرير العراق، وأفغانستان. وفي الجانب الاقتصادي تطالب بإلغاء كل ديون العالم الثالث، والخلاص من كل المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ج- المؤتمرات:

انعقدت عدة مؤتمرات دولية لدراسة ظاهرة العولمة وتداعياتها. ويهمنا هنا أن نسلط الضوء على المؤتمرات التي ناقشت سلبيات العولمة، وطرحت بدائل لها. وهذا ما يجعلنا نشير إلى مؤتمرات رسمية، نظم بعضها صناع العولمة نفسها؛ مثل: المنتدى الاقتصادي المنعقد في نهاية سبتمبر ١٩٩٥م في سان فرانسيسكو برئاسة (ميخائيل غورباتشوف) وحضور شخصيات بارزة من عالم السياسة، والفكر، والإعلام، والاقتصاد؛ لمناقشة مستقبل البشرية في ظل العولمة[٢].

---

(1) .http://www.albadil.net/newsletter/issue_10/fishawi.htm

(٢) محمد، مراد بركات. "ظاهرة العولمة رؤية نقدية". كتاب الأمة، العدد ٨٦، ذو الحجة ١٤٢٢ هـ، ص٨٨-٨٩.

ونظمت رابطة الجامعات الناطقة كليّاً أو جزئيّاً باللغة الفرنسية، وجامعة شبكات التواصل الفرنسية مؤتمراً دوليّاً في بيروت في أيار ١٩٩٨م بعنوان "العولمة وأوروبا وفرنسا" تضمن هجوماً نقديّاً عنيفاً للعولمة في صبغتها الأمريكية، وكشف هذا التقرير إلى جانب معطيات أخرى عن إمكانية تطور التباينات الثقافية بين أوروبا وأمريكا"[١]. ومن قبل، نظمت اللجنة الوطنية الفرنسية للتربية والتعليم والثقافة لدى اليونسكو مؤتمراً تحت شعار "العولمة والحفاظ على الهويات الثقافية، والإبداع، والسياسات الثقافية"[٢].

ويمثل مؤتمر المنظمات المناهضة للعولمة الذي أقيم في بيروت في الفترة ما بين ٥و٩ تشرين ثاني ٢٠٠١م تحولاً في مسيرة هذه المنظمات، وقد شارك فيه مجموعة كبيرة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من بلدان مختلفة، وكان من أبرز الوجوه الحاضرة: (جوزيه بوفيه) من فرنسا، و(فرانسوا أوتار) من بلجيكا، وسمير أمين من مصر، و(روبيرتو ريسيو) من أوروغواي، ورضوان بوتي من اتحاد الفلاحين في إندونيسيا. ولم يستطع (ميشيل فارشافسكي) رئيس مركز معلومات البدائل الحضور من إسرائيل؛ فأرسل رسالة قرئت على المشاركين. وكانت هذه التجمعات رداً على مؤتمر "منظمة التجارة العالمية" الذي انعقد بالدوحة في الفترة ما بين ٩ و١٣ تشرين ثاني ٢٠٠١م.

طالب المجتمعون في بيروت إيقاف الحرب في أفغانستان. وهي حرب قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد حكومة الطالبان مباشرة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ورفض المؤتمرون إطلاق جولة جديدة من الاجتماعات، وعدم ضم قطاعات إضافية لاتفاقات التجارة الحرة، مثل: الاستثمار، والملكية الفكرية؛ وطالبوا بإعادة النظر في الاتفاقات المعقودة، وسياسات الالتزام بتطبيق اتفاقات المنظمة. كما وجه المؤتمرون نداءً إلى الشعوب العربية لبناء تجمع عربي من أجل عدالة اجتماعية دولية.

د- المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية:

كثيراً ما تحولت مسيرات المنظمات المعادية للعولمة إلى اشتباكات مع قوات الأمن[٣] للدول المستضيفة للمؤتمرات، والتجمعات الدولية لرؤساء الدول الأكثر تصنيعاً، أو الشركات الكبرى

---

(١) الميلاد، زكي. "الفكر الإسلامي وقضايا العولمة". الكلمة، العدد ٢٠، صيف ١٩٩٨م، ص ١١؛ العدد ١٩، ربيع ١٩٩٨م، ص ١٨٤-١٨٦.

(٢) الكلمة، العدد ١٩، ربيع ١٩٩٨م، ص ١٨٠-١٨٢.

(3) Bruno Basini. Avec les maquisards anti-mondialisation. L'Expansion, Paris, juin 2001.

ورجال الأعمال، فتنقلها وسائل الإعلام، وتنشر هذه الصور عن العنف. ولعل أعنف ما شاهده المتفرج العالمي هو الهجوم العنيف والعارم الذي قامت به الشرطة الإيطالية على المركز الإعلامي لمنتدى جنوة الاجتماعي، وهو الهيئة التنسيقية لمعظم المنظمات التي شاركت في المظاهرات المناهضة للعولمة. وقد ترتب عن ذلك إصابة الكثيرين بجروح بالغة نقلت بعضاً منهم إلى المستشفيات. وكانت هذه الحركة الاحتجاجية حضرت إلى إيطاليا لتحتج على قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى المنعقدة في جنوة الإيطالية ٢٠ يوليو ٢٠٠١م. وقامت بهذه المناسبة مسيرات في شوارع هذه المدينة تضم عشرات الآلاف من المتظاهرين جاؤوا من عدة دول أوروبية. وقد أسفرت هذه التجمعات، والمسيرات الاحتجاجية، والمشادات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين عن عدة جرحى، ومات خلالها الشاب الإيطالي كارلو جيولياني. ومن قبل، واجهت الشرطة الإسبانية بعنف المتظاهرين في مدينة برشلونة (٢٢ حزيران ٢٠٠١م) من أجل الاحتفال بتراجع البنك الدولي عن عقد قمته المقررة.

وتتبادل التهم بين منظمي هذه التظاهرات والسلطات السياسية؛ فتنتقد بشدة سوزان جورج (Suzane Georges) نائبة رئيس مؤسسة آتاك فرانس (Attac France) تسلط مناصري العولمة الذين يتعاملون بالقسوة والتعسف مع معارضيهم، وأكثر من ذلك فهي تصر على أنهم يلجؤون إلى أساليب دنيئة لحصار الحركة المضادة للعولمة. تقول: إن بعض رجال الشرطة تسرب بثياب مدنية في مؤخرة موكب المتظاهرين، وقاموا بمختلف الأعمال التخريبية، كما هاجموا بعض عناصر الشرطة بلباسهم الرسمي؛ بغية إثارة ردة فعل عنيفة من جانب الشرطة في وجه المتظاهرين المسالمين والصحافيين.

وتعد مسيرات ١٥ شباط ٢٠٠٣م في العالم ضد الحرب في العراق من أكبر أعمال المنظمات المناهضة للعولمة وأنجحها؛ لأنها مست كثيراً من دول العالم. وقد قامت كلها في يوم واحد عبر مدن مختلفة من العالم عبرت عن رفضها لمنطق القوة الذي أرادت أن تفرضه الولايات الأمريكية المتحدة على باقي شعوب العالم ودوله. وسنورد هنا جدولاً يبرز التوزيع الجغرافي لهذه المسيرة، مختصرين الإحصائيات[1] الخاصة بأوروبا الغربية التي هي موضوع ورقتنا:

(1) http://www.maroc.attac.org

البلد	عدد المتظاهرين	ملاحظات
ألمانيا	٥٠٠٠٠٠	في برلين
بلجيكا	٦٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠	بروكسل
فنلندا	٢٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠	-
فرنسا	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠ في باريس
اليونان	٢٥٠٠٠٠	في أثينا
هولاندا	١٠٠٠٠٠	أمستردام
هنغاريا	٥٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠	في بودابست
إيرلاندا	١٠٠٠٠٠	-
أيسلاندا	٤٠٠٠	-
إيطاليا	٣٠٠٠٠٠	في روما
النرويج	٦٠٠٠٠	أوسلو
البرتغال	١٠٠٠٠٠	في لشبونة
بريطانيا	٢٠٠٠٠٠٠	-
سلوفينيا	٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠	-
سويسرا	٤٠٠٠٠	في بيرن
السويد	١٢٠٠٠٠	-

تحاول الحركة المناهضة للعولمة أن تستفيد من التجارب القاسية مع السياسات القمعية التي تمارس كل مرة مع عناصرها أثناء مسيراتها السلمية تفاديا لإزهاق الأرواح، وقطع الطريق أمام معارضيها الذين يتهمونها بالفوضى، وممارسة العنف، والتحريض على العصيان المدني وهدم المنشآت. وهذا ربما ما يفسر تنظيم التحالف المناهض للعولمة (تحالف المنظمات غير الحكومية السويسرية والأوروبية المناهضة للعولمة) عدةَ مرات مسيرات احتجاجية على فعاليات منتدى دافوس الاقتصادي الدولي في سويسرا في مدن داخلية بعيداً عن مقر انعقاد فعاليات هذا المنتدى؛ تفادياً للاشتباكات مع قوات الأمن السويسرية؛ فالمهم هو التعبير عن الرفض للعولمة

الاقتصادية، وإيصال الصوت المعارض للمؤتمرين. وكان من أبرز مطالبها رفع الديون عن الدول الفقيرة.

هـ- المعارك السياسية:

لم تكتف الحركة المضادة للعولمة بالمسيرات وتأسيس المنظمات، وإنما هي تسعى لتحقيق أهدافها من خلال المشاركة السياسية، في قوائم حرة، أو مع الأحزاب اليسارية أو الخضر. ولعل أبرز مثال على ذلك انتصار الخضر الألمان في الانتخابات التشريعية، وتولي زعيمهم فيشر لحقيبة وزارة الشؤون الخارجية في حكومة المستشار شرودر.

وسجلت قوائم ممارسي الصيد البري والبحري عدة انتصارات في الانتخابات الأوروبية. ويضم اليوم البرلمان الأوروبي عدداً كبيراً من منتخبي الأحزاب الخضر، والمدافعين عن القومية الوطنية الضيقة، والمناهضين للعولمة. وجاءت المشكلات الصحية نتيجة للتجارة الحرة، وآخرها مرض الطيور الذي نشر الرعب في أوروبا، وتشير كل الإحصائيات إلى تراجع مبيعات لحم الدجاج بأكثر من٢٥٪؛ لتدعم أنصار البيئة، وتثبت صحة مخاوفهم.

رفضت مجموعة من الشعوب الأوروبية مشروع الدستور الأوروبي، وعلى رأسها الشعب الفرنسي على الرغم من أن المشرف على كتابة هذا الدستور هو الرئيس الفرنسي الأسبق فليري جيسكار ديستان. إن الاقتراع بـ"لا" على المعاهدة الدستورية في فرنسا في ٢٩ أيار ٢٠٠٥، ثم في هولندا في الأول من حزيران ٢٠٠٥م، يعبر عن نجاح التيارات القومية الرافضة للعولمة. وقد أعطى (أوبير فيدرين) Hubert Vedrine ، وزير الخارجية السابق في حكومة جوسبان، تفسيرات في منتهى الوضوح لحالة "الانزعاج" التي أثارها التصويت بـ"لا": قائلاً "إنّ ما أفسد كلّ شيء هو بالأحرى هذا التمسّك بتسخيف كلّ شعور وطني طبيعي، وبإضفاء الطابع الكاريكاتوري على كلّ خوف من توسيع الاتحاد، حتى إن كان مشروعاً وغير صادر عن كره للغريب، وبإلقاء الشبهة على كلّ رغبة طبيعية تماماً في الحفاظ على بعض السيادة على المصير والهوية في نظام العولمة، وبازدراء كلّ انتقاد. إنّ كلّ هذا، مضافاً إلى الاضطراب الاجتماعي، والخوف على الهوية، والشعور بتضعضع الديمقراطية- قد أغلق كلّ المنافذ، ودفع الفرنسيين إلى الضرب بهذه القوة[1]." وقد عدّ مناهضو العولمة فوز "لا" في هذه الانتخابات انتصاراً لهم، وعبر

(١) غريش، آلان. "تمرد". العالم الدبلوماسي، سبتمبر ٢٠٠٥م.

(جوزي بوفيه) عن استعداده للترشح للانتخابات الرئاسية القادمة في فرنسا (٢٠٠٧م) لجمع كل هذه الأصوات.

خامساً: نقد حركة المناهضة للعولمة في أوروبا

ما أهم الانتقادات الموجهة لهذه الحركة من طرف خصومها؟

إن خصوم هذه الحركة يتهمونها بممارسة العنف، وهدم المنشآت الاقتصادية، والتمثيل غير الشرعي للجماهير، والتقوقع، والاتجاه عكس مسار التاريخ وتطور الإنسانية، وأنها عاجزة عن تقديم البدائل. ونجد هذه الخطابات في تصريحات رؤساء الدول الصناعية الكبرى ورجال الأعمال. وهذا بيل غيتس يقول بصوت عال: "إن الناس الذين يشعرون بأن العالم يميل لغير مصلحتهم ينتجون نوعاً من الكراهية الخطيرة جداً علينا"[1]. ويحمل أيضاً هذا الخطاب مجموعة من الصحف اليمينية و(النيوليبرالية)، كصحيفة (فاينانشال تايمز)، وأسبوعية (الإيكونوميست)، وجريدة (لوفيغارو) الفرنسية ...إلخ.

تتحول بعض هذه المجتمعات المدنية إلى قوة قريبة من اللوبيات والأقوياء الذين كانت تحاربهم من قبل، وقد عبر عن ذلك بوضوح (بنجامين باربر) أستاذ العلوم السياسية بجامعة (روترجزر) بالولايات المتحدة الأمريكية في كتابه الشهير "الجهاد وعالم ماك"[2] "Jihad us Mcworld".

العولمة لا تعرف حدوداً أيديولوجية، أو قيوداً سياسية، وهي - عكس ما يقره الكثيرون- ليست فقط من صنع اليمين والليبراليين؛ فباسكال لامي (Pascal Lamy) الاشتراكي هو الآن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، أي شرطي النظام الليبرالي العالمي. وكان من قبل مستشاراً عند (بيير موروا) رئيس وزراء في أول حكومة في عهد الرئيس فرانسوا ميتران، ثم عمل متعاوناً مع (جاك دولور) في البرلمان الأوروبي ببروكسل، وحضر إلى مؤتمر الدوحة كالمفوض التجاري لـ ١٥ دولة أوروبية أندريه بيلّون André BELLON الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية. ويحذر بعضهم من الوقوع في الفخ الأيديولوجي للعولمة، فقد

---

(١) كوثراني، "هويات فائضة"، ص٨٨-٨٩.

(٢) باربر، بنجامين. "الجهاد وعالم ماك. المواجهة بين التأقلم والعولمة". المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م، ترجمة أحمد محمود، ص٣٢٩-٣٣٠.

حـاول أنـصارها أن يقدمـوها لمعارضيها اليساريين على أنها "النزعة الإنسانية القديمة في الوصول إلى المواطنة العالمية"[1].

وجهت الباحثة (أروندات روي) هجوماً نقدياً لاذعاً لبعض الجمعيات المناهضة للعولمة دون أن تـسميها، وبينت كيف تتلقى مساعدات مالية من الشركات الكبرى، وتتساءل: كيف يمكن لها بعد ذلك أن تقوم بالعصيان، والتمرد عليها، وممارسة النقد والمعارضة؟

"تقـوم وكـالات المـساعدة في التنمـية بتمويل غالبية المنظمات غير الحكومية ورعايتها، وهذه الـوكالات تمولها الحكومات الغربية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، وبعض الشركات المتعددة الجنـسية. ومع أنها ليست نسخاً متشابهة عن بعضها، فإن هذه الوكالات تنتمي إلى مجمع سياسي غير واضح المعالم يشرف على المشروع (النيوليبرالي)، والذي من أولوياته المطالبة بخفض كبير في الـنفقات الحكومـية. لمـاذا تمـول الوكالات هذه المنظمات غير الحكومية؟ أهي نزعة تبشيرية عفا علـى مثيلاتها الزمن؟ أم شعور بالذنب؟ ربما الاحتمال الأخير أكثر صحةً من غيره؛ فالمنظمات غـير الحكومـية تعطي الانطباع بأنها تملأ الفراغ الذي تركته الدولة المتراجعة. وهذا ما تقوم به في طريقة متناقضة؛ فإسهاماتها الحقيقية هي في تنفيس الغضب، وتوزيع قطرات من المساعدات، أو الأعمـال الخيريـة لمـا هـو أصـلاً حـق للـناس. المنظمات غير الحكومية تغيّر من النفسية العامة؛ فـتحول الـناس إلى ضحايا تابعين، وتنهك المقاومة السياسية؛ إذ تشكل نوعاً من واق للصدمات بـين الإمبراطورية ورعاياها. وقد تحولت إلى حكم في النزاعات، وإلى وسيط ومترجم على المدى الطـويل، فـإن المـنظمات غـير الحكومـية مسؤولة تجاه المانحين وليس تجاه الناس الذين تعمل في صفوفهم"[2].

سادساً: نجاح أم الفشل؟

ما المعايير التي نستند إليها لنحكم على نجاح هذه المنظمات المناهضة للعولمة أو فشلها؟

هنالك مجموعة مؤشرات تكشف عن مدى تقدم نضال هذه المنظمات في التعبير عن وجودها وتأثيرهـا علـى مجـريات أحـداث عالمـية، لكـن دون أن تؤثر بشكل مباشر في اتخاذ القرارات في القضايا الحساسة المطروحة اليوم. ونستطيع أن نجملها في النقاط التالية:

---

(١) بيلون، أندريه. "وخلق الله العولمة"، العالم الدبلوماسي، نوفمبر ٢٠٠٤م.

(٢) أروندات، روي. "مقاومة خطر المنظمات غير الحكومية". العالم الدبلوماسي، أكتوبر ٢٠٠٤م.

الشرخ الذي تحدثه داخل المعسكر (النيوليبرالي)، ومنع انعقاد مؤتمرات المنتديات الاقتصادية العالمية، وإرغام الهيئات الدولية على إصدار قوانين تسير في اتجاه مطالبها، وبروز حالة من التمرد على النظام العالمي الجديد والعولمة، وتعاون هذه المنظمات من الشمال مع نظيراتها في الجنوب في بعض المشاريع التنموية. وقد تحقق جزء من ذلك على أرض الواقع كما بينا من قبل، ولا ضير أن نشير هنا إلى مشاهد أخرى:

أ- إحداث شرخ داخل المعسكر النيوليبرالي:

يتعزز صف العولمة من حين لآخر مّرة بنيّة حسنة، ومرات لحسابات سياسية، واعتبارات انتخابية، بتصريحات أو تنظيم منتديات وندوات حول أنسنة العولمة؛ وذلك بالحديث عن مشروعية بعض المطالب، واحتضانها قبل فوات الأوان؛ فهذا (بيل كلينتون) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوجه خطاباً إلى المتظاهرين في سياتل قائلاً لهم: "سعيد بأن الآخرين قد حضروا؛ لأنهم يمثلون الملايين من الناس الذين يتساءلون الآن عما إذا كان هذا المشروع سيوصلنا إلى المكان الذي نريد الوصول إليه. ويجب أن نرحب بأسئلتهم ونكون جاهزين لإعطاء الجواب؛ لأننا إذا لم نكن قادرين على خلق اقتصاد عالمي مترابط يعمل على زيادة الازدهار والفرص الحقيقية للناس في كل مكان؛ عندها ستكون جميع مبادراتنا السياسية أقل نجاحاً"[1]. وصرح الرئيس البرتغالي السابق ماريو ألبيرتو شواريس (Mario Alberto Soares) في أكاديمية المملكة المغربية في عام ٢٠٠٠م أن "العولمة الجارية تؤدي إلى عولمة المشكلات، ولكنها لا تؤدي إلى عولمة الحلول" [2].

ومن خارج عالم السياسة، اختار عالم الاقتصاد الأمريكي (جاي مازور) مجلة "فورين أفيرز" ليقول: "إن سياسات التجارة الحرة التي تتجاهل حقوق العمال واحتياجاتهم سوف تدفع العالم في طريق التراجع إلى الخلف، بدلاً من التقدم نحو الأمام." ويقف (جاي مازور) إلى جانب حقوق العمال ، ويؤيّد مطالبهم الرامية إلى التوزيع العادل للثروات التي يسهلون في إنتاجها، ويرفض

---

(١) غايات، "قرن أمريكي آخر؟"، ص ٢٧٣.

(٢) الدجاني، أحمد صدق. "العولمة: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها". في: العولمة وأثرها في المجتمع والدولة. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢م، ص ٢٦.

الأفكـار السـائدة في عدد من الدول الصناعية التي باتت تنظر إلى مطالب العمال على أنها دعوة رومانسية لا مكان لها في زمان العولمة"[1].

ب- منع انعقاد مؤتمرات المنتديات الاقتصادية العالمية:

تعـترف المنظمات المناهـضة للعـولمة بـأن لها الفضل الكبير في منع انعقاد مؤتمرات المنتديات الاقتـصادية العالمـية، والتشويش على اجتماعات رؤساء الدول الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم، وتزخـر سجلاتها بأمثلة عديدة ذكرناها من قبل ولا مانع أن نضيف هنا ما حققته من انتصارات أخـرى؛ كإفـشال اجـتماعات مـنظمة الـتجارة العالمـية في (كانكـون) بالمكسيك، وكذلك إفشال اجـتماعات منظمة البلدان الأمريكية التي عقدت في ميامي... وفي أحيان أخرى أرغمت الهيئات الدولـية علـى إصـدار قـوانين تسير في اتجاه مطالبها، وقد تمخض عن مؤتمرات الأمم المتحدة في ريو (١٩٩٢م)، وكيوتو (١٩٩٧م) عدد من البروتوكولات والاتفاقات المهمة المتعلقة بالبيئة.

وعـدّت الحـركة المناهـضة للعـولمة مسيرات ومظاهرات (سياتل) انتصاراً كبيراً، ومنعطفاً في مـسارها النـضالي. وتمـت مناقـشة هذه المكاسب عبر حلقات دراسية، وتجمعات شعبية؛ لوضع خطـة عمل جديدة للمستقبل. ولعل أبرز ما يمكن قوله في هذا الصدد: إن النقاشات التي تمت في مجلـة (الـبدائل) الاقتصادية في عددها الخاص بـ"الحركة المناهضة للعولمة هي حصيلة إيجابية على العمـوم"[2]، ومجلـة (البحوث الدولية) التي خصصت لهذا الغرض ملفاً محوريّاً بعنوان "عالم للبيع أم للبناء؟ إضافات سياتل."[3]

ج- التمرد على النظام العالمي الجديد والعولمة:

وتُبرز الأحداث التالية حالة من التمرد على النظام العالمي الجديد والعولمة:

---

(١) نافع. "انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة"، ص١٢٩ .

(2) Alternatives Internationales n° 20, janvier 2005. Altermondialisme: un bilan globalement positif. Dossier.

(3) Recherches internationales. N°60-61, 2000. Un monde à vendre ou à construire? La portée de Seattle.

– رفض إيران لاقتراح الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا، وفرنسا وبريطانيا) المدعومة من الولايات المتحدة، المتضمنة التخلي النهائي عن تخصيب اليورانيوم، في الوقت الذي تعطيها فيه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الحق في هذا التخصيب.

– تكاثر زيارات المسؤولين الصينيين إلى إفريقية وأميركا اللاتينية.

– التوتر التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين حول قضية النسيج.

– إقرار كوريا الجنوبية بحق بيونغ يانغ الحصول على صناعة نووية لأغراض مدنية وذلك في تعارض مع موقف واشنطن.

– تزايد الشعور القومي في كافة أنحاء العالم ضد النظام العالمي الجديد.

– في أيلول ٢٠٠٣م، سبق لعشرين دولة من دول الجنوب، وخصوصاً الهند، والبرازيل، وإفريقية الجنوبية إن أفشلت في كانكون مؤتمر منظمة التجارة العالمية بعد رفض مطالب هذه الدول.

– المعارضة الواسعة في فرنسا لشراء شركة "دانون" من قبل "بيبسي كولا".

د- التعاون بين هذه المنظمات (شمال-جنوب):

تؤثر حركات المنظمة الشعبية في توجيه بعض السياسات الداخلية والخارجية عندما تتكتل فيما بينها. "لقد وسعت العولمة الاقتصادية المسافة بين من يتخذون القرارات ومن يتحملون تبعاتها. وتتيح اللقاءات من نوع "المنتدى الاجتماعي الدولي" المجال أمام حركات المقاومة المحلية لردم هذه المسافة، والتعاون مع نظرائها في البلدان الغنية؛ فعندما تم -مثلاً- بناء أول سد خاص في (ماهيشاوار) سمحت العلاقة بين كل من منظمة (نارمادا باشاو أندولان) والمنظمة الألمانية (اورجوالد)، و(إعلان برن) في سويسرا، والشبكة الدولية للأنهر في بركلي بإخراج المشروع من بين أيدي مجموعة من المصارف والشركات الدولية. وما كان هذا التعاون ليحصل لولا المقاومة الثابتة على الأرض وإيصال صوت هذه الحركة المحلية بفضل ما تلقته من مساندة دولية؛ لتحرج المستثمرين، وترغمهم على الانسحاب..." [1].

---

(١) أروي، المرجع نفسه.

سابعاً: كيف ينظر المثقفون المسلمون للمعارضة الأوروبية للعولمة؟

قبل التطرق إلى موقف المفكرين العرب والمسلمين من حركة المناهضة للعولمة في أوروبا في مختلف أشكالها التي تعرضنا لها سابقاً، أود أن أقف هنا عند التوجهات العامة لهؤلاء من ظاهرة العولمة، ويمكن تلخيصها في خمسة توجهات:

فئة اهتمت بالتعريف بالمصطلح (السيد ياسين، صادق جلال العظم، عز الدين إسماعيل، حسن حنفي، أحمد شهاب، تركي علي الربيعو...) وأخرى بقراءة لهذه الاجتهادات (علي حرب، إدريس هاني، مروان عبد الرزاق، جورج طرابيشي...)، بينما ركزت مجموعة أخرى على كشف مخاطر العولمة، في جميع جوانبها، وخاصة في الاقتصاد والثقافة (محمد عابد الجابري، سمير أمين، عبد الإله بلقزيز، محمد عمارة، عبد الحي زلوم، أحمد صدقي الدجاني، جلال أمين،...) ، واهتم الآخرون بعرض البدائل للعولمة (لؤي صافي، إبراهيم أبو ربيع، زكي الميلاد،...)، وأخيراً بدأ كتاب آخرون يتحدثون عن العولمة الجديدة [1].

ويتبين من قراءة هذه التوجهات الفكرية حقيقة؛ وهي أن مسألة معارضة أو مواجهة العولمة في الغرب لم تنل -بعد- ما تستحقها من الدراسة والتحليل؛ فقليلاً ما توقف هؤلاء المفكرون العرب والمسلمون عند هذا الجانب من العولمة.

يرى المفكر اللبناني علي حرب في هذه الحركة التي ظهرت في أوروبا تعبيراً عن سلوك أيديولوجي ووصف مواقف مناصريها بـ"الموقف الاستبعادي للحدث"[2]. وهم ما زالوا -في نظره- يتمسكون بأيديولوجيتهم القديمة التي تختزل العولمة في "تعابير التمركز والهيمنة، أو السوق والسلعة، أو الاستعمار والرأسمالية، أو الاختراق والاغتصاب، أو الغزو والاكتساح" . ويضع الدكتور علي حرب في نفس الموضع مفكرين مسلمين، مثل الدكتور محمد عابد الجابري، والدكتور صادق جلال العظم[3].

ومن زاوية مختلفة، يقول منير شفيق -وهو محق في ذلك: إن "مشكلة العولمة في المجال الثقافي يجب ألا ينظر إليها أنها فقط ذات طابع عولمة غربية في مقابل ثقافة إسلامية، هناك صراع في المجال الغربي نفسه حول موضوع العولمة؛ لأن الثقافة الغربية في كثير من البلدان الأوروبية تجد

(١) كاظم حبيب. "العولمة الجديدة". الطريق، العدد ٣، ١٩٩٨م.

(٢) حرب علي. "حديث النهايات. فتوحات العولمة ومآزق الهوية". المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ص ١٠٢.

(٣) حرب، نفس المرجع، ص٤٤-٤٧.

نفسها الآن مهددة بالعولمة الأمريكية، بوسائط الإعلام الأمريكية، التي تحاول أن تكتسحها؛ لذلك نسمع من أيام ميتران ومن شيراك وعدد من القادة والمفكرين الفرنسيين والغربيين، وأجهزة الإعلام الأوروبية- انزعاجاً من محاولة فرض العولمة الأمريكية عليهم، ليس فقط بسبب قوتها، وإنما قد تستخدم قوتها المالية للسيطرة على أجهزة الإعلام الغربية ومن ثم تؤثر على الثقافات الغربية المختلفة، ومن ثمّ هناك معركة عالمية ضد محاولات السيطرة الثقافية للثقافة الأمريكية"[1].

استقبل كثير من المفكرين المسلمين بترحاب مجموعة من الكتب صدرت في أوروبا تناولت بالنقد ظاهرة العولمة. وقد لقي كتاب (هانس بيتر مارتين، وهارالد شومان) "فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية" -على سبيل المثال- اهتماماً كبيراً؛ وذلك بترجمته للغة العربية أولاً، ثم دراسته ومناقشته بشكل مكثف[2].

إن من أبرز ما يلاحظ في هذه الحركة هو غياب العنصر العربي والإسلامي-باستثناء بعض المنظمات والشخصيات- كالمفكر المصري سمير أمين- في المشاركة الفعالة والمباشرة في حركة المناهضة للعولمة، في حين أن العرب والمسلمين هم أكثر شعوب الأرض احتجاجاً على ظلم النظام الدولي السائد، وأقل المشاركين بين تلك الشعوب في الجمعيات والمنظمات المناهضة لهذا النظام الدولي"[3]. ويعود هذا الأمر إلى عدة أسباب. منها: نقص الوعي بمخاطر العولمة، ونقص التجربة مع النضال العالمي، وعدم وجود ديمقراطية حقيقية تسمح بظهور حركات من المجتمع المدني خارج الأطر التي رسمتها الحكومات العربية الرسمية؛ فكثيراً ما حاولت السلطات السياسية العربية إقناع شعوبها بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هي السبيل الوحيد للخروج نهائيّاً من التخلف. وهذا الخطاب يعلو على كل الخطابات، ويهمش ما سواه ويلغيه. وتبقى غالبية الناس في العالم العربي والإسلامي تجهل حقيقة العولمة، وخطورة الدخول فيها بدون استعداد كامل في مختلف الميادين.

---

(١) شفيق، منير. "عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة". مجلة الكلمة، بيروت، العدد١٩، ربيع ١٩٩٨م، ص١٠٥.

(٢) انظر -على سبيل المثال- لا الحصر: مصطفى العدوي. العولمة فخ يعتدي على الديمقراطية والرفاهية والشعوب". الطريق، العدد ١، يناير-فبراير ٢٠٠١م، ص ٧٠-٧٤. محمد الرميحي. "العولمة وفخاخها: حتى لا تتحول الرأسمالية إلى حيوان شره". العربي، الكويت، العدد ٤٨٤ ، مارس ١٩٩٩م. ص ٢٠. محمود ترني. "تحليل كتاب فخ العولمة"، العصور الجديدة، القاهرة، العدد ٤، ديسمبر ١٩٩٨م.

(٣) كوثراني، المرجع السابق، ص ٩٤.

ثامناً: كيف يستفيد المسلمون من هذه الحركة؟

ترشح كل الدراسات الاستشرافية أن يكون للإسلام أثر بارز في الحراك العالمي القادم. ويفرض ذلك على المسلمين الذين يمثلون هذا الدين مسؤولية كبيرة؛ لأنه لا يمكن لهم أن يبقوا خارج الحركة التاريخية التي رسمت طريقها في هذا القرن الجديد. يجب على المسلمين -إذن- أن يسهموا بشكل إيجابي في هذه المسيرة الحضارية، ولا يمكن لهم أن يسهموا بفعالية في هذه التنظيمات العالمية إلا إذا عرفوا سلبياتها؛ لتفاديها، وأدركوا إيجابياتها؛ للعمل بها.

ونأمل أن تكون النتائج التالية التي توصلنا إليها في هذه الدراسة -التي سنلخصها على شكل نقاط- تساعد على تحقيق ذلك:

- ضرورة تشكيل رؤية واضحة عن ظاهرة العولمة وتداعياتها؛ حتى يكون تصورنا لها دقيقاً نميز به بين منافعها وأضرارها، ونبتعد عن التطرف في الحكم عليها، ونتعامل معها بذكاء وحكمة. ومن المؤسف أن بعض المثقفين المسلمين لا يطرحون حتى الأسئلة المتعلقة ببعض مخاطر العولمة(١)، في حين يرفضها الآخرون شكلاً ومضموناً.(٢)

- وجدت الحركة المناهضة للعولمة فضاءات للحركة، وأحوالاً للنضال داخل المجتمعات الأوروبية؛ لما تتمتع به شعوبها من اليقظة، والحس الجماعي، وما يتسم جوها السياسي بالديمقراطية، وحرية التعبير، وهي أمور تسمح لكل القوى أن تعبر عن نفسها وقيمها، وتشرح مبادئها، وترفع شعاراتها في وضح النهار، فبفضل هذه الشروط الأساسية صمدت هذه الحركة على الرغم من كل المشكلات التي تعرقل مسيرتها.

- العمل على الاستفادة من كل الأفكار الجديدة التي يطرحها المناهضون للعولمة من داخل الغرب(٣)، ومن العالم الآسيوي المتطور، ومتابعة كل ما تثيره من نقاشات حادة؛ فقد أثار -مثلاً- كتاب آسيا التي تستطيع أن تقول لا والذي اشترك في تأليفه كل من رئيس الوزراء الماليزي محاضر محمد، والياباني شينتارو إشينهارا -غضب الإدارة الأمريكية، وعبر عن ذلك كل

---

(١) فؤاد زكريا. "نزعة إنسانية تتخطى الحدود السياسية". مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد ٢٧، العدد ٤، شتاء ١٩٩٩م، ص ١٥٦.

(٢) جلال أمين. "العولمة". القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨م.

(٣) بدأ المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي يحظى باهتمام المثقفين العرب والمسلمين؛ وذلك تقديرا لجهوده في نقد السياسة الأمريكية في العالم. انظر -على سبيل المثال: فرج محمد صوان. "نعوم تشومسكي من اللغة إلى الثورة". طرابلس، فضاءات، العدد ٧، آيار ٢٠٠٣م، ص ١١١-١٢٣.

من نائب الرئيس الأمريكي آل جور، وكاتبة الدولة للخارجية مادلين أولبرايت(1). بينما رد على هـذا الكتاب بعض الباحثين بقولهم: إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست الوحيدة المسؤولة عن الآثار السلبية التي أفرزتها العولمة؛ فللنمور الآسيوية -وخاصة اليابان- نصيب كبير في ذلك(2).

- إن عـولمة الـثقافة لا تعـني بالـضرورة نـشر الـثقافة الإنسانية وتعميمها على الشعوب كما طـرحها فلاسـفة الأنـوار في أوروبـا. والعـالم يـشهد -اليوم- محاولة قصر الثقافات على طابعها الفولكلـوري، وهـذا مـا نـشاهده في كـثير من القنوات التلفزيونية في الغرب، وفي العالم العربي. وقد أثارت بعض من هذه البرامج المصنفة في المجال الثقافي ردود أفعال عنيفة في الغرب أولاً، ثم في عالمنا الإسـلامي، وأوضـح دلـيل علـى ذلـك: مـا قـام بـه المناهـضون للعولمة في فرنسا من اعتـصامات واحتجاجات على بث التلفزيون الفرنسي (القناة السادسة) لبرنامج(Loft story)؛ فقـد عـدّوه إهانـة للفـن وتكريـساً للفن، الأمريكي الفلكلوري المدعم" للتقاليد الإمبريالية". وقد منعت مجمـوعة مـن الـدول الأوروبية تحت ضغط جمعيات أولياء التلاميذ بث حصص أو أفلام أمريكية تراها تتنافى مع الأخلاق وتتعارض مع التقاليد الأوروبية. وعبر عن الهموم نفسها كثير مـن العـرب والمـسلمين عـندما بثت بعض القنوات العربية برنامج (Stars Academy)، وأمام الـضغط الجماهيري العربي والحملات الاحتجاجية على هذا الفن الهابط المخل للحياء والذوق السليم، تراجعت بعض من هذه القنوات العربية عن برمجته. وهذه الأمثلة تبين إلى أي حد يمكن للمـسلمين أن يتعاونوا مع غيرهم في قضايا عديدة، مثل حماية الطفولة والقيم الأخلاقية. وكلما اتـسعت دائـرة المعارضين لمسألة ما، كلما ازدادت قوة الضغط والتأثير، من ثم تضاعفت حظوظ الحل والاستجابة.

- أمـام الانـتقادات المـوجهة لنـشطاء الحـركة المناهضة للعولمة، بدأ بعضهم في تجديد خطابه بطـرح مـشروع "العـولمة الـبديلة" altermondialisation خلافـاً لـ "مناهـضة العـولمة" antimondialisation . ولعـل أشـهر المـنظمات الـتي سـارت في هـذا المـسلك الجديـد: "منتدى الـبدائل" الـذي يرأسـه المفكـر المصري سمير أمين بمساعدة البلجيكي (فرانسوا أوتار)، ولم تسلم أيضاً هذه الحركة الأخيرة من انتقادات مناصري العولمة ومن مهاجميها معاً. ويرى (أندري بلون)

---

(1) زلوم، نفس المرجع، ص ٣٦-٣٧، ٢٥٦.

(2) Fligstein Neil. Rhétorique et réalités de la mondialisation. Actes de la recherches en sciences sociales, Paris, n° 119, septembre 1997, p.36-47.

الـرئيس الـسابق للجـنة الـشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية- أن من الخطإ الانشغال بالـرد علـى المغالطـات الـتي يطـرحها أنـصار العـولمة؛ لأن كثيراً منها قد تمت مناقشتة من قبل، وتجَاوزهـا الفكـر الـسياسي خاصـة في مـسألة صـلاحيات الدولـة المركـزية، ومهامها في تسيير الاقتصاد(١).

- إن تعدد التيارات المكونة للحركة المناهضة للعولمة، وتنوع القضايا التي تتبناها وتناضل من اجلـها، تفـرض علـى المسلمين أن يدركوا جيداً هذه الاختلافات؛ حتى لا يضيعوا جهداً هم في أمسّ الحاجـة إلـيه. فـإذا نظرنا -على سبيل المثال- إلى منتدى معارضة الفكر الأحادي -الذي أشـرنا إلـيه في الـصفحات الأولى مـن هذا البحث- نجده يضم في صفوفه شخصيات من مختلف التـيارات الـسياسية والمهنـية، مـنها مـن تناصر- بدون تحفظ- الصهيونية العالمية، فيما تعارضها الأخـرى بـشدة. ونجـد -أيضاً- من بين أعضائها من شدد على اللاجئين السياسيين والمغتربين، وحـارب الحجاب بقوة، وأشهر رفضه للوجود الإسلامي في أوروبا. وهذا ما يتنافى مع فلسفتها القائمة على نصرة المستضعفين على اختلاف أديانهم ولغاتهم وأجناسهم، فورود بعض الأسماء اللامعـة(٢) في هـذه الجمعـيات ليس دليلاً على تبنيها لكل القضايا المعروفة في الخطاب المناهض للعولمة.

- لا تعـرف معظـم هـذه المنظمات حدودها بالضبط، وتنشط في فضاءات ومجالات ليس لها فـيها رؤيـة واضحة وإستراتيجية بيِّنة. ونحن نؤكد -مع الباحثين جون بولي، وجون توماس- أن "المنظمات الدولـية غـير الحكومـية لا تتوافـر إلا على القليل من قوة الإلزام والقسر، وإن كانت تتـصرف كمـا لـو كانـت مخـولة ومفوضـة بأقـوى معاني التخويل والتفويض الممكنة بأنها تضع قـواعد معيـنة وتـتوقع اتـباعها؛ تقـوم بطـرح آرائهـا علـى الدول أو المؤسسات العابرة للحدود القومـية مناشـدة إياهـا بالإصـغاء إلـيها، ثـم تعبر عـن الإدانة المعنوية والأخلاقية حين تذهب

(1) André Bellon. Pourquoi je ne suis pas altermondialiste. Eloge de l'antimondialisation. ed Les Mille et Une Nuits, Paris, 2004.

(٢) بـول مـاري كوتـو مستـشار وزيـر الداخلـية اليمـيني الـسابق. شارل باسكوا الذي أصدر قوانين قاسية تمس الأجانـب نجـده إلى جانـب اليـساري جـون كلود بارو مستشار الرئيس اليساري فرانسوا ميتران. وفي نفس المنتدى، يلتقي الكاتب المتصهين آلان فنكيلكروت والكاتب المتعاطف مع القضية الفلسطينية جون فرانسوا كان. وفي نفس المنتدى ينشط ألكسندر دا فال الخبير في الشؤون الجيوسياسية والمعارض للحجاب والتواجد المتزايد للمسلمين في أوروبا.

دعـواتها أدراج الـرياح. وهكـذا فـإن مـرجعية أو سلطة المـنظمات الدولـية غير الحكومية غير رسمية، إنها ثقافية"[1].

- تطرح الحركة المناهضة للعولمة أسئلة جوهرية حول مهام الدولة، ومصير البشرية، وحقوق المستـضعفين، وحـرية التـنقل... ولكـنها تقدم إجابات خطيرة تتناقض أحياناً مع قيمنا وأعرافنا خاصـة في المجـال الاجتماعـي أو العقائدي؛ الحرية المفرطة للمرأة، وإسقاط شرط الزواج في بناء الأسرة، والتحريض على الاختلاط، وإباحة الشذوذ الجنسي، وحق الإجهاض، والتشجيع على الإلحاد، والردة، وعزل الدين عن حياة الناس...

- تدافـع جمعيات حماية البيئة عن مجموعة قضايا نشترك معها، مثل: الحفاظ على البيئة وعدم التلوث، والابتعاد عن استهلاك الزراعات المعدلة وراثياً، ولكن هناك قضايا نتعارض معها كلية، مـثل: التطـرف في عـدم اسـتعمال الطاقـة النووية في جميع المجالات، ومنع أكل اللحوم، والدفاع المفـرط عـن الحـيوانات، كمـا هـو الحـال مع جمعيات محبي أو الحيوانات، أو أصدقائها. وقد بلغ ببعضها أن عارضت المسلمين في مسألة ذبح أضحية العيد، ورفعت ضدهم قضايا أمام المحاكم.

- بـدأ العـرب والمـسلمون يدركون أهمية المشاركة في هذه المنظمات المناهضة للعولمة، ويدل على ذلك مجموعة دلائل، منها: استضافة بيروت لمؤتمر المنظمات المناهضة للعولمة في الفترة ما بين ٥ و٩ نوفمـبر ٢٠٠١م. كما انعقد في مدينة بوزنيكة بالمغرب الأقصى في ٢٧-٢٩ يناير ٢٠٠٦م المنتدى الاجتماعي المغاربي، وشاركت فيه وفود من: تونس، والجزائر، وموريتانيا، وأوروبا، وبلغ عـدد المـشاركين ٤٥٠ شخصاً[2]. وتشكلت أيضاً في العالم العربي مجموعة من الجمعيات رفعت شعار مقاومة العولمة في تونس، والمغرب، ومصر، وسوريا...[3]، صحيح أن كثيراً من نشطاء هذه المنتديات يهمـشون قـدر الإمكـان الجمعـيات الإسـلامية، أو الشخصيات الدعوية المعروفة من

---

(١) بـول، جـون. وتـوماس، جون. "الثقافة العالمية في كيان سياسي عالمي: قرن التنظيم الدولي غير الحكومي". في فـرانك جـي لتـشنر، وجـون بولـي." العـولمة الطوفان أم الإنقاذ؟"، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٤٦٣.

(2) http://www.oumma.com/article.php3?id_article=1968.

(٣) نذكـر مـن بين هذه الجمعيات: آتاك المغرب. آتاك تونس. المجموعة المصرية لمناهضة العولمة – أجيج. مناهضو العـولمة في سـوريا. جمعية كفاية المصرية. من أجل عالم بديل (مصر). وتملك كل هذه الجمعيات مواقع على شبكة الإنترنت، ويمكن الإطلاع على فعالياتها بالرجوع إلى الموقع التالي:
http://www.maroc.attac.org

المشاركة في اجتماعاتهم. ولعل ما يوضح هذا أكثر هو تأكيد المنتدى المغاربي على ترسيخ العلمانية في المجتمعات المغاربية، ورفض مناقشة ظاهرة الإسلاموفوبيا التي ظهرت في أوروبا – مع ذلك فإن هذه الممارسات الإقصائية لا يجب أن تكون مثبطاً للمشاركة في هذه المنتديات، والإسهام في نشاطاتها وفعالياتها خاصة في القضايا الحساسة والمصيرية، كلما سنحت الفرصة لذلك.

– يمكن للمسلمين الغربيين أن يؤدوا عملاً كبيراً في أنسنة العولمة، وخاصة أولئك الذين يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية. ما دامت العولمة هي بالدرجة الأولى الأمركة التي لا تعلن عن هويتها الحقيقية، فلماذا لا يبحث هؤلاء في الثقافة الأمريكية نفسها -بتنوعها ومكوناتها الجديدة (الإسلام بالخصوص)- ما يصلح أن يكون بضاعة تضاف إلى الصادرات الأمريكية إلى العالم، وتخدم مصالح المسلمين في كل مكان؟

– ضرورة الاستفادة من ثغرات الصراع والتناقض داخل العالم الغربي. لقد تطرقنا إلى اختلاف وجهات النظر بين الأوروبيين، خاصة من المنتمين للثقافة اللاتينية، والأمريكيين في العديد من القضايا، وبينّا كيف تقاوم كثير من الشخصيات والمنظمات الأوروبية الهيمنة الأمريكية بالتعاون مع الشعوب الأخرى من العالم. وقد شكلت الديناميكية الأوروبية قوة منافسة للولايات المتحدة، ويتوقع العديد من العلماء الأمريكيين- كبول كنيدي، وصمويل هنتينغتون- انتقال عامة العالم في القرن الواحد والعشرين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا الموحدة.

– يشارك الأوروبيون في فعاليات مختلف المنظمات والجمعيات المناهضة للعولمة أو الباحثة عن البدائل لها، وهذا دليل على حيوية المجتمعات الأوروبية ووعيها الكبير بقضايا الإنسانية. إن واجبنا في العالم الإسلامي أن نستفيد من هذه التجارب، بالحضور في المنتديات العالمية، والديناميكية في الحركة، وتوظيف الوسائل الحديثة المختلفة لمقاومة هيمنة العولمة، والدفاع عن قضايا عادلة ومصيرية تمس مستقبل الإنسانية.

الخاتمة

إن اهتمامنا بدراسة العولمة ليس انشغالاً بإشكاليات طرحها الفكر الغربي المعاصر، ولا نريد من خلالها أن ندخل في معارك فكرية عارمة تستغرق زمناً إلى أن تظهر إشكاليات جديدة، ولا نسعى للبحث عن إجابات للعولمة بالتوافق أو الرفض عما يطرحه الغرب بناءً على قراءة خاصة وانتقائية لتراثنا الثقافي والموروث الديني الإسلامي. إن هاجسنا هو أن نتفاعل مع واقعنا الذي يزداد تعقيداً، ويطرح قضايا متداخلة لا نجد لها حلولاً إجرائية إلا في إطار تعاون عالمي؛ ولذلك فإن كل الأفكار والمشاريع والحلول التي تظهر في أي قسم من الأرض تهمّنا، وخاصة ونحن نسعى لكي يكون لنا إسهام في مقاومة مخاطر العولمة، ونشر القيم التي تشملها عالمية رسالة الإسلام.

تمثل الحركة المناهضة للعولمة تجربة حية وثرّة في معارضة العولمة. والملفت للانتباه هو أن المعارضة القوية لهذه الظاهرة تنطلق من أوروبا، وتكتسب باستمرار أرضاً جديدة عبر العالم. وفي هذا دلالة واضحة على أن القلق من تداعيات العولمة ليس محصورا فقط في الدول الإسلامية؛ فالخوف من هذه الظاهرة يمس -أيضاً- المجتمعات الغربية نفسها التي تعدّها صورة للأمركة، وتهديدا لمبدإ العالمية الذي تؤمن به الشعوب الأوروبية. ونحن -المستضعفين من العالم الإسلامي- نرحب بكل صوت يعلو من الغرب يفضح سياسات حكومته، ويدعو للعدالة الاجتماعية، وحق كل الشعوب والدول في المشاركة في تسيير شؤون العالم نحو مستقبل أفضل.

إن العديد من هذه المنظمات كثيراً ما تسيّرها وتكون من ورائها منظمات يسارية متطرفة فشلت من قبل في الوصول إلى الحكم وممارسة السياسة بطرق ديمقراطية؛ فهي تحاول صنع الحدث بالفوضى، وإثارة مشاعر المستضعفين في العالم الثالث، ولقد رأينا عناصر نشيطة في هذه المنظمات لم تحقق المبادئ التي تؤمن بها وتنادي بها عندما كانت في السلطة، أو كانت الأحزاب التي تنتمي لها تسيّر شؤون الحكم في بلادها. وهذه الملاحظة لا تقلل من قيمة هذه الإسهامات

ولـو كانـت في حـدود ضـيقة؛ لأنـه يهمـنا في هذه المرحلة من محاولة تشكيل وعي سليم بقضية العـولمة - رصـد النشاطات المختلفة لمعارضيها، والإلمام بالجوانب النظرية التي طرحوها، ومعرفة طرق العمل وأساليب المقاومة التي استعملوها.

نـريد أن ننـبه إلى أن الحـركة المناهـضة للعـولمة دخلـت مـرحلة جديدة تتمثل في البحث عن الـبديل، وهـذه فرصـة ثميـنة للمسلمين كـي يـسهموا في هـذه العملـية التاريخية من خلال ما يطـرحونه مـن أفكار وقيم غير موجودة عند غيرهم. ونعترف بأن ذلك يحتاج إلى تضافر الجهود، وتعاون العلماء، ودعم المؤسسات.

وإنـنا نأمـل في خاتمـة هذه الورقة أن تؤدي المعركة الدائرة اليوم حول العولمة إلى ظهور وعي يـساعد على تحسن الأوضاع في البلدان الإسلامية التي تعاني من الاستبداد السياسي، والتخلف الاقتصادي، والركود الثقافي.

الفصل الثالث

العولمة الثقافية: آثارها وأساليب مواجهتها

د. صالح حسين سليمان الرقب(*)

تعريف العولمة لغة واصطلاحاً

إنّ المهتمين بقضية العولمة متفقون تقريباً على أنّ الكلمة جديدة، ولكنّ ما تصفه ليس بجديد، بل يرى بعضهم أنّ السير نحوها بدأ منذ مئات السنين. ولقد أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينيات، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام ١٩٨٩م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر.

العولمة لغة:

العولمة ثلاثي مزيد، يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة "العولمة" نسبة إلى العالَم -بفتح اللام- أي الكون، وليس إلى العِلم والعالم جمع لا مفرد له، كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة، على ما قيل، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة، فالعولمة كالرباعي في الشكل، فهو يشبه (دحرجة) المصدر، لكن (دحرجة) رباعي منقول، أمّا (عولمة) فرباعي مخترع إن صح التعبير، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي(١).

(*) أستاذ مشارك، قسم العقيدة، كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين drshregeb1@hotmail.com

(١) الجابري، محمد عابد. "العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٨م، ص ١٣٥. أحمد، عزت السيد: "انهيار مزاعم العولمة"، اتحاد الكتاب، دمشق ٢٠٠٠م، ص١٢.. باسيل، يوسف. "حقوق الإنسان العالمية الإنسانية والعولمة السياسية"، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٠، ٣ تموز عام ١٩٩٧م، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص١٧م.

ويرى الدكتور أحمد صدقي الدجاني أنّ العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أنّ العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم[١].

وننبّه إلى أن ّمجمع اللغة العربية بالقاهرة قرّر إجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً[٢].

والعولمة ترجمة لكلمة Modularisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنّما هي ترجمة"Globalisations" الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل. فهي إذاً مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة؛ ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة.

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول: إنّ العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع، أي العالم كله[٣].

العولمة اصطلاحاً:

في الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين مهمّين هما:

١- التحديث (Modernity) . ٢- الاعتماد المتبادل (Inter-dependence).

ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة.

لقد ظهرت العولمة -أولاً- مصطلحاً في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثمّ أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً، أو نسقاً، أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد،

---

(١) الدجاني، أحمد صدقي. "مفهوم العولمة: قراءة تاريخية للظاهرة"، صحيفة القدس، ٦/ ٢/ ١٩٩٨م، ص١٣.

(٢) حجازي ، محمود فهمي، مقال، "مجلة الهلال"، مارس ٢٠٠١م، عدد القاهرة، ص٨٧.

(٣) عبدالجواد، ياسر. "مقاربتان عربيتان للعولمة"، شباط ٢٠٠٠م، المستقبل العربي، عدد ٢٥٢، ص٢. أحمد، عزت السيد. "انهيار مزاعم العولمة"، ص١٢.

فتشمل إلى جانب ذلك: المبادلات، والاتصال، والسياسة، والفكر، والتربية والاجتماع، والأيدولوجيا[١].

العولمة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكنها في الحقيقة تشمل مضامين سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وتربوية، ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصرة على العديد من المستويات: سياسياً واقتصادياً، فكرياً وعلمياً، ثقافياً وإعلامياً، تربوياً وتعليمياً[٢].

والنظام العالمي الجديد: هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه، نظامٌ صاغته قُوى الهيمنة والسيطرة لإحداث نمط سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وإعلامي واحد، وفرضته على المجتمعات الإنسانية كافة، وألزمت الحكومات بالتقيّد به وتطبيقه[٣].

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة، نذكر هنا بعضاً منها، ثمَّ التعريف الذي أرى أنّه يعبر عن المعنى الحقيقي لظاهرة العولمة:

من هذه التعريفات:

١. يقول الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي عن العولمة: "نظام يُمكّن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر، وحرية السوق"[٤].

٢. ذهب كل من الألمانيين (هانس بيترمارتن وهارالد شومان) صاحبي كتاب "فخ العولمة" إلى أنّ: "العولمة هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد، في التغيير والأكل والملبس، والعادات، والتقاليد"[٥].

---

(١) باسيل. "حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية"، ص١٣٨.

(٢) أبو زعرور. محمد سعيد. "العولمة"، دار البيارق- عمان، الأردن، الطبعة الأولى-١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ص ١٣، التويجري، عبد العزيز بن عثمان. "العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي"، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) الرياض. موقع أيسيسكو(www.isesco.org.ma/arabic) على شبكة المعلومات الدولية.

(٣) التويجري." العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي".

(٤) جارودي، روجيه. "العولمة المزعومة – الواقع–الجذور– البدائل"، تعريب الدكتور محمد السبيطلي، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، صنعاء–اليمن، ١٩٩٨م، ص١٧.

(٥) "فخ العولمة" ل،مصدر سابق، ص٥٥-٥٨.

٣. يقول (جيمس روزانو) أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولـمة: "إنّها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والأيدولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة"(١).

٤. الكاتب الأمريكي (وليم جريدر) في كتابه الصادر عام ١٩٧٧م بعنوان"عالم واحد.. مستعدون أم لا ؟" وصف العولمة "بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية، وأنّها قادرة على الحصاد وعلى التدمير، وأنّها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة، فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثمّ لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها".

٥. "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"(٢).

٦. العولمة هي:"العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي، وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة"(٣).

والمواثيق الإنسانية الواردة في هذا التعريف هي المواثيق التي يصنعها الغرب، وأساسها نظرة علمانية مادية للوجود لتحقيق مصالحه الخاصة، ثم تصدّر للعالم على أنها مواثيق إنسانية لصالح

---

(١) شـومان، نعيمة. "العولـمة بين النظم التكنولوجية الحديثة"، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م، ص٤٠.

(٢) أبو زعرور. "العولمة"، ص ١٤.

(٣) حجازي، أحمد مجدي. "العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية"، وهو بحث ألقي في المؤتمر العلمي الرابع (الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية) المنعقد بجامعة فيلادلفيا في الأردن، مايو ١٩٩٨م، ص٣.

البشرية، ولا بأس أن تصدر بها القرارات الدولية من هيئة الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة حامية للحقوق الإنسانية.

٧. "هي تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الشرقي"، أو هي "محاولة لفرض الفلسفة البرجماتية النفعية المادية العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع"[١].

٨. لقد ذهب عدد من الكتاب إلى أن العولمة تعني: تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الأمريكية وأنماطها الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية على العالم كله[٢].

يعرف الدكتور محمد عابد الجابري العولمة بقوله: هي العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، وهي أيضاً أيديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، أي: محاولة الولايات المتحدة إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية، ويتركز أساساً على عمليتي تحليل وتركيب للكيانات السياسية العالمية، وإعادة صياغتها سياسيّاً واقتصادياً وثقافياً وبشريّاً، وبالطريقة التي تستجيب للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[٣].

ويقول حكمة عبد الله البزاز: "العولمة رديف للأمركة، وإن تقنعت بأقنعة العلم والتكنولوجيا؛ فنموذج الثقافة الأمريكي يتسلل عبر الشركات عابرة القارات إلى كل مكان في العالم، وينتشر بسرعة مذهلة -لا لأنه بالضرورة أصلح النماذج- كما ينتشر وباء في العالم. الأمركة هنا أمركة مظاهر الحياة كلها، سواء في الاقتصاد، أو العلوم، أو القيم والتقاليد، وحتى الألعاب، والفنون والأمراض والجوع"[٤].

---

(١) المبروك، محمد إبراهيم. "الإسلام والعولمة، وآخرون"، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩م، ص٩٩، ١٠١.
(٢) إسماعيل، عبد سعيد." العولمة والعالم الإسلامي..أرقام وحقائق"، دار الأندلس، ٢٠٠١م.
(٣) الجابري، محمد عابد. "العولمة والهوية الثقافية- عشر أطروحات"-، دار المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢٨، ١٩٩٨م، ص١٣٧.
(٤) انظر دراسة لكتاب البزاز، عبد الله، حكمة "العولمة والتربية"، جريدة البيان – دولة الإمارات العربية المتحدة -دبي- عدد الاثنين ٢٥ ربيع الأخر ١٤٢٢هـ- ١٦ يوليو ٢٠٠١م.

٩. العولمة: منظومةٌ من المبادئ السياسية والاقتصادية، ومن المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ومن الأنظمة الإعلامية والمعلوماتية، ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة، يُراد بها إكراه العالم كلّه على الاندماج فيها، وتبنّيها، والعمل بها، والعيش في إطارها[١].

وبعد دراسة متأنية لظاهرة العولمة وأهدافها ووسائلها وتأثيراتها في واقع المجتمعات والشعوب يمكن أن تعرَّف بما يلي:

"العولمة: هي الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومجموعة القيم والعادات السائدة، وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث، وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة، التي تزعم أنها سيدة الكون، وحامية النظام العالمي الجديد"[٢].

إيجابيات العولمة وسلبياتها وآثارها في الجانب الثقافي

أولاً: إيجابيات العولمة في الجانب الثقافي:

من المعلوم أن لكل مجتمع من المجتمعات انتماءً ثقافياً وخصوصيةً تميزه عن غيره من المجتمعات، والمجتمع الإسلامي له ثقافته وخصوصيته الحضارية التي تميزه عن غيره من المجتمعات. إن العولمة بأشكالها -ومنها الثقافية- في ظاهرها نعمة، ولكن في باطنها إنما هي نقمة علينا وعلى ثوابتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية، ومنها العقيدة الدينية واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأعراف النبيلة، ولكن يجب علينا -نحن المسلمين- أن نحسن توظيف العولمة الثقافية واستغلالها لصالحنا، وتحويل نقمتها إلى نعمة[٣].

فالعولمة تحمل في طياتها كثيراً من الإنجازات التكنولوجية العلمية والثقافية، مما يمكن المسلمين من الاستفادة منها، في نفع دينهم وشعوبهم المسلمة، ومنها:

---

(١) عبد الحميد، محسن. "العولمة من منظور إسلامي"، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠١م، صفحة الإسلام وقضايا العصر، موقع شبكة الإسلام على الطريق (www.islamonline.net).

(٢) علي، أجقو. "الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة"، موقع التنظيم القضائي الجزائري، شبكة المعلومات الدولية (http://www.univbatna.dz/droit/culturearabemusulmane.htm)

(٣) الشرعي، راضية، "الإعلام العربي وتحديات العولمة الثقافية"، مركز العهد الثقافي، ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٦م- ص ٤:٤٧، انظر موقعه على شبكة المعلومات الدولية(www.alahd.com)

١. رواج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإحداث التطورات النوعية في مجال تيسير الاتصالات الثقافية والعلمية بين الشعوب والدول، وانتشار الثقافة التقنية.

٢. دور شبكات الاتصالات والإعلام الدولية، ومنها القنوات الفضائية، وشبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) في تغطية الأخبار العالمية والمحلية للعالم، وتكوين ثقافة لدى الأفراد والشعوب عن الأحداث العالمية، وهذا يشكل لدى المستفيد منها قدرة كبيرة لمعرفة ما يدور في الكرة الأرضية من أحداث، وقدرة كبيرة على تحليل الأحداث، وإثراء النقاش، بل المشاركة الفعالة في الندوات العلمية واللقاءات الثقافية.

٣. الاهتمام بالحفاظ على البيئة من التلوث.

٤. تيسير الاتصالات بين الشعوب والدول، وانتشار الثقافة التقنية.

٥. اختصار المسافات، ورفع الظلم عن كثير من المضطهدين في العالم؛ وذلك لما للصورة المنقولة من أثر على الحكومات والأحزاب(١).

٦. تمكين العلماء والدعاة المسلمين من تبليغ الرسالة الإسلامية وثقافتها لشعوب العالم كافة، ومن ثمّ تمكين الثقافة الإسلامية من الانفتاح على الثقافات الأخرى، بل التأثير الإيجابي فيها؛ فنحن أمّة أصحاب دين عالمي، ولسنا أصحاب دين قومي أو محلي، وهو رسالة للعالم أجمع، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبا: ٢٨]. ولقد أصبح من واجب دعاة الإسلام وعلمائه أن يستفيدوا من الوسائل الحديثة التي ظهرت في عصر ثورة المعلومات والاتصالات، يستفيدون منها لإيصال دعوة الله -تعالى- إلى الناس كلهم.

لقد أصبح اليوم بإمكان الداعية المسلم أن يصل إلى ملايين الناس بفضل وسائل الاتصال الحديثة، التي ظهرت واخترعت ليس من أجل الدعوة فقط، ولكن لمصالح أخرى

(١) "العولمة استعمار وتهميش للثقافة أم انفتاح واستفادة من التقنيات؟" :عدد من الباحثين يناقشون طرح الجزيرة، تحقيق: جوهر الرضيان، صحيفة الجزيرة السعودية، الثلاثاء ٢ رمضان ١٤٢١هـ، العدد١٠٢٨٨. وهذا ما صرّح به الدكتور خليل بن عبد الله الخليل (أستاذ جامعي وكاتب).

فكما أن بعضهم يستخدمها لمعارضة الدعوة، والتشكيك في الإسلام شريعة وعقيدة، فالجدير بالدعاة -إذن- أن يستفيدوا من هذه الوسائل في الاتجاه المعاكس.

٧. تمكين المفكرين الإسلاميين- من خلال وسائل الاتصالات والإعلام الدولية- من مناقشة المذاهب الفكرية الوافدة، والتصدي للحركات الفلسفية الهدامة.

٨. زيادة الوعي السياسي لدى الشعوب، وزيادة قدرتها- نوعاً ما- في التأثير في مجريات الأحداث.

٩. الاستفادة من وسائل العولمة في نشر مفاهيم الدين الإسلامي وتعميقها بين الجيل الأول من المهاجرين المسلمين في دول العالم الغربي، والتواصل مع الجيل الثاني والثالث الذين ولدوا في الغرب، وصار بالإمكان ربطهم بأوطانهم الأصلية من خلال مظاهر تعولم العالم الحديث [١].

ثانياً: سلبيات العولمة في الجانب الثقافي:

الغرب الرأسمالي هو الذي ابتكر مفهوم العولمة، وهو الذي حدّد لها مضامينها وهويتها، ومكوناتها الفكرية والاقتصادية، وهو الذي يقود حركتها في العالم، ويروّج لهذا المفهوم. وهذا أحد أهم مصادر التوجس والخوف الذي تظهره الأمم والحضارات تجاه قضية العولمة؛ لأنّ الغرب لا يريد إلاّ أن يرى نفسه وحضارته في هذا العالم، وما زالت نزعة التمركز حول الذات هي التي تشكل عقليته، وتاريخ علاقاته بالأمم والحضارات كان محبطاً ومروعاً للغاية، حين أظهر سلوكاً استعمارياً متوحشاً، وحول ثقافته إلى ثقافة مهيمنة[٢].

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) في ٢٤/ ١/ ١٩٩٠م: إن القرن العشرين أمريكي، ويجب أن يكون القرن الحادي والعشرون أمريكيّاً أيضاً. ويقول (بريجنيسكي) في ١٠/٨/ ١٩٩٠م: ليست هناك سوى قوة عظمى واحدة في العالم، هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه القوة العظمى يجب أن تكون مطلقة وشاملة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً،

(١) بريت أولاخ ومايكل شيشتر. إعادة التفكير في العولمة (العولمات)، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م -الناشر مايكلمان- لندن- بريطانيا، ص ٢٣٣.

(٢) الميلاد، زكي. الفكر الإسلامي وقضايا العصر: الكلمة، العدد (٢٠) السنة الخامسة، ١٩٩٨م-١٤١٩هـ.

فنحن القوة الوحيدة على جميع الصعد. وقال (فرانسوا بايروا) وزير التربية والتعليم العالي الفرنسي: إن هدف العولمة هو تدمير الهويات القومية، والثقافة القومية للشعوب[١].

إنّ من سلبيات العولمة الثقافية تحويل الثقافة نفسها ومؤسساتها إلى سلعة، وأمام إشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المؤمرك، والمتجهة إلى إقصاء الثقافات الأخرى، من خلال قوتها المالية وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا من خلال قيمتها الثقافية أو منافستها الثقافية[٢]. ونحن المسلمين لسنا بدعاً بين الأمم إذا عملنا على تجنب سلبيات العولمة الثقافية، خاصة أن لها تأثيراً ضاراً على هويتنا وخصوصيتنا الثقافية، فالدول الكبرى تعمل على حماية هويتها الثقافية والمحافظة عليها من تيار المصطلحات والمفاهيم الأجنبية الوافدة من الخارج[٣].

وأهم سلبيات العولمة في الجانب الثقافي هي:

١. ثقافة الاختراق التي تمثلها العولمة. وتهدف إلى:

أ- اختراق البنية الثقافية المحلية، وتفاقم مخاطر الاستلاب والغزو والاستعمار الثقافي، بما يؤدي إلى محو الهوية الحضارية الثقافية للأمة المسلمة، ونزع الخصوصية الشخصية للشعوب المسلمة -التي تتمثل في: الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأخلاق- بما تنطوي عليه من الترويج لقيم معينة لحضارة معينة هي الحضارة الغربية[٤]. إنّ أخطر ما في العولمة أنها تنشر

---

(١) الطوال،عماد جمال. "العولمة والتربية"، مجلة المعلم – تربوية ثقافية- انظر موقعها على شبكة المعلومات الدولية (www.almualem.net/maga).

(٢) أجقو. الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة.

(٣) زقزوق، محمود حمدي. "الإسلام في عصر العولمة"، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ص ١٨-١٩.

(٤) غليون، برهان. رهانات العولمة، سلسلة مقالات نشرت في جريدة الاتحاد الظبيانية عام ١٩٩١م، الإسلام في عصر العولمة: مصدر سابق، ص ١٦، مجلة جسور (مجلة ثقافية جامعة):العدد (0) السنة الأولى، شباط/ فبراير 2005م. الجميل، سيار. العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٩٧.

أفكاراً وسلوكيات من شأنها تحطيم الولاء للقيم التراثية والدينية الأصلية، والولاء للوطن والأمة، وإحلال أفكار وولاءات جديدة محلها[1].

تقول الباحثة راضية الشرعي: إنَّ العولمة -في شكلها الثقافي- تهدف إلى إزالة الحدود الدينية والعادات والتقاليد، حتى تكون العقول المستقبلة للمادة الثقافية أكثر انفتاحاً وتقبلاً لما يأتي من الخارج، دون تفكير أو إعادة نظر بعد أن حطمت كل بوابات المراقبة والنقد. يقوم النظام العالمي الجديد في مشروعه المعولم لكل شيء على اختراق الثقافات الوطنية والثوابت الذاتية، ويعمل على طمس معالم الذات والأصل والشرع، بطرح بدائل هجينة منمقة ومزوقة، بحيث تجلب الأنظار ومن ثمة القلوب والعقول"[2].

ب- التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري لأمريكا، ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى[3]، أو إيقاع الأفراد في الدول النامية بين ثقافتين متناقضتين، أي بين نظامه الاجتماعي وما يأتيه عبر الفضائيات والشبكة الدولية للمعلومات من ثقافة مادية متطورة. وإزاء هذا تحصل التشوهات الذهنية والمعرفية والسلوكية عند الأفراد المتلقين للثقافة الوافدة الجديدة، وهذا يؤدي إلى جعل تفكير الفرد تفكيراً ثقافيّاً ماديّاً، وجعل سلوكه الاجتماعي يصدر عن تقليد، دون وعي أو بصيرة[4].

٢. التقليل من قيمة الثقافات المختلفة، وفرض هيمنة ثقافة واحدة، ألا وهي ثقافة القوى المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة، وهي الثقافة الأمريكية في الوقت الحاضر. يقول الدكتور علاء

---

(١) أمين، جلال: العولمة والدولة، ضمن كتاب (العرب والعولمة) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨م، ص١٥٦.

(٢) الشرعي. "الإعلام العربي وتحديات العولمة الثقافية".

(٣) الجابري. "العولمة والهوية الثقافية".

(٤) العظم، صادق جلال. "ما هي العولمة؟"، ضمن البحوث المقدمة للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، ص٩١.

الدين زعتري: "ومن الملاحظ أن العولمة تحمل في طياتها مشروعاً لأمركة العالم؛ لأن القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية هي المهيمنة على هذه العولمة الثقافية"(١).

٣. إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك، وفي ممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين.

٤. نشر الثقافة الغربية اللادينية، وفرض الركض- وغالباً بلا وعي- خلف الموضات الاجتماعية الفجّة.

٥. حرمان الشعوب المتخلفة من اللحاق بركب التقدم، نظراً لتفشي الأمية فيها. والعولمة تقوم على تقنية عالية لا تملكها الكثير من الدول والمجتمعات في الدول النامية والمتخلفة(٢).

ثالثاً: آثار العولمة الثقافية في الهوية الثقافية:

إنّ الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفّر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية؛ لأن مقوّمات المناعة ضد سلبيات العولمة، ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسمَ الإسلاميَّ من الآفات المهلكة التي تتسبّب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطّمة للحواجز(٣).

يقول الباحث محمد آدم: "ولكن العولمة -بالمفهوم المعاصر (الأمركة)- ليست مجرد السيطرة والهيمنة، والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير؛ فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي من ثم تحمل ثقافة غربية أمريكية تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير، وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكّد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية: إنّ القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية، وأنماط العيش والسلوك الأمريكي"(٤).

---

(١) زعتري، علاء الدين -باحث سوري- "العولمة واللغة العربية"، انظر موقع الوطن على شبكة المعلومات الدولية(www.alwatan.com).

(٢) حجازي. "العولمة استعمار وتهميش للثقافة أم انفتاح واستفادة من التقنيات؟".

(٣) التويجري. "العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي".

(٤) آدم، محمد. "ما هي العولمة؟"، مجلة النبأ، العدد ٤٢، ذو القعدة، ١٤٢٠م هـ، شباط ٢٠٠٠م.

إنّ الثقافات الوافدة تشكل خطراً على الهوية العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل ضعف التحصينات الداخلية، والانفتاح بلا وعي على العالم الغربي، وخصوصاً الجانب الإعلامي. إنها تستهدف القضاء النهائي على التراث الثقافي والمكون الحضاري للأمة العربية والإسلامية، بعد أن لم يبق في مواجهة الطغيان الغربي سوى الإسلام، وما يحمله من الضوابط والقواعد الأخلاقية[1].

ويبين الأستاذ حكمة عبد الله البزاز آثار العولمة الثقافية، فيقول: آثار العولمة الثقافية تكمن في: صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها، هي ثقافة السوق.. وتجاوز الثقافة النخبوية، وسلب الخصوصية الثقافية، وقطع صلة الأجيال الجديدة بماضيها وتراثها، وتدمير الحضارات، والتأكيد على النجاح الفردي، وتجميع الثروة، وتهميش الثقافة الوطنية، واحتكار الصناعة الثقافية، ووضع حالة من الإبهار أمام المثقف الوطني، وإنهاء رقابة الدولة على وسائل الإعلام، والتخلي عن الخصوصيات الوطنية". ويضيف البزاز في بيان الآثار فيقول: "إضعاف البعد الفلسفي للتربية، وتوجيه المعرفة العلمية بحسب القوى التي تمتلكها، والتأثير في اتخاذ القرار التربوي، وربط العلماء والباحثين بولاءات معينة للشركات المستغلة، ونشر مفاهيم براجماتية"[2].

ومن آثار العولمة في الهوية الثقافية:

١. شيوع الثقافة الاستهلاكية؛ لأنّ العولمة تمجّد ثقافة الاستهلاك التي استخدمت كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان، ومن ثمَّ تشويه التقاليد والأعراف السائدة في العالم الإسلامي. إن المنتجات الاستهلاكية الثقافية تكرس مفهوم الغربة عن الذات، والدين والمعتقد، والتقاليد والأعراف[3].

٢. تغريب الإنسان المسلم وعزله عن قضاياه وهمومه الإسلامية، وإدخال الضعف لديه، والتشكيك في جميع قناعته الدينية، وهويته الثقافية[4].

---

(١) العولمة واللغة العربية، مصدر سابق.

(٢) انظر دراسة لكتاب البزاز، حكمة عبد الله "العولمة والتربية"، جريدة البيان – دولة الإمارات العربية المتحدة -دبي- الاثنين ٢٥ ربيع الآخر ١٤٢٢ هـ، الموافق ١٦ يوليو ٢٠٠١م.

(٣) "الإعلام العربي وتحديات العولمة الثقافية"، مصدر سابق.

(٤) بهاء الدين، حسين كامل. "الوطنية في عالم بلا هوية"، دار المعارف، مصر٢٠٠٣م، ص ٦٢-٦٣.

٣. اختفاء القيم النبيلة، ليصبح الربح هو القيمة المطلقة. وعندما يكون الدافع دوماً هو الربح-كما تروج العولمة- فإن قيمة الإشباع المادي هي التي ستحدد السلوك، وسيصبح العالم غابة يركض فيها الإنسان بحثاً عمّا يشبع فيها حاجاته المادية، وسيلغى الإبداع، ومن المعلوم أنّ الإبداع كان دوماً شرطاً من شروط التطور الإنساني، وأحد أهم شروطه هو وجود الدافع.[١]

٤. إشاعة ما يسمى بأدب الجنس، وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف أسلوباً للحياة، وظاهرة عادية وطبيعية[٢]، وما يترتّب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات الإسلامية، وقتل أوقات الشباب بتضييعها في توافه الأمور، وبما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة. وتسهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، وبرامج الإعلانات، والدعايات للسلع الغربية، وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية. ولقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة القنوات الفضائية- بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة- على النظام التعليمي، والحياة الثقافية، والعلاقات الاجتماعية، ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي[٣].

٥. ومن آثار عولمة الثقافة: انتشار نوعية مميزة من الثقافة المادية والمعنوية الأمريكية؛ حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر، فأصبحت موسيقى وغناء مايكل جاكسون، وتليفزيون رامبو، وسينما دالاس هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت اللغة الإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة[٤].

٦. ومن آثار العولمة في طمس الهوية الثقافية للأمة الإسلامية: انتشار الأزياء والمنتجات الكمالية الأمريكية في كثير من الدول الإسلامية. إنّ هذه السلع تحمل في طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها. ومن ذلك أيضاً: ظهور اللغة الإنجليزية على واجهات

---

(١) المشني. "مجلة آفاق، مجلة فصلية"، موقعها على شبكة المعلومات الدولية.

(٢) ظاهر، مسعود. "مبحث الثقافة العربية في مواجهة المتغيرات الدولية الراهنة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ١٠٠-١٠١، بيروت ١٩٩٣م. "الوطنية في عالم بلا هوية"، مصدر سابق، ص٣٦.

(٣) أمين. "العولمة"، ص١٢٦-١٢٨.

(٤) مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- مارس ١٩٩٨م، بيروت، العدد ٢٢٩. وانظر: الفاوي، عبدالفتاح أحمد. "الثقافة العربية في عصر العولمة"، الأهرام، ٢٢/ ٠٢/ ٢٠٠١م.

المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا وعلى ملابس الأطفال والشباب. وحسب إحصائيات ١٩٩٧م عن نساء دول الخليج: تبين أن ٧٩٩ مليون دولار أمريكي أنفقت على العطور، وأربعة ملايين دولار على صبغات الشعر، وتمّ استهلاك ست مئة طن من أحمر الشفاه، وخمسين طناً من طلاء أظافر، ومليار ونصف المليار دولار تنفقها المرأة الخليجية على مستحضرات التجميل[١]. واستهلكت النساء الخليجيات: ٢٩٨ ألف كيلو جرام مستحضرات لتجميل العيون، وستة وتسعين ألف كيلو جرام لتلميع الأظافر، و٣٣٤ ألف كيلو جرام لطلاء الوجه، و٥٩٩ ألف كيلو جرام مستحضرات وقاية الجلد من الشمس، و٤٠٠ ألف كيلو جرام مستحضرات تطرية الجلد،و٤٠١ ألف كيلو جرام مستحضرات تجعيد الشعر أو تنعيمه، و٧٨٤ ألف كيلو جرام مستحضرات صبغ الشعر[٢].

قد ينبري بعض السذج من الناس فيقول: وأي خطر حقيقي يمكن أن يهدّد المسلمين إذا شاعت المطاعم والأزياء والتقاليد والمنتجات الأوربية والأمريكية؟!

والجواب: هو المثل الفرنسي المشهور الذي يقول: (أخبرْني ماذا تأكل أُخبرْكَ مَن أنت!)؛ فالأزياء، والمطاعم، والمأكولات، والمشروبات، وغيرها من المنتجات تجلب معها مفاهيم بلد المنشإ، وقيمه، وعاداته، ولغته، وذلك يوضّح الصلة الوثيقة بين هذه المنتجات وانفراط الأسرة، وضعف التدين، وانتشار الكحول والمخدّرات، والجريمة المنظمة. وأيضاً فإنّ أي مطعم أو متجر من (الماركات) الغربية المشهورة يقام في بلادنا- تنهار أمامه عشرات المؤسسات الوطنية الوليدة، التي لا تملك أسباب المنافسة، ممّا يزيد من معدلات الفقر والبطالة[٣].

ولقد ثبت أنّ الأزياء الأوروبية والأمريكية قد كتبت عليها عبارات باللغة الإنجليزية، تحتوي على ألفاظ وجمل جنسية مثيرة للشهوات، ومحركة للغرائز الجنسية، وأيضاً عبارات لا دينية تمس المشاعر والمقدسات والأخــلاق الإسلامية، وتروج للثقافة الغربية التي تقوم على الإباحية والحرية الفوضوية في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة، ومن تلك الكلمـات والعبـارات

(١) مجلة الأسرة، مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة الوقف الإسلامي، الرياض، صفر ١٤٢٠هـ.

(٢) المجلة الاقتصادية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض عدد ١٧/ ١٢/ ١٤٢١هـ.

(٣) الشريف، كامل. "الشباب المسلم والعولمة"، موقع صحيفة البلاغ (www.balagh.com) شبكة المعلومات الدولية.موجود في عدة مواقع على شبكة المعلومات الدولية.

المكتوبة على ملابس الأطفال والشباب: (kiss me): قبلّني، (take me): خذني، (Sow): خنزير، (I'm Jewish): أنا يهودي، (prostitute): عاهر، (Adultery): ابن الزنا، (Zion): صهيوني[١].

يقول زكي الميلاد: "لسنا وحدنا في العالم العربي والإسلامي من يتظاهر بهذا الخوف، فهناك من داخل الغرب نفسه من يحذر بشدّة ويقاوم هذه العولمة، وفي مقدمة هؤلاء الفرنسيون. وأوروبا -بصورة عامة- أخذت تدافع عن هويتها، وأنموذجها المجتمعي والقيمي، في مواجهة ما تسميه بالغزو الثقافي والأمركة الثقافية، والذي سوف يعزز معه حدّة التباينات الثقافية بين أوروبا وأمريكا"[٢].

لقد أدركت بعض الدول خطورة الآثار الثقافية للعولمة في بلدانها، ومن هذه الدول فرنسا، فهذا وزير العدل الفرنسي (جاك كوبون) يقول: إنّ (الإنترنت) -بالوضع الحالي- شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر، وهناك إجماع فرنسي على اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لحماية اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية من التأثير الأمريكي". بل إن الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) عارض قيام مطعم (ماكدونالدز) الذي يقدم الوجبات الأمريكية، مسوغًا ذلك بأن يبقى برج أيفل منفردًا بنمط العيش الفرنسي[٣].

٧. فرض التوجهات الثقافية الأمريكية على المنطقة العربية والإسلامية خاصة ما يتعلق منها بتغيير المناهج التعليمية، وإجبار الدول النامية على إعادة النظر في الأنظمة الإعلامية العربية والإسلامية في رؤيتها للغرب عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني خصوصاً؛ وهذا يعني إعادة النظر في طبيعة الصراع مع الاستعمار الصهيوني في فلسطين، والانخراط في مشروع ما يسمى بالسلام والتطبيع مع دولة الكيان الصهيوني.

لقد صرّح وزير التربية والتعليم العالي الكويتي رشيد الحمد بأنّ أحد خبراء المناهج العرب المطلعين قال: إن الخبراء الأمريكان يجلسون على جانب المائدة المقابل للجانب الذي يجلس عليه

(١) المبروك. "الإسلام والعولمة"، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) الميلاد، زكي:الفكر الإسلامي وقضايا العصر، الكلمة: العدد ٢٠، السنة الخامسة، ١٩٩٨م.

(٣) الحاجي، عمر. العولمة أمام عالمية الشريعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ط١، دار المكتبي- دمشق، ص٥١.

خبراء عرب، ممسكين ببعض كتب المناهج العربية، ليملوا عليهم حذف بعض العناصر هنا أو هناك، أو إضافة شيء هنا أو هناك[1].

أهداف العولمة الثقافية ووسائلها:

أولاً: أهداف العولمة الثقافية:

يتفق عدد من الباحثين على أن الثقافة من أخطر الوجوه الحضارية المتأثرة بالعولمة، يقول سيار الجميل: "لم ينحصر الأمر في الاقتصاديات المعولمة، بل طالت وبسرعة شديدة ونسبية عالية هذه العولمةُ ثقافاتِ الشعوب وقيمها وعاداتها"[2].

تقوم العولمة في الجانب الثقافي على انتشار المعلومات، وسهولة حركتها، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات؛ أي تقوم علي إيجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتصالات، عن طريق البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً خلال شبكة (الإنترنت) التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة. كما تعنى العولمة الثقافية بتوحيد القيم الاجتماعية، وخاصة حول المرأة والأسرة. باختصار تركز العولمة الثقافية على مفهوم الشمولية "ثقافة بلا حدود"، وآلة ذلك: وسائل الإعلان والإعلام والاتصال والتقنيات[3].

إنَّ من أخطر أهداف العولمة ما يعرف بالعولمة الثقافية، التي تتجاوز الحدود التي أقامتها الشعوب لتحمي كيان وجودها، وما له من خصائص تاريخية وقومية وسياسية ودينية، ولتحمي ثرواتها الطبيعية والبشرية، وتراثها الفكري الثقافي، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار والقدرة على التنمية، ومن ثمّ الحصول على مكانة مؤثرة في المجتمع الدولي، فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنّها ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة.

---

(١) توفيق، عمرو. "لماذا تحارب أمريكا التعليم الإسلامي؟؟"، موقع مفكرة الإسلام على شبكة المعلومات الدولية (www.islammemo.cc) الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٤هـ- ١٩ يناير ٢٠٠٤م.

(٢) السايعي، ناصر بن سليمان. "البعد الثقافي لمفهوم العولمة وأثره على الثابت والمتغير في الشريعة الإسلامية"، إنترنت ٢٠٠١م.

(٣) "الثقافة العربية في عصر العولمة".

هـذه الحـدود هي:"حدود الفضاء (السبرنيتي) الذي هو بحق وطن جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى الـتاريخ، هو وطن بدون حدود، بدون ذاكرة، إنّه وطن تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية"(١).

ومن أهداف العولمة الثقافية: التعدي الصريح والمباشر على القوميات الثقافية في العالم، وهذا يـتحقق بـتقديم مـضامين وصـور تنتمـي إلى ثقافـات الأقـوياء، حيث تخـترق الحدود الجغرافية والسياسية والقانونية للشعوب الأضعف(٢).

العـولمة الثقافـية في خدمـة الـسيادة المركـزية، والهيمـنة الغـربية (النظام العالمي الجديد بقيادة أمـريكا)، وتوطـيد معانـي العـولمة الاقتصادية والسياسية، ونقل هذا النموذج الثقافي العالمي إلى باقـي الـشعوب الأخـرى. إنهـا تهـدف إلى نـزع الخـصوصية الفـردية، ومحـو الهـوية الذاتـية للمجـتمعات، خاصـة المجـتمعات العـربية الإسلامية؛ ذلك أن أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخـصية، سـواء هوية الفرد الواحد، أو المجتمع الواحد، أو الدولة الواحدة، أو الأمة الواحدة. العـولمة تهدف إلى توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة، وإلغاء التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي(٣).

إنّ العـولمة لا تكتفي بتسييد ثقافة ما، بل تنفي الثقافة من حيث المبدإ، وذلك لأنّ الثقافة التي يجـري تـسييدها تعـبر عـن عـداء شديد لأي صورة من صور التميز. إنّ الثقافة الغربية تريد من العـالم أجمـع أن يعـتمد المعـايير المادية النفعية الغربية أساساً لتطوره؛ وبهذا فإنّ ما تبقى يجب أن يسقط، وما تبقى هنا "ليس خصوصية قومية، بل مفهوم الخصوصية نفسه، وليس تاريخاً بعينه، بل فكـرة الـتاريخ، ولـيس هـوية بعيـنها، وإنما كلّ الهويات، وليس منظومة قيمية، بل فكرة القيمة، ولـيس نـوعاً بـشرياً، وإنّمـا فكـرة الإنـسان المطلـق نفسه"(٤). إنّها تسعي إلى تحطيم كل الثوابت

---

(١) الجابري، محمد عابد. "قضايا في الفكر المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٤٧– ١٤٨.

(٢) الحارثي، فهد العرابي. "إنتاج الثقافة الموحدة للعالم". جريدة الجزيرة، الأحد ٣٠ شوال ١٤٢٠هـ العدد ٩٩٩٢.

(٣) أجقو. "الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة".

(٤) أمين، جلال. "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٠، ص١٠٠.

الدينية والفكرية والأخلاقية، للوصول إلى بناء إنسان هامشي، دون جذور قوية ثابتة، كي يذوب بسهولة في بحر الثقافة الغربية الرأسمالية المادية[١].

العولمة الثقافية تعني -أوّل ما تعني- سلب سيطرة الدول على المجال الثقافي؛ بغية إحداث خلخلة في البنية الثقافية لتلك الدول مما يساعد بطبيعة الحال على نشر ثقافة العولمة، التي هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب[٢]. إنّ عولمة الثقافة تهدف -بالدرجة الأولى- إلى إقصاء الثقافات الأخرى عن العالمية بحجّة تعارضها وعدم قدرتها على الانسجام مع توجهات الثقافة الغربية المادية، وفي الوقت ذاته القيام بعملية خنق للثقافة العربية الإسلامية، وإيقاف -كما يدّعون- خطرها الزاحف على الغرب.[٣]

وقد دعا المفكر الياباني الأستاذ (يوشيهارا كونيو) في محاضرة ألقاها في المعهد الوطني للإدارة العامة بالعاصمة الماليزية كوالالامبور يوم الاثنين ٢٧/ ٨/ ٢٠٠١م- الدول النامية إلى وضع خطة استراتيجيه لمواجهة مخاطر العولمة اللغوية والثقافية؛ من أجل المحافظة على لغتها المحلية والقومية، وإبقائها وسيلة للتعلم والتخاطب، وحث الدول النامية على ضرورة تقوية ثقافتها الوطنية، بمحتوياتها من دين وعادات وقيم وغيرها؛ لتعزيز الهوية الذاتية لكل بلد، والحفاظ على روح الفخر بالثقافة الوطنية بين السكان في مواجهة الثقافة الغربية الدخيلة.[٤]

ويقول د.عبد الفتاح أحمد الفاوي: "ليست العولمة انتقالاً من ظاهرة الثقافة الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة، هي الثقافة العالمية، بل إنها فعل اغتصاب ثقافي، وعدواني رمزي على سائر الثقافات، خاصة ثقافتنا العربية والإسلامية"[٥].

إن العولمة الثقافية" وصلت إلى درجة الاختراق الثقافي، بل الاكتساح الثقافي والمعرفي. ومن الملاحظ أنّ العولمة تحمل في طياتها مشروعاً لأمركة العالم؛ لأنّ القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية هي المهيمنة على هذه العولمة الثقافية.[٦]

---

(١) "الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة".

(٢) مرتضى، معاش. "العولمة رؤى ومخاطر"، مجلة النبأ، عدد ٣٥، السنة الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص.٤.

(٣) "الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة"،مصدر سابق.

(٤) جاسم، صهيب: مواجهة العولمة تبدأ باللغة، ٢٨- ٨ -٢٠٠١م،: موقع إسلام على الطريق (www.islamonline.net/Arabic) على شبكة المعلومات الدولية،٢٠٠١م.

(٥) الفاوي. "الثقافة العربية في عصر العولمة"، الأهرام، ٢٢/ ٠٢/ ٢٠٠١م.

(٦) زعتري: العولمة واللغة العربية، مصدر سابق.

ودعا (دافيد روشكويف) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا والمسؤول السابق في حكومة الرئيس الأمريكي الأسبق (كلينتون)- الولايات المتحدة إلى استغلال الثورة المعلوماتية الكونية للترويج للثقافة والقيم الأمريكية على حساب الثقافات الأخرى؛ لأنّ الأمريكان أكثر الأمم عدلاً وتسامحاً، وهم النموذج الأفضل للمستقبل، والأقدر على قيادة العالم! [1].

ويقول (شتراوس هوب) في كتابه "توازن الغد": إنّ المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة التي لا بد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأيّ قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية"[2].

إذاً من الأهداف الثقافية للعولمة: الترويج لفلسفة النظام الغربي الراسمالي النفعي البرجماتي، وفرض الثقافة الغربية الوافدة، وجعلها في محل الصدارة، والهيمنة في العالم، وقهر الهوية الثقافية للأمم والشعوب الأخرى، على أن تظل الثقافات الأخرى محدودةً في نطاق السلوك الفردي لا تتعداه؛ فالدساتير والنظم والقوانين والقيم الأخلاقية يجب أن تستمد من الفلسفة المادية النفعية، ومن ثقافة الرجل الأبيض العلمانية، المناهضة للعقائد والشرائع السماوية[3].

ويجدر أن نذكر هنا حقيقة، مفادها: أن بعض المفكرين الأمريكان يرون استحالة تحقيق الغرب لعولمة الثقافة بحيث تندرج الشعوب غير الغربية في الثقافة الغربية المنفردة؛ لأن كل ثقافة تحمل خصائص تاريخية ودينية وثقافية تجعل من الصعوبة أن يندمج فيها أصحاب الثقافة الأخرى، ومن هؤلاء: الكاتب الأمريكي صمويل هنتنغتون صاحب كتاب "صراع الحضارات" الذي كَتَب في عدد شهري نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٦م من مجلة (شؤون خارجية) دراسة تحت عنوان مثير للغرابة:(الغرب متفرد وليس عالميّاً)، يقول فيها:"إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية، وشاهدت الأفلام الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية؛ فروح كل حضارة هي: اللغة، والدين، والقيم، والتقاليد، والعادات، وحضارة الغرب تتميَّز بكونها وريثة الحضارات اليونانية،

(١) الإسلام والعولمة: مصدر سابق ص١٣-١٤.

(٢) الصوراني، غازي. "دراسة حول البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة"، ٢٠٠٠م، من إصدار منتدى الفكر الديمقراطي الفلسطيني، ص ٨٠.

(٣) "الإسلام والعولمة". مصدر سابق، ص٩٥-٩٦. "العولمة وآليات التهميش في الثقافة العربية"، مصدر سابق، ص١٠-١١.

والرومانية، والمسيحية الغربية، والأصول اللاتينية للغات شعوبها، والفصل بين الدين والدولة، وسيادة القانون والتعددية في ظل المجتمع المدني، والهياكل النيابية والحرية الفردية"[1].

يقول الباحث د. محمد أمحزون: "ومن المؤكّد أنّ المستهدف بهذا الغزو الثقافي هم المسلمون. وذلك لما يلي:

أ – ما تملكه بلادهم من مواد أولية هائلة، يأتي على رأسها النفط والغاز وثروات طبيعية أخرى.

ب – ما ثبت لهم –عبر مراكزهم وبحوثهم وجامعاتهم ومستشرقيهم – من أنّ هذه الأمة مستعصية على الهزيمة إذا حافظت على هويتها الإسلامية، ومن ثمَّ فالطريق الوحيد لإخضاعها يتمثل في القضاء على تفرد شخصيتها، وإلغاء دينها ومنهجه للحياة الذي يبعث في الأمة الرفض لكل أشكال الاحتلال والسيطرة"[2].

ج – الحفاظ على أمن الكيان الاستعماري الصهيوني(إسرائيل) في قلب العالم الإسلامي، وهو من أهم أهداف العولمة في بلاد العرب والمسلمين.

د– لاعتقادهم أنّ الحضارة الإسلامية بعقيدتها وشريعتها، ونظام أخلاقها، وإنجازاتها التاريخية هي النقيض الوحيد الشامل لفلسفة العولمة، وأنظمتها، وقيمها الهابطة في هذه الدنيا التي نعيش فيها.

ثانياً: وسائل العولمة:

يقول المفكر الإسلامي الألماني الدكتور مراد هوفمان: العولمة تتبنى الوسائل المريبة الزاحفة لتمزيق الأمة الإسلامية، والطغيان على قيمها السامية؛ بالعمل على شيوع القيم المتدنية التي تصاحَب بالغزو الفكري، والاستهلاكي مثل: طغيان الاستهلاك والنهم المادي، وشيوع العنف، والجنس، والمادية، والفردية، والافتتان بالثروة والسعي إليها بأي سبيل، والتخلي عن القيم.

---

(١) انظر ما كتبه في دراسته المثيرة: The West :unique ,not universal - Foreign affairs - v :6 n :75 - nov./oct 1996 . page 28.

(٢) أمحزون، محمد. العولمة بين منظورين، مجلة البيان، ع١٤٥، السنة١٤، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م ص١٢٦-١٢٧.

لقد لجأت القوى الرأسمالية الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- إلى الوسائل التالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة من وراء العولمة الثقافية:

١. تسخير القوى العلمانية الداخلية من الكتّاب ورجال الإعلام، ورجال التربية لصالح العولمة، وهؤلاء الكتاب يروّجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها ونسيانها.. ويؤيدون التدخل الأجنبي في التفكير وطرائق الحياة على شعوب العالم، والتدخل في المناهج التعليمية في الدول المختلفة، ومنها الإسلامية؛ لتغيير عقول الناشئة، وتذويب هويتهم الثقافية والاعتقادية، ومن ثم تهيئتهم لتقبل ما تبث وسائل الإعلام الأمريكية من قيم مادية هابطة[(١)].

٢. إحلال الثقافة الغربية بدل الثقافة الإسلامية من خلال اللغة؛ إذ اللغة أداة مهمة اعتمدتها قوى العولمة في بسط هيمنتها الثقافية، ففي هذا الجانب يشير الكاتب صامويل هانتينجتون إلى أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية تكون فيها القيم اللغوية والرمزية هي الحدود القتالية. ويذهب السياسي الفرنسي (بينو) في نفس الاتجاه عندما يقول لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، وعليها أن تعوضها بإمبراطورية ثقافية"[(٢)]. فتم نشر اللغة الإنجليزية من خلال الملابس والأزياء، والمأكولات، والمنتجات الغربية، وإقامة المطاعم الأمريكية (ماكدونالدز)، وإقامة شركات إنتاج المواد الغذائية الأمريكية، ومن أمثلتها شركة (كوكا كولا) للمشروبات الغازية.

٣. استخدام شبكات الاتصال الحديثة: كالأقمار الصناعية، والقنوات الفضائية، وشاشات الحاسوب؛ لإحداث التغيرات المطلوبة لعولمة العالم ثقافياً والتحكم بها[(٣)].

٤. السيطرة على جميع وسائل تجهيزات المعلومات والحاسوب والتحكم بها، وغزو الفضاء. يقول رئيس وزراء ماليزيا مَحَاضر محمد: "إنكم ستتفاجؤون عندما تعرفون أن ٥٠٪ من التعاملات المالية عبر الإنترنت في مجال المنتجات الإباحية، ونحن المسلمين نغطي عوراتنا بكل طاعة، وإتباعٍ لديننا، ومع ذلك فإننا نُجرّ لتنزيل أفحش الصور والأفلام من الإنترنت. وتتهدد

(١) العلي، أحمد عبد الله. "العولمة والتربية"، دار الكتاب الحديث، الكويت ٢٠٠٢م، ص ٢١.
(٢) عبدالله، موسى. "رؤيتنا الثقافية وتحديات العولمة"، مجلة النبأ، عدد ٥٩، ١٤٢٢/ ٢٠٠١م.
(٣) الإسلام العولمة. "مصدر سابق"، ص٩٧-٩٨. العولمة لأبي زعرور، "مصدر سابق"، ص ٤٢.

أخلاقنا وأخلاق أطفالنا والأجيال القادمة حتى يصبح اعتناقنا للإسلام بلا معنى، ولا نعلم عن التقنيات أو الأساليب التي نواجه بها ذلك"[(١)].

٥. الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات، مع الاستعانة بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية- كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي- ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة.

٦. امتلاك الشركات الضخمة التي تنتج الثقافات الشعبية، كالسينما، والموسيقى، وعبر الزيادة الضخمة في الإعلان، فقدرات الشركات الإعلامية الضخمة تتجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات. لقد أصبح معلوماً التفوق الأمريكي في صناعة الأفلام والموسيقى، وتمتعها بسوق خارجية ضخمة في ظل انتشار التلفزيون، والأقمار الصناعية، وقنوات الفضاء التي أدخلت البث التلفزيوني إلى كل بيت في العالم.

وتشير إحصاءات منظمة اليونسكو عن الوطن العربي إلى أنّ شبكات التليفزيون العربية تستورد ما بين ثلث إجمالي البث -كما في سوريا- ونصف هذا الإجمالي-كما في تونس والجزائر- أما في لبنان فإن البرامج الأجنبية تزيد علي نصف إجمالي المواد المبثوثة؛ إذ تبلغ ٥٨,٥٪، وتبلغ البرامج الأجنبية في لبنان ٦٩٪ من مجموع البرامج الثقافية، ولا تكتفي بذلك، بل غالب هذه البرامج يبث من غير ترجمة، وثلثا برامج الأطفال تبث بلغة أجنبية من غير ترجمة في معظمها[(٢)].

٧. استخدام وسائل الدعاية والإعلام: إن الشركات الإعلامية المتعددة الجنسيات تمتلك إمكانيات ضخمة لاختراق الحدود القومية والثقافية، وقد حرصت هذه الشركات الإعلامية على العمل عبر وكلاء محليين، وتتخذ هذه العمليات أنماطاً وصيغاً مختلفة، فمثلاً توجد اتفاقيات

(١) محمد، محاضير. "الإسلام والعولمة"، ترجمة صهيب جاسم - كوالالمبور، موقع الإسلام على الطريق. "www.islamonline.net/Arabic"، شبكة المعلومات الدولية.

(٢) "الثقافة العربية في عصر العولمة"، مصدر سابق.

لإعادة البث وشراء البرامج، أو الإنتاج المشترك للمواد والمضامين الإعلامية، علاوة على توجيه استثمارات مباشرة [1].

٨. استخدام المعونات والمنح والقروض الأمريكية، وربطها بتنمية الاتجاهات الثقافية الموالية للسياسة الأمريكية، ومسايرة الوجه الثقافي والتربوي للعولمة.

٩. التوسع في قبول الطلاب الأجانب في الجامعات والمعاهد الغربية؛ ففي أمريكا وحدها أكثر من عشرين ألف جامعة ومعهد، مهمتها القيام بالبرامج الثقافية التي ترسخ لديهم الثقافة الغربية، وتستخدمهم وسائل إضافية للعولمة. لقد نجحت أمريكا في تطوير صناعة ثقافية موجهة لشريحة الشباب داخل أمريكا وخارجها، وهم الشريحة الأوسع على مستوى العالم، وهم رجال المستقبل الذين سيشغلون في مجتمعاتهم مواقع التأثير والنفوذ. ولقد فتحت أمريكا معاهدها وجامعاتها أمام الطلبة من أنحاء العالم، وهؤلاء يشكلون النخب في بلدانهم بعد عودتهم إليها بما يحملون من الأنماط الثقافية وطرق التفكير المقتبسة من أمريكا" [2].

يذكر أحد الغربيين أسلوب صناعة الفكر الغربي لدى الطلبة الشرقيين فيقول: "كنّا نحضر أولاد الأشراف والأثرياء والسادة من أفريقيا وآسيا، ونطوف بهم لبضعة أيام في أمستردام ولندن؛ فتتغير مناهجهم، ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية؛ فيتعلمون لغتنا، وأسلوب رقصنا، وركوب عرباتنا، ثمّ نعلمهم أسلوب الحياة الغربية، ثمّ نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوروبا، ثمّ نرسلهم إلى بلادهم" [3].

١٠. استغلال ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتبارات الحياة المعاصرة، ومواثيق الأمم المتحدة واستخدامها في محاربة منظومة القيم الثقافية، ومجموعة التشريعات والأنظمة الإسلامية السائدة في المجتمعات الإسلامية.

---

(١) إنتاج الثقافة الموحدة للعالم"، مصدر سابق.

(٢) خليل، عماد الدين. "تحديات النظام العالمي الجديد"، موقع الإسلام على الطريق (www.islamonline.net/Arab) على شبكة المعلومات الدولية.

(٣) العمر، ناصر بن سليمان. آثار أخرى للعولمة الثقافية"، موقع (http://www.almoslim.net) على شبكة المعلومات الدولية.

١١. استغلال المؤتمرات الاقتصادية، ومؤتمرات التنمية والسكان، التي تعقد في كافة دول العالم، واستخدامها للترويج لثقافة العولمة وفكرتها.

١٢. بناء الشركات الضخمة المنتجة للثقافة، وتحقيق اندماجات كبيرة تزيد من فاعلية تلك الشركات. وكان من تلك الاندماجات وأكبرها ما حدث مؤخراً بين شركة (أميركا أون لاين) كبرى شركات (الإنترنت)، وشركة (تايم وارنر) عملاق قطاع الإعلام، وبذلك ستشكل الشركتان إمبراطورية هائلة يمتد نشاطها من المجلات وأفلام السينما إلى (الإنترنت)، وهي ستزيد في إغراق السوق الثقافية بمنتجاتها المنتمية إلى ثقافة واحدة مهيمنة. يقول (ستيف كيس) رئيس (أمريكا أون لاين) ومديرها التنفيذي: نحن نبدأ القرن الجديد بشركة جديدة فريدة تمتلك أصولاً لا مثيل لها، وهي ستكون ذات قدرة تأثيرية هائلة على المجتمع... وبالاندماج مع (تايم وارنر) سنغير -بشكل كبير- أسلوب تلقي الناس للمعلومات واتصالاتهم بالآخرين[١].

مهام المؤسسات الثقافية والعلمية الإسلامية في مواجهة أخطار العولمة الثقافية:

اتضح معنا أنّ العولمة تستند استناداً مباشراً إلى الحضارة الغربية المعاصرة التي توجهها المبادئ اللادينية الوضعية، التي لا تؤمن بالله تعالى والنبوات، ولا بالغيبيات الدينية. ومن هنا تشيع الحياة المادية والإلحادية عبر شبكاتها وأجهزتها العالمية، بأساليب ووسائل تقوم على الإغراء والخداع، إنها تؤثر في مئات الملايين من المسلمين مباشرة أو بصورة غير مباشرة؛ فتؤدي إلى الإنكار والتشكيك: إنها تفقد الإنسان المسلم كيانه وشخصيته، تفقده عقله وقلبه وروحه، وتفرغه من أصول الإيمان والأخلاق الحميدة، وليست هنالك حضارة أو أمّة على وجه الأرض ستتأثر بالعولمة، كما سيتأثر بها المسلمون والحضارة الإسلامية. ودراسة العولمة بكل أبعادها دراسة واعية متفحصة، تثبت -ولا شك- أن المسلمين جميعاً هم الهدف الأهم للعولمة الأمريكية الرأسمالية وقد أسلفنا ذكر أسباب ذلك[٢].

ولذلك، فإنّنا ندعو إلى احتفاظ المسلمين بهويتهم الإسلامية، وشخصيتهم المستقلة المتميزة حسب عقيدتهم ومنهاج دينهم، والمحافظة على الفكر الإسلامي في منابعه الأصيلة، وإعادة تماسك الأمة الإسلامية، مع الإفادة من خير ما أنجزته المدنية الغربية والعلم الغربي، مع عدم

(١) إنتاج الثقافة الموحدة للعالم:مصدر سابق.
(٢) انظر ص ٣٥٩ من هذا البحث.

الأخـذ مـن الـثقافة نفـسها، إلا مـا كـان منها لا يتعارض مع هوية الأمة الإسلامية وشخصيتها وثقافتها الأصيلة.

إنّـه لا مفـر مـن مـواجهة المشكلات المترتّبة على اختراق ثقافة العولمة بعقل الواثق بحضارته الإسلامية، الواثق بنفسه، المتمكن من قدراته وطاقاته.

إن الواجب الديني والإنساني- بوصفنا الأمة الوسط أمة الشهادة على الناس ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]- يوجب علينا أن نشارك مشاركة إيجابية فعالة في العولمة؛ بأن نعمل على الحد من اندفاعها المدمر لجوهر الإنسان، خاصة وأن هذه العولمة تركز على حرية الإنسان الفرد وتحريره من كل قيود الدين والأخلاق والأعراف النبيلة، إنها تريد أن تصل به إلى مرحلة العدمية؛ ليصبح أسير الشركات العالمية الكبرى التي تستغله أسوأ استغلال بما تنتجه من سلع استهلاكية، وبما تقدمه من وسائل وبرامج ترفيهية، تصيبه بالخواء الروحي والفراغ الداخلي. إنّه لا بد أن نعمل جاهدين لتعديل مسار العولمة وتقويم توجهاتها، ونقدها في ضوء عقيدة الأمة وثقافتها ورسالتها في الحياة، كما أننا بحاجة لنقد ذاتي يفحص مواطن الضعف لدينا، ويكتشف أوجه الخطإ والتقصير؛ حتى نسهم في بناء الحضارة المعاصرة كما أسهم سلفنا من علماء الأمة في بناء صرح حضارة إسلامية شامخة قدمت عطاءها الغزير للإنسانية كلها[1].

ولقـد شَـكَت كـثير مـن الـدول الغـربية من تأثيرات العولمة الثقافية في بلدانها، وبعض هذه الدول اتخذ عدداً من الإجراءات لحماية بلدانها؛ فوزيرة الثقافة اليونانية (ملينا بركوري) ترى أن بلـدها قـد غـزتها الـثقافة الأمريكية. وصرّح وزير الثقافة الفرنسي في السبعينيات أنّه خائف من وقـوع الـشعب الفرنـسي ضـحية للاسـتعمار الثقافي الأمريكي. ثمّ وزير الثقافة الفرنسي الحالي "جـاك لانـق" شـنّ حملـةً شـديدةً على القنوات التلفزيونية التجارية، فقال: إنّها أصبحت صنابير تـتدفق مـنها المسلـسلات الأمريكية. حيث لاحظ أنّه في يوم الأحد، وفي الساعة الواحدة ظهراً، خمـس قـنوات فرنسية تبث مسلسلات أمريكية، مع أن عدد القنوات الفرنسية ست قنوات فقط،

(١) "الإسلام في عصر العولمة"، مصدر سابق ص ١٩، ٢٨، ٣٠.

أي أكثر من ٨٠٪ تبث الثقافة الأمريكية. وفي فرنسا عندما شعر الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" بخطورة تأثير الأفلام الأمريكية على الثقافة الفرنسية، قام بعدة إجراءات، منها:

١- إلغاء الاعتماد على الدولار كعملة احتياطية.

٢- الانسحاب من الحلف الأطلسي.

٣- إعادة النظر في العلاقات الثقافية والسياسية مع أمريكا(١).

وقد أعلن صراحة أنَّ تلك الإجراءات لحماية فرنسا من الاستعمار الثقافي الأمريكي. وصرّح وزير خارجية كندا عام ١٩٧٦م بأنّ برامج التلفزيون الأمريكي تدفع كندا نحو الكارثة، وأيضاً (بيار ترودو) رئيس وزراء كندا؛ فقد شكا من تأثير الغزو الثقافي الأمريكي على الكنديين(٢). حيث أثبتت بعض الدراسات أن هناك بعض الأطفال الكنديين لا يعرفون أنهم كنديون؛ لتأثرهم بالبرامج الأمريكية التي تبث إلى كندا (٣).

وللحفاظ على اللغة العربية من طغيان العولمة الذي يستهدفها لا بد من عمل التالي:

أ- إعادة النظر فيما يعرض من البرامج عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع؛ ليكون المعروض مؤصلاً للثقافة العربية وداعماً للغة العربية الأم.

ب- إنتاج برمجيات الحاسب الآلي المتطورة والقادرة على التعامل مع النص العربي لسهولة تسويقه عبر الشبكات العالمية، وأيضاً برمجيات لتيسير الترجمة البينية بين العربية واللغات الأخرى؛ ليحصل التفاعل الثقافي على أساس العالمية العلمية لا العولمية الغربية.

ج- استخدام وسائل العولمة وتقنيتها المتطورة لنشر الإنتاج الثقافي العربي عبر الصورة والصوت مع الاهتمام بجودته لينجذب إليه المتلقي العربي فيستهلكه بدلاً من الإنتاج الغربي.

---

(١) العمر، ناصر. آثار أخرى للعولمة الثقافية، موقع المسلم http://www.almoslim.net على الإنترنت.

(٢) مجلة اليمامة، السعودية، الرياض، عدد ١٠٣٨.

(٣) الهبدان، محمد بن عبد الله بن صالح. "البث المباشر". آثار وأخطار. موقع مفكرة الإسلام http://islammemo.com على شبكة المعلومات الدولية.

د- تعريب المناهج العلمية والعملية التطبيقية في كل الفروع العملية والثقافية. والعمل على حرية تنقل الكتاب، ووسائل المعرفة بين البلاد العربية، ورفع الحظر عن ذلك؛ لتعميق الوحدة الثقافية بين البلاد العربية، وتقوية الأواصر بين الناس والمصادر الأصيلة في تلقي اللغة، ومنها: الأسرة والمدرسة[1].

إنّ الأمّة العربية والإسلامية على الرغم من أنها تعيش حالة تجزئة سياسية، وحالة تخلف اقتصادي وتقني، إلا أنها تمتلك إمكانيات متعددة اقتصادية وثقافية وغيرها، وإذا ما أحسن توظيفها وإعادة ترتيبه وتنسيقها؛ فيمكن أن تشكل حالة مؤثرة وفاعلة، ومن ثمّ تشكل حالة أمان قوي في مواجهة العولمة."وإنّ المقوّمات الثقافية، والقيم الحضارية التي تشكّل رصيدنا التاريخي، لن تُغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة العولمة الثقافية، ما دامت أوضاع العالم الإسلامي على ما هي عليه، في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة. ولا يحسُن بنا أن نستنكف من ذكر هذه الحقيقة؛ لأن في إخفائها والتستّر عليها من الخطر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله ما يزيد من تفاقم الأزمة المركّبة التي تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية"[2].

ولقد أكد عز الدين موسى أنّ الفكر الإسلامي يستطيع أن يلحق بالعولمة هزيمة نكراء؛ لأنّ العولمة تحمل بذور فنائها داخلها، كما أنّ العولمة تُهزم الآن داخل المجتمعات الأوربية؛ إذ بدأوا يتحدثون هناك عن الدولة الاثنية، وستدور الدائرة على أمريكا، مبيناً أن جوهر الإسلام يقوم على التعددية، وأن الوحدانية لله تعالى فقط، منوهاً إلى أن الإسلام له إسهام كبير في عالم اليوم إذا أحسن المسلمون تأويله وتأصيله ومخاطبة العالم بلغة العصر[3].

إنّ المشروع الإسلامي العالمي هو الذي نستطيع به مواجهة خطر العولمة؛ لأنّه - وحده- الذي يملك مواصفات عقائدية، وتشريعية وثقافية وأخلاقية سليمة وصحيحة وقوية، ولأنّها - وحدها- التي تنسجم مع السنن الربانية في الكون، وتتفق مع الفطرة الصحيحة والعقل

---

(١) "العولمة واللغة العربية". مصدر سابق.

(٢) "العولمة والحياة الثقافية في العالم الإسلامي"، مصدر سابق.

(٣) "ندوة في مواجهة العولمة، في إطار أسبوع الأدب الإسلامي الأول"، جامعة الخرطوم الأربعاء ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣م. نقلاً عن موقع المشكاة (www.meshkat.net) على شبكة المعلومات الدولية.

الصريح. ويملك - بالإضافة إلى ذلك- تجربة تاريخية ثرّة، صاغت حضارة عالمية متميزة، ما زالت آثارها ماثلة في كل مكان. والأهمّ من ذلك أنّ هناك أمّة عربية إسلامية ما زالت قائمة موجودة، على الرغم من كل محاولات الإفساد والتضليل، والتشرذم والتقطيع، والتجهيل، والإفقار الذي مارسه الأعداء نحوها، يجمعها دين واحد، وقبلة واحدة، وكتاب واحد، ولغة واحدة، وتاريخ واحد، وعادات وتقاليد واحدة، ولديها إمكانيات مادية واقتصادية هائلة. إنّ مواجهة العولمة توجب أن نتعامل معها من مراكز قوية تدلّل على وحدة الأمة، وقوتها، وتكاملها، وأهدافها النبيلة لخيرها وخير البشرية جميعًا.

وكي نحافظ على ثقافتنا ونحميها ينبغي على أصحاب القرار في الأمة العربية الإسلامية وقواها الحية أن تدرك أن الحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية بجميع مكوناتها وتوفير الحماية لها، لا يتأتى إلا عبر تبني استراتيجية الفعل، والتي يرتبط تحقيقها ونجاحها بمدى فهمنا العميق لقوانين العالم وقواه ومعارفه وأدواته، وسبل الأداء الناجح في ميادينه، والاستجابة لتحدياته، ومن ثم المشاركة في بناء حضارته باقتدار ونجاح؛ لنحمي أنفسنا، بل البشرية من حولنا[(1)]. سبيلنا إلى ذلك هو الإيمان والعلم والعمل؛ ولذلك فإننا نطالب بضرورة:

١- تنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتعلق بالإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، وقد تم تأكيدها في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس، وصادق على مشروعها مؤتمر القمة السادس، كما صادق على قرار تنفيذها مؤتمر القمة السابع، ونطالب الدول العربية والإسلامية بإدخال هذه الاستراتيجية في سياساتها الثقافية والتعليمية والتربوية.

٢- وضع استراتيجية شاملة من المؤسسات التعليمية والثقافية المحلية، والمنظمات التربوية الإسلامية الإقليمية تهدف في مجملها: إلى مواجهة سلبيات العولمة في بعدها الثقافي، والاستفادة منها في إيجابياتها، وهذه الاستراتيجية تراعي الواقع الذي يعيشه الشباب المسلم، مع ملاحظة ردّ الاعتبار للإنسان المغيب في عملية التنمية والبناء، وتهميش الطاقات والكفاءات الثقافية

(١) عقلة، عرسان. "ثقافتنا والتحدي خطابنا وخطاب العصر"، هامش ٩، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق ٢٠٠٠م.

والعلمية، وتدهور وضع النظام التعليمي والبحث العلمي. مع ضرورة أن تحقّق هذه الاستراتيجية الأمور التالية:

أ. مواجهة الثنائية التي تعاني منها المجتمعات المسلمة في الجانب الثقافي، منذ ما يقرب من قرنين، نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية الوافدة، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية.

ب. دراسة الوسائل والأساليب التي تساعد على نشر الثقافة والفكر الإسلامي؛ لأنّ المؤسسات الثقافية والعلمية هي الأقدر على مواجهة أخطار العولمة. ومن ذلك: إعادة بناء المؤسسات الإعلامية؛ لتمثل الثقافة الإسلامية أصدق تمثيل، ولتكون قادرة على عولمة الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي؛ وتوظيف جميع مفردات الثقافة الإسلامية في مجالات التعليم، والتربية، والإعلام، والتجارة، والاقتصاد، والسياسة[1].

ولا بد من التركيز على ترسيخ مفاهيم الثقافة الإسلامية وقيمها في مواجهة مفاهيم الفوضى والإباحية والضياع؛ فنتيجة للعولمة الثقافية الإعلامية تعرضت جوانب كثيرة من الثقافة السائدة في البلدان الإسلامية لتشوهات المفاهيم واختلاطها، كالعادات المستحدثة، والسلوكيات السائدة في أوساط الشباب الإسلامي، فقسم كبير منها هو تقليد للغربيين في عاداتهم وسلوكهم بدعوى التنوير والانفتاح. وانتشرت في بعض البلاد الإسلامية ألوان من الجرائم لم تعرف من قبل. أما الإنتاج الأدبي والفني فإنه -في أغلبيته- يحمل مفاهيم الثقافة الغربية[2].

٣- تناول قضايا العصر الثقافية والاجتماعية، ودراسة انعكاساتها على الجوانب الثقافية، والاقتصادية، والسياسية من منظور المبادئ والأسس الإسلامية، والإجابة عمّا تثيره هذه القضايا من أسئلة،وما تطرحه من مشكلات.

٤- الاهتمام بتربية الشباب المسلم، من خلال المحاضرات العلمية والتوجيهية، والدورات التربوية المستمرة أو المؤقتة، وإقامة المخيمات الشبابية الصيفية، والمهرجانات العامة والمؤتمرات،

---

(١) "الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة". مصدر سابق.

(٢) الجوهري، محمد الجوهري حمد. "العولمة والثقافة الإسلامية"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٢٦.

والعروض المسرحية، وكتابة الأفلام والمسرحيات التربوية والتثقيفية الهادفة، ومن ثمَّ عرضها في المسارح ودور العرض السينمائية، وإعداد شخصية المسلم المعاصر إعداداً كاملاً من حيث العقيدة، والأخلاق والقيم، والمشاعر والذوق، والفكر والمادة؛ حتى تتكوّن الأمّة الواحدة المتحضرة التي لا تبقى فيها ثغرة تتسلل منها إغراءات العولمة الثقافية اللادينية، والاجتماعية الجنسية الإباحية(١).

٥- ترشيد الصحوة الإسلامية -التي جاءت تعبيراً عن العودة إلى الإسلام، ورفض التغريب- والاستفادة من الصحوة الإسلامية في مواجهة أخطار العولمة، وتهيئة صفوف الأمة للبناء، والتعمير، والحركة، والتغيير.

٦- إعداد البرامج الدراسية النافعة لأفراد المجتمع المسلم، التي تبني المنهج الشمولي في فهم الإسلام الذي يجمع بين العقيدة والشريعة، والسلوك والحركة والبناء الحضاري، وفق منهج أصولي سليم، يعتمد فقط على أسس العلم، ومقتضيات العقل، ومرتكزات الفطرة السليمة. وهذا يتطلب تغيير حياتنا، منطلقين من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١] (٢).

إنّ بعض الأسلحة المعاونة للعولمة -بقصد أو غير قصد- شجع الفساد والانحلال والاستغراق في الشهوات، وتبذير المال القليل على مسايرة المظاهر وحُمّى الاستهلاك، ويُحسن الشباب المسلم صُنعاً إذا تعاونوا على مكافحة هذه الأوبئة من خلال المساجد، والمراكز الثقافية، ووسائل النشر المتاحة. وواجب الشباب المسلم أن يُقبل بشجاعة وحماس على العلم النافع، واكتساب المعارف والمهارات، ولا سيما استخدام التقنية الحديثة التي باتت تفتح آفاقاً واسعة لإنسان الغد (٣).

---

(١) "العولمة والمستقبل..استراتيجية تفكير"، مصدر سابق، ص٩٩.

(٢) "العولمة من منظور إسلامي"، مصدر سابق. عصمة الحسين. العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، الصادرة عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، السنة الخامسة، العدد (١٩) ربيع ١٩٩٨م-١٤١٩هـ ص ٨٣.

(٣) الشريف، كامل. "الشباب المسلم والعولمة"، مصدر سابق.

٧- العمل على تحقيق وحدة الأمّة المسلمة، من خلال تحقيق وحدة العقول والثقافة، والقلوب والعواطف الإيمانية، والمصالح والأهداف، في إطار المؤتمر الإسلامي الحالي، والذي تتولد منه قوة سياسة ومعنوية واحدة، على أساس وحدة الأمة الواحدة، والمصير المشترك.

٨- إنّ المجتمعات العربية المسلمة لن تتقدم في عصر العولمة ما لم تتخلص من التبعية والتقليد للغرب، وتتبنى النموذج الإسلامي الحضاري الفريد؛ حتى تستطيع المحافظة على كيانها وهويتها الثقافية والحضارية في ظل التنافس الحضاري والتدفق الحر للمعلومات. إنّه لا بد من الردّ على الغزو الثقافي للعولمة من خلال الفكر الإسلامي، وفق المنهج العلمي السليم، وباستخدام جميع الوسائل التي يعتمد عليها من خلال كافة الجوانب الفكرية والفنية والأدبية، التي يعرضون من خلالها أفكارهم المناقضة للإسلام.[١]

إنّه لا بد من إبراز سماحة الإسلام، واتساعه للحوار مع غير المسلمين، وتوطيد العلاقات الإنسانية الكريمة بين الناس، ودعم أخلاق التعامل والتخاطب، وتصحيح فهم عالمية الإسلام بوصفه دعوة إنسانية موجهة للناس كافة، وليس نظاماً يسعى أتباعه إلى فرضه عنوة وقسراً على سائر الناس، وبيان الفرق بين الإسلام حضارة ونظام حياة كما يؤمن به المسلمون، وما سماه الغربيون حديثاً "الأصولية"، وهو ما نسميه نحن بتيار الغلو في الدين.[٢]

(١) "العولمة من منظور إسلامي"، مصدر سابق.

(٢) أبو المجد، أحمد كمال. "العولمة والهوية ودور الأديان"، مجلة المسلم المعاصر، إصدار مؤسسة المسلم المعاصر.

الخاتمة:

أذكر هنا أهمّ النتائج التي توصلت إليها:

١- إنّ لفظة "العولمة" تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية. ولقد فرضت العولمة نفسها على الحياة المعاصرة على العديد من المستويات، سياسياً واقتصادياً، فكرياً وعلمياً، ثقافياً وإعلامياً، تربوياً وتعليمياً.

٢- العولمة تحمل في طياتها كثيراً من الإنجازات التكنولوجية العلمية والثقافية، ممّا يمكن المسلمين من الاستفادة منها، في نفع دينهم وشعوبهم المسلمة.

٣- إنّ العولمة تستند استناداً مباشراً إلى الحضارة الغربية المعاصرة التي توجهها المبادئ اللادينية الوضعية. ومن هنا تشيع الحياة المادية والإلحادية عبر شبكاتها وأجهزتها العالمية بأساليب ووسائل في غاية التأثير في النفس الإنسانية.

٤- لقد تضمنت العولمة مجموعة من الأخطار في الجانب الثقافي. وإنّ من أخطر أهداف العولمة الثقافية: تسييد الثقافة الرأسمالية؛ لتصبح الثقافة العليا، التي تتجاوز الحدود التي أقامتها الشعوب لتحمي كيان وجودها وبقائها. وإنّ الثقافات الغربية الوافدة تشكل خطراً على الهوية العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل الانفتاح على العالم الغربي، وضعف التحصينات الداخلية للأمة المسلمة.

٥- لقد لجأت القوى الرأسمالية الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- إلى مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق أهدافها من وراء العولمة الثقافية.

٦- إنّ مواجهة العولمة في الجانب الثقافي من قبل المسلمين تتطلب: وضع استراتيجية شاملة تشترك في وضعها الحكومات المسلمة، والمؤسسات التعليمية والثقافية، والمنظمات التربوية الإسلامية، تهدف في مجملها: إلى مواجهة سلبيات العولمة وآثارها في بعدها الثقافي، والاستفادة منها في إيجابياتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله تعالى وسلّم على سيدنا محمد.. واللهَ تعالى نسأل السداد والتوفيق للجميع.

الفصل الرابع
مسؤولية الرسالة الإسلامية في عصر العولمة

د. دعاء محمود فينو(*)

مقدمة: الدينية واللادينية

يتبنى هذا البحث الرأي المناهض للعولمة والرافض؛ لما توصلّ إليه من أن النمط الاستهلاكي الـذي تفرضه اقتصاديات العولمة امتهان للإنسان، وتجريد له من طبيعته التي خلق عليها، وانتزاع لـروح الإنـسان وأخلاقه. وأنها تدور في فلك المادة والسيطرة على مقدرات الخلق، في حين يعدّ "الـدين" حـصناً منـيعاً مـناوئاً لها؛ لأنه يرتقي بالإنسان إلى فضاءات الروح والغيب. هذا الارتباط بالـدين يمكّن الإنسان من الإبقاء على كرامته الإنسانية؛ فهو يحميه من أن يتحول إلى سلعة مادية تتقاذفها الدول والجماعات الرأسمالية المتكالبة المحتكرة لأقوات الفقراء في العالم.

الـدين في عـالم الـيوم يقـدم تحـدياً أمـام ثقافـة العولمة، كما تشكل العولمة تحدياً ينبغي لأتباع الأديـان الإلهـية مواجهـته، فالتحديات التي تفرضها أخلاقيات العولمة على الديني ملحة جداً في الـبحث عـن المعـبود المهيمن؛ فالذي بدا جلياً في عصر الحداثة الغربية انتزاع الإلهية عن الخالق، وإسداله على العقل بعد أن أعلن "موت الإله". ثم وجدنا الغرب -فيما بعد الحداثة- يتزحزح إلى اتخاذ المادة إلهاً يستقي منها أخلاقياته، التي يفرضها النمط الاستهلاكي في زمن "القطب الواحد".

ونتـساءل هـنا عـن موقع الإسلام ومسؤولية رسالته خاصة، ثم عن علاقته بالمسيحية في هذا الـسياق، إذا ادعيـنا أن العـولمة تأتينا من حيث تقبع المسيحية. وهذا يفرض تساؤلاً مشروعاً عن علاقـة المـسيحية بالمـادة الـتي تمثلها العولمة. وينبغي استحضار إعلان تكثيف الجهود المسيحية في درء إفـساد العـولمة اللاديـني بتوحيد صفوف أتباع الأديان الأخرى بالدعوة إلى الحوار الديني(1). كـذلك يجـب علينـا متابعة التساؤل عن التحالف الصامت الذي تمارسه الكنيسة مع الإمبريالية الأمـريكية، وضـربها -بـيد مـن حديـد- العالم الذي يقبع خارج نفوذ أسواقها. كذلك يجب أن

(*) دكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة بيرمنجهام، مدّرسة في كلية تدريب عمان/ الأردن.

(1) Mahmut Aydin، Modern Western Christian Theological Understandings of Muslims Since the Second Vatican Council، The Council for Research in Values and Philosophy ، Volume 13، p1.

نستحضر - أيضاً- حرص الكنيسة - على اختلاف فرقها- على الإبقاء على العملية التبشيرية حاضرة فاعلة في العالم.

ونتساءل بعد هذه المعطيات جميعاً عن الأثر الفاعل للعالم الإسلامي في تشكيل خطاب إسلامي صالح للتعبير عن الإسلام زمن العولمة والانفتاح اللامتناهي الذي تفرضه على الإنسان.

تقوم منهجية البحث، على إعادة قراءة النص القرآني فيما يتعلق بمنظومته المفاهيمية المتعلقة بالحضور الإنساني في الكون، ألا وهي: الاستخلاف، القوامة، الشهادة، ويستثني مفهومي الخلافة والشهادة، ويولي اهتماماً خاصاً بالقوامة؛ وذلك بعرضها وتحليلها ضمن رؤية دينية مناوئة للعلمانية؛ لتقديم رؤية تأسيسية حضارية للإسلام والمسلمين، بما قد نسميه مسؤولية الرسالة الإسلامية.

كذلك يحاول البحث سبر العلاقة التحاورية بين أتباع الإسلام والمسيحية؛ للإجابة عن التحدي الذي تفرضه سطوة العولمة على المتدينين على العموم والموحدين بخصوصية أكبر؛ وذلك باستدعاء دراستي محموت أيدن للوثائق المسيحية فيما يتعلق بالمسلمين: Christian Understandings of Muslims، وإسماعيل الفاروقي في رؤيته لعلاقة الإسلام بالأديان Islam and Other Faiths، وحشد الأوراق البحثية المتوافرة، في أثناء ذلك وبعده؛ وذلك ليتم تحديد مدى تأثيرها الإيجابي أو السلبي في العلاقة التحاورية بين المسيحيين والمسلمين في مقابل العولمة.

ويحاول كذلك فهم إشكاليتي الإقصائية والاقتصارية اللتين تبرزان في الخطاب المسيحي، وأثرهما في التعامل مع الإسلام، وفهم مهمة رسالته، ورفدها أو إعاقتها في السياق العالمي على العموم، أو الغربي بصورة خاصة.

أولاً: القوامة مفهوم قرآني فاعل، وقابل للاستدعاء في عصر العولمة

١. القوامة في المنظومة المفاهيمية القرآنية

للتداول القرآني للكلمة العربية أهمية كبيرة؛ فالقرآن عربي اللغة، إلاّ أنّه لم يستخدم مفردات العربية جميعاً، بل ينتخب المفردة من كمّ من المترادفات، ثم ينتخب من دلالاتها ما يخدم مقاصده؛ فهو بذلك يرتفع بالكلمة العربية لتكون في الحيز القرآني كلاماً إلهياً بليغاً فاعلاً يخاطب

العقـل الإنـساني ويهيمن عليه[1]. لذلك نعتقد أن التداول القرآني للكلمة يفرض على الباحث المتأول في النص القرآنـي، ألاّ يتجاوز هذه البلاغة في فهم دلالات المفاهيم القرآنية بزحزحتها عن المقصد الإلهي، إلى توظيف مبتور عن سياقاته القرآنية في المستويين الاجتماعي والسياسي.

بـرزت القـوامة في ثلاث آيات في سورتين من القرآن الكريم؛ ففي سورة النساء يقول الله عز وجـــل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ أَن﴾ [النســاء: ١٣٥]، و﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، ثم في سورة المائدة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].

الملاحـظ أن القـرآن قـد استخدم اشتقاقات مختلفة من الجذر الثاني لكلمة قوامين؛ وهو "قام"، ويعني الاستقامة.

وجـدنا القـرآن يـستخدم "أقيموا" في صيغته التكليفية لأداء الصلاة بكيفية خاصة فيها مراقبة واسـتقامة لحياة المـسلم، تكون رادعة له عن الوقوع في الزلل، وهي كذلك الاستجابة الإنسانية المقصودة من التمكين في الأرض: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحج: ٤١]. هـذا الفهـم -لا شـك- ينسجم مع التحذير النبوي: "من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد مـن الله إلا بعـداً"[2]. ولا يخفـى الأثر الاجتماعي المرتبط بصورة متكاملة مع هذه الإقامة التكليفية المقصودة.

ومـن اشـتقاقات الكلمـة: "أقـوم" الـتي لا تخـرج أيـضاً عن معنى الاستقامة والأقرب للصحة المطلقة.

ثم تأتي "مقاماً" التي استخدمها القرآن لتعني المسكن الخالد الأخير للإنسان الجنة أو النار.

ثـم تتجلـى المفـردة لـتكون اسمـاً مـن أسمـاء الله الحسنى: "القيوم" الذي يتفوق- كما يشير القـرطبي- على "قيّم". فإن كانت الأخيرة تعني مجرد الاستقامة؛ فإن الأولى تعني الرب الذي يحمي

(١) ابن عاشور. "تفسير التحرير والتنوير"، تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، ١/ ٢٩٥.

(٢) قال العراقي في "تخريج أحاديث الإحياء"- في هامش "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي ١/ ١٥٠، ط دار المعرفة – بيروت "رواه الطبراني [في "المعجم الكبير" ١٩/ ١، ط مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣م.. من حديث ابن عباس بإسناد ليّن، والطبراني [" المعجم الكبير" ١٥/ ٧] من قول ابن مسعود : من لم تأمره صلاته بالمعروف وتنهه عن المنكر.. الحديث، وإسناده صحيح.

خلقـه، المتـصرف بملكـوته، الـرازق لخلقه بلا مانع وبمطلق مشيئته[1]. هذه الإطلاقية جاءت من "المبالغة في القيـام المستعمل... مجـازاً مـشهوراً... في تـدبير شـؤون الـناس" - كما في تفسير ابن عاشــور، الــذي يــؤيده بقــوله تعــالى:﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الـرعد: ٢٢]. "والمقـصود إثبات عمـوم العلـم له، وكمال الحياة، وإبطال إلهية أصنام المشركين"[2]. هذا المفهوم المجازي أيده سابقاً المفسران الطبري وابن كثير[3]، اللذان يؤكدان أن هذه الدلالة المجازية، المرتبطة بأقـام وقـوام وقـيوم وباشـتقاقاتها المتعددة الأخـرى- تـضع القوام على الشيء في مقام العناية والرعاية، ومناط المسؤولية في بذل الجهد؛ لمراقبة استمرارية المحافظة على ما هو قيم عليه.

وهـذا الداعـي المجـازي في رؤيـة محمـد رشيد رضا يجعل الإتيان بالعدل "على أتم الوجوه وأكملها وأدومهـا"؛ وذلـك لأن "القـيام بالـشيء هـو الإتـيان بـه مستوياً تامّاً لا نقص فيه؛ ولذلك أمر الله تعالى بإقامة الصلاة، وإقامة الشهادة، وإقامة الوزن بالقسط؛ لتأكيد العناية بهذه الأشياء"[4].

الـتقارب بـين مفـردات آيـتي النساء والمائدة، واختلاف نظمهما يجعل محاولتنا لتلمس مفهوم للقـوامة أمـراً مـتاحاً؛ وذلـك بالاسـتعانة بمـا يمـدّنا بـه سياقاهما من إيحاءات دلالية؛ فالخطاب التكليفـي في القرآن للإنسان المسلم، بأن يكون قوّاماً بالقسط عاضًّا بالنواجذ على العدل- يقدم قـيمة اجتماعـية ينبغـي أن يتبـناها المسلم ضمن مجموعة المفاهيم الدينية الأخرى. فلا يوجد في الـنص مـا يقـدم تخصيـصاً لحالة أو لموقف اجتماعي ما؛ ليؤدي فيه المسلم شهادة حق، أو ليعلن التـزامه إلى جانـب الحـق والعـدل، فهـذه الحـصرية للقـوامة بالعدل والشهادة في أمور الخصومة والقضاء التي تناقلها بعض المفسرين، قد تقوم على وجه المثال لا الحصر.

يقـدم ابـن عاشـور تحلـيلاً للنـصين، بمـا تمليه بلاغـة القرآن من افتراق الحالتين من حيث دلالتا الـتقديم والـتأخير؛ لـتحقق انسجاماً مع سياقيهما؛ فهو يقول في تفسيره لآية المائدة: أن الآية في سورة النـساء وردت عقـب آيـات القـضاء في الحقـوق،... ثم أردفت بأحكام المعاملة بين الرجال والنساء، فكـان الأهـم فـيها أمـر العـدل فالـشهادة؛ فلـذلك قـدم فـيها ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾

(١) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. "الجامع لأحكام القرآن"، دار الشعب، ج٣، ص١٦٤.

(٢) ابن عاشور. "التحرير والتنوير"، ٤/ ١٣٤ وما بعدها.

(٣) الطـبري، محمـد بـن جريـر. "جامـع البـيان"، دار الفكر، ٣/ ١٢٤. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "تفسير القرآن العظيم"، دار الفكر، ١/ ٥٦٦.

(٤) رضا، محمد رشيد. "تفسير المنار"، ٦:٢٢٨ وما بعدها

فالقسط فيها هو العدل في القضاء؛ ولذلك عدي إليه بالباء. أما آية المائدة فهي واردة بعد التذكير بميثاق الله؛ فكان المقام الأول للحض على القيام لله، أي الوفاء له بعهودهم له؛ ولذلك عدي قوله (قوامين) باللام. وإذ كان العهد شهادة؛ أتبع قوله (قوامين لله) بقوله: (شهداء بالقسط)، أي: شهداء بالعدل شهادة لا حيف فيها، وأولى شهادة بذلك شهادتهم لله تعالى. وقد حصل من مجموع الآيتين القيام بالعدل، والشهادة به، ووجوب القيام لله، والشهادة له".

بهذا التحليل يتبين أن القرآن الكريم ببلاغة متناهية، يؤسس في نفس المسلم لمقاصد ثلاثة: العدل[1]، والقوامة لله، والشهادة له[2].

يقف محمد رشيد رضا كذلك مع هذه البلاغة القرآنية التامة في آية النساء التي جاءت لدفع الظلم عن الضعفاء من النساء واليتامى والعبيد؛ فيقول - في قول الله عز وجل:﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾: "أي لتكن المبالغة والعناية بإقامة القسط على جهة صفة من صفاتكم، بأن تتحرّوه بالدقة التامة؛ حتى يكون ملكة راسخة في نفوسكم"[3].

في تفسيره لآية المائدة نجد محمد رشيد رضا يوسع إعمال القوامة ضمن سياق اجتماعي أوسع، له تأثير في انقلاب أحوال الأمم؛ لأنها سنة اجتماعية ثابتة لا تتحول. يقدم ذلك مستعيناً "بحذف ما أمرنا بالمبالغة في القيام به؛ فكان عامّاً شاملاً لجميع ما أخذ علينا الميثاق به من التكاليف... أي: كونوا من أصحاب الهمم العالية، وأهل الإتقان والإخلاص لله تعالى في كل عمل تعملونه من أمر دينكم أو أمر دنياكم... والشهادة بالقسط معروفة، وهي أن تكون بالعدل دون محاباة مشهود له ولا مشهود (عليه)... فالشهادة هنا هي عبارة عن إظهار الحق للحاكم ليحكم به، أو إظهاره هو إياه بالحكم به، أو الإقرار به لصاحبه. والقسط هو ميزان الحقوق متى وقعت فيه المحاباة والجور لأي سبب أو علة من العلل زالت الثقة من الناس، وانتشرت المفاسد، وضروب العدوان بينهم، وتقطعت روابطهم الاجتماعية، وصار بأسهم بينهم شديداً؛ فلا يلبثون أن يسلط الله تعالى عليهم بعض عباده الذين هم أقرب إلى إقامة العدل وشهادة بالقسط منهم؛

---

(١) انظر رؤية طه جابر علواني للمقاصد القرآنية الكبرى في حواريته مع عبد الجبار رفاعي، "مقاصد الشريعة"، دار الفكر، ص٦٣-١٢٩.

(٢) انظر: كلام ابن عاشور. "التحرير والتنوير"، ٣/ ١١٨.

(٣) رضا، محمد رشيد. "تفسير المنار"، الدار العلمية، ٥/ ٣٦٧

فيزيلون استقلالهم، ويذيقونهم وبالهم، وتلك سنة الأمم التي شهدناها في الأمم الحاضرة، وشهد بها تاريخ الأمم الغابرة"[1].

بهذا التحليل الذي قدمه محمد رشيد رضا تحمل القوامة توظيفاً أوسع في الحياة الإنسانية؛ فهي بذلك تقدم مفهوماً له دلالة في عقل الأمة الإسلامية ووجدانها؛ لحفظها وبقائها بالبعد عن أسباب النفرة والتفتت الداخلي للمجتمعات المدنية؛ فالقوامة بذلك مفهوم وظيفي حارس، يكلف به الفرد المسلم، من غير اعتبار جنسه ولونه وعرقه؛ لحفظ مقصد العدل؛ المقصد الذي يصر القرآن الكريم على تفعيله بين الأفراد بإقامة تكليفية في مظان الخلاف وتوزيع المقدرات المادية بين الأفراد، بل الحرص على وصولها إلى الفئات الأضعف، والأكثر تعرضاً للغبن والإساءة، وللتجاوز الظالم، الذي قد يتم على عين المجتمعات وإقرارها السكوتي، تحت مظلات توصيفية، كسلطة الآباء، والأولياء، والأوصياء، وذوي العصبة في العشيرة الذين تعرض لهم سورة النساء، أو علية القوم وكبرائهم في المدينة، كالحالة الفرعونية، أو حالة أغنياء الفحش المسرفين على العموم التي يسجلها القرآن الكريم:﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء: ١٦] الذين لهم السلطة، فيكون على أيديهم قهر البلاد والعباد، وهذا بوضوح ما تمارسه الدول الاحتكارية في ربقة العولمة في مجتمعاتها، وفي الدول الفقيرة المترامية.

أما العدالة الاجتماعية في الإسلام في رؤية سيد قطب؛ فهي متضافرة مع حاكمية الاستخلافِ التي وجدت في مفهوم القوامة، على العدل المطلق "الكفالة"[2] عليها؛ فهو يقول: "وما من عقيدة أو نظام في هذه الأرض يكفل العدل المطلق للأعداء المشنوئين، كما يكفله لهم هذا الدين، حين ينادي المؤمنين به أن يقوموا لله في هذا الأمر، وأن يتعاملوا معه متجردين عن كل اعتبار.

وبهذه المقومات في هذا الدين، كان الدين العالمي الإنساني الأخير، الذي يتكفل نظامه للناس جميعاً -معتنقيه وغير معتنقيه- أن يتمتعوا في ظله بالعدل، وأن يكون هذا العدل فريضة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سيد قطب، "في ظلال القرآن"، ٢/ ٨٥٢.

على معتنقيه، يتعاملون فيها مع ربهم، مهما لاقوا من الناس من بغضٍ وشنآن، وإنها لفريضة الأمة القوّامة على البشرية، مهما يكن فيها من مشقة وجهاد"(1).

تستدعي هبة عزت هذه الرؤية الاستخلافية لسيد قطب للإنسان ذكراً وأنثى في قراءتها للقوامة؛(2). فهي تجد فيها تكليفاً تكريمياً لمطلق الإنسان، بما ينسجم مع التداول المشترك للمفردة في الإطلاق اللغوي في الخطاب العربي. وهي تؤكد على المراجعة الدلالية لمفهوم القوامة في سياقاته القرآنية، فهو مفهوم عام ينبع عن سمة خاصة لمجتمع المؤمنين، مرتبطة بمسؤوليتهم الحضارية في الشهود على الإنسانية في المجتمعات التي يعيشون فيها، فالقوامة بذلك هي القيام لأجل الدين والالتزام بالعدالة.

هذا المفهوم الديناميكي للقوامة يتوازى في مجموعه، ضمن القراءات التي عرضنا لها، مع التكليف الإلهي للإنسان بالخلافة على الأرض؛ فهو بذلك كله كفيل على العدالة، حارس لها. ضمن هذه الرؤية تتشكل فرضية التكليف الجمعي للمسلمين بالقوامة؛ لذلك فإن من غير المتصور أن يرتبط المفهوم القرآني بشكل ما بالسلطوية والقهر في الاجتماع الإنساني على العموم، أو بإجبار غير المسلمين على تبعيةٍ للإسلام ليطالهم العدل؛ فهو حق إنساني كفله القرآن للإنسان، وأناط بالمسلم نقله إلى حيز الوجود، خالصاً من نوازع ذاتية الأفراد، وارتباطاتهم الاجتماعية والسياسية معاً، فالمسلمون بذلك هم رعاة عدالة خالصة مخلصة لله -عز وجل- على الأرض، حتى تتحقق لهم الخيرية المطلقة التي هي المطمح الإنساني الأعلى في منظومة الرؤية الاستخلافية للإنسان(3)، في نداء القرآن التكليفي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

المسلمون إذن في حيز مفهوم القوامة القرآني الإيجابي، ملتزمون بأداء وظيفة لصالح الإنسانية جمعاء بوحي إلهي، يقتضيه استخلاف الإنسان على الأرض، فمهمتهم في الكون لا

(١) المرجع السابق.

(٢) عزت، هبة رؤوف. "القوامة بين السلطة الأبوية والإدارة الشورية"، مقالة: (٢٠٠٣)
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-19.asp

(٣) انظر للافادة في هذا الباب: عبد المجيد النجار. "خلافة الإنسان بين الوحي والعقل"، بحث في جدلية النص والعقل والواقع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٣، ٢٠٠٥ م.

تسنفك بحال عما تحمله القوامة القرآنية؛ من حفظ لحقوق العباد، والقيام للعدل في حفظ حرية الأفراد، وتوزيع المقدرات التزاماً بالتكليف الإلهي.

وهذا ينسجم مع المقاصد العامة للقرآن، وللرسالة الإسلامية على العموم، التي يسجلها القرآن صريحة مدوية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥].

لذلك كانت دعوة عبد الوهاب المسيري في"أن المسلمين يجب أن يركزوا على أداء وظيفتهم في الكون؛ ألا وهي نشر العدل وإقامته"[١]. وهذا يتماشى مع قبول الآخر في العصور الأولى للإسلام، لا رفضه أو إخضاعه للدين، بل إخضاعه للعدل الذي حققه الإسلام تاريخياً للمسلمين، ولأهل الكتاب، ولأتباع الأديان الأخرى.

٢. القوامة القرآنية وسياقات العولمة المعاصرة

هذه المهمة التي يحملها الدين الإسلامي لمتخذيه، تصطدم لا محالة في واقعنا المعاصر بسعار العولمة الاقتصادي، واللاعدالة المتبعة في توزيع المقدرات واستغلالها في عالمنا المعاصر، أياً كان المعنى الذي نتداوله لمصطلح العولمة.

"فالحضارة الغربية حضارة اختزالية؛ فهي تختزل الأبعاد المتعددة للظواهر الطبيعية والإنسانية إلى بُعد واحد، أو أبعاد محدودة... وتختزل الإنسان إلى الإنسان الطبيعي، أو المادي فقط... وتحقيق هيمنة الإنسان الغربي على الشعوب الأخرى، "وهيكلة" نمط الحياة الحديثة؛ بحيث تدور حول الإنسان الاقتصادي المنتج المستهلك".

"الفارق بين الكينونة والتملك هو الفارق بين مجتمع محوره الأساس الناس، وآخر محوره الأساس الأشياء. وما يميز المجتمع الصناعي الغربي هو التوجه التملكي؛ حيث أصبحت شهوة تملك المال والشهرة والسلطة، هي الموضوع المسيطر على الحياة".

---

(١) المسيري، عبدالوهاب. ندوة الدوحة ٦/ ٢/ ٢٠٠٦م.

كذلك فإن المرجعية المعرفية والأيديولوجية التي يقدمها النموذج الهيجلي في الغرب- اتسمت "بعدائها للنموذج الحضاري الإسلامي في الماضي والحاضر"(١)... كما كان في دعوة فوكوياما" إلى اعتبار الإسلام... النقيض الأيديولوجي السياسي والحضاري الأول بالنسبة للغرب"(٢). ففوكوياما يعبر "بنبرة انتصار كامنة"في كتابه The End of History and the Last Man - كما يشير هيجوت- إلى ما أفرزته نهاية الحرب الباردة من إعادة تقديم "نتاج معارك أيديولوجية كانت قد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي تركز على انتشار من كتبت له الغلبة، وعلى استيعاب القدرة التقنية الغربية، والمقصود بها التقنية الأمريكية، والتمويل، والمؤسسات السياسية والاقتصادية في القطاع العام، وأفضل ممارسات الأعمال في القطاع الخاص على حساب ما يطلق عليه النماذج البديلة للتنوع الجماعي(٣).

وفي تفسيره لنشوء الحركة الإحيائية في مصر أنموذجاً، وفي العالم الإسلامي على العموم- يجد الدكتور أحمد محمد جاد عبد الرزاق أن السبب يعود إلى "طبيعة الإسلام نفسه منهجاً شاملاً لأمور الدنيا والدين، وحجم الذين يدينون به في مختلف أنحاء العالم"(٤). كذلك وجوده في وسط عالم تتزعمه الأيديولوجيات الوضعية ثم تغيب عنه؛ فبسقوط الماركسية وتفتت الاتحاد السوفيتي وجدت النظم الغربية المسيطرة نفسها متقابلة على الساحة الإنسانية مع الإسلام وجهاً لوجه. إلاّ أنّ عوامل الإحياء والتجديد التي تكمن داخل الإسلام نفسه -في تحليل أحمد جاد- تؤسس لإحياء ديني يبرز "احتجاجاً على تلك السيطرة، ويتخذ من الإسلام أداة له، بوصفه نوعاً من الاحتجاج السياسي والثقافي على ما يسود العالم اليوم من رغبة في تعميم الأيديولوجيات والمذاهب الغربية".

إلاّ أنّ عمر عبيد حسنة لا يجد في حالة الأمة الإسلامية مع الغرب، صورة لفعل ارتكاسي في البحث عن الذات الغائبة للحضارة الإسلامية، بل يقرأ فيه خطاباً أولياً لصالح الإنسان أولاً، لا

---

(١) جعفر، هشام. "فقه التحيز أعلى مراحل التحرر المعرفي"، ورقة بحثية، في عالم عبد الوهاب المسيري، تحرير الدكتور أحمد عبد الحليم عطية، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ٢/ ٩٦-٩٧

(٢) هيجوت، ريتشارد. "العولمة والأقلمة اتجاهان جديدان في السياسات العالمية"، سلسلة محاضرات الإمارات(٢٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٤م.

(٣) ريتشارد هيجوت، سابق، ٢٩.

(٤) عبدالرزاق، أحمد محمد جاد. "فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٩٥م، ٢/ ٩٥٧.

يقدمه الإنسان لنفسه، بل يقدمه الوحي الإلهي له. هذا الخطاب يجعل ميدان الحضارة العقل الإنساني، "وعطاءها الفعل الإنساني... دافعها تحصيل الحكمة، أنى كان وعاؤها؛ لذلك جاء نسيجها وإنجازها إنسانيين من الناحية التاريخية، وبُعدها عالميًا من الناحية الجغرافية، ومحلها الإنسان من الناحية الفكرية؛ حيث تتوحد في نظرتها مصدرية الخلق، وظروف المصير؛ فهي أول من دعا إلى المواطن العالمي في تشكيل الأمة... وبذلك أسقطت المعايير القسرية في التفاضل"(١).

إن استدعاء القوامة القرآنية ضمن المفهوم الذي يفرضه الوحي، يجعلها تعطي للإنسان مكانته التراحمية البنائية على المستوى الإنساني، وهي كذلك تصله بالإلهي المنفصل عن مستنقع المادة، التي يرزح تحته الإنسان ضمن إحداثيات العولمة، فقوامة الإنسان المسلم على تحقيق العدالة بين الأفراد من بني الإنسان، ستقف حتماً في ضدية مع تطلعات الدول الرأسمالية الاحتكارية، التي تنظر إلى الإنسان بمنظار اليد العاملة الرخيصة، أو الجيب المليء بحفنة من العملة، اللاهث خلف البضائع الاستهلاكية، فالإنسان بذلك مستهلِك أو مستهلَك، فالولاء للمادة يصطدم كذلك بالولاء للإنسانية، الذي تفترضه القوامة بامتداد مظلة العدل مع الإنسان تحقيقاً لأمر خالقه. هذا الخطاب العالمي الذي عبر عنه ربعي بن عامر، والذي ينادي بمطالب إنسانية مضمونة في الإسلام لكل أحد: التوحيد، الذي يعني التحرر من: وثنية المادة أو الرغبة، أو الإنسان للإنسان. الحرية، بما تهبه للإنسان من سعة في معرفة نفسه، ومعرفة الآخر بالتعبير عما يريد وعما لا يرضى. ثم يأتي بملاك ممارسة ذلك كله العدل؛ لذا فإن القوامة على العدل بأن يصل إلى كل الفئات المستضعفة، بعيداً عن ازدواجية المعايير البراغماتية التي تفرضها العولمة؛ فينأى الإسلام بالإنسان بعيداً عن ظلم الإنسان للإنسان.

اللهاث اللاواعي للحضارة الغربية، في تحقيق أسطورة الإنسان الخارق "السوبرمان"، الذي تساق له القوة والسيطرة، وإشباع غرائزه اللامحدودة، كما في "مذهب اللذة الراديكالي"- يعمل على تفكيك الإنسان، ونقضه من داخله.

ولعل بإمكاننا أن نستعير قراءة سعيد شبار في هذا السياق لكتاب "Erich Fromm" في كتابه الناقد للحضارة الغربية المعاصرة "To Have or To Be" ؛ حيث يقرر أن الغرب منذ العصر الصناعي، جعل مفاهيم المنفعة الغائية تتملك السيطرة على ذهنية الإنسان؛ " فالإنسان

---

(١) حسنة، عمر عبيد. في تقديمه وضبطه لروح الحضارة الإسلامية، محمد الفاضل بن عاشور، الدار العربية للعلوم والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥م، ص٦-٧.

الحر" تحول إلى "الإنسان الآلة"؛ وهو بذلك "يحكم على العصر الصناعي بانه أخفق في الوفاء بـ "وعده العظيم"، الذي هو تحرير الإنسان، والعيش في المجتمع الحر"[1]. وهو قد أرجع هذا الإخفاق إلى تحول الإنسان من فاعل إلى ترس في الآلة البيروقراطية، ومن تحول العلم العام لكافة الأمم إلى علم تحتكره الأمم الغنية المحتكرة؛ فازدادت بذلك الأمم الفقيرة فقراً، وتجبر إنسان الأمم الغنية منها على الفقير في كل مكان. يضاف إلى ذلك نكبة العلم بالإنسان، الذي تؤزه المنفعة أزاً لاستغلال العلم؛ لتحقيق المنفعة بلا نظر أو انتباه للمخاطر المحيقة بالإنسان من كل جانب؛ فالعلم بلا أخلاقيات ثابتة يتحول إلى أداة فتاكة تدمر كل شيء حتى الإنسان.

فإذا كنا بعد ذلك كله نعلن أن في استدعاء القوامة خلاصاً للإنسانية من نير العولمة المادية الأحادية، فلنا أن نسأل عن مدى بروز استفادة الحضارة الإسلامية، وارتفاعها إلى مستوى الخطاب القرآني على العموم؛ لتحقق شهودها ومسؤوليتها بالقيام للعدل على العموم. "إن الحضارة الإسلامية، بما تحقق لها من سلامة الخطاب، الذي يعدّ من لوازم ختم النبوة، والذي أورثها خاصية الإمكان الحضاري، أصبحت قادرة في كل حين على استئناف عملها المنشود في تحقيق الشهود الحضاري... على أن فترات الركود، والجمود، والاستنقاع الحضاري كانت بسبب اختلال المعادلة بين الوحي والعقل، وعجز وسائل التربية، والتشكيل الثقافي عن إحداث التفاعل بين الإنسان والإسلام، بين الوحي والعقل، وعجز العقل المسلم -بسبب تشكيله التربوي- عن رد الأمور المستجدة إلى قيم الكتاب والسنة"[2].

قد يكون في هذا إجابة على تساؤل Bernard Lewis حول استجابة المسلمين لتأثير الغرب المعاصر في كتابه "What Went Wrong?"[3]، فهو يقدم تحليلاً تاريخيّاً لما آل إليه حال المسلمين في عالمنا المعاصر الذي ما كان إلا لفقدانهم التاريخي لحيز السيطرة على أصقاع ممتدة من العالم، والذي أدى إلى نكوصهم على أعقابهم؛ ليتحولوا من حالة العطاء الذي شكلته سلطة القوة، إلى ضعف الأخذ الذي شكلته الحالة الانهزامية بسقوط الخلافة.

---

(١) شبار، سعيد. "قيمة الإنسان وتكريمه بين المرجعية المادية الواحدية والمرجعية المتجاوزة" في عالم عبدالوهاب المسيري، تحرير أحمد عبدالحليم عطية، بيروت: دار الشروق، ١/ ٣٩٦- ٣٩٩.

(٢) حسنة. في تقديمه وضبطه لروح الحضارة الاسلامية، محمد الفاضل بن عاشور، مصدر سابق، ص٦-٧.

(3) Bernard Lewis، What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response، First Edition، 2002.

ثانياً: رسالة الإسلام والتبشير المسيحي: إشكاليتا الإقصائية والاقتصارية

بـدا مـن المعلـوم بالضرورة أن عصر العولمة قد فرض نفسه في دورة الزمان، وغدا العالم قرية صـغيرة، أظهـرُ سماتهـا الانفـتاح والتعددية، وفرض هذا على المُنادين بالإيمانيات من أصحاب الديانـتين الأكثـر انتـشاراً- الإسـلام والنـصرانية- مـراجعة مهام الدين في زمان سيطرة المادية. وعلـيه فـإن المسيحية -ممثلة بالكنيسة الكاثوليكية التي يمثلها الفاتيكان- والفِرَق الكنسية الأخرى -ممـثلة بمجمـع الكـنائس العالمـي- أظهـرت إقـبالاً علـى الآخر، ونعني به المسلمين؛ وذلك لأن الانفجـار المعلوماتـي قـدم لمسيحيي أوروبا معارف غير مسبوقة عن الأديان الأخرى، وإن كان محمـد أركون يؤكد قطيعة ما لفهم التراث الديني الإنساني على العموم في الغرب؛ "كانت إحدى نـتائج مـا يدعـى بالعلمـنة أو الدنـيوية، حـصول الاسـتبعاد العقلـي والعلمـي لقطاع كامل من قطاعـات المعـرفة (أي القطـاع الـديني)، هـذا علـى الـرغم من أنه قد أسهم في التوليد التاريخي لمجتمعاتـنا، بمـا فـيها المجـتمعات الأوروبـية أو الغـربية. وهنا بالذات تنبثق حالة الإسلام بصفتها تحـدياً؛ فالإسـلام مـرتبط جـداً -من الناحية العقلية والثقافية- بالفكر الأوروبي الغربي، ولكنه بوصـفه ديـناً ومـساراً تاريخياً لمجتمعات عديـدة؛ غـير مدروس الا قليلاً وغير معروف، بل إنه مـرفوض ومرمـي في الفـضاء الـشرقي المفـترض أنـه بعـيد جـّداً عن الفضاء الأوروبي الغربي. وينبغي أن نتساءل عن أسباب هذا الاستبعاد الذي يصيب الإسلام"(١).

١. التبشير المسيحي

بفـضل الدراسات الجديدة في الأديان التي قدمتها المراكز العلمية في الغرب، تنامى الاحتكاك بين الأفراد من الديانات المختلفة الذي فرضه عامل الهجرة المتزايد من الشرق إلى الغرب. ويعبر عـالم الديانات (كانتويل سميث) عن هذه الحقيقة بقوله: "كلما ازداد وعينا بما حولنا، وجدنا أنهم غـدوا جيرانـنا وزملاءنا في العمل، إنهم ليسوا فقط هناك معنا على طاولة الأمم المتحدة. ليست فقـط حـضارتنا بمجموعها متأثرة بهم، بل نحن نتأثر بهم على المستوى الشخصي؛ فنحن نشرب القهوة يوميّاً معاً".

لـذا فقـد بـات واضـحا أن المـسيحية وجـدت في مـراجعة وثائقها الرسمية، المتعلقة بمفاهيم ومواقـف مـسبقة عـن غـير المـسيحيين- بدايـة للاقـتراب والـتعاون مع الآخر لمواجهة تحديات

---

(١) أركون، محمد. العلمنة والدين، "الإسلام المسيحية الغرب". دار الساقي، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٥.

العولمة. وكان لا بد من الإجابة عن الأسئلة الأكثر حضوراً في العقل المسيحي في هذا السياق التاريخي؛ فمثلاً: إذا كان الإله إله الإنسانية جمعاء؛ لماذا يكون الطريق لمعرفته محدداً باتجاه إنساني واحد، والذي قد لا يكون متوافراً لملايين من البشر؟ وكذلك، إذا كان الإله الخالق هو الأب للجميع، فهل يمكن أن لا يقدم الدين الحق إلا لفئة قليلة مختارة؟

ضمن هذا السياق الإنساني التاريخي، يثمن أيدن فكرة الحوار المسيحي مع غير المسيحيين عامة، ومع المسلمين خاصة، برعاية رسمية من السلطة الكنسية، والتي كان حاديها رعاية تفاهم متبادل، وتواصل مدروس ومثمر في تعديل الصورة النمطية للآخر، ثم إعادة اكتشاف مساحات الاختلاف والتشابه معه، سواء بسواء، عند المسيحيين وأتباع الديانات عامة غير المسيحية وفي مقدمتها الإسلام. ولعل بعض هذه الدراسات قد غالت في بعض نتائجها؛ فقدمت مقولة محذرة، بيانها: "أن العقيدة المسيحية في مراحل تطورها لم يقع في حسبانها التحدي الواقع عليها من أديان العالم الأخرى، والذي لن يبقي مصداقية لها"[1].

لأجل ما تقدم ذكره جميعاً وجدنا الخطاب المسيحي مع غير المسيحيين عامة والمسلمين خاصة؛ شهد تحولاً تاريخياً سريعاً في عقود زمنية قليلة نسبياً، على المستوى الرسمي الكنسي والفكري الثقافي بإنشاء ما يسمى الحوار الديني[*].

إلاّ أنّ السؤال الذي يفرض نفسه جلياً هو: إلى أي مدى تبرز إشكاليتا الإقصائية والاقتصارية ؟ اللتان نعني بهما إبعاد الآخرين من أتباع الأديان الأخرى، وإقصاءهم من حيز الوحي الإلهي، وقصر الوحي الصادق النهائي على المسيحية الذي يرافقه في الطرح المسيحي اقتصار الخلاص والشهادة على المسيحيين فقط في هذا السياق التحاوري في حيز الوثائق الرسمية التي أعلنتها المسيحية بجانبيها: الكاثوليكي، أو الصادر عن المجلس العالمي للكنائس.

ومن ثم ينبغي التساؤل عن وجود إقصائية أو اقتصارية في المقابل الإسلامي، مع وجود ما نفترضه من استدعاء للقوامة القرآنية؛ لتحقيق رسالته على الأرض التي هي لمطلق الإنسان.

---

(١) انظر قراءتنا الخاصة للحوار المسيحي الإسلامي استنادا إلى: "Christian understandings of Muslims" by Mahmut Aydin "التصورات المسيحية عن المسلمين" لمحموت أيدن، مراجعة تحت النشر في مجلة إسلامية المعرفة.

(*) لا يبدو أن هذا الكلام دقيق. فتصريحات بابا الفاتيكان حول الإسلام ونبي الإسلام ﷺ تؤكد بقاء روح العداء لدى أعلى سلطة كنسية إزاءهما. (المحرر).

الوثائق التي عرض لها محموت أيدن، ستشكل حجر زاوية في رؤيتنا للفعل المسيحي التبشيري، الذي لم يغب قط عن السياق التحاوري مع الآخر على العموم ومع المسلمين بصورة خاصة. وقد حلل محموت أيدن مبادرة الحوار الديني المسيحي الذي سارعت إلى إنشائه الكنيسة بعد المجلس الفاتيكاني الثاني(١٩٦٢-١٩٦٤م)، والذي تابع وثائقه الرسمية الكاثوليكية قبل مرحلة المجلس الفاتيكاني الثاني التي تم فيها إصدار وثيقة رسمية من the magisterium (مكتب التعاليم في الكنيسة الكاثوليكية) تسبل فيها الكنيسة على الأديان الأخرى صفة اعتبارية بقولها: "هذه الأديان معتبرة، وينبغي على الكنيسة احترامها، كما ينبغي على المسيحيين التحاور معها". وبعد تحليله رأى أن الحوار الديني المسيحي في هذا السياق سعياً سعيٌ مسيحيٌ رسمي فرديّ لإيجاد وتقديم قراءات وأفهام جديدة لميراثهم الديني؛ وذلك لمقابلة التحديات الثقافية والدينية المقابلة في ميراث الأديان الأخرى -غير المسيحية- اعتماداً لآلية المبادرة بالحوار مع الآخر.

الاهتمام المسيحي بالاقتراب من الآخر بدأته الكنيسة، وعليه فإن من الأهمية بمكان تحليل الوثائق الرسمية الكنسية، التي صدرت تبعاً لهذا الإعلان الكاثوليكي، ليس فقط لمتابعة تطور مبادرة التحاور مع الآخر ورصد جديتها وتطورها، بل لتلمس الفهم الديني المسيحي لغير المسلمين على العموم، وللمسلمين بصورة مباشرة. وهذا سيكون جلياً واضحاً -مثلاً- إذا تابعنا المفردات والمفاهيم الأكثر حضوراً في هذه الوثائق والمراسيم الكنسية التي تم تأكيدها عليها في عقيدة المسلمين، والتي تم حذفها وتجاهلها من الخطاب المسيحي في سعيه للحوار معهم.

غير أننا في سياق هذا البحث، لن نؤكد على الأحداث التاريخية المتصلة بالكنيسة الكاثوليكية، أو بمجلس الكنائس العالمي، المرافقة لإصدار هذه الوثائق، وإنما الذي يعنينا إبراز اللحظات الحوارية المغلقة التي توصد الأبواب في وجه المسيحيين والمسلمين معاً، للخروج من المأزق الأخلاقي الإنساني الذي تفرضه العولمة على أتباع الديانتين. ولأن القراءة للنص تشكل نصاً جديداً؛ فإننا نأمل في توظيفنا للنصوص التي أبرزها (أيدن) أن نبيّن النقاط الفارقة في الخطاب الرسمي المسيحي، والتي قد تشكل عائقاً أبستمولوجيّاً، وثيولوجيّاً كذلك للخطاب الإسلامي في عصر العولمة.

النظر في الوثائق الصادرة عن الكنيسة الكاثوليكية فيما قبل مرحلة المجلس الفاتيكاني الثاني، والتي كان يسود فيها التساؤل عن إمكانية الخلاص لغير المسيحيين في الثلاثة القرون الأولى في العقل المسيحي الرسمي والثقافي الفردي، والذي عبرت عنه القاعدة الأكثر أهمية وتأثيراً في

تلك الحقبة، وربما الحقبات التاريخية المتوالية: "لا خلاص خارج الكنيسة"[1]. *Extra Ecclesiam nulla salus* (there is no salvation outside the Church)، ثم مروراً بمرحلة ما بعد هذا المجلس، إلى نهايات القرن الماضي تقريباً، مستندين إلى ما قدمه لنا أيدن في بحثه المتميز في هذا الحقل المعرفي.

قاعدة "لا خلاص خارج الكنيسة" بقيت فاعلة على مستوى توظيف النص، إلى أن طالت كل من لا ينتمي إلى الكنيسة، ثم من لا يعترف بسلطة البابا؛ بمعنى أنها موجهة لكل من لم يعتنق المسيحية بالكيفية التي رسمتها الكنيسة الكاثوليكية سابقاً، وهي تشمل بذلك المسيحيين من غير الكاثوليك، واليهود، والمسلمين، وغيرهم من غير الموحدين من الوثنيين.

في هذه الحقبة ازداد استبعاد الكنيسة للآخر، دون أن يتم التساؤل عن المؤدى الثقافي لهذه القاعدة في الأوساط العالمية غير المسيحية، فالمسيحيون الغربيون كانوا منشغلين بالتهديد الإسلامي الذي يمثله الجيش العثماني. إلاّ أنّ اكتشاف أميركا (1492م) قد زحزح أنظار الكنيسة إلى عوالم جديدة، وبلاد تحمل ثقافات مختلفة لم تصلها رسالة المسيح، فضلاً عن أن تؤمن بها. وعليه وجدت الكنيسة في تأويل نص الاستبعاد الأولي لغير المسيحيين وسيلة لفتح أبواب "الخلاص" المغلقة.

وفي القرن العشرين قام مفكرون مسيحيون بارزون بالبحث عن تفسير إيجابي أرحب للقاعدة الكاثوليكية "لا خلاص خارج الكنيسة"؛ لتطوير رؤية كاثوليكية مكينة وأكثر إيجابية للأديان الأخرى؛ فالرؤى السابقة لعلماء ما بعد اكتشاف أمريكا كانت هشة ومنقوصة؛ فهي لم تكن سوى عبارات وتعليقات مفككة افتقدت القدرة على التأثير في المواقف الرسمية للكنيسة، إلاّ أنّ الحال تغير بعد منتصف القرن العشرين.[2]

خطاب (ماسيغنون) أثرى الكنيسة بتقديم رؤية إيجابية للإسلام والمسلمين؛ فهو استند إلى الميراث الإبراهيمي لإعادة تشكيل العلاقة بين اليهودية، والمسيحية، والإسلام. وقد حث الكاثوليكية المسيحية على رؤية المسلمين بذلك من خلال إسماعيل؛ وبذلك تلتقي الأديان الثلاثة بإبراهيم. هذا الالتقاء يجعلها جميعاً في خطة إلهية واحدة "للخلاص" الإلهي؛ فاليهودية في السياق الذي يقدمه (ماسيغنون) هي دين الأمل، والمسيحية دين المحبة، ثم يأتي الإسلام ليكون

---

(١) عزاه أيدن إلى: Ruoknan، The Catholic Doctrine of Non- Christian Religions، p10.

(٢) انظر قراءتنا لكتاب أيدن في إسلامية المعرفة.

دين الإيمان. و (ماسيغنون) يحث المسيحيين على اعتبار القرآن مصدراً دينياً "مستكاليّاً "mystical" صحيحاً. فهو -أي القرآن- مصدق لما جاء في التوراة والإنجيل. ولعل التصوير القرآني للسيد المسيح وأمه مريم – عليهما السلام- وإيمان المسلمين بنبوة عيسى ونقاء أمه كان الباعث لاستنتاج (ماسيغنون)، فهو يجد في القرآن الوحي الذي نقل لمحمد -عليه الصلاة والسلام- بواسطة ملائكية؛ ليكون صلة الخطاب الرباني بين الإله والإنسان. يضاف إلى ذلك أن (ماسيغنون)، يرفض الصورة النمطية التي قدمتها بعض الفصائل الكنسية، والتي تقدم محمداً -عليه السلام- نقيضاً للمسيح؛ فهو يؤكد إخلاص محمدﷺ للأدلة الآتية:

أن محمدا ﷺ تلقى الوحي في مكة للدعوة؛ فهو ثمَّ يكتشف وحدانية الإله، وفي المدينة قام بأداء شعائر تعبدية تؤسس لهذه الوحدانية. وهو لم يتبع اليهود في ادعاءاتهم بما يتعلق بالسيد المسيح وميلاده، بل قد أكد ميلاده من مريم العذراء. وهو قد أنقذ إسماعيل -عليه السلام- من الإقصاء من الوعد المقدس.

إلاّ أنّ (ماسيغنون) بما قدمه من زحزحة ايجابية لصورة نبينا ﷺ في الرؤية المسيحية،؛ قدمه نبياً سلبياً في جانب الإله؛ وذلك "لأنه ينكر أن يكون الإله أكثر مما قد ساقه هو عنه". ومع ذلك فهو يصر على أن مهمة المسيحية يجب أن تتجاوز "التبشير إلى الحوار"؛ بمعنى أن الرؤية المسيحية لا ينبغي أن تقف عند رؤية الإسلام من الخارج ومعاداته تبعاً لذلك، بل يجب أن تكون رؤية الإسلام من خلال التعايش الذاتي مع النقاط المحورية فيه، والتي يتمحور فيه الغيب وبوارق الحقيقة بصورية غير محسوسة.

(ماسيغنون) يمثل أنموذجاً اقتربت منه الكنيسة الكاثوليكية، ثم التفت على خطابه الاقترابي من المسلمين بتبنيها خطاب (راهنر) الذي ينادي بخصوصية المسيحية بوصفها ديناً نهائياً، والذي يجد في غير المسيحيين نقطة تحول رحبة في فكر الكنيسة فيما يتعلق بالآخر، أخرجتها من حالة الاستبعاد. فهو "لا يجد في الأديان الأخرى عناصر أولية وطبيعية لمعرفة الإله فقط، وإنما يرى أمثلة خارقة تعكس النعمة الإلهية لما يقدمه الإله للإنسان بسبب من المسيح".

ونجد (راهنر) اعتمد على ما يسميه "بالتفسير العقدي" لبعض المبادئ الأساسية في العقيدة المسيحية الكاثوليكية يقدم حلاً لعلاقة المسيحية مع الآخر في ظل التعددية في عالم اليوم. وهو يعلن من أوليات هذا التفسير: "المسيحية دين أكيد لكل البشرية، والمسيحية لن تقبل بدين آخر إلى جانبها بسِمَات وأولوية مماثلة، فالمسيحية الصورة الوحيدة الصحيحة للدين، الذي يقدم فيه الإله

الخلاص لكل البشرية من خلال المسيح". إلاّ أنّ (راهنر) يجد في العناصر الطبيعية، وانعكاسات الرحمة الإلهية فيها ممهدات لقبول البشارة، هذه الممهدات لن تتأتى لمن لا يتبع ديناً ما، غير أن هذه الديانات الأخرى- التي تشكل في نظرية (راهنر) المراكب الموصلة لعلاقة الخالق بالمخلوق- تنتهي بحضور المسيحية، بمعنى أن فعاليتها وقبولها ينتهيان؛ لأن "الخلاص" لن يكون إلا باعتناق المسيحية.

في المقابل الإسلامي يعلن الإسلام نفسه- بنصه القرآني الذي هو وحي إلهي- الدينَ الكامل والخاتم للنعمة الإلهية على الإنسان: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، إلاّ أنّ القرآن يثبت أن الإنجيل، والتوراة، وكذلك صحف إبراهيم وموسى وحي إلهي، ينبغي للمسلمين أن يؤمنوا بها جميعاً كما أنزلت: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، إلاّ أنّ القرآن كذلك يعلن نهائية الإسلام للبشرية ليتقبل الإنسان من خالقه، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

أعلنت الكنيسة الكاثوليكية وثيقتين مهمتين، تنظران في غير المسيحيين على العموم من أتباع الديانات الأخرى والمسلمين خاصة. هاتان الوثيقتان هما[1] Lumen Gentuim 16 [2] Nostra Aetate 3

المرتكزات النظرية الدينية لهاتين الوثيقتين في رؤية الكنيسة، تبرز في أن الإسلام دين توحيدي، يشكل فيه شخص إبراهيم -عليه السلام- أباً مشتركا للديانتين المسيحية والإسلام، وما في الإسلام من تبجيل للسيد المسيح وأمه -عليهما السلام، والإيمان بالغيب، والحياة الدينية التي يعيشها المسلمون بأخلاقياتها، وأخيراً إمكانية "الخلاص". لم تعلن الوثيقتان معاً، إلاّ أنّ الرؤية التي قدمتها الكنيسة من خلالهما تحكمها سياقات تاريخية متشابهة.

غير أن الوثيقتين لم تنجوا من النقد المسيحي والإسلامي معاً؛ فالقساوسة المحافظون وجدوا فيهما عائقاً للمهمة التبشيرية، بل قد يكون مسماراً في نعشها! فالوثيقتان- مثلاً- تعلنان أن

---

(1) Declaration on the Relation of the Church of the Church to the Non- Christian Religion، in Flannery، ed. Vatican Council II. The Conciliar and Post Conciliar Documents (Dublin: Dominican Publication، 1975، pp 738-742

(2) Dogmatic Constitution on the Church، in Flannery، ed، Vatican Councile II، pp، 350-423

المسلمين يؤمنون بخالق السماوات والأرض الذي كلم الإنسان، إنهم يؤمنون معنا بالخالق الرحيم وباليوم الآخر، الذي سيقضي فيه الإله الحي القيوم الرحيم بين بني الإنسان. وهي كذلك تنص على تكليم الخالق للإنسان، الذي كلم المسيح في الحالة المسيحية".

إلاّ أنّ الكنيسة لم تنص على ما يتعلق بالوحي في حالة الإسلام، بمعنى أنها لم تذكر بوضوح أن القرآن الذي نقله محمد -عليه السلام- للمسلمين هو كلام الخالق أيضاً. غير أن (أيدن) يجد في هذا التعبير الكنسي تطوراً في نظرة الكنيسة الاعتبارية للدين الإسلامي؛ فهو يجد "أننا قد نستنتج من خلاله أن الكنيسة تعد الإسلام ديناً نبوياً كاليهودية والمسيحية؛ وذلك لأن الكنيسة كانت تعزو إلى القرآن من طرف خفي، وهي مع ذلك لم تقض فيه حكماً". غير أن (بورمانز) يشير إلى "أن الكنيسة لم تقصد إلى تقييم صحة الوحي التي يستند إليها الإسلام. غير أن تمييز الإسلام عن غيره من الأديان الإلهية التي انبثقت عبر جهود إنسانية، بكونه ثمرة لكلمة مقدسة، هو لذلك وحي تماماً بما تعنيه حواف الكلمة، فالمسلمون يؤمنون أن الله خاطبهم بالوحي، وهذا هو الذي قد دفع المسيحيين لعدّ هذا الإيمان من هؤلاء المسلمين ضمن تصور خاص خارقاً و مخلصاً.

إن المتفحص لهذه الوثائق جميعاً -كما أردف أيدن- يجد أنها قد حملت تعبيرات إيجابية، إلاّ أنّ دلالاتها لم تكن إيجابية بما يكفي لتمهيد سبل التحاور مع أتباع الديانات الأخرى عموماً، والمسلمين على التخصيص؛ وذلك لأنها روفقت ببعض العبارات التي سيطرت عليها دلالات سلبية؛ فهي -مثلاً- لا تذكر الإسلام بوصفه ديناً، بل تكتفي بالإشارة إلى المسلمين أفراداً، ذكوراً وإناثاً، بالتأكيد على فعلهم الاجتماعي وأخلاقياتهم، دون عزوها جميعاً إلى مصدرها الديني، فالمجلس الكنسي لا يريد الإشارة بحال إلى أن الإسلام دين فيه تحقيق "الخلاص"؛ فالإسلام تراه الكنيسة خارج الإطار الإنجيلي التاريخي، ولا تراه كاليهودية داخلها.

هذه الازدواجية في رؤية الكنيسة يتساءل عنها العالم الألماني المتخصص في الإسلام بقوله:"هل يكفي حقاً الرؤية المسيحية أن تضع أولاً الإسلام مع الأديان الأخرى، ثم تعدد ثانياً كل السمات الفردية التي يحملها أتباعه مشاركة للتراث الإنجيلي؟"، فهذه الوثائق جميعاً قد تصلح نقطة بدء لحوار مع الآخر، ولا يمكن أن تشكل -على أي تقدير- هدفاً له، فالمجلس الفاتيكاني الثاني لم ينجح فيما قدمه من تعاليم ووثائق، في توضيح معالم أوسع لأسس الحوار الديني.

هذه الرؤية الكاثوليكية للذات، لم تفترق تماماً عن رؤية مجلس الكنائس العالمي للمسيحية في مقابل الآخر الديني، وإن كان مجلس الكنائس سجل مبادرات اقترابية من الآخر في مرحلة مبكرة، إلاّ أنّ خطابه ظل يلتف حيناً ويتعثر حيناً آخر بإشكاليتي الإقصائية والاقتصارية،

والتحفظ القساوسي في أحايين كثيرة على الصيغ التحاورية التي شكلت تهديداً للمهمة التبشيرية للمسيحية؛ فقد انطلقوا من تأويل سياق استبعاد أولي للآخر، التصريح الكنسي البروتستانتي "outside Christianity، no salvation" ، والذي صدر في القرن التاسع عشر كان متشابهاً جداً مع القاعدة الكاثوليكية *nulla salus Extra Ecclesiam* [1]. هذا التصريح كان يشكل قاعدة التعامل المسيحي مع غيره حتى عام ١٩٧٠م. ويعدّ تأثر الكنيسة بما قد نسميه نفي الآخر - في توصية تصريحية لمجلس الشيوخ في Chicago للمؤتمر التبشيري العالمي عام ١٩٦٠م، التي كانت كالآتي: "منذ أيام الحرب إلى الآن ما يزيد على البليون من الأرواح قضت إلى الخلود؛ نصف هؤلاء ذهبوا إلى بلاء الجحيم، دون أن يستمعوا إلى المسيح، أو يعرفوا من كان، ولماذا مات على الصليب"[2]: إن الكنيسة -كما يرى (أريراجيه)- على الرغم من شعورها، بل إدراكها للتحدي في وسط تبرز فيه التعددية الدينية، تراجعت عن الإدلاء بتوصيات تهدف لخدمة فكرة الحوار مع الآخر، وبدلاً من ذلك أكدت على برنامج تبشيري لتنصير العالم.

ثم انتهت مبادرات مجلس الكنائس العالمي الحوارية إلى التقرير الختامي لمؤتمر "Christians in Dialogue with men of Other Faiths" أو المتداول بعنوان "The Zurich Aide- Memorie" اشتمل على نقاط مهمّة، فيما يتعلق بالسياق الحواري بين المسيحية وأتباع الأديان الأخرى، الذي يمكن أن يلخص بما يأتي:

١. الحوار بين أتباع الأديان الأخرى حتمي؛ بسبب التعددية التي تسود في العالم.

٢. وهو كذلك مطلب ملحّ وعام وضاغط لإقامة سلام عالمي، وعدالة اجتماعية، ومستقبل أفضل.

٣. إنشاء حوار حقيقي يتطلب بالضرورة انفتاحاً أصيلاً، وشهادة متبادلة ومتساوية للدين الذي يعتنقه كل من المتحاورين من أتباع الأديان المختلفة.

٤. المحاورة تحتمل خطر التحول الديني؛ بمعنى أن كل مشارك في العملية الحوارية ينبغي أن تتوافر لديه استعدادية للتأثر بالآخر أو حتى التغير.

٥. أن التحاور يشكل -بوضوح- جزءاً من التبشيرية، وعليه فإنّ على المسيحيين تبنيه ضمن سياق الإرسالية الإلهية *Missio Dei*[3].

---

(١) لا خلاص خارج المسيحية ذاتها التي ورد ذكرها آنفاً Extra Ecclesiam nulla salus

(٢) انظر قراءتنا لكتاب محموت أيدن في إسلامية المعرفة.

(٣) انظر قراءتنا السابقة الذكر لكتاب أيدن، وكتابه نفسه ص١٠٢.

لم يتم تجاوز نصوص الاستبعاد الأولية في التاريخ المسيحي حتى نهايات القرن الماضي؛ لذلك خلصت المسيحية بكافة أطيافها إلى أن التحدي الذي يفرضه استكبار الوثنية الحديثة للمادة في عصر العلمانية والعولمة، يفرض اتحاداً على مستوى الأجندة الإيمانية للأديان التوحيدية كافة. ولعل ما يشهده وضع الإنسانية من معاناة لمصائب وكوارث طبيعية، يحض أتباع الأديان على التكاتف لمواجهة اللادينية، والفقر الذي تفرزه آليات العولمة وتردي الأخلاقيات الاجتماعية والمحبة والتعاطف. بكلمة أخرى: وجدت الكنيسة في الحاجات الإنسانية للإنسان، على اختلاف أعراقه وتوجهاته في العصر الحديث- قاعدة وأرضية مشتركة للحوار؛ لتحقيق السلام، والعدالة الاجتماعية، والحرية، والأخلاق. والذي سينبثق عنه الاتفاق حتماً، بديلاً عن الحوار على أرضية دينية تختلف اختلافات جذرية في أسسها وتأويلاتها. وهذا يعني التحاور، ثم التعاون في الأمور والاهتمامات العالمية المشتركة؛ كالعدالة الاجتماعية، والفقر، والكوارث الطبيعية، والأمراض الفتاكة المختلفة.

٢. رسالة الإسلام والمسيحية

التساؤل الذي يفرض نفسه على الخطاب الإسلامي المستند إلى النصوص القرآنية في علاقته مع الآخر المسيحي، هو ما أثر تمثل المسلم لقوامته على الإنسانية في مهمته ورسالته؟ فأتباع كلتا الديانتين يجد في دينه المحورية التي ينبغي أن تلتقي عليها الإنسانية؛ فالنصوص القرآنية التي أشرنا إليها تمتلك من قطعية الثبوت والدلالة ما يجعلها عصية على تأويل الحداثيين أو غيرهم من دعاة الحوار الديني، فهل سنجد أنفسنا في خضم "صراع الحضارات" "Clash of Civilizations" الذي يبشر به (صموئيل هنتنغتون)؟ أو نسجل أن الدين مسؤول بصورة مباشرة عن الحروب الآنية التي يشهدها العالم؟ كما تلوح بذلك بعض الكتابات الغربية الحديثة، في رؤية العلاقة بين الشرق والغرب[1] التي تتساءل عن إمكانية التعايش بين الحضارات. يضاف إلى ذلك التصوير الإعلامي الذي يتناول الإسلام في سياق التهديد للحضارة الغربية[2].

يعرض عطا الله صدّيقي في مقالات ثلاثة لفكرة الحوار الديني مع المسيحية من جانب إسلامي، من محاور ثلاثة: الأول: في جدوى التحاور بين الأديان على العموم، ثم مستقبلنا

(1) MICHAEL Spath، Religion، Coexistance And Conflict: Some Recent publications، Review Article، Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies، Volume 6، number 1، Spring\ Summer 2004، p158-190.

(2) Edward W. Said، Covering Islam، How the Media and the Experts Determine How We See The Rest of The World، Vintage Book، 1997.

المتداخل، ثم أخيراً تغير المفاهيم المسيحية عن الإسلام على المستوى الديني والفكري[1]، وهو في الأخيرة منها يقترب طرحه من أيدن، في معالجة الوثائق الكنسية التاريخية والرؤى الفكرية المطروحة في الأوساط المسيحية الحديثة؛ لذلك فإننا -في بحثنا هذا- سننعطف إلى المقالين الآخرين.

ففي الأول يؤسس صدّيقي إلى هدف منشود للتحاور الإسلامي مع الآخر المسيحي، على الرغم من المسلَّمة الطبيعية عند بعض المسلمين من أننا مؤمنون بديننا الذي هو حق، وعليه فإن علاقتنا مع الآخر هي دعوته لهذا الدين. إلى جانب ذلك انتشر في الوسط الإسلامي التشكيك بجدوى الحوارية مع الآخر، خاصة المسيحيين، والذي يجد أن المبادرات الحوارية من الجانب المسيحي لا تهدف إلا إلى إعاقة الدعوة إلى الإسلام.

صديقي يجد أن الدعوة إلى الإسلام تقوم على الكلمة، ولا تقوم على تحويل الدين بصورة أولية؛ لأن خيار الإنسان لدينه هو مسألة قلبية بيد الله وحده. وهو يفترض سببين ليشارك المسلمون في الحوار الديني مع أصحاب الاعتقادات الأخرى، ومع المسيحيين على سبيل الخصوص؛ لأن المسيحية جزء مهم في المجتمع الغربي وحضارته، وهي من المحددات الفاعلة في المجتمع الغربي على الرغم من تنوعه وتطوره التاريخي، فمفاهيم اعتقادية -كالإله، والنبوة، والخطيئة، والخلاص -الحاضرة بفعالية، تسهم في تشكل روح أوروبا، ومبادئها، وأخلاقياتها. والحضارة الغربية تتشكل من التراثين: اليوناني- الروماني، وتتشكل أيضاً من التراث الديني اليهودي- المسيحي؛ لذلك فإن على المسلمين الداعين إلى الإسلام أن يدركوا المفاهيم اليهودية- المسيحية عن الإله، والوحي، والخطيئة، والخلاص. بمجرد أن يدرس المسلمون هذه المحددات للمجتمعات الغربية، سيجدون أنفسهم في حوار مع الغرب ومع مفاهيمه[2].

وفي مقالته يؤسس صدّيقي إلى حياة إنسانية مشتركة، تجمع أتباع الأديان المختلفة في سياق تعددي، وتسامح ديني، ضمن المواطنة في المجتمعات الغربية، وهو يستند إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كدعامتين أساسيتين لمجتمع واحد، فالمسلم لا ينبغي أن يفكر بانغلاقية لمجتمعه

---

(1) Dr Ataullah Siddiqui The Changing Perception of Islam: Christian Theology and Theologians، The Purpose of Interfaith Dialogue، Our Interconnected Future، The Islamic Foundation www.islamic -foundation.org.uk 2006.

(2) Dr Ataullah Siddiqui، The Purpose of Interfaith Dialogue ،The Islamic Foundation www.islamic -foundation.org.uk 2006.

الخاص، بل بمجتمعنا الأوسع، بالمجتمع الإنساني في السياق الغربي الذي فيه خيرية، ولا تنحصر فقط في المسلمين. وهو يجد أن المسلمين في الغرب ينبغي أن يبدلوا مفاهيمهم التي تقصي الآخر عن التعاون معه؛ وذلك بالتخطيط وإنشاء البرامج والمنظمات التي يكون فيها المسلمون جنباً إلى جنب مع الآخرين لإنتاج علاقة بناءة(١).

وسجل (يورين نلسن) الحضور الإسلامي في بريطانية في العصر الحديث، وأشار إلى نمو الجالية الإسلامية وتعايشها مع الآخر بسلاسة إنسانية لم يظهر فيها صدامية أو تنافر، إلاّ أنّ رصده هذا يدلل أيضاً -من رؤيته- أن الإسلام لم يكن له حضور محلي، بمعنى أنه ظل وافداً من خارج الغرب، ولم يتبن بوصفه عقيدة دينية(٢). وهذا ما قد لا يسلم له؛ لأن الواقع ينفيه بصورة جزئية.

وقدّم إسماعيل الفاروقي في رؤيته لواقع الإسلام والأديان الأخرى، أسس العلاقة المثلى بين الأديان الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، وقد اعتمد على النقاط الأساسية التالية:

١. اعتراف الإسلام بالأديان الأخرى اعترافاً إيمانياً بأنها أديان إلهية فرضته الشريعة الإسلامية للقبول بالفرد في الإسلام.

٢. أن القرآن لا ينفي الوحي عن الكتب الإلهية لليهودية أو المسيحية، إلاّ أنّه يقدم نفسه مصدقاً لما حملته إلى البشرية من حقائق إيمانية.

٣. الأصول التاريخية التي تجمع أتباع الديانات الثلاث بإبراهيم -عليه السلام- على المستوى الديني، وبالسامية على المستوى العرقي.

٤. عدم اعتداء المسلمين التاريخي على أتباع الديانات الأخرى ابتداءً، بل تعايَشَ الإسلام معهم، وأعطاهم حقوق المواطنة في المجتمع الإسلامي مع هويتهم الدينية المختلفة.

٥. الإبقاء على الدعوة إلى الإسلام في البلاد المفتوحة، إلاّ أنّ قاعدة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] بقيت فاعلة في هذا الاتجاه.

---

(1) Dr Ataullah Siddiqui ،Our Interconnected Future، Islamic Foundation، www.islamic-foundation.org.uk 2006.

(2) Jorgen Nielsen، The Muslim Community In Britain، Inter- Faith Quarterly، 26 June 1996- 26 September 1996، number fourteen، Royal Institute for Inter-Faith Studies، Jordan.

يـؤكد فاروقـي في خطابـه تأسيس القرآن للعلاقة بين أتباع الديانات الثلاث، أو ما اصطلح علـيه في الـسياق الإسـلامي بـ"أهل الكتاب" الذي لا يعني بحال إلاّ إدخال أتباع الدينين الآخرين (ثيولوجـياً) في الاعتـبارية الإسلامية في سياق الوحي الإلهي. وهنا يفترق الخطاب الإسلامي مع الآخـر عـن الخطـاب المـسيحي؛ فالإسـلام جعـل الإيمان بالمسيحية واليهودية في حيزه، ولم ينفه خارجه اعتماداً على النص التأسيسي في الإسلام.

بعـد ذلـك يـتجه خطـاب الفاروقـي إلى المـستوى الإنـساني في تحلـيله للإسـلام في خطابـه الإنـساني، في تأسـيس العلاقـة المثلـى بـين الإنـسان والإنـسان في المجتمع، بعيداً عن الدينية أو اللادينية التي قد يتبناها الأفراد أو ينأون بعيداً عنها.

الوحدة بين الإسلام والمسيحية واليهودية، تدخل حيز الممكن في خطاب الفاروقي، ليس فقط لاستنادها إلى السامية، ولكن أيضاً إلى وحدة أصول التصور الديني الخمسة الحاضرة في كل منها، ألا وهـي: انفـصال الإلـه الخالق عن خلقه، الذي يجعلها تنفصل عن التصور الديني للخالق كما تـصوره الأديـان الفـرعونية، والهـندية، أو الصينية. كذلك هي تتحد مع الإسلام في الإجابة عن السؤال الذي يعني الإنسان الإجابة عنه؛ لتتضح علاقته بخالقه، ألا وهو: لماذا خلق الإنسان؟ فهو لم يخلـق تعـبيراً عـن حاجة الإله العبثية -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- كما أنه لم يخلق لإشباع شهواته الاستمتاعية، بل لعبادة غير مشروطة لخالقه. ثم إن الأديان الثلاثة تصوغ علاقة الإنسان بـربه، ثـم بمن حوله من خلق الله بالوحي الإلهي نفسه، وهو ليس إلا تعبيراً عن القوانين الإلهية، وفرائـضه الـتي فرضـها علـيهم، والأخلاقيات التي رضيها لهم. والإنسان المخلوق هو بمشيئة الله سبحانه وتحت قانونه.

هـذا الموقـع للإنـسان في الكون- الذي يعبر عنه بالخلافة- يجعل الإنسان مسؤولاً بإرادة الله ووفق شريعته، والذي لا يتصور لحال الإنسانية باتباعها وفق إرادته إلا حيازة السعادة، ولا يثمر الانحراف عنها إلا التعاسة والمعاناة.

المركزية التراثية لوحدة الأديان السامية كانت Hanifism "الحنيفية" التي تبناها القرآن الكريم ودعا إليها. الحنيف في مصطلح القرآن، لا يمكن أن تعني أو تساوي Hanif في مصطلح (راهنر) "Anonymous Christians"، الخَجِل مـن اقتـصار الكنيـسة للنعمة الإلهية على المسيحيين وإقصائها عن أتباع الأديان الأخرى.

الإسلام في أربعة عشر قرناً قدم نظاماً تعاملياً مثالياً مع أتباع الأديان الأخرى في نظامه الاجتماعي لم يوصم بسبّة الطائفية أو نفي الآخر.

وهنا نخرج من خطاب الفاروقي؛ لنستدعي اللزومية الفرضية التي يسوقها عبد القادر عودة: "ويسوي الإسلام بين المسلمين والذميين في كل ما كانوا به متساوين، ولا يختلف الذميون عن المسلمين إلا فيما يتصل بالعقيدة؛ ولذلك كان كل ما يتصل بالعقيدة لا مساواة فيه... والقاعدة في الإسلام: أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، مع تركهم وما يدينون"(١).

أسس الإسلام لعلاقة مثالية بين المسلمين واليهود والنصارى، بالاعتراف بأنبيائهم في الحيز الإيماني، والإحسانُ إليهم -في تعبير القرآن- لا ينتهي لمجمل أفرادهم إن أساء بعض أفرادهم؛ بمعنى أن المعاملة الطيبة التي يفرضها القرآن تجاه أهل الكتاب ليست مشروطة، إلا بعدم العدوان، وعلى الرغم من ذلك فالعدوان لن يلغي ديمومة هذا التعامل المثالي، إلا عن أصحاب الإساءة ما أساؤوا. والقرآن يسجل هذه الحالة من الصداقة الممكنة بين المسلمين والنصارى:﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [المائدة: ٨٢].

يتابع الفاروقي بقوله: إن أصرّ اليهود والنصارى على رفضهم لرسالة محمد - عليه السلام- وإتباعه؛ فإن المسلمين مأمورون بدعوتهم إلى كلمة سواء، حددها القرآن بألفاظها:﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

لكل ما سبق؛ فإنه من الثابت أن الإسلام قد أعطى للأديان الأخرى أقصى ما يمكن أن يقدم.

إن الخلافات التي قد تنشأ بعد الاعتراف بإله واحد، قد تذلل ويستعان عليها، فخلافاتنا الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تحكمها أنانيتنا، ومصالحنا الذاتية أو أحكامنا المسبقة، من الممكن أن يتم تجاوزها تحت مبدإ جامع (عبادة إله واحد).

ثم تأتي مسؤولية الرسالة في خطاب الفاروقي، فالإسلام بوحيه يعلن عن نبوة تحمل رسالة عالمية صالحة لكل زمان ومكان، بما يتناسب مع العدالة الإلهية المطلقة:﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ

(١) عودة، عبدالقادر. "الإسلام وأوضاعنا السياسية"، ط٩، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ص٢٦٥.

وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[الأنعام: ١٦٤]؛ لذلك فالناس جميعاً مسؤولون في الماضي والحاضر والمستقبل، مكلفون بنعمة الدين وبجزائها الحسن، وهم مذمومون كذلك وملعونون دونه؛ وذلك لعموم رسالة الدين.

إن الإسلام يقدم نظامه المقدس الذي هو عدل مطلق. والعالمية والمساواة الأكيدة بين الأفراد تشكل بناءً هذا النظام؛ فليست العالمية لنبوته فقط، بل محتواه كذلك، فالإسلام يعترف بأنبياء أهل الكتاب اعترافَ المجلّ، وهو يقدم لهم معاملة إنسانية متساوية؛ بما يدعو إليه من عدالة اجتماعية تشمل كل الأفراد، وهو يؤكد أن تجدد إرسال الأنبياء هو لتجديد توحيد الإنسانية لخالقها لعبادته، وتعرف البشر بمقصد خلقهم. وهذا الهدف كان يؤكده كل نبي بلسان قومه، ويؤتى معه بشريعة تتناسب مع إمكاناتهم الزمانية والمكانية معاً.

الوحي المقدس كان دوماً يدعو لإعطاء الصدقة من الغني للفقير؛ لسد حاجته وكفايته على المستوى الإنساني: وهذا المقصد الأخلاقي لا يتبناه الماديون من الأغنياء. ثم إن الوحي المقدس لا يترك الحياة الاجتماعية غوغاء؛ فهو يقدم أسساً لتنظيمها بما يكفل حياة هنيئة لأفرادها، وهذا الترتيب يتجاوز الأنانية الفردية إلى عدالة اجتماعية، والذي يصطدم مع اللغة الاحتكارية لأصحاب رؤوس الأموال، والحكام، والمتنفذين. ثم إن الوحي يصدع دوماً بقانون الله وشرعه الذي يقيس الإنسان به نفسه، وكذلك وسائله وغاياته، وهذا الذي يهذب الإنسان ويحفظ عليه أخلاقياته ومبادئه العليا، إلاّ أنّ الإنسانية مع طول العهد قد تنساق مع رغبات الجسد إلى الأرض؛ فيقف دعاتها رافضين للوحي، محاربين لما يؤسس له في النفس البشرية؛ ولأن البشرية تنسى مع طول العهد وشفوية النقل للأجيال المتتابعة تفصيلَ ما حملت من شريعة ربها لسياسة الأرض والاجتماع- كان لا بد من يقوم على تذكير الناس بما جاء به الوحي، وكفالة مبادئ العدالة والمساواة والتراحم، وكفالة ما حمله الوحي من تحريف الغالين والمبطلين، ومن تنطع تأويل المتأولين.

هنا نجد أنفسنا نقف مع خطاب الفاروقي الذي علل به جدوى تعدد الرسل -عليهم السلام- بكلمة التوحيد، واختلاف تفاصيل شرائعهم؛ لنتساءل ألا يصلح هذا الخطاب لتفسير خطاب الله -عز وجل- التكليفي لأتباع الرسالة الخاتمة بالقوامة؟

الخاتمــــة

استناداً إلى النصوص القرآنية: إن الاستخلاف والقوامة وجهان لعملة وظيفية واحدة؛ فبينما تعبر الخلافة عن علاقة الإنسان بالكون وسياسة البشرية بقانون الله عز وجل، تبرز القوامة التكليفية للإنسان بكفالة العدل، ومراقبة اقتراب الإنسان منه أو بعده عنه في سياسته هذه. إنّ الله عز وجل جعل القوامة حارساً على مقاصد الشارع للإنسانية، وهذه المهمة الإنسانية أنيطت بالإنسان الموحد لخالقه على الأرض.

الشهادة الدينية التي يؤسس لها الخطاب، في تمثيله لعلاقة الإنسان أمام الخالق الأحد. هذا التمثيل الشهودي ينبغي أن يستند إلى المنظومة الأخلاقية المتضمنة بالدين، ضمن هذه المنظومة يقف القبول بالدين- والذي يتمثل في الإسلام- حداً إلهيّاً فاصلاً في القرآن؛ لقبول شهادة إنسان على آخر في اليوم الآخر:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾ [آل عمران:١٩]. ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه﴾، الإسلام هو ذاته الحنيفية السمحة التي دعا إليها إبراهيم -عليه السلام- والأنبياء جميعاً، وجاء الإسلام بوحيه المقدس مصدقاً لها، بينما تعلن الكنيسة -بكافة طوائفها -"المسيحية" ديناً إلهياً أولى بالإتباع والحيازة للقبول و"الخلاص".

إشكاليتا الاقصائية والاقتصارية اللتان تبرزان في الخطاب الرسمي للمسيحية قد يتولد عنهما رفض الآخر على المستويين الدنيوي والديني. وإن كان البحث لم يعرض للممارسات المسيحية الضاغطة على أتباع الأديان الأخرى، بالتحول عن دينهم في الماضي والحاضر؛ فذلك لأن المعلومة مثبتة تاريخيّاً، وليس هذا البحث سياقها المناسب. الإسلام من جانب آخر لم يعانِ من التعددية الدينية تاريخيّاً، بل تعايش معها، وأسس لأفراده السبيل القويم في التعامل معها، حتى إذا وصلت إلى حد المجادلة: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[العنكبوت: ٤٦]، فليس على المسلمين إلا الدعوة إلى الكلمة السواء، والحكم بعد ذلك لله سبحانه.

القوامة مفهوم قرآني فاعل، يُستدعى -على المستوى الإنساني لمواجهة العولمة اللاإنسانية، كما نؤسس له في سياق إنساني متكامل- حارساً للعدل والعدالة الاجتماعية، لا يسمح للاحتكارية المادية أن تتعامل مع الإنسان على مستوى السلعة أو الآلة تضييعاً للكرامة الإنسانية ونفياً لها. الإنسان المؤمن بإله واحد ملزم ضمن هذا الفهم بالوقوف في وجه الاحتكار، ورعاية العدل ومراقبة توزيع المقدرات على الخلق؛ لذلك لا بد من حشد أتباع الديانات التوحيدية لصالح الإنسانية في مراكز بحثية ولجان شعبية ودولية؛ لرعاية العدل، ورفع معاناة الظلم عن الأفراد.

الخاتمة

جاءت هذه البحوث لتسدّ ثغرة في سلسلة فهم الأمّة لظاهرة العولمة، وقد سلطت الضوء على كثير من الجوانب الخفية أو غير الواضحة في هذه الظاهرة، فقد كشفت عن حقيقة العولمة والفرق بينها وبين العالمية، وبيّنت ما تشكله العولمة من تحدّيات مختلفة على هويّة الأمة وثقافتها ولغتها، في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وأنّها تسعى للهيمنة على شعوب العالم بأسره، ليس هيمنة عسكرية فحسب، بل هيمنة علمية، وثقافية، واقتصادية وسياسية، واجتماعية، وليس في هذه المجالات فحسب، بل في عاداتها وتقاليدها ونمط الحياة كذلك؛ ليكون النموذج الغربي –على وجه الخصوص– هو الأنموذج المثال، الحريّ بالاتباع، والجدير بالاقتداء من قبل باقي شعوب المعمورة عن رضى وطواعية أم عن قهر وإجبار تحت ذلّ الحاجة لهذه الشعوب ورغبتها في الرقي والنهضة، أو في التقدّم والتطوّر. وقد ظهر أنّ أشدّ الأمم تمنعا واستعصاءا على العولمة هي الأمّة الإسلامية، بينما ارتمت أمم كثيرة في أحضان العولمة مخلّفة ثقافتها وهويّتها وخصوصيتها وراء ظهرها.

ومن هذه الجوانب الخطير التي توجّهت بحوث هذا الكتاب إلى إبرازها جانب القيم، تلك الفريضة الغائبة في مناهج التعليم الإسلامية. وقد أبرزت البحوث أنّ العولمة التي لا تمتلك قيما حسنة أو قيما خالدة تحاول بجدّ أن تروّج لقيمها، وتؤثر سلبا على القيم الإسلامية ذات الأصالة والخلود. وفرق بين قيم المنفعة والمصلحة التي تمتلكها العولمة، وبين القيم الخالدة التي ترتبط بعقيدة الأمّة وشريعتها. ولعلّ عولمة القيم الغربية هو المدخل الواسع الذي يفتح المجال للعولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخصوصا في قضايا الأسرة أو المرأة. لكن بعض البحوث أظهرت أنّ للعولمة باعا طويلا في تطوير قيم البحث العلمي، وهي قيم يمكن توظيفها بصورة تنفع الأمّة، وترقى بأساليب البحث العلمي عندها، مما يمكنها من الارتقاء على هذا الصعيد.

لقد التفتت البحوث إلى جوانب مضيئة في ظاهرة العولمة، فدعت إلى استثمارها وتوظيفها التوظيف الحسن، فليس كل ما في العولمة سيئا، بل دعت بعض البحوث إلى القيام بعولمة مضادّة مستفيدة من إمكانات العولمة نفسها. وقد عدّ بعضهم قناة "الجزيرة الدولية" خطوة في الاتجاه الصحيح نحو العولمة المضادّة، على أنّ هذه الجوانب ليست ذات اتصال بعقيدة ولا مبدأ، بل هي نتاج معرفي حيادي، ولا يجعله متحيزا إلا الاستعمال والتوظيف.

وتوجهت بعض البحوث إلى بيان خطر العولمة على صعيد الاقتصاد والقيم الاجتماعية للأمة المسلمة، فأبرزت وظيفة منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي هي أبرز وسائل العولمة في الهيمنة على صعيد الاقتصاد العالمي، وما لها من آثار سلبية كبيرة على اقتصادات العالم الإسلامي، وبيّنت ما يمكن للأمة أن تقوم به حيال هذه الهيمنة الواسعة لتلك المؤسسات، فهي تمتلك قدرات وثروات كبيرة، يجعلها في وضع المنافس، والقرين، لا في وضع التابع والخاضع لتلك المؤسسات، أو المنافس الضعيف الفقير للقوي الغني، وأن تحذو حذو بلدان أفلتت من كابوس العولمة على صعيد الاقتصاد كالصّين مثلا، التي بنت نفسها بالاعتماد على مواردها الذاتية في إصلاح اقتصادها، ويمكن للأمة المسلمة أن تنشئ سوقا إسلامية مشتركة بين دولها قادرا على أن يكون منافسا مكافئا لاقتصادات العولمة التي لا شأن لها إلا أن تعمق الفقر في دول العالم الإسلامي.

وعلى صعيد الحياة الاجتماعية تحاول العولمة نشر قيمها التي تحمل في طياتها خللا كبيرا يناقض فطرة الله التي فطر الناس عليها، وخصوصا في قضايا المرأة، فالمؤسسات الدولية والمنظمات غير الرسمية التي أخذت تصوغ القوانين والأنظمة وتفرضها على حكومات العالم تحت شعار حماية المرأة والمطالبة بحقوقها، وتحريرها من أسر الرجل ... وربط المساعدات الاقتصادية لتلك الحكومات بها، كل ذلك انقلاب على نظام الفطرة، واعتداء صارخ على خصوصيات الشعوب وتقاليدها وثقافاتها. والأمّة المسلمة معنية بأن تكون في غاية الحذر على هذا الصعيد.

وخلص الجزء الأخير من هذا الكتاب إلى بيان الجهود المناهضة للعولمة وأساليب مواجهتها، وهي جهود ينقصها الكثير حتى تقف في وجه العولمة، وتنتصر للفقراء، والأهم من

ذلك عجزها عن طرح بديل للعولمة بسبب انتماء هذه الجهود في معظمها إلى بيئة العولمة نفسها، وليس ثمة بديل حقيقي إلا الإسلام فهو القادر على طرح البديل العادل، ليس في وضع المسلمين الراهن، بل حين تتحد الجهود وتتضافر بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وحين يأخذ قادة الفكر والرأي والأمر بزمام المبادرة وعدم الوقوف عند مجرد التنظير للحل أو الخطر، بل عند تقديم حلول ومقترحات تأخذ فاعليتها في أرض الواقع.

إنّ العودة إلى المبدأ القرآني العادل في القوامة كفيل بمواجهة العولمة اللاإنسانية، وهو حارس للعدالة الاجتماعية، ويضع حدّا لانتهاكات العولمة واحتكاراتها المادية في تعاملها مع الإنسان، هذا المخلوق الذي كرّمه ربّ العالمين.

والحمد لله ربّ العالمين

العولمة وانعكاساتها

على العالم الإسلامي

في المجالين الثقافي والاقتصادي

هذا الكتاب ثبتٌ لبحوث المشاركين في مؤتمر «العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي»، الذي أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالتعاون مع منظمة الإيسيسكو وجامعة آل البيت. في الفترة مابين ٤ ـ ٥ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ، الموافق ٣ ـ ٤ أيار «مايو» ٢٠٠٦ م.

وينقسم الكتاب إلى سبعة محاور، وكل محورمختص بعنوان، يقرأ جانباً من جوانب العولمة، وأثرها على العالم الإسلامي. وتدرس بحوث الكتاب، ظاهرة العولمة، وتاريخها، وحقيقتها، وانعكاساتها، وتأثيراتها السلبية والإيجابية على العالم الإسلامي، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

وتطرح محاور الكتاب تساؤلات عديدة، حول تأثر منظومة القيم الإسلامية بالعولمة، وتحدياتها، وفرصها، وإمكانياتها أمام تغول العولمة. وحول قيم العولمة، وتجديد منهج النظر فيها، والتباس الظاهرة ومفهومها، وأثرها على اللغة العربية والهوية الإسلامية. وحول واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها، وأثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر بين أبناء العالم الإسلامي.

وفي النهاية، تطرح العديد من البحوث، حلولاً لمشكلة العولمة وطغيانها، لدفع الآثار السلبية، وعدم تمكين العولمة وأربابها من التغلب على شعوب العالم الإسلامي، والسيطرة على مقدراتهم الثقافية والاقتصادية والدينية، بإذابتهم في فلك العولمة الواسع الضيق.



دار الر...

عمان ـ العبدلي ـ عما...
هــاتف ...646116
فــاكس ...646106
ص.ب 927601 عـ...
...03@yahoo.com
...-razi.net

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هــاتف: 4639989 (6 - 00962)
فاكس: 4611420 (6 - 00962)
ص.ب 9489 عـمان 1191 الأردن
www.iiit.org
Email:iiitjordan@yahoo.com